



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي
في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة
(دراسة عينة من البنوك العربية)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية
تخصص: نقود و تمويل

إشراف الأستاذ الدكتور:

صالح مفتاح

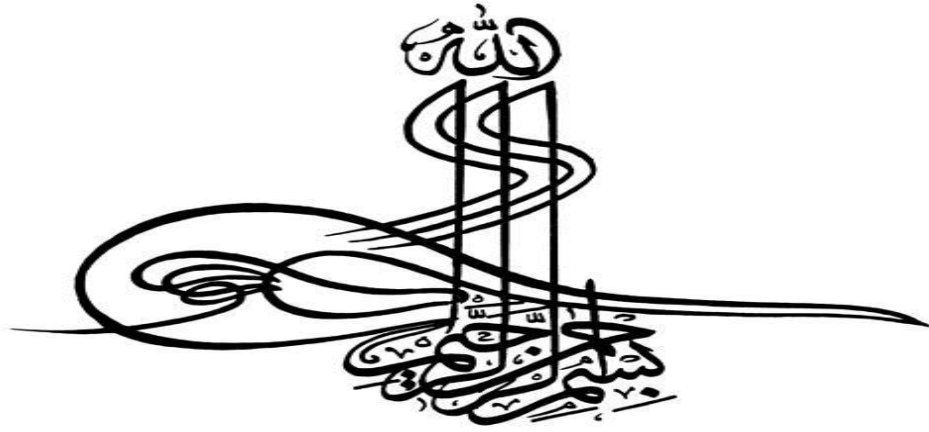
إعداد الطالبة:

عجلان صباح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
أ.د/ غالم عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ صالح مفتاح	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا
د/بو عبد الله علي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/بن خليفة احمد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة الوادي	ممتحنا
د/خاطر طارق	أستاذ محاضر(أ)	جامعة باتنة	ممتحنا
د/ قط سليم	أستاذ محاضر(أ)	جامعة خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2019



﴿ وَ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ
أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَ يَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى ﴾

سورة النجم الآية "31"

صدق الله العظيم

﴿شكر و عرفان﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" من صنع إليكم معروفاً فجازوه، فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى

تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الله يحب الشاكرين "

الحمد لله أولاً و آخراً على ما أنعم به علي بإتمام هذا البحث، و على ما من به عليّ من توفيق و سداد، و على ما منحنى إياه من صحة و قدرة على تخطي الصعاب و تذليل العقبات.

و بمقتضى واجب الإعراف بالفضل أود أن أتقدم بالشكر و التقدير و العرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور " صالح مفتاح "، و ذلك لما أفادني به من خبرته الواسعة و ثقافته العالية، إذ لم يبخل عليّ بنصائحه القيمة و توجيهاته السديدة، و على صبره فجزاه الله عني و عن طلبة العلم خير الجزاء.

و إلى كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا

البحث.

الإهداء:

اهدي هذا العمل:

إلى من كان دعاؤها مصباحاً أنار درب حياتي "والدتي"
حفظها الله.

إلى الذي سبل نفسه لتدريسي "والدي" الكريم حفظه الله.
إلى الذين كانوا لي سنداً في الحياة وترقبوا بشغف إتمام هذا العمل
"إخوتي وأخواتي".

إلى من كل وقف إلى جانبي ودعمني بكل حرص وثقة.
إلى كل من تعلمنا على أيديهم معلمين وأساتذة.
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

صباح

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة
(دراسة عينة من البنوك العربية)

يعد البنك المركزي أعلى سلطة نقدية يقع على عاتقه مسؤولية إدارة عرض النقد المتاح في الاقتصاد الوطني باستخدام أدوات السياسة النقدية، هذه الأخيرة التي تعد من الأدوات المهمة في الإستقرار الاقتصادي، الذي تسعى جميع الدول الى تحقيقه مهما اختلفت درجة تطورها أو طبيعة نظامها الاقتصادي، وجعله احد أهم أهدافها الرئيسية. ولا تختلف في ذلك البنوك المركزية في الدول العربية التي تبنت بداية التسعينات برامج التصحيح الاقتصادي الهادفة الى ارساء قواعد اقتصاد السوق، الذي يستخدم ضمن آلياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لذلك فقد استهدفت هذه الرسالة بيان اثر تدخلات البنوك المركزية في تحقيق استقرار النشاط الاقتصادي باستخدام ادوات السياسة النقدية .
ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا للإجابة على السؤال التالي :

ما هي حدود فعالية البنوك المركزية في توظيف ادوات السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار
الإقتصادي في عينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2015)؟

وقد حاولنا الإجابة على هذه الاشكالية من خلال دراسة قياسية لبيان اثر تدخلات البنوك المركزية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي و المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم ، البطالة و رصيد ميزان المدفوعات باستخدام أدوات السياسة النقدية في كل من العراق، مصر و الجزائر؛ وذلك بالاعتماد على الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث المبني على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون و الاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلائم و هذه الخواص، و بالاستعانة ببرنامج التحليل القياسي (EViews-8)
وقد تم التوصل من خلال الدراسة الى ضعف تأثير ادوات السياسة النقدية المتبعة في دول العينة على متغيرات الاستقرار الاقتصادي .
الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية، الاستقرار الاقتصادي، تحليل شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

The role of central banks in achieving economic stability in light of the current economic changes (study of a sample of Arab banks)

abstract :

Central bank is the highest monetary authority that is in charge of managing the supply of money available in the national economy. this institution uses different monetary tools to maintain economic stability which has become a priority of all countries regardless of their degree of development and nature of their economic systems.

Arab central banks have started to adopt economic reform programs in the beginning of the nineties ,aimed at establishing the rules of the free market economy which uses monetary policy mechanisms as a means to achieve economic stability. in line with this trend, the current study emerges as an attempt to examine the impact of central bank interventions to stabilize economic activity by using monetary policy tools.

Thus the study aimed at answering the following question :

What are the limits of the effectiveness of central banks in the use of monetary policy tools to achieving economic stability in a sample of Arab countries during the period(1990-2015).

Using (eviews 8) software ; the study followed the modern econometrics approache that build on time series tests to assess the impact of central bank interventions through monetary policy tools on certain variables of economic stability.nemely GDP. Inflation, unemployment and balance of payment in: Iraq, Eygpt and Algeria. The overall findings pointed to a weak impact of the monetary policy tools on the variables / indicators of the economic stability

Keywords: Central Bank, Monetary policy, Monetary policy tools, Economic stability, stability, The self-regressive "VAR

**Le rôle des banques centrales dans la réalisation de la stabilité économique à la lumière du changement économique actuel.
(Etude d'un échantillon des banques arabes)**

Résumé:

La banque central est la plus haute autorité monétaire chargée de gérer l'offre de monnaie disponible dans l'économie nationale à l'aide des outils de la politique monétaire , qui constituent l'un des outils essentiels de la stabilité économique que tous les pays cherchent à atteindre quel que soit le degré de développement ou la nature de son système économique.

Les banques centrales arabes ont adopté le programme de réforme économique du début des années 90 visant à établir les règles de l'économie de marché qui est utilise dans ses mécanismes monétaires comme moyen de parvenir à la stabilité économique.

Notre exposé est de me montrer l'impact des intervention des banques centrales sur la stabilisation de l'activité économique au moyen des outils de la politique et de répondre à la question suivante :

Quel sont les limites de l'efficacité des banques centrales dans l'utilisation des instruments de politique monétaire pour réalisés la stabilité économique dans un échantillon de pays arabes au cours de la période (1990-2015).

Nous avons tenté de répondre à cette problématique sur le biais d'une étude standard montrant l'impact des interventions de la banque central sur les variables de la stabilité économique : PIB. l'inflation ; chômage et la balance des paiements utilisant les outils de la politique monétaire en Iraq, Eygpte et en Algérie sur la base des tests utilisés dans l'économétrie moderne , sur la base de tests des propriétés de la série chronologique en termes de propriété du sommeil et sur la base des tests standard correspondant à ces caractéristiques .

Les résultats de l'étude ont reposaient sur la faiblesse des outils de politique monétaire utilisés dans les pays de l'échantillon concernant les variables de la stabilité économique.

Mots clés: Banque Centrale, Politique Monétaire, outils de la politique monétaire, la stabilité économique, Vecteur d'auto-régression (VAR).



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
I	الإهداء
II	شكر و عرفان
III	ملخص الدراسة باللغة العربية
IV	ملخص الدراسة باللغة الفرنسية
V	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
VI	فهرس المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
XII	قائمة الملاحق
المقدمة العامة (أ - ط)	
ب	تحديد إشكالية الدراسة
ج	فرضيات الدراسة
ج	اسباب اختيار الموضوع
د	أهمية الدراسة
د	أهداف البحث
هـ	تحديد الاطار العام للدراسة
هـ	المناهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة
و	الدراسات السابقة
ز	موقع البحث من الدراسات السابقة
ح	صعوبات البحث
ح	هيكل الدراسة
(71-02)	الفصل الأول: التوجهات الحديثة للبنوك المركزية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة
02	تمهيد:
03	المبحث الأول: البنك المركزي: المفهوم الوظائف و الأهداف
03	المطلب الأول: تطور طبيعة البنك المركزي و مفهومه
10	المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنوك المركزية
21	المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في البلدان المتقدمة و النامية
27	المبحث الثاني: ملامح المتغيرات الاقتصادية المعاصرة
28	المطلب الأول: الثورة العلمية و التكنولوجية في مجال المعلومات و الإتصال
30	المطلب الثاني: التوجهات العولمية (العولمة الاقتصادية)
40	المطلب الثالث: الإتجاه المتزايد نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة
45	المطلب الرابع: تنامي العمل المصرفي الإسلامي
50	المبحث الثالث: إنعكاس المستجدات الاقتصادية على أداء البنك المركزي
50	المطلب الأول: الإتجاه نحو الإدارة النقدية غير المباشرة
56	المطلب الثاني : الإتجاه نحو فصل وظيفة الرقابة على الجهاز المصرفي عن البنك المركزي

58	المطلب الثالث: استقلالية البنوك المركزية
66	المطلب الرابع: تنمية الصيرفة الإلكترونية و الرقابة عليها
68	المطلب الخامس: التعاون بين البنوك المركزية
71	خلاصة الفصل
(73 - 131)	الفصل الثاني: الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي و السياسات المحققة له
73	تمهيد:
74	المبحث الأول: ماهية الإستقرار الإقتصادي
74	المطلب الأول: الإستقرار الإقتصادي: المفهوم و الأهمية
77	المطلب الثاني: الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة و الدول النامية
80	المطلب الثالث: مصادر و أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي
84	المبحث الثاني: متغيرات الإستقرار الإقتصادي
84	المطلب الأول: ميزان المدفوعات
89	المطلب الثاني: التضخم
95	المطلب الثالث: البطالة
102	المطلب الرابع: النمو الإقتصادي
105	المبحث الثالث: سياسات الإستقرار الإقتصادي و الجدل الفكري حولها
105	المطلب الأول: أهم سياسات الاستقرار الاقتصادي
124	المطلب الثاني: الجدل الفكري حول سياسات الإستقرار الإقتصادي
131	خلاصة الفصل
(133-207)	الفصل الثالث : دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي
133	تمهيد:
134	المبحث الأول: التفسير النظري لدور النقود في النظريات الاقتصادية
134	المطلب الأول: دور النقود في إطار النظرية النقدية الكلاسيكية
141	المطلب الثاني: دور النقود في إطار النظرية الكينزية
147	المطلب الثالث: دور النقود في إطار النظرية النقدية الحديثة
152	المطلب الرابع: دور النقود في إطار نظرية الكثرين الجدد
155	المبحث الثاني: أدوات البنك المركزي و قنوات نقل اثرها الى النشاط الاقتصادي
155	المطلب الأول: أدوات البنك المركزي
167	المطلب الثاني: قنوات نقل اثر ادوات السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي
173	المبحث الثالث: إسهامات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي
173	المطلب الأول: البنك المركزي و استقرار الاسعار
179	المطلب الثاني: البنك المركزي و استقرار العرض الكلي و الطلب الكلي
190	المطلب الثالث: البنك المركزي و استقرار أسعار الصرف و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات
207	خلاصة الفصل
(209-270)	الفصل الرابع: الأوضاع الاقتصادية المالية و المصرفية لدول العينة
209	تمهيد :

210	المبحث الأول: نظرة موجزة حول طبيعة و أداء اقتصادات دول العينة
210	المطلب الأول: نظرة موجزة حول طبيعة اقتصادات دول العينة
215	المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار الاقتصادي في دول العينة
237	المبحث الثاني: أوضاع القطاع المصرفي في دول العينة ومنطلقات تطويره
237	المطلب الأول: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في دول العينة
246	المطلب الثاني: واقع أداء القطاع المصرفي في دول العينة
254	المطلب الثالث: سمات القطاع المصرفي في دول العينة
261	المبحث الثالث: واقع الأسواق المالية في دول العينة
261	المطلب الأول: أسواق المال في دول العينة: نظرة تاريخية
265	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات أداء السوق المالي في دول العينة
270	خلاصة الفصل
(348-272)	الفصل الخامس: السياسة النقدية في دول العينة مع نمذجة قياسية لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لها في الفترة (1990-2015)
272	تمهيد:
273	المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية في دول العينة و تطور ادواتها للفترة (1990 - 2015)
273	المطلب الأول: نشأة بنك العراق المركزي و تطور ادواته النقدية للفترة (1990-2015)
281	المطلب الثاني: نشأة بنك مصر المركزي و تطور ادواته النقدية للفترة (1990-2015)
286	المطلب الثالث: نشأة بنك الجزائر المركزي و تطور ادواته النقدية للفترة (1990-2015)
293	المبحث الثاني: السياسة النقدية و مؤشرات البنوك المركزية في دول العينة للفترة (1990-2015)
293	المطلب الأول: السياسة النقدية لبنك العراق المركزي للفترة (1990-2015)
301	المطلب الثاني: السياسة النقدية لبنك مصر المركزي للفترة (1990-2015)
310	المطلب الثالث: السياسة النقدية لبنك الجزائر المركزي للفترة (1990-2015)
317	المبحث الثالث: نمذجة قياسية لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العينة للفترة (1990-2015)
317	المطلب الأول: توصيف النماذج القياسية و تقدير معالمها
319	المطلب الثاني: تقدير و تحليل النماذج القياسية
347	خلاصة الفصل
الخاتمة العامة (350 - 357)	
350	الخلاصة العامة للبحث
351	نتائج اختبار فرضيات البحث
352	النتائج والتوصيات
357	آفاق البحث
قائمة المراجع (359-376)	
قائمة الملاحق (378 - 410)	



قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
252	حجم و هيكل الائتمان حسب القطاع المصرفي العراقي	(01)
253	حجم و هيكل الائتمان حسب القطاع المصرفي المصري	(02)
254	تطور حصة القطاع العام و الخاص من إجمالي القروض في الجزائر (2004-2015)	(03)
257	الجهاز المصرفي: كثافة مصرفية و عدد بنوك في العراق (2004-2015)	(04)
257	عدد البنوك في مصر و كثافة مصرفية (2004-2015)	(05)
258	عدد البنوك، الكثافة المصرفية في الجزائر (2004-2015)	(06)
269	تطور مؤشرات سوق التداول في أسواق الأوراق المالية في دول العينة(2004-2015)	(07)
277	السندات الحكومية و حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي (1990-2001)	(08)
279	مبيعات و مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار	(09)
288	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (1990-2015)	(10)
290	معدلات الاحتياطي الإجباري و معدلات الفائدة الممنوحة في الجزائر خلال الفترة (1990-2005)	(11)
291	تطور اسعار الفائدة للمزادات على القروض	(12)
293	معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاع السيولة (2001-2015)	(13)
297	تطور عرض النقد و مكوناته في العراق للمدة من (1990-2015)	(14)
301	تطور أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في العراق.	(15)
306	تطور عرض النقد و مكوناته في مصر (1990-2015)	(16)
310	تطور أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في مصر	(17)
314	تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	(18)
316	التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	(19)
320	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF -حالة العراق-	(20)
325	جدول تحليل مكونات التباين - نموذج التضخم-	(21)
330	جدول تحليل مكونات التباين – ميزان المدفوعات-	(22)
330	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF--حالة مصر-	(23)
336	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ADF- حالة الجزائر-	(24)
342	جدول تحليل مكونات التباين – نموذج التضخم-	(25)
345	جدول تحليل مكونات التباين- نموذج البطالة -	(27)

قائمة الاشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01)	المربع السحري لـ (N.Kaldor)	118
(02)	عناصر السياسة النقدية	122
(03)	العلاقة المتناسبة بين مستوى الأسعار وكمية النقود	137
(04)	معادلة الارصدة النقدية (معادلة كمبردج)	140
(05)	الطلب على النقود من اجل المبادلة	144
(06)	الطلب على النقود من أجل الإحتياط	145
(07)	الطلب على النقود من أجل المضاربة	146
(08)	اثر النقود على النشاط الاقتصادي	152
(09)	الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط	153
(10)	آلية تأثير سياسة معدل إعادة الخصم	157
(11)	آلية تأثير سياسة السوق المفتوحة	159
(12)	آلية تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري	161
(13)	آلية انتقال اثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي	173
(14)	التوازن في السوق النقدي	178
(15)	منحنى عرض النقود والسياسات التوسعية والانكماشية	179
(16)	التمثيل البياني لاشتقاق منحى الطلب الكلي	180
(17)	العوامل المؤثرة في انتقال منحى الطلب الكلي	182
(18)	توازن سوق العمل	183
(19)	دالة الإنتاج	184
(20)	التمثيل البياني لاشتقاق منحى العرض الكلي	184
(21)	طريقة اشتقاق منحى العرض الكلي الكتزي	185
(22)	التوضيح البياني لدور البنك المركزي في معالجة الفجوة التضخمية	187
(23)	التوضيح البياني لدور البنك المركزي في معالجة الفجوة الانكماشية	189
(24)	توازن الاقتصاد الكلي في المدى البعيد	190
(25)	إستراتيجيات التي تتبناها البنوك المركزية للرقابة على أسعار الصرف	199
(26)	آلية تخفيض قيمة العملة	200
(27)	الناتج المحلي للعراق خلال الفترة (1990-2015)	217
(28)	الناتج المحلي الاجمالي لمصر خلال الفترة (1990-2015)	218
(29)	الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (1990-2015)	219
(30)	تطور نسبة البطالة في : العراق، مصر و الجزائر (1990-2015)	223
(31)	تطور معدل التضخم في العراق للفترة (1990-2015)	226
(32)	تطور معدل التضخم في مصر و الجزائر (1990-2015)	229
(33)	ارصدة ميزان المدفوعات العراقي (1990-2015)	230
(34)	ارصدة ميزان المدفوعات المصري (1990-2015)	232
(35)	ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2015)	233
(36)	تطور اجمالي الدين الخارجي في كل من مصر و الجزائر خلال الفترة (1990-2015)	236

248	هيكل الودائع للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2015-2003)	(37)
249	هيكل الودائع للقطاع المصرفي المصري للمدة (2015-2003)	(38)
250	هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للمدة (2015-2004)	(39)
250	حصص البنوك العمومية والخاصة من اجمالي الودائع المصرفية	(40)
253	حصص القطاع العام والخاص من حجم الائتمان (2015-2004)	(41)
267	تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة العراق، مصر، الجزائر (2015-2004)	(42)
276	عمل سياسة سعر إعادة الخصم في العراق خلال المدة (2015-1990)	(43)
278	نسبة الاحتياطي القانوني في العراق خلال المدة (2015-1990)	(44)
283	تطور معدل الائتمان و الخصم في مصر للفترة (2015-1990)	(45)
300	تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (2015-1990)	(46)
309	تطور معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار للمدة (2015-1990)	(47)
315	تطور معدل سعر الصرف في الجزائر (2015-1990)	(48)

قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
379	متغيرات بيانات النماذج لدول العينة للفترة (1990-2015)	(01)
382	الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الاجمالي لدول العينة	(02)
384	هيكل الودائع للقطاع المصرفي لدول العينة للمدة (2003-2015)	(03)
386	تقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي - دراسة حالة العراق-	(04)
395	تقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي- دراسة حالة مصر-	(05)
401	تقدير نماذج شعاع الانحدار الذاتي- دراسة حالة الجزائر-	(06)

المقدمة العامة

يعد البحث في الادبيات الاقتصادية التي تناقش دور البنوك المركزية من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة خاصة في وقتنا الحالي، و الذي لا تكون فيه الدولة منفصلة بسياساتها الإقتصادية و المالية عن باقي دول العالم، و أضحت كل أزمة تمر في إحدى دول العالم تؤثر و بشكل بالغ في جميع تفاصيل النشاط الإقتصادي للدول الأخرى، و التي قد تعتقد أنها بعيدة عن تلك الأزمة، لذلك يبرز دور بعض الأجهزة لوقاية و حماية و معالجة أيا من التقلبات الإقتصادية، و لعل من أهم هذه الأجهزة و الذي يعد العمود الفقري لإقتصاد الدولة البنك المركزي.

فالبنك المركزي يؤدي دورا مهما في تمثيل الدولة و بسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية- الإقتصادية- الإستثمارية- التجارية- الإجتماعية...إلخ) سواء للفرد أو المجتمع ككل، و ذلك من خلال اصدار النقود القانونية كما يعاون الحكومة و يعتبر مستشارها المالي، كما يتولى توجيه الموارد و مقدرات الإنتاج نحو الإستخدام الأمثل و الفعال وفق الإمكانيات المتاحة للدول، بالإضافة الى المحافظة على مستويات الدخل و الأسعار، و مراقبة أسعار الصرف، لذلك فقد حظيت البنوك المركزية بإهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة و متخذي القرار في مختلف بلدان العالم، كما تزايد الاهتمام بدورها في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي.

ترى السلطات النقدية- البنوك المركزية -بصفة عامة أن الإقتصاد يكون سليما و مستقرا، إذا تميز بمعدل توظيف عالي و معدل معقول في الناتج المحلي الإجمالي يمكن المحافظة عليه من خلال استقرار سعر صرف العملة المحلية و المستوى العام للأسعار (التضخم)، لذلك و من أجل أن تكون البنوك المركزية فعالة ينبغي عليها أن تبني إستراتيجية معينة لتطبيق السياسة النقدية التي تعد أحد أشكال سياسات الإستقرار التي تنتهجها الدول لمواجهة ما يمكن أن تتعرض له من إختلالات إقتصادية متنوعة قد تصاحب التطور الإقتصادي في عموميته و الجانب النقدي منه على وجه الخصوص.

و لتنفيذ السياسة النقدية تحتاج البنوك المركزية إلى مجموعة من الأدوات للتأثير على حجم و نوع الائتمان المصرفي، و تعرف هذه الأدوات بأدوات السياسة النقدية، هذه الأخيرة و التي كانت محل جدل بين الاقتصاديين حول مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما ان هناك جدلا كبير حول مفهوم الاستقرار الاقتصادي، و كيفية تحقيقه و المحافظة عليه، و قد افضى هذا الجدل الى نشوء افكار، فأراء، فنظريات، فمدارس، تبحث كل واحدة منها على حدى عن مفهوم الاستقرار الاقتصادي و السياسة الكفيلة بتحقيقه.

لقد دفعت التغيرات في البنية الإقتصادية العالمية التي شهدتها العالم في العقود الأخيرة، بالبنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تعديل أهداف سياساتها النقدية و تحسين الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ هذه السياسات، كما زاد توجهها نحو تدعيم استقلالية بنوكها المركزية بما يمكنها من تحقيق تلك

الأهداف ليس فقط بدرجة اكبر من الدقة و الفعالية و لكن أيضا بمزيد من الشفافية و الإفصاح، فمن سياسات نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية، إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات متفق عليها للتضخم (التضخم المستهدف)، و من أدوات تقليدية إلى الاعتماد الأكبر على التأثير غير المباشر في المؤشرات السعرية و التطوير المستمر في الأدوات التي تستخدمها في تحقيق فعاليتها، و من التكتم الشديد على أهدافها، إلى الإعلان الواضح والصريح عن الهدف الذي تسعى السياسات النقدية إلى تحقيقه.

و في ظل هذه التغيرات و كغيرها من الدول النامية، تبنت العديد من الدول العربية برامج التصحيح الاقتصادي الهادفة الى ارساء قواعد اقتصاد السوق، الذي يستخدم ضمن آلياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا ان قدرة السلطات النقدية في تحفيز الاقتصاد و دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول العربية، مازالت محل جدل خاصة في ظل ضعف الاسواق المالية العربية، نظم الصرف المتبعة، سيطرة القطاع الحكومي و السياسة المالية على مجريات النشاط الاقتصادي، عدم استقلالية بنوكها المركزية، بالإضافة الى ضعف الجهاز المصرفي و المالي في العديد من البلدان العربية.

I. تحديد إشكالية الدراسة:

تسعى البنوك المركزية مهما اختلفت درجة تطورها أو طبيعة نظامها الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام أدواتها النقدية، و جعله احد أهم أهدافها الرئيسية، و لا تختلف في ذلك البنوك المركزية في الدول العربية.

بناء على ما تم ذكره، فإننا نعتقد، أن وجود بنك مركزي يتمتع بكامل الصلاحيات و الإستقلالية الكافية في أداء وظائفه و اختيار الأدوات التي يراها مناسبة ضرورة ملحة قصد تحقيق الإنتعاش و الإستقرار الإقتصادي. و على هذا الأساس فإن مشكلة البحث تتمحور في طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية.

لذلك جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي :

ما هي حدود فعالية البنوك المركزية في توظيف ادوات السياسة النقدية لتحقيق الإستقرار الإقتصادي في عينة من الدول العربية خلال الفترة (1990-2015)؟

و تقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي اوجه الاختلاف بين الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية و الدول المتقدمة:

- هل تعد السياسة النقدية بأدواتها أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي؟

- هل تؤدي البنوك المركزية في دول العينة دورها بكل كفاءة وفعالية؟

- هل للأدوات النقدية المطبقة في دول العينة الاثر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

II. فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكننا تحديد مجموعة من

الفرضيات التي نسعى لاختبارها على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يختلف الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة تبعاً لاختلاف خصائصه في كل منها؛

الفرضية الثانية: تعد السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم) وتحقيق معدل نمو مقبول في الناتج القومي بالإضافة إلى محاربة البطالة واستقرار ميزان المدفوعات.

الفرضية الثالثة: لا تؤدي البنوك المركزية في دول العينة دورها الأساسي بكل كفاءة وفعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الفرضية الرابعة: هناك دلالة احصائية بين ادوات السياسة النقدية المطبقة في دول العينة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الفرضية الجزئية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل اعادة الخصم و متغيرات الاستقرار الاقتصادي؛

الفرضية الجزئية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل الاحتياطي الاجباري و متغيرات الاستقرار الاقتصادي؛

الفرضية الجزئية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمليات السوق المفتوح و متغيرات الاستقرار الاقتصادي؛

الفرضية الجزئية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عرض النقد الموسع و متغيرات الاستقرار الاقتصادي؛

III. أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب نذكر منها:

- الأهمية الكبيرة لدور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار النقدي و المالي و بالتالي الإستقرار الإقتصادي؛

- التعرف على الادوات و الوسائل النقدية التي استحدثتها السلطة النقدية في دول العينة؛

- الوقوف على مدى قدرة بعض البنوك المركزية العربية على تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال إدارتها للسياسة النقدية؛

- معرفة مدى الفرق بين تحقيق البنوك الغربية الاستقرار الاقتصادي في حين ما تزال بعض البنوك العربية بعيدة عن تحقق الاستقرار الاقتصادي.

- كون هذا الموضوع يندرج ضمن إطار تخصص الباحثة.

- رغبة من الباحثة في تحسين و تطوير افكارها في المجال النقدي، مع تحقيق نوع من الاستمرارية في هذا المجال، خاصة و ان الباحثة قد تناولت موضوع " إستقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الإستقرار الإقتصادي دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة (1997-2007)" لنيل شهادة الماجستير.

IV. أهداف الدراسة:

هناك جملة من الأهداف التي نرجو تحقيقها من خلال دراستنا لهذا الموضوع، و التي يمكن

إيجازها في النقاط التالية:

1. إبراز إسهامات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي على المستويين الداخلي (إستقرار

المستوى العام للأسعار) و الخارجي (إستقرار سعر صرف العملة المحلية و توازن ميزان المدفوعات)؛

2. الوقوف على الواقع الاقتصادي في عينة من الدول العربية و ذلك بتسليط الضوء على واقعها

الإقتصادي، المالي و المصرفي بإعتباره المحيط الذي يعمل خلاله البنك المركزي؛

3. دراسة العلاقة بين الادوات النقدية للبنوك المركزية في دول العينة و متغيرات الاستقرار الاقتصادي؛

4. قياس اثر تدخلات البنوك المركزية على النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية في

كل من العراق، مصر و الجزائر؛

5. تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد السلطات النقدية في البلدان العربية من استخدام

السياسة النقدية بما يخدم متطلبات الإستقرار الإقتصادي؛

6. المساهمة في إضافة لبنة جديدة في مجال البحث العلمي.

V. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تبحت فيه، و الذي يتمحور حول الدور الهام

للبنك المركزي في النشاط الاقتصادي، بإعتباره أعلى سلطة نقدية تشرف على ادارة السياسة النقدية

و توجيه ادواتها بما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذا الاخير الذي يعد من اكثر ما تسعى الدول الى تحقيقه و الحفاظ عليه، باختلاف درجة تقدمها او تخلفها الاقتصادي.

VI. تحديد الاطار العام للدراسة:

لكي يكون تحليل الموضوع دقيقا غير متشعب، حددت دراسة الموضوع في إطارها المكاني و الزمني كما

يلي:

1 اطار المكاني للدراسة:

يعالج موضوع الدراسة البحث في الدور الذي يقوم به البنك المركزي و مساهمته في استقرار الاقتصاد على مستوى المؤشرات الكلية و ذلك باستخدام ادوات السياسة النقدية، لذلك حدد البعد المكاني للدراسة بإقتصاد: العراق، مصر و الجزائر مع التركيز على مصارفها المركزية باعتبارها المسؤول عن وضع و تنفيذ السياسة النقدية بها.

2 - الاطار الزمني للدراسة :

تغطي هذه الدراسة البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة من (1990-2015)، و التي تبنت خلالها العديد من الدول العربية عامة و دول العينة خاصة مجموعة من السياسات الاصلاحية، هادفة من خلالها الى ارساء قواعد اقتصاد السوق الذي يستخدم ضمن آلياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ذلك من خلال استقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم) و تحقيق معدل نمو مقبول في الناتج القومي بالإضافة الى محاربة البطالة و استقرار ميزان المدفوعات .

VII. المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة:

لغرض الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، و تحليل أبعاده و للإجابة على الإشكالية المطروحة، و لإختبار صحة الفرضيات، فإننا إعتدنا في بحثنا على مختلف المناهج و الادوات المستعملة في البحوث و الدراسات الإقتصادية بما يتلاءم و طبيعة الموضوع.

1 - المناهج المستخدمة:

أولاً: المنهج الوصفي: اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة عند التعرض لمفاهيم عامة خاصة المتعلقة بالبنوك المركزية و الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة الى عرض التطور التاريخي لمختلف النظريات النقدية التي كانت محل جدل فكري حول اهم السياسات الاقتصادية و مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تم توظيفه في وصف مكونات الجهاز المصرفي و الاسواق المالية في دول العينة.

ثانياً: المنهج التحليلي: أستخدم بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، وذلك بالإعتماد على البيانات الرقمية الرسمية لدول العينة.

ثالثاً: منهج دراسة حالة: حتى لا تبقى الدراسة وصفاً نظرياً، فقد تم إسقاط الدراسة على اقتصاد العراق، مصر و الجزائر مع التركيز على مصارفها المركزية باعتبارها المسؤول عن وضع وتنفيذ السياسة النقدية بها.

2 - الأدوات:

تمثلت ادوات البحث في الجانب النظري في الاعتماد على مختلف المراجع العربية و الأجنبية و المتمثلة في الكتب، الأبحاث و الدراسات المنشورة و غير المنشورة و كذلك بعض المواقع الالكترونية العلمية، كما تم الاعتماد وفقاً لمتطلبات بناء النموذج على التقارير و المنشورات و الوثائق الصادرة عن البنوك المركزية و جهاز الاحصاء في دول العينة، بالإضافة الى الاعتماد على قاعدة بيانات البنك و صندوق النقد الدوليين؛ كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على الاساليب و الطرق الاحصائية و ذلك باستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي من خلال برنامج Excel ، Eviews8 لتقدير و استخراج النتائج و إجراء الاختبارات اللازمة التي تخدم الموضوع في شقه التطبيقي.

VIII. الدراسات السابقة في الموضوع:

خلال فترة انجاز الدراسة استطعنا الالمام بمجموعة من المراجع التي تناولت اشكاليات تتعلق بجانب من جوانب دراستنا ، و من بين هذه الدراسات على سبيل الذكر لا الحصر:

أ. دراسة (محمد احمد الأفندي 1993): وهو عبارة عن ورقة بحثية في مجلة التجارة بعنوان "سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية و إشكالية التطبيق مع إشارة خاصة للجمهورية اليمنية"، يهدف البحث إلى إبراز مفهوم الاستقرار الاقتصادي عند ابرز المدارس الاقتصادية المعاصرة و تحديد رؤيتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى مناقشة إشكاليات الاستقرار الاقتصادي بصورة مركزة على الحالة اليمنية، و توصل البحث إلى أن صياغة برنامج للاستقرار الاقتصادي قد يبدو سهلاً من الناحية النظرية لكنه صعب من الناحية التطبيقية لان هناك إشكاليات ينبغي حسمها عند صياغته.

ب. دراسة (فواز جار الله نايف الدليمي، عبد الله خضر عيطان السبعوي 2012): و هو عبارة عن ورقة بحثية في مجلة تنمية الرافدين بعنوان: " دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق

الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1980-2010"، و يهدف البحث إلى دراسة اثر السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية-المالية) بأدواتها المختلفة و مدى قدرتها في المحافظة على معدل التضخم المسيطر عليه (المستهدف بحدود رقم واحد) ، فضلا عن معدل البطالة القريب من المعدل الطبيعي من خلال تحليل تأثير المتغيرات الكلية في معدل التضخم و معدل البطالة، و قد واصل البحث إلى أن تأثير متغيرات السياسة المالية في تركيا ضعيف في معدلات البطالة مما يعني عدم إمكانية معالجة البطالة من خلال استخدام السياسة المالية. كما توصلت الدراسة إلى ان تركيا تحتاج إلى تحفيز الطلب الكلي لعلاج مشكلة البطالة كما أنها تحتاج إلى تجنب الصدمات الخارجية، و لا سيما تلك المتعلقة بأسعار صرف الليرة التركية التي شهدت تقلبات متعددة لفترات طويلة من الزمن، كان لها التأثير الكبير في مشكلة عدم الاستقرار.

ج . دراسة (مسعودي مليكة 2013): و هي اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه قسم العلوم الاقتصادية بجامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- تحت عنوان "سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا"، و حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة تقييم مدى فعالية السياسات الكلية المطبقة على مستوى الجزائر و مقارنتها بالواقع الفرنسي، و لعل اهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة ان السياسة المالية الكثرية لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري و ذلك بسبب عدم توفره على آليات السوق، بالإضافة إلى ضعف مرونة الهيكل الإنتاجي و عدم هيكلته.

د. دراسة (حميد موسى سندس 2009): و هي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم الإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، تحت عنوان "البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الإقتصادي مع إشارة خاصة للعراق". تتمحور مشكلة البحث حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به البنوك المركزية في تحقيق التوازن الاقتصادي في بلدانها، و طبيعة الدور في العراق بشكل خاص. و توصل البحث إلى ان افتقار البنك المركزي العراقي للاستقلالية في أداء وظائفه كان سببا رئيسيا لعدم قدرته على تحقيق التوازن الاقتصادي، كما ان عدم التنسيق بين السياسات النقدية و السياسات الاقتصادية الأخرى، فضلا عن الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تعد من الأسباب التي حالت دون تحقيق التوازن الاقتصادي بعد عام 2003.

IX. موقع البحث من الدراسات السابقة:

لقد جاءت دراستنا هذه ليست بمعزل عن الدراسات السابقة و انما مكملًا لتلك الدراسات ، إلا انها انفردت و تميزت عن الدراسات السابقة بـ :

- حاولت الامام بالجوانب النظرية و المعلقة بدور البنك المركزي و مساهماته في احداث الاستقرار الاقتصادي على المستويين الداخلي و الخارجي و ذلك باستخدام ادوات السياسة النقدية؛ ركزت على دراسة و تقييم أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف البنوك المركزية في دول العينة بصورة مفصلة، فالدراسات السابقة ركزت على فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي مجملة دون الخوض في فعاليتها ادواتها تفصيلا ؛

- كما اختلفت عن الدراسات السابقة في الحدود المكانية و ذلك بالتركيز على إقتصاد: العراق، مصر و الجزائر، و في الحدود الزمنية لفترة الدراسة تغطي فترة ليست بالقصيرة (1990-2015).

X. صعوبات البحث:

إن سعة الموضوع و تعدد جوانبه تعد أولى الصعوبات التي واجهتها الباحثة عند تنفيذها لهذه الدراسة، و مع ذلك حاولت الإحاطة بجوانب الموضوع قدر الإمكان، أما الصعوبة الثانية التي واجهتها الباحثة فتكمن في تناقض البيانات الإحصائية للمتغيرات الإقتصادية قيد الدراسة و عدم دقتها احيانا و هذا ما صعب عليها عملية بناء النماذج القياسية.

XI. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة، و لأجل كل هذا اقتضت الضرورة تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، فضلا عن مقدمة عامة و خاتمة عامة تضم: خلاصة عامة، النتائج، اختبار الفرضيات و التوصيات.

الفصل الأول: و نتناول من خلاله التوجهات الحديثة للبنك المركزي في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، و ذلك ضمن ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول البنك المركزي المفهوم، الوظائف و الأهداف، أما المبحث الثاني فنتطرق من خلاله إلى ملامح المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، بينما المبحث الثالث و الأخير فتناول بالدراسة إنعكاس المستجدات الإقتصادية على أداء البنك المركزي.

أما الفصل الثاني منه فقد خصص لدراسة الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي و السياسات المحققة له، حيث تناول المبحث الأول ماهية الإستقرار الإقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة متغيرات الإستقرار الإقتصادي، و في المبحث الثالث تناولنا دراسة سياسات الإستقرار الإقتصادي و الجدل الفكري حولها.

بينما الفصل الثالث تم خلاله إستعراض إسهامات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث تناول المبحث الأول التفسير النظري لدور النقود في النشاط الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة أدوات البنك المركزي و قنوات نقل اثرها الى النشاط الاقتصادي ،

فيما تناول المبحث الثالث والأخير إسهامات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي وذلك على المستويين الداخلي والخارجي.

الفصل الرابع: وفيه نستعرض الأوضاع الإقتصادية المالية و المصرفية في دول العينة وذلك ضمن ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول نظرة موجزة حول طبيعة و أداء اقتصادات دول العينة، أما المبحث الثاني فنتناول خلاله أوضاع القطاع المصرفي في دول العينة و منطلقات تطويره، بينما المبحث الثالث فتطرقنا خلاله لواقع الأسواق المالية في دول العينة.

الفصل الخامس: وفيه سنحاول تقييم السياسة النقدية في دول العينة مع نمذجة قياسية لدور البنوك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي لها، حيث يتناول المبحث الأول بالدراسة نشأة البنوك المركزية في دول العينة و تطور ادواتها للفترة (1990-2015)، فيما تناول المبحث الثاني مسار السياسة النقدية في دول العينة و مؤشرتها للفترة (1990-2015) ، أما المبحث الثالث فقد خصص لنمذجة قياسية لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي في دول العينة. وأختتم البحث بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج و التوصيات.

الفصل الأول:

التوجهات الحديثة للبنوك المركزية في ظل المتغيرات
الاقتصادية المعاصرة

المبحث الأول: البنك المركزي: المفهوم الوظائف والأهداف.

المبحث الثاني: ملامح المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الثالث: انعكاس المستجدات الاقتصادية على أداء البنك
المركزي.

تمهيد:

تحتل البنوك المركزية موقعا متميزا في النظام المصرفي و النقدي للدول على مختلف نظمها و توجهاتها الاقتصادية، إذ تعد البنوك المركزية بمثابة العمود الفقري للقطاع المصرفي، فهي تقوم بمهمة تطوير هذا الجهاز و تنمية قدراته التنافسية في ظل التطورات التي تعرفها الاقتصاديات المحلية من جهة، و التغيرات التي تفرضها متطلبات العولمة المالية من جهة ثانية.

سميت بالبنوك المركزية لأنها تقع في قمة الجهاز المصرفي و تقوم بقيادة هذا الجهاز، و بسبب التطورات الاقتصادية و المالية المتلاحقة، و حاجة الدول إلى الإتفاق و إدارة أموالها، ازداد عدد الوظائف المنوطة بالبنوك المركزية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، ثم أضيفت لوظائف البنوك المركزية الرئيسة (التقليدية) وظائف تعزيزية، أو تشجيعية تسهم من خلالها البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار المالي و الإقتصادي.

و لأجل تغطية ما تقدم يتناول هذا الفصل دور البنك المركزي في الإقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، و ذلك ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: البنك المركزي: المفهوم الوظائف و الأهداف

المبحث الثاني: المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

المبحث الثالث: الاتجاهات الحديثة للصيرفة المركزية في ظل المتغيرات المعاصرة

المبحث الأول: البنك المركزي: المفهوم الوظائف والأهداف

يعد البنك المركزي من المؤسسات النقدية والائتمانية التي لها أهمية بالغة في النظم الاقتصادية، و قد نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية لتتطور أهدافها و وظائفها تدريجيا أسوة بالتطور الفكري و الاقتصادي الذي امتد فترة طويلة من الزمن.

فالبنوك المركزية ظهرت منذ أكثر من ثلاثة قرون، إلا أنها لم تنتشر و لم تباشر وظائفها إلا في مطلع القرن العشرين، و مع ذلك فإنها تمثل أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد و الإئتمان، و تتولى إصدار الأوراق النقدية، و تراقب الإئتمان و تضمن بوسائلها و أدواتها و إجراءاتها المختلفة سلامة أسس النظام المصرفي و الائتماني.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث عرض مفهوم و وظائف و أهداف البنك المركزي و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور طبيعة البنك المركزي و مفهومه

يعتبر البنك المركزي أهم المؤسسات الاقتصادية في أية دولة، فهو الأداة الفعالة التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية و خصوصا السياسة النقدية.

لذلك سنتناول خلال هذا المطلب التطور التاريخي لنشوء البنوك المركزية و أهم التطورات التي شهدتها أعمالها في العالم و ذلك من خلال:

الفرع الأول: التطور التاريخي لنشوء البنوك المركزية

جاءت نشأة البنوك المركزية بعد انقضاء زمن طويل على ظهور البنوك التجارية، و يعد ذلك أمر طبيعيا لأن الهدف من إنشائها كان الإشراف و الرقابة على أعمال البنوك التجارية، و من الحقائق التاريخية أن نشأة البنوك المركزية خلال هذه الفترة كانت كمايلي:

أولا : نشأة البنوك المركزية في الاقتصاديات الصناعية

تعد البنوك المركزية أحدث صورة لتطور الجهاز المصرفي، فقد نشأت هذه البنوك كمرحلة أخيرة من مراحل التطور النقدي، و لقد جاءت نشأتها متأخرة نسبيا عن نشأة البنوك التجارية ، نظرا لأن الظروف الاقتصادية و النقدية في ذلك الوقت لم تكن في حاجة إلى إنشاء بنوك مركزية بالمفهوم الحالي، فالبنوك التجارية تولت الإصدار النقدي كما قامت بقبول الودائع و منح القروض و السلفيات و كان ذلك قبل القرن التاسع عشر.

إن توسع البنوك التجارية في إصدار النقود- بدون ضوابط- في تلك الفترة أدى إلى حدوث أزمت مالية ذات آثار سلبية على اقتصاديات تلك الدول، الأمر الذي استدعى ضرورة وجود مؤسسة تعنى بتنظيم النشاط

المصرفي و تنظيم عملية الإصدار، فقد أوكلت هذه المسؤولية في بادئ الأمر إلى أحد البنوك التجارية القائمة، إلا أنه و نتيجة لتزايد النشاط الإقتصادي و إحتياجات الحكومة للتمويل، و تزايد حركة السلع و الأموال عبر الحدود، و إزدياد تعقيد العمليات المصرفية، الأمر الذي دفع إلى ضرورة وجود هيئة من خارج البنوك، تتولى عملية الإشراف على عملها و تنظم عملية الإصدار، فكانت نشأة البنوك المركزية التي سميت عند نشأتها "بنوك الإصدار"⁽¹⁾.

إن نظام البنوك المركزية كأى نظام آخر وليد التطور، فوظائفه نمت و تطورت و ارتقت مع الزمن، فالبنوك المركزية العريقة نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية بحتة، إلا أن الحكومة ميزتها منذ البداية، فأودعت لديها أرصدها النقدية لإستخدامها في تسوية حساباتها و منحها امتياز إصدار أوراق البنكنوت، و مع مرور الزمن إكتسب البنك ثقة و إحترام البنوك التجارية الأخرى، التي أودعت لديه أرصدها النقدية لإستخدامها في تسوية حساباتها.

إذا فالوظيفتان الأوليتان للبنوك المركزية كانتا وظيفتا الإصدار و القيام بخدمات مصرفية للحكومة، و عن هاتين الوظيفتين تفرعت الوظائف الأخرى التي يقوم بها البنك المركزي في وضعه الحديث، لعل أبرزها اضطلاع بوظيفة مراقبة الإئتمان و توجيهه.

نشأت البنوك المركزية – كما أسلفنا الذكر – كبنوك تجارية لتتحول إلى بنوك عامة تملكها الدولة، و يعد البنك المركزي السويدي أقدم البنوك المركزية في العالم و الذي تأسس سنة 1656 من طرف John Palmstruck⁽²⁾، ليعاد تنظيمه كبنك للدولة سنة 1668، والذي منحت له الحكومة حق إصدار النقد كبنك خاص، إلى أن أعيد تنظيمه كبنك تابع للدولة سنة 1668، واستمر تطوره إلى أن أصبح بنكا مركزيا يتمتع بحق إصدار البنكنوت وذلك بموجب القانون 1809، غير أن بنك إنجلترا و الذي أسس سنة 1694، يعد أول من طبق مبادئ و وظائف البنك المركزي و يعود إليه الفضل في تطوير المبادئ التي يقوم عليها فن الصيرفة المركزية.

و لقد توالى بعد ذلك إنشاء البنوك المركزية في العالم خاصة في أوروبا⁽³⁾، حيث أنشئ بنك فرنسا سنة 1800، هولندا سنة 1814، النمسا سنة 1817، بلجيكا سنة 1850، البنك الحكومي الروسي سنة 1875

⁽¹⁾ أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية – و العالمية 2-3 تموز 2005. - نقلا عن الموقع(تاريخ الاطلاع: 12/04/2015) :www.Kantakji.org

⁽²⁾ Gérard Bramoullé, Dominique Augey, **Economie monétaire**. Dalloz, 1998,P193.

⁽³⁾ لمزيد من التفاصيل حول التطور التاريخي لنشأة البنوك المركزية أنظر:

-Gérard Bramoullé, Dominique Augey.Op.cit,P P180-212.

و بنك اليابان سنة 1882، بينما تأسس البنك الإحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1914 للقيام بالعمل المصرفي فيها⁽¹⁾.

استمرت عملية إنشاء البنوك المركزية طوال القرون اللاحقة إلى أن انعقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920، و الذي يعد أهم حدث ساعد على إنشائها، و الذي أقر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي و المصرفي، من أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها، بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون النقدي الدولي⁽²⁾. لذلك و بعد مرور الحرب العالمية الثانية أصبحت البنوك المركزية بنوكا وطنية، إنتشرت في أغلب الدول المستقلة و ذات السيادة⁽³⁾. و أصبحت جميع الدول على إختلاف أنظمتها الاقتصادية و السياسية و درجة تطورها الإقتصادي تملك بنكا مركزيا يتربع على رأس هيكلها المصرفي و الائتماني.

عرفت فترة العقود الثلاثة التي أعقبت مؤتمر بروكسل إنشاء البنوك المركزية في أقطار مختلفة من العالم، فخلال الفترة الممتدة من (1921-1937)، باستثناء سنتي (1921-1930)، تم إنشاء بنك أو بنكين في كل سنة و إضافتها إلى قائمة البنوك المركزية، كما أن وجود صندوق النقد الدولي ساعد كثيرا على توسيع حركة إنشاء البنوك المركزية في الدول التي حصلت على استقلالها حديثا في كل من إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، و في الوقت الحالي تتواجد البنوك المركزية في كل دول العالم ذات السياسة و الإستقلال السياسي.

ثانيا: نشأة البنوك المركزية في الوطن العربي

طوال سنوات الإستعمار العثماني و الإستعمار الغربي لم تكن هناك سلطة نقدية واضحة تدير و تنظم شؤون النقد في البلاد العربية، بل اقتصر ذلك على لجان تؤلف لهذا الغرض إلى جانب وجود مصارف إصدار اغلبها تجارية ترتبط بالدول الأجنبية⁽⁴⁾.

و كانت مصالح السلاطين و الولاة و الحكام فضلا عن المصالح الأجنبية لرجال الأعمال و الشركات الأجنبية العاملة في البلاد العربية، هي المعيار الأساس لعمليات الإصدار، و لم يكن هناك أي أساس اقتصادي لكميات الإصدار النقدي.

فالبنوك المركزية في البلدان العربية و التي تعد جزءا من البلدان النامية ظهرت متأخرة تاريخيا، بسبب خضوعها للسيطرة الإستعمارية، التي كانت تسيطر على النظام النقدي فيها، و قد نشأت البنوك المركزية في هذه الدول بعد حصولها على إستقلالها السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من

(1) محمود حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار وائل، عمان 2001، ص 56.55.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 216.

(3) Frederic Michkin, **Monnaie, banque et Marché Financiers**, Pearson Education, Paris, 2002, P.48

(4) للإطلاع أكثر انظر المرجع:

- عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية. صندوق النقد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،

1983.

القرن الماضي، و كان الهدف من إنشائها التخلص من مظاهر التخلف، و تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، من خلال تحريك المدخرات في المجتمع، و زيادة التكوين الرأسمالي، و تحريك الإقتصاد النقدي و تطوير الجهاز المصرفي بما يتفق مع أهداف التنمية إضافة إلى تحقيق الإستقرار في مستوى الأسعار.⁽¹⁾

و يعد العراق أول الدول العربية التي قامت بإنشاء بنك مركزي، ففي عام 1947 صدر قانون المصرف الوطني العراقي رقم (43) الذي نص على تأسيس المصرف المركزي⁽²⁾ و الذي مارس مهمته الأساسية و هي إصدار العملة النقدية، ليتم في عام 1956 تغير اسم المصرف الوطني العراقي إلى البنك المركزي العراقي.

و خلال عقدي الخمسينيات و الستينيات، و بعد حصول معظم الأقطار العربية على استقلالها السياسي، قامت بإنشاء مؤسسات نقدية تحتكر مهمة إصدار النقد و تمارس مهام الإشراف و الرقابة على الجهاز المصرفي و تعمل على تحقيق الاستقرار و النمو الإقتصادي، و تمثلت هذه المؤسسات بالبنوك المركزية و مجالس النقد^(*). أما في مصر فقد تولى البنك الاهلي المصري وه و بنك تجاري في الاصل القيام بدور البنك المركزي و الذي أنشأ عام 1898، ولم تصبغ عليه هذه الصفة رسميا إلا بصدر القانون رقم 163 لسنة 1957. و قد اعيد تنظيم البنك الاهلي المصري في يوليو 1960 بمقتضى القانون رقم 250 و قسم الى بنكين هما البنك المركزي المصري، و يمارس اختصاصات البنوك المركزية و يتمتع بسلطتها، و البنك الاهلي يمارس جميع العمليات المصرفية كبنك تجاري عادي.⁽³⁾

و خلال الأعوام 1952، 1953، 1963 أنشئت البنوك المركزية في كل من السعودية (مؤسسة النقد السعودية) و سوريا (مصرف سوريا المركزي) و ليبيا (مصرف ليبيا المركزي) على التوالي، و في الأردن تولى مجلس النقد الأردني و الذي تأسس عام 1950 وظيفة إصدار الدينار الأردني مقابل ما يحتفظ به المجلس من احتياطات من الجنيهات الإسترلينية، و لم يكن لهذا المجلس أي دور في توجيه السياسة النقدية أو توجيه الإئتمان و مراقبة البنوك، و كنتيجة لتطور الأوضاع الإقتصادية في الأردن، فقد زارت بعثة من البنك الدولي عام 1955، و أوصت بحاجة الأردن إلى بنك مركزي يتمتع بصلاحيات البنوك المركزية في العالم، و بناء على ذلك تم إصدار قانون البنك المركزي عام 1959، ليتم سنة 1962 إلغاء قانون مجلس النقد الأردني و تحويل إلتزاماته و أصوله إلى البنك المركزي، الذي بدأ بممارسة أعماله عام 1964.⁽⁴⁾

أما في تونس فقد ظهرت أول نواة للمؤسسات المالية بمفهومها المعاصر عند فرض الحماية الفرنسية على تونس، ففي سنة 1880، انشأت العديد من البنوك الفرنسية فروعاً لها، و بعد حصولها

(1) عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية مركز بيزنس للنشر، ط 2، الأردن، 2006، ص 302.

(2) بان صلاح الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة. مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد 04، 2012، ص 227.

(*) انتشرت هذه المجالس في: دول الخليج العربي لتتحول هذه المجالس فيما بعد بسبب تطور السياسة النقدية و المالية إلى بنوك مركزية.

(3) سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الإقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، 2005، ص 254.

(4) عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، مرجع سابق، ص 400.

على استقلالها السياسي سنة 1955، استرجعت سيادتها في جميع المجالات خاصة المجال النقدي، و تحقق ذلك بإنشاء البنك المركزي التونسي ليحل محل "بنك الجزائر تونس" و تم ذلك سنة 1958، و أصدرت العديد من النصوص لإعطاء هذه المؤسسة الإطار القانوني⁽¹⁾. أما في المغرب فقد تأسس بنكه المركزي سنة 1959، أما في السودان فقد تأسس سنة 1960.

خلاصة لما تم ذكره، فالبنوك المركزية قد نشأت إمتدادا للبنوك التجارية التي تمتلك سلطة الإصدار النقدي، تلك الوظيفة التي تعد أهم مبررات نشوء البنوك المركزية، ولقد مرت هذه المؤسسات بتطورات متتالية لتصبح أعلى سلطة مشرفة تتحكم بشؤون النقد و الإئتمان وفقا للسياسة الاقتصادية للبلد.

الفرع الثاني : مفهوم و خصائص البنك المركزي

سنحاول من خلال هذا العنصر تحديد مفهوم شامل للبنك المركزي و تحديد أهم خصائصه و ذلك من خلال:

أولا : تعريف البنك المركزي

لم تكن تسمية البنك المركزي تطلق في الأصل على هذا النوع من البنوك، بل كانت تسمى باسم الدولة القائمة فيها مثل: بنك انجلترا، بنك فرنسا، و أحيانا اسم البنك الوطني أو الأهلي، أو البنك الإحتياطي كما في الهند، أو نظام الإحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، و يأتي هذا الإختلاف تبعا لإختلاف الأهمية الممنوحة لهذه الوظيفة أو تلك حسب البلد و ظروف النشأة، و على الرغم من هذا الإختلاف فإن التسمية الغالبة في معظم الدول هي البنك المركزي.

و لقد اختلف الإقتصاديون في تعريفاتهم للبنك المركزي، فكل تعريف يركز على إحدى الوظائف دون سواها و فيما يلي سنحاول ذكر بعض هذه التعاريف⁽²⁾:

تعرف فيرا سميث "Vera Smith" البنوك المركزية بأنها نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد إما الإحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية، و من خلال هذا التعريف نلاحظ أن "Vera smith" أكدت أو عرفت البنوك المركزية من خلال وظيفة إصدار الأوراق النقدية.

بينما يعتقد شو "Show" أن الشيء الحقيقي و في نفس الوقت الكافي جدا هو وظيفة البنك المركزي في مراقبة الإئتمان.

أما "Denise Thouzat" فيعرف البنك المركزي بأنه: "مؤسسة تتخذ موضع المركز في نظام الدفع بهدف ضمان النظام و مراقبة التوسع في الكتلة النقدية، و هو مؤسسة جديرة بإعطاء الثقة في نقود الدولة".

⁽¹⁾Hachemi Alaya, **la monnaie dans une économie en mutation**.Centre de publication universitaire, Tunisie , 2000,P 263 .

⁽²⁾ ضياء مجيد ، **اقتصاديات أسواق المال**. مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2005، ص 244.

كما أن Hawtrely يؤكد في تعريفه للبنك المركزي على وظيفته كملجأ أخير للإقراض، و أشار ان امتياز اصدار النقود اعطى البنك ميزة عظيمة في مواجهة مسؤولياته كملجأ أخير للإقراض. بينما " Elkin & Kisch" فقد اعتبرا أن الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية هي تحقيق الإستقرار في النظام النقدي⁽¹⁾. و عرف " Sayers" البنك المركزي بأنه عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، و بواسطة إدارة هذه العمليات المالية للحكومة يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة. و عرفه جونسي (Jauncey) انه "البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملية الرئيسية له". و يتضح من هذا التعريف ان وظيفة اجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الاساس لتعريف جونسي.⁽²⁾

و لعل أهم تعريف و أشمله ما جاء به "De kock" حيث عرف البنك المركزي على أنه :هيئة تقني و تحدد الهيكل النقدي و المصرفي و ذلك من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتنظيم العملة، و إنجاز العمليات المالية الخاصة بالحكومة، و احتفاظه بالإحتياطات النقدية للبنوك التجارية، و الاحتفاظ بالإحتياطات من العملات النقدية و القيام بخدمة البنوك التجارية و قيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، و انجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية و القيام بمراقبة الإئتمان وفقا لمتطلبات الإقتصاد الوطني و لاغراض تنفيذ و تحقيق السياسة النقدية العامة التي تتبناها الحكومة⁽³⁾.

و يتضح من التعاريف اعلاه، ان التعريف الذي قدمه (De kock) هو جامع شامل لوظائف البنك المركزي، بخلاف التعاريف الاخرى التي ركزت على وظيفة واحدة او وظيفتين من وظائف البنك المركزي.

ثانياً: خصائص البنك المركزي

عند تعرضنا لشخصية نقدية توصف بأنها مؤسسة أو بنك مركزي فإنه يتبادر إلى أذهاننا عدة مفاهيم و خصائص معينة تحدد لنا الإطار العام لماهية و طبيعة هذه الشخصية و أهمها⁽⁴⁾:

1. البنك المركزي مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، و الأصول النقدية إلى أصول حقيقية، فهو خالق و مدمر النقود القانونية والتي تعد أدوات الدفع التي تتمتع بالقدرة النهائية و الإلزامية على الوفاء بالالتزامات، و هو المهيمن على شؤون النقد و الإئتمان في الدولة.

2. يعد البنك المركزي هيئة عامة تابعة للدولة، و هو اتجاه عام يسود اغلب دول العالم، و هو أمر طبيعي نظرا لأهمية مركزه الإحتكاري في مجال النقود و التسهيلات الإئتمانية، إلا أن درجة علاقة البنك المركزي بالدولة يتوقف على درجة التطور الإقتصادي و درجة نمو الدولة.

(1) دي كوك، الصيرفة المركزية. ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، 1983، ص 25

(2) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 25.

(3) دي كوك، مرجع سابق، ص 24-25.

(4) سوزي عدلي ناشر، مرجع سابق، ص ص 256-258.

3. البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، فمن ناحية مبدأ التدرج فإن الجهاز المصرفي في الإقتصاديات الحديثة يضم نوعين من المؤسسات (البنك المركزي-البنوك التجارية) بينهما علاقة تدرج و رئاسة، فالبنك المركزي يحتل مركز الصدارة في قمة الجهاز المصرفي لما له من سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، و بما له من قدرة على خلق و تدمير النقود القانونية دون سواها.

4. من الخاصية السابقة، نشق نتيجة هامة ترتبط بمبدأ آخر من شأنه أن يميز البنك المركزي عن غيره من المؤسسات المصرفية ألا و هو " مبدأ الوحدة"، فالبنك مؤسسة وحيدة باعتباره مسئولاً عن إصدار النقود، و لا يمكن أن تتصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلالها عن بعضها البعض، فلكل اقتصاد بدولة معينة لا توجد سوى وحدة مركزية واحدة تصدر النقد و تشرف على الإئتمان، إلا أن هذا لا ينفي انه قد تتبع بعض الدول نظام تعدد البنوك المركزية، كما هو الحال بالولايات المتحدة الأمريكية، و هذا لا يعني سوى تقسيما للعمل و لا ينفي مبدأ وحدة البنك المركزي، لأن جميع تلك البنوك تخضع لسلطة مركزية معينة هي " اتحاد البنوك" و التي تعد العضو المركزي الذي يتخذ القرارات، و يرسم السياسة الاقتصادية المتعلقة بشؤون النقد و الإئتمان.

إن مبدأ وحدة البنك المركزي لا يتعارض مع تعدد الفروع الإقليمية للبنك المركزي و الموزعة في قطاعات جغرافية معينة، فذلك ليس سوى تسهيلات مهمته في تأدية وظائفه و محاولة منه الإقتراب من مراكز النقد و المال و الموزعة في أقاليم الدولة، و التي تربطها علاقة رقابة و معاملات مع البنك المركزي⁽¹⁾.

5. إن وحدات النقد التي يصدرها البنك المركزي تتميز بخصائص معينة، فهي نقود ذات إبراء نهائي في التعامل و وسيط للمبادلة و هي تمثل قمة السيولة، كما أن قيمتها الإسمية لا تتغير بمرور الزمان، و ان كان هذا لا يمنع من تغيير قيمتها النسبية.

6. يتحمل البنك المركزي مسؤولية حماية الإستقرار المالي و الاقتصادي للبلد، المبدأ المرشد للبنك المركزي هو عمله من اجل رفع مستوى معيشة الجمهور و رفاهية البلد بدون النظر إلى الربح كاعتبار رئيسي، و بذلك فالربح بالنسبة له هو اعتبار ثانوي، أي أنه يجب أن يختلف هدفه عن هدف المشروعات الخاصة، و إلا أصبح يشكل خطورة كبيرة على الإقتصاد القومي نظرا لما يتمتع به من مركز احتكاري في بعض عمليات النقود و الإئتمان. و إذا حقق أرباحا نتيجة قيامه بأوجه نشاطاته المختلفة فينظر إليها على أنها نتائج جانبية و عارضة و ليست هدفا في ذاتها.

7. يقتصر عمل البنك المركزي على العمليات و الشؤون المتعلقة بالإصدار و الإشراف على الشؤون النقدية و الإئتمانية في الإقتصاد الوطني و ابتعاده عن القيام بالعمليات النقدية العادية للبنوك التجارية. و نميز هنا

(1) مصطفى رشدي شحبة، الإقتصاد النقدي و المصرفي، دار الجامعة، بيروت، 1985، ص.179.

بين اتجاهين، الأول ينتهجه بنك إنجلترا وفيه يقتصر عمله على إصدار النقود والإشراف العام على البنوك التجارية والإئتمان، أما الاتجاه الثاني فيتبعه البنك المركزي لفرنسا، فيألى جانب قيامه بالعمليات العادية للبنوك التجارية، فإنه يقوم بالعمليات الخاصة بالبنوك المركزية.

يعتمد نجاح البنك المركزي في تحقيق أهدافه على التعاون الكبير بينه وبين البنوك التجارية، وتتوسط هذه العلاقة بقدر امتناع البنك المركزي عن أعمال البنوك التجارية إلا عند الضرورة.

رغم وجود اتفاق عام حول الخصائص العامة والرئيسية للبنوك المركزية، والتي تميزها عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى لابد من ملاحظة وجود إختلافات مهمة في هيكلها التركيبية و صلاحيتها القانونية في البلدان المختلفة تبعا للمتغيرات التالية⁽¹⁾:

- مرحلة التطور الإقتصادي للدولة و حجم و تنوع مواردها المالية؛
- التنظيم الهيكلي للإئتمان و عمل الصيرفة بشكل عام؛
- مدى تطور الأسواق المالية و النقدية في كل دولة.

المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنوك المركزية

إن المتتبع لنشأة البنوك المركزية يلاحظ أنها خضعت في وظائفها و تحديد مسؤوليتها لتطور تدريجي أسوة بالتطور الإقتصادي الفكري الذي إمتد لمدة طويلة من الزمن، فبعد الحرب العالمية الثانية و نظرا لضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الإقتصاديات المدمرة، تطورت أهداف و مهام البنوك المركزية من دور وسيط يتمثل في عملية إصدار النقود و تنظيم أعمال البنوك التجارية إلى دور تنموي تدعمه الأدبيات الإقتصادية آنذاك، خاصة تلك الصادرة من المؤسسات الدولية كالبنك و صندوق النقد الدوليين.

و عليه سنذكر فيما يلي أهم وظائف و أهداف البنوك المركزية التي تزاولها في مختلف الأنظمة الإقتصادية المعاصرة، و ذلك على النحو التالي :

الفرع الأول: وظائف البنوك المركزية

تشابه جميع البنوك المركزية في مختلف الدول فيما تقوم به من وظائف، وان كان هناك بعض الفروق، فهي ليست في الأسس ذاتها و إنما في الطريقة التي تتبعها لتحقيق أهدافها في مجتمع اقتصادي تختلف ظروفه عن المجتمع الاقتصادي في دولة أخرى، ولعل أهم هذه الظروف مدى اتساع درجة تنظيم سوقي النقد و المال و مدى تعود الجمهور على استعمال التسهيلات المصرفية و درجة التقدم الاقتصادي في البلد بوجه عام و نوع التنظيم الاقتصادي الذي يعمل فيه البنك المركزي.

⁽¹⁾ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية. دار حامد، عمان، 2004، ص 129.

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه الوظائف و المتمثلة أساسا في:

أولا: إصدار و تنظيم العملة

تعتبر وظيفة إصدار أوراق البنكنوت أولى الوظائف التي اضطلعت بها البنوك المركزية، و هذا الإمتياز الذي منح له ميزه عن البنوك التجارية حتى سمي البنك المركزي "بنك البنوك"، هذه الوظيفة كانت نتيجة تطور تاريخي، فقد كان هناك أكثر من بنك يقوم بعملية الإصدار - و ذلك بإصداره وعودا بالدفع عند الطلب - إلا انه و نتيجة التجارب النقدية التي مرت بها الدول فضلت تركيز هذه الوظيفة في بنك واحد ضمنا لعدم الإفراط في إصدار الأوراق النقدية و كذلك تأكيدا للثقة في تلك الأوراق⁽¹⁾.

ولعل من بين الأسباب التي دفعت بالحكومة إلى حصر عملية إصدار النقود في هيئة واحدة هي⁽²⁾:

1. إضفاء المزيد من الثقة في النقود المصدرة بدلا من توزيع هذه الثقة على بنوك متعددة، و هو ما يؤدي إلى اضطراب الأحوال النقدية، و لقد اثبت أن لهذه الثقة قيمة عظيمة في تحقيق الإستقرار في التعامل، و تقديم ضمان اكبر ضد الإفراط في إصدار النقود.

2. إن وجود هيئة واحدة لإصدار أوراق البنكنوت يزيد من قدرتها في السيطرة على الأحوال الإئتمانية للاقتصاد الوطني، فزيادة الائتمان تتطلب زيادة في كمية النقد المصدرة و تقليل حجمه يتطلب تقليل حجم الإصدار فإذا كان البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة التي تتمتع بحق الإصدار. فإن ذلك يمكنه من السيطرة على حجم الإئتمان.

3. إن قيام هيئة متخصصة بالإصدار يكون أكثر ربحا للحكومة، فالعائد هنا لا يقدر نقدا و لكن يقدر بإستفادة الدولة من خدمة البنك المركزي في أداء خدمات مصرفية للحكومة و للنظام النقدي عموما.

4. إن قيام البنك المركزي بإصدار الأوراق النقدية مع وجود القوانين اللازمة و التي تنظم عملية الإصدار بمنع الحكومة من الإفراط في استخدام سلطاتها على البنك المركزي، و هو ما يحمي النظام النقدي من سلطات الحكومة هذا من جهة، و يجنب الإقتصاد من سيطرة البنك المركزي من جهة أخرى، و نشير إلى أن البنك المركزي يلجا إلى إصدار النقود المركزية القانونية أو الكتابية في الحالتين التاليتين:

أ. يقوم بذلك دون علاقة مع حاجة البنوك إلى سيولة، أي نقود مركزية غير مقترضة في حالات:

➤ العجز في نفقات الدولة (نفقات الإستثمار و التشغيل)، و ذلك عن طريق سلف مباشر للخزينة

العامة، أو عن طريق شراء سندات الدولة من البنك المركزي.

➤ عند وجود فائض في ميزان المدفوعات، أي دخول رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، و

فائض في الميزان التجاري.

⁽¹⁾ سعيد الخزري، الإقتصاد النقدي و المصرفي: مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، بيروت، 1990، ص 92-93.

⁽²⁾ محمود سامي محمد، عبد الحميد صالح سام، المؤسسة المصرفية. إدارة المناهج و الكتب المدرسية، مصر، 1981، ص.ص. 76-77.

ب. يصدر البنك المركزي النقد من اجل سد حاجة البنوك من السيولة، كما تلجأ البنوك التجارية إلى سد حاجتها من السيولة بإعادة خصم السندات لديه أو إلى السوق النقدية، و يتم اقتراضها من قبل البنك المركزي مقابل شروط معينة.

ولقد شهد الادب النقدي عدة صور لعملية اصدار وحدة النقد القانوني، و فقا للتطور الذي مرت به عمليات الاصدار، و ارتباط وحدة النقد باحتياطي من الذهب، حتى اصبحت النقود القانونية حالياً نقود ائتمانية، اي لا ترتبط بالذهب، او اي معدن آخر كعنصر من عناصر الاحتياطي اللازم لاصدار وحدة النقد القانونية.⁽¹⁾ و سنحاول فيما يلي التمييز بين نظم الاصدار:

- نظام الغطاء الذهبي الكامل:

ساد نظام الغطاء الذهبي الكامل للنقود المصدرة، عندما كانت معظم النظم النقدية التي تتبناها الدول تستند الى قاعدة الذهب، التي تقتضي احتفاظ المصارف المركزية برصيد ذهبي كغطاء للعملة التي يصدرها، و ذلك لمواجهة طلبات تحويل العملة المتداولة الى ما يعاها من الذهب.⁽²⁾ هذا النظام و إن كان يحافظ على الثقة في أوراق النقد القانونية فإنه فرض قيوداً على عملية الإصدار من شأنها حماية البنك المركزي من مطالب الحكومة غير الحكيمة، إلا أن القيود التي يفرضها على عملية الإصدار أدت إلى توقف العمل بهذا النظام، ذاك أن أوراق البنكنوت لم تعد قابلة للصرف بالذهب في الداخل، كما أن كمية الذهب الواجبة الاحتفاظ بها لتدعيم قيمة العملة في الخارج لم تعد ترتبط بعرض البنكنوت داخل الدولة، وإنما ترتبط بطبيعة البنيان الاقتصادي للدولة وقيمة القوة الشرائية للعملة في الداخل.⁽³⁾ و أمام هذا الجمود الذي تميزت به هذه النظرية دفع بمعظم الدول إلى الابتعاد عنها و التخلي عنه بالكامل عندما تخلت هذه الدول عن قاعدة الذهب و تحولت إلى طرق أخرى للإصدار أكثر مرونة.

- نظام الاصدار الجزئي الوثيق:

المظهر الرئيسي لهذا النظام هو تثبيت مبلغ معين بموجب القانون و الذي يمكن تغطيته فقط بسندات حكومية، بينما يجب ان تتم تغطية اية اصدارات اضافية من الاوراق النقدية تتجاوز هذا المبلغ كلياً بالذهب.⁽⁴⁾ و لقد أخذت بهذا النظام انجلترا سنة 1844 و تبعتها في ذلك بعض الدول الاخرى لاحقاً.⁽⁵⁾

(1) اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، إقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة النشر، ص.331.

(2) احمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 1993، ص ص 213، 312.

(3) سعيد الخضري، مرجع سابق، ص.94.

(4) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص.37.

(5) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص.47.

و لما كان هذا النظام لا يوفر المرونة الكافية في كمية النقود اللازمة للاقتصاد الوطني، خاصة و ان الذهب لا يتوفر عند الحاجة للإصدار، و بذلك تظهر الدولة لرفع الحد الأقصى الذي حددته لإصدار الأوراق النقدية، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث تضخم و بالتالي انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية.⁽¹⁾

لقد اثبتت التجارب في انجلترا جمود هذا النظام مما ادى الى السماح للبنك المركزي بزيادة الحد الاقصى للإصدار خلال سنتين فقط، ثم يتعين الرجوع الى البرلمان الانجليزي للموافقة على تجديد هذه المدة، و بمرور الزمن تضاءلت أهمية الذهب كعنصر من عناصر غطاء الاصدار و اصبح الاصدار عموما مغطى بالأوراق المالية الحكومية.⁽²⁾

- نظام غطاء الذهب النسبي:

يعد هذا النظام أكثر تطوراً و أكثر مرونة نسبياً من نظام الاصدار الجزئي الوثيق، فطبقاً لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من تلك الأهمية التي يمثلها في النظام السابق.⁽³⁾ و قد اتبعت هذه الطريقة في كثير من الدول خاصة بعد عام 1920 و منها ألمانيا و أمريكا.⁽⁴⁾

- نظام الحد الأقصى للإصدار:

بموجب هذا النظام يحدد سقف للإصدار، بصرف النظر عن حجم الغطاء الذهبي الموجود لدى الدولة، لان الذهب لا يستخدم في النظام غطاء للعملة، و تستطيع الدولة ان ترفع سقف هذا الحد بحسب حاجتها للنقود من اجل التعامل.⁽⁵⁾

كما هو ملاحظ فإن هذا النظام يعد أكثر مرونة من الأنظمة السابقة لعدم اشتراطه لنسبة أو كمية معينة من الغطاء النقدي، و هو ما يعطي الحرية للبنك المركزي في أوقات زيادة الطلب على النقود، غير أن ما يعاب على هذا النظام هو عدم وجود أي ضمان حقيقي في تنظيم الإصدار النقدي، كما أن تغيير هذا الغطاء يقتضي تغيير القانون، و هو ما يستغرق فترة من الزمن يترتب عليها حدوث تأثيرات على مستوى النشاط الاقتصادي بالمجتمع.

(1) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 219، 220.

(2) سعيد الخضري، مرجع سابق، ص 95.

(3) اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، مرجع سابق، ص 333.

(4) رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص 48.

(5) وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011، ص 100.99.

- نظام الإصدار الحر:

يرتبط حجم الإصدار النقدي في هذا النظام بمستوى النشاط الاقتصادي، فالسلطات النقدية تقوم بإصدار الكمية اللازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني بقرارات تصدر منها مباشرة دون أي ارتباط برصيد الذهبي أو أي اعتبار آخر (قيد قانوني) إلا اعتبار مستوى النشاط الاقتصادي و حاجة الاقتصاد الوطني للنقود، الأمر الذي يعني أن هذا النظام قد حقق أقصى درجات المرونة لنظام الإصدار.

و ما تجدر الإشارة إليه، أن نظم الإصدار-كما سبق توضيحها- منذ نشأتها تطورت تماشياً مع التطورات التي شهدتها اقتصاديات دول العالم المختلفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتماشى هذا الاتجاه مع المسؤوليات الجديدة التي أصبح على البنك المركزي القيام بها بأكثر ايجابية في شؤون توجيه السياسة النقدية والمالية للدولة،⁽¹⁾ بما يتفق و أهداف السياسة الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الدول الأخذة بأسباب النمو الاقتصادي.

كخلاصة لوظيفة الإصدار النقدي فإن البنك المركزي يقوم بتنظيم إصدار العملة الوطنية بحسب متطلبات الاقتصاد الوطني. و تقتصر عليه دون غيره مهمة الإصدار النقدي استناداً إلى مجموعة من التشريعات القانونية الحكومية التي تسنها الدولة و التي تعد بمثابة الحدود الواجب التقيد بها من قبل البنك المركزي عند قيامه بالإصدار النقدي⁽²⁾.

ثانياً: بنك البنوك

يقوم البنك المركزي كمؤسسة على قمة الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، و يعود سبب ذلك إلى إقدام هذه الأخيرة على منح امتياز إصدار العملة لأحد بنوكها القائمة، فاخذ بذلك دور البنك المركزي يتبلور بين البنوك القائمة حتى أصبح بمثابة بنك لبقية البنوك الأخرى.

إن هذه الوظيفة مشتقة من خاصية مبدأ الإزدواج في النظام المصرفي، و من العلاقة الخاصة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، فالتدرج بين أنواع المؤسسات النقدية (البنك المركزي-البنوك التجارية - البنوك غير التجارية) و الوضع المتميز و الرئاسي للبنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية يولد مجموعة من الإلتزامات، كما يترتب عليه مجموعة من الحقوق للبنوك التجارية على البنك المركزي⁽³⁾.

فالبنوك التجارية تحتفظ لدى البنك المركزي بنسبة معينة من أرصدها النقدية، و هذا ما يسهل عليه إجراء عملية المقاصة بين حقوق و ديون هذه البنوك. كما يقوم البنك المركزي بعملية إقراض البنوك

⁽¹⁾ رشاد العصار، رياض الحلي، مرجع سابق، ص 49.

⁽²⁾ ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية. دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 174.

⁽³⁾ مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص 188.

التجارية، حيث يكون مستعدا دائما لمساعدتها في حالة تعرضها للعجز المالي أو عند الضرورة، ولهذا يعد البنك المركزي المقرض الأخير للنظام الإئتماني.

إن البنك المركزي بوصفه بنك البنوك يقوم بجملة من الوظائف نوجزها في النقاط التالي:

1. الإحتفاظ بودائع و إصدارات البنوك التجارية:

تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ لدى البنك المركزي بجزء من أرصدها النقدية، يعادل نسبة معينة من التزاماتها، ويتولى البنك المركزي تحديد ذلك الجزء بإرادته و الهدف من ذلك هو حفظ حقوق المودعين و تحقيق الرقابة على البنوك التجارية لما تقوم به من خلق لنقود الودائع.⁽¹⁾

و جاء اضطلاع البنوك المركزية القديمة بمهمة الاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ولید تطور، فالعوامل الملائمة حفزت البنوك التجارية على إيداع ما يفيض عن حاجاتها من احتياطياتها النقدية لدى بنك الإصدار الرئيسي، ولقد ترتب على هذا الإيداع جمع الأرصدة النقدية الموزعة بين خزائن البنوك في مجمع واحد و وضعها في متناول البنوك بما يسد حاجاتها من هذه الأرصدة عند الضرورة و بما يضاعف من كفايتها في تأمين سيولة النظام المصرفي.⁽²⁾

2. الإشراف على عمليات المقاصة:

طورت وظيفة المقاصة من قبل بنك انجلترا منذ حوالي منتصف القرن التاسع عشر، ففي سنة 1854 تم تبني خطة لتسوية الفروقات بين البنوك المختلفة في نهاية كل يوم تقاص بتحويلات بين حسابات البنوك لدى بنك انجلترا، و بعد ذلك قبلت البنوك المركزية الجديدة القيام بهذه الوظيفة كوظيفة تلقائية كبنك البنوك، كما قامت بوضع نصوص معينة في قوانينها تشترط عليها القيام بوظيفة تسهيل التقاص بين البنوك.⁽³⁾

تمت عملية المقاصة و التي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية أولا بخصم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لبنك آخر، و في حالة ظهور رصيد مدين على بنك آخر يصدر للبنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي. و بعدها تقوم البنوك الدائنة بإيداع الشيكات المسحوبة لصالحها لدى البنك المركزي و نتيجة ذلك تزيد حسابات البنوك الدائنة بينما تنقص حسابات البنوك المدينة في حين يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي ثابتا، و تتم عملية التقاص هذه في غرفة المقاصة " Cleaning House " بالبنك المركزي.

⁽¹⁾ مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 188.

⁽²⁾ محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، ط 7، 1978، ص 294.

⁽³⁾ ضياء مجيد، مرجع سابق، ص 256.

لا تساهم عملية المقاصة في تسوية المدفوعات بين أجزاء النظام المصرفي فحسب، بل تساهم في توفير استعمال النقود لأغراض تسوية العمليات المصرفية أيضا، لهذا فالبنك المركزي يحتل هذا المكانة - بنك البنوك- بحكم الخدمات التي يقدمها للجهاز المصرفي.⁽¹⁾

3. القيام بوظيفة المقرض الأخير:

المقصود من هذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي على الدوام لمديد العون للسوق الائتمانية في حالات الضيق المالي أو عند الضرورة، بوضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية الأخرى⁽²⁾، سواء كان ذلك بتقديم قروض مباشرة بضمانات معينة أو عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية لديه، فمن ناحية نجد أن امتياز إصدار النقود الورقية يمكن البنك المركزي من مواجهة الطلب الشديد على العملة، كما أن تركيز احتياطات البنوك التجارية لديه يمنحه قدرا كبيرا على الإقراض وبذلك يعد البنك المركزي الملجأ الوحيد الذي تستطيع البنوك التجارية الإقراض منه.

ثالثا: القيام بدور بنك الحكومة و مستشارها المالي

يقوم البنك المركزي في معظم الدول بدور الحكومة و مستشارها المالي، فقد قامت البنوك المركزية تاريخيا بهذا الدور بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة⁽³⁾. ولا يعني بنك الحكومة ملكيتها له، فالبنك المركزي بهذا الوصف (بنك الحكومة) يعتبر أداة تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياستها النقدية، فالحكومة و ليس البنك المركزي هي التي تضع السياسة الاقتصادية سواء مالية كانت ام نقدية، و يقوم البنك المركزي بتنفيذها.⁽⁴⁾

تتلخص أهم الخدمات التي يقوم بها البنك المركزي للحكومة باعتباره مصرفها و مستشارها المالي في ما يلي:

1. الاحتفاظ بالحسابات المصرفية للحكومة:

تحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي باحتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية، كما تسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه، و لهذا أهمية كبيرة في النظام المصرفي لان قيام الأفراد بتسديد مدفوعاتهم المستحقة للحكومة بشيكات مسحوبة على بنوكهم التجارية سيؤدي إلى زيادة رصيد الحكومة لدى البنك المركزي و نقص أرصدة البنوك التجارية لديه، وهو أمر يعني تخفيض حجم الائتمان الذي تمنحه تلك البنوك، و يحدث العكس إذا ما قامت الحكومة بتسديد ما عليها من مستحقات .

⁽¹⁾ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية. دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 229.

⁽²⁾ محمد زكي الشافعي، مرجع سابق، ص 292.

⁽³⁾ ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 174

⁽⁴⁾ عبد الرحمن يسرى احمد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 66.

2. تقديم قروض مباشرة للحكومة لمواجهة عجز الموازنة:

من المعلوم أن الحكومة تضع مسبقا ومدة سنة تقديرات لمجموع نفقاتها ومجموع إيراداتها المتوقعة خلال تلك الفترة، إلا انه قد يتبين عند تنفيذ تلك الميزانية عدم صحة تلك التوقعات سواء نتيجة قياس غير سليم أو نتيجة ظروف غير متوقعة تؤدي بالحكومة إلى مواجهة الموقف بطلب وسائل دفع إضافية من البنك المركزي في شكل قروض مباشرة، و حتى لا تتمادى الحكومة في استخدام هذه الوسيلة نجد القانون يضع الكثير من القيود على إستخدامها.⁽¹⁾

3. تقديم النصيح و المشورة للحكومة:

إن تعدد أوجه النشاط المالي للدولة، قد يصبح في بعض الأحيان مصدر اضطراب للسوق النقدية و لأسعار الصرف، و هو ما يتعارض مع السياسة الائتمانية للبنك المركزي، و على ذلك فان قيام البنك المركزي بالعمليات المصرفية للحكومة يساعد على تقدير الوضع المالي بصفة دائمة، و بذلك يستطيع أن يشير على الحكومة بالسياسة التي يتعين عليها إتباعها لتفادي أي آثار سلبية تضر الاقتصاد الوطني، كما قد يشترك البنك المركزي مع أجهزة معينة في إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها في إطار السياسة التي تضعها وزارة المالية و وزارة الاقتصاد و الوزارات المعنية الأخرى.

بالإضافة الى ذلك، فان البنك المركزي يمثل الحكومة في المسائل المالية الدولية، فهو المسؤول عن توفير احتياطي الدولة من العملات الاجنبية و عن تحقيق استقرار سعر الصرف، لذلك فهو عادة يدير العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية.⁽²⁾

و مهما يكن من الأمر، فإن علاقة البنك المركزي بالحكومة تختلف من دولة لأخرى، وفقا لطبيعة النظام الاقتصادي الذي تتبعه، وتبعاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها.

رابعاً: الرقابة على الإئتمان

إن وظيفة البنك المركزي بوصفه رقيباً و موجهاً للإئتمان المصرفي تعد من أهم الوظائف التي يقوم بها، حتى أمكن اعتبارها بمثابة الوظيفة الأساسية له، أما بقية وظائفه الأخرى فتعد سوى وظائف و أعباء تكميلية لوظيفته الأساسية كرقيب للإئتمان المصرفي.⁽³⁾

و من اسباب قيام البنوك المركزية بهذه الوظيفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية، فالبنوك التجارية قادرة على خلق الإئتمان و هي بهذا تؤثر في عرض النقود مما يكون له آثار

⁽¹⁾ مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص ص 187، 188.

⁽²⁾ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 222.

⁽³⁾ إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص 277.

مباشرة و غير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي، فتوسع البنوك التجارية في الائتمان قد لا يتوافق مع الظروف الاقتصادية السائدة ، و من هنا يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان⁽¹⁾.
تجدر الإشارة أن هناك فرق بين الرقابة على البنوك والرقابة على الائتمان، فالرقابة الأولى تنظر إلى كل بنك على حدى، بينما تنصب الثانية على الناحية الإجمالية بغض النظر على المركز المالي لكل بنك من البنوك القائمة، فالرقابة على البنوك تعالج السياسة الإقراضية لها، بينما الرقابة على الائتمان فتعالج الظواهر النقدية الناتجة عن هذه السياسة بغض النظر عن سيولة الأصول المصرفية و قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها أو على استيفاء قروض مدينيها.

خامسا: إدارة الاحتياطيات النقدية و الأجنبية للبلد

تعد هذه الوظيفة مشتقة من وظيفتي البنك المركزي كمصدر للأوراق النقدية و كقيم على الإحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، و نشير أن الإحتياطيات النقدية عادة ما تتألف من الموجودات الأجنبية و التي تضم الذهب و العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى عملات أخرى بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة.
يتولى البنك المركزي إدارة الاحتياطيات من العملة الصعبة، كما يقوم بتحديد قيمة مناسبة لسعر الصرف للعملة المحلية، مقابل العملات الأجنبية، و ذلك بالتعاون مع الهيئات الحكومية المعنية في هذا المجال، كما يسعى البنك المركزي إلى المحافظة على استقرار أسعار صرف العملة المحلية بتدخله في سوق الصرف الأجنبي إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فإذا انخفضت أسعار صرف العملة المحلية للبلد مقابل العملات الأجنبية إلى مستوى اقل من المستوى المرغوب فيه، يتدخل البنك المركزي لشراء العملة المحلية في سوق الصرف، و هو ما يرفع من سعرها مقابل العملات الأجنبية مع أخذ بعين الإعتبار المحافظة على رصيد العملات الأجنبية بالداخل. و في حالة عدم توافر عملات أجنبية بقدر كافي، يلجأ البنك المركزي إلى الإقتراض من البنوك الأجنبية قصد المحافظة على رصيده منها، هذا من جهة، و للمحافظة على سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من جهة أخرى .

تعد هذه الوظيفة ذات أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية التي تحتل فيها التجارة الدولية مكانة كبيرة من الناتج المحلي.

إن مراقبة و إدارة البنك المركزي للإحتياطيات النقدية بمثابة دوره في علاقته مع الحكومة على النشاط الخارجي، فهو يحتفظ في خزانته بأرصدة نقدية من العملات الأجنبية، و يقوم بدفع التزاماتها للدول الأخرى، و تحصيل حقوقها، كما انه مطالب بربط علاقات مع البنوك المركزية الأخرى في سوق المال الدولية.

⁽¹⁾ عبد الرحمن يسرى احمد، مرجع سابق، ص 72.71.

وختاماً لما تم عرضه سابقاً، يمكننا القول أن البنوك المركزية تقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية لمعظم دول العالم في وقتنا الحالي، فهي التي تتولى إصدار النقود وتنظم عرضها بما يحقق سياسة نقدية و اقتصادية مرغوبة، كما يقوم بدعم البنوك التجارية و حمايتها من الإفلاس، الأمر الذي يزيد من ثقتها فيها و يقوي دورها في النشاط الاقتصادي، كما تقوم البنوك المركزية بالرقابة على الإئتمان المصرفي بما يتفق و أهداف السياسة النقدية في المجتمع، فضلاً عن إدارته لحسابات الحكومة و تقديم المشورة لها في المسائل المالية و النقدية بما يحقق الصالح الاقتصادي العام، كما تتولى إدارة احتياطات الدولة من العملات و المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية. و من الصعب عملياً إفراد وظيفة معينة على أنها أهم الوظائف ولا مجموعة من الوظائف حسب أهمية كل منها، و ذلك لان جميع الوظائف مترابطة و متكاملة مع بعضها البعض، و أن المرشد للبنك المركزي في إدارة وظائفه هو أن يعمل في مصلحة الاقتصاد الوطني (1).

الفرع الثاني: أهداف البنك المركزي

تشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، كما تشابه في مسؤوليتها و وظائفها العامة، إلا أن الإطار العام الذي تؤدي فيه هذه البنوك مسؤوليتها يختلف من بلد إلى آخر، لأنه يتأثر بعوامل عدة تختلف بدورها وفقاً لطبيعة الأوضاع و السياسات و الفلسفة الاقتصادية السائدة، و التي نذكر منها (2):

1. مرحلة النمو الاقتصادي العام للبلد؛
 2. حجم الموارد المالية المتاحة؛
 3. مدى اتساع و تطور سوق النقد و سوق المال؛
 4. تركيبة الهيكل الائتماني السائد في البلد؛
 5. نوع النظام النقدي الذي يعمل البنك المركزي في ظله؛
 6. طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصفة عامة.
- يختلف الاقتصاديون في تقرير ما هي أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي، و مهما تكن هذه الوظيفة فإننا نعتبر أن أبرز أهداف البنك المركزي هي (3):

- العمل على تحقيق مستوى عال من الإستخدام؛
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي؛

(1) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص.130.

(2) زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك. دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1996، ص 173.

(3) نفس المرجع، ص. 174.

➤ المحافظة على استقرار الوضع المالي للاقتصاد بشكل عام، واستقرار الأداء المالي للقطاع المصرفي بشكل خاص، وذلك من خلال⁽¹⁾ :

- المحافظة على الاستقرار النقدي للاقتصاد، مما يتطلب تجنب تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية مفاجئة أو إلى تذبذب وعدم استقرار في أسعار الصرف؛

- استخدام الأدوات والسياسات النقدية المناسبة لتوفير السيولة اللازمة للنظام المصرفي، لتمكينه من تلبية احتياجات القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من التمويل؛

- تعزيز الرقابة المصرفية الحصيفة على المصارف، بما لا يعيق أعمالها وأنشطتها من التوسع والنمو، مما يتطلب التحسين من أدوات وسياسات الرقابة على أنشطة المصارف المختلفة، وبالذات التي يترتب عنها تحمل المصارف لمخاطر مالية وتشغيلية.

- تطوير آليات وقدرات الرقابة لدى البنوك المركزية على المصارف وبالذات قدرات الكوادر البشرية، بحيث تتمكن من القيام بمتطلبات العمل الرقابي على أعمال وأنشطة المصارف المختلفة بخلاف الأسلوب المعتاد والمألوف، مما يتطلب من العاملين لدى البنوك المركزية وبالذات من العاملين في إدارات التفتيش والإشراف البنكي؛

- الدراية التامة والمعرفة الكاملة بتركيبة المنتجات البنكية وأسلوب هيكلتها بما في ذلك الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة في المصارف لإدارة جميع أنواع المخاطر المتعلقة بتلك المنتجات، سواء كانت المخاطر التشغيلية أم المخاطر التسويقية أم المخاطر الإدارية وإلى غير ذلك من المخاطر؛

- ضرورة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التنسيق والتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود، الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية إيجابية في ظل استقرار الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج؛

- تعزيز سلامة الجهاز المصرفي، وذلك بتعزيز قدرة المؤسسات المصرفية على المنافسة في الداخل والخارج، وتحقيق مستويات ملاءة مالية معينة تتجاوز الحدود الدنيا المقررة من قبل لجنة (بازل)، و الخاصة بكفاية رأس المال والبالغة 8%، إضافة إلى التحسين المستمر من نوعية الأصول وجودتها؛

- تحسين وتطوير التشريعات المصرفية بما يكفل تهيئة البيئة المصرفية الملائمة والمناسبة، لمواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التي تحدث في الصناعة المصرفية العالمية، والاستفادة من ذلك في تحقيق معدلات نمو مصرفية معقولة ومنطقية.

⁽¹⁾ تحديات البنوك المركزية المستقبلية: مقال على الموقع: (تاريخ الاطلاع 2011/03/19)

المطلب الثالث: دور البنوك المركزية في البلدان المتقدمة والنامية

يختلف دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية و يعود ذلك إلى الجذور التاريخية لنشأة البنوك المركزية في كلا المجموعتين، فقد نشأت البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة نتيجة الحاجة إلى مؤسسات تتولى الإشراف على البنوك العاملة و إدارة القطاع المالي، و كأحد المؤسسات الأخرى في منظومة اقتصادية قائمة على أساس مستقر نسبيًا، و بيئة محيطة ملائمة لعمل الفكر الإقتصادي الرأسمالي الحر و قوى السوق بكفاءة، بينما نشأت البنوك المركزية في معظم الدول النامية نتيجة للإستقلال العسكري و السياسي، و أصبحت مظهرًا من مظاهر الإستقلال و مكملًا له في المجال الإقتصادي. و سنحاول فيما يلي بيان الفرق بين دور البنك المركزي في البلدان المتقدمة والنامية.

الفرع الأول: دور البنوك المركزية في البلدان المتقدمة

تمارس البنوك المركزية في الدول المتقدمة العديد من الوظائف المصرفية و التنظيمية و الإشرافية، فلها مسؤوليات عامة جوهرية و منظومة واسعة من القوى التنفيذية.⁽¹⁾

توكل الدولة في الإقتصاديات المتقدمة إلى البنك المركزي مهمة الرقابة على الإئتمان الذي تقوم بخلقه البنوك التجارية بقصد تحقيق الأغراض الإقتصادية عن طريق تلك الرقابة، و الجدير بالذكر أن هناك نوعين رئيسيين من أنواع الرقابة الكمية على النشاط الإئتماني للبنوك التجارية يتضمن كل منها عددا من الأساليب أو الوسائل أو السياسات. فهناك الرقابة الكمية التي تهدف إلى التأثير على حجم الإئتمان في مجموعه بغض النظر عن أوجه إستخدامه، و هناك الرقابة النوعية التي تهدف إلى توجيه الإئتمان إلى نواحي الإستخدام المرغوب فيها.

و لكل من هذه الأساليب درجات متفاوتة و متباعدة من مقدار الفعالية و النجاح، و يصعب التعميم في هذا الموضوع لأن الظروف و الأوضاع الإقتصادية و النقدية بالإضافة إلى العديد من العوامل الإقتصادية و الإجتماعية الأخرى، تتداخل لتقوي أو تضعف التأثير و من هنا فإن إستعمال وسيلة دون أخرى يخضع عادة لأراء تقديرية يصعب الحكم عليها بموضوعية علمية دقيقة. لا سيما و أن بعض هذه الأساليب يحمل في طياته آثار جانبية متعددة تنعكس على الإستثمار و النشاط الإقتصادي و مستوى الأسعار.

و تلخص وظائف البنك المركزي في البلاد المتقدمة في⁽²⁾:

- تلبية متطلبات القطاعات الإقتصادية من الائتمان؛

⁽¹⁾ ميشيل ب. تودارو ، التنمية الاقتصادية. تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006. ص 750.

⁽²⁾ زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط6، 1997، ص ص 226، 225.

- تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى من الإستخدام و إبعاد الإقتصاد الوطني عن التقلبات الحادة في الدخل الحقيقي؛

- فرض الرقابة على الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية بقصد تحقيق الأغراض الاقتصادية التي يهدف إليها.

الفرع الثاني : دور البنوك المركزية في الدول النامية

إذا كانت البنوك المركزية قادرة على تنفيذ وظائفها التنظيمية و الادارية بكفاءة عالية في الدول المتقدمة لان هذه الدول تتمتع باقتصاديات متكاملة و انظمة مالية ناضجة⁽¹⁾ ، فإن الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في هذه الدول يختلف إختلافا كبيرا عن الدور الذي تقوم به في البلدان المتقدمة. فالبنوك المركزية في هذه الدول تقوم بدور ذو شقين، الأول تنظيمي أو رقابي، و الثاني تطويري أو تنموي. لهذا يعد البنك المركزي المحرك المالي لعملية التنمية في البلاد المتخلفة. و قد سعت هذه الأخيرة جاهدة لزيادة سرعة تقدمها و تحقيق مستويات عالية من الدخل و الإستهلاك و الإستثمار، لذلك فقد أعطت للدور التطويري الذي تقوم به البنوك المركزية فيها أهمية خاصة تفوق كثيرا أهمية الدور التنظيمي. هذا لا يعني إهمال الدور التنظيمي كلية و التركيز على الدور التطويري (التنظيمي) للبنك المركزي، بل على العكس فإن كلا الدورين يكمل كل منها الآخر و يتناسق معه دون تناقض أو تضارب⁽²⁾.

أولا: خصائص النظام المصرفي في الدول النامية

لكي يتضح الدور الذي يلعبه البنك المركزي في البلدان النامية علينا ان نوضح الاطار الذي يعمله ضمنه ، و يتألف هذا الاطار من خصائص النظام المصرفي في البلدان النامية و هذه الخصائص هي⁽³⁾:

1. ضعف الوعي المصرفي: و هو يعني عدم تعامل الافراد مع المصارف كما يجب مما ينتج عنه انخفاض نسبة النقود المصرفية الى الكتلة النقدية، و النتيجة هي الحد من قدرة و فاعلية الجهاز المصرفي على خلق الودائع و التوسع في الائتمان؛
2. محدودية مساحة السوق النقدية: و ذلك بسبب ندرة المقترضين و ضعف المؤسسات المالية و النقدية التي تتعامل بالوساطة، مما يؤدي إلى ضعف تعامل المصارف مع تلك الأسواق بشكل عام؛

(1) ميشيل ب.تودارو ، مرجع سابق، ص 751.

(2) محمد سعيد النابلسي، دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية. منشورات البنك المركزي الأردني، 1973، ص 11.

(3) بالاعتماد على:- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص 177- 179.

- زياد رمضان، مرجع سابق، ص 227.

- مصطفي يوسف الفكي عبد الله، "تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان" دراسة حالة بنك السودان المركزي 2009-

2014، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا،

السودان، 2015، ص 28.27.

3. تواجد فروع البنوك الأجنبية بشكل كبير في معظم الدول النامية: مما يجعلها تعتمد على مراكزها الرئيسية في دولها عندما تحاول البنوك المركزية فرض السياسة النقدية في البلد عن طريق الرقابة على الائتمان أو التغيير في نسبة الإحتياطي، أو الزيادة في معدلات نسبة السيولة، مما يؤدي إلى تحجيم دور البنوك المركزية بالضغط على تلك المصارف الأجنبية؛

4. الازدواجية في القطاع المصرفي: يلاحظ في الدول النامية ان المؤسسات المصرفية تتركز في مناطق محدودة ولا تنتشر في مناطق شتى من البلاد؛ مما أدى الى ظهور سوق نقدية متقدمة نسبيا في تلك المدن، في حين أدى عدم الانتشار في مناطق أخرى الى عدم تطور الاسواق النقدية بها؛

5. السيولة الكبيرة: تقل المدخرات كثيرا عن المعدلات المطلوبة لتراكم رؤوس الأموال في الدول النامية، و سبب ذلك انخفاض الدخل الحقيقي من ناحية و ارتفاع الجزء المقطوع من ذلك الدخل و الموجه للنواحي الإستهلاكية، و قد أدى ذلك الى نشوء ظاهرة شبه دائمة و هي ظاهرة تمويل العجز في الموازنة العامة هذا يؤدي إلى مشكلة شبه مزمنة و هي تمويل العجز في الموازنة العامة، هذا يعني أن النفقات الحكومة أكبر من الإيرادات المحققة، مما يجعلها تقوم بالإقتراض من المصرف لتمويل هذا العجز و بالتالي إصدار نقود لتغطية القروض الحكومية مما ينجم عنه سيولة كبيرة في الجهاز المصرفي؛

6. سوء تفسير اللجوء الى اعادة الخصم او الاقتراض من البنك المركزي.

و في ظل هذه الظروف فان المهمة الاساسية للبنوك المركزية في الدول النامية هي زيادة الثقة بين الشركاء المحليين و الاجانب في مصداقية العملة المحلية (قدرة العملة المحلية على الوفاء بالالتزامات)، و انها وحدة محاسبية مستقرة و قابلة للاستمرار، و في قدرة نظام التمويلي المحلي على تحمل المسؤولية.⁽¹⁾ ان قدرة البنوك المركزية محدودة على التحكم في مصداقية العملات الخاصة بها ، و يعود ذلك لسياسات المالية و العجز المالي المرتفع، و الذي يجب ان يمول اما بواسطة طبع النقود ، او من خلال الاقتراض المحلي او الخارجي، و في كلتا الحالتين فإن ذلك يقود الى التضخم و انخفاض الثقة في العملة المحلية.

ثانيا: البنوك المركزية وتمويل التنمية.⁽²⁾

يختلف دور البنوك المركزية في تمويل التنمية في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية، ففي الوقت الذي تراجع هذا الدور في الدول الصناعية، فإنه يزداد و يتعمق في البلدان النامية، بسبب حاجة هذه الأخيرة إلى الموارد المالية لتغطية أعباء عملية التنمية الاقتصادية فيها.

(1) ميشيل ب.تودارو ، مرجع سابق، ص 752.

(2) عفران سعيد هادي، "البنك المركزي والإقراض الحكومي"، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة و الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2004، ص 90.

ففي الدول النامية، تسهم البنوك المركزية في إيجاد نظام نقدي يستطيع أن يشارك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، وذلك من خلال استخدام إمكانيات هذه البنوك على توفير احتياجات نقدية تناسب و معدل النمو المستهدف، إضافة لما تتمتع به البنوك المركزية من قابلية لتغطية حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة من الموارد المالية هذا من جهة، و بميزة توفير التسهيلات الائتمانية للحكومة من جهة أخرى، و العمل على حماية سوق السندات الحكومية و اذونات الخزنة من خلال تطوير الأسواق المالية و النقدية و زيادة فعاليتها.

يقر الإقتصاديون بأن عقد الثمانينات كان بداية أزمة الديون الخارجية التي بدأت في عام 1982، و اعتبرت في حينها أزمة المكسيك المؤشر الأول لبداية هذه الأزمة، و التي كان من نتائجها تراجع حجم القروض الخارجية المقدمة للدول النامية من الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الدولية، مما دفع بهذه الدول و لأجل الاستمرار في خططها التنموية و مواجهة تزايد أعباء التنمية الاقتصادية و الاجتماعية إلى اللجوء إلى الإقتراض الداخلي، و بشكل خاص من البنوك المركزية، إذ أن الحكم على مدى فاعلية البنوك المركزية في البلدان النامية لم يكن قائماً على أساس وسائله أو وظائفه التقليدية، على الرغم من أهميتها و إنما على أساس دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

و السؤال الذي يثار: كيف يمكن للبنك المركزي أن يقوم بتحريك العمل الإنمائي في الدول النامية؟

قبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من أن نذكر أن البنك المركزي ليس في إستطاعته إجبار رأس المال على المشاركة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه يمتلك الكفاءة و القدرة على تحريك الفعاليات الاقتصادية و بعث الحياة في الإدخارات المحتملة.

و يرى العديد من الإقتصاديين أن البنك المركزي يمكنه أن يسهم في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال القنوات التالية⁽¹⁾:

1- التمويل المباشر:

نظراً لقصور الموارد المالية المتاحة في الدول النامية سواء كانت الداخلية أو الخارجية، عن مقابلة احتياجات النمو الإقتصادي من الأموال فإن الحكومات تلجأ إلى زيادة النقد المصدر، و يعلل بعض الإقتصاديين سلامة هذا الإتجاه بأن هناك موارد عاطلة في البلاد المتخلفة سواء كانت في شكل قوة عاملة أو موارد طبيعية، و هدف التنمية تشغيل تلك الموارد و بذلك يزداد رأس المال المنتج، و تزيد كمية عرض المنتجات لتقابل الطلب المتزايد نتيجة زيادة الإصدار.

(1) محمد سعيد النابلسي، مرجع سابق، ص 15.14.

2- التمويل غير المباشر :

تتلخص في إشترك البنك المركزي مع المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كالبنوك المتخصصة في تمويل التنمية، سواء كانت عامة أو خاصة أو مختلطة، والتي بدورها تمويل القطاعات الاقتصادية عن طريق القروض التي يقدمها البنك المركزي إلى هذه المؤسسات والتي تخصص في تمويل قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، مثل البنوك الصناعية والزراعية والبنوك التعاونية والإسكانية.

إن توافر مثل هذا النوع من المؤسسات يساعد على توفير الائتمان الضروري لمجالات محددة كالزراعة والصناعة...إلخ، وإذا ما إتبع البنك المركزي الوسائل الفعالة لتحقيق ذلك، فإن النتيجة تعطي مردودا مجزيا ليس فقط في توفير الائتمان المتخصص، ولكن في دعم ونشر المؤسسات المالية أيضا.

و ضمن هذه القناة يمكن للبنك المركزي أن يسهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال (1):

- إعادة خصم الأوراق الصناعية والزراعية إضافة إلى الأوراق التجارية؛
- السماح للبنك المركزي بمسك السندات الزراعية والصناعية كضمان للقروض وبشروط معينة والسلف التي يقدمها البنك المركزي؛

➤ إدخال السندات الصناعية ضمن أنواع الموجودات لدى البنك المركزي تشجيعا للاستثمار الصناعي.

3 - خلق وتطوير هيكل مالي يتلاءم وعملية التنمية الاقتصادية⁽²⁾

و ذلك من خلال قيام البنك المركزي بتشجيع قيام سوق نقدية و مالية منتظمة تسهم في تعبئة المدخرات و تمويل نشاطات اقتصادية مختلفة و ممارسة رقابة فعالة على الجهاز المصرفي وتطويره. و تتجسد هذه المهمة بإنشاء و توسيع قاعدة النظام المصرفي من حيث العدد و النوع و الكفاءة و خلق المنافسة بين مختلف الوحدات العاملة.

و لكي ينهض البنك المركزي بهذه المهام التنموية وتحقيق التوازن بين كمية النقود المطلوبة لتغطية احتياجات خطط التنمية والتوسع في الناتج القومي الإجمالي، قد تلجأ البنوك المركزية إلى أحد الأساليب الآتية:

الأسلوب الأول : قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية واذونات الخزينة لتغطية حاجة الدولة من الموارد المالية لمواجهة متطلبات الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية، كما وتقع على البنوك المركزية مهام مضافة تتمثل في ضمان معدل مناسب من النمو في عرض النقد، بحيث يسمح للمصارف أن توسع من حجم ائتمائها الممنوح للمشاريع الصناعية والزراعية بالحد الذي ينسجم واستقرار الأسعار

(1) عفرأء سعبد هادى؁ مرءء سابق؁ ص91.

(2) نفس المرءء؁ ص ص.92.93.

و يدفع بعجلة التنمية عن طريق توجيه الاستثمار الصيرفي نحو القطاعات الإستراتيجية. و تستطيع البنوك المركزية تحقيق ذلك من خلال تفعيل الآلية التقليدية التي تعتمد في تنظيم السياسة النقدية بالشكل الذي يؤدي إلى توفير معدل مناسب من النمو في عرض النقد بما في ذلك سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني.

الأسلوب الثاني: تستطيع البنوك المركزية من خلال التطور الذي حصل في وسائل البنك الرقابية على الائتمان الصيرفي من التأثير ليس في حجم الائتمان الصيرفي فقط بل وفي وجهته ونوعيته أيضا ، وذلك بالتأثير على السياسة الائتمانية وتوجيهها وفق المصالح الاقتصادية العامة ، وقد قاد هذا التطور والتوجه إلى شيوع ظاهرة " الائتمان الموجه" التي تعني التدخل في السياسة الائتمانية والتأثير عليها عن طريق وسائل محددة وتوجيهها نحو قطاعات اقتصادية مختارة.

ثالثا: البنك المركزي و التنمية الاقتصادية بين التأييد و المعارضة:

يثير موضوع دور البنوك المركزية في المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، فمنهم من يعارض هذه المساهمة، و منهم من يؤيد ذلك باعتبار أن هذه المساهمة هي من ضمن الوظائف المهمة للبنوك المركزية.

وسنحاول فيما يلي إستعراض الآراء المؤيدة والآراء المعارضة النابلسي:

1 - الآراء المعارضة:

إن المعارضين لتدخل البنوك المركزية في عملية التنمية الاقتصادية، يحصرون مهام البنك المركزي بالمحافظة على استقرار قيمة العملة محليا وخارجيا واستبعاد أي دور تنموي لها. و يرى المعارضون أن هذا الأسلوب يؤثر سلبا على الإقتصاد القومي للدولة، فلجوء حكومات الدول النامية لتمويل التنمية بواسطة التضخم بوسيلته: التوسع في الإصدار النقدي و في الإئتمان المصرفي كان له آثار حقيقية و فعلية على إقتصاديات تلك الدول من عدة جوانب نذكر منها:

➤ عجز ميزان المدفوعات، و هو الأثر المباشر لإنخفاض حصيلة الصادرات نتيجة زيادة أثمانها، و إرتفاع الواردات من السلع الإستثمارية و الإستهلاكية، و هو الأثر المباشر لهروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج، و إحجام رؤوس الأموال الأجنبية على الإستثمار في الداخل؛

➤ الإختلال في التوازن الإجتماعي بين طبقات و فئات المجتمع، ذلك أن إرتفاع الأسعار المصاحب للتضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل و الثروة لصالح أصحاب الدخل المرنة على حساب أصحاب الدخل الثابتة.

و على الرغم من ان وجهة نظر المعارضين لقيام البنوك المركزية بتمويل عمليات التنمية الاقتصادية تبدو سليمة من الناحية النظرية، إلا ان واقع الحال في الدول النامية يفترض غير ذلك، و السبب في ذلك يرجع إلى العلاقة القوية بين حكومات الدول النامية و بنوكها المركزية و التأثير الكبير للحكومة على قرارات البنك المركزي و ذلك يفرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تنشدها حكومات الدول النامية.⁽¹⁾

2- الآراء المؤيدة:

أما المؤيدون لوظيفة البنك المركزي في عملية التنمية الاقتصادية، فهم يسترشدون بقوانين البنوك المركزية التي أنشأت بموجها هذه البنوك، و يظهر ذلك واضحا في البلدان النامية، إذ تتدخل حكوماتها بشكل مباشر للتأثير على السياسة النقدية و الإئتمانية بهدف تشجيع إقامة و تنمية قطاعات صناعية أو زراعية و تفضيلها على بقية الأنشطة أو القطاعات الاقتصادية بحيث يكون توجيه الائتمان متلائما مع الأهداف الاقتصادية العاملة للبلد، فعلى سبيل المثال ينص قانون البنك المركزي في الفلبين على تشجيع رفع مستوى الإنتاج و زيادة معدل التوظيف و زيادة الدخل الوطني الحقيقي، كذلك ينص قانون البنك المركزي في سيريلانكا على ان البنك يجب ان يعمل على تشجيع التوصل إلى التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة لدولة سيريلانكا⁽²⁾.

في حين ان قوانين الدول المتقدمة لم تنص على هذا الدور للبنوك المركزية فيها، باستثناء قانون الإحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 1937⁽³⁾ الذي نص على: " أن تنظيم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للدولة يجب أن يكون الهدف الرئيسي للاحتياطي الفيدرالي، و ليس تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار أو المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الأمريكية "⁽⁴⁾. و في الختام يمكننا القول أن طبيعة العلاقة بين الحكومة و البنك المركزي في الدول المتقدمة و النامية تختلف حسب طبيعة النظام الإقتصادي و السياسي السائد في هذه الدول فضلا عن اختلاف التشريعات الاقتصادية و القانونية التي تحكم هذه العلاقة، و هو ما ينعكس على الجانب التمويلي الذي يقوم به البنك المركزي تجاه الحكومة.

المبحث الثاني : ملامح المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

شهدت البنية الاقتصادية في العقود الاخيرة مجموعة من التغيرات، جعلت معظم اطراف المجتمع الدولي تبحث في آثارها، مع الاخذ بالاستراتيجيات و الآليات المناسبة للتكيف مع تلك التغيرات

⁽¹⁾ مصطفى يوسف الفكي عبد الله، مرجع سابق، ص 30.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 29.

⁽³⁾ عفراء سعيد هادي، مرجع سابق، ص 147.

⁽⁴⁾ مصطفى يوسف الفكي عبد الله، مرجع سابق، ص 29.

الاقتصادية، ولعل من اهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة ذات العلاقة بدور و أداء البنوك المركزية ، نذكر:

المطلب الأول: الثورة العلمية و التكنولوجيا في مجال المعلومات و الإتصال

شهد الربع الاخير من القرن التاسع عشر ظهور عدد من المتغيرات العلمية السريعة و المتلاحقة ، نتيجة التطور الهائل لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال و النمو الكبير لحجم المعلومات التي حولت العالم الى قرية صغيرة . لذلك فاننا سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و خصائصها.

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات

شهد النظام الإقتصادي العالمي الجديد، تعميقا مكثفا للثورة العلمية و تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و دورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة و تخليق الموارد أو استنباط موارد جديدة، و تحرير الإنتاج الصناعي من الإعتماد الكبير على المواد الأولية و على العمالة، و قد انعكس ما تقدم على الفن الإنتاجي السائد الآن فأصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة⁽¹⁾.

و تعرف تكنولوجيا الإتصال بأنها: (مجموع التقنيات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي توظف لمعالجة المضمون و المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الإتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي و التي من خلالها يتم جمع المعلومات و البيانات المسموعة و المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية من خلال الحاسبات الإلكترونية ثم تخزين هذه البيانات و المعلومات و استرجاعها في الوقت المناسب ثم عملية نشر هذه المواد الإتصلية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى مكان آخر و تبادلها⁽²⁾.

كما يقصد بها تلك التطورات التكنولوجية في مجال الإتصالات التي حدثت من خلال الربع الأخير من القرن العشرين و التي اتسمت بالسرعة و الإنتشار و التأثيرات الممتدة من الرسالة إلى الوسيلة، إلى الجماهير داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات و هي تشمل ثلاث مجالات⁽³⁾:

- ثورة المعلومات أو ذلك الإنفجار المعرفي الضخم المتمثل في الكم الهائل من المعرفة؛

- ثورة وسائل الإتصال المتمثلة في تكنولوجيا الإتصال الحديثة التي بدأت بالإتصالات السلكية و

اللاسلكية و إنتهت بالأقمار الصناعية و الألياف البصرية؛

⁽¹⁾ بابا عبد القادر، تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أثرها على النشاط الاقتصادي في العالم العربي. الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية،

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006، ص 03.

⁽²⁾ مقال على الموقع : <http://30dz.justgoo.com/t78-topic> (تاريخ الاطلاع : 2010/12/26)

⁽³⁾ طرشى محمد، نقرورت محمد، أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الاعمال العربية. الملتقى الدولي الخامس في منظمات

الاعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، 13-14 ديسمبر 2011، ص ص 02.03.

-ثورة الحاسبات الإلكترونية التي إمتزجت بوسائل الإتصال و إندمجت معها و الإنترنت أحسن مثال على ذلك.

بينما تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها: "جميع المكونات المادية للحاسبات و البرامج الجاهزة سواء برامج نظم أو برامج تطبيقات بالإضافة لشبكات الإتصالات و غيرها من الأجهزة المطلوبة للقيام بمعالجة و تخزين و تنظيم عرض و إرسال و استرجاع المعلومات و ذلك بالكفاءة و السرعة و الدقة المطلوبة".⁽¹⁾

و تعرف كذلك بأنها : "عبارة عن ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة و عبارة المعلومات و تسويقها و تخزينها و استرجاعها و عرضها و توزيعها من خلال وسائل تقنية حديثة و متطورة و سريعة، ذلك من خلال الإستخدام المشترك للحاسبات و نظم الإتصالات الحديثة"⁽²⁾.

و بذلك يمكننا القول أن تكنولوجيا المعلومات و الإتصال من ابرز مظاهر التغيرات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال القرن العشرين، و تتمثل في اهم الوسائل التقنية الحديثة و المتطورة ، التي ساعدت على ربط اقتصاديات العالم فيما بينها.

تعد الثورة في ميدان تبادل المعلومات و الإتصالات اخطر ما يجري حاليا في مجال الثورة العلمية و التكنولوجية، فقد أحدثت هذه الأخيرة تغيرات عديدة بعد أن أصبحت و بفضل التقنيات الحديثة تتحرك عبر الحدود الوطنية لمعظم الدول كما لو أن هذه الحدود غير موجودة.

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات

تتمثل أهم خصائص تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات في الآتي⁽³⁾:

- القدرة على نقل المعلومات من وسيط لأخر مع إمكانية التحكم في نظام الإتصال؛
- القدرة على استخدام وسائل إتصالية في أي مكان مثل الهاتف النقال بمعنى الإنتقال من الأجهزة الثابتة إلى الأجهزة المتنقلة؛
- اللاجماهيرية و تعني أن الرسالة الإتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة و ليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي؛
- الإنتقال من اللغة الواحدة إلى اللغات المتعددة؛
- الإنتقال من تكنولوجيات التنوع إلى تكنولوجيات التكامل في الإتصال؛

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق. ص 03.

⁽²⁾ مقال على الموقع : <http://30dz.justgoo.com/t78-topic> (تاريخ الاطلاع : 2010/12/26)

⁽³⁾ بن سعيد محمد، لجرع عباس، تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و التنمية الاقتصادية. الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و إقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 12 و 13 نوفمبر 2005، ص 287.286.

- يمكن لثورة المعلومات أن تمنح فرصة للفقراء بأن يصبحوا أغنياء و للمبتدئين بأن يكونوا محترفين و منافسين حقيقيين؛

- الإنتقال من الإعتماد على الثورة المادية إلى الإعتماد على الثورة الفكرية؛

- الإهتمام أكثر بكفاءة العنصر البشري و السرعة في أداء الأعمال؛

- التدفق السريع و الكثيف للمعلومات مما يسمح للفرد بتنمية قدراته؛

- سمحت التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الإتصال بظهور أنماط إنتاجية و استهلاكية جديدة، حيث

أصبح الإنتاج يعتمد على كثرة المعلومات و الإبتكار و التجديد بدل التكرار في العملية الإنتاجية؛

- ظهور تصنيفات جديدة للمعرفة قادرة على تحقيق طفرات نمووية لم يسبق الوصول إليها من قبل مما

أدى إلى العمل في محيط عمل جديد قائم على أساس إدارة المعرفة و محاولة إستيعابها لتحقيق متطلبات

العصر؛

- الإنتقال من الاقتصاد المحلي إلى الإقتصاد العالمي؛

و ختاماً يمكننا القول، أن الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة لعبت دوراً كبيراً في إعادة تشكيل

إقتصاديات العالم و مجتمعاته، و أثرت بشكل كبير على حركة تجارة الدول و معدلات نموها ، كما أن

ثورة المعلومات ساهمت بصورة كبيرة في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، فقد اهتمت البنوك

بتكثيف الإستفادة من أحدث تقنيات المعلومات و الإتصالات و الحواسب الآلية، و تطويعها بكفاءة عالية،

كما أن عمليات التحرير المالي و المصرفي و إزالة القيود و التغييرات الهيكلية و المنافسة الحادة، ساهمت

مجتمعة إلى التعجيل بنشر التكنولوجيا المصرفية.

المطلب الثاني: التوجهات العولمية (العولمة الإقتصادية)

ساهمت التطورات الإقتصادية التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة في ظهور نظام اقتصادي

جديد، كما ساهمت في بروز العولمة، التي أصبحت من أبرز المظاهر في التطور العالمي و هذا على جميع

المستويات، الإقتصادية، الثقافية، السياسية، الإجتماعية و التكنولوجية. لذلك فإننا سنحاول من خلال

المطلب التطرق الى التوجهات العولمية ضمن العناصر التالية:

الفرع الأول: مفهوم العولمة الإقتصادية و خصائصها

تعد العولمة واحدة من أهم المعطيات الإقتصادية التي أفرزتها السياسة الدولية الجديدة، حيث

اتسعت المجالات التي تؤثر فيها: الإقتصاد و الإجتماع و السياسة و الثقافة، دون اعتداد يذكر بالحدود

السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدول معينة. فمنذ ظهور العولمة و هي تثير الكثير

من التساؤلات، و تفرز الكثير من الآراء و وجهات النظر حول مفهومها و خصائصها لذلك سنحاول فيما يلي الوقوف على مفهوم هذه الظاهرة و تحديد خصائصها كما يلي:

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادية

جذبت ظاهرة العولمة⁽¹⁾ إهتمام عدد كبير من الباحثين، الذين سعو إلى دراسة جوانبها المختلفة، خاصة منها الجوانب الاقتصادية⁽²⁾، و بيان آثارها المختلفة بين مؤيد يرى أن إيجابياتها تفوق سلبياتها، و بين معارض يعتقد أن العولمة ليست سوى شكل من أشكال الهيمنة تحت مسميات و أشكال جديدة، و إن كانت الآراء المؤيدة و الآراء المعارضة قد إتفقت في تحديد الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة، فإنها إختلفت في تحديد مفهومها⁽³⁾.

لذلك فإنه لا يوجد تعريف محدد يمكن الأخذ به لظاهرة العولمة، و لا يمكن حصرها في تعريف واحد حتى و لو تميز بالدقة المتناهية، فتعارفها متعددة بتعدد أبعادها و مستوياتها نظرا لتغيراتها الدائمة و المستمرة و عدم وصولها إلى الإكمال⁽⁴⁾.

و بالرغم من عدم الإتفاق حول تعريف واضح لمفهوم العولمة إلا أننا سنحاول في ما يلي عرض أهم التعاريف بهدف الوصول إلى تعريف شامل للعولمة:

تعرف العولمة الاقتصادية على أنها: " تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد تعقيدا لتحقيق سيادة نظام اقتصادي واحد، يتبادل فيه العالم الإعتماد بعضه على بعضه الآخر في كل من الخدمات و السلع و المنتجات و الأسواق و رؤوس الأموال و العمالة و الخبرة، حيث لا قيمة لرؤوس الأموال من دون استثمارات و لا قيمة للسلع دون أسواق تستهلكها"⁽⁵⁾.

كما تعرف العولمة الاقتصادية على أنها " عملية توسيع و تعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد و المؤسسات و الحكومات المتوطنة في دول مختلفة تسهل من سعة إنتقال أثر التغيرات من مكان ما إلى آخر و بدرجات متفاوتة"⁽⁶⁾.

(1) يعد العالم السوسولوجي الكندي "مارشال ماك لوهان" أول من أطلق مصطلح الكونية (العولمة) معرفيا، عندما صاغ في نهاية عقد الستينات مفهوم القرية الكونية و تمييط العالم التي تضمنها كتابه " حرب في القرية الكونية" سنة 1970.

(2) عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة. الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 05.

(3) إمان عبد خضير، عيادة سعيد حسين، المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة و آثارها على الاقتصادات العربية. مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 14، العدد 50، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 155.

(4) غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2001، ص 12.

(5) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها. جدارا للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 23.

(6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 240.239.

و العولمة هي حركية مستمرة غايتها الاندماج المستمر في الأسواق العالمية (سوق البضاعة و الخدمات و رأس المال)، مما يمكن الاقتصاد الدولي من بلوغ أعلى نسبة ممكنة من النمو الاقتصادي العالمي في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المالية و البشرية. و هناك من يرى بأن العولمة الاقتصادية هي الاقتصاد العابر للسيادة الوطنية للدولة الأم، بغية خلق فرصة مناسبة و قوية لمجموعات بشرية لا منتمة، متمحورة بالمركز الرأسمالي تتجول حول العالم مخلفة هوة واسعة في العلاقات الاقتصادية الدولية، من خلال تحرير التبادل التجاري و ممارسة الجذب الإنتقائي في توجيه الإستثمارات الأجنبية و استخدام التكنولوجيا الحديثة، و هي تسعى بذلك إلى تعظيم الفائض الاقتصادي بالقيمة و السرعة العاليتين لضمان تدفقه إلى مراكزها في العالم المتقدم.⁽¹⁾

أما أشمل تعريف للعولمة الاقتصادية هو التعريف الذي قدمه البنك الدولي و الذي يعرف العولمة الاقتصادية بأنها: "نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه العوائم أمام حركة السلع و البضائع و الخدمات و عوامل الإنتاج كرأس المال عبر الحدود الدولية، و تغدو فيه التجارة الدولية الحرة و المتعددة الأطراف هي القاعدة، و هذا يؤدي في النهاية إلى تكامل اقتصادي عالمي في أسواق السلع و الخدمات و رأس المال".⁽²⁾ مما تقدم نجد أن مجموعة المفاهيم هذه تؤكد ما يلي⁽³⁾:

1. انحسار سيادة الدولة على مواردها و أولوياتها و اضمحلال دورها في رسم السياسات الاقتصادية؛

2. فتح الحدود أمام البضائع و الأموال و الأيدي العاملة؛

3. انتشار السلع الأجود و الأقل ثمنًا؛

4. التأثير المتبادل بين الأمم و الشعوب بقيم و عادات و سلوكيات بعضها البعض؛

5. انحسار كبير لسلع دول العالم الثالث الأقل جودة و ارتفاع معدلات البطالة فيها و انخفاض معدلات

الدخل القومي فيها؛

6. خضوع العالم برمته لقوة و ميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق حدود الدول و الشعوب.

مهما اختلفت تعاريف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين بأن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام:

1- العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية: يعتبرها البعض مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية

أو إطار نظري، و هي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن

العشرين بين القطبين النظام الدولي.

⁽¹⁾ أحمد عبد الرحمن لطيف الجبوري، "الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة و انعكاساتها على الاقتصادات العربية" أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 04 05.

⁽²⁾ أحمد إبراهيم ملاوي، التحولات الاقتصادية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، 15-17 ديسمبر 2012، ص 05.

⁽³⁾ سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية و متطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع و العشرون، جامعة بغداد، 2012، ص 38.

2- العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية: يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية والخصوصية، نشر التكنولوجيا... الخ.

3- العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية: أحسن تعبير عن هذا التعريف هو تعريف فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الإتحاد السوفياتي انتصارا حاسما للرأسمالية.

4- العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية: تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، يتم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية.

و في الختام يمكننا القول، أن العولمة هي سمة من سمات النظام الإقتصادي العالمي الجديد، الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، و القائم على تزايد درجة الإعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية و التحول لآليات السوق و تعميق الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيين من دول و تكتلات اقتصادية و منظمات دولية و شركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، و تكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له، و الذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات⁽¹⁾.

ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية

تعد العولمة ظاهرة إقتصادية تشير إلى اندماج أسواق العالم بحيث تصبح هذه الأسواق سوفا واحدة كالسوق القومية، فالمتأمل في المحتوى الفكري و التاريخي للعولمة تظهر له مجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية:

1- سيادة آليات السوق و السعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما ميز العولمة هي سيادة آليات السوق و إقترانها بالديمقراطية و إتخاذ القرارات في إطار من التنافسية و الجودة الشاملة من خلال الإستفادة من الثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات و المعلومات و تعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و بأحسن جودة و البيع بسعر تنافسي على ان يتم ذلك بأقل وقت ممكن⁽²⁾. فالزمن أصبح أحد القدرات التنافسية التي يجب إكتسابها عند التعامل في ظل العولمة خاصة و أن العالم يتحول و بسرعة إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف⁽³⁾.

⁽¹⁾ الهادي مبروك السويح، "المتغيرات الاقتصادية الدولية و الإقليمية و انعكاساتها عربيا." المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الإقتصادي العربي و خيارات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الزرقاء، 24-25 أبريل 2013، ص 06.

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك. الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 22.

⁽³⁾ وليد هوبمل عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع و آفاق المستقبل، كلية الشريعة و القانون، جامعة الإمارات المتحدة، 15-18 مايو 2005، ص 1674.

2- ديناميكية مفهوم العولمة:

تؤكد هذه الديناميكية يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل فحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إمتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع منافسة باقي الأطراف الأخرى، و التي تخطوا خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين، و تتعمق ديناميكية العولمة في سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية و التأثير على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يمكن أن نراها أيضا في ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم و من قبل الخاسرين في تلك الأوضاع خاصة في الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.⁽¹⁾

3- تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الاقتصادي المتبادل:

إن التحول من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة، و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، لعبت دورا كبيرا في تغير ملامح الاقتصاد العالمي، حيث ترابطت العلاقات و تشابكت المصالح و هو ما عمق الإتجاه نحو الإعتماد الاقتصادي المتبادل.

4- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات شركات عالمية النشاط و التي تعتبر في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تأثر بقوة على الاقتصاد العالمي⁽²⁾، فهي تتحكم بالإقتصاد العالمي، تتحكم بالإنتاج و تبادله و توزيعه و تسعيه و تيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذاك، و تتحكم بانتقال رأس المال و بخلق الأزمات أو حلها أي أنها تتحكم بالاقتصاد ككل.⁽³⁾ و من المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات ما يلي⁽⁴⁾:

-السيطرة على مصادر التمويل الدولية؛

-إستحواذها على نسبة كبيرة من حجم التجارة و حركة المبيعات الدولية، و ذلك من خلال ما تمتلكه من قدرات تكنولوجية عالية و إمكانيات و موارد تؤدي إلى إكتساب الكثير من الدول بعض المزايا التنافسية في الكثير من الصناعات و الأنشطة؛

(1) ساكر محمد العربي، محاضرات في الإقتصاد الكلي المعيق، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص 175.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 27.26.

(3) مصطفى محمد العبد الله الكفري، عولمة الإقتصاد و الإقتصادات العربية، مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع و الخامس اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998-1999، ص 313.

(4) أحمد السيد كوردى، الشركات متعددة الجنسيات، مقال منشور على الموقع : kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192396، تاريخ الاطلاع: (2013/05/14).

-تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب و الإحتياطات النقدية الدولية المتوافرة، وهو ما يدل مقدار سيطرة هذه الشركات على السياسة النقدية والاستقرار النقدي العالمي؛
-لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، فهي تعد مصدرا أساسيا لنقل المعرفة الفنية و الإدارية و التنظيمية، و ذلك من خلال توفير و تدريب العمالة المتخصصة، و هو ما يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية و التنظيمية بين الدول المتقدمة و الدول النامية.⁽¹⁾

5- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

إن هيمنة الشركات متعددة الجنسية و تدخلها في طريقة تصميم العمل الدولي أدى إلى ظهور نوع جديد من تقسيم العمل لم يكن معروفا من قبل، فتقسيم العمل كان مرتبطا أساسا بإنتاج سلع كاملة في دول مختلفة ثم يتم تبادلها، أما الآن فإن التبادل يتم بأجزاء من السلع، و يتم بين الشركات متعددة الجنسية و توابعها من الشركات التابعة لها في الدول المختلفة و يرى البعض إنه من الخطأ أن يسمى هذا النوع من التبادل تجارة دولية لأنه أقرب إلى التجارة الداخلية منه إلى التجارة الدولية.⁽²⁾
إن كبر النشاط الإستثماري و الإنتاجي و التسويقي و التجاري للشركات متعددة الجنسيات و ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة تجزئة العملية الإنتاجية في دول متعددة، أدى إلى وجود أنماط جديدة للتخصص و تقسيم العمل.⁽³⁾

6- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

لعبت المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد و البنك الدولي دورا في إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية المؤثرة في السياسات الاقتصادية للدول، و ذلك من خلال تشخيص مشكلاتها الاقتصادية، و اقتراح برامج التصحيح الهيكلي لإقتصادياتها، كما ساهمت في تشخيص مشكلات الجهاز المصرفي، و تصميم إستراتيجية الإصلاح و إعادة هيكلة المصارف و التأكد من أن هذه الإستراتيجية تتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية الرامية إلى المزيد من الإنفتاح و التحرير الاقتصادي و المصرفي، و بإنشاء منظمة التجارة العالمية و إنضمام العديد من الدول إليها، إكتمل الضلع الثالث من مؤسسات النظام العالمي.

(1) عمر صفقر، مرجع سابق، ص 29.

(2) الهادي مبروك السويح، مرجع سابق، ص 09.

(3) أحمد السيد كردى، مرجع سابق.

7- تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و

المالية:

أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة، و لعل مبعث ذلك أن إستيعاب الدولة تتمثل في إكتساب ثقة الأسواق العالمية غير أن ثمن هذا التحول في دور الدولة كان باهضا لأنه نتج عن اختلال سلطة الدولة.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أشكال العولمة الاقتصادية وأهدافها.

لعبت العولمة دورا كبيرا في التكامل السريع للإقتصاديات في جميع أنحاء العالم من خلال التجارة و التدفقات المالية و إنتشار أثار الإستخدام الواسع للتكنولوجيا و شبكات المعلومات و من خلال الشركات العابرة للحدود.

أولا: أشكال العولمة الاقتصادية

تصنف العولمة الاقتصادية إلى نوعين رئيسيين هما:

1 - العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية ناتجا أساسيا من نواتج عمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي نادى به كل من R. Mckinnon و shaw⁽²⁾، و هو ما أدى إلى تكامل و إرتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال التي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، بحيث أصبحت أسواق المال أكثر إرتباطا و تكاملا.⁽³⁾

فالعولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة و وحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود حرية التدفقات المالية، بهدف ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق و مختلف قطاعات النشاط. الاقتصادي.

و يستدل على العولمة المالية بمؤشرين هما: تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات، و تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.⁽⁴⁾

و يشير خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

⁽¹⁾ ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 177.

⁽²⁾ برودي نعيمة، بلعربي عبد القادر، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين ؟... . الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات _دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، 21 و 22 نوفمبر.2006، بسكرة، ص 03.

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33.

⁽⁴⁾ زكي رمزي، العولمة المالية. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999، ص 81.80.

-القضية الأولى: البدء بتحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، و تحرير الإستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الحافطة المالية أو الإستثمار غير المباشر:

-القضية الثانية: إن التحرير الشامل لمعاملات و تحويلات رأس المال، لا تعني التخلي عن كل القواعد و النظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية.

و يلاحظ أن جوهر عوامة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال و يقصد به إلغاء الحضر على المعاملات في حساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات، و التي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون واسهم المحافظ المالية و الاستثمار المباشر... و من ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي، و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.⁽¹⁾

2- عوامة الإنتاج :

فرضت عوامة الإنتاج أنماطا جديدة من تقسيم العمل الدول ، فلا تستطيع أي دولة مهما كانت قدراتها وإمكانياتها أن تتخصص لوحدها في إنتاج منتج معين بالكامل.

و تتبلور عوامة الإنتاج من خلال إتجاهين:

1-2- الاتجاه الخاص بعوامة التجارة الدولية:

زادت معدلات التجارة بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث بلغ معدل نمو التجارة الدولية ضعفي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي،⁽²⁾ إلا أنه و بسبب الأزمة المالية العالمية و امتدادها إلى قطاع الإنتاج السلعي فقد تساوى معدل نمو التجارة الدولية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث بلغا 3.2% و 3.3% على التوالي .

2 2 - الاتجاه الخاص بالإستثمار الأجنبي:

زاد معدل الإستثمار الأجنبي المباشر بمعدل أسرع و أكبر من معدل نمو التجارة الدولية، حيث إزداد الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم من 50 مليار دولار سنة 1990 الى 318 مليار دولار في عام 1996 ثم إلى ما يزيد عن 400 مليار دولار سنة 1997⁽³⁾ ثم إلى حوالي 1.2 تريليون دولار في عام 2000، أي بزيادة قدرت ب 2.33% عن عام 1996، أما خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2008 تراجع معدل

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 33

(2) نفس المرجع ، ص 34.

(3) منور أوسرير، "المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2004/2005، ص 12.

الإستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب الأزمة المالية العالمية حيث سجل نسبة إنخفاض تقدر بـ 35 % . اما في سنة 2015 فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 38%، ووصلت الى 1.76 تريلون و هو اعلى مستوى لها منذ الازمة الاقتصادية المالية .

و لقد ساهمت عولمة الإنتاج في التوسع السريع للإستثمار الأجنبي المباشر عبر القارات، و ذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾، فهي بمثابة الأداة الرئيسية التي ساهمت في إنتشار الأعمال على نطاق دولي منذ الحرب العالمية الثانية و حتى الآن، فهي تلعب دورا أساسيا في تخصيص و إستخدام الموارد على المستوى العالمي عن طريق تقديم منتجات جديدة و استثارة الطلب على المنتجات، بالإضافة إلى تطوير أساليب جديدة للإنتاج و التوزيع⁽²⁾.

ثانيا: أهداف العولمة الاقتصادية

تقسم أهداف العولمة الإقتصادية إلى قسمين رئيسيين هما : أهداف معلنة و أهداف خفية، و تتميز الأهداف المعلنة بأنها جذابة، مما جعل بعض مفكري الدول النامية يؤيدها و يتحمس لها. و من تلك الأهداف المعلنة نذكر ما يلي⁽³⁾:

1. تقريب الإتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال؛
 2. زيادة الإنتاج، و تهيئة فرص النمو الإقتصادي على المستوى المحلي و العالمي؛
 3. زيادة حجم التجارة العالمية، مما يؤدي إلى الإنتعاش الإقتصادي العالمي؛
 4. زيادة رأس المال في العالم بالإستعمال الأفضل للعمال ذوي الإنتاج المرتفع؛
 5. تنمية الإتجاه نحو إيجاد لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدريج إلى لغة وحيدة للعالم، يتم استخدامها سواء بالتخاطب بين البشر أو بين الحاسبات الإلكترونية، أو ما بين مراكز تبادل البيانات.
 6. حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها، مثل: انتشار أسلحة الدمار الشامل، و انتشار المخدرات، و قضايا البيئة، و انتقال الأيدي العاملة من دولة أو منطقة إلى أخرى.
- لقد ندى بهذه الأهداف المنظمات الرئيسية التي تلعب دورا بارزا في العولمة الإقتصادية، كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية، لكنها لم تتحقق على أرض الواقع، نظرا لعدم إلزامها بها و الهيمنة التي تبديها الدول الرأسمالية على هذه المنظمات بما يحقق مصالحها.
- أما معارضة العولمة فيرون أن للعولمة الإقتصادية أهداف خفية تتمثل في⁽⁴⁾:

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 241.

(2) رنا حمدي علي النجار، "أليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، 2003، ص 57.

(3) أحمد فايق مدلول، أهداف العولمة الاقتصادية وأدواتها. الحوار المتمدن، العدد 2281، 2008. مقال منشور على الموقع:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid= 134499

(4) أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل الطحان، مرجع سابق، ص 67.

1 -هيمنة الدول الرأسمالية على الإقتصاد العالمي، باستخدام الشركات المتعددة الجنسيات و البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية؛

2 - فرض توسيع النظام الربوي و ربط اقتصاديات الدول المتخلفة باقتصاديات الدول الرأسمالية، و السيطرة على الدول النامية بقصد نهب مواردها و ثرواتها والقضاء على الهوية الثقافية و الوطنية ؛

الفرع الثالث: مؤسسات إدارة العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة من أهم المميزات التي تسيطر على الإقتصاد العالمي الجديد، فهذه الظاهرة تعزز النمو المتسارع للتجارة الدولية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة و التكتلات الاقتصادية و الإقليمية⁽¹⁾. و تتمثل مؤسساتها في المؤسسات الدولية التي تم إنشائها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و التي عملت على تأكيد أهمية إقامة نظام عالمي يضم جميع الدول دون تمييز، و هذه المؤسسات هي:

أولاً: صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي مؤسسة لتسيير النظام النقدي الدولي، انبثق أثناء مؤتمر الأمم المتحدة في "بروتن وودز" سنة 1944، و أنشأ في 27 ديسمبر عام 1945⁽²⁾، بهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين. إن التطورات التي شهدتها النظام النقدي و الإقتصادي العالمي تتطلب من الصندوق التكيف مع هذه المستجدات، الذي زادت مسؤولياته نتيجة إتساع عضويته و زادت أهمية الأهداف التي يتوخاها.

ثانياً: البنك الدولي للإنشاء و التعمير

أنشأ البنك الدولي للإنشاء و التعمير من خلال اتفاقية (بروتن وودز) سنة 1944، و هو مؤسسة مكملة لصندوق النقد الدولي⁽³⁾، بدأ ممارسة نشاطه سنة 1946 بهدف إعادة تمويل اعادة بناء و تعمير اوربا بعد الحرب العالمية الثانية، كما اعطي البنك حق منح او ضمان القروض التي يقدمها لمشروعات تحقق اغراضه، اضافة الى ذلك فإنه يقوم بالعديد من الوظائف لعل اهمها تقديم المعونة الفنية للدول الاعضاء المتخلفة اقتصاديا⁽⁴⁾، و هو بذلك يهتم- على عكس الصندوق- بالمدى الطويل بتحركات رؤوس الأموال على المستوى الدولي، فيقدم قروضا طويلة الأجل أو استثمارات مباشرة أو غير مباشرة بغرض رفع مستويات التنمية الاقتصادية و زيادة معدلات النمو الإقتصادي في الدول التي دمرتها الحرب.

(1) قاسم الحموري، أسامة الفلعاوي، تأثيرات الصدمات الاقتصادية على الإقتصاد الأردني في ظل العولمة. المجلة العلمية لكلية الإدارة و الإقتصاد، العدد العاشر، جامعة قطر، 1999، ص 277.

(2) Brahim Guendouzi, **Relation Economique international**. Edition El Maarifa, Alger, 1998, p 92.

(3) Ibid, p101.

(4) أحمد سليمان خصاونة، مرجع سابق، ص 47.

ثالثاً: منظمة التجارة العالمية

عرفت التجارة الدولية نمواً متسارعاً بعد الحرب العالمية الثانية، وقد صاحب ذلك ظهور نزعة تحريرية على المستوى الدولي⁽¹⁾، هذا ما دفع بدول أوروبا وأمريكا إلى إنشاء منظمة تجارية عالمية تعنى بتنظيم و تطوير العلاقة التجارية الخارجية بين هذه الدول، فقد تم عقد ثماني جولات من المفاوضات بهدف وضع إتفاقية عامة للتجارة و التعريف الجمركية أو ما يصطلح على تسميتها بإسم "الجات"، و التي تحولت إلى ما يسمى "بمنظمة التجارة العالمية"، و ذلك بتاريخ 1995/1/1 حيث تم عقد إجتماع بمدينة مراكش في المغرب للتوقيع على قرار جولة أوروغواي لتكون منظمة التجارة العالمية الوريث لمنظمة الجات⁽²⁾، و قد اكتسبت صلاحيات اكبر من الجات كالتفتيش على كافة الدول في إطار حرية التجارة و محاربة السياسات الحمائية، و الإهتمام بمسائل الملكية الفكرية و تسوية المنازعات.⁽³⁾

تعد منظمة التجارة العالمية الضلع الثالث من مؤسسات النظام الإقتصادي العالمي⁽⁴⁾، تتولى مع كل من الصندوق و البنك الدوليين على تحديد معالم هذا النظام، الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية و يخضع لإدارة و إشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة. و بإنشاء منظمة التجارة العالمية اكتملت مقومات النظام الإقتصادي الدولي، و تغيرت ملامحه، و اكتملت مؤسسات نظامه بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه و آلياته، و بهذا أصبح العالم بأكمله تحت رحمة هذه المؤسسات التي عملت على تسريع عملية العولمة الاقتصادية من أجل أن يكون هذا العالم على إطار عالي من التعولم.

المطلب الثالث: الإتجاه المتزايد نحو إقامة التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة

تميز الربع الأخير من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء تكتلات إقليمية في مختلف أنحاء العالم، و التي أصبحت سمة من سمات النشاط الإقتصادي في العالم المعاصر، فالإتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، سواء الإقليمية منها أو العالمية أصبح واقعا يفرض شروطه و آلياته على المسار الإقتصادي لدول العالم بأسره، و ذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات و المخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

⁽¹⁾ قاسم الحموري، أسامة القلاوي، مرجع سابق، ص 278.

⁽²⁾ سهام الدين خيري، مرجع سابق، ص 40.

⁽³⁾ سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 01، 2002، ص 83.

⁽⁴⁾ أحمد إبراهيم ملاوي، مرجع سابق، ص 07.

الفرع الأول: التكتلات الاقتصادية: النشأة المفهوم

شهد الربع الاخير من القرن الحادي بروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية سواء في إطار ثنائي، أو إقليمي، أو في شكل تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، تسعى كل منها الى اقتناص الفرص و مواجهة التحديات.

و سنحاول من خلال هذا العنصر التعمق في فهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية من حيث النشأة و المفهوم و ذلك كما يلي:

أولاً: نشأة التكتلات الاقتصادية الإقليمية

اختلف الإقتصاديون و المهتمون بموضوع التكامل الإقتصادي في تحديد ظهور فكرة التكامل الإقتصادي أو تطبيقها على الواقع العلمي، و من خلال تتبع تطور الفكر الإقتصادي نرجح أن هذه الفكرة قد ظهرت بالتحديد عندما دعا الإقتصادي الألماني (Friedrich List) عام 1818 إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين الولايات الألمانية و إنشاء اتحاد جمركي، و قد ضمن أفكاره في كتابه الموسوم بـ"النظام القومي للإقتصاد السياسي" نشره سنة 1841 و الذي دعى إلى أهمية إلغاء الحواجز الجمركية داخل الوحدة القومية إلى جانب الحماية التي ينبغي فرضها عند حدودها.⁽¹⁾

و كان أول تطبيق لأفكار (List) سنة 1844، عندما تبنت بروسيا أفكاره و أنشأت الإتحاد الجمركي بين الولايات الألمانية و الذي عرف بـ"Zolleverein"، الذي يعد أول تكتل إقتصادي كان له أهمية كبرى في تاريخ ألمانيا، الذي تطور إلى الوحدة السياسية الألمانية عام 1881، و أصبح قاعدة للتطور و التنمية الاقتصادية و أساساً للصناعة فيها⁽²⁾، ثم أعقبها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم "سياسة التفضيل الإمبراطوري"، و كذلك تكتل فرنسا و مستعمراتها و غير ذلك من التكتلات الأخرى.

أما التوجهات المبكرة للإقليمية كتجربة اقتصادية ظهرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، و ذلك نظراً للحاجة الماسة للتعاون بين الدول في ظل الظروف التي فرضتها الثورة العلمية و التكنولوجية المعاصرة⁽³⁾، و ما رافقها من عمليات اندماج تزامنت مع عمليات تحرير التجارة الدولية، و تحرير حركة رؤوس الأموال عالمياً سواء عبر تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر أو

(1) محمد جمال الدين العلوي، تجربة السوق الأوروبية المشتركة و علاقتها بالدول النامية. ندوة التكامل الإقتصادي العربي، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية، 12-15 فيفري 1989، الخرطوم، ص 111.

(2) نفس المرجع، ص 111.

(3) أحمد عبد الرحمن لطيف الجبوري، مرجع سابق، ص 34.

عبر تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حتى أصبحت هذه الظاهرة سمة أساسية من سمات النظام الإقتصادي المعولم.⁽¹⁾

لقد ساهمت شعوب القارة الأوروبية في نشأة التكتلات الاقتصادية، نتيجة للحرب العالمية الثانية و ما خلفته من أزمات إقتصادية. ولإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة عليها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفيتي، و مواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم و التكنولوجيا، حيث تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، و كانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الإقتصاديين و السياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، فما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، و في نفس الإتجاه و نحو المزيد من التكتل الإقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع الكبير الذي يضم معظم دول آسيا و الباسيفيكي آيبك APEC.⁽²⁾

و يعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الإقتصادي العالمي في السبعينات، و التي تمثلت في انهيار نظام "بريتون وودز" لأسعار الصرف الثابتة للعملات، و التحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة و ما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة و تقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية و بلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجه جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية، و هو ما أثر سلبا في حرية التجارة و التدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.⁽³⁾ كما أن انهيار الشيوعية و زيادة التوجه نحو إقتصاد السوق يعد سببا في التوجه إلى تكوين تكتلات إقتصادية.

ثانيا: مفهوم التكتلات الاقتصادية

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، و يعد الإقتصادي الأمريكي جاكوب فاينر (J. Viner) أول من وضع الأساس لتقييم جهود التكامل من وجهة النظر التحليلية⁽⁴⁾، و زاد الإهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، و انتشر هذا الإهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية.

⁽¹⁾ فلاح خلف الربيعي: الحوار المتمدن،: تاريخ الاطلاع (2015/05/12) على الموقع (www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574)

⁽²⁾ فوزية خدا أكرم، التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم السياسية، العدد43، جامعة بغداد، 2011، ص174

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 174.

⁽⁴⁾ أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 08، العدد81، الكويت، 2009، ص07.

لم يحظ مفهوم التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء و الباحثين الإقتصاديين، بل تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف في وجهات نظر هؤلاء الإقتصاديين إلى الهدف المرجو من العملية التكاملية، فضلا عن الإختلاف في الظروف المحيطة سواء كانت ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. ولعل أهم هذه التعاريف نذكر:

تعرف التكتلات الإقتصادية على أنها عبارة عن " إتفاق بين الدول الأعضاء في التكتل، للتعاون في الأمور الإقتصادية " (1).

كما يمكن تعريفها على أنها "نوع من التكامل الهيكلية يتطلب تدخل المتعاملين الإقتصاديين و السياسيين و بذل الجهود اللازمة لخلق فضاء إقتصادي متكامل " (2).

تعرف التكتلات الإقتصادية الإقليمية على أنها "درجة معينة من التكامل الإقتصادي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا و تاريخيا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الإقتصادية المشتركة بهدف تعظيم المنافع و زيادة التجارة البينية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها؛ من ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الإقتصادية لشعوب تلك الدول. (3).

من خلال المفاهيم المختلفة سابقة الذكر نلاحظ أن هناك عناصر إختلاف بين هذه التعاريف تعود إلى الإطار التحليلي و إلى الأهداف المحددة (4)، إلا أنها تشترك في أنها عملية اقتصادية و اجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين مجموعة من الأقطار المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا و تاريخيا، بما يحقق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج، لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها.

ختاما يمكن القول أن التكتلات الإقتصادية هي عملية سياسية و إقتصادية مستمرة بإتجاه إقامة علاقات إندماجية متكافئة، لخلق مصالح متبادلة و تحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات و موارد الأطراف المساهمة بغية خلق المزيد من التداخل بين هياكلها الإقتصادية لصالح تعزيز تنميتها محليا و إقليميا و بلوغ درجة من الإندماج فيما بينها، تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة و تكوين كيان إقتصادي واحد يسعى إلى تحقيق أهداف إقتصادية محددة .

(1) رنا حمدي على النجار، مرجع سابق، ص50.

(2) Hakim ben Hammouda et l'autres, **L'intégration régional en Afrique central-bilan et perspectives**. Edition Karthala, France, 2003, pp144.145.

(3) عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة 2، 2003، ص30.

(4) Claude N'kodia, **L'intégration Economique les enjeux pour l'Afrique centrale**. Edition L'Harmattan, 1999, p20.

الفرع الثاني: خصائص التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتصف التكتلات الاقتصادية الإقليمية بجملة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية⁽¹⁾:

1. إن هذه التكتلات هي تكتلات قارية أي أنها تنشأ داخل قارة معينة مثل التكتل الاقتصادي الأوروبي في أوروبا والتكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية الممثل في النافتا في أمريكا الشمالية، وتكتل الآسيان في آسيا، و تكتل الكوميسا في إفريقيا؛
2. تنقسم التكتلات الاقتصادية الإقليمية ما بين تكتلات بين الدول المتقدمة و تكتلات بين الدول النامية و هناك تكتلات هي خليط ما بين الدول المتقدمة و النامية، و تكون قيادتها لاحدى الدول المتقدمة؛
3. ان كل تكتل اقتصادي يتبنى إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الأخرى، فنجد مثلا التكتل الاقتصادي الأوروبي مبني على إستراتيجية هجومية، حيث يسعى إلى إقامة علاقات مشاركة بينه و بين دول شرق البحر المتوسط، بينما التكتل الاقتصادي لشمال أمريكا له إستراتيجية دفاعية هجومية؛
4. إن التكتلات الموجودة لم تقتصر على نموذج أو صورة معينة من صور التكتل الاقتصادي، بل نجد بعضها وصل إلى درجة الإتحاد الاقتصادي، و منها ما يأخذ صورة منطقة التجارة الحرة؛ وهو ما يشير الى ان اهم خصائص التكتلات الاقتصادية هو عدم نمذجتها و الاهم هو اختيار النموذج الذي يعظم المكاسب لكل الدول؛
5. قوتها في التفاوض على المستوى الدولي للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، و من ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله، فمثلا القرارات التي تصدر عن منظمة التجارة العالمية تطبق على جميع الدول في علاقاتها الاقتصادية الدولية، فلو كانت هذه الدول منظمة في شكل تكتل اقتصادي، فإنه يجوز لها أن تضع شروطاً مناسبة للتعامل فيما بينها دون إلزامها بتطبيق ذلك على الدول الأخرى.⁽²⁾
6. تتصف التكتلات الاقتصادية بحجومها الضخمة من حيث مواردها و إنتاجها، و اتساع أسواقها الإستهلاكية والإنتاجية، و تنوع هياكلها الاقتصادية و مواردها و كثافة حجم سكانها؛
7. التكتلات ظاهرة اقتصادية في منطقتها و سياسية و إستراتيجية في ترابط و إتصال حلقاتها؛⁽³⁾
8. من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيدا للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي ما فيه إعادة توزيع الأدوار و المواقع النسبية للمشاركين فيه و بالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه .

(1) عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص، 36.35.

(2) محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية. مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 6-8 أغسطس 2005، ص 06.

(3) فوزية خدا أكرم، مرجع سابق، ص 176.

وختاماً يمكننا القول أن الإنضمام لتكتل إقليمي أصبح أمراً حتمياً خاصة بالنسبة للإقتصادات النامية بإعتبارها متلقية للمتغيرات العالمية، إذ لم يعد هناك مجال للنجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و الدفاع عن المصالح الإقتصادية الوطنية، إذا بقي البلد منفرداً بعد أن أصبح شعار التعامل التجاري والإقتصادي الدولي "البقاء و التطور للأكثر كفاءة و منافسة و قوة".⁽¹⁾

المطلب الرابع: تنامي العمل المصرفي الإسلامي.

الصيرفة الإسلامية في شكلها المعاصر ليست إلا إحياء أو تجديداً لجانب من جوانب النظام الإقتصادي الإسلامي الذي نشأ مع الدولة الإسلامية منذ أيامها الأولى، و الذي هو جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية ذاتها، ومن ثم فالصيرفة الإسلامية ليست ظاهرة حديثة كما يعتقد الكثيرون خاصة في العالم الغربي و إنما هي نظام عقائدي و منظومة حياة لها جذورها في التاريخ و في النفوس على حد سواء.⁽²⁾

الفرع الأول: نشأة العمل المصرفي الإسلامي و مفهومه

تعود فكرة ظهور العمل المصرفي الإسلامي إلى أربعينيات القرن العشرين في ماليزيا (1940) و باكستان (1950) أين تم إنشاء أول صناديق للإدخار لا تعمل بالفائدة، من خلال إنشاء مؤسسة تقوم بإستقبال الودائع من المودعين و إقراضها إلى المزارعين المحتاجين للأموال و ذلك من دون عائد، و كانت المؤسسة تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط.⁽³⁾ غير أن هذا التفكير اخذ مدة طويلة و لم يجد له منفذاً تطبيقياً إلا في مصر مع بداية الستينات فمدينة ميت غمر التابعة لمحافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية تعد المدينة الأولى التي شهدت ميلاد أول تجربة للمصارف الإسلامية و ان كانت لم تستمر سوى بضع سنوات.⁽⁴⁾ ففي سنة 1963 أسس الدكتور أحمد النجار ما يسمى "بنوك الإدخار المحلية"⁽⁵⁾ على غرار بنوك الإدخار المحلية الألمانية أين باشر البنك أعماله وفقاً لمبدأ المشاركة في الأرباح، و ذلك بالتعامل مع صغار الفلاحين بجمع مدخراتهم ثم تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق أسس إسلامية، لكن الفكرة أجهضت سنة 1967 لأسباب سياسية.

(1) رنا محمد البطرني، "الترتيبات الإقليمية و الدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية". رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، ص 86.

(2) سعيد بن سعد المرطال، "تقييم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية التقليدية". المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة، 2005، ص 07.

(3) بربش عبد القادر، حمو محمد، "تحول البنوك التقليدية(الربوية) للمصرفية الإسلامية الحظوظ و إمكانات النجاح". الملتقى الدولي حول النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم الإقتصاد و الإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أفريل 2009، قسنطينة، ص 02.

(4) حيدر يونس كاضم الموسوي، "أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية.-الأردن السعودية حالة تطبيقية (1996-2008)". أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص 06.

(5) سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، الواقع و الأفق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006، ص 23.

انشأ أول بنك إسلامي حكومي في مصر و هو "بنك ناصر الاجتماعي" الذي تأسس في عام 1971، و تولى البنك القيام بأخذ الودائع وإستثمارها في المشروعات و المقاولات الصغيرة، و توزيع أرباحها على المودعين كل حسب حصة أمواله في الاستثمار، أما الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف إسلامية تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فقد جاء في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي انعقد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية عام 1972، و الذي نص على ضرورة إنشاء بنك إسلامي دولي.⁽¹⁾

لم تأخذ المصارف الإسلامية طابعها الخاص بوصفها مؤسسات تمويل و استثمار إلا في أواسط السبعينات، فقد عرفت هذه الفترة نمو كبيرا في أعداد البنوك الإسلامية في مختلف البلدان الإسلامية و غير الإسلامية، حين تأسس أول بنك إسلامي خاص في دبي و هو "بنك دبي الإسلامي" في آذار 1975، و الذي يعد مصدرا فكريا لعدد من البنوك الإسلامية التي أسست بعده خاصة في منطقة الخليج.⁽²⁾

و في نفس السنة تم إنشاء "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة في المملكة العربية الإسلامية كبنك دولي يهدف إلى تنشيط حركة التنمية الاقتصادية و الإجتماعية و تشجيع التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة المؤتمر الإسلامي.

ثم توالى إنشاء المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها 25 مصرفا في نهاية عقد السبعينات وارتفع إلى 100 مصرف في نهاية عقد الثمانينات، و استمرت وتيرة التوسع و الانتشار للمصارف الإسلامية إلى أن وصل عام 1996 عدد المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية إلى 192 مصرفا و مؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة.⁽³⁾ ليصل خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين إلى أكثر من 200 مؤسسة و بنك إسلامي تنتشر جغرافيا في كل القارات تقريبا.

لم يقتصر الأمر على المصارف الإسلامية فحسب، حيث بدأ فتح الفروع أو نوافذ للمعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية لأول مرة في مصر عام 1980، عندما حصل بنك مصر على ترخيص من البنك المركزي المصري لإفتتاح فرع الحسين للمعاملات الإسلامية و منها إنتشرت إلى العديد من البلدان العربية و الإسلامية.⁽⁴⁾

كما لم يقتصر الأمر على العالمين العربي و الإسلامي فقط، بل إمتد ليشمل الدول الغربية، حيث قامت العديد من البنوك الأوروبية و الأمريكية على تبني العمل المصرفي الإسلامي و أصبحت تقدم خدمات

(1) حيدر يونس كاظم الموسوي، مرجع سابق، ص 07.

(2) بخيت حسان، لخديبي عبد الحميد، قراءة تاريخية في تطور العمل بالصيرفة الإسلامية في دول المغرب العربي. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 11، جامعة حسيبة بن بوعلی، الشلف، جانفي 2014، ص 45.

(3) حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي - مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2. مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 4، 2009، ص 100.

(4) بريش عبد القادر، حمو محمد، مرجع سابق، ص 03.

مصرفية إسلامية، و مثال على ذلك سيتي بنك الأمريكي و الذي أنشأ في البحرين سنة 1996، و بنك سوسيتي جنرال الفرنسي، و بنك بريطانيا الإسلامي و الذي أنشأ سنة 2004 .

إن نشأة المصارف الإسلامية جاءت تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيد عن شبهة الربا ومن دون استخدام سعر الفائدة، إذ يعد تحريم الربا المسوغ الديني لنشوء المصارف الإسلامية، و إن تحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار الشريعة الإسلامية يعد بمنزلة المسوغ الاقتصادي لنشئها⁽¹⁾.

و تجدر الإشارة أن انتشار المصارف الإسلامية كان بأسلوبين متميزين:

- **الأسلوب الأول:** يتمثل في إنشاء المؤسسات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع البنوك التقليدية.
- **الأسلوب الثاني:** و يتمثل في إعادة هيكلة كاملة للجهاز المصرفي ليتماشى و أحكام الشريعة الإسلامية مع إلغاء البنوك التقليدية.

إن الأسلوب الأخير من التحول قد اتخذ بدوره طريقين مختلفين أيضا تمثل الأول في التجربة الإيرانية التي قامت بتحويل كامل الاقتصاد الوطني بما فيه الجهاز المصرفي إلى نظام إسلامي شامل، والثاني في التجربة الباكستانية إذ تضمن أسلمة الاقتصاد أسلوبا تدريجيا إذ بدأ أولا بأسلمة الجهاز المصرفي .

و ختاماً يمكننا القول أن العمل المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، و بطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذاً أو عطاءً، لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الإسلام، و إذا كان النظام المصرفي التقليدي يعتمد على نظام القرض بفائدة و بالتالي فإن العلاقة التي تربط البنك بمودعيه وعملائه هي علاقة دائن و مدين، فإننا نجد بالمقابل أن النظام المصرفي الإسلامي يعتمد على نظام المشاركة في الربح و الخسارة و بالتالي فإن علاقة البنك بمودعيه هي علاقة شريك بشريكه⁽²⁾.

الفرع الثاني: العوامل المساعدة على تنامي العمل المصرفي الإسلامي

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على إنشار العمل المصرفي الإسلامي نوجزها في النقاط التالية⁽³⁾:

1 - تعد المصارف الإسلامية ذات كفاءة عالية تمكها من إدارة الأزمات المالية و قد أثبتت الأزمة الآسيوية أن المصارف الإسلامية أقل تأثرا بالصدمات، و يعود ذلك إلى طبيعة عمل المصارف الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء و عدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال المصرفية، وهو ما يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية و المالية ؛

(1) حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، مرجع سابق، ص.99.

(2) سليمان ناصر، مرجع سابق، ص.23.

(3) بخيت حسان، لخديجي عبد الحميد، مرجع سابق، ص.46.

2- لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات و المنتجات المصرفية الإسلامية ، مما أدى على إنتشارها بسرعة، فالصيف الإسلامية تمتاز بالمرونة مما يجعل من الممكن تطويرها و إبتكار صيف أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛

3- تعدد المصارف الإسلامية أكثر مقدرة و مرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة و ليس الإقتراض و الإقراض؛

4- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم و إرتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3 مليار مسلم أي خمس سكان العالم؛

5- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات و الحكومات؛

6- الأزمة المالية العالمية التي وفرت فرصا للبنوك الإسلامية من اجل تعزيز مكانتها عالميا في ظل تهاوي و إفلاس البنوك التقليدية.

الفرع الثالث: تحديات تنامي العمل المصرفي الإسلامي

رغم حداثة تجربة المصارف الإسلامية، وما أحاط بها من تشكيك في قدرتها على المنافسة، تمكنت هذه التنظيمات القانونية الاقتصادية الاجتماعية الحيوية من أن تثبت ركائزها في القطاع المصرفي المحلي والعالمي وحققت الكثير من النجاحات، من بينها انتشار العمل المصرفي الإسلامي في العديد من الدول على المستويين العربي الإسلامي و العالمي، و لقد اجتازت المصارف الإسلامية الكثير من المشاكل و المعوقات التي وقفت في طريق نشوئها و انتشارها، إلا انه على الرغم من ذلك لا تزال تعاني من مجموعة من التحديات و المشاكل⁽¹⁾.
نوجزها في النقاط التالية⁽²⁾:

1 - **كثرة و تشعب الآراء الفقهية** : مما لا ريب فيه أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة الآراء بينما الأحكام في المسائل الشرعية متعددة الآراء ، و بسبب اعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي على الفتاوى، فقد ظهرت آراء متعددة و متنوعة التي من خلالها يمكن للمصارف الإسلامية الاعتماد عليها، وذلك لوجود هيئة رقابية شرعية.

2 - حداثة التجربة وضعف الخبرة و الإيمان سواء لدى العاملين فيها أو المتعاملين معها، مما قد يؤدي في الكثير من الحالات إلى عدم الالتزام بالقيم و الأخلاق الإسلامية و القواعد الشرعية و صعوبة الحصول على الفقيه المتخصص بالمعاملات المصرفية بموجب الشريعة الإسلامية.

(1) مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية و سبل المعالجة لتطويرها. مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية، العدد29، الهيئة العلمية الاستشارية، ديوان الوقف السني، العراق، 2012 ص 306.

(2) نفس المرجع، ص 206-213.

3 - عدم كفاية الحماية القانونية: و تعد هذه المشكلة من أهم و اخطر المشكلات و التحديات التي تقف في طريق تطور المصارف الاسلامية، وتحقيق أهدافها المنشودة؛

4 - ضعف الإمكانيات التقنية والتكنولوجية الحديثة لدى العديد من المصارف الاسلامية: مما يعد بحق تحديا كبيرا أمام تطور مسيرة المصارف الاسلامية و النهوض بواقعها العملي في الحياة القانونية والاقتصادية وخصوصا بعد ظهور المصارف الالكترونية التي وظفت التقنيات الحديثة في أعمالها المصرفية؛

5 - عدم وجود سوق مالي إسلامي: و التي تعد بحق من ضرورات الاستثمار المتميز، حيث تعاني هذه المصارف من عدم امتلاكها لأدوات مالية تتمتع بما هو موجود لدى الأسواق المالية من قدرة على تحويل استحقاقات الموارد قصيرة الأجل إلى استثمارات و تمويلات طويلة الأجل، و هي-أي المصارف الاسلامية-لا تملك أدوات تمكّنها من استقطاب موارد أموال ذات آجال طويلة حيث أن الأدوات المالية التي تتعامل بها تقتصر على الودائع الجارية و الاستثمارية و ودائع التوفير والتي تستحق خلال مدة قصيرة؛

6 - العولمة و تأثيراتها على عمل المصارف الاسلامية، حيث تعد العولمة كمفهوم تجريدي مركب ذو أبعاد اقتصادية و اجتماعية و سياسية و ثقافية و هي حركة قوى السوق على مستوى عالمي، لذا فانحسار المصارف الاسلامية على الصعيد المحلي وانغلاقها عن العالم الخارجي قد يضيع عليها الكثير من المزايا الاستثمارية الضرورية لتطورها فلا بد من وضع المعالجات و الإمكانيات لتلاءم طبيعة المصارف الاسلامية؛

7 - الرقابة التي تفرضها البنوك المركزية على المصارف الاسلامية يفرض البنك المركزي سقف ائتمانية بنسب محددة لكل دولة، و إلزام المصارف بإيداع احتياطي قانوني ربما يصل إلى 25% أو 30% من جملة ودائعها في البنوك المركزية بإعتباره بنك البنوك، فهو الذي يتحكم بحركة النقود و مراقبتها، وهذا يعني - أي الإيداع الاحتياطي - بأنه قد عطل نسبة كبيرة من الودائع عن الاستثمار والربح، كون المصارف الاسلامية لا تأخذ الفائدة على هذا الاحتياطي القانوني لتحريم الإسلام للفائدة الربوية، بخلاف البنوك التقليدية الربوية.⁽¹⁾

8 - المنافسة المصرفية الكبيرة: فبعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية عام 1997، و ما صاحبها من تحرير للخدمات و التي من بينها الخدمات المصرفية و هو ما أدى لدخول المصارف عموما في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي و المصرفي، و على الرغم من المزايا التي جاءت بها هذه الاتفاقية فقد وجد البعض في تطبيقها إزالة للتنظيمات و الإجراءات التي تحد من المنافسة وخلق نوع من المنافسة غير المتكافئة بين المصارف العالمية و المحلية و منها الاسلامية و التي لا تزال غير مهيأة لمواجهةها نظرا لمحدودية إحصائها و ضعف إمكانياتها.

(1) محمد علي سميان، "وجهة نظر حول المصارف الإسلامية (المشاكل و المعوقات و الطموحات والرؤية المستقبلية)", المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، 5-6/4/2011. ص 05.

9 - ضآلة أحجام البنوك الإسلامية فقرة 75% من البنوك الإسلامية يبلغ رأس مالها أقل من 25 مليون دولار و ضعف التنسيق و العمل المشترك بينها و بين المستوى الدولي؛

10 - عدم وجود أسواق مالية و نقدية محلية و دولية نشطة تتعامل بأدوات الإستثمار الإسلامية المستخدمة في السوقين المالي و النقدي، و عدم قدرة المصارف الإسلامية على الإستفادة من السندات التي تصدرها البنوك المركزية و التي تشكل غالبا مجالا لإستثمار الفوائض المالية لدى المصارف.⁽¹⁾

11 - سيطرة أصحاب المصارف الربوية التقليدية على مراكز القرار و عدم تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الإسلامية و هو أصل المصارف الإسلامية، و الاقتصار على تدريس الاقتصاد الوضعي، عدم وجود كوادر مدربة في المصارف الإسلامية تجمع بين الشريعة و الاقتصاد، صعوبة التوفيق بين المصارف الإسلامية التي تقوم على تحريم الفائدة، و السياسة المرسومة للبنك المركزي المشرف على أنشطة البنوك و أعمالها، و غيرها الكثير⁽²⁾.

المبحث الثالث: إنعكاس المستجدات الاقتصادية على أداء البنك المركزي

سبق ان إستعرضنا في المبحث الثاني الملامح الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية، و سنحاول فيما يلي استعراض إنعكاس هذه المستجدات على أداء البنوك المركزية، التي طورت أسلوبا خاصا للقواعد و الممارسات العملية التي تدير عليها. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث استعراض أهم إنعكاسات المستجدات الاقتصادية على أداء البنك المركزي و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الإتجاه نحو الإدارة النقدية غير المباشرة

تحولت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تعديل أهداف سياستها النقدية، و تعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات فمن سياسة نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية، تحولت البنوك المركزية في عدد من الدول المتقدمة إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم، و بالإضافة إلى ذلك اتجهت البنوك المركزية إلى تطوير الأدوات التي تستخدمها في تحقيق أهدافها للسياسة النقدية.

و تحولت البنوك المركزية من إستخدام أسلوب التكتم الشديد على أهداف السياسات النقدية، إلى الإعلان الواضح و الصريح عن الأهداف الذي تسعى السياسات النقدية لتحقيقها كل عام، و فمن إستخدام أدوات تقليدية تحكمية، إلى الإعتماد بدرجة كبيرة على عمليات السوق المفتوحة التي تقوم على أساس التأثير غير المباشر في المؤشرات السعرية.

(1) بخيت حسان، لخديبي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 46.

(2) محمد علي سميران، مرجع سابق، ص 05.

الفرع الأول: المرتكزات الأساسية للسياسة النقدية

ولتحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية استخدم البنك المركزي ركيزتين أساسيتين هما:

1 - ركيزة استهداف متغيرات نقدية

في سبيل تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية، يواجه البنك المركزي مشكلة عدم وجود فترة زمنية قد تطول بين تنفيذ سياسة معينة و الوصول الى النتائج النهائية لتلك السياسة، مما يؤدي الى صعوبة تقييم فعالية تلك السياسة في تحقيق اهدافها. لذلك استخدم البنك المركزي استراتيجية معينة لتنفيذ السياسة النقدية باستهداف متغيرات وسيطة تقع بين ادواته وبين تحقيق اهدافه النهائية⁽¹⁾.

• استهداف المجاميع النقدية:

اتجهت معظم البلدان الصناعية إلى تطبيق أسعار الصرف الحرة بعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1973 ، و احتاجت إلى أداة تثبيت فعلية جديدة لتحقيق الاستقرار في الأسعار تمثلت في استهداف الإجمالي النقدي، و قد حددت معظم الدول الصناعية لنفسها إستهدافات تخص أنواعا مختلفة من المجمعات النقدية للسيطرة على التضخم، و ابتداء من منتصف السبعينيات أصبحت المجمعات النقدية، و ليس أسعار الصرف الثابتة، إستهدافات وسيطية في ظل تطبيق أسعار صرف مرنة.⁽²⁾

و تفترض هذه السياسة أن التحكم أو القدرة على التحكم في القاعدة النقدية تؤدي إلى تحكم مماثل في معدلات التضخم، أي إحداث ربط مباشر بين درجة التحكم في نمو تلك القاعدة و مدى الاستقرار المحقق في معدل التضخم، و تصبح إمكانية نمو القاعدة النقدية أو المجاميع النقدية المختارة كأهداف وسيطة، هي العنصر الفعال في تحقيق هدف استقرار الأسعار. و تصبح قدرة البنك المركزي مرهونة بمدى معرفته التجريبية بفاعلية أدوات السياسة النقدية في التأثير على تلك المجاميع، وهذا هو العنصر الحاسم.⁽³⁾

و قد استخدمت دول عديدة على غرار ألمانيا، الولايات المتحدة، كندا و سويسرا اهداف وسيطة للسياسة النقدية منذ السبعينات، و يفترض ان يتوافر ثلاث متطلبات لهذه الاهداف الوسيطة⁽⁴⁾ :

+مكانية التحكم فيها بسهولة اكبر من خلال ادوات السياسة النقدية و ذلك مقارنة بالاهداف النقدية؛

وجود علاقة قوية و مستقرة بين الهدف الوسيط و الهدف النهائي؛

توافر بيانات الهدف الوسيط بصورة اكثر دقة و في ظل فجوة زمنية قصيرة الاجل نسبيا بالمقارنة

ببيانات الهدف النهائي.

(1) احمد شعبان محمد على، انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 162

(2) شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل و التشيلي و تركيا. رؤى استراتيجية، مركز

الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات، أكتوبر 2014، ص 74.

(3) ناجي التوني، استهداف التضخم و السياسة النقدية. سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط والإحصاء، الكويت، ص 03.

(4) احمد شعبان محمد على، مرجع سابق، ص 163.

غير أن حالات الإخفاق المتكررة في بلوغ الأهداف النهائية و استمرار عدم الاستقرار في العلاقة بين نمو العرض النقدي و التضخم، أدت إلى التخلي فعلياً عن تحقيق أهداف نقدية في معظم البلدان طوال عقد الثمانينيات.

• استهداف سعر الصرف

يعد استهداف سعر الصرف من الأدوات التي استخدمها المصرف المركزي من أجل تحقيق استقرار سعر الصرف و تخفيض معدل التضخم من خلال تعديل سعر الفائدة و تدخلات سعر الصرف الأجنبي.⁽¹⁾ لقد اعتمدت سياسة استهداف سعر الصرف من طرف الكثير من الدول الصناعية في سنوات الثمانينات، و قد نجحت هذه السياسة في تحقيق استقرار الأسعار و خفض معدلات التضخم، شجعت عدد لا يستهان به في الاسواق الناشئة من اعتماد سعر الصرف المرن و اتباع سياسة استهداف التضخم، فعلى الرغم من ان التجارب قصيرة الا انها مشجعة جدا ، فقد تمكنت البرازيل من تخفيض معدل التضخم الى 9% بعد ان بلغ 15% عام 1999⁽²⁾ ، أما الشيلي فقد تمكن بنكها المركزي من تخفيض معدل التضخم السنوي الى ما يقارب 30 في اوائل عام 1990 الى اقل من 3 في اواخر عام 1999.⁽³⁾ و يأخذ استهداف سعر الصرف شكلين⁽⁴⁾:

- الشكل الأول: تثبيت سعر صرف العملة المحلية مع سعر صرف عملة بلد آخر أكثر استقراراً في مستوى الأسعار؛ حيث إن معدلات التضخم لا يمكنها أن تنحرف بعيداً عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به.

- الشكل الثاني: يتم السماح فيه لسعر الصرف المثبت بالتقلب في مجال معني، بشرط أن يتدخل البنك المركزي في حالة حدوث انحراف خارج حدود المجال المسموح به.

2 - ركيزة إستهداف معدات التضخم

يعتبر استهداف التضخم أسلوباً حديثاً لإدارة السياسة النقدية، يسعى من خلاله المصرف المركزي إلى تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي للوصول بالاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل و ذلك عن طريق استهداف معدل التضخم بشكل مباشر عوضاً عن الاستهدافات الوسيطة التقليدية (استهداف المجمعات النقدية- استهداف أسعار الصرف).⁽⁵⁾

⁽¹⁾ ميس توفيق مسلم، " استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و إمكانية تطبيقه في سورية." رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التخطيط،

جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص 29.

⁽²⁾ ناجي التوني، مرجع سابق، ص 14.

⁽³⁾ شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سابق، ص 86.

⁽⁴⁾ نفس المرجع، ص 73.

⁽⁵⁾ ميس توفيق، مرجع سابق، ص 35.

ففي منتصف الثمانينات و مع فشل عوامل الاستقرار السابقة (استهداف المجمعات النقدية - تثبيت سعر الصرف)، بدأ البحث عن عامل استقرار أكثر فاعلية- خاصة من قبل الدول التي حررت سعر صرفها مسبقا، فكان التوجه نحو استهداف التضخم كهدف مباشر دون اللجوء إلى أهداف وسيطة أخرى.⁽¹⁾

و في إطار استهداف التضخم تلتزم السلطات النقدية بالوصول إلى معدل ما للتضخم-عادة ما يحدد بمدى معين-خلال فترة زمنية محددة، و يتضمن هذا الاتجاه الإعلان عن معدل مستهدف للتضخم يتعهد البنك المركزي بتحقيقه خلال مدى زمني معين. بعدها يقارن البنك المركزي بين هذا المعدل المستهدف و توقعات التضخم و بناء على نتيجة المقارنة يقرر البنك المركزي السياسة النقدية التي سيتبعها (توسعية أم انكماشية)، و يكون للبنك المركزي الحرية التامة في استعمال أدواته النقدية التي يراها مناسبة وفقا لحالة اقتصاده المحلي مع التركيز على الهدف الأساسي الذي هو استقرار المستوى العام للأسعار.⁽²⁾

و لقد بدأت أول تجارب إستهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ ب: نيوزيلندا في عام 1990 ثم في كندا عام 1991، و من ثم في المملكة المتحدة في 1992 تلتها الدول الصناعية الأخرى كاستراليا و السويد1993، و هو ما شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة خاصة بعد ان حققت هذه الدول معدلات منخفضة و مستقرة للتضخم، مثل شيلي و بولندا 1999، كولومبيا و كوريا و جنوب أفريقيا في عام 2000 ، هنكاريا، أيسلندا و المكسيك عام 2002، الفلبين و بيرو عام 2002⁽³⁾

و من الأسباب الهامة التي دعت هذه الدول التي ترغب في التحول لتطبيقها⁽⁴⁾:

- 1 - ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية و التجارة العالمية في تغيرات نظم السياسة النقدية، و قد تحولت كثير من الدول إلى تطبيق نظم أسعار الصرف المرنة بدلا عن أسعار الصرف الثابتة و اصبح نظام استهداف التضخم من انسب السياسات في ظل هذه المتغيرات؛
- 2 - التطور و الاختراعات في المنتجات المالية و تحرير حساب رأس المال و تطور النظم المالية الحديثة أثرت على العلاقات بين النشاط المالي و الاقتصاد الحقيقي و أصبح الاعتماد قليلا على العرض النقدي كهدف و سيط لت تحقيق معدل التضخم و النمو المستهدف؛

(1) ميس توفيق مسلم، مرجع سابق، ص 38.

(2) نفس المرجع، ص 35.

(3) رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية. قسم الاقتصاد الكلي و السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث،

البنك المركزي العراقي، ص 04، موقع البنك المركزي العراقي: www.cbi.iq/page/37.

(4) ميس توفيق مسلم، مرجع سابق، ص 38.

3 - هناك اتفاق عالمي واسع على أن ارتفاع معدل التضخم يؤثر سلباً على النمو و التوزيع العادل للدخل، و من خلال استقلالية البنك المركزي و الشفافية و المساءلة يمكن تحقيق نتائج جيدة للتضخم و أداء النمو باستخدام سياسة استهداف التضخم؛

4 - اعتبرت تجربة استهداف التضخم في الدول الصناعية نموذجاً ناجحاً و سياسة ذات مصداقية و مرونة أدت إلى تحقيق معدلات تضخم منخفضة و نمو جيد في هذه الدول، مما كان دافعاً للعديد من الدول لتبني هذا الإطار.

بالإضافة إلى ما سبق هناك أسباب أخرى دفعت إلى تبني أسلوب استهداف التضخم نستعرضها فيما يلي⁽¹⁾:

- فشل السياسات النقدية البديلة من استهداف سعر الصرف -استهداف المجمعات النقدية و عدم فعاليتها في ضبط معدلات التضخم و تحفيز النمو؛

- بساطة أسلوب استهداف التضخم، و سهولة استيعابه من قبل العامة؛

- مرونة تطبيق استهداف التضخم حيث يعمل المصرف المركزي بحريته الكاملة على اختيار الأدوات اللازمة للوصول إلى معدل التضخم المستهدف في الفترة المحددة، و بالتالي تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل؛

- تشجيع الاستثمار و تحفيز النمو، حيث يوفر تطبيق استهداف التضخم بيئة مستقرة اقتصادياً و سياسياً من خلال استهداف استقرار الأسعار على المدى الطويل و الشفافية و الإعلان عن الأهداف بشكل مستمر، ما يؤدي إلى خلق الثقة بين المستثمرين و الدولة، هذا بدوره ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: التحول الى الأدوات غير المباشرة في الادارة النقدية

ان التحول من التحكم المباشر الى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسيراً للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق في تسيير عجلة الاقتصاد، و نحو ازالة كافة القيود على الأدوات و السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، كما يندرج هذا التحول في اطار عملية الاصلاح و اعادة التوازن للاسعار على مستوى الاقتصاد القومي.⁽²⁾

إن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لا يمكن إنكار قوتها و فعاليتها في التحكم في الائتمان، كما أنها سهلة التنفيذ و التفسير، فضلاً على أن تكاليفها المالية المباشرة منخفضة و تستعملها بعض الحكومات لتوجيه الائتمان نحو الأهداف التي تسعى لتحقيقها. إلا أنه و رغم هذه الأهمية الكبيرة للأدوات المباشرة إلا

(1) اسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود و التمويل. دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 204.

(2) ميس توفيق مسلم، مرجع سابق، ص 38.

ان هناك العديد من الجوانب السلبية، ليس فقط في الاقتصاديات المتقدمة و إنما في العديد من الدول النامية نذكر منها مايلي:

1- انعدام مرونتها و محدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغيير الظروف و انحصار تطبيقاتها على شرائح و قطاعات محددة من النظام المالي؛

2- تعمل الأساليب المباشرة على خفض المنافسة المصرفية بين البنوك التجارية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقوف و المؤشرات الواجب احترامها، وهذا من شأنه إعاقة البنوك التي تتسم بالحيوية و الفعالية؛

3- تعمل هذه الأساليب على الإضرار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من الشركات الكبرى، لكون هذه الأخيرة بإمكانها القيام بإقراض السيولة الزائدة لديها إلى مؤسسات أخرى و بفوائد أعلى؛

4- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات؛

5- إن تحديد مستويات الائتمان و أسعار الفائدة من طرف البنك المركزي تبدو و كأنها قرارات تابعة من اعتبارات سياسية أكثر منها نقدية.

6- يؤدي استخدام هذه الأساليب إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد نتيجة التمييز غير العقلاني بين القطاعات بتمكين قطاعات معينة ليست بالضرورة هي الأحسن كفاءة من التسهيلات الائتمانية.

الفرع الثالث: الجوانب الايجابية للأدوات غير مباشرة:

من المعلوم أن الأدوات غير المباشرة يتم تحديدها على أساس التفاعل الحقيقي لقوى العرض و الطلب في السوق، و نظرا لان سعر الفائدة يعد المحور الأساسي لعمل هذا السوق ، فان مزايا الأدوات غير المباشرة تكاد تتماثل مع مزايا أسعار الفائدة و التي تتحدد وفقا لقوانين السوق. و نوجز هذه المزايا الايجابية للأدوات غير المباشرة فيما يلي⁽¹⁾:

1. تضمن التكيف السريع و التعديل المباشر و التلقائي وفقا لتغير ظروف السوق، و هو ما يقلل من حجم المخاطر التي كام يمكن ان تنتج للاضطراب الى الاستمرار في اتباع سياسة خاطئة؛

2. تساهم في نقل أثار السياسة النقدية ومؤشراتها بشكل مباشر إلى قطاعات الاقتصاد القومي؛

3. تضمن التوزيع الأمثل للأموال و الائتمان القائم على أساس التكلفة و العائد والمخاطر النسبية؛

4. تضمن التنسيق و التناغم بين السياسة النقدية و المالية و سياسة سعر الصرف؛

5. تنقل اثر السياسة النقدية و مؤشراتها الى كافة اطراف السوق النقدي وكافة قطاعات الاقتصاد القومي.

(1) اسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، مرجع سابق، ص 207.

6. إبقاء البنك المركزي بعيدا على التدخل المباشر و التحكم في عمل قوى السوق، في نفس الوقت الذي يمكنه من التحكم فيه عن بعد وبصورة غير مباشرة.

إلا أن تبني السياسة النقدية غير المباشرة من قبل البنك المركزي لا يمكن ان ينجح إذا لم توافقه إصلاحات شاملة لكل الاختلالات الاقتصادية و لعل أهم هذه الشروط الواجبة توفيرها هي:

➤ عزل السياسة النقدية عن الضغوطات الناجمة عن الاحتياطات المالية للدولة، و ذلك لتجنب هذه الأخيرة إلى التمويل النقدي لعجز الموازنة، و العمل على دعم استقلالية البنك المركزي؛

➤ تقوية الأسواق النقدية و الأسواق بين البنوك، و تحقيق التكامل بينهما بطريقة أفضل لان الأدوات غير المباشرة تصبح أكثر فعالية إذا ما استجابت أسواق النقد لإجراءات البنك المركزي، و هذا ما يحفزه على تطوير البيئة الأساسية للسوق النقدية؛

➤ إعادة هيكلة النظام البنكي من اجل إنشاء بنوك قوية و تدعيم المنافسة و ذلك بتسوية وسائل القروض غير المنتجة، و البنوك التي تواجه صعوبات، كما ان حوصصة البنوك تساهم في إعادة الهيكلة؛

➤ دعم الوسائل التقنية الواجب توفيرها للبنوك المركزية لتحديد عرض النقود و الطلب عليها.

المطلب الثاني: الفصل بين وظائف رسم السياسة النقدية و تنفيذها و بين وظائف الرقابة على الجهاز المصرفي

يعد النظام المالي للأمم الحديثة الشيء المهم و الذي لا يمكن تصور وجودها بدونه، و لا تتصور سلامتها إلا بسلامته فكما يحتاج هذا النظام إلى سياسة نقدية سليمة و إدارة سليمة لها، فهو يحتاج إلى جهاز مصرفي و مالي سليم، و من ثم كان من الطبيعي ان يجمع البنك المركزي بين وظيفة رقابة على البنوك بهدف تأمين سلامة و كفاءة الجهاز المصرفي، و بين وظيفة إدارة السياسة النقدية لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار

الفرع الاول: سلامة الجهاز المصرفي و أثره على السياسة النقدية

هناك العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين بسلامة الجهاز المصرفي و أثره على السياسة النقدية، و من أهمها: (1)

1. تتسبب المؤسسات المصرفية المتعثرة في تهديد تكاملية الجهاز المصرفي و الذي له دور جوهري في تنفيذ السياسة النقدية؛

(1) أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، مرجع سابق، ص ص 208.209.

2. يعرقل الجهاز المصرفي المتعثر نقل المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية، فالأجهزة المصرفية التي ترتفع فيها نسبة القروض الرديئة، ترتفع فيها هوامش أسعار الفائدة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإقراض على الأقل إلى المستويات المطلوبة في حالة التوسع النقدي؛

3. يؤثر الجهاز المصرفي المتعثر على توزيع الموارد، فالاضطرار لمد أو إعادة تمويل القروض التي تجاوزت مواعيد استحقاقها، تؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقرضين جدد وهو ما يفقد الائتمان خاصيته التجديدية؛

4. عدم الاستقرار واليقين الذي يسود المناخ المصرفي يزيد من فشل بعض البنوك، فارتفاع معدلات التضخم وتقلبها يقدم مؤشرات سوقية خاطئة، ويعرض القرارات الائتمانية للبنوك إلى خطر، ويسبب سوءاً في توزيع الموارد المالية؛

5. إن التجاوزات الشديدة للمتغيرات الاقتصادية الكلية كأسعار الصرف على سبيل المثال يؤدي إلى تزايد العبء المالي للقطاع العيني وهو ما يزيد معه من خطر عدم السداد للقروض.

الفرع الثاني: الاتجاه نحو فصل وظيفة الرقابة على الجهاز المصرفي عن البنك المركزي

إتجهت العديد من الدول للفصل بين السلطة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية وتنفيذها، وتلك المسؤولة عن الإشراف والرقابة على أداء الجهاز المصرفي، حيث يعهد بالوظائف المتعلقة بالسياسة النقدية للبنك المركزي، بينما الوظائف المتعلقة بالرقابة على الجهاز المصرفي فإنها يمكن أن تكون ضمن مسؤولية البنك، أو إن تعهد إلى سلطة أخرى قد تكون وزارة المالية أو إلى هيئة فنية متخصصة.

وهناك جملة من الحجج والبراهين التي يضعها الاقتصاديون بهدف فصل وظيفة الرقابة عن البنك المركزي أهمها ما يلي⁽¹⁾:

1. قد تتعارض أهداف كل من وظيفتي الرقابة المصرفية وإدارة السياسة النقدية، فإذا ما كان البنك المركزي يهدف إلى تقليص معدلات التضخم وبالتالي تقليص عرض النقد والائتمان، سيؤدي إلى تهديد سلامة أعمال بعض الوحدات المصرفية، وهنا قد يضطر البنك المركزي إلى التفاوض عن بعض المستلزمات الرقابية حتى لا يتفاقم اثر السياسة النقدية التي اتبعها على الصناعة المصرفية ككل، و من ناحية أخرى أن وضع وتنفيذ سياسة نقدية تراعي الجوانب الرقابية حرصاً على سلامة واستمرار واحدة أو أكثر من الوحدات المصرفية قد يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي بصفة عامة.

2. قد يتعارض دور البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية ووظيفته الرقابية، فعند قيام البنك المركزي بوظيفته كمقرض أخير، قد يمنح الوحدات المصرفية التي تعاني من النقص في السيولة و لفترة

(1) أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، ميادئ النقود والبنوك. دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1999، ص. 223.

مؤقتة، و إذا ما استمر عجز هذه الوحدات قد يجد البنك المركزي نفسه قد تورط في إقراض قصير الأجل لمؤسسات عاجزة و لفترة طويلة بسبب ارتفاع الأصول الرديئة لديها، و هنا يجد البنك المركزي نفسه أمام أمرين، إما الاعتراف بتعثر هذه الوظيفة و هو ما ينجر عنه آثار على ميزانيته، و إما الاستمرار في دعمه المالي لهذه المؤسسة على أمل تحسين وضعيتها المالية.

3. قد يتجه البنك المركزي إلى التركيز على الأنشطة المتعلقة بإدارة السياسة النقدية على حساب وظيفته الرقابية أو العكس.

4. إن احتفاظ البنك المركزي بمهمته الرقابية من شأنه أن يهز صورته التي يجب أن يكون عليها حتى يحتفظ بثقة الحكومة و ثقة الرأي العام، فتعثر احد الوحدات المصرفية القائمة سيتم تحميل مسئوليتها للبنك المركزي و ذلك باعتباره المراقب و المشرف على الجهاز المصرفي، الأمر الذي سيؤثر على الثقة التي يجب أن يحافظ عليها.

و مع ذلك يبقى للبنك المركزي دوره الحيوي بشأن الرقابة على الجهاز المصرفي و المتمثل في وضع القواعد الخاصة بمستويات السيولة المناسبة للمؤسسات المصرفية و متابعة الالتزام بها، و في وضع القواعد الخاصة بمستلزمات الاحتياطي الواجب مراعاتها مقابل الالتزامات النقدية للمؤسسات المصرفية.

المطلب الثالث: استقلالية البنوك المركزية

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية و المصرفية منها. و تعود أهمية هذا الموضوع إلى التطورات الاقتصادية النقدية الدولية و المحلية التي شهدتها معظم دول العالم، من خلال فهمها الواسع و العميق لطبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و ما يمتلكه من صلاحيات وإمكانات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

الفرع الأول: إستقلالية البنك المركزي: المفهوم الأهمية

برز موضوع استقلالية البنك المركزي إلى مقدمة اهتمامات السياسيين و الاقتصاديين في الآونة الأخيرة، و أصبح من أهم المواضيع المطروحة على الساحة المصرفية، خاصة بعد التزايد المستمر في عدد الدول التي قامت بتغيير تشريعاتها لمنح أكبر قدر ممكن من الاستقلالية لبنوكها المركزية، لذلك سنحاول فيما يلي تحديد المقصود باستقلالية البنوك المركزية و أهميتها و أسباب الدعوة إليها.

أولاً: الإطار المفاهيمي لاستقلالية البنك المركزي

عرف مفهوم استقلالية البنك المركزي تغيرات و تطورات عديدة تبعا لتطور إقتصاديات مختلف الدول، بحيث أصبح هذا المفهوم أكثر عمقا لإرتباطه بمفاهيم أخرى تعبر عن أهداف البنك المركزي.

إن الحاجز الأساسي أمام الاقتصاديين من أجل تقدير و تمين فعالية البنوك المركزية المستقلة يكمن في المفهوم نفسه للاستقلالية⁽¹⁾ ، هذه الأخيرة التي تعد من أهم الجدالات المطروحة على الساحة المصرفية حيث من شأن هذه الإستقلالية أن تزيد من مصداقية البنوك المركزية وفعاليتها في إدارة السياسة النقدية. فما هو مقصود أو مفهوم استقلالية البنك المركزي أو فيما تتمثل الحاجة إليها؟

قد يعتقد البعض ان استقلالية البنوك المركزية تعني الانفصال التام بين السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي و السلطة الاقتصادية المتمثلة بالحكومة في كل شيء سواء من ناحية إدارة السياسة النقدية و الإئتمانية أو الهيكل التنظيمي ... الخ، و لكن في الواقع إن البنك المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة و أن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها البنك المركزي، هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة.⁽²⁾

ولعل أهم مفاهيم استقلالية البنك المركزي ما يلي:

- **التعريف الأول:** تتمثل استقلالية البنك المركزي في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر، و المتمثل في وضع نوع من القواعد للسياسة النقدية و التي يجب على البنك المركزي إتباعها. و الواقع أن وجود هذه القواعد تضمن للبنك المركزي نوعاً من الاستقلال عن السلطة السياسية، وإن كانت تحد من قدرته في إدارة السياسة النقدية.⁽³⁾

- **التعريف الثاني:** و تشير استقلالية البنوك المركزية إلى "حالة انعزال البنك المركزي من الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومة، و فيها يتمتع البنك المركزي بحرية كبيرة في تحديد و تنفيذ السياسة النقدية."⁽⁴⁾

- **التعريف الثالث:** و تعني استقلالية البنك المركزي عدم خضوع البنك المركزي لأوامر و توجيهات السلطة التنفيذية، فيما يتعلق بإدارة السياسة النقدية من خلال منحه الحرية الكاملة في وضعها و تنفيذها، بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة، و هو ما قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم.

فإذا كانت استقلالية البنك المركزي تعني عدم الخضوع لأوامر و توجيهات السلطة التنفيذية، فإنه يجب عدم إهمال مفهومي الشفافية و المسؤولية فهما أيضاً في غاية الأهمية، فالبنك المركزي يجب أن لا يخضع لوصاية أي جهة حكومية كوزارة الإقتصاد أو المالية ولكن مع بقائه مسؤولاً أمام السلطة السياسية

⁽¹⁾ Franck Jarno, **la monnaie réalité quotidienne**, Edition Belin, Paris, 2003, p.112.

⁽²⁾ خلف محمد حمد الجبوري ، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004. مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد 23، المجلد 7، 2011، ص 72.

⁽³⁾ سهام محمد السوسيدي، **استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالة السياسة النقدية في الدول العربية**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 25.

⁽⁴⁾ عفرأء سعيد هادي، مرجع سابق، ص 125.

في حال ما تم ارتكاب أخطاء قد تهدد سلامة الاستقرار النقدي بقدر ما تكون المهام محددة بشكل دقيق و واقعي ولا يكتنفها أي غموض، و تكون المسؤوليات واضحة و هذا بدوره يخلق بيئة سليمة و فعالة لممارسة عمليتي الرقابة والمساءلة.

و على هذا الأساس، فإن الاستقلالية التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها ترتكز على إعطائها حرية التصرف الكامل في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، واختيار الأدوات المناسبة لتحقيق أهدافها، المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار و يجدر بنا التنويه إلى أن استقرار الأسعار ينقسم إلى (استقرار داخلي) المستوى العام للأسعار (استقرار خارجي) سعر الصرف (مع وجود علاقة تأثير قوية و متبادلة بينهما، و بالتالي فإن ارتباط استقلاليتها السلطة النقدية بهدف الإستقرار الداخلي و الخارجي للأسعار إنما ينبع من التعارض الذي يحدث بين السياسة المالية و السياسة النقدية من جهة نتيجة لميل الحكومة لتمويل عجز الميزانية تمويلًا تضحيميا، و التعارض الذي ينشأ بين سياسة سعر الصرف و السياسة النقدية من جهة أخرى نتيجة لقيام الحكومة بتحديد أهداف لسعر الصرف (يمنحها القانون في معظم دول العالم الحق في تحديد سياسة سعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار.⁽¹⁾

ثانياً: أهمية استقلالية البنك المركزي.

ساهمت التطورات الاقتصادية و المالية منذ السبعينات من القرن العشرين، و حتى الوقت الحالي في ظهور أهمية استقلالية البنوك المركزية في العديد من الدول، لذلك فقد منحت لها مسؤوليات تتعدى الإمكانيات المتاحة لها. لذلك كان من الضروري إعطائها حرية كافية في رسم وصياغة أهدافها، و في الإعلان عن وجهة نظرها الصريحة في الأوضاع السائدة و في النقد، و في التعليق على السياسات و الأهداف الحكومية العامة.

و ترجع أهمية استقلالية البنك المركزي إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها، و ترجع أهمية هذا الأخير إلى تحديده مدى التزام البنك المركزي بتحقيق استقرار الأسعار حتى في ظل قيود أقل على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة. و يتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة تصبح غير فاعلة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العملية.

و يدعم هذا الموقف ما صرح به محافظ البنك المركزي الهندي قائلاً أنه: "قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية كبيرة من الحكومة، و مع ذلك تستطيع أن تنجح في تحقيق استقرار الأسعار، إذا ما كانت تلك

⁽¹⁾ عجلان صباح، "استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة بنك الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007/2008، ص 59.

البنوك ملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفرده"، لذلك فاستقرار الأسعار أضحى هدفا تطمح الدول إلى تحقيقه في الأمد الطويل.

و بناء على ذلك فإن كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الإستقرار في المستوى العام للأسعار، و التي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة للتضخم، و هو ما يتوافق مع اتجاه عدد كبير من البنوك المركزية في العالم نحو تبني استهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية. و لا ينبغي أن يفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الإستقرار النقدي و بالتالي استقرار الأسعار، فالتضخم ظاهرة اقتصادية كلية لها عدد من الأسباب التي لا يمكن اقتصارها على السياسة النقدية، و مع التسليم أن التضخم يعد - بشكل رئيسي - ظاهرة نقدية في الدول المتقدمة، إلا أن الأمر يختلف في حالة الدول النامية.

إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دورا هاما في التأثير على الجهاز المصرفي، خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة و صياغة السياسة الائتمانية و النقدية و الاقتراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام و مواجهة عجز الموازنة العامة، و هو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية و يرفع من معدلات التضخم التي يقابلها ارتفاع أسعار الفائدة، و هو أمر يساهم في عزوف أفراد المجتمع عن إيداع أموالهم في المصارف و إلى عدم استقرار النظام الاقتصادي هذا ما يفقد بنوكها المركزية درجة كبيرة من الإستقلالية، و يؤكد مسؤوليتها بشكل كبير عن ارتفاع معدلات التضخم في تلك الدول.

أدت تلك النتائج إلى المطالبة بضرورة منح البنوك المركزية درجة أكبر من الإستقلالية، تكفل وجود سياسة نقدية فاعلة في مجال التحكم في المعروض النقدي لتحقيق درجة عالية من النمو الإقتصادي، لذلك يتعين عليها- حكومات الدول النامية- دعم استقلالية بنوكها المركزية و ذلك من خلال:

1 - إسهام البنوك المركزية في تحقيق عملية التنمية بمفهوم و أسلوب متطورين؛

2 - تحرير الأسواق المالية و عولمتها في ظل الدور المتزايد للمؤسسات الاقتصادية.

تجدر الإشارة هنا، أنه يجب أن لا نفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن نهائيا تحقيق الإستقرار النقدي، و الذي يكون سببا في تحقيق الإستقرار الاقتصادي من خلال سعيها إلى المحافظة على استقرار الأسعار، ذلك أن التضخم في حقيقة الأمر ظاهرة نقدية اقتصادية كلية متعددة الأسباب خاصة في الدول النامية، لأن تحديد مسار التضخم فيها يكون من خلال عدة عوامل هيكلية، مالية و نقدية.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لإستقلالية البنوك المركزية

ان قضية استقلالية البنوك المركزية ليست وليدة اللحظة و إنما تعود جذورها الأولى إلى بدايات القرن التاسع عشر عندما ذكر الاقتصادي الانكليزي (DAVID RICARDO) عام 1824، أنه لا يمكن الاعتماد على

الحكومة في السيطرة على إصدار النقود الورقية لأنه يؤدي إلى الإفراط في استخدامها، و اقترح ان يتم وضع احتكار الإصدار النقدي في أيدي نواب يتم تفويضهم عن طريق مجلس النواب⁽¹⁾.

شهدت العلاقة بين البنوك المركزية و الحكومة تطورات عديدة منذ النشأة الأولى و حتى الوقت الحالي، نتيجة تطور وظائف البنوك المركزية بصفة خاصة، و تطور النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فتغيرت بذلك فلسفة و أساليب عمل و مناهج البنوك المركزية تغيرا جذريا خلال الثلاثين سنة الأخيرة.⁽²⁾ و يمكن تتبع التطور التاريخي لإستقلالية البنوك المركزية عن الحكومة في مرحلتين أساسيتين هما:

أولا: قبل الحرب العالمية الأولى

اعتمدت العلاقة بين البنوك المركزية و الحكومات على الرغبة في تقوية و دعم الإستقلالية سياسيا و عدم تدخل الحكومات في أعمالها و كذلك في ملكيتها، فقد أشرنا في الفصل السابق أن اغلب البنوك المركزية عند نشأتها خلال تلك الفترة كانت ملكيتها ملكية خاصة، و كان الغالب منها بنوكا تجارية منحت صلاحيات العمل كبنوك مركزية خاصة في مجال الإصدار النقدي. و قد تم التعبير عن أهمية إستقلالية البنوك المركزية خلال تلك الفترة في " مؤتمر بروكسل " 1920 و " مؤتمر جنوه " سنة 1992 .

و الجدير بالذكر أن موضوع إستقلالية البنوك المركزية من بين الموضوعات الرئيسية التي تضمنتها قوانين البنوك المركزية التي تم إنشاؤها خلال تلك الفترة، أو البنوك التي تم إنشاؤها قبل تلك الفترة و تم تعديل بعض المواد في قوانينها الأساسية⁽³⁾. كما تتأثر العلاقة القائمة بين البنوك المركزية و حكوماتها بطبيعة النظام الاقتصادي القائم، فمنذ نشأة البنوك المركزية و حتى منتصف القرن التاسع عشر، ساد النظام الاقتصادي الذي يعتمد على مبدأ الحرية الاقتصادية و هو المبدأ المعروف بـ "دعه يعمل دعه يمر" الذي يعني اقتصار دور و وظيفة الحكومة على الأمن الداخلي و الأمن الخارجي و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم تدخل الدولة في وضع قيود على التجارة الخارجية .

و بتطبيق هذا المبدأ على البنوك المركزية فإن ذلك يستدعي أن تكون البنوك المركزية و إن وجدت مستقلة و لا يحق للحكومات التدخل في أعمالها و وضع القيود عليها. و يمكن القول أن البنوك المركزية خلال تلك الفترة تمتعت بدرجة عالية من الاستقلالية في ظل قيامها بوظائف محددة تمثلت أساسا في الإصدار النقدي و تقديم القروض للحكومات.⁽⁴⁾

(1) خلف محمد حمد الجبوري، مرجع سابق، ص73.

(2) جورج فرم، مرجع سابق، ص 01.

(3) عبد المنعم راضي، فرج عزت، إقتصاديات النقود و البنوك. البيان للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2001، ص12.

(4) سهام محمد السويدي، مرجع سابق، ص 19.

ثانياً: مرحلة ما بعد الكساد العالمي

في أعقاب الكساد العالمي الكبير و الذي حدث خلال الفترة الممتدة من 1929-1933 اتجهت العلاقة بين البنوك المركزية و الحكومات نحو منحى آخر في ظل زيادة معدلات البطالة و انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، و انخفاض أسعار الأسهم في البورصات و التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات الدولية. (1)

مع هذه السلبيات و الانهيارات المصرفية برز تطور قانوني تمثل في تغيير شكل الارتباط القانوني ما بين الدولة و تبعية مؤسسة الإصدار، مما دفع بالدولة إلى التفكير من جديد بشأن إعادة ترتيب شكل العلاقة مع بنوكها المركزية رغبة منها في توسيع دورها في النشاط الإقتصادي و مواجهة الانهيارات النقدية، و مما ساعد على انتشار هذا الإتجاه الأفكار و المفاهيم الجديدة الداعية إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للبلد و إلى الحد من الليبرالية التي تحكمت بالنشاط الإقتصادي طوال القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، حيث أقدمت الحكومات خلال الفترة على تأميم بنوكها المركزية و فرض هيمنتها عليها، و تحولت البنوك المركزية من شركات خاصة تعود ملكيتها لمساهمين من القطاع الخاص إلى مؤسسة عامة تملكها الدولة، و هو ما زاد من قدرتها في استعمال نفوذها المالي على سياسات البنك المركزي العامة، فضلاً عن الهيمنة على الأرباح التي تحققها البنوك المركزية و التي تذهب إلى الحكومة بالكامل، و قد عمقت هذه التغيرات الإتجاه الذي يسهل حصول الحكومة على الائتمان من البنك المركزي. و من أمثلة ذلك تحويل ملكية بنك كوبنهاجن سنة 1936 من القطاع الخاص إلى ملكية الدولة، و كذلك الأمر بالنسبة لبنك الإحتياطي النيوزلندي و بنك كندا.

و لم يقتصر تطور العلاقة بين البنوك المركزية و الحكومات إلى تحويل ملكيتها، بل إمتد إلى التدخل في إدارة البنوك المركزية، و أمثلة هذا التدخل قيام الحكومات بتعيين محافظي البنوك المركزية أو بعض المديرين، كما هو الحال في حكومي الدانمارك و اليابان.

رغم أن التدخل الحكومي في أعمال البنوك المركزية قد يزيد من الضغط عليها، خاصة أن الموقف المالي للكثير من الحكومات بعد الكساد العالمي الكبير كان مضطرباً، إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية - في معظم الدول - أعربوا عن استعدادهم لتكييف قراراتهم مع المتطلبات السياسية و الاقتصادية العامة للدولة. فبنك إنجلترا الذي يعد أكثر البنوك المركزية استقلالية من الناحية القانونية، و مع ذلك فقد رحب محافظه لسنة 1936 بتنفيذ متطلبات الحكومة و تعليماتها (2).

(1) سهام محمد السويدي، مرجع سابق، ص 20.

(2) نيبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص.90.

و مع هذا التدخل المتزايد للحكومة في النشاط الاقتصادي، فقدت معظم البنوك المركزية إستقلاليتها التي تمتعت بها من قبل، و سيطرت الحكومات على إدارة السياسة النقدية بهدف معالجة الانهيارات النقدية و الموجات التضخمية .

و على ضوء هذا التطور تم تعديل و تغيير أنظمة المصارف المركزية في معظم الدول بغية تأكيد استقلالية السلطة النقدية عن السلطة السياسية، بحيث لا تتمكن أية حكومة أو وزارة مالية من التأثير على السياسة النقدية، التي أصبحت تقررها البنوك المركزية بمعزل عن أي اعتبارات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية و أصبح الهدف الأوحده لأنظمة البنوك المركزية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي مراقبة التضخم و تم تحديد طبيعة العلاقة بين الحكومة و بنوكها المركزية قانونيا، حيث تعد نيوزيلندا أولى الدول في العالم التي حددت قانونيا طبيعة العلاقة التي تربط الحكومة بالبنك المركزي، و تبعها في ذلك عدد من الدول التي تراوحت فيها العلاقة بين درجة عالية من الإستقلالية للبنك المركزي، مثل ما هو الحال في ألمانيا وسويسرا ، و بين درجة أقل من الإستقلالية و هو ما كان عليه بنك نيوزيلندا قبل أن تمنحه درجة أعلى من الإستقلالية.

و خلاصة الأمر، أن العلاقة بين البنوك المركزية و حكوماتها قد تطورت تطورا ملحوظا بعد الكساد العالمي الكبير نظرا للظروف الاقتصادية التي شهدتها أغلب دول العالم والتي زادت من تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وهو ما أفقد البنوك استقلاليتها التي تمتعت بها قبل الحرب العالمية الأولى. كما تطورت وظائفه خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية، و هذا ما زاد من تشابك العلاقة بين الحكومات و بين بنوكها المركزية.⁽¹⁾

الفرع الثالث: الاعتبارات اللازمة لتحقيق استقلالية البنك المركزي

إن تحقيق استقلالية البنوك المركزية يتطلب توفر عدد من الاعتبارات الهامة و من أهمها ما يلي⁽²⁾:

1 -اختيار المعيار المرغوب فيه لتحديد درجة الاستقلالية المطلوبة، و تجدر الإشارة فقط أن معايير الإستقلالية تختلف من دولة إلى أخرى.

2 -عدم اعتماد السياسة النقدية على أفراد محددين و في وقت واحد؛

3 -تحديد العناصر و المتغيرات القانونية الموجودة بقانون البنك المركزي بهدف التعرف على المدى الحالي لاستقلالية البنك المركزي، وعلى أوجه النقص الواردة بالقانون، و بالتالي معرفة ما إذا كان البنك المركزي يحتاج إلى زيادة مدى استقلالية القانون أو تحسين الظروف المحيطة بالبنك المركزي مع الإبقاء على مدى تلك الإستقلالية.

⁽¹⁾ عبد المنعم راضي، فوج عزت، مرجع سابق، ص 142.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص ص 145-147.

4- تحديد مدى الإستقلال القانوني المرغوب به واقعياً من وجهة نظر السياسيين بوجه خاص، و وجهة نظر المجتمع- الرأي العام - بوجه عام للبلد محل الدراسة، لما له من دور في تحقيق استقرار الأسعار و الإبقاء عليه، فضلاً على أنه يكفل وضع نظام متكامل لإستقلالية؛

5- معرفة تاريخ التضخم للبلد محل الدراسة، فقد ترى دولة ما أنه لا حاجة لها لتدعيم إستقلالية بنكها المركزي، ما دامت السلطة ملزمة بتحقيق استقرار الأسعار و الإبقاء عليه، هذا ما يجعل إثارة مسألة التحكم في التضخم من جانب البنك المركزي المستقل لا تثير اهتمام الرأي العام؛

6- الإطلاع على طبيعة الأوضاع الدستورية و الضوابط و التوازنات الموجودة في النظام السياسي، و معرفة مدى الوعي الإقتصادي العام في البلد محل الدراسة، فهذه الطبيعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب ثقافتها و تراثها التاريخي و أوضاع مؤسساتها الدستورية، ففي انجلترا مثلاً، يقوم النظام الدستوري على أساس النظام البرلماني، أي أن هناك علاقة تعاون و توازن بين السلطتين التشريعية و التنفيذية بحيث تقوم هذه السلطة التنفيذية، إذا دعت الضرورة إلى ذلك، و يترتب على ذلك حق الحكومة في وضع السياسات العامة، و لعل أهمها السياسة النقدية، و من غير المحتمل تصور وجود حكومة لا تولي صياغة السياسة النقدية التي تكون مسؤولة عنها، و بذلك فالحكومة لها السلطة النهائية في صياغتها و تتحمل كامل السلطة البرلمانية في ذلك.

أما في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية فالأمر يختلف، لأن النظام الدستوري و النظام الرئاسي متصلان بالكامل، و بذلك فالسلطة التشريعية ليس بإمكانها سحب الثقة من الحكومة، كما لا تملك حق حل السلطة الدستورية و بذلك فنظام البنك المركزي قائم على أساس الفصل بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، لعل هذا أحد أهم العوامل التي أثارت قضية الاستقلالية في التاريخ المعاصر.

إن الأوضاع الدستورية أثارت جدلاً كبيراً حول علاقاتها باستقلالية البنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية، و هو ما يستدعي إجراء مراجعة للأوضاع الدستورية المتعلقة بمدى تفويض السلطة و المسؤولية للبنك المركزي و مراجعة النظام الأساسي للبنك بهدف الوصول للمدى المطلوب للاستقلالية القانونية.

7 - مدى تطور الأسواق المالية و النقدية للبلد محل الدراسة، و يمثل أحد أهم الإعتبارات التي ينبغي دراستها بعناية فائقة قبل اتخاذ أي إجراءات تتعلق بالترتيبات التشريعية خاصة تلك المتعلقة بالائتمان المقدم من طرف البنك المركزي في الدول النامية، و التي تتسم بضعف أسواقها النقدية و المصرفية و عدم كفاءتها و افتقارها للمرونة في ظل وجود سوق حكومية للأوراق المالية؛

و الجدير بالذكر، أن سوء تنظيم الأسواق المالية قد يمنع الحكومة من الحصول على ائتمان مباشر من البنك المركزي، وهو ما يؤثر على الإنفاق الحكومي و يعيق تغطية العجز المؤقت بين الإيرادات و النفقات الحكومية هذا يفقد السياسة المالية مرونتها، و عليه فإن تخفيض القيود على الائتمان قد يكون مطلباً مؤقتاً و مرحلياً رغم أنه يبدو مكلفاً. و بناءً على ذلك ينبغي أن لا يكون التخفيف المؤقت للقيود على الائتمان سبباً في إعاقة التنمية للأسواق المالية و النقدية، كما لا ينبغي أن يؤدي ذلك إلى الإفراط في إضعاف استقلالية البنك المركزي، بل ينبغي السعي نحو تحقيق درجة كافية من التطور و النمو للأوراق المالية و النقدية حتى تتمكن من زيادة مدى استقلالية البنك المركزي.

المطلب الرابع: تنمية الصيرفة الإلكترونية و الرقابة عليها

تعتمد التجارة الإلكترونية ضمن ما تعتمد على الصيرفة الإلكترونية من خلال وحدات الجهاز المصرفي، و تتجه المؤسسات المصرفية في العصر الحالي إلى توفير خدماتها المتنوعة الكترونياً لعملائها من المستهلكين و المؤسسات. و يعتمد هذا الاتجاه على التمويل الإلكتروني للأموال التي يتضمن أساليب المدفوعات بين الشركات و المؤسسات الأعمال، و أيضاً السحب النقدي و عمليات التجزئة المصرفية.⁽¹⁾

هذه التطورات طرحت تحديات كبيرة أمام الجهاز المصرفي و السلطات الرقابية - البنك المركزي و من أهم التحديات⁽²⁾:

- ❖ زيادة المنافسة بين المؤسسات المصرفية و غير المصرفية في صناعة الخدمات المالية الإلكترونية؛
- ❖ سرعة تنفيذ العمليات المصرفية نتيجة للتطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات و أجهزة الحاسوب؛
- ❖ عدم وضوح النواحي القانونية و التشريعية فيما يتعلق بتطبيق القوانين و التشريعات في أعمال الصيرفة الإلكترونية.

و في سبيل مواجهة تلك التحديات يتحتم على البنوك المركزية العمل على:

الفرع الأول: تفعيل الصيرفة الإلكترونية

فرضت الصيرفة الإلكترونية ضرورة إسهام البنك المركزي فيها ، و ذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية و هي⁽³⁾:

⁽¹⁾ أحمد شعبان محمد على، مرجع سابق، ص 173.

⁽²⁾ عجلان صباح، "استقلالية البنك المركزي و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة بنك الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم

التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007، ص 48.

⁽³⁾ أحمد شعبان محمد على، مرجع سابق، ص 174.

- المحور الأول:

تنمية و نشر الوعي بأهمية الصيرفة الالكترونية لدى جميع المستويات العاملة في الجهاز المصرفي، بحيث لا يتم التعامل بها من قبل البنوك العاملة على انها خيار، بقدر ما تعد امرا ضروريا، وان التأخر في تطبيق استراتيجيات الصيرفة الالكترونية لا يحمل فقط خطر المزيد من التهميش المصرفي، ولكن أيضا المزيد من التدهور المصرفي الناجم عن المنافسة الدولية.

- المحور الثاني:

التأكيد على ضرورة البنية التحتية الخاصة بالصيرفة الالكترونية، على مستوى البنوك العاملة، من وسائل اتصالات متطورة اجهزة و نظم حاسبات آلية حديثة و ما يلزم من تطبيق وسائل الدفع و الائتمان الالكتروني بالإضافة إلى وضع الضوابط و الصيغ التي تضمن تسهيل المعاملات المصرفية و التجارة الالكترونية و عوامل الامان اللازمة .

- المحور الثالث:

تنمية البيئة التشريعية الخاصة بتنظيم وتسهيل الصيرفة الإلكترونية بالإضافة إلى إنشاء قطاع تامين فاعل ضد مخاطر التجارة الالكترونية و الدفع الالكتروني، وتطوير الآليات و الإجراءات القضائية للتناسب مع طبيعة الجرائم الحديثة في هذا المجال. كما يتطلب الامر كذلك الاخذ بالتطورات التكنولوجية فيما يتعلق بتدفق المعلومات و تنظيم الاستفادة منها، فسرعة تدفق المعلومات الى متخذي قرار السياسة النقدية تؤثر على جودة القرار النقدي.

و تستلزم سرعة تدفق المعلومات تطوير البنية التحتية لتحسين اداء البنك المركزي و ذلك من خلال (1):

- انشاء شبكة الكترونية للمعلومات بالبنك المركزي تكون قناة اتصال مباشرة بين البنك المركزي و البنوك العاملة؛
- انشاء غرف مقاصة الكترونية لتطبيق نظام التسويات الاجمالية بين البنوك خلال الوقت الحقيقي؛
- ربط فروع البنوك بمراكزها الرئيسية، و ربط المراكز الرئيسية للبنوك العاملة بشبكة معلومات البنك المركزي.

(1) احمد شعبان محمد على، مرجع سابق، ص 175.

الفرع الثاني: رقابة البنك المركزي للصيرفة الالكترونية

إن خضوع البنوك سواء عادية أو الكترونية لإشراف السلطة النقدية – البنك المركزي- الموجودة في كل دولة يوفر الكثير من الحماية للعملاء الذين تتوفر لهم من إشراف البنك المركزي على ما يقوم به البنك – التقليدي أو الإلكتروني – من عمليات مصرفية بهدف حماية أموالهم من بعض العمليات المربية كعمليات غسل الأموال التي تنتشر في الكثير من البلدان التي لا تتوفر فيها أي قدر من الإشراف و المراقبة على العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك بنوعها التقليدي و الإلكتروني .

الصيرفة الالكترونية التي تعتمد على الانترنت كقناة توزيع جديدة قد تؤدي إلى إحداث تغيير في تركيبة مخاطر البنوك العاملة و تنشأ بذلك تحديات جديدة اتجاه عملية التحكم في هذه المخاطر ، و بناء على ذلك فان السلطة الرقابية – البنك المركزي-مدعوة إلى دراسة انعكاسات استخدام البنوك لقنوات توزيع خدمات الصيرفة الالكترونية على المخاطر التقليدية و غير التقليدية و التي قد تتعرض لها البنوك.

المطلب الرابع: التعاون بين البنوك المركزية

أدت التطورات الإقليمية و العالمية المعاصرة إلى المزيد من التنسيق و التعاون بين الدول المختلفة في المجالات الاقتصادية و خاصة المجال المصرفي، بالإضافة إلى زيادة العلاقات المصرفية سواء فيما بين الدول المتقدمة أو الدول النامية من جهة أخرى.

كما أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى تطوير وسائل الدفع مع أحداث أدوات مالية جديدة، و هو ما زاد الحاجة إلى ضرورة التعاون و التنسيق بين السلطات الرقابية – البنوك المركزية – و التي أصبحت ضرورة ملحة في الوقت المعاصر.

إن تزايد التنسيق و التعاون بين البنوك المركزية في الوقت المعاصر لا يعني عدم وجوده سابقا، غير أن درجة التنسيق كانت محدودة ، و تعود بداية التعاون بين البنوك المركزية إلى سنة 1920 بين بنك إنجلترا و بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، فقد رأى كل من محافظ بنك إنجلترا و محافظ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي أهمية التعاون بين بنكهما مباشرة و ليس من خلال حكومتهما، او من خلال المؤتمرات الدولية . و سعى كل من محافظ بنك إنجلترا و محافظ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي الى توسيع دائرة التعاون و التنسيق لتشمل بعض البنوك المركزية في الدول الأوروبية و ذلك بهدف دعم التعاون النقدي بين تلك الدول في اعقاب الحرب العالمية الاولى و التي ادت الى اضطراب في اسعار الصرف و القيمة الشرائية للنقود في كثير من الدول الأوروبية. و من امثلة التعاون قيام بنك الاحتياطي الفدرالي بعقد اتفاقيات لتقديم تسهيلات ائتمانية للبنوك المركزية في كل من تشيكوسلوفاكيا(سابقا) و إنجلترا و بولندا، و ذلك خلال الفترة (1924-1925).

و لعل من أهم صور التعاون بين البنوك المركزية، هو إنشاء بنك التسويات الدولية سنة 1930 بهدف التنسيق بين البنوك المركزية المنضمة لهذه المؤسسة و القيام بوظيفة بنك البنوك المركزية، و كان ذلك في ماي من خلال مؤتمر (هاجو) عند اجتماع الدول الدائنة و المدينة (المنهزمة) و التي يجب أن تدفع تعويضات للدول المنتصرة، و هذا ما دفع الدول إلى ضرورة إنشاء مؤسسة مالية دولية تتسم بالرسمية من ناحية، و بصفة التجارية من ناحية أخرى توكل إليها مهمة إدارة سداد التعويضات المستحقة على ألمانيا. لذلك جاء إنشائه بمدينة بازل بسويسرا و بدأ مزاولة نشاطه برأسمال يقدر بـ 200.000 سهم و زعت بالتساوي على البنوك المركزية للدول الضامنة و هي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان و المملكة المتحدة، ثم ارتفع عدد الأسهم إلى 600 ألف سهم بقيمة 2500 فرنك ذهب في ذلك الوقت.⁽¹⁾

يعتبر بنك التسويات الدولي مؤسسة مالية يتمثل دورها الرئيسي في تشجيع التعاون بين البنوك المركزية و القيام بوظيفة البنوك المركزية. و يمثل الوضع القانوني للبنك شركة محدودة توزع أسهمها على الدول المساهمة، إلا انه يعتبر مؤسسة أو تنظيم دولي يخضع للقانون الدولي. و تتلخص أهم وظائف بنك التسويات فيما يلي.⁽²⁾:

- 1 - أداء وظائف مصرفية تخدم أهدافه الأساسية و مساعدة البنوك المركزية في إدارة و استثمار احتياطياتها النقدية.
- 2 - مساعدة البنوك التجارية في سبيل التعاون و التنسيق بينهما، حيث يعقد محافظو البنوك المركزية في الدول المتقدمة اجتماعات دورية في مقر البنك بازل و ذلك بغرض تنسيق السياسات النقدية على المستوى الدولي و العمل على استقرار الأسواق المالية الدولية.
- 3 - الاهتمام بالأبحاث النقدية و التي تساعد البنوك المركزية في معرفة الاتجاهات المالية و النقدية.
- 4 - القيام بوظيفة بنك البنوك المركزية باستخدام بنك التسويات الدولي لمصادر الأموال المتاحة في إقراضه للبنوك المركزية.

كما قام بنك التسويات الدولي بدور هام أثناء أزمات الديون الخارجية التي عانت منها بعض الدول النامية سنة 1981، فقد قام البنك بتقديم القروض للبنوك المركزية في كل من المكسيك، و الأرجنتين، و البرازيل بلغت 300 مليون دولار سنة 1986 بالإضافة إلى قروض عديدة قدمها إلى كل من نيجيريا يوغسلافيا و فنزويلا غينيا و المجر في سنوات مختلفة.

و مع تزايد نشاط البنوك على المستوى الدولي بدء من الثلث الأخير من القرن العشرين و ما شكله من تحدي لأجهزة الرقابة المصرفية المحلية – أدى إلى ظهور الحاجة إلى أمرين هما:

⁽¹⁾عجلان صباح، مرجع سابق، ص 46.

⁽²⁾أحمد شعبان محمد على ، مرجع سابق، ص186..

• إيجاد نوع من التعاون بين البنوك المركزية في الدول المختلفة لضمان عدم الإفلات أي بنك أجنبي من الخضوع للإشراف و الرقابة اللازمين لسلامة أدائه.

• وضع معايير و ضوابط دولية لأداء البنوك بالأسلوب الذي يضمن سلامة مراكزها المالية و يمنع تعرضها للانحيار.

إن الحاجة إلى تدعيم الرقابة و الإشراف على البنوك الدولية أدت إلى وضع الإطار التنظيمي اللازم لعمل تلك البنوك، من خلال لجنة بازل للإشراف المصرفي و التي تمثلت أهم جهودها في تحديد أسس توزيع مسئوليات الإشراف المصرفي في مجالات السيولة.

من ناحية أخرى و لتفعيل التعاون بين البنوك المركزية في جميع بلدان العالم زاد الاهتمام بتنظيم و ترشيد إدارة البنوك للمخاطر كأحد اهتمامات المجتمع الدولي ، لما لقطاع البنوك من مكانة متميزة داخل القطاع المالي و لصلته المباشرة بنظم المدفوعات و بالتالي إدارة حركة النقود التي تعد المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل فإننا نخلص إلى النتائج التالية:

- تعد البنوك المركزية احدث صورة لتطور الجهاز المصرفي فقد نشأت كمرحلة أخيرة من مراحل تطور الفن المصرفي، و لهذا ظهرت متأخرة نسبيا عن ظهور البنوك التجارية؛

- تختلف البنوك المركزية عن المؤسسات المالية و النقدية من حيث الوظائف و الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهو محتكر الإصدار النقدي يتولى إصدار و تنظيم العملة الوطنية حسب مقتضيات الاقتصاد الوطني، و تقتصر عليه دون غيره مهمة الإصدار النقدي ، بناء على مجموعة من التشريعات و القوانين الحكومية التي تسنها الدولة و التي يجب على البنك المركزي التقيد بها و احترامها. كما انه بنك الحكومة الذي يقدم خدمات مصرفية لها، و يتولى إدارة الدين العام و تقديم النصيح و المشورة المالية لها، و تزيد علاقته بها في حالات الأزمات الاقتصادية و في الحالات التي يزداد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، و هو بنك البنوك و هي وظيفة مشتقة من سمة مبدأ الازدواج في النظام المصرفي و من العلاقة الخاصة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، فهو يقدم لها العديد من الخدمات المصرفية و يقوم بالإشراف عليها لضمان الاستقرار المصرفي؛

- تتمثل اهم التحولات الاقتصادية ذات العلاقة بدور البنوك المركزية في : الثروة العلمية و التكنولوجية، إتساع ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية و الإقليمية، العولمة الاقتصادية و المالية و دورها في زيادة ترابط و إندماج الاقتصاديات العالمية، بالاضافة الى تنامي العمل المصرفي الإسلامي.

- تطورت البنوك المركزية أسلوبا خاصا للقواعد و الممارسات العملية التي تسير عليها بهدف مساندة إنعكاسات المستجدات الاقتصادية على آدائها، فقد تحولت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تعديل أهداف سياستها النقدية، و تعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات فمن سياسة نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية، إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم. كما إتجهت للفصل بين السلطة المسئولة عن رسم هذه السياسة و تنفيذها، و تلك المسئولة عن الإشراف و الرقابة على أداء الجهاز المصرفي، كما فرضت التطورات الإقليمية و العالمية المعاصرة إلى المزيد من التنسيق و التعاون بين الدول المختلفة في المجالات الاقتصادية و خاصة المجال المصرفي، بالإضافة إلى زيادة العلاقات المصرفية سواء فيما بين الدول المتقدمة أو الدول النامية من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي و السياسات
المحققة له

المبحث الأول: ماهية الإستقرار الإقتصادي.

المبحث الثاني: متغيرات الإستقرار الإقتصادي.

المبحث الثالث: سياسات الإستقرار الإقتصادي و الجدل الفكري

حولها.

تمهيد:

تولي جميع الإقتصاديات أهمية كبيرة للإستقرار الاقتصادي، لما له من انعكاس إيجابي على الوضعية الإقتصادية لكل دولة، ففي وجود الإستقرار الإقتصادي، تكون مختلف مؤشرات الإقتصاد الكلي حقيقية، وتكون توقعات الأعوان الإقتصاديين مبنية على أسس تقترب من الواقع والحقيقة، أما في حالة عدم الإستقرار الإقتصادي، تنتشر الأزمات وترتفع تكاليفها سواء من حيث الخسارة التي تحدثها أو تكاليف معالجة آثارها على مختلف الأصعدة. إلا إن الإستقرار الإقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية، و الذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الإقتصادية.

و على الرغم من أهمية الاستقرار الاقتصادي إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أي من السياسات هي الأكثر فاعلية في تحقيقه، و يعود هذا الاختلاف إلى اختلاف المدارس الفكرية للباحثين، فلكل مدرسة آراءها و تصوراتها و حججها الخاصة حول السياسات الواجب إتباعها لتحقيقه . لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على الإطار النظري للإستقرار الإقتصادي و اهم السياسات المحققة له و ذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الإستقرار الإقتصادي

المبحث الثاني: متغيرات الإستقرار الإقتصادي

المبحث الثالث: سياسات الإستقرار الإقتصادي و الجدل الفكري حولها

المبحث الأول: ماهية الإستقرار الإقتصادي

تسعى الدول على إختلاف أنظمتها الإقتصادية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، و ذلك لما له من أهمية كبيرة على مستوى الإقتصاد الكلي و الجزئي، و مواجهة كل الأسباب و الظروف التي تعيد بالإقتصاد عن الإستقرار، و ذلك لما يخلفه عدم الإستقرار الإقتصادي من تشوهات على مختلف مركبات الإقتصاد سواء الكلية أو الجزئية. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية الإستقرار الإقتصادي و ذلك من خلال العناصر التالية:

المطلب الأول: الإستقرار الإقتصادي: المفهوم والأهمية

تعد البيئة المستقرة أمراً مهماً في تحقيق التنمية في اقتصاد ما، إذ ظهر الاستقرار الاقتصادي كهدف هام للسياسة الاقتصادية، و لا سيما السياسة النقدية. و سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على مفهوم الاستقرار الاقتصادي و أهميته.

الفرع الأول: التعريف بالإستقرار الإقتصادي

يعد مصطلح الإستقرار الإقتصادي من المفاهيم القديمة في الفكر الإقتصادي، فقد أثار جدلاً كبيراً بين المفكرين الإقتصاديين، و هو ما يفسر تباين المفاهيم الخاصة به، و لعل هذا التباين يعود إلى طبيعة الأهداف الإقتصادية التي تصبو الدولة إلى تحقيقها، إلى جانب المؤشرات التي يعبر عنها هذا المفهوم. و من بين تعاريف الاستقرار الاقتصادي نذكر:

- **التعريف الأول:** يقصد بالإستقرار الإقتصادي السعي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما إستقرار التشغيل الكامل (التوظيف الكامل)، و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار لتفادي كل من حالات الكساد و حالات التضخم⁽¹⁾.

- **التعريف الثاني:** يعرف الإستقرار الإقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية المتاحة، و تفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الإحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي.⁽²⁾

- **التعريف الثالث:** يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي تجنب المجتمع الآثار السيئة لكل من الإنكماش أو الكساد أو التضخم.⁽³⁾

و بملاحظة التعاريف السابقة نجد أن مفهوم الاستقرار يتضمن هدفين أساسيين هما:

الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

(1) عبد الرحمن محمد قاسم البكات، "تقييم السياسة النقدية و أثرها على الإستقرار الإقتصادي في العراق في الفترة (1990-2009)". جزء من متطلبات نيل الماجستير، الدراسات الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011، ص 11.

(2) وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الإقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي". مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص 68.67.

(3) نفس المرجع، ص 68.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

كما نجد أنه يحمل في طياته شرطين أساسيين هما:⁽¹⁾

1. إن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل لا يحمل في طياته معنى الوصول بمعدلات البطالة إلى الصفر، وإنما يقصد بمستوى التشغيل الكامل إمكانية ضغط حجم البطالة إلى المستوى الذي لا يقبل سوى نوع واحد من البطالة ألا وهي البطالة الإحتكاكية، وهذه البطالة تعد غير إجبارية، ووجودها في الإقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يعد أمرا طبيعيا.

2. أن المقصود بتحقيق قدر مناسب من الإستقرار في المستوى العام للأسعار ليس ثابتا ثابتا مطلقا وإنما ثبات نسبي، بمعنى تثبيت معدل الزيادة في الأسعار عند الحد الذي يمكن السيطرة عليه.

ان البيئة الاقتصادية المستقرة تمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة من السياسات الاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم، فالاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي التي ليس هناك بلد في العالم محصن منها مهما كانت السياسات و السلطات التي تدير اقتصاد البلد، و تسمى هذه التقلبات بالدورات الاقتصادية (Economic Cycles)، و تحدث بين التقلبات العنيفة إلى التقلبات المعتدلة⁽²⁾.

إلا أنه في ظل الإختلالات التي تعرضت لها الدول المتقدمة و الناشئة في موازين مدفوعاتها عقب الأزمة الإقتصادية الكبرى⁽³⁾، و إنعكاسها على الأسعار البينية لصرف العملات، و هو ما حمل الفكر الإقتصادي إلى إضافة بعد آخر لمفهوم الإستقرار الإقتصادي و المتعلق بإستقرار العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، و بذلك عرف الإستقرار الإقتصادي على أنه "الوصول إلى علاقة توازنية بين المصادر المتاحة و الحاجات بحيث تؤدي إلى إستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات"⁽⁴⁾. بإعتباره المسؤول الوحيد عن الإستقرار الإقتصادي في العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

و لمفهوم الإستقرار الإقتصادي أبعاد ثلاثة تمثل أهداف السياسة الاقتصادية ذو الزوايا الذهبية الثلاث، وهي:

- إستقرار المستوى العام للأسعار؛
- التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية؛

⁽¹⁾ وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة.

⁽²⁾ أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، "قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد و مؤشرات الإستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 21، 2016، ص 08.

⁽³⁾ نشأت هذه الإختلالات نتيجة خروج تلك الدول من قاعدة الذهب و قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء علاقة الدولار بالذهب و ذلك تحديدا خلال الفترة (1929-1933).

⁽⁴⁾ معيزي قوبر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 122.

• إستقرار ميزان المدفوعات.

إن إستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في إطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل، مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة، لذلك فقد إتسع مفهوم الإستقرار الإقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية و أصبح يشير إلى الرقابة على الإقتصاد ككل⁽¹⁾.

هذا و قد تم تناول الإستقرار الإقتصادي من قبل بعض الإقتصاديين و ذلك على النحو التالي⁽²⁾:

➤ تعريف ماكولن نايت (Macoln Knight):

الإستقرار الإقتصادي يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق علاقة توازنية بين الموارد الإقتصادية المتاحة و الحاجات المطلوب إشباعها، بحيث تؤدي في النهاية إلى إستقرار الأسعار و حدوث توازن يمكن قبوله في ميزان المدفوعات.

➤ تعريف روبرت ويليام (R. William):

يعد تعريف روبرت ويليام أكثر شمولاً، لأنه يضم أبعاد أخرى تضمن الرقابة على الإقتصاد بأكمله، حيث عرف الإستقرار الإقتصادي على أنه إستقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات، و ذلك في ظل سياسة تسعى إلى تحقيق أعلى معدل نمو ممكن في الأجل الطويل، بحيث لا يكون هذا المعدل على حساب معدل النمو في الأجل القصير.

و ختاماً لما سبق، فإننا نقدم تعريفاً شاملاً للإستقرار الإقتصادي و هو: " عبارة عن مجموعة من الإجراءات و السياسات و التوجيهات و الآليات التي تعمل على تحقيق إستقرار مستوى الأسعار، أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو إستقرار معدلات الفائدة، أو إستقرار الأسواق المالية، أو إستقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدلات نمو الإقتصاد الوطني و إعادة توزيع الدخل".⁽³⁾

و تجدر الإشارة أن الإستقرار الإقتصادي لا يتحقق دفعة واحدة، لأن الإستقرار قد يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، كما يمكن أن يتحقق عند المستوى العام للأسعار، أو يتحقق عند معدلات مقبولة من النمو الإقتصادي المحلي في ظل إستقرار الأسعار و التشغيل الكامل لموارد الإنتاج. كما ان إهتمام الإستقرار الإقتصادي في الأجل الطويل ينصب على النمو المستقر و إستقرار الأسعار و تحقيق العمالة، أما في الأجل القصير فإن إهتمامه يوجه إلى علاج التقلبات الإقتصادية في النشاط الإقتصادي خاصة الدورات الإقتصادية.

(1) معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 123.

(2) أحمد عبد الله محمد الحربي، "الإنفاق العام و الإستقرار الإقتصادي في دولة الكويت". رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الإقتصادية، القاهرة، 2005، ص 12.

(3) معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 140.

الفرع الثاني: منافع الاستقرار الاقتصادي

لقد تمت مناقشة منافع الاستقرار الاقتصادي من لدن كوادر اللجان الاقتصادية المشتركة بالتفصيل الدقيق وتم التوصل إلى⁽¹⁾:

1- تحسين مصداقية وشفافية البنك المركزي: إن الهدف الواضح يقلل محفزات البنك المركزي على الانزلاق و التراجع عن الالتزام بالتضخم المنخفض طويل الأمد و توضيح كيف يفترض ان يعمل البنك المركزي و يقلل فرص التلاعب لأغراض سياسية.

2- نمو عال طويل الأمد: تقترح النظرية الاقتصادية الأدلة بأن التضخم المنخفض طويل الأمد يشجع التوظيف و النمو الاقتصادي.

3- النقد عال الجودة: تحت استقرار السعر يمكن أن يلبي النقد وظيفته كوسيط للتبادل و مخزن للقيمة، كما أن هدف استقرار السعر يقلل من مخاطر الانكماش.

4- استهداف مستوى التضخم: إن استقرارية السعر تشمل استهداف دليل سعر الناتج عن سلسلة أو كثير من السلع و ليس فقط استهداف سعر سلعة واحدة مثل الذهب أو الفضة أي السلع المستخدمة في قياس القيمة.

المطلب الثاني: الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة و الدول النامية

يتعدد و يختلف مفهوم الإستقرار الإقتصادي من دولة لأخرى، فمفهومه في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، و ترجع طبيعة هذا الإختلاف إلى طبيعة الأهداف الإقتصادية التي تصبوا كل دولة لتحقيقها إلى جانب المؤشرات التي يعبر عنها هذا المفهوم. و سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز طبيعة الإختلاف بين مفهوم الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة و الدول النامية. و ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة

إن السمة المميزة للنشاط الإقتصادي في النظام الرأسمالي هي خضوعه لقانون التطور الدوري، و ما زالت الدورة الإقتصادية هي الشكل العادي لوجوده فهو ينتقل من الإنتعاش إلى الركود عبر الأزمة ثم يعود فينهض من الركود الى الإنتعاش⁽²⁾.

و تعرف الدورة الإقتصادية على أنها "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي" أو أنها تقلبات في النشاط الإقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج و العمالة و الأسعار⁽³⁾.

(1) فواز جار الله نايف الدليبي، عبد الله خضر عيطان السبعوي، "دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1980-2010"، مجلة تنمية الراقدين، مجلد 34، ملحق العدد 109، جامعة الموصل، 2012، ص 136.

(2) محمد طاقة، حسين عجلان حسن، "المآزق الفكرية للنظام الرأسمالي و الأزمة الاقتصادية العالمية"، المؤتمر العلمي الثالث المشترك جامعة الإسراء الأردن، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 28-29 نيسان 2009، ص 08.

(3) علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد المصري. قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وزارة التجارة و الصناعة، مصر، أبريل 2009، ص 05.

وقد شهد النظام الرأسمالي أول أزمة ذات صفة دورية واضحة في إنجلترا عام 1825، أما أزمة الإنتاج الدورية التالية فقد ظهرت في النصف الثاني من عام 1836، وشملت جميع فروع الصناعة في إنجلترا، ثم أزمة 1847 تبعتها أزمة أسواق مالية في الولايات المتحدة سنة 1857، تبعتها أزمة إقتصادية كبيرة في عام 1873 شملت حتى ألمانيا والنمسا، و ظهرت أزمة أخرى في عام 1882، والتي استمرت ثلاث سنوات وكان مركزها الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1890 نشأت أزمة إقتصادية بلغت ذروتها خلال الفترة (1892-1893) في ألمانيا و انكلترا، وانتشرت أزمة كبيرة في الدول الأوروبية عام 1900، تلتها عدة أزمات أخرى خلال 1907، 1913، 1921. أما اعنف أزمة إقتصادية حدثت في القرن العشرين فهي أزمة (1929-1933) والتي هزت العالم، و التي تعد أول أزمة دورية ذات صفة عالمية.

و منذ الحرب العالمية الثانية و لحد الآن شهد العالم عدة دورات إقتصادية، ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1948 و عام 1953، 1957، 1973، 1980، 1987، 1996، و الأزمة الأخيرة 2006⁽¹⁾ التي لم يشهد لها الاقتصاد العالمي مثيلا منذ أزمة الكساد العالمي الكبير و التي أثارت قضية أكثر أهمية ألا و هي القضية المتعلقة بالنظام الرأسمالي نفسه.⁽²⁾

ويتسم الإستقرار الإقتصادي في الدول الرأسمالية بالخصائص التالية⁽³⁾:

1. تستهدف سياسات الإستقرار الإقتصادي في هذه الدول علاج البطالة الدورية في أزمات الكساد؛
2. تسعى سياسات الإستقرار الإقتصادي في الدول المتقدمة إلى علاج حالات التضخم في الدورات الإقتصادية؛
3. إن الإختلال في موازين مدفوعات هذه الدول محصلة إختلالات ناشئة عن القوى التنافسية في السوق العالمي؛
4. تعد قضية توزيع الدخل في الدول المتقدمة قضية مستقلة عن أهداف الإستقرار الإقتصادي، نظرا لوجود الآليات السوقية التي تسعى إلى حلها من قبل الإتحادات و النقابات .

الفرع الثاني: الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية.

تتميز الإقتصاديات النامية بالإختلالات الهيكلية و ضعف سيطرتها على مواردها و نشاطها الإقتصادي، و تخصصها في إنتاج الموارد الأولية، و كذلك إعتماها بدرجة كبيرة على حصيلة التجارة الخارجية، فالكثير منها تصدر منتجا واحدا و في غالب الأحيان تصدر عددا قليلا من المنتوجات الأولية. و هذا ما يجعل إقتصادياتها شديدة التأثر بما ينشأ من تقلبات في الأسواق العالمية لصادراتها و وارداتها، بمعنى أن

⁽¹⁾ محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سابق، ص 11.

⁽²⁾ علاء الدين مرجان محفوظ، مرجع سابق، ص 10.

⁽³⁾ أحمد عبد الله محمد الحربي، مرجع سابق، ص 14، 15.

الأزمات التي تحدث في الإقتصاديات المتقدمة تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على إقتصاديات الدول النامية عن طريق علاقات التجارة الخارجية، التي تنشأ بين هذه الدول، خاصة إذا علمنا أن إقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بجهاز إنتاجي ضخم، متنوع، قوى، و متكامل، وتمتعه بمرونة كبيرة في نقل سلبياته خارج حدوده. و بذلك فإن هدف الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية يرمي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال المحافظة على معدلات مرتفعة لها، ولعل السبيل الوحيد للوصول إلى هذه التنمية هو التخطيط السليم لتشغيل الموارد المادية و البشرية، متوازنا مع القدرة على تحقيق الإستقرار النقدي و السعري اللازم لهذه التنمية.⁽¹⁾

إن هدف الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية ليس التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، لأن هذه الموارد إما غير موجودة نهائيا، و إما موجودة ولكنها غير مستغلة، و بالتالي فإن الحديث عن الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية يتطلب تسليط الضوء على متطلبات هذا الإستقرار، و التي من أهمها:⁽²⁾

- خلق المهارات البشرية؛

- بناء الطاقات الإنتاجية؛

- توفير الإحتياجات من الخدمات و المرافق الأساسية و هو محور التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في هذه الدول.

إن خصائص الإستقرار الإقتصادي في الدول النامية تختلف عن خصائصه في الدول المتقدمة، و لعل أبرز هذه الخصائص:

1. لا تسعى الدول النامية إلى معالجة البطالة الدورية، و إنما تستهدف علاج البطالة الهيكلية، حيث أن هذا النوع من البطالة يطوق إقتصاديات الدول النامية و الأقل نموا، ليس هذا فحسب، بل إنها في توازن مع تزايد عمليات التنمية الإقتصادية، و ذلك بسبب التغير في الطلب بدرجة لا تتناسب مع التغير في عرض المهارات و التخصصات البشرية. معنى ذلك أن البطالة في الدول النامية قائم و بالتالي فإن الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال بناء طاقات إنتاجية جديدة أو إستغلال الطاقات الإنتاجية غير المستغلة بالكامل؛

2. ينشأ التضخم في الدول النامية نتيجة مجموعة من الإختلالات الهيكلية ذات الإنعكاسات النقدية و المالية التي تشكل في مجملها أوضاعا تضخمية، هذا بالإضافة إلى أن جزءا آخر من التضخم يرجع إلى ما يسمى بالتضخم المستورد؛

(1) معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 142.

(2) أحمد عبد الله محمد الحربي، مرجع سابق، ص 14-16.

3. تنشأ الإختلالات في ميزان المدفوعات نتيجة لوجود فجوة بين كل من هيكل الإنتاج القومي، و هيكل الطلب الكلي، أو بين الإستهلاك و الإدخار، أو الإستثمار ومصادر التمويل المحلي؛

4. تعد قضية توزيع الدخل قضية هامة في هيكل إستقرار الدول النامية، وذلك لعدم وجود نقابات قوية تدافع عن مصالح أصحاب الدخل الثابتة وتسعى إلى رفع معدلات أجورهم الحقيقية.

المطلب الثالث: مصادر وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي

تعدد مصادر وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي و تختلف من مجموعة دول إلى مجموعة دول أخرى، بل داخل كل مجموعة، ففي حين تعاني الإقتصاديات المتقدمة من التقلبات الإقتصادية الدورية، و الأزمات المتكررة، و ما يترتب على ذلك من بطالة و تدهور في الإنتاج و الإستثمار، تعاني الدول النامية من مشكلات أخرى مثل تخلف الجهاز الإنتاجي عموماً، و من إختلالات هيكلية حادة، و اختلال بين قوى الإنتاج و الطلب عليها، و بين الإستهلاك و الإدخار، و هو ما يؤدي إلى اختلاف أسباب عدم الإستقرار الإقتصادي⁽¹⁾، لذلك سنحاول فيما يلي عرض أهم مصادر وأسباب عدم الإستقرار الإقتصادي.

الفرع الأول: تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي:

لقد كان هدف الإعتراف المبكر بدور الدولة في اقتصاد السوق هو تطبيق نموذج والراس للمنافسة الكاملة، غير انه و مع ظهور أزمة الكساد الكبير لعام 1929، سقطت فرضية والراس للمنافسة الكاملة و أدى ذلك إلى ظهور أفكار كينز الداعية إلى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من اجل حماية النشاط الإقتصادي حيث يرى أن غياب الدولة سيعرض الإقتصادات الوطنية إلى مشاكل اختلال الإستقرار الإقتصادي⁽²⁾.

وقد اشارت العديد من الكتابات إلى أن عدم الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي يرجع إلى تدخل الدولة في كافة الأنشطة الإقتصادية، و القيام بالدور الرئيسي في عملية التنمية الإقتصادية، و نتيجة لسياسات التنمية التي اتبعتها هذه الدول في الستينات و السبعينات، و التي كانت تقوم بصفة أساسية على التدخل الحكومي في الإقتصاد و هذا ما أدى إلى آثار سيئة على المستوى الكلي، من أهمها ظهور العجز المتزايد في ميزانية كثير من الدول، لذلك لجأت البنوك المركزية في الدول النامية إلى أساليب مختلفة لتمويل العجز، منها:

- الإصدار النقدي الجديد؛
- زيادة الإحتياطات الخاصة بالبنوك؛
- مطالبة البنوك و المؤسسات المالية بإستثمار جزء من أصولها في أذون حكومية بأسعار منخفضة.

(1) معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 120.

(2) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 53.54

وهو ما أدى الى آثار سيئة على اقتصاديات تلك الدول وعلى نظام الوساطة و من بين تلك الآثار⁽¹⁾:

- زيادة عجز ميزان المدفوعات؛

- زيادة الديون الداخلية و الخارجية؛

- عدم وجود برامج اقتصادية مناسبة لحالة الدول عقبات الاستثمار لعدم كفاية المدخرات ؛

- تدني معدلات النمو و الناتج المحلي الحقيقي؛

- ظهور العجز المتزايد في الميزانية؛

- الاعتماد الكبير لكثير من هذه الدول على المساعدات الاجنبية لسد العجز في القطاع العام؛

- ارتفاع معدلات التضخم و صعوبة السيطرة عليها؛

- ادت الاشتراطات الخاصة بالاحتياطي و الاستثمار في اذون خزانة الدولة منخفضة العائد الى الحد من ربحية البنوك و تشويه اسعار الفائدة و انخفاض النصيب الموجه من الائتمان المحلي الى القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك عدة عوامل تؤيد الآراء الداعية لضرورة حياد الدولة و التي نذكر منها انفجار الثروة التكنولوجية و تأثيرها على تطوير وسائل الإتصال، مما أدى إلى تراجع أهمية المكان و القضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من قضايا الإقتصادية، و هذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الإقتصادية، كما أن زيادة نفوذ و وزن المنظمات الإقتصادية العالمية في وضع السياسات الإقتصادية للدول النامية بشكل تجاوزت منطق المشورة إلى درجة الإلتزام من خلال تدابير التثبيت الإقتصادي و برامج التكيف الهيكلي أو فيما يتعلق بشروط الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية كل هذه الظروف جعلت الدولة تفقد الكثير من القدرة على إتخاذ القرار.⁽²⁾

الفرع الثاني: الدورات الإقتصادية

تعرف الدورات الاقتصادية بأنها " عبارة فترة عن زمنية تتميز بالحركة الى الاعلى و الى الاسفل في المقاييس الكلية للناتج الاقتصادي و الدخل الجاري"⁽³⁾. و تتسم الدورات الاقتصادية بتكرار حدوثها الذي قد يكون منتظما او غير منتظم في كثير من الأحيان، اي عدم التساوي بين المدة التي تستغرقها الاتجاهات التوسعية في الدورة، و بين المدة الزمنية التي تستغرقها الاتجاهات الانكماشية فيها.

⁽¹⁾ مصطفى كمال زيدان مذكور، "دور السياسة المالية في تحقيق الإستقرار الاقتصادي مع التطبيق على مصر"، رسالة دكتوراه، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث و الدراسات، جامعة الدول العربية، 2008، ص 122.

⁽²⁾ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص 55، 56.

⁽³⁾ وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية و المالية و الإستقرار الاقتصادي - النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010، ص 150.

و تمر الدورات الاقتصادية بأربع مراحل نذكرها فيما يلي⁽¹⁾:

- مرحلة التوسع: يميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات، أما النشاط الاقتصادي في مجموعه فيتزايد ببطء .
 - مرحلة الازدهار: ويطلق عليها البعض بالقمة و تتميز بارتفاع متزايد في الأسعار، و تزايد حجم الإنتاج الكلي و مستوى التوظيف، و يبدأ ظهور النقص في العمال و بعض المواد الخام الأساسية.
 - مرحلة الركود: و يميل فيها حجم الإنتاج و الدخل الى الانخفاض، مع تزايد معدلات البطالة.
 - مرحلة الكساد: و تتسم بانخفاض الأسعار، و انتشار البطالة، و كساد التجارة و النشاط الاقتصادي في عمومها، و يطلق عليها ايضا بمصطلح القاع و هي الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي.
- إلا ان واقع الدورة الاقتصادية ليس على تلك الصورة ، فالدورات الاقتصادية لا تأخذ شكلا منتظما ، ففي ازمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين كانت فترة الكساد طويلة، و في خمسينات نفس القرن كانت فترات التوسع قصيرة ، و بالرغم من ذلك، فان اساس أي دورة اقتصادية هي فترات التوسع و الازدهار، الانكماش و الكساد.⁽²⁾

إن الدورات الاقتصادية التي يعانها الإقتصاد بين الحين و الآخر، أمر يتطلب دراسته و تحليله للوصول إلى تفسيرات لذلك، و هناك عدة مناهج لتفسير تلك التقلبات الاقتصادية:⁽³⁾

1 -طبقا للمنهج الكنزي:

تقدم النظرية العامة لكينز تفسيراً للدورات الاقتصادية كونها ليست أكثر من تقلب منتظم في المستوى العام للاستخدام و الإنتاج، و ترجع الدورات الاقتصادية إلى الجمود الذي تعانیه الأسعار و الأجور في صورتها النقدية أو الإسمية و هو ما يتسبب في فشل الإقتصاد في تحقيق التوظيف الكامل. حيث تعتبر الاسعار بشكل عام أكثر اهمية في تحديد قوى العرض و الطلب ، و من ثم قوى التوازن في السوق، و كذلك الاجور التي تمثل اسعار خدمات عنصر العمل.

2 طبقا لمنهج الدورة الحقيقية:

ترجع التقلبات الاقتصادية إلى عوامل حقيقية أكثر منها نقدية، فالتغيرات في القدرة الإنتاجية للإقتصاد- و التي ترجع الى ما يسمى بالصدمات في مستوى التكنولوجيا - هي المتسبب في حدوث التقلبات الاقتصادية. حيث يشير مدخل الدورة الحقيقية الى ان التقلبات قد تنشأ من جراء بعض التغيرات التي قد تلحق بدالة الانتاج ، و بذلك فان اي تغيرات بالمدخلات يترتب عنها تغير في الإنتاج و التغير نوعان:

(1) عبد الرحمن محمد قاسم البكات، مرجع سابق، ص 28.

(2) وحيد مهدي عامر، مرجع سابق، ص 152.

(3) مصطفى كمال زيدان مذكور، مرجع سابق، ص 124، 123.

- تغيرات مقصودة او معتمدة: تشمل التغير في المدخلات المادية كالعمل ورأس المال .
- تغيرات غير مقصودة: تضم التغير في الفن الانتاجي او التكنولوجيا الذي يعكس مستوى التقدم العلمي وتأثير ذلك على العملية الانتاجية.

الفرع الثالث: وجود قوى احتكارية تتحكم في الأسعار والأجور⁽¹⁾

هناك بعض القوى الأخرى التي تتسبب في عدم الاستقرار الاقتصادي، تتمثل في الاحتكارات القوية التي تمارس نفوذها من حين لآخر في رفع الأجور النقدية كمنقبات العمال التي لها وزن في المجتمع وكذا رفع الأسعار في أسواق احتكار القلة و التكتلات الزراعية المنظمة، و كثيرا ما تنجح في ذلك . الأمر الذي يدفع أصحاب المشروعات و رجال الأعمال إلى رفع أسعار السلع و الخدمات كلما ارتفعت تكاليف الإنتاج و تكون هذه الأسعار نسبية. كما تتميز سلوك أسواق احتكار القلة في بيع منتجاتها بأسعار مبالغ فيها، هذا الاختلال الناتج عن عدم التناسب بين معدلات زيادة الأجور و الأسعار من ناحية و زيادة الإنتاجية من ناحية أخرى ينتج عنه ضغوط تضخمية تحرك الأسعار نحو الارتفاع.

إن هذا الوضع ينطبق على الدول الصناعية المتقدمة التي تهتم بالإنتاج المتطور و الإنتاجية العالية و وجود أسواق الاحتكارات. و لا ينطبق على دول العالم الثالث (الدول النامية)، إذ أن تأثير نقابات العمال ضعيف في أغلب الأوقات، و سياسة الأجور تتبع غالبا سياسة الدولة، كما أن هذه الدول تواجه اختناقات أخرى تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في ندرة عوامل الإنتاج كالعمالة الماهرة و الفنية أو وجود نقص في المواد الأولية و التكنولوجيا أو عدم توافر شبكة الطرق و المواصلات، مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج و تعطل جزء من الطاقة الإنتاجية، و في الوقت نفسه تؤدي إلى انخفاض إنتاجية الاستثمارات، زيادة على أن التنمية الاقتصادية في مراحلها الأولى تتميز بزيادة الإنفاق الحكومي و زيادة في الأجور النقدية مما يحمل ضغوطا تضخمية.

إن السياسة الاقتصادية التي تناسب الدول النامية يمكن أن تكون سياسة نقدية أو مالية أو كليهما و المتمثلة أساسا في:

- إزالة نقاط الاختناق التي يواجهها الاقتصاد من خلال استخدام سياسة مالية إنفاقية تعمل على توفير فرص التعليم و التدريب و تأهيل القوى العاملة اللازمة للسوق، فضلا عن التوسع في المشروعات العامة الضرورية كالطرق و الطاقة و الكهرباء و الخدمات الصحية، دون نسيان القطاع الخاص الذي أصبح يؤدي دوره كاملا حتى لو استدعى تدخل الدولة بتقديم التحفيزات اللازمة له؛

⁽¹⁾ -عمار بوزعور، مرجع سابق، ص ص 41.42

- رفع معدل الادخار و تقديم الحوافز المشجعة للاستثمار سواء كانت حوافز ضريبية كالإعفاء و التخفيض الضريبي أم كانت نقدية كتسهيل شروط الاقتراض و تخفيض أسعار الفائدة، زيادة على التحكم في الرقابة على الأسعار، بحيث ترتبط أية زيادة في الأسعار و الأجور بزيادة مماثلة لها في الإنتاج؛

الفرع الرابع: الآثار السلبية للتحرير المالي و الانفتاح على الأسواق المعولمة

يترتب على التحرير المالي خاصة تحرير حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، و فتح الباب أمام تعاملات الأجانب في البورصة دون قيود، جنبا إلى جنب مع فتح الاقتصاد و تحرير الأسواق و تحرير الاستثمار الأجنبي، مخاطر متعددة قد تعصف بالأمن الاقتصادي للدولة النامية، و تهدر في لحظات مقادير ضخمة من الثروة الوطنية التي تراكمت عبر سنوات. و كلما ازداد انفتاح الاقتصاد و تحرره ، ازداد احتمالات تعرضه للصدمات و الأزمات الوافدة من الخارج، و ذلك دون امتلاك قدرة كافية على الوقاية منها أو تخفيف آثارها السلبية، و هذا ما يطلق عليه الهشاشة أو الإنكشاف.

و عليه فإن تسارع الدول إلى التحرير المالي و إزالة القيود على رؤوس الأموال الأجنبية قبل تهيئة اقتصادها و مؤسساتها المالية للدخول في الأسواق المعولمة، و التي تتسم بعدم الإستقرار و التذبذب و المخاطر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف و التباين في أسعار الفائدة، يعد من أهم أسباب حدوث الأزمات و عدم الإستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: متغيرات الإستقرار الإقتصادي

تعد التقلبات الاقتصادية المتنوعة مصدر قلق للاقتصاديين و الماليين على حد سواء، حيث تشير التقلبات الاقتصادية إلى عدم الإستقرار الإقتصادي، و ما يرتبط به من آثار عديدة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على متغيرات الإستقرار الإقتصادي و المتمثلة أساسا في:

المطلب الأول: ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم الأدوات التي يستعين بها صانعو القرارات الاقتصادية في رسم سياساتهم الاقتصادية، فكل دولة لا بد لها ان تتعرف على موقف علاقاتها الاقتصادية مع بقية دول العالم، لذلك تقوم بتسجيل معاملاتها الاقتصادية الدولية في سجل او حساب يعرف بميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات الوضع الإقتصادي لبلد ما، من حيث درجة قوة الإقتصاد أو ضعفه، و مدى قدرته و قابليته على مواكبة التطورات الدولية، و حاجته للتعامل الدولي. و لقد تعددت تعاريف ميزان المدفوعات لعل أهمها:

يعرف ميزان المدفوعات لأي بلد بأنه عبارة عن خلاصة لجميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في بلد معين و المقيمين في بلد آخر خلال فترة زمنية أمدها سنة واحدة⁽¹⁾.

كما يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل تسجل فيه كل المعاملات الإقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة⁽²⁾. و بذلك فميزان المدفوعات يسجل القيمة النقدية للسلع المتبادلة بين الدول و مشترياتها و مبيعاتها من الأصول بمختلف أشكالها و مشترياتها و مبيعاتها من الخدمات، و كذلك الهبات الممنوحة إلى أو الملقاة من بقية العالم، فجميع المعاملات الإقتصادية المتنوعة التي تعبر حدود الدولة يتم إتقاطها و تلخيصها في ميزان المدفوعات.⁽³⁾

و يقوم ميزان المدفوعات على أساس نظام القيد المزدوج، فكل عملية اقتصادية تتم مع العالم الخارجي تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن و مرة أخرى في الجانب المدين من ميزان المدفوعات.⁽⁴⁾ ويشتمل ميزان المدفوعات على:

1. المعاملات في السلع و الخدمات و الدخل بين إقتصاد معين و العالم الخارجي؛
 2. التغيرات في الملكية الأخرى من الذهب و حقوق السحب الخاصة، و مستحقات ذلك الإقتصاد على العالم الخارجي و مطلوباته منه؛
 3. التحويلات بدون مقابل و القيود المقابلة المطلوبة بالمعنى المحاسبي لموازنة أية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معاملات و التغيرات التي لم يوجد قيد مقابل لها.
- تعتبر بيانات ميزان المدفوعات عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي إقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية⁽⁵⁾:
- تعكس المعاملات الإقتصادية قوة الإقتصاد الوطني و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، لأنها تعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الإستثمارات و درجة التوظيف، و مستوى الأسعار و التكاليف.....إلخ؛

(1) رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الإقتصاد الوضعي، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 313.

(2) Brahim Guendouri, Op.cit, p05.

(3) علي عبد الرضا، حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، ص 02. نقل عن الموقع: (تاريخ الاطلاع: 2015/03/20) <http://www.cbi.iq/documents/Ali%202.pdf>

(4) رضا صاحب ابو حمد، مرجع سابق، ص 311.

(5) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص ص 115.216

- يظهر ميزان المدفوعات القوة المحددة لسعر الصرف من خلال طلب و عرض العملات الأجنبية، و يبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الإقتصادية؛
- يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلد بسبب تركيبه الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية؛
- يقيس الموقف الدولي للقطر لأن المعاملات الإقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي.

الفرع الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الإقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات، و هكذا فان اهمية الميزان تكن في تقديم بيان موجز لهذا الحكم من المعاملات و تجميعها في فقرات و رئيسية⁽¹⁾.

و يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات فرعية او موازين مستقلة، تضم كل منها مجموعة من المعاملات الإقتصادية و المالية المتماثلة من حيث الطبيعة، و بذلك فإن ميزان المدفوعات يضم الحسابات التالية :

أولاً: حساب العمليات الجارية

هو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة و المدينة، التي تتم بين المقيمين و غير المقيمين خلال فترة زمنية معينة و ترتبط بالإنتاج و الدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.

يعتبر حساب العمليات الجارية من أهم مكونات ميزان المدفوعات، و يشمل كل العمليات التي من شأنها التأثير على الدخل الوطني (الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات).

و يقسم هذا الحساب إلى:

- 1- ميزان التجارة المنظورة (الميزان التجاري): و تسجل فيه كل المعاملات المنظورة، أي الملموسة في شكل سلع (عينية) و بالتالي يحتوي على الصادرات و الواردات السلعية مثل السلع الزراعية و الصناعية⁽²⁾.
- 2- ميزان التجارة غير المنظورة (ميزان الخدمات): تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل و التأمين و السياحة و الملاحة و الخدمات المالية.

⁽¹⁾ عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 118

⁽²⁾ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 398.

3- ميزان التحويلات من طرف واحد (تحويلات بدون مقابل): وهي قيود تعويضية لما يقدمه إقتصاد ما من موارد حقيقية أو بنود مالية بدون مقابل: مثل تحويلات المهاجرين و تحويلات العمال الذين عدوا مقيمين في الإقتصاد.

و يقسم صندوق النقد الدولي هذا الحساب إلى ⁽¹⁾:

1 2 - الهبات و التعويضات الخاصة: فيها تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية) و المنظمات النقدية منها و العينية.

2 2 - الهبات والتعويضات العامة: تندرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية، و كذا الهدايا على أنواعها.

ثانيا: حساب رأس المال

و يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، و كذلك خصوم الدولة أو إلتزاماتها في مواجهة هذه الدول. و بذلك فإن هذا الحساب يضم كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية و المديونية للدولة ⁽²⁾.

و ينقسم حساب راس المال (العمليات الرأسمالية) إلى ⁽³⁾:

1 - حساب رأس المال طويل الأجل:

و تدرج فيه جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الاصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج ، و كذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، و ذلك بالنسبة الى الاصول و الخصوم التي يزيد اجلها عن عام . و يشتمل هذا الحساب على الاستثمارات المباشرة و الاوراق المالية و القروض طويلة الاجل ، كما يشتمل على مجموعة من الاستثمارات طويلة الاجل اهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية الانصبه في المشروعات ، و في ملكية العقارات غير التجارية و في ملكية التجارية و براءات الاختراع و في نصيب صندوق النقد الدولي و غيرها من المنظمات المالية الدولية.

2 - حساب رأس المال قصير الأجل:

يطلق عليه أيضا بالحساب النقدي، لأنه يشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الاصول التي يمتلكها المقيمون في مواجهة الخارج و كذلك على قيم الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، و ذلك بالنسبة للاصول و الخصوم التي لا يزيد اجلها عن سنة.

⁽¹⁾ علي عبد الرضا، حمودي العميد، مرجع سابق.

⁽²⁾ ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية. كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2010، ص 73.

⁽³⁾ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية. الفتح للطباعة و النشر الاسكندرية، 2003، ص 103

يتضمن حساب رأس المال قصير الأجل شراء الأسهم و السندات أو أذون الخزانة أو الإيداع في البنوك للإستفادة من اختلاف أسعار الفائدة بين الدول المختلفة، و قد يكون الدافع من وراء هذه التدفقات ليس الإستثمار فيها وإنما المضاربة على العملات الدولية المختلفة، حيث تتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الدول التي يتوقع المضاربين ارتفاع قيمة عملتها و ذلك في المستقبل القريب، و في نفس الوقت تتدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الدول التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب⁽¹⁾.

تتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة نذكر منها⁽²⁾:

✓ التهرب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة في بلد ما - كظروف التضخم الشديد أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب - و الملاذ ببلد آخر يتمتع بظروف اقتصادية و سياسية أفضل.

✓ الرغبة في تحقيق دخل أكبر، مثلا بشراء أصول أجنبية قصيرة الأجل (مثل اذونات الخزينة و الاوراق التجارية) أو بإيداع رأس المال لفترة قصيرة في أحد البنوك الأجنبية، حيث يرتفع سعر الفائدة نسبياً و ذلك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الإستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد.

✓ لغرض المضاربة و يحدث عند توقع تغيرات ملموسة في القيمة الدولية للعملة الوطنية لإحدى البلدان لأسباب عديدة قد تكون اقتصادية، و من ثم يسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبلد المعنى لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي، ثم يبادروا ببيع هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم المتفائلة. و يمكن أن يحدث العكس فتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس في القيمة الخارجية لعملته الوطنية.

ثالثاً: حساب الذهب و الصرف الأجنبي

يعد من وسائل الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية، فهو الحساب الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقداً و ليس سلعة) و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي⁽³⁾. و تسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب أو شرائه من الخارج ، وفقاً لحالة وجود نقص أو حالة وجود فائض من الذهب و تقدر قيمته بقيمة العجز أو الفائض. و تجدر الإشارة أن الذهب الذي يسوي العجز أو الفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو كاحتياطي.

(1) ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص 76.

(2) عبد الرحمن أحمد يسري، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 206.

(3) ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 94.

رابعاً: حساب السهو و الخطأ

يستعمل حساب السهو و الخطأ لغرض موازنة الميزان من الناحية، و سبب ذلك ان كل عملية تسجل مرتين مرة في الجانب الدائن و مرة في الجانب المدين، تبعاً لطريقة القيد المزدوج، و يستخدم هذا الحساب في الحالات التالية⁽¹⁾:

- الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات المتبادلة نتيجة للاختلاف في أسعار صرف العملات؛
 - الخلل الناجم من تغيير القيمة الخارجية لعملة احد البلدين المتعاملين تجارياً فمثلاً، حينما يتخوف المستورد في بلد ما من ارتفاع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر الاوروبي، فهنا تقوم الدولة بدفع قيمة لاستيراد مقدماً، و يعد هذا الدفع للمصدر الاوروبي كاستيراد غير مسجل لرأس المال؛
 - قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية للبلد و بالتالي سوف تدرج هذه المشتريات بفقرة السهو و الخطأ.
- مما تقدم يمكننا ملاحظة إرتباط الوضع الإقتصادي المحلي بوضع ميزان المدفوعات، لذلك فإن مواجهة المشكلات الإقتصادية يتطلب مزيجاً من السياسات الإقتصادية الموجهة إلى معالجة الأوضاع الإقتصادية المحلية و أوضاع القطاع الخارجي.

المطلب الثاني: التضخم

يعد التضخم من اهم هذه الاختلالات التي تعاني منها اغلب بلدان العالم في الوقت الراهن، و هو ما دفع بالاقتصاديين خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التركيز و الاهتمام بهذه الظاهرة بدراسة اسبابها و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على النظام الاقتصاد الكلي و كذلك على السياسات التي يجب اتباعها للقضاء عليها. و سنحاول من خلال هذا المطلب التعرض للعناصر التالية:

الفرع الأول: تعريف التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد و متشعبة الجوانب و تثير الكثير من القضايا النظرية و التطبيقية، مما يثير الارتباك بشأن تحديد مفهوم التضخم، لذلك فقد تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، و ذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة، فالبعض ركز على مظهر التضخم و البعض الآخر ركز على الأسباب المنشئة له. فإذا تعاملنا مع التضخم على أنه ظاهرة نقدية فإننا نعرفه:

التعريف الاول: ظاهرة نقدية تتميز بالإرتفاع المستمر و المتصاعد في المستوى العام لأسعار السلع و

الخدمات خلال فترة زمنية طويلة نسبياً"⁽²⁾.

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 119

(2) عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مرجع سابق، ص 130.

التعريف الثاني: يعرف أيضا على انه "الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"⁽¹⁾.
التعريف الثالث: كما يعرف التضخم على انه " إرتفاع كبير و مستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه إنخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، و يصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية بدلا من الضرائب"⁽²⁾.
من خلال هذه التعريفات، فإنه يمكننا القول بأن التضخم يعبر عن الزيادة المستمرة في كمية النقود المتداولة إلى درجة حدوث انخفاض في قيمتها، و الذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.
أما إذا تعاملنا مع التضخم من خلال الأسباب المنشأة له فإننا نعرفه كما يلي:
" هو كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"⁽³⁾. و يعرف أيضا على أنه "الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما و الناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة"⁽⁴⁾.

هذا و قد عرفه عدد من الاقتصاديين لعل أهمهم:

جونسن فقد عرف التضخم على انه الارتفاع المؤكد في الأسعار، و قد اعتبر هذا التعريف ابسط التعريفات بسبب المشاكل التي تبرز عند وضعه على مستوى التطبيق، فالارتفاعات في الاسعار ليس شرطا ان تكون تضخما فقد تكون ناتجة عن الخصائص التنافسية للاقتصاد.⁽⁵⁾
أما فلمنج (Flemming) فيتفق مع غيره في ان التضخم هو ذلك المعدل المتغير للمستوى العام للاسعار لاقتصاد ما، أي هو التغير المتناسب في المستوى العام للاسعار في كل وحدة زمنية و يعرفوه كروثر ((Crowther) بأنه الحالة التي ترتفع فيها قيمة النقود بسرعة و لمدة ملموسة⁽⁶⁾.
أما كينز فقد عرف التضخم على انه زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي و قصوره عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي مما يؤدي الى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة و المستمرة في المستوى العام للأسعار،⁽⁷⁾ و بعبارة أخرى تبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية

(1) خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر، عمان، ط6، 2003، ص.249.

(2) هيكل عجي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص 277.

(3) عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985، ص 14.

(4) عبد الرحمن إسماعيل، عربقات حربي، مرجع سابق، ص 145.

(5) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية، اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص 139.

(6) نفس المرجع، ص 140.

(7) علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية، دار المهمل اللبناني، بيروت، 2010، ص 303.

و يعتبر التعريف الذي قدمه "إميل جام" من التعريفات الهامة حيث يرى أن التضخم هو "وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض الطلب (النقدي) عن قدرة العرض" و من خلال هذا التعريف نلاحظ أن التضخم هنا يمثل ظاهرة ديناميكية يمكن الوقوف عليه خلال فترة طويلة، و أن هذه الظاهرة عبارة عن حركة أسعار، و النقود تلعب الدور المسبب فقط، و أنها حركة تتصف بالإستمرار الذاتي و الدائم ، أي أن التضخم له طبيعة تراكمية غير وقتية، و أن التضخم ينتج عن زيادة الطلب على السلع و الخدمات (الإنفاق الكلي) عن العرض الكلي من السلع و الخدمات.⁽¹⁾

من خلال عرض التعاريف السابقة يمكننا القول، ان التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع و الخدمات عبر الزمن، و بذلك فالتضخم ينطوي على عنصرين اساسين هما.⁽²⁾
ارتفاع المستوى العام للأسعار:

لا يعتبر تضخما ارتفاع في سلعة واحدة او سلعتين، ذلك ان الارتفاع قد يقابله انخفاض في اسعار سلع اخرى، الامر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا، غير ان التضخم هو الارتفاع العام في اسعار اغلب السلع و الخدمات، او الارتفاع الكبير في اسعار السلع الاساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

الارتفاع المستمر في الاسعار:

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تكمن خطورته في كونه مستمر، و نفرق في هذا الصدد بين الارتفاع المؤقت لمدة واحدة و الارتفاع الدائم لمدة واحدة، كما قد تؤدي بعض الازمات مثل الحروب ، و الاضطرابات العالمية الى حدوث ارتفاع في اسعار بعض المدخلات الامر الذي يسبب ارتفاعا في اسعار بعض المنتجات ، اما الارتفاع في الاسعار و الذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن و لفترة طويلة.

الفرع الثاني: قياس التضخم

إن ظاهرة قياس التضخم حديثة العهد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، و كان أول من تحدث عنها "اللورد كينز" عند تمويل الجيوش أثناء الحرب، حيث بحث في الفجوة التضخمية و بدأت الدراسات بعد هذا التاريخ إلى أن طور علماء الإحصاء و الإقتصاد العديد من القوانين لحساب الفجوة التضخمية و حساب التضخم بأشكال متعددة⁽³⁾، سنحاول عرضها فيما يلي:

(1) السيد متولي عبد القادر، إقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، 2010، ص 207.

(2) رواء زكي الطويل، محاضرات في الإقتصاد السياسي، زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 164.

(3) علي كنعان، مرجع سابق، ص 303.

أولاً: الأرقام القياسية:

تستخدم لقياس القوة الشرائية للأفراد و المشاريع و التعرف على تطور الأسعار و النقود لسلعة معينة خلال فترة زمنية معينة. و تعتمد الأرقام القياسية على المقارنة بين سنتين إحداهما سنة الأساس التي يتم اعتبارها ثابتة و تنسب التقلبات السعرية إليها، و سنة المقارنة التي يراد فيها التعرف على مقدار التضخم. و هناك عدة أرقام قياسية منها الرقم القياسي لأسعار التجزئة و الرقم القياسي لأسعار الجملة.

1 - الأرقام القياسية لأسعار التجزئة:

يؤخذ في حساب هذا الرقم القياسي أهم السلع و الخدمات التي تدخل ضمن ميزانية الأسرة، أي تلك السلع و الخدمات النهائية التي ينفق عليها معظم أفراد المجتمع دخولهم عليها. و من ثم فإن هذا الرقم القياسي يستخدم لقياس التغيرات في تكاليف معيشة أفراد المجتمع.⁽¹⁾

2 - الأرقام القياسية لأسعار الجملة:

يعكس هذا الرقم التغير في المستوى العام للأسعار في أسواق الجملة. و يعاب على هذا الرقم وجود فجوة زمنية بين وصول السلع إلى أماكن بيعها و إنتقالها من أسواق الجملة.⁽²⁾ و يتم إعداد الرقم القياسي لأسعار التجزئة بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم على النمط الإنفاقي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الإعتماد في إعداد هذا الرقم على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، و ذلك نظراً لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة و أخرى، و كذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

3 فائض المعروض النقدي:

هي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي، و هي عبارة عن الفرق بين التغير في العرض النقدي و التغير في الطلب على النقود خلال فترة زمنية معينة.

إن تحديد الحجم الأمثل للنقود في الإقتصاد يعد خطوة أساسية ليس للقضاء على التضخم، بل للتوجه نحو تحقيق الإستقرار و التوازن النقدي، فالبنك المركزي هو الذي يقوم بهذه الدراسة بهدف تقييد الإصدار و التوسع ليتناسب مع حجم الناتج في الإقتصاد.⁽³⁾

(1) عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مرجع سابق، ص 131.

(2) السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 222.

(3) علي كنعان، مرجع سابق، ص ص 307، 308.

4 - الفجوة التضخمية:

يعد كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه " كيف يتم تسديد نفقات الحرب"، و حسب تحليل كينز فإن الفجوة التضخمية هي مقدار فائض الطلب الكلي.⁽¹⁾ و هي الحالة التي يكون فيها الطلب التجميعي -الإنفاق الكلي- أعلى من العرض التجميعي عند مستوى التوظيف الكامل.

الفرع الثالث: آثار التضخم

يعد التضخم ظاهرة سلبية تعتري النشاط الإقتصادي و لها من الآثار السلبية في المجال الإقتصادي و الإجتماعي ما يدعو إلى مقاومة وجود هذه الظاهرة و إزالة آثارها. لذلك سنحاول فيما يلي إبراز تلك الآثار:

أولاً: الآثار الإقتصادية

و تتمثل أهم الآثار الإقتصادية للتضخم في :

1 - أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم السنوية في الإقتصاد الوطني إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، فالتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً، الأمر الذي يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها، ليس هذا فحسب بل إن زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً نتيجة التضخم، يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة و ذلك لانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار السلع المماثلة لها المنتجة محلياً⁽²⁾، وهو ما يؤدي إلى تقليص صادراتها و زيادة وارداتها، و يعمل على تقليص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، و هذا ما يحدث عجزاً في الميزان التجاري، الذي بدوره يزيد العجز في ميزان المدفوعات.

3 - أثر التضخم على العملة:

إن ارتفاع معدلات التضخم تؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد⁽³⁾، و هو ما يفقدها وظيفتها كمقياس للقيمة و حافظ للثروة و محفز للإدخار، مما يؤثر سلباً على عملية الإستثمار، و من ثم التوسع في عملية الإنتاج الإجتماعي، فضلاً عن أن إنخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية و هو ما يؤدي إلى تشويه العلاقات الإقتصادية و النقدية مع العالم الخارجي.

4 - أثر التضخم على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك:

يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة الميل الحدي للإستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلباً على قدرة الدولة على جلب الإستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار

(1) علي كنعان ، مرجع سابق ، ص 304.

(2) عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص 345 ، 346.

(3) معهد الدراسات المصرفية، التضخم الإقتصادي، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت، 2010، ص 04.

العقارات، المواد الأولية و أجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، و من ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم.

5 - أثر التضخم على أسعار الفائدة:

يؤدي التضخم إلى إرتفاع أسعار الفائدة، و تبعاً لذلك تزداد أرباح منشآت الأعمال، و تنخفض أرباحها بإنخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية، في حين لا تسري هذه عدد من المشروعات الصناعية في الإقتصاديات ذات التضخم المنخفض، بل يحصل ذلك في الإقتصاديات ذات المعدلات العالية للتضخم، إذ يسبب إرتفاع التضخم إرتفاعاً في الإيرادات و معدلات الفائدة. و هي معدلات ليست حقيقية لو تم معالجتها و إعادتها إلى الأسعار الثابتة⁽¹⁾.

ثانياً: الآثار الاجتماعية

إن التضخم لا تنتهي آثاره في التوزيع غير العادل للدخول و تشويه أنماط الاستثمار و زيادة النزعة الإستهلاكية، بل إن آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر التضخم أهم مصادر القلق و الإضطراب الإجتماعي و السياسي، إذ يؤدي التضخم إلى:

1. إحداث خلل في توزيع الدخل و الثروة بين فئات المجتمع:

تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الإقتصاد، فالتضخم يسبب عدم العدالة الاجتماعية و يزيد الفجوة بعدم عدالة توزيع الدخل لاتساع الهوة بين الافراد ذات الدخل المرتفعة و بين الافراد ذوي الدخل المنخفضة، و تتمثل هذه الفئة في الموظفين و العمال الذين يعتمدون في دخولهم على الرواتب و الأجور، و هو ما يخفف من مستوى دخولهم الحقيقية و مستوى معيشتهم. كما أن هناك فئات لها دخول نقدية ثابتة لا تتغير مع الأسعار، و من هؤلاء الفئات الذين تعتمد دخولهم على فوائد السندات و ودائع التوفير، أو في شكل دخول نقدية ثابتة من إيجار العقارات و الإعانات الاجتماعية، و عليه فإن إرتفاع الأسعار سيخفف من دخولهم الحقيقية.

2. إنتشار الرشوة و الفساد الإداري:

يؤدي التضخم إلى تآكل قيمة الأجور و تردي أوضاع العمال و الموظفين و هو ما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع و منها تفشي ظاهرة الرشوة. و عادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الإنخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، و ذلك بهدف تعويض الإنخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، و يتم ذلك من خلال تقديم خدمات مشروعة للمواطنين إنجاز بعض الأعمال و تقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات و تقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

⁽¹⁾ معهد الدراسات المصرفية، التضخم الإقتصادي مرجع سابق، ص 04.

المطلب الثالث: البطالة

تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، كما استحوذت على جزء كبير من الدراسة و الاهتمام من طرف الاقتصاديين و الباحثين، حيث تعمقت الأبحاث و تعددت النظريات الاقتصادية و الإجتماعية التي حاولت تفسيرها سعياً من طرف هذه الدول إلى زيادة حجم العمالة و من ثم التخفيض من معدلات البطالة.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

تناولت كثير من الدراسات ظاهرة البطالة بالبحث و الدراسة و قدمت عدة تعريفات لها تتشابه فيما بينها في المضمون و ان اختلفت طبيعتها، و سنحاول فيما يلي عرض بعض هذه التعريفات على سبيل الذكر لا الحصر.

- التعريف الأول: البطالة بأنها "زيادة القوى البشرية عن فرص العمل المتاحة في المجتمع سواء كانت هذه الفرص اقتصادية أو غير اقتصادية"⁽¹⁾.

- التعريف الثاني: كما تعرف البطالة كذلك بأنها "الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة و حجم العمل المستخدم عند تلك المستويات خلال مدة زمنية معينة، أي ان حجم العمل يعكس حجم الفجوة بين عرض العمل و الطلب عليه في سوق العمل (فجوة البطالة)"⁽²⁾.

- التعريف الثالث: تعرف البطالة أيضا أنها تلك الحالة التي لا يجد فيها الأفراد القادرون على العمل و الراغبون فيه عند معدل الأجر السائد، منصب عمل (وظيفة)⁽³⁾.

و هذا التعريف رغم كلاسيكيته و شيوع استخدامه، يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة⁽⁴⁾.

مما سبق يمكن القول بان البطالة بالمفهوم الاقتصادي يقصد بها "التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه أو راغب فيه، و بالتالي سيكون هناك تعطل (توقف) جبري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما و خلال فترة زمنية معينة لأسباب خارجة عن إرادتهم"⁽⁵⁾.

(1) محمد على عزب، التعلم الجامعي وقضايا التنمية. المكتبة الانجلو مصرية، سلسلة التربية و المستقبل العربي، السلسلة 2، مصر، 2001، ص 201.

(2) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997، ص.

(3) D.N. Dwivedi, Macroeconomic: Theory and Policy. Hill Publishing company limited, second Edition, New Delhi, 2007, P442.

(4) محمد على عزب، مرجع سابق، ص 201.

(5) حنان عبد الخضر هاشم و آخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 03، العدد 16، جامعة الكوفة، 2010، ص ص 59، 60.

الفرع الثاني: تحديد معدل البطالة

يعد معدل البطالة مؤشرا واضحا للحالة التي يكون عليها أي اقتصاد، و مقياسا رئيسيا للتغيرات التي تحدث في سوق العمل. و مهما اختلف نوع البطالة أو طبيعة الاقتصاد (نامي أو متقدم)، فإن معدل البطالة يعبر عن نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة.⁽¹⁾

و يحسب معدل البطالة رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة (UR)} = \frac{\text{العاطلين (U)}}{\text{القوى العاملة (LF)}} * 100$$

ورغم بساطة هذا المعدل، فإن حسابه يواجه بصعوبات كبيرة، فمنها ما يتعلق بتحديد مفهوم العاطل، بالإضافة إلى الصعوبات الإحصائية و المتعلقة بالحصر الدقيق للعاطلين عن العمل بعد تعريفهم. كذلك هناك مشكلة تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، ففي الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية و الإحصائية، كما هو الحال في البلدان النامية، يكتفي بتقدير هذا المعدل كل سنة و أحيانا حسب الظروف، أما في البلدان المتقدمة، فإذا المعدل يعلن شهريا،⁽²⁾ كما تتفاوت مناهج قياس البطالة، فيمكن الكشف عن ذلك المعدل من خلال تعداد السكان في البلد الواحد، كما يمكن ان يستخلص هذا المعدل من العينات التي تقوم بها أجهزة الإحصاء في بعض البلاد كل سنة أو كل ثلاثة أشهر بحيث تغطي العينة ربع القوى العاملة، و في نهاية السنة تعطي العينة القوى العاملة بأسرها، أما الإستناد إلى إحصاءات مكاتب القوى العاملة، التي تقوم بتسجيل العاطلين سواء لأول مرة (أي عند حصولهم على المؤهل و البحث عن العمل أو دخولهم سوق العمل أول مرة) أو بسبب فقدهم أعمالهم، فإن الإحصاء الناتج عن ذلك يعد غير دقيق، و ذلك لأن ليس كل العاطلين يسجلون أنفسهم في مكاتب العمل بسبب فقدان الثقة في قدرتها على تشغيلهم.⁽³⁾

و عادة ما ينسب معدل البطالة في بعض البلدان الصناعية المتقدمة إلى قوى العمل المدنية فقط، أي بعد استبعاد من يعملون في القوات المسلحة، في حين في بلدان أخرى ينسب المعدل إلى إجمالي قوة العمل بمن فيهم من يعملون في الجيش، و بذلك يكون المعدل الثاني أعلى من المعدل الأول، و يقدر البعض هذا الفرق بين حساب المعدلين بما يتراوح بين 0.1% و 2%.⁽⁴⁾

(1) محمد على عزب، مرجع سابق، ص 21.

(2) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 16.

(3) خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة... والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 21-22.

(4) رمزي زكي، مرجع سابق، ص 17.

الفرع الثالث: أنواع البطالة

هنالك العديد من المعايير التي يتم الاعتماد عليها لتحديد أنواع البطالة، و باختلاف هذه المعايير من حيث الزمان و المكان تتعدد أنواع البطالة، و البعض منها يصبح صفة تتميز بها بعض المجتمعات و النظم بشكل واضح بسبب مرحلة نموها الاقتصادي، و طبيعة تركيب اقتصادها و علاقات الإنتاج السائدة فيها، فضلا عن بعض السمات الاجتماعية التي تسودها.

و عليه سنحاول تقديم التصنيفات المستمدة من البطالة و التشغيل الكامل و التي تنقسم حسب كثير من المهتمين إلى ثلاثة أقسام رئيسية في حين أن المتبقية فلا تكون إلا فرعية، و المتمثلة أساسا في:

أولا: البطالة الاحتكاكية

ينشأ هذا النوع من البطالة عن التغيرات الاقتصادية في المجتمع و التي تحول دون التحاق العمالة المؤهلة بفرص العمل المتاحة مما يجعلهم من العاطلين و تحدث هذه البطالة بسبب عدم توافر المعلومات الكافية عم فرص العمل المتاحة للباحثين عن العمل، و كذلك عدم توافر المعلومات الكافية لدى اصحاب العمل. كما تحدث بسبب الفترة الزمنية التي يقضها العاطلون في البحث عن فرص عمل.⁽¹⁾

و يمكن إدخال هذا النوع في تلك التي اشارت إليها الأمم المتحدة و هي خاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح، و ذلك يحدث سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة اقتصاديا، ففي الأولى يعجز الطلب الكلي عن مجازاة العرض من العمل و ينشأ عن عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع و الخدمات، فيتم معالجة ذلك بزيادة الإنتاج، و لكن في الدول المتخلفة فالأمر يرجع الى نقص رأس المال أو الأرض مما يمكن لرأس المال المتاح ان يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل.⁽²⁾

و هكذا فإن البطالة التي تحدث عن طريق التغير الثابت في سوق العمل يطلق عليها البطالة الإحتكاكية، و يقل هذا النوع من البطالة كلما ارتفعت تكلفة البحث عن العمل و التي هي عبارة عن فاقد الدخل الناتج عن البطالة بالإضافة إلى تكاليف التنقلات و المقابلات و النشر و الإعلان.⁽³⁾

ثانيا: البطالة الهيكلية

تسمى بالبطالة الفنية⁽⁴⁾، و تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الإختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع قوة العمل(العاملين و المتعطلين عن العمل) و هيكل الطلب عليه⁽⁵⁾، و تنشأ بسبب

⁽¹⁾ وحيث مهدي عامر، مرجع سابق، ص 154

⁽²⁾ خالد محمد الزواوي، مرجع سابق، ص 19.

⁽³⁾ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 85.

⁽⁴⁾ خالد محمد الزواوي، مرجع سابق، ص 20.

⁽⁵⁾ ايهاب مقابلة و آخرون، الاقتصاد و التمويل. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2013، ص 166.

التغيرات الهيكلية التي تحدث في ديناميكية الاقتصاد، و تشمل هذه التغيرات التغير في هيكل الاقتصاد أو احد القطاعات المكونة له، أو بسبب التغيرات التكنولوجية⁽¹⁾.

و تكون البطالة الهيكلية بطالة جزئية، أي أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و قد يقترن ظهورها باستخدام تقنيات الإنتاج التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة بدلاً من الأيدي العاملة، مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال.

و تختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الاحتكاكية، ففي ظل البطالة الاحتكاكية يحصل العاطل عن العمل على وظيفة بعد فترة قصيرة من البطالة، في حين أنه في ظل البطالة الهيكلية يضل الشخص الخارج من العمل عاطلاً لفترة طويلة من الوقت حتى يكتسب مهارات جديدة.⁽²⁾

ثالثاً: البطالة الدورية

هي البطالة الناشئة عن ركود قطاع الأعمال و عدم كفاية الطلب الكلي، و تحدث عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال و ينكمش الناتج القومي الاجمالي و يحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي⁽³⁾، و البطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة أنها نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.⁽⁴⁾

إن مدى تأثير هذا النوع لم يعد مقتصرًا على الدول المتقدمة، و لم يعد صفة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي فقط حيث إن تأثيره قد اتسع ليشمل الدول النامية أيضا و ذلك لارتفاع درجة الترابط و الاعتماد بين اقتصاد هذه البلدان مع اقتصاد الدول المتقدمة فالدول النامية هي في الغالب دول مصدرة للمواد الأولية التي تعتمد عليها الدول الصناعية في اغلب نشاطاتها الصناعية، و هذا يعني أن الركود الذي يصيب الصناعة في الدول المتقدمة سيؤدي حتماً إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية متسبباً بذلك في انخفاض إيرادات الدول النامية، و إلى تأثر النشاط الاقتصادي فيها و الذي ينعكس على حجم القوى العاملة فيها، و بظهور البطالة بشكل ملازم لظهورها في الدول المتقدمة⁽⁵⁾.

إضافة إلى الأنواع السابقة الذكر للبطالة، يستعمل كذلك الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها نذكر أهمها:

(1) D.N.Dwivedi, op.cit, P444.

(2) Ibid, P445.

(3) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ص 86.85.

(4) خالد محمد الزواوي، مرجع سابق، ص 19.

(5) حنان عبد الغضنر هاشم وآخرون، مرجع سابق، ص ص 59.60.

• البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية :

البطالة الإختيارية وهي الحالة التي يرغب فيها الأفراد ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من اجل البحث عن فرص عمالة أفضل ذات دخول أعلى و أكثر ملائمة للقدرات و الطموحات، فهي تنشأ نتيجة تفضيل العمال التعطل عن ان يقبلوا الأجور المنخفضة السائدة.⁽¹⁾

أما حالة البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبهي، أي من غير إرادته أو اختيار، و هي تحدث عن طريق تسريح العمال، أي الطرد من العمل بشكل قسري، رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه و قابل لمستوى الأجر السائد. و قد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنه و قدرتهم عليه و قبولهم مستوى الأجر السائد. و قد تكون البطالة الإجبارية احتكاكية أو هيكلية.⁽²⁾

• البطالة السافرة:

و تعني الحالة التي يكون فيها عدد الراغبين في العمل في ظل مستويات الأسعار و الأجور النقدية السائدة اكبر من عدد العمال المطلوبين، كما تعني وجود أفراد ينتمون الى قوة العمل ولكنهم متعطلون و عاجزون على أية فرصة عمل رغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه و الاستعداد لأدائه.⁽³⁾

مدة البطالة السافرة قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة و ظروف الإقتصاد الوطني. كما ان حجم و معدل البطالة السافرة يتزايد في البلاد الصناعية في مرحلة الكساد الدوري، و التي يتحصل العاطل عن العمل على إعانة بطالة، أما في البلاد النامية فإن هذه البطالة تكون أكثر قسوة بسبب عدم وجود نظام إعانة البطالة أو بسبب ضآلة برامج المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية.

• البطالة الموسمية:

تنشأ في الأعمال و المشاريع التي يتأثر العمل فيها بتغير المواسم أو الظروف المناخية و التي يرتبط إنتاجها بالظروف الطبيعية و المناخية و التي تؤثر بشكل مباشر بحجم النشاط الاقتصادي و إنتاجه خلال بعض فصول السنة، حيث يتأثر الإنتاج زيادة و انخفاضاً أو ركوداً تبعاً للتغيرات المناخية و الطبيعية، و ما يتبع ذلك من انخفاض الطلب على القوى العاملة أو زيادته.⁽⁴⁾

(1) محمد على عزت، مرجع سابق، ص 202.

(2) رمزي زكي، مرجع سابق، ص30.

(3) محمد على عزت، مرجع سابق، ص 202.

(4) حنان عبد الخضبر هاشم و آخرون، مرجع سابق، ص 60.

• البطالة المقنعة:

وهي الحالة التي يكون فيها عدد العمال القائمين بالعمل اكبر من حاجة العمل وذلك في ظل مستويات الأسعار والأجور النقدية السائدة. كما أنها الحالة التي تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل تساوي صفراً أو سالبة⁽¹⁾.

و قد انتقل هذا النوع من البطالة إلى معظم القطاعات الحكومية في الدول النامية لسعيها بعد استقلالها إلى تأمين العمل لمواطنيها من خلال خلق فرص عمل في مؤسساتها دون مراعاة الحاجة الفعلية لهذه المؤسسات انطلاقاً من اعتبارات سياسية و اجتماعية هادفة لضمان حصول اغلب قوة العمل فيها على دخول تؤمن لها مستوى معيشي لائق دون مراعاة الآثار الاقتصادية الناجمة عن ذلك⁽²⁾.

الفرع الرابع : أسباب البطالة

تعتبر البطالة من أهم العوامل التي تهدد مستوى الإستقرار الإقتصادي و تماسك المجتمعات، و يعود إرتفاع معدلات البطالة إلى أسباب إقتصادية، إجتماعية و أخرى سياسية. كما يمكن أن يعزى إنتشار ظاهرة البطالة لأسباب داخلية و أخرى خارجية في كثير من الأحيان. و قد تختلف أسباب البطالة من بلد إلى آخر، و ذلك وفقاً للهيكل الإقتصادي و التركيب السكاني في كل بلد. و قد تختلف أسباب البطالة في بعض الأحيان من منطقة إلى منطقة أخرى داخل البلد الواحد.⁽³⁾

و سنتعرف فيما يلي على الأسباب العامة للبطالة و الواردة في الأدبيات الاقتصادية و التي هي⁽⁴⁾:

1. التقلبات الموسمية: تخضع الأعمال لتقلبات موسمية تحدث فيها فتترك أثرها باتجاه الركود في فصول معينة من السنة و باتجاه الراج في فصول أخرى و من هذا يتبين إن التقلبات الموسمية من حيث انتظامها و مداها و أثرها تؤثر في حركة البطالة.

2. الدورات الاقتصادية: إن اضطراب التوازن الاقتصادي ينجم عنه تغير في حركة الاستثمار، و خلال مدة الراج الاقتصادي يزداد الطلب على القوى العاملة، على العكس من حالة الكساد التي يكون من نتائجها الاستغناء عن عدد كبير من القوى العاملة و بالتالي تفشي حالة البطالة بينهم.

3. تدهور الكفاية الصناعية للقوى العاملة: إن لهذا السبب بعد يعمل على زيادة العطل بين العاملين و هو استعمال المبتكرات و المستحدثات العلمية و بشكل واسع حيث إن التغيرات الفنية الدائمة و الطارئة كثيراً ما يؤدي إلى إن يفقد بعض العاملين أعمالهم.

(1) محمد على عزت، مرجع سابق، ص 202.

(2) حنان عبد الخضر هاشم و آخرون، مرجع سابق، ص 62.

(3) إهاب مقابلة و آخرون، مرجع سابق، ص 165.

(4) حنان عبد الخضر هاشم و آخرون، مرجع سابق، ص 64، 65.

4. العامل الشخصي و دوره في إحداث البطالة: المقصود بالعامل الشخصي هنا هو مدى استعداد الشخص لمزاولة عمل ما.

إن اثر العامل الشخصي لا يظهر إلا من خلال فترات الكساد الاستثنائي التي يكون من نتائجها الاستغناء عن عدد معين من القوى العاملة الأقل فائدة، و تختلف عملية الاستغناء هذه بدرجة الكساد و نوع و طبيعة المهن، أحيانا تقتضي الضرورة القصوى الاحتفاظ بالقليل من القوى العاملة من الذين اظهروا كفاءة عالية في العمل، لكن إذا كان الكساد اقل حدة فلا يسرح من القوى العاملة إلا الذين تكون كفاءتهم دون المتوسط.

الفرع الخامس : آثار البطالة

تمتد آثار البطالة إلى كافة القطاعات الإقتصادية، فهي تؤثر على المستوى المعيشي للمتعطلين عن العمل و على أسرهم، و تؤثر البطالة كذلك على القطاع الحكومي و قطاع التجارة الخارجية . و لا تقتصر آثار البطالة على الجانب الإقتصادي، و إنما هناك آثار سياسية و إجتماعية، نوجزها فيما يلي:

أولاً: الآثار الإقتصادية للبطالة⁽¹⁾

تقص الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ما كان يمكن أن ينتجه المتعطلون فيما لو اشتغلوا، و بالتالي فإن حجم السلع و الخدمات المتوافرة في السوق سيكون اقل في حالة وجود البطالة و يزيد هذا النقص مع زيادة حجم البطالة، و ارتباطا بذلك سيخسر المجتمع قيمة هذه السلع و الخدمات المفترضة و من هنا سيكون الإنتاج أدنى من حالة التشغيل الكامل، بالتالي تلعب قوى السوق دورها لإعادة الوضع الصحيح للاقتصاد من خلال انخفاض الأجور الذي يدفع المنتجين إلى زيادة طلبهم على العمل و رفع مستوى التشغيل فيما بعد؛

تعطل جزء من رأس المال المتمثل بالمعدات و الآلات و خطوط الإنتاج التي كان يشتغل بها هؤلاء المتعطلون مما يدل على انخفاض مستوى الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة للمجتمع و بالتالي ترتبط البطالة بالاستخدام غير الكفاء للموارد، وهذا يؤدي إلى التأثير في النمو الاقتصادي و الرفاهية الاقتصادية للإفراد؛

كلما طالت مدة تعطل الفرد فقد معها مهارته و موهبته في العمل الذي كان يمارسه، و بالتالي تتجه كفاءته إلى الانخفاض مع مرور الزمن، وهذا يعني إن تشغيله من جديد سيتم بكفاءة أدنى، مما يشير إلى ضرورة تدريبه و تأهيله أي إن إنفاقا متزايدا عليه سيتم لإعادته إلى مستواه السابق قبل تعطله، مما يشكل هدرا في الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع؛

زيادة نفقات الدولة من خلال زيادة حجم تعويضات البطالة التي تدفعها للمتعطلين، حيث كان يمكن توجيه هذه النفقات إلى مجالات أخرى أكثر فائدة للمجتمع.

(1) حنان عبد الخضبر هاشم و آخرون، مرجع سابق، ص 66.

ثانيا: الآثار الإجتماعية و السياسية للبطالة:

و يمكننا حصرها في الآثار التالية:

- إنتشار بعض الأمراض الإجتماعية كالسرقة والاختلاس و إرتفاع معدل الجرائم بأنواعها المختلفة؛
- إنتشار الكثير من السلوكيات المنحرفة مثل تناول المخدرات و إنتشار العنف و التدخين والإدمان؛
- تأخر سن الزواج و ما يرافقه من آثار سلبية على كافة فئات المجتمع؛
- حدوث اضطرابات و اعتصامات و مشاكل سياسية بسبب البطالة و عدم العدالة في توزيع فرص العمل، و للمطالبة برفع تعويضات البطالة.

المطلب الرابع: النمو الإقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة و النامية على حد سواء إلى تحقيقه، لذلك أصبح النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات الاقتصادية، سواء في الجانب النظري أو التطبيقي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

النمو الاقتصادي مؤشر ليس من السهل تعريفه تعريفا شاملا، حيث استخدم أكثر من مفهوم واحد، و يعكس النمو الإقتصادي التغيرات الكمية للطاقة الإنتاجية و مدى إستغلال هذه الطاقة، و يرتفع معدل النمو في الدخل القومي كلما إزدادت نسبة إستغلال هذه الطاقة الناتجة و العكس صحيح.⁽¹⁾ يعرف النمو الاقتصادي على انه "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة عبر الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان"⁽²⁾.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي او الناتج القومي عبر الزمن⁽³⁾. من خلال ما تم عرضه من التعاريف السابقة يمكننا تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة مستمرة في الدخل الحقيقي عبر الزمن تعكس قدرة استغلال الطاقة الإنتاجية لاقتصاد ما .

هذا وقد عرف احد كبار الاقتصاد سيمون كيوزنتش النمو الاقتصادي في بلد ما بأنه "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني و قدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، و تعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة و على التعديلات الهيكلية والسلوكية و الادولوجية التي تطبقها عملية النمو."⁽⁴⁾ أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة. بصفة أدق يمكن

⁽¹⁾ خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 381.

⁽²⁾ احمد يوسف دودين، اساسيات التنمية الادارية و الاقتصادية في الوطن العربي : نظريات و تطبيقات. الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 153.

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، ، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 466

⁽⁴⁾ رواء زكي الطويل، مرجع سابق، ص 99..

تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة في اجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي."

من خلال عرضنا للتعريف السابقة نستنتج ما يلي:

- 1- النمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني؛
- 2- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية؛
- 3- أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد و ليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية).

و عملية النمو الاقتصادي لا بد أن تتصف بالاستمرارية في المدى المتوسط و الطويل لذا فإن التقلبات المرتفعة القصيرة الأجل لا يمكن اعتبارها نموا اقتصاديا.

يتم قياس النمو الإقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) Gross domestic product) و تقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.⁽¹⁾ إلا ان هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الاجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.⁽²⁾

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي

يقصد بمحددات النمو الاقتصادي العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و درجة تأثير كل محدد أو عامل من هذه العوامل على النمو الاقتصادي، بمعنى آخر يقصد بها مصادر النمو الاقتصادي.⁽³⁾ لقد ظلت محددات النمو الاقتصادي محل جدل كبير بين الاقتصاديين، فقد تباينت آراء مدارس التحليل الاقتصادي للنمو الاقتصادي و مصادره، ولعل أهم هذه المحددات:

1 - رأس المال البشري:

يعبر رأس المال البشري عن اهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي او المجتمع، و يتم الحصول على رأس المال البشري عن طريق التعليم و التدريب مما يؤدي إلى زيادة قدرات ومهارات الأفراد و هذا يؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة (زيادة مقدار ما ينتجه الفرد) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

⁽¹⁾ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق. ص 1.

⁽²⁾ وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق. ص 82.

⁽³⁾ محمد احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر و التوزيع، ط5، صنعاء، 2013، ص 298..

2 - رأس المال المادي : و يعبر راس المال المادي في مجتمع ما عن مقدار ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية و من مؤسسات انتاجية و مكائن و طرق و مواصلات و جسور و مدارس و هياكل البنية التحتية بمختلفها، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضي به المجتمع من استهلاكه الجاري.⁽¹⁾

و يشار الى عملية الاضافة الى الموجود من رأس المال بالتكوين الرأسمالي، و بالتالي فالتكوين الرأسمالي هو عملية تراكمية تضاف من سنة الى أخرى وهي تكشف عن معنى الاستثمار، الذي يعد اضافة الى الطاقة الانتاجية، و من ناحية اخرى فان التأثير الايجابي للتكوين الرأسمالي تأتي من منطلق انه كلما زاد الانتاج كلما زادت امكانية الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، مما يؤدي الى المزيد من التخصص و من ثم التقدم التكنولوجي و الذي يؤدي بدوره الى زيادة التقدم الاقتصادي و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

3 - التقدم التكنولوجي : يلعب هذا العامل دورا هاما و رئيسيا في استحداث و سائل جديدة للإنتاج و تحسين أداء المعدات و الآلات و تحسين نظم الادارة و التنظيم، و كلما زاد مستوى التقدم الفني و التكنولوجي كلما زاد معدل النمو الإقتصادي، حيث اصبح هذا العامل في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد معيارا لتصنيف الدول الى دول اكثر تقدم، دول متقدمة ، اخرى نامية، الدول الاخذة في النمو و الدول المتخلفة.⁽²⁾

الفرع الثالث: اعباء النمو الاقتصادي

من الضروري الاشارة الى ان النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في اطار تحمل بعض الاعباء و التضحيات لعل اهمها⁽³⁾:

1 - كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة الى زيادة انتاج السلع الرأسمالية و توجيه الموارد و الاستثمارات إليها، بالإضافة الى زيادة الاستثمار في التعليم و التدريب ، و هو ما يعني التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الانتاج في المستقبل؛

2 - ان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، و حتى في الدول النامية ادى الى زيادة التلوث البيئي و القضاء على الثروات الطبيعية و ازدهام المدن؛

3 - كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي و طغى على الجوانب الاخلاقية في المجتمع.

(1) عبد الرحمن اسماعيل، حربي عريقات، مرجع سابق، ص 278.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 471

(3) نفس المرجع، ص 472.

المبحث الثالث: سياسات الإستقرار الإقتصادي و الجدل الفكري حولها

رغم أهمية الاستقرار الاقتصادي إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين الاقتصاديين على أي من السياسات هي الأكثر فاعلية في تحقيقه، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف المدارس الفكرية للباحثين، إذ أن لكل مدرسة آراءها و تصوراتها و حججها الخاصة حول السياسات الواجب إتباعها لتحقيق الإستقرار الإقتصادي.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم سياسات الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال المطلب الأول، في حين سيخصص المطلب الثاني إلى مناقشة الجدل الفكري القائم حول هذه السياسات .

المطلب الأول: أهم سياسات الاستقرار الاقتصادي

تعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها: "مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي و الجزئي للوصول إلى حالة التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستويين الداخلي و الخارجي، أي أنها تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار من خلال تحقيق معدلات مقبولة من التضخم و الحد من معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل، و المحافظة على استقرار سعر الصرف و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فضلا عن تحقيق معدل نمو مستقر في الناتج الحقيقي"⁽¹⁾. و تسعى السياسات الإقتصادية إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي و ليس التوازن الإقتصادي، و لتحقيق ذلك فإنه يتم إستخدام مجموعة من السياسات لعل أهمها:

الفرع الأول: السياسة المالية

كثير الإهتمام في العقود الأخيرة بالسياسة المالية كونها من انجح السياسات الحكومية لمعالجة التقلبات الدورية التي تنتاب النظام الرأسمالي و المتمثلة أساسا في تذبذب النشاط الإقتصادي بين الكساد و الإنتعاش، و ما يترتب على تلك التقلبات من تشوهات للإقتصاد القومي.

أولا: تعريف السياسة المالية و أنواعها

تعددت التعاريف التي تبين مفهوم السياسة المالية نتيجة لتعدد الكتاب الذين تناولوا هذا المفهوم من جانب و تعدد المضامين التي يتناولها كل تعريف من جانب ثاني.

فالفكر المالي يزخر بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية، نذكر منها:

- **التعريف الاول:** تعرف السياسة المالية على أنها "مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة"⁽²⁾.

(1) أديب قاسم شندي، نعم حميد عبد الخضر، مرجع سابق، ص 09.

(2) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 93.

- **التعريف الثاني** تعرف السياسة المالية على أنها: استخدام السلطات العامة لإيرادات الدول من ضرائب و قروض و نفقات عامة التي تجمعها معا ميزانية الدولة، من اجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف المختلفة و في مقدمتها الإستقرار الإقتصادي⁽¹⁾.

- **التعريف الثالث:** كما تعرف السياسة المالية على: "انها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها و تدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها"⁽²⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف السياسة المالية على انها استخدام الدولة لأدواتها من ضرائب و قروض و نفقات عامة من اجل تحقيق اهداف معينة في مقدمتها الاستقرار الاقتصادي. تتخذ السياسة المالية اتجاهاين أحدهما توسعي و الآخر انكماشى⁽³⁾:

1 - السياسة المالية التوسعية:

يتم اللجوء إلى هذه السياسة لمعالجة حالة الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد، و ذلك بشقيها الضريبي و الإنفاقي، إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة.

ففي حالة الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك و على الاستثمار، و يتعطل الجهاز الإنتاجي، و تنتشر البطالة الإجبارية و يكون من الضروري ان تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل.

و بالإعتماد على الشق الضريبي للحد من حالة الكساد، تعمل الدولة على تقليص الضرائب و يشمل هذا التقليص تخفيض سعر الضريبة و زيادة إعفائها. أما في حالة الاعتماد على الإنفاق الحكومي فيكون عن طريق زيادة النفقات العامة، و ذلك من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية و شق الطرقات و المدارس و المستشفيات... الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الإجتماعية مثل إعانة البطالة و الشيخوخة.

2 - السياسة المالية الانكماشية:

يتم الاعتماد على هذه السياسة في حالة التضخم، فلإمتصاص الجزء الزائد من القوة الشرائية عن حاجة السوق أي خفض الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الذي يحقق توازن التشغيل الكامل، يتم رفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلتها و ذلك باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الإستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، و على ذلك

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص 452.

(2) سلام آل سميسم عبد الكريم مهدي، السياسة المالية في التايخ الاقتصادي الاسلامي. دار مجدلاوي للنشر، الاردن، 2010، ص32.

(3) خالد عبدو الزامل، "دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية". أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2005، ص26.

تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العام.

ثانياً: أهداف السياسة المالية

تستمد السياسة المالية أهدافها من المشاكل الإقتصادية التي تفرضها البيئة الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، مما يستدعي ضرورة اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة هذه الأزمات المختلفة، و باعتبار أن السياسة المالية تشكل جزءاً مهماً من المالية العامة للدولة فإنها تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المالية العامة، وذلك على النحو التالي:

1. إعادة توزيع الدخل⁽¹⁾:

تستطيع السياسة المالية المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك باستخدام أدواتها مثل الضرائب، الإنفاق العام، وغيرها. فمثلاً تستطيع الدولة القيام بزيادة الضرائب على الطبقات الغنية و تخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية و القطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد مثل الصحة، التعليم، الرياضة، الثقافة و غيرها، و المرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء و أصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، كما يمكن أن تقدم الدولة المساعدات للعائلات كثيرة العدد، أو العائلات التي لا تجد عملاً، أو بشكل عام للعاطلين عن العمل و كذلك للكبار و المسنين و غيرهم، و بذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

2. التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد

تستطيع الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية التأثير على الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالة الرواج تعتمد الحكومة إلى زيادة الضرائب و رفع سعر الفائدة الذي يخفض الطلب على الاستثمار و بالتالي تهدأ الحركة التضخمية التي تسير نحوها البلاد. أما في حالة الكساد فتقوم الدولة بتخفيض الضرائب لتشجيع الاستهلاك و زيادة الدخول و تخفيض سعر الفائدة الذي يشجع الطلب على الاستثمار و بالتالي يعود الإستقرار و التوازن إلى الاقتصاد الوطني.⁽²⁾

(1) هيفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي الإقتصادي السوري. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 23.

(2) نفس المرجع، ص 22.

ثالثا: أدوات السياسة المالية

تتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي:-

1 - السياسة الضريبية:

تعتبر السياسة الضريبية عن " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية"⁽¹⁾.

و تعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات المالية وذلك لأنها:⁽²⁾

➤ توفر للخزينة العامة الجزء الأكبر من الإيرادات.

➤ يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلاً إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الإستثمار فيها، كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة و تخفيضها على القطاعات المتعثرة و التي لا يقدم عليها القطاع الخاص.

➤ تستخدم لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تخفيض الضرائب غير المباشرة، و استخدام

الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة مع الدخل، و تعبر أكثر عن مقدرة المكلف.

2 - السياسة الإنفاقية:

تعد من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، إما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها.⁽³⁾

و تختلف السياسة الإنفاقية من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الإقتصادي القائم، ففي الرأسمالية تستهدف السياسة الإنفاقية تحقيق الإستقرار الإقتصادي و من ثم تخفيض معدلات البطالة و مكافحة التضخم، و توسيع السوق المحلية، في حين في الدول النامية فإنها تستهدف بناء جهاز إنتاجي صناعي متطور و توفير السلع الإستهلاكية الأساسية للسكان، و انطلاقاً من واقع كل من الدول الرأسمالية و الدول النامية فإنه على السياسة المالية بأدواتها المختلفة أن تسعى لتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها.⁽⁴⁾

و تجدر الإشارة هنا إلى أن هنالك فرقا في الإنفاق العام ما بين الدول المتقدمة و الدول النامية، إذ تزيد هذه النسبة في بعض الدول المتقدمة عن 50 % من ناتجها القومي، في حين تعد هذه النسبة ضعيفة في الدول النامية، و هو ما يدل على الفرق الكبير بينها في هذا المجال. و يمكن تفسير ذلك كون الدول المتقدمة

(1) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 139.

(2) هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 14.

(3) نفس المرجع، ص 15.

(4) سلام آل سميسم عبد الكريم مهدي، مرجع سابق، ص 36.

أتيح لها الحصول على مستوى مرتفع من الدخول و العوائد و الذي افرز الحاجة إلى التوسع في النفقات العامة لتلبية قدر اكبر من الاحتياجات العامة فهذا الإنفاق ذات صلة بما يسمى بمتطلبات دولة الرفاه على حين في الدول النامية تتميز بضعف تطور نشاطها الإقتصادي و انخفاض الإنتاجية و بالتالي انخفاض ما تحصل عليه من الدخول و العوائد مما يعني عدم استطاعة هذه الدول من التوسع في نفقاتها العامة.

3 - سياسة القروض العامة (الدين العام):

كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية، و لكن في الظروف الراهنة أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنويا للاقتراض، و الدول لا تلجأ إلى القروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية، وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى، و من اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة، أو لتمويل مشاريع تنموية في البلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتناس القوة الشرائية للنقد. و ينجم عن القروض بالطبع آثار اجتماعية واقتصادية و حتى سياسية⁽¹⁾.

و تتنوع القروض بين ما هو داخلي، و هو خارجي و كلاهما يمثل عبء على الإقتصاد القومي، لأنه يتوجب إعادة أصل القرض مع فوائده، كما أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة أن تستغل هذه القروض بالشكل الأمثل كتمويل الإستثمارات و بناء جهازها الإنتاجي.

رابعا: واقع السياسة المالية في الدول النامية و المتقدمة

يختلف مفهوم السياسة المالية و تتفاوت أهميتها باختلاف الدول و التي إما أن تكون دول متقدمة أو دول نامية، حيث يعتبر النظام الاقتصادي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة و المحددة لنطاقها⁽²⁾. لذلك سنحاول فيما يلي إبراز هذا الإختلاف كما يلي:

1 - واقع السياسة المالية في الدول النامية:

تتسم لخصائص المالية العامة و السياسة المالية في البلدان النامية بمجموعة من الخصائص، و ان أهم هذه الخصائص ما يلي:

● انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي:

إذ تنخفض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج القومي الإجمالي حيث لا تزيد على (15-20%) من الناتج القومي الإجمالي في الدول المتخلفة (النامية)، بينما ترتفع إلى ما يزيد عن 30% من الناتج القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة، و السبب يرجع في ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي، الناتج عن

(1) هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 15.

(2) محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية و التطبيق، دار المناهل للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 39.

انخفاض الدخل القومي، الأمر الذي يحول دون إمكانية زيادة نسبة الاقتطاع الضريبي خشية المساس بالحاجات الأساسية للأفراد.⁽¹⁾

• ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات العامة⁽²⁾:

أمام انخفاض الدخل الفردي و الدخل القومي في الدول النامية تلجأ هذه الدول و لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات العامة الى الاعتماد و بشكل رئيسي على الضرائب غير المباشرة بهدف الحصول على الإيرادات المحلية، ان الضرائب غير المباشرة مثل: ضريبة الاستهلاك، ضريبة المبيعات، الضرائب الجمركية تصبح الملاذ الأخير للدول للحصول على الإيرادات العامة، حيث ان الاقتصاد في الدول النامية هو اقتصاد استهلاكي و ان الأفراد ينفقون معظم دخولهم على الاستهلاك و بالتالي تصبح الضرائب غير المباشرة هي الوسيلة المتاحة أمام الدولة لزيادة الإيرادات العامة.

كما تجدر الإشارة هنا ان فرض الضرائب غير المباشرة و تحصيلها لا يحتاجان الى جهود و كفاءة و أنظمة رقابة مالية متطورة لتحصيل هذه الضرائب، كما ان هناك هدفاً آخر يمكن ان تحققه الدول من فرض الضرائب غير المباشرة بالإضافة الى تعزيز الإيرادات المحلية و هو الحد من الاستهلاك.

• انخفاض الكفاءة الإدارية للأجهزة القائمة على ربط الضرائب و تحصيلها و انخفاض الوعي الضريبي بالإضافة إلى وجود العديد من الثغرات في صياغة القانون الضريبي و تطبيقه لكثير من هذه البلدان؛ حيث تعاني هذه البلدان من عدم توفر العناصر الإدارية و الفنية الكفاء القادرة على تحمل مسؤوليات تطبيق أحكام و قوانين الضرائب كما تعاني من انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي للعاملين في الإدارة الضريبية، كما تغلب صفة الرواتب والأجور الضعيفة على أجور ورواتب العاملين في الإدارة الضريبية بشكل خاص، والعاملين بصفة عامة في الدول النامية، كما تنتشر ظاهرة التهرب الضريبي من قبل الأفراد المكلفين بالضريبة نتيجة انخفاض مستوى الوعي الضريبي.⁽³⁾

• ضعف دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في الاقتصاديات المتخلفة، وذلك لأن اقتصاديات هذه البلدان تلجأ إلى القروض لسببين هما⁽⁴⁾ :

1 - السبب الأول: من أجل تمويل العجز الحاصل بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، أي تغطية النفقات الجارية، و هذا ما سيؤدي إلى آثار سلبية متمثلة بارتفاع الأسعار التي تستتبع بموجات تضخمية، و

⁽¹⁾ محمد صقرو وآخرون، واقع وأفاق السياسات المالية و النقدية في البلدان النامية. مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (27) ، العدد 3، الجمهورية العربية السورية، 2005، ص 117.

⁽²⁾ محمد الخصاونة، مرجع سابق، ص 42.43.

⁽³⁾ محمد صقرو وآخرون، مرجع سابق، ص 117.

⁽⁴⁾ نفس المرجع ، ص 118.

ذلك لأن زيادة الإنفاق العام في ظل الجهاز الإنتاجي غير المرن و غير القادر على تلبية الزيادة في الطلب الناجمة عن زيادة الإنفاق العام ستؤدي كما ذكرنا إلى موجات تضخمية متوالية.

2 - السبب الثاني: من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية التي تهدف إلى زيادة في المعروض السلعي وزيادة في الخدمات المقدمة للمواطنين ويمكن أن تعمل على دفع عجلة التنمية نحو الأمام، و تستطيع الدولة فيما بعد أن تسدد لهذه القروض من الأرباح المتحققة في المشاريع التي أقيمت.

• لجأت بعض البلدان النامية حديثا إلى إتباع سياسة عجز الميزانية لتمويل الإنفاق العام على الاستثمار ولتنفيذ البرامج و المشروعات الاستثمارية، هذه الطريقة في تمويل عجز الموازنة العامة هي مضمون النظرية التي تنادي أنه ينبغي على الدولة أن تنفق بقدر أكبر، ممّا تحصل عليه من إيرادات عامة بغرض التخفيف من حدة الكساد في الصناعة و التجارة أي النقص في الطلب العام على السلع و الخدمات و القضاء على البطالة التي تشتد وطأتها في هذه البلدان النامية، و لكن ضعف مشاريع الخدمات الإنتاجية المساعدة و عدم وجود الظروف المناسبة للإنتاج والقاعدة الهيكلية المتخلفة في هذه البلدان النامية قد أدت إلى إحجام المستثمرين عن القطاع الإنتاجي والعمل في قطاع الخدمات و المضاربة و تجارة الأراضي والسيارات و غيرها، كما أدت إلى ارتفاع الأسعار، وكان لهذه السياسة المالية آثارها السلبية أكثر من الإيجابية، و لذلك نستطيع القول إنّه عندما تلجأ البلدان النامية لمثل هذه السياسة عليها القيام ببعض الإجراءات التنظيمية مثل :

- إقامة إصلاحات تنظيمية لكل قطاع من قطاع الاقتصاد.

-فتح المجالات أمام القطاع الخاص الوطني للعمل والاستثمار.

-فتح المجالات أمام إقامة قطاع مشترك وتعاوني فيها.

-القيام بمشاريع تنمية القاعدة الهيكلية ومشاريع الخدمات الإنتاجية المساعدة.

-تهيئة الظروف المناسبة للإنتاج و الاستثمار.

و تواجه السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية عند تطبيقها عدة مشاكل نوجزها فيما يلي :

• عدم توفر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر حجم النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، و ذلك لعدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور المال العام، و كذا ضعف الانتماء الوطني مما يشجع على التسبب في العمل و الإهمال.

• الخلط بين التنظيم السياسي المالي و التطبيق للسياسات المالية فكثير من الدول تتحدث عن تطبيق الموازنة الصفرية و هي لم تطبق بشكل جيد الموازنة التقليدية، و يظهر هذا الخلط من خلال إتباع نظام محاسبي قديم، بالإضافة إلى عدم استخدام الأساليب الكمية المتطورة في التحليل والقياس، وكذا عدم الالتزام بقوانين المالية و تدخل الأمور الشخصية في تطبيق السياسات المالية.

- البيروقراطية في عمليات الإنفاق و الحصول على المال؛
- خضوع إعداد الموازنة و إقرارها إلى اعتبارات شخصية و ليس إلى اعتبارات موضوعية علمية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات.

2- واقع السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية و مقومات نموها الاقتصادي، و بالتالي تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في الدول المتقدمة هي البحث عن وسائل لعلاج الإختلالات ضمن الدورة الاقتصادية، حيث نلاحظ في حالات الانتعاش يزداد الطلب الكلي ليفوق إمكانيات الإنتاج فتظهر موجات تضخمية، في حين يؤدي الكساد الى انتشار البطالة و تراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية معطلة، و هذا يعود إلى نقص الطلب الكلي. و بالتالي فإن هدف السياسة المالية هو تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، فتقوم بتعويض الانخفاض في الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومي و ذلك لكبح الفجوة بين الادخار و الاستثمار، أي السماح للموازنة العامة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: السياسة النقدية

بات مستقراً في الأدبيات الاقتصادية أن السياسة النقدية تعد أحد أشكال سياسات الإستقرار التي تنتهجها الدول لمواجهة ما يمكن أن تتعرض له من إختلالات إقتصادية متنوعة قد تصاحب التطور الإقتصادي في عموميته و الجانب النقدي منه على وجه الخصوص.⁽²⁾

أولاً: مفهوم السياسة النقدية و اتجاهاتها

تعد السياسة النقدية جزءاً من السياسات الاقتصادية المهمة التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها آخذة بعين الإعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، و ما يشكله الإستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

1. مفهوم السياسة النقدية :

يعد مصطلح السياسة النقدية من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن التاسع عشر، و شهد تطوراً في القرن العشرين بعد أن أخذ أبعاداً أوسع و أهمية أكبر في معالجة المشاكل الاقتصادية التي أفرزتها الدورات الاقتصادية المتكررة، و بذلك أصبحت جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة في التأثير على مجرى النشاط الاقتصادي بقصد تحقيق أهداف و غايات معينة.

(1) وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 95.

(2) محب خله توفيق، إستهداف التضخم. المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة الإسكندرية، العدد 03، الجزء الثاني، 2010، ص 290.

يتباين مفهوم السياسة النقدية من نظام نقدي إلى آخر طبقا لطبيعة النظام السياسي و الإقتصادي الذي يعمل النظام النقدي ضمن محيطه، إذ تمثل السياسة النقدية موقف السلطة السياسية من النظام النقدي للمجتمع الذي تقوده أيا كان هذا الموقف و عاكسا بالوقت نفسه درجة التطور الإقتصادي و الإجتماعي للبلد من خلال معرفة عناصر النظام النقدي.

ولعل من أبرز التعاريف الواردة حول السياسة النقدية نذكر:

-التعريف الاول: السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات النقدية و التي تسيطر من خلالها على شؤون النقد و الائتمان، و تتم من خلال إحداث تأثيرات في كمية النقود (كمية وسائل الدفع) بما يتلاءم مع ظروف البلد الإقتصادية (و تسعى السلطات النقدية من خلال هذه الإجراءات إما إلى حقن الاقتصاد بتيار من النقود الإضافية أو امتصاص السيولة الزائدة)⁽¹⁾.

-التعريف الثاني: السياسة النقدية هي: "الاستراتيجية المثلى او دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو المتوازن عن طريق زيادة الانتاج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول الى حالة من الاستقرار النسبي للاسعار، و ذلك في اطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الارصدة النقدية للدولة."⁽²⁾

-التعريف الثالث: السياسة النقدية مجموعة الاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة على الائتمان و التأثير عليه، بما يتفق و تحقيق الاهداف الاقتصادية التي تصبو اليها الدولة، فالنقود لا تدير نفسها بنفسها، بل يجب ان تتدخل السلطة الادارة النقود و توجيهها لبلوغ الهدف او الاهداف التي تسعى اليها الدولة"⁽³⁾.

-التعريف الرابع: السياسة النقدية هي عبارة عن " التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، و هي الاجراءات و الاساليب المتعددة التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة في ادارة كل من النقود، و الائتمان و تنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق اهداف الدولة الاقتصادية و الاجتماعية."⁽⁴⁾

التعريف الخامس: السياسة النقدية هي: "عبارة عن سيطرة و تحكم البنك المركزي في كمية النقود و معدلات الفائدة بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود و تخفيض اسعار الفائدة في فترات الانكماش، و رفع اسعار الفائدة و تخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار و التوازن الاقتصادي."⁽⁵⁾

(1) عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط2، 1999، ص 207.

(2) احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية و البعد الدولي للبيورو. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 39.

(3) محمد مروان السمان و آخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998، ص 256.

(4) وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص 156.

(5) محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية (نظرية - تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر و التوزيع، الاردن، 2011، ص 18.

كما تناول الإقتصاديون النقديون تعريف السياسة النقدية من عدة جوانب فقد عرفها (kent) بأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الإستخدام الكامل. و بنفس الإتجاه يرى (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تداير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.⁽¹⁾ و عرفها الإقتصادي (GL. Bach): أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم و تركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي، سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية."

أما (Johanson) فقد عرفها بأنها الأداة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد من خلال التحكم به لتحقيق الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية⁽²⁾. إلا أن أشمل تعريف للسياسة النقدية هو التعريف الذي قدمه الإقتصادي "Einzig"، فقد عرفها على أنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية، بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي"⁽³⁾.

و مما سبق عرضه من مفاهيم مستخلصة بشأن السياسة النقدية يمكننا استنتاج ما يلي⁽⁴⁾:

1. ان السياسة النقدية لا تهتم حصرا بالرقابة على عرض النقد و كيفية استخدام حجم الائتمان و تحديده، و انما تمتد لتشمل عمليات الاقتراض الحكومية؛
2. ان للسياسة النقدية مجموعة من اجراءات سواء ا كانت ذات اهداف نقدية ام غير نقدية؛
3. ان السياسة النقدية لها علاقة بأشكال النقود و الاجهزة النقدية ممثلة بالبنك المركزي و المؤسسات المصرفية الأخرى.

و بعد عرضنا للتعريف السابقة يمكننا القول ان مفهوم السياسة النقدية ينصرف الى مجموعة الاجراءات و القرارات النقدية، التي تتخذها السلطة النقدية بهدف مراقبة عرض النقد، و ذلك لتحقيقها اهداف اقتصادية محددة كاستقرار الاسعار و تحقيق التشغيل الكامل و زيادة معدل النمو الاقتصادي و للسياسة النقدية معنيان معنى ضيق و معنى واسع، ففي معناها الضيق تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات و السياسات المتخذة من السلطات النقدية لإدارة عرض النقود و التأثير في شروط الإئتمان

(1) زكريا الدوري، يسري السامرائي، مرجع سابق، ص 186.

(2) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي. البازوري، عمان، 2015، ص 13.

(3) مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية. دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005، ص 98.

(4) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 14.13 .

لتحقيق أهداف إقتصادية محددة، أما في معناها الواسع فتشمل جميع الإجراءات والسياسات النقدية و الصيرفية المؤثرة في مراقبة عرض النقد.

1 - الاتجاهات الرئيسية للسياسة النقدية⁽¹⁾:

يمكننا التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية للسياسة النقدية نوجزها فيما يلي:

2 4 - الاتجاه التوسعي:

إن الاتجاه التوسعي للسياسة النقدية، يعني أن التحكم في حجم وسائل الدفع يجب ان يتجه إلى تحقيق توسع في النشاط الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى ارتفاع مقبول في معدلات التضخم و التي تصاحبها ارتفاع في القوة الشرائية وزيادة الطلب الاستثماري و بالتالي تحقيق أعلى مستوى للتشغيل، و لا يتحقق هذا إلا إذا قام البنك المركزي بتسريع نمو الكتلة النقدية، و ذلك بتشجيع الائتمان و زيادة حجم الدفع و تخفيض معدل الفائدة فيرتفع بذلك حجم الاستثمارات نتيجة تشجيع الائتمان.

2 2 - الاتجاه التقييدي:

تنتهج السلطات النقدية هذا الاتجاه إذا ما رأت ان هناك ارتفاعا في معدلات التضخم و التي يصاحبها ارتفاعات في المستوى العام للأسعار، لذلك تعتمد السلطات النقدية إلى تقييد حجم الائتمان عن طريق رفع سعر الفائدة بهدف تشجيع الأفراد على الادخار و الحد من الاستهلاك.

2 3 - الاتجاه المتعلق بالسياسة النقدية للدول النامية:

تتمتع اقتصاديات الدول النامية غالبا بزراعة موسمية، كما أنها تعتمد على محصول واحد و على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، وعليه فالبنك المركزي يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بداية الزراعة و تمويل المحصول، بينما يقلل من حجم هذه الوسائل في مرحلة بيع المحصول محاولة منه لحصر آثار التضخم.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

1.الأهداف العامة للسياسة النقدية

لقد تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر المصرفي المركزي و التغيرات في أداء الإقتصادات المختلفة، اذ توصل واضعة السياسة النقدية الى ان الاهداف النهائية في الوقت الراهن سواء في الدول المتقدمة او في الدول النامية قد تركزت على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، و كان من ابرز الاهداف التي سعت اليها النظرية الكلاسيكية، و الارتفاع في مستوى التشغيل الكامل الذي أضافته النظرية الكينزية بعد ازمة الكساد في ثلاثينات القرن الماضي، و من ثم تعزيز معدلات النمو الاقتصادي الذي اعطيت له الأهمية الكبيرة خلال مدة الستينات، إلا ان اقتصاديين قد أضافوا الى السياسة النقدية هدفا

(1) عجلان صباح، مرجع سابق، ص ص 39.40.

آخر يتمثل في الحد من معدلات اختلال ميزان المدفوعات⁽¹⁾. و سنحاول عرض الاهداف العامة بإيجاز فيما يلي:

1 1 - المحافظة على استقرار الأسعار و خفض معدلات التضخم:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق الإستقرار الداخلي من خلال المحافظة على المستوى العام للأسعار⁽²⁾، و الذي يعد من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية الرئيسية⁽³⁾، و تنحصر هذه الغاية في العمل على محاربة التغيرات المستمرة في قيمة العملة الوطنية، فزيادة الكتلة النقدية بشكل كبير دون أن يقابلها زيادة في عرض السلع و الخدمات سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار و بالتالي إلى زيادة معدلات التضخم و إنتشار البطالة.

و ليس من الغريب أن يهتم صانعو السياسة النقدية في الدول المتقدمة بسياسة استهداف التضخم كهدف رئيس و وسيط للتأثير من خلاله في بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و من الجدير بالذكر أن مسألة تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار يساعد على تحفيز الاستثمار لدى المنتجين و من ثم زيادة تراكم رأس المال و بالتالي دعم النمو الاقتصادي، ذلك أن استقرار الأسعار يعمل على توفير بيئة اقتصادية مناسبة لجذب الاستثمارات.

1 2 - تحقيق النمو الاقتصادي:

يعد تحقيق النمو الاقتصادي من أهم أهداف السياسات الاقتصادية، و قد بدأ الاهتمام به كهدف للسياسة النقدية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان الاهتمام قبل ذلك على هدف تحقيق العمالة الكاملة. و لتحقيق هذا الهدف تلجأ السياسة النقدية إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الانكماش، من خلال تأثيرها في عرض النقود، (و الهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب و الاستثمار و زيادة الإنتاج و تخفيض البطالة)⁽⁴⁾.

و يرتبط هذا الهدف بالأهداف النهائية الأخرى للسياسة النقدية، خاصة هدف التشغيل الكامل، حيث أن النمو الاقتصادي يكون سبب في امتصاص الفائض من العملة، إلى جانب أن استقرار الأسعار و تحسن ميزان المدفوعات يعدان عاملان أساسيان في تحقيق النمو الاقتصادي.

1 3 - تحقيق التشغيل الكامل:

يجمع الاقتصاديون بان زيادة مستوى التشغيل يعد احد الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السلطة النقدية، و يراد بذلك ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى

(1) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 14.

(2) عبد الحميد طالب، مرجع سابق، ص 08.

(3) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 18.

(4) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 211.

ممكن من توظيف للموارد الطبيعية و البشرية، و على السلطات النقدية اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج و الدخل و اضطرابات في العلاقات الاجتماعية.⁽¹⁾

و يعتقد بعض الاقتصاديين و على رأسهم فريدمان، بان هناك معدل طبيعي للبطالة يمكن ان يتوافق مع حالة الاستخدام التام، و هو يتراوح بين (4.5-6)% من قوة العمل المتاحة في المجتمع.⁽²⁾

و ترجع أهمية تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف لسببين رئيسيين هما :

- الآثار السلبية الإقتصادية و الإجتماعية الناجمة عن إرتفاع معدل البطالة؛
- إرتفاع معدلات البطالة لا يشير فقط إلى الموارد البشرية العاطلة، بل يشير أيضا إلى وجود جزء من وسائل الإنتاج العاطلة و التي تؤدي إلى إنخفاض مستوى الإنتاج.

4 1 - تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر الخضم الذي يدفع بالبنوك التجارية الى رفع اسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيسبب ذلك انخفاض اسعار السلع المحلية الامر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع و الخدمات المحلية، كما ان ارتفاع اسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للاموال الاجنبية للداخل، و هذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الاموال الأجنبية، و من ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات.⁽³⁾

و من الجدير بالذكر ان سعر الصرف له دور بارز في وضع ميزان المدفوعات، فضلا عن دوره في معدلات التضخم و النمو الحقيقي كأداة ربط بين الاقتصاد المحلي و العالمي. و لهذا عادة ما يتم استخدامه كأداة مناسبة لتحسين وضع الميزان عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية امام العملات الاجنبية بغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات.⁽⁴⁾

و تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالمرجع السحري لـ (N.Kaldor) و الذي مثلها كما يلي:

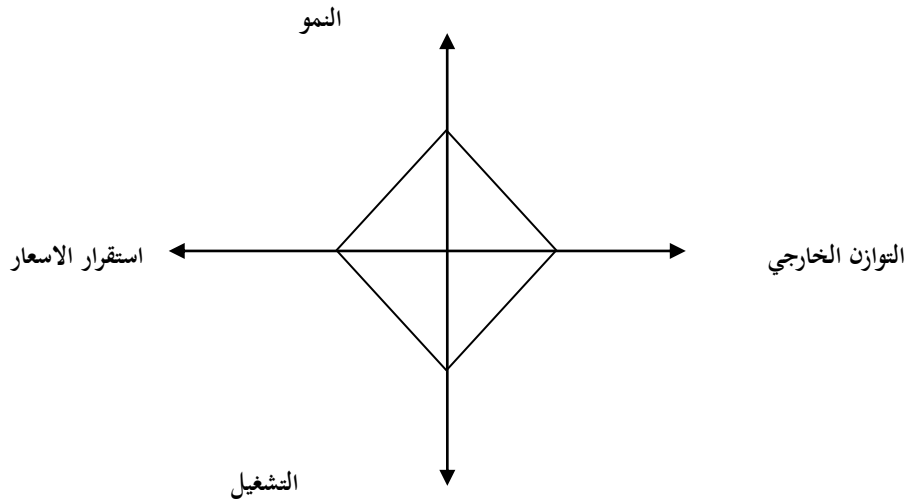
(1) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 189.

(2) عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مرجع سابق، ص 328.

(3) محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص 23.

(4) نزار كاضم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 18.

الشكل رقم (01): المربع السحري لـ (N.Kaldor)



المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 34 .

2 - الأهداف الوسيطة و الأولوية للسياسة النقدية

1 1 - الأهداف الوسيطة:

ليتمكن البنك المركزي من تنفيذ و تحقيق الأهداف النهائية المشار إليها سابقا، لا بد له من وجود مؤشرات يعتمد عليها عن طريق مراقبتها وإدارتها، وهو ما يطلق عليها بالأهداف الوسيطة. إن المقصود بالأهداف الوسيطة هي تلك المتحولات النقدية التي يمكن من خلال راقبتها و التأثير عليها تحقيق الأهداف العامة⁽¹⁾، وتعد الأهداف الوسيطة حلقة الوصل بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الأولية من جانب و الأهداف النهائية من جانب آخر.⁽²⁾ ويشترط في هذه الأهداف أن تستجيب إلى:

وجود علاقة مستقرة بين الأهداف الوسيطة و الأهداف النهائية؛

إمكانية مراقبتها من طرف السلطات النقدية.

وتلجأ السلطة النقدية إلى إستخدام الأهداف الوسيطة نظرا لفوائدها و المتمثلة أساسا في⁽³⁾:

✓ تأثر المصارف المركزية في هذه المتغيرات و بإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقلبات المجمعات النقدية، سعر الصرف، و على معدلات الفائدة؛

(1) خالد عبدو الزامل، مرجع سابق، ص 10.

(2) محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 292-293.

(3) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 126.

✓ تعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة الإعلان عن إستراتيجية السياسة النقدية، فعندما يعلن البنك المركزي عن الأهداف الوسيطة فإنه يريد:

- إعطاء الأعوان الإقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز و توجيه توقعاتهم؛
 - الإلتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة؛
 - عندما تنشر الأهداف الوسيطة، فهي تمثل إستقلالية لعمل السياسة النقدية، كما يشترط أن يعكس الهدف الوسيط الهدف النهائي المنشود.
- و تنقسم الأهداف الوسيطة إلى مجموعتين هما⁽¹⁾:

1 2 - المؤشرات: هي مجموعة من المتغيرات التي تقع تحت تأثير أدوات السياسة النقدية تماما و تتأثر بأفعال السياسة في أقصر فترة و بشكل مباشر، و تشير هذه المتغيرات إلى إتجاه و قوة السياسة النقدية. و يطلق على هذه الأدوات أيضا الأهداف التشغيلية و من الأمثلة عليها: تكوين فوائض احتياطات البنوك المقررة قانونا، و معدل العائد في سوق ما بين البنوك.

2 2 -متغيرات الهدف: تختلف هذه المتغيرات عن الأهداف النهائية كونها لا تمثل الغاية النهائية و لكنها تقترب إليها، فهي مجموعة المتغيرات الوسيطة التي تكون أقرب إلى الأفعال النهائية منها إلى متغيرات الأداء، و تتأثر هذه المتغيرات بأفعال السياسة النقدية لكن في فترة أطول.

و هناك ثلاث نماذج أساسية من الأهداف الوسيطة:

• المجمعات النقدية:

تعبر عن مؤشرات كمية النقد قيد التداول، و هي تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، أي أنها تضم اجمالي و سائل الدفع لديهم، و يرتبط عدد المجمعات النقدية بطبيعة الإقتصاد و درجة تطور الصناعة المصرفية و المنتجات المالية، كما تعطي المجمعات النقدية معلومات عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

• معدل الفائدة:

هو أحد المتغيرات النقدية الهامة التي تؤثر على عرض النقود و الإدخار و الإستثمار و الدخول و سعر الصرف، كما يؤثر بشكل أساسي على الإنتاج و التشغيل، فهو أوسع من المتغيرات النقدية الأخرى تأثيرا على المتغيرات الإقتصادية الكلية⁽²⁾، فانخفاضه يعرقل عملية جمع الموارد الادخارية اللازمة، كما أن ارتفاعها

⁽¹⁾ السيد متولى عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 194.195.

⁽²⁾ على كنعان، مرجع سابق، ص 465..

الكبير يؤثر سلبيا على الاستهلاك و الاستثمار، و عليه يعد سعر الفائدة المثالي كهدف وسيط أساسي للسياسة النقدية الداخلية.

إن المشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية و هو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن المتغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق ذلك أن أسعار الفائدة تتجه إلى الإرتفاع و الإنخفاض حسب ظروف الإقتصاد.

هناك العديد من معدلات الفائدة في الإقتصاديات المتطورة و أبرزها هي⁽¹⁾:

➤ **المعدلات الرئيسية:** وهي معدلات النقد المركزي، و هي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

➤ **معدلات السوق النقدية:** وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول. (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة... إلخ).

➤ **معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل:** و هي التي على أساسها تصدر السندات.

➤ **معدلات التوظيف في الأجل القصير:** (حسابات على الدفاتر، ادخار سكني ... إلخ)

➤ **المعدلات المدينة:** و هي المطبقة على القروض الممنوحة.

و تتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

• سعر الصرف:

إن سعر الصرف النقد من حيث المبدأ مؤشر نموذجي حول الأوضاع الإقتصادية للبلد ما، بالحفاظ على هذا المعدل قريبا من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية (سواء عبر تدخلات المصرف المركزي في سوق الصرف أو عبر معدلات فائدة مناسبة) تستطيع السياسة النقدية أن تسهم في التوازن الإقتصادي العام⁽²⁾. لذلك تعمل السلطات النقدية على استقرار سعر الصرف لضمان استقرار وضعيية البلاد اتجاه الخارج، و ذلك بربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، و الحرص على استقرار سعر صرف عملاتها، لكن رغم ذلك فإن موجات المضاربة الشديدة تضعف من قدرة السلطات النقدية على السيطرة و التحكم في هذا الهدف، لذلك فإنه يتعين على كل دولة الإحتفاظ بحد أدنى من إحتياطات الصرف لتحقيق الإستقرار الوطني تجاه عجز ميزان المدفوعات.

و في الكثير من الحالات، فإن هذه الأهداف يمكن إستخدامها كمؤشر لمسار حركة السياسة النقدية المطبقة، و يشكل هذا الموضوع محورا هاما من محاول عمل السياسة النقدية و محل إختلاف جوهري بين

(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 127.

(2) وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، 2000، ص 205.

وجهات نظر الإقتصاديين. و هو ما يعد من أحد الصعاب التي تواجه الوصول إلى إستراتيجية فعالة تدعم إنتقال الأثر للسياسة النقدية ، و من بين هذه الإختلافات و المشاكل نذكر: (1)

-صعوبة تعريف عرض النقود و ذلك في ظل السرعة التي تتطور بها للإبتكارات المالية في السنوات الاخيرة؛
-تضارب أهمية سعر الفائدة كهدف و سيط في كل من الأجل الطويل و القصير، فقد ركز الاقتصاديون التقليدون على اسعار الفائدة في الاجل الطويل باعتبارها الاكثر اهمية، الا ان بعض الاقتصاديين كان جل تركيزهم على اسعار الفائدة قصيرة الاجل، فضلا عن الإختلاف الهام بين سعرها الاسمي و الحقيقي، حيث يعتبر الكثر من الفائدة الحقيقية الاكثر اهمية في قرارات الاستثمار و الادخار ذات الاتباط الوثيق بالطلب الفعال، وهو ما يصعب قياسه بدون قياس توقعات التضخم منذ البداية و فضلا عن ذلك فان هناك شكل في قدرة السلطات النقدية على التحكم في سعر الفائدة الحقيقي، حيث ان رفع او خفض السعر الاسمي باعتباره هدف و سيط ، قد يؤدي الى تغيير التوقعات التضخمية، و لهذه الاسباب فان البنك المركزي يعطي اهتماما لأسعار الفائدة الاسمية اكثر من اهتمامه باسعار الفائدة الحقيقية كهدف و سيط؛
-لا يتأثر الطلب الفعلي أنيا بالتغيرات في معدل نمو عرض النقود أو أسعار الفائدة، بل يتأثر عادة بعد سلسلة من الفجوات الزمنية، لذلك ينبغي مراعاتها لإحداث الأثر المطلوب على الأهداف الوسيطة.

1 2 - الأهداف الأولية:

هي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، و بالتالي فهي سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة .

و تتكون الأهداف الأولية من مجموعة من المتغيرات (2):

❖ المجموعة الأولى: مجمعات الإحتياطات النقدية

تتألف من القاعدة النقدية و مجموع إحتياطات البنوك و إحتياطات الودائع الخاصة و الإحتياطات غير المقرضة و غيرها.

❖ المجموعة الثانية : ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الاهداف الاولية و تحتوي على الإحتياطات الحرة ، معدل الارصدة البنكية و اسعار الفائدة الاخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، و يشير هذا المصطلح إلى بشكل عام الى قدرة المقترضين و موقفهم السريعة او البطيئة في معدل نمو الإئتمان، و مدى ارتفاع او انخفاض أسعار الفائدة و شروط الإقراض الأخرى على المقترضين.

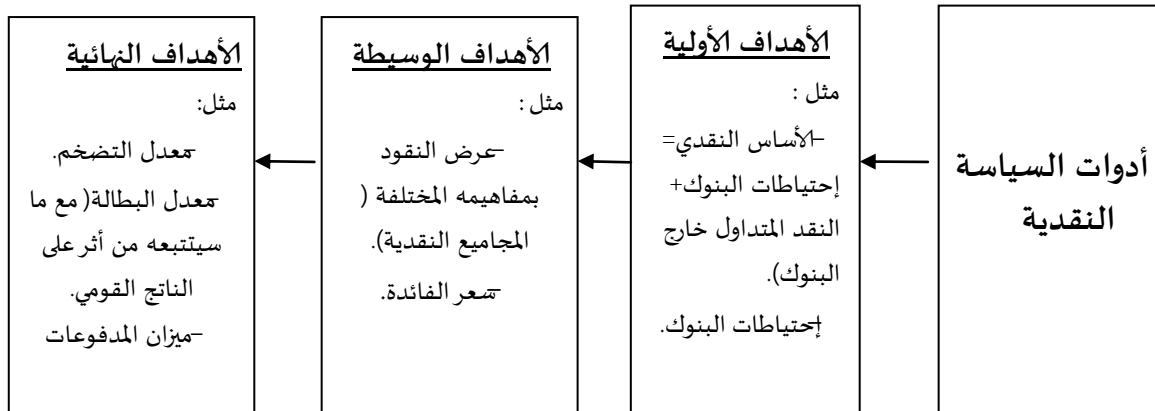
(1) محب خله توفيق، مرجع سابق، ص 294

(2) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص 124، 125.

لقد اختلف الاقتصاديون حول أفضلية الأخذ بظروف السوق أو مجاميع الإحتياطات كحلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، فالنقدون يفضلوا إستخدام مجاميع الإحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم، فضلا عن رؤيتهم بخصوص أن التركيز على أحوال سوق النقد يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع القدرة على التحكم في مجاميع الإحتياطي و بالتالي عرض النقود، غير أن الكينزيين يركزون على ظروف سوق النقد و ذلك لإعتقادهم أن أهم الأهداف الوسيطة تتمثل في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال شديدة الحساسية لتغيرات أحوال سوق النقد. لهذا السبب يفضل بعض الكينزيين التنازل عن الأخذ بمجاميع الإحتياطات و النقود حال تعارضها مع احوال سوق النقد المرغوب فيها.⁽¹⁾

و الشكل التالي يبرز العلاقة بين أدوات السياسة النقدية و أهدافها على النحو التالي:

الشكل رقم (02): عناصر السياسة النقدية



المصدر: محب خله توفيق، استهداف التضخم. مرجع سابق، ص 292.

ثالثا: واقع السياسة النقدية في الدول النامية و المتقدمة

تتباين فعالية السياسة النقدية و واقعها بين الدول النامية و الدول المتقدمة، نتيجة إختلاف البيئة الإقتصادية لكليهما ، هذا ما سنحاول بيانه كما يلي:

1 - واقع السياسة النقدية في الدول النامية:

إن السمة الرئيسية لاقتصاديات الدول النامية هي ضعف و تخلف جهازها الإنتاجي، بسبب ضآلة حجم التراكم الرأسمالي الناتج عن انخفاض متوسط الدخل الفردي و بالتالي مستوى الادخار الوطني، و كذلك

⁽¹⁾ محب خله توفيق، استهداف التضخم ، مرجع سابق، ص 296.

إغفال البحث و التطوير و ارتفاع التكاليف، بالإضافة إلى ازدواجية البناء الاقتصادي، كل هذه العوامل تجعل السياسة النقدية في هذه الدول أقل فاعلية.

و تتسم السياسة النقدية في هذه الدول بجملة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تأخذ السياسة النقدية في الدول النامية مكانة غير متقدمة بين السياسات الأخرى، و ذلك لأسباب تتعلق بالأوضاع المؤسسية لتلك الدول و بقلّة الإمكانيات المتاحة لدى السلطات النقدية لكي تدير سياساتها بفاعلية؛

- نتيجة تخلف النظام المصرفي و النقدي و عدم وجود أسواق مالية متطورة في أغلبية البلدان النامية جعل السلطات النقدية في هذه البلدان تميل لإستخدام الأدوات و الوسائل الكيفية في السياسات النقدية على حساب الأدوات الكمية: فنجد أن آلية السوق المفتوحة تحتاج إلى نظام مالي و أسواق مالية متقدمة لكي تقوم بدورها النقدي على أكمل وجه و هذا ما تفتقده أغلبية البلدان النامية؛

- لإستقلالية السلطة النقدية جوانب عديدة - تشريعية و عملية - تنبع أساسا من طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة النقدية و الحكومة، إذ أن ارتباط السياسة النقدية بأهداف أخرى إضافة إلى إستقرار الأسعار و سعر الصرف ينال من إستقلاليتها، لذلك لابد من التضحية بجزء من الأهداف التي تدخل في صميم اختصاصها و قدرتها نتيجة لما تملكه من أدوات و إمكانيات تتيح لها ذلك؛

- تحتاج الدول النامية إلى مراجعة لدور السياسة النقدية كواحدة من أهم السياسات الإقتصادية، بهدف توفير المتطلبات المؤسسية و الظروف الموضوعية التي تمكن السلطات النقدية من وضع سياساتها الموضع الملائم و تحقيق أقصى مردود ممكن من وراء تطبيقها.

2 - واقع السياسة النقدية في الدول المتقدمة:

ترتكز السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة على إستخدام الأدوات الكمية للتأثير على عرض النقود، و يعتمد نجاحها على التعاون التام و الثقة المتبادلة بين البنك المركزي و البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى هذا من جهة، و من جهة ثانية على وجود أسواق نقدية و مالية جد متطورة و منظمة، و تعد السياسة النقدية في الدول المتقدمة أكثر ديناميكية و ذلك للأسباب التالية:

- وجود سوق نقدية كاملة و منظمة تتعامل في قبول و خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل يؤدي إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الإئتمان بفعل تأثيره على تكلفة خصم الأوراق التجارية؛

- وجود سوق مالية كبيرة و مرنة تتداول فيها الأوراق المالية بشكل واسع تسمح بزيادة فعالية السوق المفتوحة في التأثير على عرض النقود، عند دخول البنك المركزي إلى السوق بائعا أو مشتريا لهذه الأوراق؛

(1) السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 189.

إن النقود المصرفية هي أكثر أنواع النقود تداولاً في الدول المتقدمة، و بالتالي تغيير نسبة الإحتياطي الإجمالي يكون أكثر فاعلية في التأثير على عرض النقود.

المطلب الثاني: الجدل الفكري حول سياسات الإستقرار الإقتصادي

تحتل سياسات الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة في المدارس الاقتصادية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي، و قد ازدادت هذه الأهمية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933 التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية، و تساقطت معها مسلمات التحليل الكلاسيكي كاستحالة وجود بطالة دائمة و آلية عمل اليد الخفية و الدور الحيادي للدولة و سيادة قانون ساي في الأسواق. و قد آلت هذه الظروف إلى ظهور المدرسة الكينزية لتنتشل الرأسمالية من هذه الأزمة لتتلاقى رواجاً بين الاقتصاديين، و قد أعطت النظرية الكينزية دوراً كبيراً للسياسة المالية المرنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و ذلك عن طريق عوامل الاستقرار الذاتية.⁽¹⁾

إلا ان ذلك لم يستمر طويلاً حيث تغيرت الظروف الاقتصادية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية و بصورة خاصة في الستينات و السبعينات من القرن الماضي، و ظهور أزمة التضخم الركوري و التطور التكنولوجي الهائل، و تطور اسواق المال و الجهاز المصرفي، و هو ما شجع انصار السياسة النقدية مرة اخرى بعد غياب دام حوالي ثلاثين عاماً⁽²⁾ على رأسهم الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، و الذي انظم اليه مجموعة من الاقتصاديين الذين أعلنوا إيمانهم بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات و الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما عكفوا على دراسة و بحث مختلف السبل التي حاولوا بها تجريد السياسة المالية الكلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني و الخروج من الأزمات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: اوجه الخلاف بين المدارس الاقتصادية حول سياسات الاستقرار الاقتصادي

رغم التقارب الكبير في وجهات النظر بين النقوديين و الكينزيين خلال العقود الثلاثة الماضية، فالاختلافات الكبيرة بينهم قائمة في التأكيد أي السياستين أكثر فاعلية عملياً في التأثير على استقرار النشاط الكلي، ففي الوقت الذي يؤكد فيه انصار النقوديين على أهمية و دور السياسة النقدية و عدم فعالية السياسة المالية، و ذلك انطلاقاً من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع و اعتقادهم بان الاقتصاد الحر هو الاقتصاد المستقر و لن يحتاج الى تدخل حكومي موسع، على العكس من ذلك، نجد الاتجاه الكينزي يؤكد بان كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي، غير ان فاعلية السياسة المالية تفوق فاعلية السياسة النقدية خاصة في فترات الركود او الكساد الاقتصادي طويل المدى.⁽³⁾

(1) تجدر الإشارة انه سيتم التطرق الى المدارس الاقتصادية و اهم الفروض التي قامت عليها بنوع من التفصيل خلال الفصل الثالث .

(2) عبد الله الطاهر، موفق على خليل، مرجع سابق، ص 356.

(3) عباس كاضم الدعبي، السياسة النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية. دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ، 2010، ص 97.

و سنحاول في ما يلي إبراز اوجه الخلاف بين المدارس الإقتصادية حول سياسات الاستقرار الاقتصادي وذلك على النحو التالي⁽¹⁾ :

اولا: الطلب الكلي:

لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، اذ يعتقد النقوديين ان الطلب الاجمالي يتأثر فقط بشكل رئيسي بالعرض من النقود، و ان تأثير النقود في الطلب الاجمالي مستقر و يمكن الاعتماد عليه، في الوقت الذي يؤكد فيه النقوديون ان تطبيق سياسة مالية توسعية من طرف الحكومة يؤدي الى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، وهو ما يؤثر سلبا في الانفاق الاستثماري الخاص و بالتالي في الطلب الكلي، وهو ما يعني ان السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا اثر ضئيل يمكن اهماله.

اما وجهة النظر الكينزية فتتصف بعدم الرفض المطلق للسياسة النقدية، إلا انهم يصرون على ان السياسة النقدية اقل فاعلية في التطبيق من السياسة المالية، فتأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الانفاق الاستثماري، و بالتالي فان فاعلية السياسة النقدية تتمثل في زيادة عرض النقود، و من ثم انخفاض سعر الفائدة و الذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الانفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة نظر النقوديين)، في حين يعتمد الكينزيين بان هذه الاستجابة ضعيفة لان الانفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب، و انما على توقعات المستثمرين للحالة الاقتصادية في المستقبل ، فإذا كانت توقعاتهم مثالية بالنسبة الى المستقبل فان انخفاض سعر الفائدة لن يؤثر على الانفاق الاستثماري كثيرا.

ثانيا: سرعة دوران النقود:

ثمة اختلاف بين المدرستين، اذ يعتقد النقوديين من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفاعلية السياسة النقدية على افتراض ثبات سرعة دوران النقود خلال الاجل القصير و استقرار الطلب على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج و الدخل القومي، الا ان الكينزيين المحدثين يعتقدون ومن خلال التجارب في العديد من بلدان العالم احصائيا و تطبيقيا بان سرعة دوران النقود ليست ثابتة وهو ما يضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي، فانخفاض سرعة دوران النقود في ازمة الركود يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير بينما يزيد ارتفاعها في ازمة الانتعاش.

⁽¹⁾ عباس كاظم الدعبي، مرجع سابق، ص ص 99.100.

ثالثا: العرض الكلي:

الاختلاف حول سلوك العرض الإجمالي، اذ يؤكد الكينزيون عدم مرونة الاسعار و الأجور، في حين يعتقد النقوديين ان مستويات الاجور و الاسعار السائدة في الاقتصاد تكاد تكون مرنة بدرجة تكفي لضمان وجود الاقتصاد باستمرار عند وضع التوازن الذي تتحقق عنده مستويات عالية للإنتاج و التشغيل.⁽¹⁾

رابعا: سياسة عجز الميزانية:

يعتقد النقوديين ان سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيون محددة بالقبول السياسي و ببرامج اقتصادية و اجتماعية لا يمكن التراجع او التخلي عنها، في حين يعتقد الكينزيين ان زيادة الانفاق الحكومي و القيام باستثمارات عامة عن طريق عجز الموازنة هو الطريق الاكثر فعالية لزيادة الانفاق و تحريك الطلب الفعال، و قد ساعدت هذه السياسة بالفعل على الخروج من الازمة العالمية في الثلاثينات.⁽²⁾

الفرع الثاني: اوجه الخلاف بين المدارس الإقتصادية حول أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

تباينت وجهات النظر بين المدارس الاقتصادية حول اسباب عدم الاستقرار الاقتصادي و سنحاول بيانها فيما يلي:

أولا: المدرسة الكينزية و أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاقتصادي البريطاني كينز مؤسس هذه المدرسة، و التي تركز بصفة عامة في ما يخص الاستقرار الاقتصادي على الأفكار التالية⁽³⁾:

-أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرسة أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد و الرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي، و في الوقت نفسه لا تغفل دور السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي، أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الإنفاق للقطاع الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، و هذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي، و ليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني و بالتالي عدم الإستقرار الإقتصادي؛

-يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف و الصدمات الإقتصادية التي تأتي من جانب العرض و تسبب تفاقم مشكلة التضخم؛

(1) محمد سعيد السهموري اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 400.

(2) حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص 150.

(3) زرزار العياشي، "الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية و شروط المؤسسات الدولية"، الملتقى الوطني حول: الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر-باننة ، 12 - 13 ديسمبر 2009، ص 07.

-يؤكد الكنزيون على أهمية الدور الإقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو و التقدم، و أن قوى السوق وحدها لن تكون كافية و فعالة في تحقيق ذلك؛

- يشكك الكنزيون في الاقتراحات التي يقدمها النقديون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهناك صعوبة عملية تكمن في تطبيق سياسة معدل نمو ثابت للعرض النقدي، زيادة على ذلك أن اتجاه العلاقة السببية بين العرض النقدي و الدخل الوطني ليس كما يراه النقديون؛

إن العلاقة السببية في نظر الكنزيون هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي و ليس العكس، و هذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي. و مع ذلك فإن الكنزيون الجدد يؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية و نقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

و يؤكد الكنزيون الجدد على أهمية تطبيق سياسات مالية و نقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي يمكن ان يتخذ احد الاساليب التالية⁽¹⁾:

• اسلوب التغذية المرتدة:

و هو اسلوب يتميز بالثبات و الجمود حيث يمثل علاقة غير مرنة بين السياسات التصحيحية و الحالة التي يمر بها الاقتصاد، و طبقا لهذا الاسلوب يتم اولا تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي التدخل الحكومي ، فمثلا في حالة ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1 % عن المعدل المقبول، يكون العلاج في هذه الحالة زيادة الانفاق العام بنسبة 1 % أو زيادة العرض النقدي بنسبة 1 %، لكن تطبيق هذا الاسلوب يعتبر غير عملي لصعوبة تحديده بدقة و جموده من ناحية اخرى.

• اسلوب السياسات المرنة

و هو الاسلوب الاكثر شيوعا في الاستخدام، حيث يحدد حجم و اتجاه تطبيق السياسات المالية و النقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد على ضوء المؤشرات الاقتصادية الهامة، كمعدل التضخم و البطالة و ميزان المدفوعات و المؤشرات و العوامل السياسية. و تركز المدرسة الكينزية على سياسات الطلب الكلي لتحقيق الاستقرار الإقتصادي، فالسياسات المالية و النقدية التوسعية ستؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، و بالتالي زيادة حجم الناتج المحلي و زيادة مستوى التوظيف، و الذي سيقضي على مشكلة البطالة، و التضخم .

(1) محمد الأفندي، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية و اشكاليات التطبيق . مجلة التجارة ، العدد 2، اليمن، 1993، ص ص 615، 616.

ثانيا: المدرسة النقدية و أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

في عقد الستينيات من القرن الماضي حدث تحول كبير في قبول فاعلية السياسة المالية بعد ان نشر Anna J. Schwartz و M. Fredman كتابهما عن التاريخ النقدي للولايات المتحدة A Monetary History of the States United في عام 1963، الذين بينوا من خلاله ان سبب الأزمة الاقتصادية الكبرى يعود إلى عوامل نقدية و ليس كما اعتقد كينز بأنها تعود إلى نقص الإستثمار و ما يتبع ذلك. و يمكن حصر الأفكار الاقتصادية حول الاستقرار الاقتصادي من وجه نظر المدرسة النقدية في النقاط التالية⁽¹⁾:

- تلعب التطورات النقدية و العوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي و التقلبات في مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستويات الطلب الكلي إنما تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، و من ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها أن مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود، و لذلك قالوا: التضخم ظاهرة نقدية:

- يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي - الذي ينادي به الكينزيين - محدودا و هو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، و حججهم في ذلك ان التدخل يؤدي في اغلب الاحيان الى زيادة درجة عدم الاستقرار في النشاط الاقتصادي، و يرجع السبب في ذلك من وجهة النظر النقديين الى ان السياسات الاقتصادية المالية كانت ام نقدية تتطلب مرور وقت طويل حتى تترك هذه السياسات اثرها و تحدث مفعولها في المتغيرات الاقتصادية المستهدفة (مستويات الانتاج، التشغيل و الاسعار)، و تأتي بالنتائج المرجوة منها، فالسياسة النقدية تعمل من خلال العديد من القنوات ، بعضها يستطيع البنك المركزي التحكم به، و البعض الاخر يقع خارج سيطرة السلطات النقدية . كما انه ليس هناك ما يضمن دائما انه خلال فترة الانتظار هذه، ان تحدث تغيرات معاكسة في النشاط الاقتصادي تضعف من تأثير السياسة التي قامت السلطات النقدية باتباعها.⁽²⁾

- إن توفر إطار مستقر لنشاط اقتصادي يتميز بتدخل محدود للدولة، يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواء كانت احتكارات حكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة و النقابات العمالية، لأنها تعوق و تعطل حرية و آلية السوق:

⁽¹⁾ محمد الأفندي، مرجع سابق، ص 613.

⁽²⁾ محمد سعيد السهموري مرجع سابق، ص 399. 400.

- يرى النقديون (فريدمان) أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يكون ممكنا عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني، و أن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي.

ثالثا: مدرسة التوقعات الرشيدة و أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي

يمثل الاقتصاديون روبرت لوكس و توماس سارجنت أبرز مفكري مدرسة التوقعات الرشيدة، التي تعتبر امتدادا فكريا لأفكار المدرسة الكلاسيكية و نتيجة لهذا التواصل الفكري بين المدرستين فقد عرف هؤلاء كذلك بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة⁽¹⁾.

و تتلخص آراءها و أفكارها بان السياسات الاقتصادية المرسومة المثلى قد تتضمن خطأ عشوائيا لا يمكن التكهّن به، و ان التوقعات لها الدور الفاعل في تحديد السلوك الاستهلاكي و الاستثماري للأفراد، وهم يبنون و يحددون نمط هذا السلوك بناء على قراءاتهم للفترات السابقة و المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، يضاف لها عامل التوقعات للفترة اللاحقة و الاخيرة و عدوه العامل الاكثر حسما في تحديد نمط سلوك الافراد الاستهلاكي و الاستثماري، فالمستهلك يتأثر بتوقعات النشاط الاقتصادي المستقبلي في توزيع دخله الاستهلاكي او الاستثماري، و المستثمر يتأثر بتوقعاته فيما يخص حالة النشاط الاقتصادي في تحديد قراره الاستثماري.

و إذا كان التغير في السياسة المالية و النقدية متوقعا من قبل الوحدات الاقتصادية المختلفة، فإن مستوى الإنتاج و التوظيف لن يتأثر بتلك السياسات، أي أنها لن تكون فعالة في التأثير على مستويات الإنتاج و التوظيف، و هو ما يتناقض مع آراء الكنزيين و النقديين على السواء أما إذا كانت السياسات المالية و النقدية غير متوقعة من قبل الوحدات الاقتصادية، فإن الإنتاج و التوظيف سيتأثران بتلك السياسات، و هذا سيؤدي إلى زيادة التقلبات في النشاط الاقتصادي، و بالتالي زيادة عدم الإستقرار الإقتصادي

و ينصح أنصار هذه المدرسة لتقليل هذه التقلبات بضرورة تطبيق قواعد أساسية بسيطة تجعل من السهل التنبؤ بها، من أهمها قاعدة ثبات معدل نمو العرض النقدي و هي نفس الفكرة التي قدمها النقديون. و في الختام يمكننا القول انه، و في جميع الحالات هناك اتفاق تام على الهدف الرئيسي للسياستين وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السعي الى الوصول الى اعلى استغلال ممكن من الطاقة الإنتاجية، و على هذا الاساس فان الاجابة عن أي السياستين يجب ان يستخدم من قبل الدولة لتحقيق هذه الأهداف يمكن ايجازها في النقاط التالية:⁽²⁾

⁽¹⁾ زرزار العياشي، مرجع سابق، ص 06.

⁽²⁾ عباس كاظم الدعبي، مرجع سابق، ص 120.

-تستطيع الحكومات استخدام السياستين في معالجة التقلبات الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار محددات كل منهما.

-يعتمد المزج بين السياستين على الظروف التي يمر بها كل اقتصاد، و على تأثير كل منها في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي ان المزج بين السياستين لا بد و ان يتغير مع الحالات الاقتصادية و السياسية، لعل اهم الخصائص التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار حالة الركود او الكساد ، الانتعاش او الازدهار، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تغيير او تعديل كلا السياستين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أن:

- 1 - الإستقرار الإقتصادي لا يتحقق دفعة واحدة، لأن الإستقرار قد يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل للموارد، كما يمكن أن يتحقق عند المستوى العام للأسعار، أو يتحقق عند معدلات مقبولة من النمو الإقتصادي المحلي في ظل إستقرار الأسعار و التشغيل الكامل لموارد الإنتاج؛
- 2 - مفهوم الإستقرار الإقتصادي يتعدد و يختلف من دولة لأخرى، حيث نجد أن مفهومه في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول النامية، كما أن خصائصه تختلف من دولة إلى أخرى و ترجع طبيعة هذا الإختلاف إلى طبيعة الأهداف الإقتصادية التي تصبوا كل دولة لتحقيقها إلى جانب المؤشرات التي يعبر عنها هذا المفهوم؛
- 3 - رغم إختلاف و تباين أهداف الإستقرار الإقتصادي من نظام إقتصادي إلى آخر، إلا أن هناك توافق في السياسات المعنية بتحقيقه و المتمثلة أساسا في السياسات النقدية، السياسات المالية؛
- 4 - ضرورة التركيز على التنسيق بين السياسات الاقتصادية من أجل التوصل إلى الإستقرار الإقتصادي، الذي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر في عدد السكان، و في إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي و الأمن الإقتصادي، و كذلك في إستقرار المستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية في الداخل و الخارج، كما تتجلى مظاهره أيضا في استقرار و توازن ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث:

دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

المبحث الأول: التفسير النظري لدور النقود في النشاط الاقتصادي
المبحث الثاني: أدوات البنك المركزي و آلية نقل اثرها الى النشاط
الاقتصادي
المبحث الثالث: مساهمات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

تمهيد:

يعد البنك المركزي أعلى سلطة نقدية تقع على عاتقه مسؤولية إدارة عرض النقد، فهو يتولى الإشراف على اصدار النقود وتحديد قيمتها، كما أنه حريص على إدارة وتنسيق وتفعيل أوجه النشاطات التي تحل النقود في مجمل عملياتها، ويذكر بعض الإقتصاديين أن البنك المركزي له القدرة الجيدة على ضبط كافة الإختلالات والإهتزازات التي تحصل في الإقتصاد من خلال استخدامه لمجموعة من الأدوات، التي تختلف باختلاف الحالات التي تواجه الإقتصاد، كما تتباين من اقتصاد الى آخر، والتي تمكنه من تحقيق الإستقرار الإقتصادي العام.

و عليه سيتضمن هذا الفصل محاولة التعرف على دور البنك المركزي في استخدام أدواته النقدية بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وذلك من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: التفسير النظري لدور النقود في النظريات الاقتصادية
- المبحث الثاني: أدوات البنك المركزي وآلية نقل أثرها الى النشاط الإقتصادي
- المبحث الثالث: مساهمات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

المبحث الأول: التفسير النظري لدور النقود في النشاط الاقتصادي

أثار موضوع دور النقود في النشاط الاقتصادي جدلا كبيرا بين الاقتصاديين، خصوصا دورها في التأثير على المتغيرات الحقيقية و الاسمية، وتركز الجدل بينهم حول مدى تأثير النقود على الناتج المحلي الاجمالي من جهة، و على الأسعار من جهة أخرى. و قد زاد الجدل و توسع بين الكينزيين و الاقتصاديين التقليديين بعد نشر كينز لكتاب النظرية العامة للعمالة و الفائدة و النقود عام 1936 .

لذلك فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث إستعراض التفسير النظري لدور النقود في النشاط الإقتصادي و ذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: دور النقود في إطار النظرية النقدية الكلاسيكية

قبل التعرض لموقف الكلاسيك من النقود و أثرها في الظواهر الاقتصادية المختلفة، لا بد من الوقوف أولا على أهم مرتكزات النظرية الكلاسيكية ذات المساس بالنظرية النقدية و هي:⁽¹⁾

1 -الاستخدام الكامل، فهم يعارضون فكرة البطالة معتمدين في حجتهم على المرونة الكاملة للأجور، فزيادة عرض القوى البشرية ستدفع بالأجور إلى الانخفاض مما يعني زيادة ربح المنتجين و من ثم توسعهم في مشروعات جديدة تستوعب أيدي عاملة جديدة؛

2 -قانون ساي الذي يؤكد أن العرض يخلق الطلب المساوي له، و هو القانون الذي عرف بقانون المنافذ، و تطبيقا لهذا القانون، فإنه لا يوجد افراط في الإنتاج، و يتبع ذلك ان الاقتصاد يكون في حالة التوازن العام، و بالتالي يضل الانتاج ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الانتاج؛

3 -يسلم الكلاسيك بثبات سرعة تداول النقود على المدى القصير في مؤسسات المجتمع؛

4 -افتراض ان النقود في حد ذاتها لا تشبع منفعة معينة، و من ثم فهي ستار يخفي خلفه العمليات الاقتصادية الحقيقية، و بالتالي فدورها محايد لا يتعدى مجرد وسيط في التبادل الذي ييسر العمليات الاقتصادية دون ان يتدخل فيها. اي ان الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطتها؛

5 -الفصل التام بين الجانب الحقيقي (العيني) من الاقتصاد و الجانب النقدي، حيث يتكون الجانب الحقيقي من أسواق العمل و الانتاج و سوق رأس المال، أما الجانب النقدي فيتكون من المتغيرات النقدية التي هي متغيرات مستقلة و منفصلة عن الجانب الحقيقي؛

6 -الحرية الاقتصادية و سيادة المنافسة الكاملة في كل الاسواق.

(1) بالاعتماد على: - أكرم حداد ، مشهور هذلول، النقود و المصارف مدخل تحليلي و نظري. دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص102.
- محمد احمد الافندي، النقود و البنوك و الاقتصاد النقدي. الأمين للنشر و التوزيع، 2008، ص ص 320،321.
- محب خله توفيق ، الإقتصاد النقدي و المصري. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 83.

و قد إنصب التحليل الكلاسيكي في إطار النقود، على أن النقود سلعة مادية، تحدد قيمتها كما تحدد أية سلعة أخرى في السوق، و ذلك تبعا لتكلفة إنتاجها و كمية عرضها، و بإفتراض أن الإصدار النقودي ينطوي على تكلفة الإنتاج، فإن العرض النقدي هو المحدد الأساس لقيمتها.⁽¹⁾ فالنقود لا تعدو أن تكون سوى وسيلة لنقل القيم المتبادلة بين الأفراد، أي أن النقود ليس لها من وظيفة سوى إتمام المبادلات و تيسير تسديد قيم السلع و قياس القيم الإقتصادية للسلع و الخدمات.

الفرع الاول: دور النقود في اطار النظرية الكمية التقليدية

تعتبر النظرية الكمية في النقود إحدى أهم الأفكار التي جاء بها الكلاسيك، لأنها ربطت بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار و استطاعت أن تفسر العديد من الظواهر الإقتصادية كالتضخم و الركود و النمو و حركة إنتقال الذهب بين الدول و تأثيره على جميع المتغيرات الإقتصادية في كل دولة، و تعود أفكار النظرية الكمية في جذورها إلى الإقتصادي "جان بودان" الذي نشر كتابه "الإقتصاد السياسي" عام 1568 و أشار فيه إلى العلاقة بين تدفق الذهب و الفضة من المستعمرات إلى إسبانيا و إرتفاع الأسعار.⁽²⁾

تبعه في ذلك العديد من الاقتصاديين، ففي القرن الثامن عشر ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي فكان "دافيد هيوم" و "كانتيلو"، قد لاحظا أن حجم المعاملات و سرعة التداول لا تتأثران بتغيرات كمية النقود، و أن كمية النقود و مستوى الأسعار يتغيران في نفس الإتجاه.⁽³⁾ أما الاقتصادي "دفيد ريكاردو" فقد طبق هذا التحليل على النقود الورقية مفسرا حالة التضخم التي سادت اوروبا، حيث خلص في تحليله ان قيمة الوحدة النقدية تتغير عكسيا و نسبيا مع كميتها، و أكد بان مضاعفة كمية النقود ستؤدي الى مضاعفة الاسعار.⁽⁴⁾

لقد وجدت النظرية الكمية تأييدا لها في التاريخ النقدي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كذلك فان التدهور الحاد في قيمة النقود و ارتفاع الاسعار في اوائل العشرينات في العديد من الدول قد ارتبط بالزيادة في كمية النقود الورقية في ذلك الوقت .

ظهرت النظرية النقدية التقليدية في صورتين أشهرها معادلة التبادل لـ "Fisher" في مطلع القرن العشرين و الثانية نظرية الارصدة النقدية او ما صطلح عليها بمعادلة كمبردج و التي صاغها مجموعة من الاقتصاديين على رأسهم Marshall، التي استندت إلى فكرة التفضيل النقدي. و هو ما سنحاول إبرازه فيما يلي:

(1) محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 44.

(2) علي كنعان، مرجع سابق، ص 93.

(3) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 13.

(4) محمد ضيف الله القطراني، مرجع سابق، ص 38.

أولاً: معادلة التبادل ل Fisher :

انطلقت النظرية الكمية التقليدية في تحليل دور النقود من طروحاتها التي تتلخص في ان زيادة عرض النقد تؤدي إلى زيادة الإنفاق و الذي يطال تحقيق زيادة في الدخل القومي الاسمي، وقد برز التحليل الكمي التقليدي من خلال معادلة التبادل التي صاغها الاقتصادي "ارفينج فيشر" سنة 1917، " وهي لا تعدو ان تكون معادلة في شكل رياضي تبين المبادلات التي تمت في دولة معينة خلال فترة معينة، و مفادها ان مجموع المبالغ المدفوعة في السلع و الخدمات محل المبادلات الاقتصادية أو التبادل، خلال مدة إنما يتعادل بالضرورة مع مجموعة القيم النقدية للسلع و الخدمات محل هذه المبادلات نفسها"⁽¹⁾.
و يعبر عنها بالصورة الرياضية التالية⁽²⁾:

$$M \cdot V = P \cdot T$$

حيث⁽³⁾:

M: كمية النقود المتداولة في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة.
V: سرعة دوران النقود، و التي يتم تعريفها على انها متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة الواحدة من النقد من يد الى اخرى خلال فترة زمنية معينة. (سنة مثلا)
P: متوسط المستوى العام للأسعار في سنة ما ، و الذي يتم قياسه باستخدام الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة.
T: كمية السلع و الخدمات التي يتم مبادلتها خلال سنة ما، و التي تقاس بعدد المبادلات او الصفقات التي تتم خلال السنة، و طالما ان الكلاسيك يفترضون ان الدخل ثابت عند مستوى الاستخدام الكامل فإن حجم المبادلات ثابت في الأمد القصير.
و تؤكد معادلة التبادل وجود علاقة ديناميكية بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار انطلاقاً من افتراض ان كمية النقود المتداولة (M) عامل مستقل و المستوى العام للأسعار (P) يعد عامل تابع له، مع ثبات كل من سرعة دوران النقود (V) و حجم المعاملات او الصفقات (T) ، فهي متغيرات ثابتة لا يوجد ارتباط بينهما و بين كمية النقود في ظل الاستخدام الكامل للاقتصاد.
ان ادخال هذه الافتراضات على معادلة التبادل سمح باستخدامها في تحديد النتائج المترتبة على القرارات النقدية المتخذة، حيث ان زيادة كمية النقود سوف يؤدي مباشرة الى زيادة المستوى العام للأسعار، و يكون هذا الاثر كلياً. و هو ما يعني وجود علاقة مباشرة و تناسبية و في نفس الاتجاه بين التغيير

⁽¹⁾ زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي. منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2003، ص 219.

⁽²⁾ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2015، ص 71.

⁽³⁾ محمد سعيد السهموري، مرجع سابق، ص 263.

في العرض النقودي و تغير المستوى العام للأسعار . و عليه فإن اي تغير في كمية النقود لن يكون له اي اثر على المستوى الانتاج، و هو ما يعني ان النقود محايدة، بمعنى انها لا تؤثر اطلاقا على حجم الانتاج. (1) و ان وظيفة النقود هي وسيلة مبادلة و مقياس للقيمة فقط (2) ، استنادا إلى قانون (ساي) للأسواق، القائل بأن كل عرض يخلق طلبا مساويا له.

و من خلال معادلة التبادل يمكننا استنتاج مجموعة من العلاقات على النحو التالي :

-ان مجموع النقود المدفوعة تساوي في القيمة السلع و الخدمات المتبادلة، و من ثم يكون طرفي المعادلة احدهما نقدي و يساوي كمية النقود مضروبة في سرعة دورانها و الآخر عيني و يساوي كمية السلع و الخدمات مضروب في اثمانها؛

-ان الطلب النقدي يتعادل مع العرض النقدي عند مستوى التوازن ؛

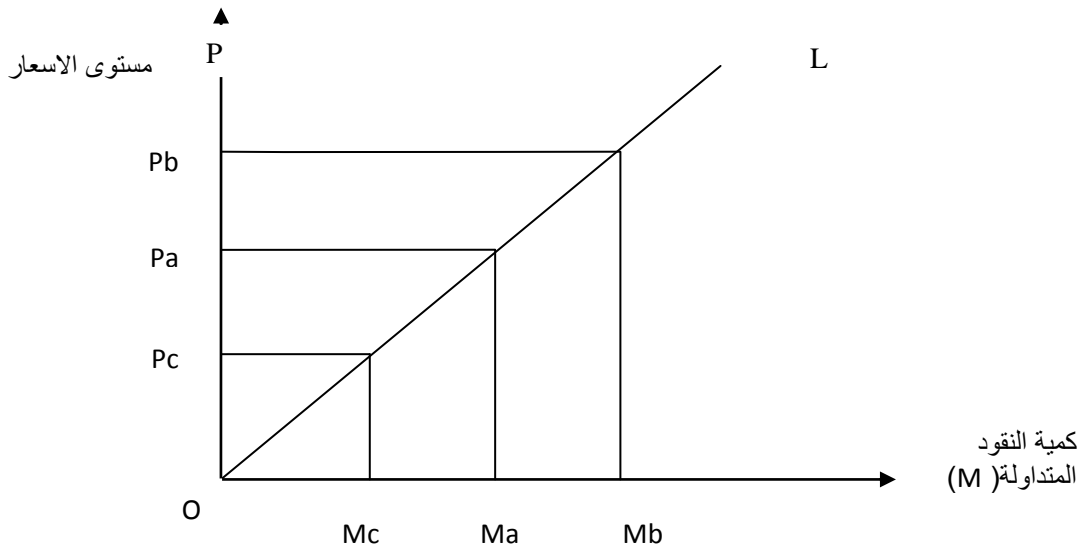
-ان الطلب النقدي يساوي القيمة النقدية للمبادلات و هو يساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار؛

- ان العرض النقودي يمثل التدفق النقدي خلال فترة زمنية و يساوي كمية النقود مضروب في سرعة دورانها؛

و يمكننا توضيح العلاقة المباشرة و الثابتة بين التغير في كمية النقود و المستوى العام للأسعار في

الشكل التالي:

شكل رقم (03): العلاقة المتناسبة بين مستوى الأسعار و كمية النقود



المصدر: عبدا لله طاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 92.

(1) الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 71-72.

(2) Philippe Guillot, Les Politiques monétaires Depuis 1945 et leurs Fondements Théoriques. Expressions. N°06, Mai, 1995. p. 15

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ ان مستوى الاسعار (P) دالة في كمية النقود (M)، فعندما تكون كمية النقود تساوي (Ma) فإن مستوى السعر المقابل له سيكون (Pa)، وعندما تزداد كمية النقود الى (Mb) يزداد مستوى الاسعار الى (Pb)، وعندما تنخفض كمية النقود الى (Mc) فإن مستوى الأسعار سينخفض الى (Pc).

ثانياً: نظرية الدخل و معادلة كامبريدج

ان الصورة الثانية التي عبرت فيها النظرية النقدية الكلاسيكية عن نفسها هي الصيغة التي قدمها الفريد مارشال A. Marshall، و تبعه A.C. Pigoh وهي التي تنبئ عليها معادلة كامبريدج⁽¹⁾، و عرفت باسم نظرية الأرصدة النقدية (Cash-Balances Theory) و تعد امتداداً لنظرية فيشر، حيث حاولت هذه النظرية المزج بين المفاهيم النقدية و العلاقات الحقيقية، و توحيد الإطار النظري لعملية تفسير التفاعلات الاقتصادية الكلية.

تعد معادلة كامبريدج صيغة مطورة لمعادلة التبادل غير أنها اتكأت على رؤية جديد لدور النقود ليس على أساس التركيز بصور رئيسية على قيمة النقد، وإنما التركيز على التغيرات في التفضيل أو الرغبة في الاحتفاظ بالنقود، أي ان الاهتمام انتقل من البحث في قيمة النقود إلى البحث في الرغبة في الاحتفاظ بالنقود⁽²⁾.

و يرجع مارشال الطلب على النقود بصفة اساسية الى دافع الدخل، و يقصد به ميل الافراد و المشروعات للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة بغرض مقابلة ما يقومون بشرائه من السلع و الخدمات و ما يحتفظون به من ارصدة نقدية في لحظة معينة يمثل نسبة من دخولهم وهي نسبة تتغير مع تغير الدخل.⁽³⁾ يطلق عليها "بالتفضل النقدي". و قد رمز لها بـ (K). و تسمى ايضاً معامل استخدام السيولة⁽⁴⁾.

اشتق مارشال نظريته من معادلة التبادل ليفشر، و ذلك بتعويض حجم المبادلات بالإنتاج أو الدخل، لتصبح معادلة الأرصدة النقدية في الشكل التالي⁽⁵⁾:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

حيث:

M: كمية النقود المتداولة و هي عامل خارجي.

Y: الدخل الحقيقي.

V: سرعة تحول النقد إلى دخل.

(1) محب خله توفيق، الاقتصاد النقدي و المصرفي. مرجع سابق، ص 93.

(2) محمد أحمد الأفندي، النقود و البنوك و الاقتصاد النقدي. مرجع سابق، ص 326.

(3) يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية-السياسة النقدية. دار البقاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، القاهرة، 1996، ص 44.

(4) وسام ملاك، مرجع سابق، ص 280.

(5) محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص 265.

P : المستوى العام للأسعار.

ولتحديد الكمية المثلى من النقد التي يجب على افراد المجتمع الاحتفاظ بها على شكل ارصدة نقدية سائلة من الدخل، اعتمد مارشال على معادلة التبادل و التي تبين أن الطلب على النقود يمثل نسبة من الدخل. وقد تم التوصل إلى هذه الصيغة كما يلي:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

$$M = P \cdot Y / V$$

منه:

$$M = 1/V \cdot P \cdot Y$$

وبوضع: $1/V = K$

نحصل على المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$M_d = K(P \cdot Y)$$

حيث:

K: النسبة من الدخل النقدي التي يحتفظ بها في شكل نقود (التفضيل النقدي).

Md: الطلب على النقود.

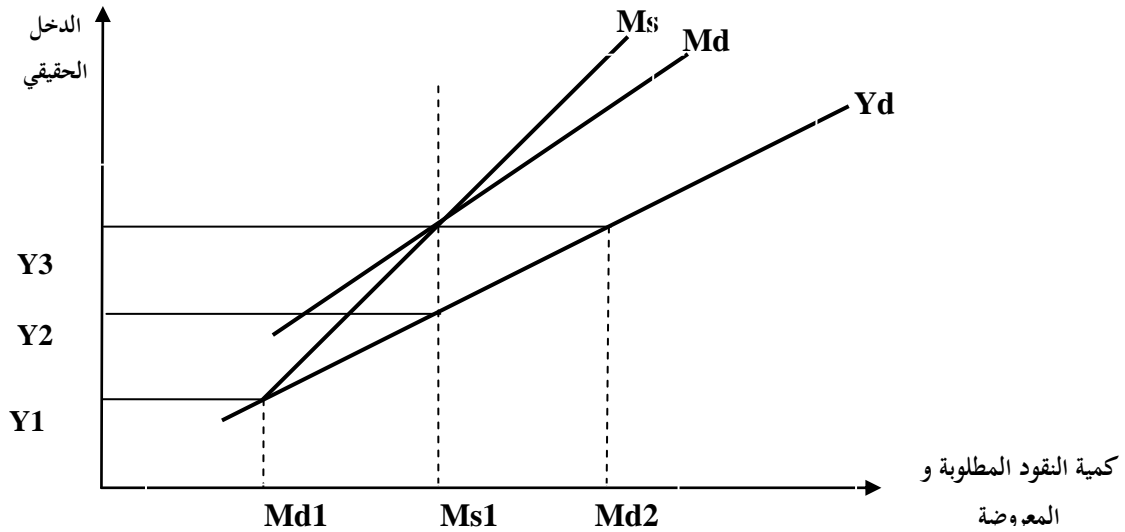
تشبه المعادلة الاخيرة الى حد كبير معادلة التبادل التي صاغها ايرفينج فيشر عن كمية النقود مع احلال الدخل القومي الحقيقي محل كمية المبادلات، و احلال سرعة تحول النقد الى دخل محل سرعة دوران النقود لأغراض المبادلات. فهي تؤكد أن أي زيادة في كمية النقد (M) سوف تقابلها زيادة مساوية في المستوى العام للأسعار (P) في ظل افتراض ثبات كل من نسبة التفضيل النقدي (K) و الدخل القومي (Y)، ان صيغة النظرية الكمية كما جاءت على يد مدرسة كامبردج تعتبر تطورا في الفكر الكلاسيكي مقارنة بتلك الصياغة التي جاء بها فيشر، و ذلك لسببين، الاول، ان الطلب على النقود اصبح الآن أكثر وضوحا في الفكر الكلاسيكي، لأنه يمثل نسبة ثابتة و محددة من الدخل (K)، و هو ما كان غائبا في صياغة فيشر للنظرية الكمية، أما السبب الثاني، فهو ان النقود اصبحت الآن تطلب للاحتفاظ بها، و ليس لأنفاقها كما هو الحال عند فيشر، و هذه نقطة هامة لانها تعتبر تطورا في نظر الفكر الكلاسيكي للنقود، و التي اصبح ينظر اليها على أنها اصل من الاصول التي يرغب الافراد في اقتناءها بدلا من الفكرة القديمة التي اعتادت النظر اليها على انها وسيط للتبادل فقط.⁽²⁾

و يمكننا تمثيل هذه المعادلة بيانيا كما يلي :

⁽¹⁾Philippe Guillot, Op.Cit, p16.

⁽²⁾ محمد سعيد السهوري، مرجع سابق، ص 270. 271.

الشكل رقم (04): معادلة الأرصدة النقدية (معادلة كمبردج)



المصدر: عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 95.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن زيادة الطلب على النقود من $Md1$ إلى $Md2$ تعني زيادة نسبة ما يحتفظ به الأفراد من دخولهم النقدية (K)، وهو ما يعني وجود نقود تزيد عن حاجة الأفراد للاحتفاظ بها في صورة ارصدة نقدية، فيختل التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها، أي ($Md > Ms$)، وللعودة الى وضع التوازن ينبغي على الأفراد التخلص مما في حوزتهم من ارصدة نقدية فتقل نسبة الإحتفاظ بالنقود (K) و ذلك بانفاقها على السلع و الخدمات، فيزيد الدخل القومي من $Y1$ الى $2Y$ او تتجه الأسعار الى الارتفاع.

الفرع الثاني: الإنتقادات الموجهة للنظرية الكمية:

رغم الانتقادات التي وجهت الى هذه النظرية، إلا أنها بينت خطورة زيادة كمية النقود المتداولة في رفع المستوى الاسعار، و بالتالي توليد موجات تضخمية في الاقتصاد⁽¹⁾. وقد انصب الإنتقادات الموجهة للنظرية الكمية الكلاسيكية على الفروض التي تستند إليها والتي هي في مجملها الفروض التي يقوم عليها التحليل الكلاسيكي،⁽²⁾ إضافة إلى فرضيات معادلة التبادل و الأرصدة التي تحدث عنها كل من "مارشال" و "بيجو" وغيرهم، ولعل أهم الإنتقادات الموجهة إليها نذكر⁽³⁾:

(1) عبدا لله طاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 93.

(2) محب خله توفيق، إقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص 91.

(3) بالاعتماد على:- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 221.

-تجاهلت نظرية كمية النقود أمرا منطقيًا، و هو ان القوى التي تتحكم في تحديد المستوى العام للأسعار، لا يمكن ان تختلف عن تلك القوى التي تتحكم في ثمن السلعة او الخدمة المنفردة، فقوى الطلب على كافة المنتجات من جهة اخرى هي التي تتحكم في المستوى العام للاسعار؛

-اغفلت الطبيعة الخاصة للنقود و صعوبة تطبيق قانون العرض و الطلب لتحديد قيمتها؛

-تجاهلت اثر سعر الفائدة، ذلك انه من المحتمل ان تزيد الاسعار بزيادة كمية النقود ولكن هذا قد يحدث عن طريق آخر، كما لو قل سعر الفائدة، و هو ما يحفز على الاقتراض و منه تشجيع الانتاج، فارتفاع؛

-عدم صحة الفرض الخاص بثبات حجم المعاملات وسرعة تداول النقود او على الاقل دورها في المدى القصير، اذ يدحض الواقع العملي ما يعزى الى هذه العوامل في استقلالية في التغيير؛

-بساطة افتراضاتها وبعدها عن الواقع العملي، مما ادى الى عدم قبول ما بنى على هذه الافتراضات من نتائج، مثل ثبات حجم الانتاج والمبني على افتراض التوظيف الكامل للموارد؛

-النظر الى النقود كوسيط للتبادل فقط وان دورها محايد في النشاط الاقتصادي، يعد افتراضا مبسطا للغاية، حيث ان للنقود وظائف اخرى هامة مثل استخدامها كمخزن للقيمة واعتبارها متغيرا اقتصاديا هاما له تأثير على النشاط الاقتصادي.

و ختامًا يمكننا القول أن النظرية الكمية للنقود، سواء في صيغتها التقليدية، أو كما في صيغة معادلة كمبرج، قد أكدت ان دور النقود محايد في النشاط الاقتصادي، و أن عرض النقد هو المحدد الأساسي للتغير في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم المعاملات و سرعة دوران النقود، و إستمر هذا الاعتقاد سائدا الى حين حدوث أزمة الكساد الكبرى (1929-1933)، التي جعلت التحليل الكلاسيكي عاجزا عن ايجاد الحلول الملائمة لها ، وهو ما ساهم في بروز التحليل الكنزي الذي سنتطرق له بالدراسة و التحليل فيما يلي.

المطلب الثاني: دور النقود في إطار النظرية الكنزية

ان الازمات العالمية التي شهدتها البلدان الرأسمالية و التي عرفت بازمة الكساد الكبرى عام 1929، جعلت التحليل الكلاسيكي و الافكار التي ارتكزت عليها هذه المدرسة عاجزة عن ايجاد الحلول الملائمة لتلك المشاكل لذلك تحول الاهتمام من دراسة التغير في الاسعار العامة التي اهتمت بها النظرية الكلاسيكية الى دراسة سلوك النقود و اثره على مجمل النشاط الاقتصادي و على اساس تحليل كلي شامل للتغيرات الاقتصادية الاساسية.⁽¹⁾ فقد تحول الإهتمام من دراسة التغير في المستوى العام للأسعار التي اهتمت به النظرية النقدية الكلاسيكية إلى دراسة سوق النقود على مجمل النشاط الاقتصادي و على أساس تحليل

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 51.

كلي شامل للمتغيرات الإقتصادية الأساسية، ولقد تبنى هذا الإتجاه الإقتصادي الإنجليزي الشهير "جون ماينارد كينز"⁽¹⁾ والتي تعتبر نظريته بمثابة ثورة حقيقية في الفكر النقدي والإقتصادي، حيث انها قامت على انقراض التحليلي الكلاسيكي الذي ساد لفترة من الزمن. ففي الوقت الذي تؤيد فيه النظرية الكلاسيكية حياد النقود إزاء النشاط الإقتصادي، تقوم النظرية الكينزية على دراسة سلوك النقود و اهمية الدور الذي تلعبه على مستوى الاقتصاد القومي.

الفرع الاول : فرضيات التحليل الكينزي

تختلف فرضيات التحليل الكينزي عن فرضيات التحليل الكلاسيكي، خاصة بعد عجز هذا الاخير عن ايجاد الحلول لأزمة الكساد العالمية التي حلت بالنظام الرأسمالي (1929-1933)، الأمر الذي أدى إلى تحول الاهتمام من دراسة التغير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود إلى دراسة سلوك النقود و أثرها على مجمل النشاط الاقتصادي.

و تتمثل أهم الفرضيات التي بنا عليها كينز نظريته فيما يلي⁽²⁾:

- 1- يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم وهي النقود و السندات؛
- 2- اهتم بفكرة الطلب الفعال لتفسير اسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في ازمة الكساد، وما نتج عنها من انخفاض في الاسعار و انتشار البطالة ، فهو يرى ان حجم الانتاج و التشغيل من ثم حجم الدخل يتوقف بالدرجة الاولى على حجم الطلب الفعال؛
- 3- وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) و ذهب إلى أن الأمر ليس البحث في العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، و إنما البحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني و الدخل الوطني ... و أوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) و سبب ذلك يرجع الى دوافع مختلفة أهمها: المعاملات، الاحتياط و المضاربة؛
- 4- قام كينز بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيم (دافع المضاربة)، و تحليله هذا ما ميزه حقا على النقديين ، وذلك ان اخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار فتح امامه افاقا جديدة لتحليل اثر النقود على النشاط الاقتصادي؛
- 5- جاء بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة السابقة، اذ تعالج كل مستويات التشغيل؛

⁽¹⁾ محب خله توفيق، الإقتصاد النقدي و المصرفي. مرجع سابق ، ص 101.

⁽²⁾ بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 33- 35

5- اهتم بالتحليل الكلي و لم يعطي أهمية للجزيئات، فالظواهر الاقتصادية العامة التي يستخدمها في تحليله تدور حول المجاميع، كحجم التشغيل العام، الدخل الوطني، الانتاج الوطني، الطلب الكلي، العرض الكلي والاستثمار الكلي

6- رفض في تحليله للأوضاع الإقتصادية قانون "ساي" و بين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث اختلال، كما أقر بحدوث التوازن عند أي مستوى من مستويات التشغيل. و بذلك اقر بضرورة تدخل الدولة لعلاج اسباب الازمة التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

ثانيا: دافع الاحتفاظ بالنقود

يعتبر "كينز" من بين أهم الاقتصاديين الذين أعطوا اهتماما كبيرا للنقود في النظرية الاقتصادية فهو من المعارضين لفكرة حيادية النقود، فالنقود عند كينز لم تعد مجرد ستار يخفي الحقائق و لا محايدة، بل تمارس عملا نشطا تؤثر من خلاله على التغيرات الاقتصادية بما في ذلك المتغيرات الحقيقية⁽¹⁾، و بالتالي فهو يرى ضرورة إدماج النقود في النظرية الاقتصادية، و ذلك لما تلعبه هذه الأخيرة من أهمية في كبيرة في الحياة الاقتصادية.

و في هذا الإطار ميز كينز في النظرية العامة في الاستخدام و الفائدة و النقود (1936) بين ثلاث دوافع تؤدي بالأفراد إلى الإحتفاظ بالنقود، وهذه الدوافع هي:

1- دافع المبادلات:

يقصد بدافع المبادلات رغبة الأفراد و المؤسسات الاقتصادية في الاحتفاظ بقدر معين من النقود على شكل سائل بهدف مواجهة نفقاتهم الجارية،⁽²⁾ و تتمثل النفقات الجارية بالنسبة للأفراد في شراء المواد الغذائية واستخدام المواصلات... إلخ، و في و دفع أجور العمال و شراء المواد الأولية... إلخ بالنسبة للمنتجين. لذا يمكن القول ان الطلب على النقود بدافع المعاملات بشقية (طلب الأفراد) و (طلب المشروعات) يتحدد مبدئيا بمستوى المعاملات التي يقومون بها، فقد اعتقد كينز ان تلك المعاملات تتناسب مع الدخل النقدي، أي ان الطلب على النقود دالة طردية في الدخل النقدي.⁽³⁾

يمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$L_1 = f(Y) = a_1 \cdot Y$$

حيث ان:

⁽¹⁾ الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 75.

⁽²⁾ ضياء مجيد الموسوي، اقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 104.

⁽³⁾ حمد أبو الفتوح على الناقه، نظرية النقود و الاسواق المالية-مدخل حديث- مكتبة و مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، ص 270

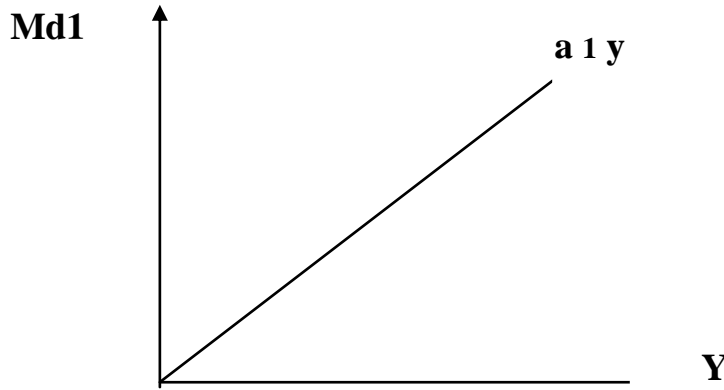
L_1 : الطلب على النقود لدافع المبدلات.

a_1 : النسبة من الدخل التي يحتفظ بها المجتمع بشكل أرصدة نقدية.

Y : الدخل القومي الحقيقي.

و يمكن تمثيل هذه المعادلة بيانيا كمايلي :

الشكل(05): الطلب على النقود من أجل المبادلات



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1992. ص 224.

2 - دافع الاحتياط: يتم الإحتفاظ بالارصدة النقدية السائلة من اجل الاحتراز نتيجة عدم التأكد فيما يتعلق بالارادات و الانفاقات المستقبلية للدخل، فالوكلاء الاقتصاديين يضعون جانبا جزءا من ارصدتهم النقدية من اجل مواجهة الانفاقات غير المتوقعة كالتى يفرضها المرض او الحوادث، و بذلك فالطلب على النقد من اجل الاحتياط هو كناية عن دالة مستقرة لا ترتبط لا بمعدل الفائدة بل مستوى الدخل⁽¹⁾.
و يمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$L_2 = f(Y) = a_2 \cdot Y$$

حيث :

L_2 : الطلب على النقود بدافع الإحتياط.

a_2 : النسبة من الدخل التي يحتفظ بها المجتمع بشكل أرصدة نقدية.

Y : الدخل القومي الحقيقي.

و هناك مجموعة من العوامل يعتمد عليها الدافع حسب كينز أهمها⁽²⁾:

أ - حجم الدخل: فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود لغرض الاحتياط؛

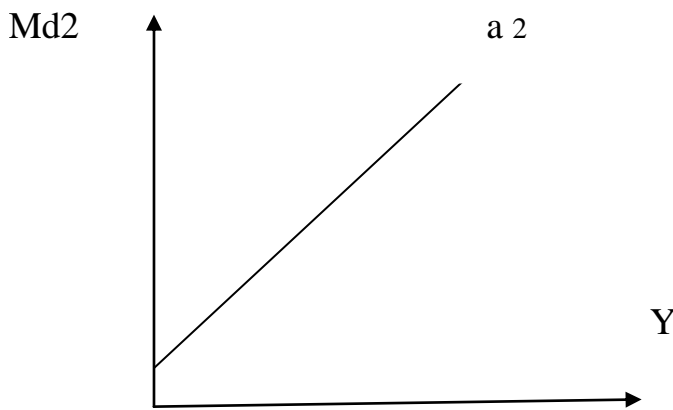
⁽¹⁾ وسام ملاك ، مرجع سابق، ص ص 286،287.

⁽²⁾ محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص35.

ب- مدى كفاءة السوق المالية: فكلما زادت إمكانية تحويل الأوراق المالية إلى سيولة كلما انخفض الطلب لأغراض الاحتياط والعكس صحيح؛

ج- طبيعة الفرد وظروفه النفسية: ففي أوقات الرخاء يزيد تفاؤل الأفراد في المستقبل و من ثم يقل طلبهم على النقود لأغراض الاحتياط، والعكس صحيح في حالات الكساد.
ويمكن تمثيل هذه المعادلة بيانياً كمايلي:

الشكل(06) : الطلب على النقود من أجل الإحتياط



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، 230.

و نلاحظ ان كلا من دافع المبدلات و دافع الاحتياط يمكن جمعهما في دافع واحد يطلق عليه الطلب على النقد للمبدلات، و يمكن التعبير عن ذلك من خلال المعادلة الآتية ⁽¹⁾:

$$L_e = L_1 + L_2 = f(Y)$$

حيث:

L_e : الطلب على النقود لدافع المبادلات .

وتفيد هذه الدالة ان زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة للطلب على النقود لأغراض المبادلات.

ومن اللافت للنظر ان دالة الطلب على النقود لأغراض المبادلات $L_e = f(Y)$ تشبه دالة الطلب على النقود في النظرية الكمية الكلاسيكية $K(PY)$ ، غير ان الاختلاف الجوهرى يكمن في ان $K(PY)$ عند الكلاسيك تكون ممثلة لكل الطلب على النقود بينما عند كينز لا تمثل إلا الجزء من الطلب على النقود.

⁽¹⁾ محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص335.

3 - دافع المضاربة:

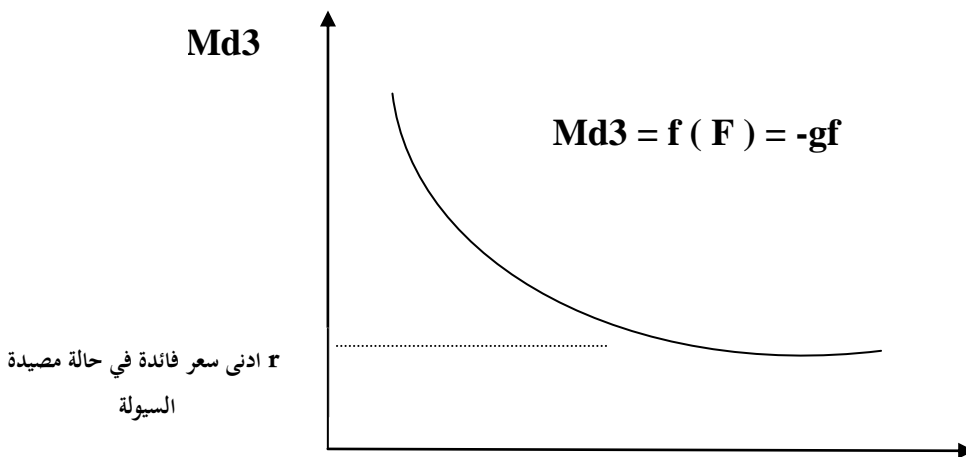
يعد الطلب على النقود بدافع المضاربة جزء من الطلب على النقود في نظرية كينز، ويعد اختلافا بين النظرية الكينزية و النظرية الكمية للنقود،⁽¹⁾ فالاقتصاديون الكلاسيك يرون ان حيازة النقد من اجل اتمام الصفقات والاحتراز تظهر عقلانية الوكيل الاقتصادي، لكنهم بالمقابل يجدون ان هذا الاخير يصبح غير عقلاني اذا ما احتفظ بأرصدة نقدية سائلة تتعدى حاجته، لذلك ادخل كينز دافع المضاربة من أجل الاحتفاظ بالنقد فقد لاحظ انه تبعا للعلاقة بين معدل الفائدة الجاري والمستقبلي، فإن النقد يمكن أن يشكل اسوة بالأوراق المالية أفضل احتياطي للقيم.⁽²⁾

إذن فكمية النقود المحتفظ بها حسب كينز من أجل المضاربة مرتبطة عكسيا بسعر الفائدة و يمكن تحديد ذلك رياضيا كما يلي:⁽³⁾

$$L_p = f(r)$$

إن الطلب على النقود بدافع المضاربة يتوقف على سعر الفائدة ، فالأفراد يحتفظون بكمية من النقود السائلة من أجل دافع المضاربة لأغراض الاستفادة من فروق الأسعار التي يتوقعونها ، فانخفاض سعر الفائدة يرفع من قيمة السندات و ارتفاع سعر الفائدة سيخفض من قيمة السندات و احتفاظ الفرد بكمية معينة من النقود يتيح له الفرصة للاستفادة بفروق هذه الأسعار، أي ان سعر الفائدة يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية بصورة عامة، فالطلب على النقود لأغراض المضاربة يعتمد بصورة عكسية على سعر الفائدة، كما يوضحه الشكل رقم (07)

الشكل(07) : الطلب على النقود من أجل المضاربة



المصدر: عمر صخري، مرجع سابق، ص 232.

(1) محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص 56.

(2) وسام ملاك، مرجع سابق، ص 287.

(3) محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 333.

من خلال الشكل رقم (07) فإننا نلاحظ ان ارتفاع سعر الفائدة، يخفض الطلب على النقود لأغراض المضاربة، وهو ما يزيد من اتجاه الأفراد نحو اقتناء السندات.

و من ناحية يرى كينز انه عند المستويات المتدنية لأسعار الفائدة و حين تكون تكلفة الاحتفاظ بالنقود منخفضة تزيد رغبة الأفراد بالاحتفاظ بكل ما لديهم من نقود في شكل سائل على أمل تحسين الظروف أو اقتناص لفرص في المستقبل، في مثل هذه الحالة لن تستجيب أسعار الفائدة إلى التغيرات في عرض النقد،⁽¹⁾ وهذه الحالة وصفها كينز "بمصيصة السيولة" أو "فخ السيولة".⁽²⁾

ثانياً: انتقادات النظرية الكينزية

رغم الأهمية الكبيرة التي أحدثها التحليل الكينزي في الفكر الاقتصادي، إلا انه تعرض إلى جملة من الإنتقادات نحصر أهمها فيما يلي⁽³⁾:

1 - أن "كينز" لم يشر إلى التغيرات في مستوى الدخل الذي يؤثر على سعر الفائدة لأنه يعتقد ان سعر الفائدة يتحدد بتلاقي عرض النقد مع الطلب عليها لأغراض السيولة. لهذا يعتقد ان سعر الفائدة اعتبرت ظاهرة نقدية في التحليل الكينزي كما انه من الصعوبة تحديد الطلب على النقود لأغراض السيول النقدية دون معرفة مستوى الدخل الذي يؤثر بדרه على الطلب على النقود للأغراض المختلفة؛

2 - إن التحليل الكينزي يقرر أن سعر الفائدة يتحدد بعامل واحد فقط، يتمثل في الطلب على النقود لأغراض السيولة في حين أهمل عوامل أخرى لا تقل أهمية في تحديد هذا السعر و في مقدمتها الدخل؛

3 - قام كينز بدراسة العوامل المؤثرة على سعر الفائدة في الأجل القصير ولم يتناول العامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل الطويل، وهذا إهمال لأثر الزمن في تقدير سعر الفائدة و خاصة في أسواق الإئتمان المصرفي لهذا اعتبر البعض ان النظرية الكينزية اتصفت بالجمود.

المطلب الثالث : دور النقود في إطار النظرية النقدية الحديثة

بعد تراجع نظرية كمية نقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الإقتصادي لفترة عقدين من الزمن تقريباً، أعادة الحياة لهذه النظرية في عام 1956 الإقتصادي الشهير "ملتون فريدمان" و ذلك بتحويل النظرية النقدية إلى نظرية حديثة للطلب على النقود⁽⁴⁾.

(1) عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، مرجع سابق، ص106.

(2) محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص335.

(3) انظر إلى المراجع التالية:

-ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص317

-محمود حسين الوادي وآخرون، مرجع سابق، ص ص62.61.

- على كنعان، مرجع سابق، ص126.

(4) محب خله توفيق، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مرجع سابق، ص 138.

و تعتبر نظرية "ملتون فريمان" إحدى أعمال مدرسة شيكاغو التي ظهرت بعد عشرين عاما من ظهور النظرية العامة "لكينز"، لذلك فإن تحليله قد جاء متقاربا مع كينز، وقدت إهتمت هذه النظرية بتكملة المنتهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الإطار العام لنظري الاختيار وأيضا المبادئ العامة لنظرية الطلب على النقود، بمعنى انه حاول تحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية و الكنزية، فالمتأمل لنظرية ميلتون فريدمان يجدها مجرد محاولة لتجديد إعادة صياغة النظرية الكلاسيكية و الكنزية، لكمية النقود بحيث تتماشى مع الاحتياطات الفعلية للعصر الحديث و تستطيع تقديم حلول واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا عن أنها كانت تهدف أساسا إلى وضع الحلول الكفيلة للتخفيف عن حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كينز في علاج هذه الظاهر⁽¹⁾.

يعطي "فريدمان" للنقود أهمية كبيرة فهو يرى أن النقود يتم الاحتفاظ بها حالها كأي سلعة معمرة أخرى، و في إطار نظريته للثروة اعتبر أن النقود جزءا من هذه الثروة و يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات، الأسهم العادية، السلع العينية و رأس المال البشري و بالتالي فان الاحتفاظ بالنقود يرتبط بكلفة الاحتفاظ بها و كذلك بالمنافع التي تتولد نتيجة الاحتفاظ بالنقود. و تتمثل هذه التكلفة بسعر الفائدة و معدل الارتفاع في مستوى الأسعار الذي يؤدي إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية و بالتالي كلما زادت كلفة الاحتفاظ بالنقود من خلال ارتفاع قيم هاذين العاملين أو احدهما كلما قلت رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود. و على ذلك فان العلاقة بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود و الطلب عليها تعد علاقة عكسية.⁽²⁾

أولا: فرضيات نظرية فريدمان

يتساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقود و لتحليل هذه الأسباب افترض ما يلي⁽³⁾:

- ان النقود أصل من الأصول و بالتالي تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الطلب على الأصول الأخرى؛
- ان الثروة هي المحدد الرئيس في دالة الطلب بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه؛

-يعد الطلب على النقود دالة مستقرة في مستوى الدخل الدائم و يقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه و على المدى الطويل، وهو يعتبر اقل تقلبا و على المدى الطويل و في مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري؛

⁽¹⁾ خيايه عبد الله، مرجع سابق، ص 113.

⁽²⁾ عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، مرجع سابق، ص 111.

⁽³⁾ انظر المراجع التالية:

- على كنعان، مرجع سابق، ص ص 128-129.

- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 255.

- فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015، ص 62.

-ان ثورة الأفراد تأخذ أشكال متعددة بالإضافة إلى النقود و قسمها إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية هي الأسهم، السندات و السلع، و ان الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد المتوقع من النقود نفسها و كلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود؛

-يلعب عرض النقود دور المتغير الوحيد و الفعال في تحديد مستويات الدخل و الناتج الكلي، بمعنى أن عرض النقود هو المتغير المستقل و الطلب على النقود هو المتغير التابع؛

- تؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة الدخل و الناتج في الأجل القصير في حين تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار في الأجل؛

-الحرية الاقتصادية و حصر دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

-دالة الطلب على النقود ثابتة، أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار و ليس لها علاقة بالطلب على النقود ؛

- التشكيك في كفاءة السياسة المالية و التأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و ذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم؛

- يعتبر التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كتلة النقود أكبر من نمو الإنتاج وهذا ما هو إلا تأكيد للنظرية الكمية للنقود، غير أن العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار هي علاقة سببية و ليست علاقة تناسبية.

و لقد بنا فريدمان نظريته اعتمادا على معادلة التبادل التي رأى أنها ليست نظرية للدخل و الأسعار، و إنما هي نظرية للطلب على النقود. و للتأكيد على هذا الرأي فقد أعطى دورا محوريا لسرعة دوران النقود، و توصل إلى أن سرعة دوران النقود ترجع إلى التغير في الطلب على النقود، فبالعودة إلى معادلة التبادل⁽¹⁾:

$$M \cdot V = P \cdot Y$$

$$V = P \cdot Y / M$$

و عند التوازن يكون عرض النقود (M) مساويا للطلب الاسمي $P M^d$ أي ان $P M^d = M$ و بالتالي فان معدل دوران النقود يصبح:

$$V = P \cdot Y / P M^d = Y / M^d$$

⁽¹⁾ محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة و الممارسة، الأمن للنشر و التوزيع، ط2، صنعاء، 2014، ص 346.

وهذا يعني انه كلما زادت كمية النقود المطلوبة، فإن سرعة الدوران تنخفض و العكس صحيح، أي أن التغير في الطلب على النقود يسبب تغيرا في سرعة الدوران، و من الواضح أن العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود تعتمد على العوامل المؤثرة على الطلب على النقود .

لذلك فإنه يتعين علينا مناقشة العامل المحددة للطلب على النقود.

ثانيا: محددات الطلب على النقود عند فريدمان:

تتمثل أهم محددات الطلب على النقود عند فريدمان في :

1- الثروة الكلية:

هي المقدار الكلي الذي يقسم بين أشكال مختلفة للأصول التي يقبل حائزي الثروة على حيازتها، ونعلم أن تقديرات الثروة الكلية نادرا ما تكون متاحة، و على هذا لا بد من استخدام مؤشر بديل للثروة الكلية و هذا المؤشر هو الدخل⁽¹⁾. و قد ميز " فريدمان " بين الأصول المكونة للثروة و المتمثلة أساسا في⁽²⁾:

- النقود باعتبارها المحدد الأول لهذه الثروة؛

-الأصول المالية (الأسهم السندات)؛

-الأصول الحقيقية (العقارات، الأراضي)؛

-رأس المال البشري (التمثل في الطاقة على العمل و التي تترجم في الدخل المتحققة من العمل).

1 1 تكلفة الفرصة البديلة للنقود:

ان الاحتفاظ بالنقود في شكل نقدي معناه التخلي عن استخدامها في شراء أصل مالي أو حقيقي يدر عائدا أو دخلا دائما و هذا ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة أو تكلفة الإضاعة. بمعنى أن الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل يضيع عن حائزها امكانية الحصول على دخل او عائد اذا ما استثمارها في أي وعاء من الالوعية الادخارية.⁽³⁾

1 2 - الأذواق:

وهو ما اصطلح عليه فريدمان بترتيب الأفضليات، فقد اخذ فريدمان بالجانب الكيفي للثروة، حيث يرى أن الأفراد يوزع ثروته بين مختلف الأصول تبعا لعوائدها فقط بل تحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق و بترتيب الأفضليات.

(1) أحمد أبو الفتوح على الناقه، مرجع سابق، ص 280.

(2) خبابه عبد الله، مرجع سابق، ص 114. 115.

(3) احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي. مؤسسة سباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 148.

و على هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على الارصدة الحقيقية (M^d/p) على انها دالة للثروة التي يمتلكها الافراد معبرا عنها بالدخل الدائم، و معدلات العائد المتوقعة على الاصول البديلة التي تستخدم فيها الثروة مقارنة مع العائد المتوقع النقود كما يلي:⁽¹⁾

$$M^d / p = f (Y_p , r_b - r_m , r_e - r_m , \Pi_e - r_m)$$

حيث :

$$M^d / p = \text{الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية.}$$

$$Y_p = \text{مقياس فريدمان للثروة و المعروف بالدخل الدائم.}$$

$$r_m = \text{العائد المتوقع على النقود.}$$

$$r_b = \text{العائد المتوقع على السندات.}$$

$$r_e = \text{العائد المتوقع على الأسهم.}$$

$$\Pi_e = \text{العائد المتوقع للتضخم.}$$

يوضح فريدمان من خلال هذه المعادلة ان الفرد حر في اختيار البديل الذي يحتفظ فيه بثروته، كما أن طلبه على النقد يعتمد على العوائد المختلف من البدائل، فهناك العائد المتوقع على النقود (r_m)، و العائد من السندات (r_b)، و العائد من الأسهم (r_e)، مع الاخذ بعين الاعتبار العائد المتوقع من التضخم (Π_e)، و أن المفاضلة بين الإحتفاظ بالنقد أو هذه البدائل إنما يعتمد على الفروقات بين العوائد على هذه البدائل و العائد على الإحتفاظ بالنقود.

و الطلب على النقود من وجهة نظر فريدمان لن يتأثر كثيرا بتقلبات النشاط الاقتصادي سواء في حالة الكساد أو الانتعاش، لأن الطلب على النقد مرتبط بالدخل الدائم و الذي يتميز بالاستقرار و الثبات و لا يتعرض لتقلبات كبيرة و عليه فإن الطلب على النقود يصبح مستقرا من خلال افتراض ثبات سرعة دوران النقود.⁽²⁾

ختاما يمكننا القول، انه في ظل استقرار الطلب على النقود فإن زيادة عرض النقد سيؤدي إلى تغير الدخل النقدي، و مرة أخرى فإن هذا يؤكد اعتقاد فريدمان أن عرض النقود يمارس تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي، و ان النقود ليست محايدة كما ادعى الكلاسيك،⁽³⁾ و هو ما يبينه الشكل التالي:

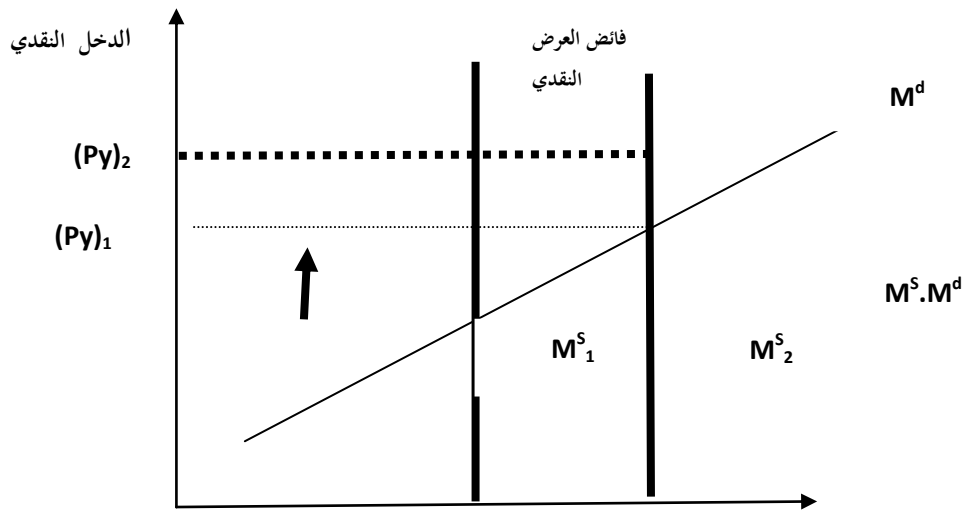
⁽¹⁾ إيمان محمد إبراهيم، التطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب على النقود: الدلائل التجريبية من الدول النامية. ص 10، مقال على الموقع :

(تاريخ الاطلاع 2015/05/20) . www.researchgate.net/publication/280802624 .

⁽²⁾ فاروق بن صالح الخطيب، عد العزيز بن احمد دياب، مرجع سابق، ص 66.

⁽³⁾ محمد احمد الافندي، مرجع سابق، ص 349.

الشكل رقم (08): اثر النقود على النشاط الاقتصادي



المصدر: محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة و الممارسة، مرجع سابق، ص 349.

لاحظ فريدمان أن هناك فائض عرض نقدي هو أكثر ما يرغب الناس في الإحتفاظ به، مما يؤدي إلى إنفاق النقود الزائدة، وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار و في جميع الأحوال فإن الدخل النقدي يرتفع من $(PY)_1$ إلى $(PY)_2$.

المطلب الرابع: دور النقود في إطار نظرية الكنزين الجدد

بعد كينز، و في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، صار التطور في النظرية النقدية في اتجاهات مختلفة، و أحد هذه الاتجاهات كان العمل على تطوير و تصحيح و تفسير دوافع الاحتفاظ بالنقود على نحو أدق مما قام به كينز⁽¹⁾. لذا قام مجموعة من الاقتصاديين و على رأسهم James Tobin و Williaw j Baumol، بتبني النظرية الكينزية و حاولوا الدفاع عنها و ايجاد الحلول للنقاط التي اغفلتها، متجاوزين بذلك ضعف الأفكار الكينزية.

أولاً: آراء الاقتصادي Williaw j. Baumol:

أطلق Baumol (1951) على منهجه في تحديد الكمية المثلى من الأرصدة النقدية التي يتعين على الفرد الاحتفاظ بها بغرض إتمام المعاملات اسم المدخل النظري للمخزون *the inventory-theoretic approach*، ففي النموذج الذي قدمه، قام بومول بتطبيق تحليل إدارة المخزون *The inventory management analysis* على الطلب على النقود بدافع الصفقات، فقد قام Baumol باستخدام أسلوب الأمثلة *optimizing techniques*، الذي عادة ما تستخدمه المنشآت في تحديد القدر الأمثل من مخزون السلع

⁽¹⁾ إيمان محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 07.

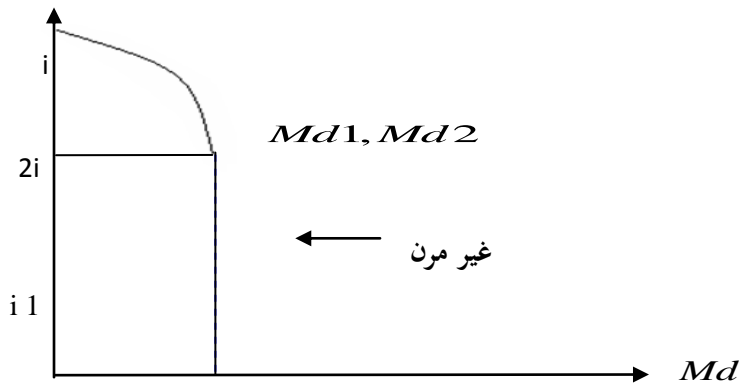
الواجب الاحتفاظ به في تحديد الكمية المثلى من أرصدة المعاملات، في هذا النموذج ، يعتمد الطلب على أرصدة المعاملات على كل من تكلفة السمسرة وتكلفة الفرصة البديلة.⁽¹⁾

و اعتبر بومول ان الطلب على النقود انما يقوم على اساس الاخذ في الاعتبار تكلفة المعاملات الجارية المعززة بالتبادل النقدي، فاذا كان هذا الاخير لا ينطوي على تحمل أي نفقات مالية، فان الوحدات الاقتصادية سوف تحظى بالحصول على اعلى عائد ممكن في حالة احتفاظها بالأوراق المالية مما يؤثر على تفضيلها للسيولة. إلا أن الحصول على هذه الاوراق المالية يتطلب انفاقا نقديا وهو ما يقلل من الاحتفاظ بالنقود المحتفظ بها في شكل سائل، بمعنى ان الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل ما هو إلا تكوين نقدية عاطلة، ومن ثم فان تفضيل السيولة لا يمكن ان يفيد او يجزي إلا اذا كان الاحلال بين النقود و الاوراق المالية مكلفة للغاية، ففي هذه الحالة فإن العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار النقود في شراء اوراق مالية يمكن ان يزول تماما امام النفقات الباهظة التي تنطوي عليها عملية الاحلال.⁽²⁾

و يرى بومول إلى أن الطلب على النقود بدافع المعاملات و الحيلة لا يتأثر بالدخل فقط كما افترض كينز، وإنما يتأثر أيضا بسعر الفائدة، ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة تزيد فرص الإستثمار، وهو ما يدفع بالأفراد الى الإحتفاظ بجزء من الدخل من أجل الاحتياط و يقومون باستثمار الباقي.

إن منهجية تكلفة الفرصة البديلة و التي استخدمت من قبل الاقتصادي "بومل" في نمودجه حول الطلب على النقود لأغراض المعاملات، يمكن استخدامها أيضا في تحليل الطلب على النقود لأغراض الاحتياط أو الطوارئ، حيث يمكن القول وفقا لذلك، بأن الطلب على النقود لأغراض الطوارئ و الاحتياط يرتبط عكسيا مع معدلات الفائدة.⁽³⁾ و يمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل(09): الطلب على النقود لأغراض المعاملات و الاحتياط



المصدر: أكرم حداد، مشهور هنلول، مرجع سابق، 2005، ص 119 .

⁽¹⁾ إيمان محمد إبراهيم، مرجع سابق ، ص 07.

⁽²⁾ أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق ، ص ص 164.165.

⁽³⁾ عبد الله طاهر ، موفق علي خليل، مرجع سابق، ص118.

من خلال الشكل رقم (09) و الذي يوضح الطلب على النقود لأغراض المعاملات و الاحتياط بالنسبة لسعر الفائدة، فإذا ارتفع سعر الفائدة من i_1 إلى i_2 يدفع الأفراد الى تخصيص الجزء الأكبر من دخلهم للاستثمار و الباقي يتركونه لغرض المعاملات و الاحتياط:

ثانيا : آراء الاقتصادي James Tobin:

انتقد "Tobin" في مقال له التفسير الكينزي للعلاقة بين الطلب على النقود للمضاربة و سعر الفائدة ، حيث رأى ان تفسير كينز يتضمن سبب واحدا اما الاحتفاظ بالسندات جميعا او بالنقود جميعها و ذلك بتتبع توقعات سعر الفائدة المستقبلية للاستفادة من الفائدة، و اذا كان يتوقع ان تكون سعر الفائدة مرتفعا فانه يحتفز بالنقود فقط للاستفادة من الزيادة المستقبلية في سعر الفائدة، و بالعكس اذا توقع ثبات سعر الفائدة او هبوطه، و غير صحيح على المستوى التطبيقي. اما الانتقاد الثاني فهو انه في ظل ثبات اسعار الفائدة لفترات طويلة من الزمن فأن الطلب على النقود من اجل المضاربة سوف يختفي لتوقع الافراد ان سعر الفائدة سوف يبقى ثابت.⁽¹⁾

و قد توصل "Tobin" الى نفس الشكل الذي توصل اليه كينز ، ولكنه اعتمد على سلوك المخاطرة نتيجة توقعات تغير اسعار السندات بدلا من توقعات تغير سعر الفائدة، فالفكرة الأساسية في نموذج "Tobin" للطلب على النقود بدافع المضاربة هو أن اختيار الافراد للأصول التي يحتفظون بها لا يمكن أن ينبنى فقط على أساس المقارنة بين العوائد المتوقعة لهذه الأصول كما تصور كينز، و إنما يجب أن يقوم أيضا على حساب المخاطر التي تحيط بهذه العوائد .

فبالنسبة إلى النقود، فإن العائد عليها مؤكد، و يفترض توبن انه يساوي الصفر، أما السندات فإن عوائدها محفوفة بالمخاطر، كما أنها تعاني الكثير من التقلبات، حتى أن العائد من ورائها يمكن أن يكون سالبا في أحيان كثيرة، فإذا افترضنا أن اصحاب الثروة يميلون في الغالب إلى تجنب المخاطرة، فإنه يكون طبيعيا أن نتوقع فكرة أنهم قد يفضلون الإحتفاظ بأصول اقل من حيث العائد و المخاطرة على الاحتفاظ بأصول كبيرة العائد شديدة الخطورة.⁽²⁾

ان تحليل توبن يكشف أيضا بأن الأفراد يستطيعون تقليل درجة المخاطرة بتوسيع و تنوع محفظتهم الاستثمارية، و ذلك عن طريق الاحتفاظ بالسندات و النقود معا كمخزن للثروة. و يعد هذا الاحتمال الذي توصل إليه التحليل أكثر واقعية لوصف سلوك الأفراد و من ثم إعطاء تفسير للطلب على النقود لأغراض المضاربة بصورة اقرب إلى الواقع و المنطق العملي.⁽³⁾

(1) يوسف كمال محمد ، مرجع سابق، ص 49.

(2) إيمان محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 09.

(3) عبد الله طاهر ، موفق علي خليل، مرجع سابق، ص 119.

المبحث الثاني: أدوات البنك المركزي وقنوات نقل اثرها الى النشاط الإقتصادي.

يستخدم البنك المركزي بصفته اعلى سلطة نقدية مسؤولة على رسم و تنفيذ السياسة النقدية و ادارة كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم و نوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، و إلى جانب هذه الادوات يستخدم البنك المركزي مجموعة من الآليات الاخرى و التي تعرف بقنوات ابلاغ السياسة النقدية. لذلك سنحاول ضمن هذا المبحث دراسة ادوات البنك المركزي في المطلب الاول وقنوات نقل اثرها الى النشاط الاقتصادي في المطلب الثاني .

المطلب الأول: أدوات البنك المركزي

لتحقيق الاهداف المسطرة للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي بعده المسؤول الاول عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية مجموعة من الادوات تختلف باختلاف الحالة التي تمر بالاقتصاد من تضخم او انكماش، كما ان هذه الادوات تتباين من اقتصاد الى آخر، و حسب الاهداف المحددة و القطاعات المستهدفة . و تتمثل وسائل و ادوات البنك المركزي بالآتي:

الفرع الاول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

سميت بالأدوات الكمية لأن تأثيرها ينصب بشكل رئيسي على حجم الإئتمان أو الكتلة النقدية ككل في الإقتصاد الوطني، و تستخدمها السلطة النقدية في بلدان العالم حسب تطور البنية الإقتصادية و تطور الأسواق النقدية و المالية، بغض النظر عن طبيعة النظام الإقتصادي المطبق، فهي أدوات عامة تهدف في النهاية إلى توجيه الإئتمان و الكتلة النقدية بالإتجاه الذي يراه مناسباً لتحقيق الأهداف العامة للسياسة حسب الحالة الإقتصادية التي يمر بها البلد، و هي أدوات قديمة نشأت مع نمو مفهوم النظام المصرفي و مفهوم الإئتمان بشكل عام، و تطورت مع تطور مفهوم الأسواق المالية و فعاليتها في الإقتصاديات الوطنية، و تتمثل هذه الأدوات في سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الإحتياطي الإجباري.

أولاً: سعر إعادة الخصم

هي الأداة التي استخدمتها البنوك المركزية في التأثير في حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للإقتصاد، و كان بنك إنجلترا أول من إستخدمها منذ عام 1839، و استخدمتها فرنسا سنة 1857، و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913⁽¹⁾.

و يعرف معدل إعادة الخصم على انه السعر الذي يخصص به البنك المركزي الاوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية او الذي يعيد به خصم اوراق سبق ان خصمتها هذه البنوك لعملائها من

⁽¹⁾ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 175.

المستثمرين،⁽¹⁾ او لقاء ما يقدمه اليها من قروض و سلفيات بضمان هذه الاوراق او بغيرها باعتباره الملاذ الاخير للإقراض⁽²⁾ لذلك يطلق البعض على سعر الخصم تعبير سعر البنك.⁽³⁾

ليس المقصود من سياسة سعر الخصم التأثير في قدرة البنوك التجارية في التوسع أو التقييد من حجم قروضها فحسب، بل التأثير أيضا في اتجاهات السوق النقدية ككل خاصة ما يتعلق منها بأسعار الفائدة أي أثمان اقتراض رؤوس الأموال للمدة القصيرة⁽⁴⁾.

يلجأ البنك المركزي إلى سياسة إعادة الخصم للتوسع أو لتقييد حجم الائتمان، بخفض أو رفع معدل الخصم للتأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك التجارية، فإذا كان البنك المركزي يهدف إلى تقييد حجم الائتمان، فإنه يبادر برفع سعر خصمه ، فتلجأ البنوك التجارية بدورها الى رفع اسعار الفائدة قصيرة الاجل بالنسبة لعملائها فيقل تبعاً لذلك اقبال هؤلاء على الخصم و على طلب الائتمان من البنوك التجارية، هذا فضلا عن التجاء بعض هؤلاء العملاء الى رد ما عليهم من قروض و سلفيات للبنوك وعدم التفكير في طلب تجديدها نظرا لما اصبحوا يواجهونه من زيادة فيما يدفعونه من فوائد و هكذا يأخذ حجم الائتمان المصرفي في الانكماش⁽⁵⁾، أما إذا كان البنك المركزي يهدف إلى زيادة حجم الائتمان في حالة الانكماش، فإنه يلجأ إلى تخفيض سعر إعادة الخصم، وهو ما يدفع بالبنوك التجارية الى خفض اسعار الفائدة بالنسبة لعملائها فيزيد الطلب على الائتمان، وبهذا يزيد حجم الائتمان، وتجدر الاشارة ان نتيجة استخدام هذه الاداة تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، و على أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي من جهة أخرى.

و الشكل رقم (10) توضح آلية تأثير سياسة إعادة الخصم كما يلي:

(1) حسين كامل فهي، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الاسلامي. المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب، جدة ، 2006، ص 16.

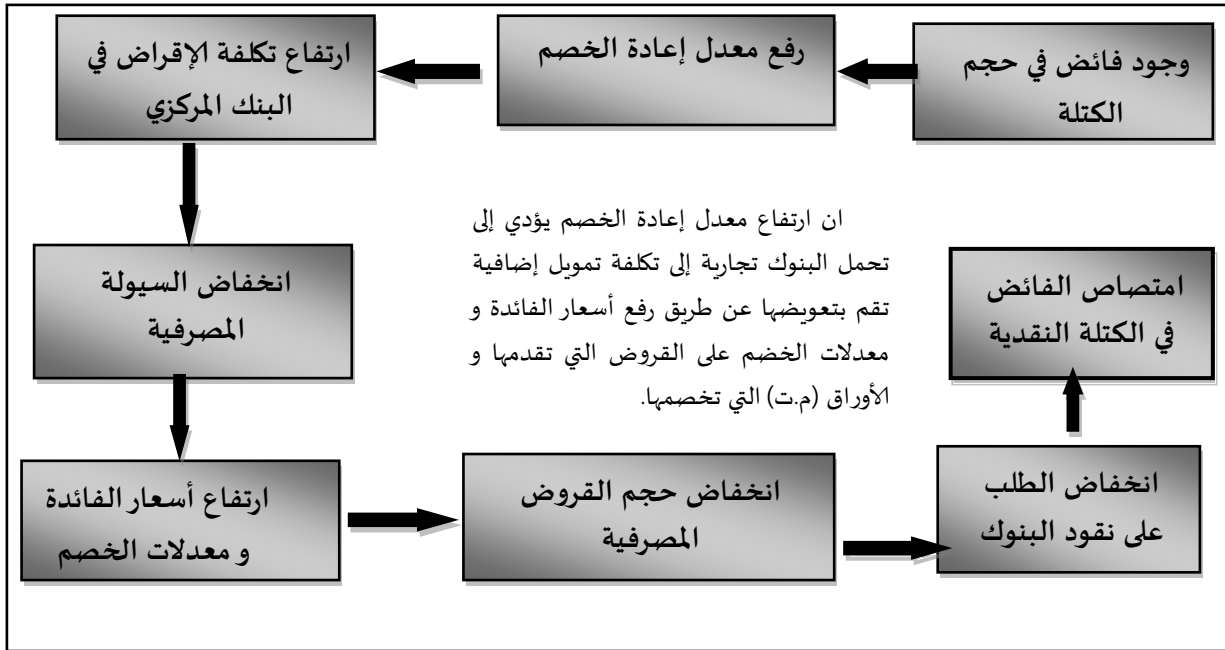
(2) كامل بكري، مبادئ الاقتصاد. الدار الجامعية، بيروت، 1998، ص 358.

(3) احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص 56.

(4) مصطفى رشدي شيحة، مرجع سابق، ص 246.

(5) كامل بكري، مرجع سابق، ص 359.

شكل (10) : آلية تأثير سياسة معدل إعادة الخصم



المصدر: حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية. عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، 2009. ص 96.

وتتوقف فعالية هذه الأداة على الظروف التالية⁽¹⁾:

- 1 - مدى إتساع السوق النقدي الذي يضم مجموعة الأسواق المنظمة للتعامل في أدوات الإئتمان قصيرة الأجل، مثل الأوراق التجارية و أذون الخزانة؛
- 2 - مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للنفقات الكلية على العمليات الصناعية و التجارية أو غيرها من فروع النشاط الإقتصادي المختلفة، التي تستخدم الإئتمان المصرفي في تمويله؛
- 3 - حالة النشاط الإقتصادي بوجه عام و أنواع النشاط التي تمويلها البنوك التجارية بوجه خاص؛
- 4 - مدى إعتداد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية عند الحاجة إليها.

إلا أن هذه الأداة تفشل في بعض الأحيان و ذلك للأسباب التالية⁽²⁾:

- 1 - امتلاك البنوك التجارية لاحتياطات نقدية إضافية توفر لها السيولة اللازمة؛
- 2 - تفشل هذه الأداة في بلوغ أهدافها عندما توفر مصادر أخرى، داخلية و خارجية توفر التمويل المناسب و بشروط أقل تكلفة مقارنة مع البنك المركزي؛

(1) مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية. دار غرب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 183.

(2) حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 94.

3 رغبة رجال الاعمال في الاقتراض و لو بمعدلات فائدة مرتفعة ، في ظل اعتقادهم بان الارباح المحققة من الاستثمار تغطي حجم التكاليف؛

4 - ترتبط بحجم ونشاط السوق النقدية.

ثانيا: سياسة السوق المفتوحة

اضافة الى سياسة الخصم، فإن البنك المركزي يستطيع ان يلجأ الى عمليات السوق المفتوحة ، او ما يطلق عليها بسياسة السوق المفتوحة للرقابة على الائتمان، في الاقتصاد القومي.⁽¹⁾ و تتركز سياسة السوق المفتوح في قيام البنك المركزي بعمليات الشراء و البيع المباشرين للسندات و الأذونات و الاوراق التجارية و بصفة خاصة الاوراق المالية الحكومية.⁽²⁾

ويرتبط استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة بحالة الاوضاع الإقتصادية، ففي اوقات انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي، فإن البنك المركزي يتدخل في سوق الاوراق المالية مشتريا للأوراق المالية، و يدفع قيمتها بموجب شيكات مسحوبة على المصرف المركزي، و سوف يودع البائعون هذه الشيكات لدى المصارف التجارية التي يتعاملون معها و هو ما يؤدي الى زيادة الودائع و بالتالي زيادة الاحتياطات النقدية، التي تمكن المصارف التجارية من التوسع في منح الائتمان، بمقدار يزيد بعدة اضعاف مقدار الزيادة في الاحتياطات النقدية وهو ما يزيد من حجم القدرة الشرائية في الاقتصاد القومي، يضاف الى ذلك، ان زيادة كمية النقود المتاحة لدى الأفراد يؤدي الى زيادة الطلب على السلع و الخدمات، و هو ما يؤدي الى زيادة التشغيل و الإنتاج، مما يخلق حالة من الراج و الازدهار.⁽³⁾ و تجدر الاشارة هنا الى ان مجرد زيادة الارصدة النقدية للبنوك التجارية لا تكفي وحدها لزيادة حجم الائتمان، اذ ان هذا يتوقف على عوامل اهمها رغبة جمهور المتعاملين و اقبالهم على الاقتراض الذي يتوقف بدوره على مدى توقعاتهم بالنسبة لمستقبل معدلات الأرباح كما يتوقف على رغبة البنوك في الاقتراض، و قد تضعف هذه الرغبة اذا ما ساد البنوك شعور بالخوف و الحذر على مستقبل هذه القروض نحو ما يحدث في اوقات الكساد.⁽⁴⁾

و بذلك يمكننا القول ان عمليات بيع الاوراق المالية في السوق الحرة سوف يؤدي الى التقليل من حجم الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية و هذا يكون سببا الى التقليل من حجم الائتمان.⁽⁵⁾

و يمكننا توضيح آلية عمل سياسة السوق المفتوحة من خلال الشكل رقم (11) كما يلي:

(1) احمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للنشر، الاردن، 1993، 318.

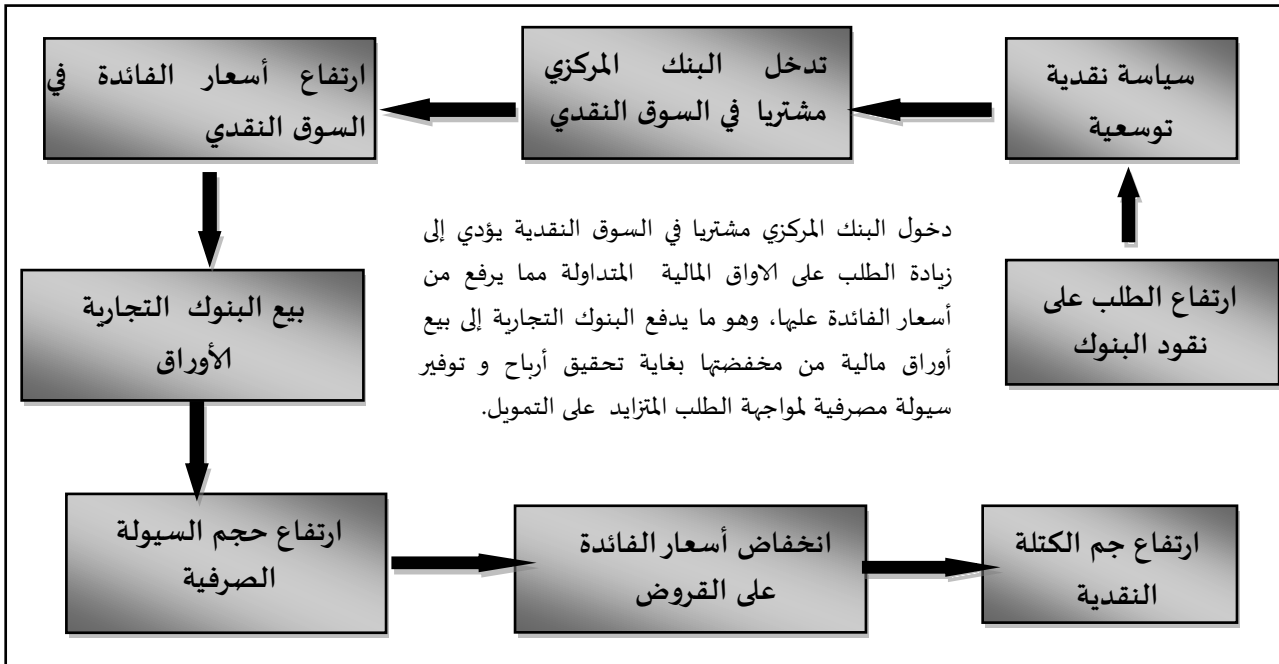
(2) مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 229..

(3) محمد مروان السمان و آخرون، مرجع سابق، ص 250.

(4) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 186.

(5) عقيل جاسم عبد الله، مرجع سابق، ص 239.

شكل (11) : آلية تأثير سياسة السوق المفتوحة



المصدر: حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 96.

إن نجاح سياسة السوق المفتوحة متوقف على توفر الشروط التالية⁽¹⁾:

- 1 وجود اسواق مالية قوية و نشطة و وجود مؤسسات و افراد خارج الجهاز المصرفي على استعداد لبيع و شراء السندات الحكومية و سندات القطاع الخاص بكميات كبيرة، كما ان وجود سوق مالي قوي يمكن البنك المركزي من بيع كميات كبيرة من السندات الحكومية؛
- 2 ان تشكل الودائع النقدية نسبة مرتفعة من الكتلة النقدية ، فإذا كانت نسبة هذه الودائع منخفضة كان تأثير بيع السندات الحكومية على ودائع المصارف التجارية و بالتالي على نسبة اموالها الجاهزة ضعيفا؛
- 3 - ان تكون المصارف التجارية معتادة على الاحتفاظ بنسبة من الاموال الجاهزة لديها قريبة من النسبة الدنيا القانونية لان ذلك يسهل عمليات السوق المفتوحة و بالتالي يمكن لعمليات بيع السندات في هذه السوق ان تحدث تأثيرا كبيرا على تسليف المصارف؛
- 4 يجب ان لا تحاول البنوك التعويض عن الانخفاض في ودائعها بسبب قيام البنك المركزي بعمليات البيع في السوق المفتوح؛
- 5 درجة تقدم الوعي الائتماني و المصرفي فهو يعد محدد هاماً لزيادة فعالية سياسة السوق المفتوح.⁽²⁾

(1) جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي-المنظور العملي- دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999. ص 85.

(2) محمد القطاربي، مرجع سابق، ص 31.

وتجدر الاشارة الى ان عمليات السوق المفتوحة لا تعتبر اداة رئيسية في مجال ضبط الائتمان، لكنهما وسيلة او اداة مساعدة في هذا الصدد، ويعود ذلك الى بعض العراقيل المحيطة بهذه الاداة والتي تحد من فعاليتها نوجزها فيمايلي⁽¹⁾:

-انها اداة محدودة النجاح في كافة اوجه الدورة الاقتصادية، ففي حالات الركود تحجم البنوك التجارية عادة عن استخدام ما يضعه البنك المركزي تحت تصرفها من أرصدة نقدية، ذلك أن الزيادة في قيمة الائتمان لا تتوقف على الأرصدة المتاحة بل على رغبة الجمهور من العملاء في طلب الائتمان، أما في أوقات الراجح فإن نجاح هذه السياسة محدود بمقدار ما لدى البنك المركزي من أوراق مالية ؛
-قد لا تسمح ظروف السوق المالي ببيع او شراء الاوراق المالية بكميات كبيرة، فاتجاه البنك المركزي الى بيع الاوراق المالية بكميات كبيرة يؤدي بأسعارها الى الانخفاض ، وهذا الامر مشاهد لا سيما في الدول المتخلفة بسبب ضيق و ضعف اسواقها المالية.

ثالثاً: معدل الإحتياطي القانوني:

من الوسائل الحديثة و الاكثر فاعلية التي يمارسها البنك المركزي للتأثير و الرقابة على الائتمان تغيير نسبة الاحتياطيات النقدية الى الودائع⁽²⁾ . و يقصد بمعدل الإحتياطي القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودايع البنوك التجارية و التي تقتطع و يحتفظ بها لدى البنك المركزي⁽³⁾ . و تعد الولايات المتحدة الأمريكية هي أولى دولة طبقت هذه السياسة منذ سنة 1933 لينتشر بعد ذلك استخدامها في باقي دول العالم⁽⁴⁾.

تأتي أهمية هذه السياسة في التأثير على السيولة كونها تحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق ودايع الإئتمان، و تكون آلية إستخدامها حسب الظرف الإقتصادي السائد، ، ففي حالة التضخم يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الإحتياطي الإجمالي و هو ما يزيد من حجم الارصدة النقدية العاطلة لدى البنك المركزي ، بالتالي سيحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الإئتمان، و هو ما سيؤدي إلى خفض وسائل الدفع المتاحة في الإقتصاد، فيقل بذلك حجم الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي تنخفض معدلات التضخم.

اما في حالة الانكماش فيقوم البنك المركزي بخفض نسبة الإحتياطي الإجمالي و هو ما يقلل من حجم الارصدة النقدية العاطلة لدى البنك المركزي، و بالتالي تزيد قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح

(1) محمد كمال خليل الحمزاوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998، ص ص 170، 169.

(2) سعيد الخضري، مرجع سابق، ص 103.

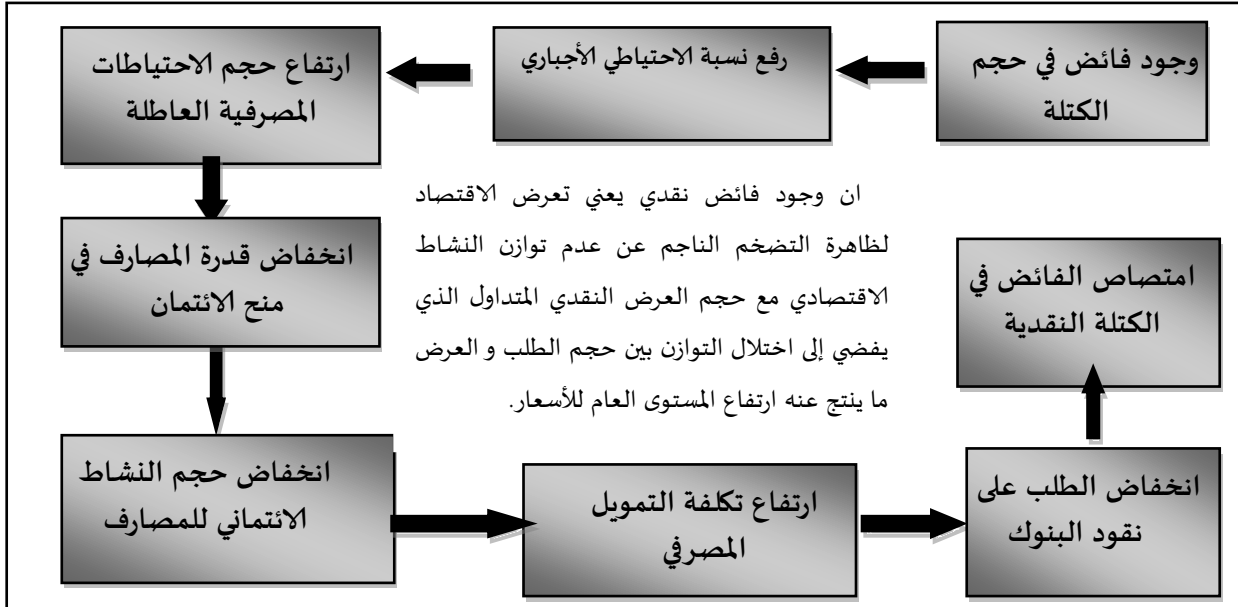
(3) جميل الزيدانين، مرجع سابق، ص 96.

(4) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 84.

الائتمان، و هو ما سيؤدي إلى زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، فيزيد حجم الطلب على السلع و الخدمات و بالتالي تنخفض معدلات التضخم.

ويمكننا توضيح آلية عمل سياسة الاحتياطي الإجباري من خلال الشكل رقم (12).

شكل(12): آلية تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري



المصدر: حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 88.

وتعد سياسة الإحتياطي الإجباري من بين الأدوات الأكثر إستخداما في البلدان النامية، وذلك لأنها لا تحتاج الى وجود أسواق مالية و نقدية متطورة، كما أن هذه الأداة لا ترتبط مباشرة بسعر الفائدة مما يكسبها ميزة نسبية خاصة اذا رغب البنك المركزي التأثير على هيكل أموال البنوك التجارية دون التأثير في سعر الفائدة.

و على الرغم من فعالية أداة عمل هذه السياسة إلا أن هناك حدودا لفعاليتها تتمثل في ⁽¹⁾:

1 - أنها تؤثر في كافة البنوك أيا كان حجمها، فلا فرق بين البنوك الكبير و البنوك الصغيرة، فإتخاذ القرار برفع نسبة الإحتياطي القانوني يعني أن كل بنك تجاري سيحتفظ بكمية أكبر من الأرصدة النقدية السائلة أو تخفيض حجم أصوله ليتماشى مع النسبة الجديدة بصرف النظر عن الموقف الخاص لكل بنك؛

2 - تفقد هذه الأداة قيمتها و فعاليتها إذا كان لدى البنك التجاري فائض سيولة كبير، و بذلك فرفع النسبة أو تخفيضها لا يؤثر على المقدرة الإئتمانية للبنوك التجارية؛

⁽¹⁾ محمد كمال خليل الحمزاوي، مرجع سابق، ص ص 171، 172.

3 - يمكن للبنوك التجارية إلغاء أثر نسبة الإحتياطي الإجباري بمسك آخر، ففي حالة زيادة النسبة تعمل البنوك على إلغاء الأثر بطرحها سندات للبيع، إلا أن ذلك قد يعرضها لمخاطر إنهيار الأسعار في بورصة الأوراق المالية؛

4 - الأثر النفسي للمستثمرين قد يلغي أثر تغيير البنك المركزي لنسبة الإحتياطي القانوني؛

5 - هذه الأداة غير دقيقة و غير مرنة نظرا إلى صعوبة التأكد من مقدار التغيير الضروري في نسبة الإحتياطي الإجباري النقدي المرغوب، إضافة إلى عدم التأكد من المناطق التي يمكن أن تتأثر من التغيير.⁽¹⁾ ختما يمكننا القول، انه من الضروري التنسيق بين الادوات الكمية (معدل اعادة الخصم، الاحتياطي الاجباري، عمليات السوق المفتوحة)، للتأثير في حجم الائتمان، فلا يمكننا الاعتماد على أداة دون الاخرى، فلكل اداة مميزات و حدود لفاعليتها .

الفرع الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)

اتجهت معظم البلدان النامية للرقابة على الائتمان، استعمال ادوات ائتمانية اخرى ، فبالإضافة الى الادوات الكمية التي تتطلب شروط معينة- لا تتوفر في الغالب في الدول النامية، اتجهت هذه الدول الى الاستعانة بادوات الرقابة النوعية .

الى جانب الوسائل السابقة تلجأ السلطات النقدية الى وسائل انتقائية لإدارة السياسة النقدية، تسمى بالأدوات المباشرة، تستهدف من خلالها السلطة النقدية توجيه الائتمان نحو قطاع اقتصادي معين بهدف تنشيطه وزيادة فاعليته، دون الحاجة الى التأثير في باقي القطاعات الاقتصادية .

تعد الأدوات المباشرة أكثر فعالية، وذلك لسهولة اتخاذ قرارها و سرعة تنفيذها و قدرتها على تحقيق الأهداف المرغوبة، خاصة إذا كانت سلطة البنك المركزي قوية، و لاقت تجاوبا من طرف المصارف و المستثمرين و الأفراد، و يتوقف ذلك على خبرة المصرف المركزي، و ثقة مختلفة الأطراف في إجراءاته.

تتمثل الأدوات المباشرة للسياسة النقدية في:

أولا: سياسة تأطير القروض

تسمى هذه الأداة أيضا تخصيص الائتمان و قد استخدمت في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان من قبل بنك إنجلترا⁽²⁾. و تعد سياسة تأطير القروض إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع القروض الموزعة نسبة معينة، و في حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى، و إتباع هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات

⁽¹⁾ عبد المنعم السيد على، مرجع سابق، ص 273.

⁽²⁾ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 156.

النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الأكثر حيوية بالنسبة للتنمية التي تتطلب موارد مالية كبيرة.⁽¹⁾ و تتوقف مدى فعالية هذه الاداة بمدى التزام المقترضين باستخدام هذه القروض في الواجه المحددة لها، وهو ما يجعل تحقيق الاهداف المتوخات من هذه الاداة في يد المقترضين .

الفرع الثاني: السياسة الإنتقائية للقرض:

تهدف السياسة الإنتقائية للقرض إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها، بهدف توجيهها نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها لتحقيق اهداف معينة.

و يستطيع البنك المركزي التأثير على نشاط إقتصادي معين من خلال توجيهه أو تقييد الإئتمان الموجه إليه، و قد بدأ الإهتمام بأدوات السياسة الإنتقائية للقرض بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى و تغير أهداف السياسة النقدية من مجرد تحقيق الإستقرار النقدي إلى مشاركة إقتصادية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة.⁽²⁾

و من أهم أدوات هذه السياسة نذكر:

1 - فرص أسعار إنتقائية لسعر إعادة الخصم: إن رفع أو خفض سعر الخصم لقطاع إقتصادي معين، سيؤثر على حجم الإئتمان الموجه هذا القطاع .

2 إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع إستعمال معدل إعادة الخصم العادي.

3 التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات إقتصادية مختلفة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا و فرنسا خلال النصف الأول من السبعينات، ويتمثل جوهر هذه الأداة في قيام السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين.⁽³⁾

ثالثا: تنظيم الائتمان الاستهلاكي بما يقيد أو يشجعه

إذا أراد البنك المركزي أن يحد من الإئتمان الموجه للتجارة من اجل تخزين السلع الإستهلاكية، فإنه يتشدد في شروط منح هذا الإئتمان بأن يرفع النسبة التي يشترط دفعها من ثمن السلعة أو يقوم بتقصير أجل التقسيط، و هو ما يبعد بعض تجار السلع الإستهلاكية من جانب الطلب على الإئتمان. و العكس في

(1) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 80.

(2) عبد الحميد طالب، "السياسة النقدية و دورها في التنمية الإقتصادية مثال سوريا(1980-1992)". رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد و التخطيط، جامعة حلب، 1998، ص 15.

(3) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 158.

حالة ما أراد البنك تيسير الإئتمان. وتعد الرقابة على الإئتمان الإستهلاكي أقل فعالية في حالات الكساد منها في حالات الرواج.⁽¹⁾

رابع: هوامش الضمان المطلوبة

ويقصد بهامش الضمان تحديد النسبة الواجبة بين قيمة السلفة وقيمة الضمان مع تحديد نوعه و آجال الإستحقاق، ففي أوقات الرواج يقوم البنك المركزي بتحديد هذه النسبة عند المستوى المرتفع تجنباً للتضخم و من ثم تقليل الإئتمان، بينما يتم تخفيض هذه النسبة في أوقات الركود، و من ثم زيادة الحد المصرح به في الإئتمان المقدم ، مما يمكن معه تجنب الإنزلاق إلى مرحلة متعمقة من الكساد.⁽²⁾

و طبقت هذه السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية بموجب قانون بورصة الاوراق المالية سنة 1934، وهي أداة انتقائية لمراقبة الائتمان المستعمل للمضاربة، حيث خول لمجلس المحافظين بتحديد القواعد و الانظمة فيما يخص مبالغ ائتمان الذي يمكن تقديمه من قبل المصارف مقابل الاوراق المالية المسجلة في بورصة الاوراق المالية الوطنية لغرض القيام بالمتاجرة بمثل هذه الأوراق، و فيما يخص الهوامش للقروض من قبل الوسطاء و السماسرة لعملائهم. كما طبقت هذه الطريقة في اليابان، فهي أداة للسيطرة على الائتمان يمكن تبريرها فقط في البلدان التي يسود فيها اتجاه قوي للمضاربات الحادة في الاوراق المالية.⁽³⁾

الفرع الثالث: الأدوات التدخل المباشر

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا أدوات أخرى يطلق عليها إسم أدوات التدخل المباشر (التعليمات و التوجيهات)، خاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية بإستخدام الوسائل الكمية و الكيفية، كذلك في حالة رغبة البنك المركزي في زيادة فعاليتها.

و تتمثل هذه الأدوات في:

أولاً: الإقناع الأدبي

عادة ما يتمتع البنك المركزي بمركز أدبي مميز بين بقية البنوك في النظام المصرفي، و ذلك لما تعطيه الحكومة من عين الإعتبار للبنك المركزي، و عادة ما يمارس البنك المركزي هذه السلطة الأدبية على البنوك الأخرى ناصحاً أو موجهها حول نشاطها الإئتماني، و يعتمد مدى فعالية هذا التأثير على مدى إلتزام البنك بتوجيهات البنك المركزي.⁽⁴⁾

(1) مدحت صادق، مرجع سابق، ص 190.

(2) محمد كمال خليل الجمزوي، مرجع سابق، ص 175.

(3) سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية. رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 76.

(4) محمود سامي محمد، عبد الحميد صالح سام، مرجع سابق، ص 88.

و قد استخدم الاقناع الادبي بشكل منتظم من قبل البنوك المركزية الجديدة الي تأسست خلال العشرينات من القرن الماضي، و مع ذلك فإن اتجاه البنوك المركزية بصورة عامة منذ الثلاثينات منه كان بالاعتماد الاقل على الاقناع الأدبي، و الكون اكثر الى الصلاحيات القانونية للسيطرة على الائتمان، و التي زادت مع مرور الوقت ، إلا انه وبالرغم من هذه الصلاحيات ، فإن بعض البنوك المركزية الاقدم استمرت في تنفيذ واجباتها و مسؤولياتها بالإقناع الادبي و الاتفاق الطوعي مع المصارف، كما تبنت بعض البنوك المركزية الاكثر حداثة هذا الاسلوب ايضا في بعض الاحيان مثل بنك كندا، بنك الاحتياطي الاسترالي و بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا، و ذلك لان هذه الطريقة و جدت بانها اكثر ملائمة لتأمين التعاون الفعال للمؤسسات المصرفية المعنية مباشرة مع شكل السياسة المطلوب تحقيقها.⁽¹⁾

و تعتمد فاعلية الإقناع الأدبي على عدد من العوامل أهمها⁽²⁾:

- السمعة و المكانة التي يتمتع بها البنك المركزي في مباشرته لنشاطه؛
- الكيفية التي تنظم بها سوق الإئتمان في الدولة و على الأخص عدد المؤسسات المالية التي يمكن للبنك المركزي أن يؤثر في كيفية تسييرها لعملياتها الإئتمانية؛
- مدى إرتباط البنك المركزي بالسلطات القانونية التي يمكن أن يلجأ إليها في حالة مخالفة أحد المصارف بصفة مستمرة لمقترحاته.
- مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى⁽³⁾؛
- التعاون بين البنوك التجارية و البنك المركزي.

ثانيا: التعليمات و التوجيهات

تنصرف هذه الوسيلة إلى إصدار البنك المركزي توجيهاته أو تعليماته إلى البنوك التجارية، يحدد فيها حجم و نوع الإئتمان الذي تستطيع أن تمنحه لعملائها، و بذلك تظهر قدرة و قوة البنك المركزي، و علاقته بالبنوك التجارية في مدى إلتزام تلك البنوك بالحدود التي تتضمنها تعليمات و توجيهات البنك المركزي. كما يتضمن هذا الاسلوب فرض العقوبات على المصارف التي تنتهج ممارسات غير ملائمة من وجهة نظر السلطات النقدية و من هذه الاجراءات نذكر:⁽⁴⁾

- رفض البنك المركزي اجراء عملية اعادة الخصم لصالح المصارف التجارية عند اعلان عدم موافقته على سياساتها الاستثمارية، كما لو اتخذت من نشاط المضاربة في السلع و العقار و الاسهم و السندات اساسا لفاعليتها المصرفية؛

(1) سليمان ناصر ، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية ، مرجع سابق، ص ص 76، 75.

(2) خالد عبدو الزامل، مرجع سابق، ص 25.

(3) إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص ص 90، 91.

(4) زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص ص 202، 219.

-رفض البنك المركزي امداد المصارف التجارية بالإحتياطيات النقدية الاضافية في حالة تجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض في القطاعات التي لا ترعب السلطات النقدية التوسع فيها؛

-تحديد المبالغ التي تمنحها المصارف التجارية كنسبة من رأسمالها و إحتياطياتها مقابل ضمان الاسهم و السندات؛

-وضع حد اقصى لقيمة فقرات معينة من مطلوبات المصارف التجارية التي تقوم باصدارها ، و بهذا المعنى قد يفرض البنك المركزي حدود قصوى لقيمة قروضها الممنوحة للاقتصاد عن طريق خصم حوالات الخزينة و الاوراق التجارية.

ثالثا: الإعلام

يتم ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق و الأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني، و المشكلات النقدية التي يتعرض لها، و الأدوات و الإجراءات التي يعتقدون أنها مناسبة و كفيلة بحل المشكلات، و تحقيق مصلحة الإقتصاد القومي، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل أرائه بل الأخذ بها.

ولا يهدف الاعلام الى اذاعة المعلومات و الحقائق و الأرقام المتوفرة لديه، بل يهدف كذلك الى تفسير الوقائع و الاعتبارات التي تدعو الى تغيير اتجاه السياسة النقدية، و تبرير اللجوء الى الوسائل و الادوات الفنية المعنية، للتوسع او للتقليل من الائتمان ، و توضيح النتائج التي يمكن ان تتحقق و الفوائد التي سوف تنعكس على الاقتصاد القومي، و معالجة المشكلة التي يتعرض لها.

و في واقع الامر فقد اصبح الاعلام من المصرف المركزي امرا لا غنى عنه في الوقت الحاضر، الذي يتزايد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية و المصرفية و تدخله فيها، و لا شك ان المصرف المركزي يكسب بهذا الاعلام ثقة الجمهور و الرأي العام، و كذلك تفهم و تعاون المصارف التجارية مع المصرف المركزي في سياسته الجديدة التي يقررها لرقابة و توجيه الائتمان المصرفي.⁽¹⁾

و في الختام يمكننا القول أن الأدوات الأكثر استخداما في مجال السياسة النقدية، تختلف باختلاف النظام الاقتصادي، حيث نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تستخدم الأساليب الكمية، أما الأنظمة الاشتراكية التي تتميز بمباشرة البنوك المركزية فيها لأعمال الرقابة على البنوك التجارية و تلزمها بتنفيذ تعليماتها وفقا لخططها النقدية، فإنها تستخدم الأدوات المباشرة لتنفيذ سياساتها النقدية، أما البلدان النامية التي تتصف بتخلف بنائها الاقتصادي و ضعف هيكلها المصرفية،

⁽¹⁾ محمد مروان السمان و آخرون، مرجع سابق، ص 268.

فإنها تستخدم مزيجا من الأساليب الكمية والكيفية، لذا نجد ان السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فاعلية من مثيلاتها في البلدان المتقدمة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: قنوات نقل أثر الادوات السياسية النقدية الى النشاط الاقتصادي

تعد السياسة النقدية أداة هامة، يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الإقتصاد الحقيقي إذا ما تم إدارتها بنجاح، ولتحقيق ذلك فإنه يتعين على السلطات النقدية أن تكون على دراية كافية وتقدير دقيق لتوقيت تأثير هذه السياسة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية. إلا أن الخلاف ما يزال قائما حول تفاصيل عملها من حيث طبيعة و حجم و أمد تأثيرها في المتغيرات المستهدفة، وذلك بسبب إختلاف السمات الهيكلية و المؤسسية للإقتصاد من دولة إلى أخرى و انعكاس ذلك على طبيعة عمل هذه الآلية⁽²⁾ و لم يقتصر الاهتمام على رسم السياسة النقدية بل امتد ليشمل التأكيد على كفاءة و فعالية ادارة السلطات النقدية لها، من خلال الفهم الكامل للقنوات التي تؤثر من خلالها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، و على الرغم من الاختلاف بين المهتمين بالسياسة النقدية حول هذه القنوات و فعالية كل منها، إلا أنه يوجد شبه اتفاق حول خمس قنوات رئيسية ينتقل من خلالها آثار تنفيذ السياسة النقدية للإقتصاد، و ان اختلفت كل من هذه القنوات فيما يتعلق بالمدى الزمني لانتقال الاثر من خلالها، إلا انها تتفق في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية⁽³⁾.

و تتمثل قنوات نقل اثر ادوات السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي في الآتي:

الفرع الأول: قناة سعر الفائدة

يعد سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تلجأ اليها السلطة النقدية للتأثير في حجم الائتمان و بالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس اتجاه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار أو الحد منه، كما يحدد دورها في مواجهة مشكل التضخم أو الإنكماش.

تعد قناة سعر الفائدة من أهم قنوات إنتقال السياسة النقدية، لأنها ترتبط بموضوع الكلاسيكية في الأدب الإقتصادي منذ خمسون عاما، بالإضافة إلى أنها أهم آلية لإنتقال أثر السياسة النقدية في النموذج الكنزوي (IS-LM)، فحسب وجهة النظر الكنزية فإن السياسة النقدية التوسعية أو التوسع النقدي سيؤدي إلى إنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية، هذا ما يقلل من تكلفة الإستثمار، الأمر الذي يزيد من الإنفاق الإستثماري، و بالتالي زيادة الطلب الكلي و الإنتاج⁽⁴⁾، أما تبعا لتحليل (فريدمان) فليس من الضروري أن

(1) محمد ضيف الله القطاري، مرجع سابق، ص35.

(2) حسين على العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت). مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد6، العدد3، ص 252.

(3) احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الإقتصاد الحقيقي. دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص ص 16، 17.

(4) FREDERIC.S.MISHKIN, les canaux de transmission monétaire : leçons pour la politique monétaire, Bulletin de la banque de France n 27, mars 1996, p 92.

ينخفض سعر الفائدة إذا زاد العرض النقدي حيث يقرر فريدمان أن التغيير في العرض النقدي الحقيقي يؤثر على سعر الفائدة من خلال أربعة آثار جزئية وهي⁽¹⁾:

- **أثر السيولة:** وهو انخفاض فوري لأسعار الفائدة قصيرة الأجل نتيجة زيادة العرض النقدي.
- **أثر الدخل:** وهو محاولة الأفراد عند وجود أرصدة نقدية زائدة الحفاظ على المستوى السابق المرغوب من الأرصدة الزائدة، وهذا ما ينتج عنه ارتفاع في الدخل الحقيقي نتيجة الزيادة الجديدة في الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذا يسمى اثر الدخل.
- **أثر مستوى الأسعار المتوقع:** تسبب الزيادة في المعروض النقدي ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يسبب زيادة في الطلب على النقود، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة.
- **أثر التضخم المتوقع:** مع ارتفاع المستوى العام للأسعار يتأثر معدل التضخم، الأمر الذي يؤدي الى مطالبة المقرضين علاوة مقابل معدل التضخم المتوقع والتي تعد من مكونات سعر الفائدة، و في المقابل سيوافق المدينون على دفع علاوة تضخم ضمن سعر الفائدة وهذا يعني ان اثر التضخم المتوقع يرفع سعر الفائدة الاساسي.

فعند اتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة زيادة المعروض النقدي، يؤدي بدوره الى تحفيض تكلفة رأس المال، مما ينتج عنه زيادة في كل من الانفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية ، وزيادة الطلب الكلي والنتاج من ناحية اخرى، ويمكننا توضيح آلية هذا الإنتقال من خلال الرسم البياني التالي:⁽²⁾

$$M \uparrow \Rightarrow \downarrow ir \Rightarrow \uparrow I \Rightarrow \uparrow Y$$

و يحدث العكس في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية، ففي هذه الحالة يرتفع سعر الفائدة الحقيقي، فترتفع بذلك تكلفة رأس المال، هذا ما يقلل من نفقات الإستثمار، وبالتالي ينخفض الإنتاج. ومن السمات الهامة لهذه القناة التأكيد على ان اسعار الفائدة الحقيقية وليست الاسمية، هي التي تؤثر بشكل كبير على قرارات المستهلكين و المستثمرين، كما تؤكد هذه القناة على ان الاثر الاكبر على الانفاق يكون لأسعار الفائدة الحقيقية طويلة الاجل.⁽³⁾

ينقسم أثر هذه القناة إلى مرحلتين، وهما⁽⁴⁾:

(1) احمد شعبان محمد، مرجع سابق، ص ص 119.118.

(2) عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، مرجع سابق، ص 339.

(3) احمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص 18.

(4) حسين على العمر، مرجع سابق، ص ص 252.253.

• أثر تغير سعر الفائدة الرسمي على أسعار الفائدة قصيرة و طويلة الأجل:

يترتب على ذلك تغير في أسعار الفائدة على الودائع و القروض، إلا أن هذا التغير قد لا يكون بنفس المقدار و المدة الزمنية، وذلك تبعاً لدرجة المنافسة في القطاع المصرفي، وأثر ذلك في الهامش ما بين سعر الفائدة على الودائع و سعر الفائدة على القروض.

• أثر تغيرات أسعار الفائدة على المتغيرات الحقيقية:

يعتمد أثر هذه التغيرات على طبيعة التوقعات حول مستقبل سلوك سعر الفائدة الرسمي؛ فتوقع انخفاض سعر الفائدة الرسمي في المستقبل قد يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة طويل الأجل، و العكس في حالة توقع زيادة سعر الفائدة الرسمي.

الفرع الثاني: قناة سعر الصرف

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات، و كذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي و الخارجي. لذلك فإن عدد كبيراً من الدول يولي سعر الصرف أهمية خاصة ضمن سياساتهم النقدية، حيث يستخدم عدد كبير من الدول النامية سياسات الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتهم، و تستخدمها الدول المتقدمة و عدد من الدول النامية الى جانب سعر الفائدة في محاولاتها لاستقطاب الاستثمار الاجنبي.⁽¹⁾

تعمل قناة سعر الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي إنخفاض عرض النقود إلى إرتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الإقتصاد المحلي بالنسبة إلى نظيره في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي و يرفع من الطلب على العملة المحلية، و نتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية، و هو ما يؤثر سلباً على الصادرات و وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. و تنعكس هذه التطورات على انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي و ركود الإقتصاد المحلي.⁽²⁾

الشكل الموالي يبرز آلية عمل قناة سعر الصرف كما يلي⁽³⁾:

$$\downarrow M \Rightarrow \uparrow i \Rightarrow \uparrow E \Rightarrow \downarrow NX \Rightarrow Y \downarrow$$

ينتقل اثر السياسة النقدية من خلال قناتان فرعيتان هما قناة الطلب و العرض الكليين و قناة التضخم، إذ تأثر تحركات سعر الصرف على الطلب و العرض الكليين، مما يؤثر بدوره على معدل التضخم بصورة غير مباشرة، ففي حالة اتباع سياسة نقدية توسعية تنخفض اسعار الفائدة المحلية

⁽¹⁾ علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية. سلسلة بحوث و مناقشات، أبو ظبي، 2007. ص 61.

⁽²⁾ محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية و أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي- خلال الفترة (1980-2000). دار الرضا للنشر، سوريا، 2005. ص 26.

⁽³⁾ FREDERIC.S.MISHKIN, Op cit, p 94.

الحقيقة، مما ينعكس في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى خارج الدولة، و يصاحب ذلك ان الودائع بالعملات المحلية تصبح اقل جذبا من مثيلاتها بالعملات الاجنبية، فيزيد الحجم النسبي للاخيرة الى اجمالي الودائع في الجهاز المصرفي، و يترتب على هاذين الاثرين انخفاض سعر الصرف، الذي يؤثر بدوره على الاقتصاد عن طريق اثر الاسعار و الاثر على المراكز المالية لذلك تعرف هاتان القانتان باسم اثر الانتشار المباشر.⁽¹⁾

و تجدر الإشارة إلى أن الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر الصرف المرن، أما في إطار نظام سعر الصرف الثابت، أو المدار بواسطة السلطة النقدية، فإن فعالية السياسة النقدية تقل، و إن كانت لا تتلاشى تماما . فإنه عادة ما يوجد مدى واسع نسبيا يتحرك سعر الصرف في إطاره. كما أن أسعار الفائدة المحلية قد تختلف عن الأسعار العالمية إذا ما كانت الأصول المحلية و الأجنبية تعتبر بدائل غير كاملة. و بهذا فإنه حتى في حالة ثبات سعر الصرف الإسمي، فإن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على سعر الصرف الحقيقي من خلال التأثير على مستوى الأسعار.⁽²⁾

و مما سبق يمكن ان نخلص الى ان قناة سعر الصرف تكون اكثر فعالية في ظل نظم سعر الصرف المرن و قد اصبح هناك اتفاق في الادبيات الاقتصادية على ان الاقتصاد المفتوح الذي يسمح بقدر كبير من المرونة في تحركات رؤوس الأموال يحتاج لاتباع سعر صرف مرن نسبيا.⁽³⁾

الفرع الثالث: قناة الائتمان

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأمد و الطلب الكلي، دفع إلى تفسير بديل، و هو قناة الائتمان التي تمثل حلقة الوصل بين تقلبات سعر الفائدة قصير الأجل و كل من الطلب الكلي و الناتج⁽⁴⁾. و تتوقف مدى كفاءة و فعالية انتقال اثر السياسة النقدية من خلال قناة الائتمان للنشاط الاقتصادي على آلية عمل اسواق الائتمان و مدى توفر الائتمان المصرفي و المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة.

و تنقسم هذه القناة إلى جزئين هما:

أولا: قناة الائتمان المصرفي

توضح هذه القناة الدور الذي تلعبه البنوك في النظام المالي، و ذلك بسبب أنها مهياة بشكل جيد لحل مشاكل المعلومات المتماثلة في أسواق الائتمان، و بسبب هذا الدور المميز للبنوك، فإن بعض المقترضين لا يمكنهم الوصول ما لم يقترضوا من البنوك⁽⁵⁾. و ما دام لا يوجد إحلال بين الودائع و المصادر الأخرى لإعادة التمويل بالنسبة إلى البنوك التجارية، فإن قناة الائتمان المصرفي تعمل بالطريقة التالية:

(1) احمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص 21.

(2) المعهد المصرفي المصري، قناة سعر الصرف لانتقال اثر السياسة النقدية. مفاهيم مالية، العدد الثاني، على الموقع : www.ebi.gov.eg

(3) احمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص 23.

(4) حسين علي العمر، مرجع سابق، ص 253.

(5) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 346.

عند إتباع سياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يزيد من حجم الإحتياطات و الودائع لدى البنوك، وهو ما يزيد من الإقراض المصرفي، الذي ينتج عنه زيادة الإنفاق الإستثماري و بالتالي زيادة الناتج الإجمالي، و يكون الأثر الأكبر في هذه الحالة على المشروعات الصغيرة التي تعتمد على البنوك لتمويل مشروعاتها⁽¹⁾، و يحدث العكس في حالة إتباع سياسة نقدية إنكماشية. و يمكن توضيح آلية هذه القناة من خلال معادلة الإتجاه التالية:

$$M\uparrow \Rightarrow \uparrow \text{ وداائع البنوك} \Rightarrow \uparrow \text{ لااقراض المصرفي} \Rightarrow \uparrow I \Rightarrow \uparrow Y$$

ثانيا: قناة ميزانية المؤسسات

تعمل قناة الميزانية من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية و المعنوية و التي تسمى أيضا بمخاطر الإنتقال السلبي، فإنخفاض عرض النقود يخفض من صافي قيمة الشركات و الضمانات التي يمكن أن يقدمها المقترضين عند الإقتراض، كما أن الإرتفاع الذي يحدث في سعر الفائدة يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات، و هو ما يزيد من مخاطر إقراضها مما لا يشجع المصارف على تقديم الإئتمان لها خاصة الصغيرة منها، و هو ما يحد من إستثمار القطاع الخاص و نمو الناتج الخام، و تجدر الإشارة أنه تم اللجوء الى هذه القناة نتيجة عدم الاقتناع بقناة سعر الفائدة كقناة و حيدة لانتقال تلك الآثار، ذلك ان التغيرات في اسعار الفائدة لم تكن كافية وحدها لتفسير كل التغيرات الناجمة عن تلك الاثار في الناتج⁽²⁾.

الفرع الرابع: قناة أسعار السندات المالية

تمثل هذه القناة وجه نظر المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الإقتصاد، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال قناتين رئيسيتين⁽³⁾، نوجزهما فيما يلي:

أولا: قناة توبن للإستثمار⁽⁴⁾

نسبة للإقتصادي (J- Tobin) الذي حاول توضيح الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في أوقات الكساد، عن طريق عرض نظريته المسماة (q). حيث تشير (q) الى القيمة السوقية للمنشأة مقسومة على تكلفة استبدال المنشأة، و قد اوجد (Tobin) علاقة إرتباط بين هذا المعدل و الإنفاق الإستثماري. تشير هذه القناة إلى أن إنخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الإستثمارية لدى الجمهور، هذا ما يدفعهم إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها، و هو ما يؤدي إلى هبوط أسعارها، فينخفض مؤشر Tobin و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه يتراجع الناتج المحلي. و المعادلة التالية تبرز ذلك:

(1) المعهد المصرفي المصري، قناة سعر الصرف لانتقال أثر السياسة النقدية، مرجع سابق، ص 02.

(2) محمد صالح جمعة، مرجع سابق، ص 28.27.

(3) علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

(4) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 341.

$$M \downarrow \Leftrightarrow \downarrow Pe \Leftrightarrow q \downarrow \Leftrightarrow I \downarrow \Leftrightarrow Y \downarrow$$

إن هذه النظرية جذابة ولكنها تفترض ضمناً بأنه يوجد نوع من الفصل بين النقود والأصول المالية الأخرى، فقد استخدمت هذه النظرية بنجاح في قرارات الإستثمار، كما أن إستخدامها سهل، فأسعار الأسهم عادة ما تنشر إذا كانت هذه الأسهم متداولة في البورصة، وأسعار السلع الرأسمالية يمكن الحصول عليها.⁽¹⁾

ثانياً: قناة أثر الثروة على الإستهلاك:

يعتبر الاقتصادي Franco Modigliani، أول من ناقش دور السياسة النقدية في النشاط الإقتصادي من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعيتهم وتأثيراتها، واستخدم فرضية حول دورة الحياة، و أكد على السلع غير المعمرة. و مضمون هذه النظرية هو ان المستهلكين يحاولون بمرور الزمن تحسين مستواهم الاستهلاكي، و ما يحدد انفاقهم الاستهلاكي ليس دخلهم الحالي فقط، و انما الموارد التي سيحصلون عليها على مدى حياتهم. وتعد الثروة المالية والتي تتكون اساساً من الاسهم العادية اهم مكون للموارد المالية للمستهلكين.⁽²⁾

ففي حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية، و بالتالي ارتفاع أسعارها، و هذا ما يرفع من قيمة ثروتهم المالية، التي تؤدي إلى زيادة إستهلاك السلع و الخدمات و بذلك يزيد الطلب الكلي التي تؤدي إلى زيادة الناتج القومي. و يمكن توضيح ذلك من خلال معادلة الإتجاه التالية :

$$\uparrow M \Leftrightarrow \uparrow Pe \Leftrightarrow \uparrow W \Leftrightarrow \uparrow CO \Leftrightarrow Y \uparrow$$

ختاماً يمكننا القول، أن الأهمية النسبية لكل قناة من القنوات السابقة تعتمد على هيكل القطاع المالي و البيئة الاقتصادية للدولة، فهيكال القطاع المالي من حيث تنوع مؤسساته و أدواته و درجة المنافسة فيه، سيحدد مدى تأثير أداة السياسة النقدية في المتغيرات النقدية كأسعار الفائدة على القروض و الودائع و أسعار الأصول و سعر الصرف، في حين أن البيئة الاقتصادية، كدرجة الانفتاح على الخارج، و درجة المنافسة، ستحدد مدى تأثير تغير المتغيرات النقدية السابقة في قرارات الإنفاق الكلي بنوعية و بالتالي على الطلب الكلي و الناتج.⁽³⁾

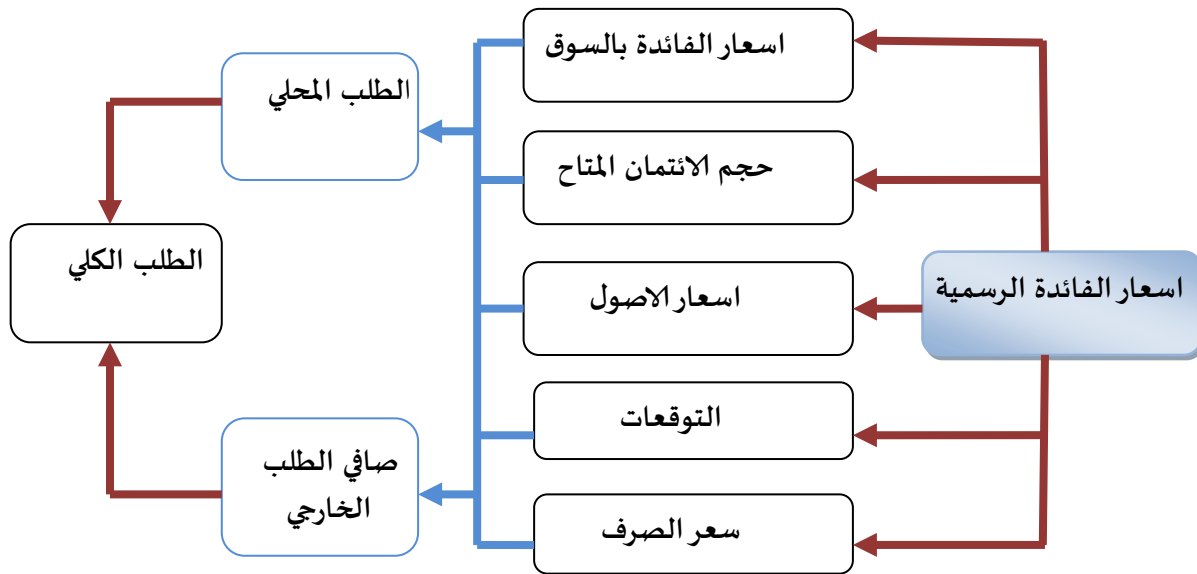
(1) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 177.

(2) عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، مرجع سابق، ص 344.

(3) حسين علي العمر، مرجع سابق، ص 254.

و الشكل التالي يوضح آلية انتقال اثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي .

الشكل رقم (13): آلية انتقال اثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي



المصدر: احمد شفيق الشاذلي، مرجع سابق، ص 17.

المبحث الثالث: إسهامات البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي.

يسعى البنك المركزي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال إدارة السياسة النقدية، إلى الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و أسعار الصرف و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال ثلاث مطالب حيث سيتناول المطلب الأول البنك المركزي و استقرار الاسعار، أما المطلب الثاني فيتناول البنك المركزي و توازن العرض الكلي و الطلب الكلي، في حين خصص المطلب الثالث لدور البنك المركزي في توازن سوق الصرف الأجنبي و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: البنك المركزي و استقرار الاسعار

يتحقق التوازن النقدي بتساوي كل من عرض النقود و الطلب عليها في السوق النقدية، التي يتم فيها تبادل الأدوات الإئتمانية و الأصول المالية قصيرة الأجل التي تتضمن انتقال الأموال من المقرض إلى المقترض، أي أن هذه السوق توفر الفرص لإستثمار الأموال في الأصول المالية لمدة قصيرة استجابة لتغيرات سعر الفائدة (1).

(1) سندس عبد الحميد، "البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي، مع إشارة خاصة للعراق" رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص 73.

قبل الوقوف على دور البنك المركزي في تحقيق التوازن النقدي يتعين علينا التعرض أولاً لعرض النقود و الطلب عليها.

الفرع الأول: عرض النقود (MS)

يعد عرض النقود من العوامل الأساسية للسياسة النقدية و التي لها دور اساسي في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، و على اساسه يحدد نمط السياسة النقدية فيما اذا كانت توسعية او انكماشية من خلال زيادة عرض النقد او تخفيضه. اي ان لهذا المتغير تأثير ايجابيا على أداء البنوك التجارية عند تمكن السلطة النقدية من السيطرة على عرض النقد عند المستويات التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تأثيرات سلبية عند المبالغة في التوسع بعرض النقد و هو ما يؤدي الى عدم الاستقرار الاقتصادي .

وقد دار نقاش واسع بين الاقتصاديين حول تحديد مفهوم عرض النقد و كيفية احتسابه، و تركز الخلاف حول نقطة اساسية تتمثل بالعناصر التي تؤلف عرض النقود.

يقصد بعرض النقد او كما يطلق عليه احيانا المعروض النقدي: "كمية و سائل الدفع المتاحة في المجتمع، و هي عبارة عن اجمالي النقود على اختلاف انواعها و الموجودة في المجتمع في فترة زمنية معينة"⁽¹⁾ كما يعرف المعروض النقدي على انه: "الكمية المتداولة للنقود في الاقتصاد الكلي في اي وقت من الاوقات"⁽²⁾ كما يمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة ، و يقصد بالنقود المتداولة هنا كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد و المؤسسات و التي تختلف أشكالها على مدى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تطور العادات المصرفية."⁽³⁾ و سنحاول فيما يلي استعراض اهم المفاهيم حسب ما هو متبع في الادبيات الاقتصادية كمايلي:

1 - عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1)

و ينظر لعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال فترة زمنية معينة . و يضم عرض النقد بالمفهوم الضيق، أي ان هذا المفهوم يتضمن العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي و لدى الجمهور و الودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بشيكات و شيكات المسافرين⁽⁴⁾ ، و يمكن التعبير عن هذا المفهوم كالآتي:

$$M1 = C + DD$$

(1) على كنعان، مرجع سابق، ص 475

(2) نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي - مبادئ و تطبيقات. دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 476-477.

(3) حيدر نعمة بخيت، فريق حياض مطر، مرجع سابق ، ص 211

(4) هيكل عجي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سابق، ص 59.

حيث: C = العملة في التداول. DD = الودائع الجارية

2 - عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2)

يعرف عاد بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية و يرمز له بالرمز M2 في الإحصاءات النقدية الدولية هو مفهوم أوسع نسبيا من المفهوم الأول، فهو يتكون من إجمالي وسائل الدفع M1 مضافا إليها الودائع الآجلة و وودائع الادخار و التوفير الخاصة لدى البنوك التجارية بالاضافة الى الودائع باخطار و وودائع صندوق التوفير⁽¹⁾.

و يمكن التعبير عن هذا المفهوم كالآتي:⁽²⁾

$$M2 = M1 + TD + Sd$$

حيث: TD = الودائع لأجل . Sd = وودائع التوفير =

و يرى بعض الاقتصاديين ان M2 هو اكثر دقة من ناحية علاقته بالدخل القومي ، كما يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطات النقدية .

3 - عرض النقود الأوسع أو الأشمل (M3)

اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى أشمل لعرض النقد، و ذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي و المالي و تطور الأسواق المالية لديها و ظهور مؤسسات مالية وسيطة و ابتكارها لأنواع جديدة و متنوعة من المشتقات المالية، إذ ان هناك بعض الأنواع من الودائع الأخرى التي تكون ذات آجال طويلة تمت إضافتها ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع (M3) و تم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، أي انه يمكن تصنيف عرض النقود بالمعنى الأوسع على أنه الفرق في مدة و نوع الودائع التي يمكن احتسابها في بند عرض النقود بالمعنى الواسع من عدمه، فبعض الدول تصنفه (الودائع) تحت بند عرض النقود بالمعنى الواسع بينما أخرى تصنفه تحت بند عرض النقود بالمعنى الأوسع.⁽³⁾

و عليه فإن درجة اتساع مفهوم النقود يعتمد بدرجة كبيرة على درجة تطور القطاع المالي، لأنه كلما زاد تطور القطاع المالي، فإن بعض الأصول التي تتصف بعدم سيولتها قد تصنف كنقود، و ذلك يرجع إلى أن

(1) على كنعان، مرجع سابق، ص 478.

(2) هيكل عجي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، مرجع سابق، ص 64.

(3) عبد الله ابراهيم نور الدين، العلاقة السببية بين عرض النقود و سعر الصرف في ليبيا، مجلة Alex.J.Agric Res (Arabic) ، العدد 58 ، ليبيا ، 2013. ص ص

تطور القطاع المالي بذاته قد يؤدي إلى زيادة سيولة بعض الأصول غير السائلة، و من ثم يتم تصنيفها كنفود.

4 - مقياس السيولة الاجمالي (M4):

يستخدم هذا القياس في الدول المتقدمة كمقياس للسيولة الاجمالي ويتألف من :

- M3 (المقياس الاوسع للنفود).

- اصول عالية السيولة مثل اذون الخزانة الحكومية .

ويمكن التعبير عن هذا المفهوم كالآتي:

$$L=M3+T$$

ان اضافة الاصول عالية السيولة قد تم تبريرها على اساس ان هذه الاذون يمكن تحويلها الى نقد فوري و باقل تكلفة و بالتالي فان من المنطقي اضافتها الى عرض النقد الاكثر توسعا. و يعتمد عرض النقد على سياسة البنك المركزي، اي ان البنك المركزي يتحكم بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد من خلال توفير الاحتياطات اللازمة للجهاز المصرفي و لا يعتمد عرض النقد على سعر الفائدة.

و انطلاقا من التعاريف سابقة الذكر تتحدد خصائص العرض النقدي بما يلي:⁽¹⁾

- يشمل العرض النقدي جميع وسائل الدفع اي كافة السيولة النقدية الموجودة في الاقتصاد الوطني سواء كانت مع الشركات او الافراد او موجودة في قنوات الادخار؛
- يتضمن عرض النقد العناصر التالية:
 - النقود المعدنية و الورقية التي يصدرها البنك المركزي.
 - الودائع تحت الطلب.
 - الودائع الآجلة وودائع التوفير.
 - العملات الاجنبية.
 - اشباه النقود.
- يطلب الافراد و الشركات المالية و الانتاجية وسائل الدفع للتعامل بها او المضاربة.
- تساهم وسائل الدفع في زيادة الانتاج لان الافراد و الشركات الذين يتعاملون بالنقود هي بهدف المبادلات ، او شراء المواد الاولية للإنتاج و الاستثمار.

⁽¹⁾ على كنعان، مرجع سابق، ص ص 476..477.

• تساهم وسائل الدفع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لأن السلطات النقدية تزيد من وسائل الدفع لأحداث تغييرات في الاقتصاد الوطني، فكلما شعرت بان الاقتصاد بحاجة الى سيولة تزيد الاصدار مما يؤدي لزيادة وسائل الدفع التي تمول الانتاج، و الاستهلاك فيزيد الانتاج ومن ثم يزداد معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الطلب على النقود (Md)

الطلب على النقود هو ذلك الجزء من ثروة الفرد التي يحتفظ بها على شكل نقود سائلة جاهزة للإيفاء بالالتزامات⁽¹⁾. ولقد اشرنا سابقا في المبحث الأول للنظريات النقدية التي فسرت دوافع الطلب على النقود.

ولتحديد التوازن في سوق النقد سنقوم بدمج منحنيات عرض النقود (MS) و الطلب على النقود (Md) والذي يمكن التعبير عنه رياضيا $MD = MS$ بالمعادلات التالية⁽²⁾:

$$MS = Md = MD1 + MD2$$

حيث أن:

Md1: الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط ويكون دالة في الدخل.

Md2: الطلب النقدي لأغراض المضاربة ويرتبط الطلب بسعر الفائدة.

MS : العرض النقدي المثبت من قبل السلطة النقدية كتغير خارجي في دوال توازن السوق النقدي.

بحث:⁽³⁾

$$Md = L_0 + L_1 Y - L_2 r$$

$$Ms = Md$$

$$Ms = L_0 + L_1 - L_2 r$$

وباعادة ترتيب طرفي مكونات المعادلة تحصل على:

$$r = \frac{L_0 - Ms}{L_2} + \frac{L_1}{L_2} Y$$

وبذلك فإن كل نقطة توازن بين عرض النقد و الطلب على النقد تقع عند معدل فائدة معين من ناحية و عند مستوى محدد من الدخل من ناحية ثانية، أي ان إحداثيات هذه النقطة هي (i ، Y) وهذه

(1) عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، مرجع سابق، ص68.

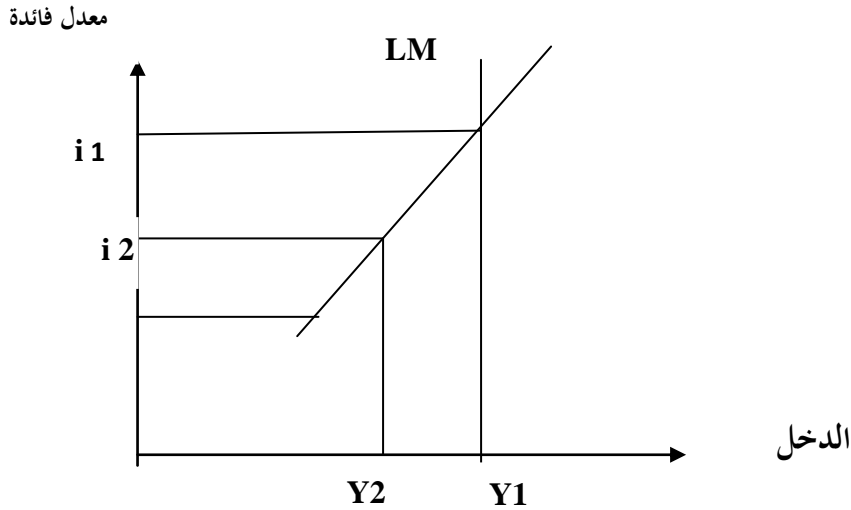
(2) فريد جواد كاضم الديلي، باسم خميس عبيد، تحليل اثر الارتداد و التفاعل بين السياسة المالية و النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد20، العدد

77، 2014، ص 230

(3) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص108.

المجاميع من النقاط التي تمثل حالات التوازن في الأسواق النقدية تشكل المنحنى (LM) بحيث تشير L إلى السيولة و M تشير إلى النقد. والشكل التالي يوضح التوازن في سوق النقد:

الشكل رقم (14): التوازن في السوق النقدي



المصدر: فريد جواد كاظم الديلمي، باسم خميس عبيد، مرجع سابق، ص230.

الفرع الثالث: السياسات التي يتخذها البنك المركزي لتوازن السوق النقدي .

يتجلى دور البنك المركزي في تحقيق التوازن النقدي من خلال قيامه بوظيفته الأساسية إصدار النقود وكذلك من خلال دوره في الرقابة على الإئتمان وخاصة على المصارف التجارية التي تشارك البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي عن طريق قيامها بخلق نقود الودائع والتي تعد أهم أنواع النقود في النظام المصرفي الحديث و تتوقف على السياسة الائتمانية للبلد ويمكن للبنك المركزي إن يحدث تأثيرا واضحا بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم الإئتمان المصرفي.⁽¹⁾

يمكن للبنك المركزي التأثير على العلاقة بين الكمية المعروضة من النقود وأسعار الفائدة من خلال الأدوات الأساسية التي تؤثر في عرض النقود (عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني و سعر الخصم) من خلال تبنيه لسياسة ائتمانية توسعية أو سياسة ائتمانية انكماشية. وذلك كما يلي:

1 سياسة ائتمانية توسعية:

يتم إتباعها من قبل البنك المركزي في حالة الانكماش أو الركود الاقتصادي، والتي تتلخص خطواتها بقيام البنك المركزي، بخفض أسعار الفائدة (تخفيض كلفة الإقراض) من أجل زيادة الاقتراض و المعروض النقدي في السوق، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في السوق، و ارتفاع الطلب على السلع و

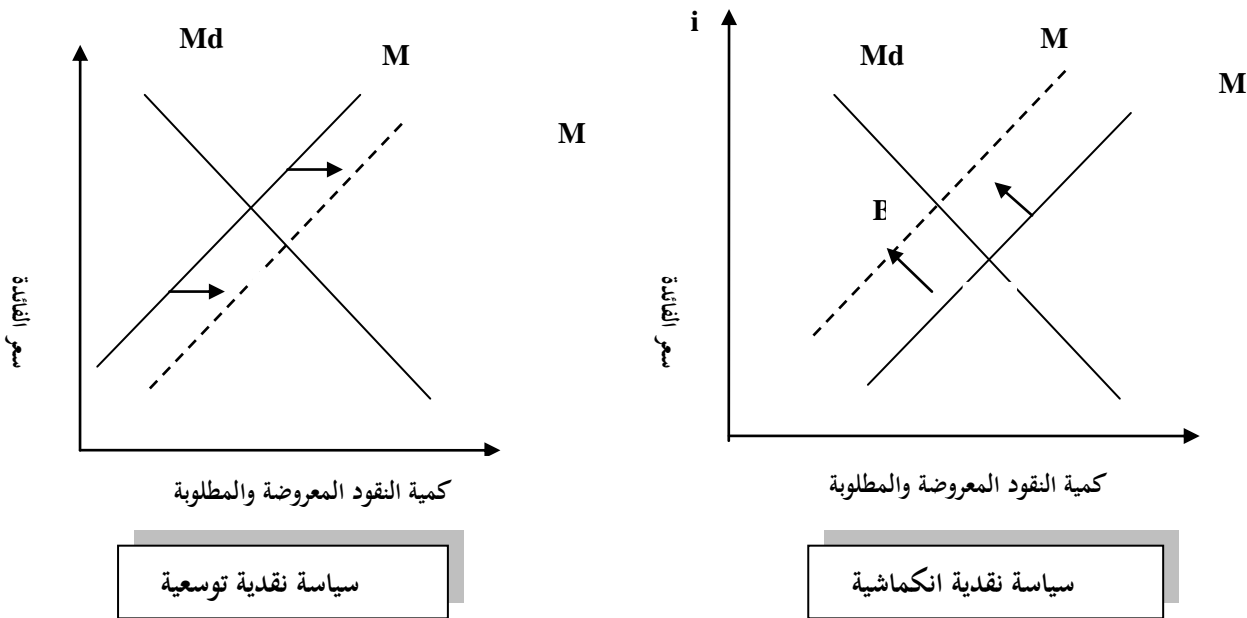
⁽¹⁾ سندس عبد الحميد، مرجع سابق، ص74.

الخدمات، و هذا يتبعه ارتفاع الطلب على القروض بهدف الاستثمار، و الذي بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

2 - سياسة ائتمانية انكماشية:

تتبع البنوك المركزية السياسة النقدية الانكماشية في حالة ارتفاع مستوى الأسعار(التضخم)، حيث يقوم بمقتضى هذه السياسة، بتخفيض المعروض النقدي و الحد من القروض، عن طريق رفع معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الكلي و الإنفاق على السلع و الخدمات، و الذي بدوره يؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع و تحقيق الهدف المنشود من وراء تلك السياسة، و هو الاستقرار الاقتصادي. و يمكن توضيح ذلك بيانيا كما يلي:

شكل(15): منحنى عرض النقود و السياسات التوسعية و الانكماشية



المطلب الثاني: البنك المركزي و استقرار العرض الكلي و الطلب الكلي

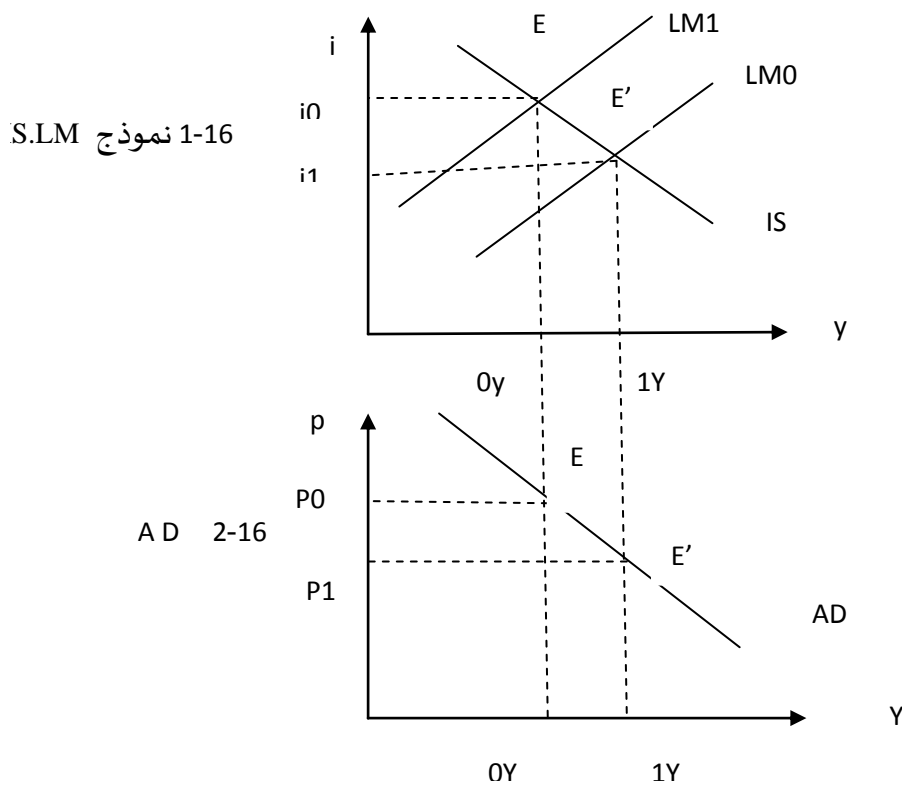
ينتج عن الزيادة و النقصان في المعروض النقدي من البنك المركزي تأثيرات مهمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنفاق الاستثماري و الدخل الكلي و الطلب الكلي و المستوى العام للأسعار، و قد تكون هذه التأثيرات غير مباشرة تنتقل إلى النشاط الاقتصادي عن طريق سعر الفائدة (حسب وجهة النظر الكينزية) أو بصورة مباشرة من دون ان يكون لسعر الفائدة اثر كبير في هذه العملية (وفقا للتحليل النقدي)⁽¹⁾.

⁽¹⁾ حميد موسى سندس ص ص 79 .80.

و قبل الوقوف على دور البنك المركزي في تحقيق توازن العرض الكلي و الطلب الكلي يتعين علينا التعرض أولاً لمنحنى العرض الكلي و الطلب الكلي.
الفرع الأول: منحنى الطلب الكلي.

يقصد بمنحنى الطلب الكلي العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و كمية السلع و الخدمات المنتجة، و التي يرغب أفراد المجتمع في شرائها، و كل نقطة على المنحنى تمثل نقاط توازن في سوق السلع و الارصدة في آن واحد. و يتم اشتقاق منحنى الطلب الكلي بيانياً كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (16): التمثيل البياني لاشتقاق منحنى الطلب الكلي



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 373.

- يوضح الشكل (16) طريقة اشتقاق منحنى الطلب الكلي بحيث:
- الشكل رقم (1-16) يعبر عن نموذج IS.LM في محور (i, y) .
 - الشكل رقم (2-16) يبين منحنى الطلب الكلي (AD) في محور (P, Y) .

و بإدخال مستوى الأسعار بصورة مباشرة فإن منحنى LM يعبر عنه جبريا كما يلي: (1)

$$LM : \frac{M^d}{P} = \frac{M^S}{P}$$

حيث يتحقق توازن سوق النقد عندما يتساوى الطلب الحقيقي على النقود ($\frac{M^d}{P}$) مع العرض الحقيقي من النقود ($\frac{M^S}{P}$).

ومن الشكل رقم (2-16) نلاحظ ان انخفاض المستوى العام للأسعار (P) من P_0 إلى P_1 يؤدي إلى انتقال منحنى LM ($\frac{M}{P}$) يمينا من LM_0 إلى LM_1 ($\frac{M}{P_0}$) ، وهو ما سيزيد من المخزون الحقيقي للنقود ، وينخفض تبعا إلى ذلك سعر الفائدة i من i_0 إلى i_1 ، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل من جانب الطلب الكلي من Y_0 إلى Y_1 .

و بالنظر إلى اشتقاق منحنى الطلب الكلي (AD) والمبين في الشكل رقم (2-16) ، فإنه عند النقطة التوازن E يتحدد سعر الفائدة، مستوى الأسعار وحجم الانتاج عند هذا المستوى (i_0, y_0, P_0) و بانتقال منحنى LM نتيجة انخفاض الاسعار، ينتقل وضع التوازن من النقطة E إلى E' كنتيجة لتحرك منحنى LM من LM_0 إلى LM_1 ، وبتوصيل هذه النقاط نحصل على منحنى الطلب الكلي AD.

وتجدر الإشارة ان منحنى الطلب الكلي ينتقل يمينا في الحالات التالية (2):

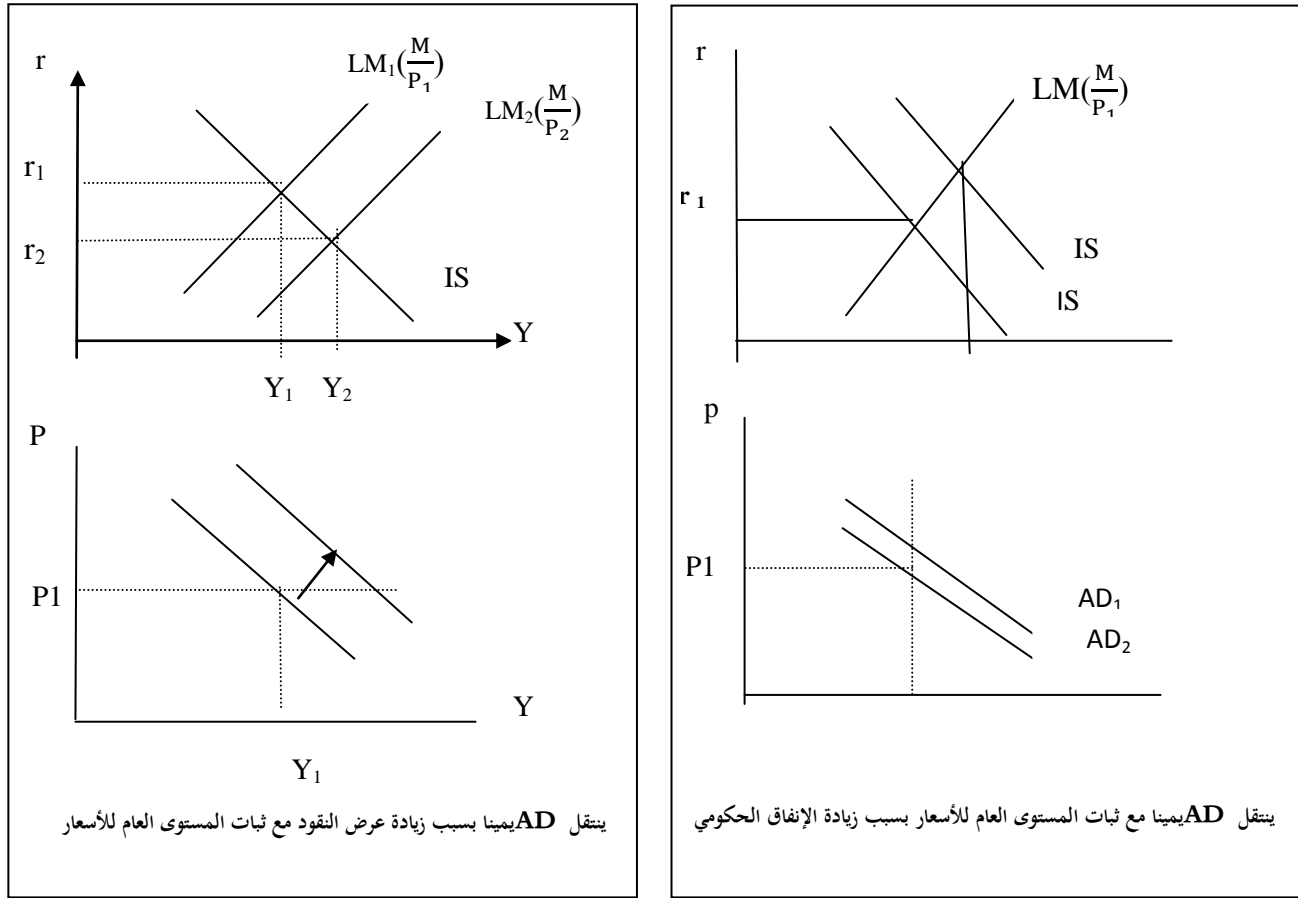
- زيادة عرض النقود التي تسبب انتقال منحنى LM يمينا، وبالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يمينا؛
- زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب يسبب انتقال منحنى IS يمينا و بالتالي ينتقل منحنى الطلب الكلي يمينا؛

وهو ما يعبر عنه الشكل رقم (17) فيما يلي:

(1) محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الامين للنشر و التوزيع ، صنعاء ، ط5، 2013 ، ص 262.

(2) نفس المرجع، ص 264.

الشكل رقم (17): العوامل المؤثرة في انتقال منحى الطلب الكلي



المصدر: محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 246.247.

الفرع الثاني: منحى العرض الكلي

منحى العرض الكلي هو المحل الهندسي للنقاط التي تصف حجم السلع و الخدمات التي ينتجها المنتجون المحليون، و التي يقبلون بعرضها عند قيم مختلفة للمستوى العام للأسعار. و يتم اشتقاقه بيانيا كما يلي⁽¹⁾:

أولا: اشتقاق منحى العرض الكلي الكلاسيكي

يشترك منحى العرض الكلي الكلاسيكي وفقا للمبادئ الأساسية التي قامت عليها المدرسة الكلاسيكية و التي تم الإشارة إليها في المبحث الأول، و تأسيسا على ذلك، فإن منحى العرض الكلي الكلاسيكي يتم اشتقاقه من محصلة توازن سوق العمل الذي يحدد لنا كمية العمل اللازمة لإنتاج حجم معين من الناتج من خلال دالة الإنتاج.

لذلك فإنه يتعين علينا توضيح كيف يتحقق توازن سوق العمل كما يلي :

⁽¹⁾ محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 266-268.

1 -دالة الطلب على العمل:

دالة الطلب على العمل وفقا للاقتصاديين الكلاسيك تعتمد على الأجر الحقيقي $(\frac{w}{p})$ و ليس الأجر النقدي (الاسمي) w ، حيث يرتبط الطلب على العمل بعلاقة عكسية مع الأجر الحقيقي.

$$N^d = f\left(\frac{w}{p}\right) \text{ أو:}$$

وتبين العلاقة العكسية أن حجم الطلب على العمل يقل عند ارتفاع الأجر الحقيقي.

2 -دالة العرض على العمل:

يرتبط عرض العمل بعلاقة طردية مع الأجر الحقيقي، حيث كلما زاد الأجر الحقيقي كلما حفز العمال

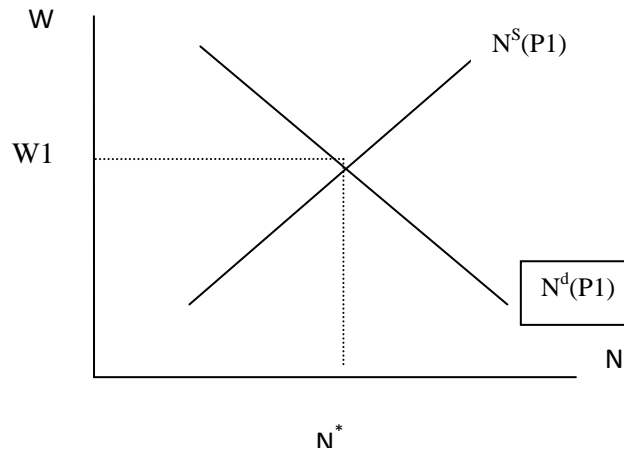
$$\text{على المزيد من العمل. } N^s = f\left(\frac{w}{p}\right)$$

و يتحقق التوازن في سوق العمل عندما $N^d = N^s$ حيث تتحدد كمية العمل التوازنية (N) و مستوى الأجر الحقيقي التوازني $(\frac{w}{p})$.

و هذا يقودنا إلى استنتاج مهم و هو أن تضاعف الأجر النقدي بنسبة مساوية لتضاعف الأسعار لن يؤثر على الكمية المطلوبة من العمل في الاقتصاد الكلاسيكي.

و الشكل البياني التالي يوضح توازن سوق العمل بيانيا:

الشكل (18): توازن سوق العمل



المصدر: ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 05

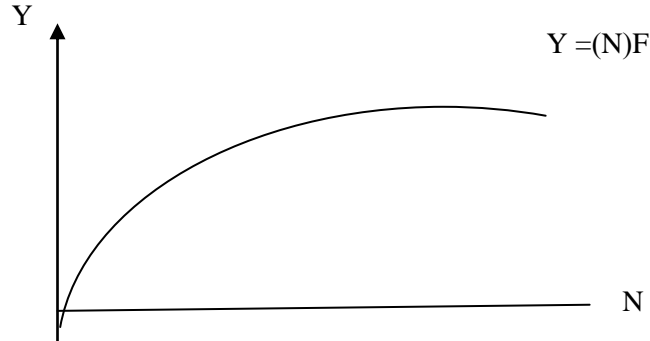
ان نقطة تقاطع المنحنيين في النقطة تحدد لنا التشغيل الكامل الذي يحقق المساواة بين طلب العمل وعرضه، وكذلك الأجر الحقيقي التوازني .

أما دالة الإنتاج فإنها تبين العلاقة بين الناتج وعناصر الإنتاج و هي:

$$Y = F (K . N)$$

حيث (K) عنصر رأس المال وهو حجم ثابت في الأجل القصير، و هنا يتغير حجم الإنتاج (Y) مع كل تغير في حجم العمل .

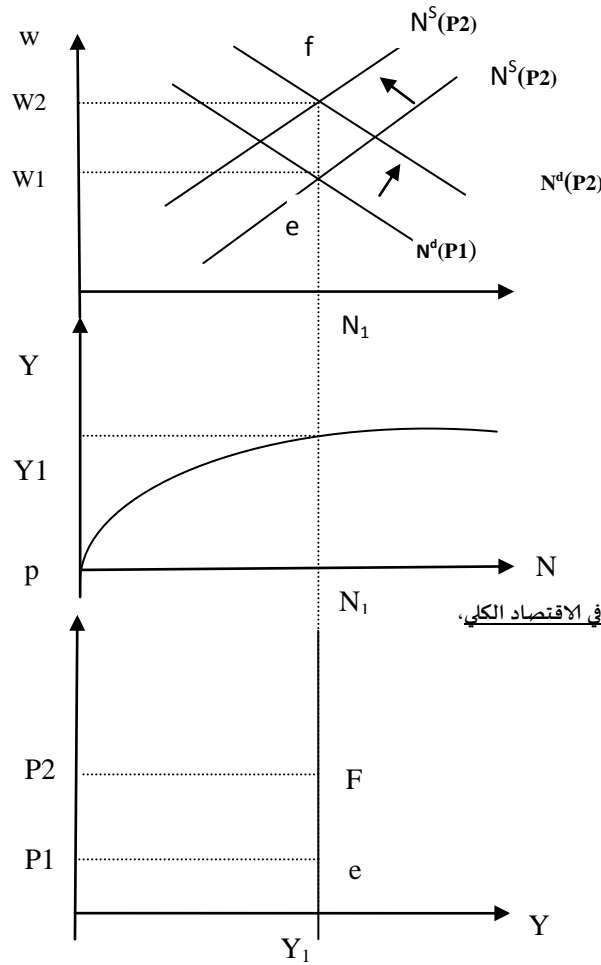
الشكل رقم (19): دالة الإنتاج



المصدر: ساكرمحمد العربي، مرجع سابق، ص.02.

و بالجمع بين توازن سوق العمل و دالة الإنتاج نستطيع اشتقاق منحنى العرض الكلي الكلاسيكي على النحو التالي:

الشكل رقم (20): التمثيل البياني لاشتقاق منحنى العرض الكلي



المصدر: محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي،

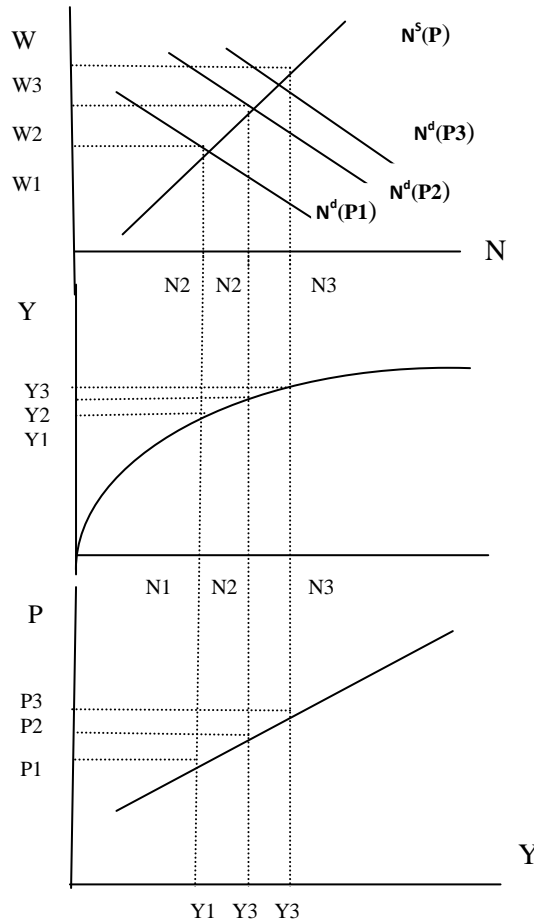
مرجع سابق، ص 270.

ان الشكل العمودي لمنحنى العرض يرجع وفقا للنظرية الكلاسيكية إلى اعتماده على عوامل حقيقية في الجانب الحقيقي في الاقتصاد، و الذي يعتبر منفصلا عن الجانب النقدي، حيث الدخل يكون ثابتا عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج⁽¹⁾.

ثانيا: اشتقاق منحنى العرض الكلي الكنزي:

تقدم المدرسة الكنزية شكلا مغايرا لمنحنى العرض الكلي استنادا إلى المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية و التي تم التطرق اليها ضمن المبحث الاول، و يعكس منحنى العرض الكينزي افتراضهم ثبات الأسعار و الأجور أو جمودها في الأجال القصيرة، الأمر الذي يجعل منحنى العرض الكلي أفقي. و يرجع الكنزيون جمود الأجور إلى جمود عقود العمل و عدم المعرفة الكاملة بكل المعلومات عن حركة الأسواق و الأسعار، و بالتالي فإن عرض العمل يعتمد على الأجر النقدي، بينما الطلب على العمل يعتمد على الأجر الحقيقي لأن رجال الأعمال اقدر على الحصول على كافة المعلومات مقارنة بالعمال.

الشكل رقم (21): طريقة اشتقاق منحنى العرض الكلي الكنزي



المصدر: محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق ص 273.

⁽¹⁾ محمود احمد الأفندي، مرجع سابق، ص 409.

ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض الكلي:

• العرض الكلي في المدى البعيد:

يتمثل العرض الكلي في المدى البعيد في كمية السلع و الخدمات النهائية التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد عندما تكون كل عناصر الإنتاج موظفة بشكل كامل، و تعمل بمعدل طبيعي (الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية)، أي أن العرض الكلي في المدى البعيد يعكس ما يعرف بالنتائج المحتملة.

• العرض الكلي في المدى القريب:

العرض الكلي في المدى القريب يعكس العلاقة الطردية (الموجبة) بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (أي الكميات المعروضة من السلع و الخدمات النهائية) و مستوى الأسعار، مع بقاء كل العوامل الأخرى مثل الأجور و تكاليف باقي عناصر الإنتاج ثابتة، و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب.

الفرع الثالث: سياسات البنك المركزي و توازن العرض الكلي و الطلب الكلي

أن يتحقق توازن الاقتصادي الكلي هذا لا يعنى بالضرورة أن الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد المتاحة و خاصة القوى العاملة (التوظيف الكامل)، بل قد يحدث أن يتحقق التوازن في ظل وجود إختلالات كلية يعاني منها الاقتصاد متمثلة في وجود بطالة أو تضخم أو كليهما معا.

ان حالة تحقيق ناتج التشغيل الكامل للموارد هي حالة واحدة تتحقق في الأجل الطويل، من بين حالات أخرى ينحرف فيها الناتج الفعلي عن الناتج الممكن، و هو ما يعني ان الاقتصاد يعاني من إختلالات اقتصادية كلية. أي أننا نميز بين حالتين لتوازن الاقتصاد الكلي هما: (1)

أولاً: توازن الاقتصاد الكلي في المدى القريب: و نميز بين حالتين :

1 - حالة الفجوة التضخمية:

و يكون فيها الطلب الكلي الفعلي اكبر من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن، و يحدث كنتيجة لذلك تصاعد الأسعار و زيادة معدل التضخم الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.

في حالة الفجوة التضخمية، فإن الأمر يتطلب من البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية انكماشية تستهدف تخفيض عرض النقود من خلال:

1 1 - عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد و تقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به

(1) محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي مرجع سابق، ص. 221.

الفصل الثالث:..... دور البنك المركزي في تحقيق الإستقرار الإقتصادي

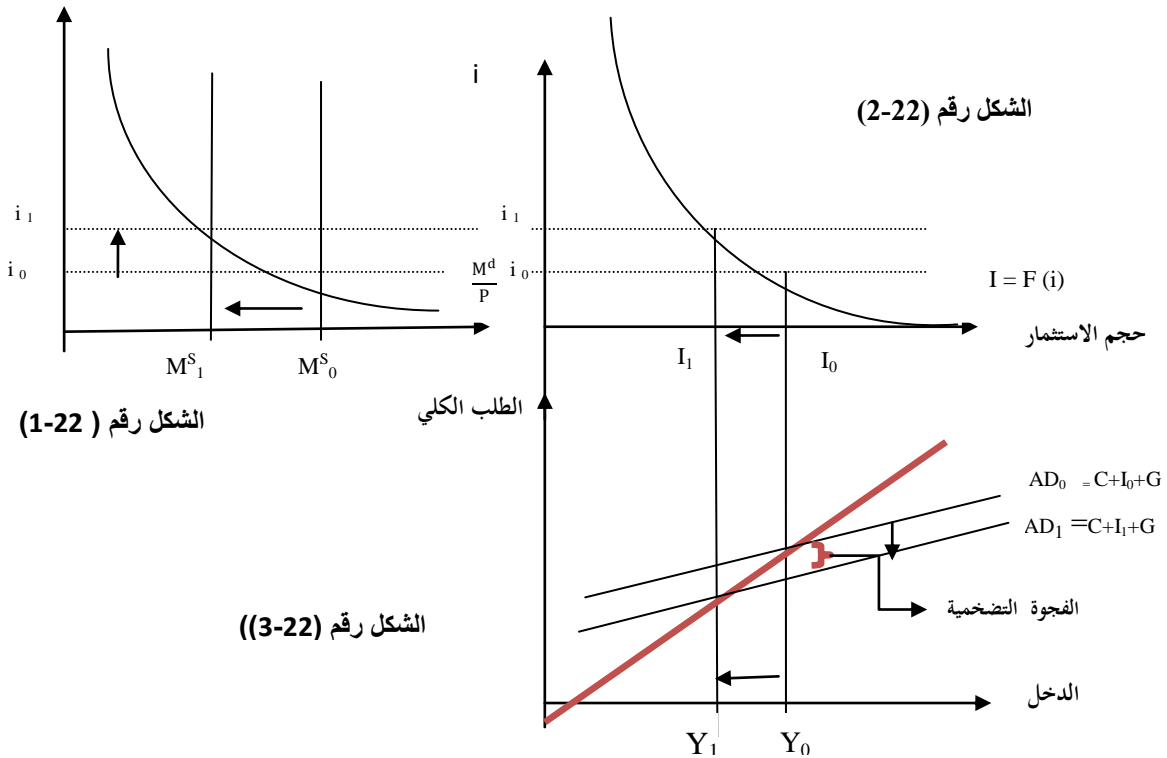
قطاع الإنتاج، و بالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

1 2 - سعر الخصم: يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، و التي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع و القروض، مما يعني ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق)، و انخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض). و يؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، و الإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. و تستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

1 3 - الاحتياطي القانوني: يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، و الإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

فإنخفاض عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمار و من ثم انخفاض الطلب الكلي، و بالتالي انخفاض الدخل التوازني إلى مستوى دخل التوظيف الكامل و بذلك يتم القضاء على الفجوة التضخمية . و سنوضح فيما يلي آلية التأثير بيانياً :

الشكل رقم (22): التوضيح البياني لدور البنك المركزي في معالجة الفجوة التضخمية



المصدر: إعداد الطالبة اعتماداً على الشكل رقم (23).

يمثل الشكل رقم (1-22) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (i_0) ، بينما يمثل الشكل (2-22) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، حيث يتحدد حجم الاستثمار و مقداره (I_0) عند سعر الفائدة (i_0) . أما الشكل (3-22) فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي = دالة الطلب الكلي والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (Y_0) .
و يتضح من خلال الشكل ان الدخل التوازني (Y_0) ليس هو دخل التوظيف الكامل ، و عليه فان الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية تتطلب زيادة الطلب الكلي.

و في هذه الحالة فإن الأمر يتطلب من البنك المركزي خفض عرض النقود إلى (M^S_1) . و هو ما يسبب ارتفاع سعر الفائدة إلى (i_1) و بالتالي انخفاض حجم الاستثمار إلى (I_1) ، و باعتبار ان الاستثمار جزء من الطلب الكلي فإن انخفاضه يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي و بالتالي انتقال دالة الطلب الكلي إلى الأسفل.

2 - حالة الفجوة الانكماشية:

و يكون فيها الطلب الكلي الفعلي اقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم للحفاظ على مستوى الدخل الكامن، و يحدث كنتيجة لذلك انخفاض وتيرة الإنتاج و بالتالي حدوث أو تفاقم مشكلة البطالة الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.

و في هذه الحالة فإن الأمر يتطلب من البنك المركزي تطبيق سياسة نقدية توسعية تستهدف زيادة عرض النقود من خلال :

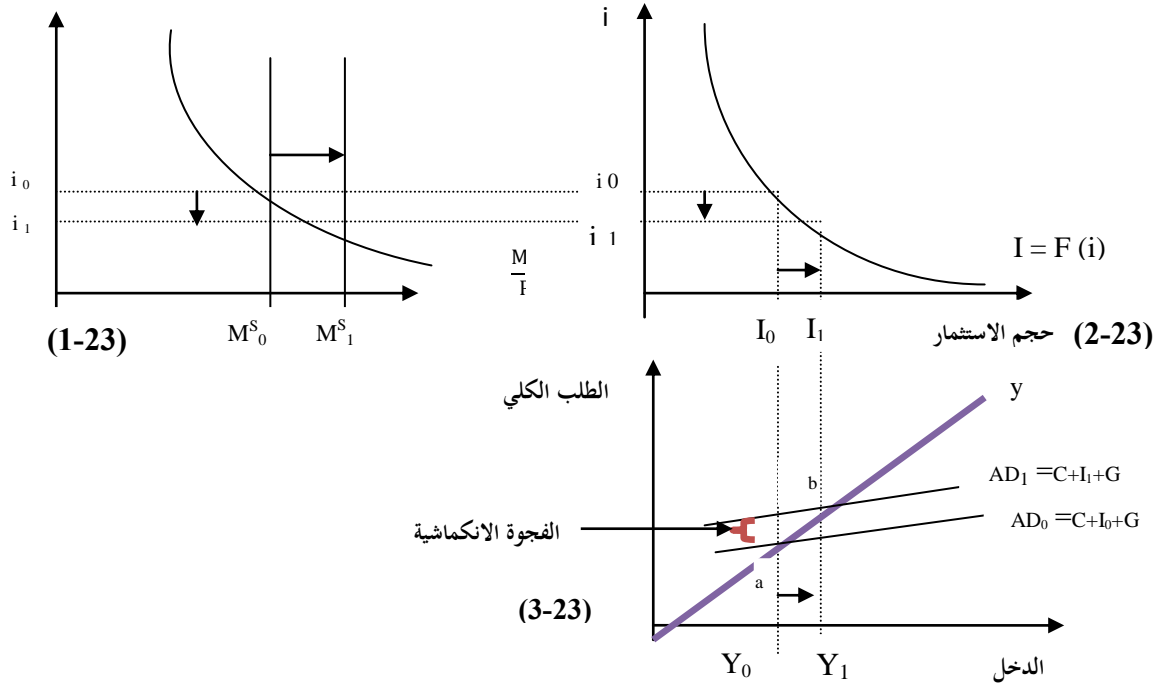
1-2- عمليات السوق المفتوحة: يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد و البنوك التجارية و المؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد و زيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، و بالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C) ، و الإنفاق الاستثماري (I) ، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي حتى يصل إلى مستوى العرض الكلي.

2-2- سعر الخصم: و يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض و بكميات أكبر من البنك المركزي. و تقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع و القروض مما يعني انخفاض حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة اقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض). و تكون المحصلة النهائية أن يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) و الإنفاق الاستثماري (I) ، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي و تستمر هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.

3-2- الاحتياطي القانوني: يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني انخفاض قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان و نتيجة ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

وسنوضح فيما يلي آلية التأثير بيانياً :

الشكل رقم (23): التوضيح البياني لدور البنك المركزي في معالجة الفجوة الانكماشية



المصدر: محمود احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 220.

بحيث:

يمثل الشكل رقم (1-23) توازن سوق النقود الذي يحدد سعر الفائدة التوازني (i_0)، بينما يمثل الشكل (2-23) دالة الاستثمار التي ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، حيث يتحدد حجم الاستثمار ومقداره (I_0) عند سعر الفائدة (i_0). أما الشكل (3-23) فيمثل توازن الدخل حيث دالة العرض الكلي = دالة الطلب الكلي والذي يحدد الدخل التوازني الفعلي عند (Y_0).

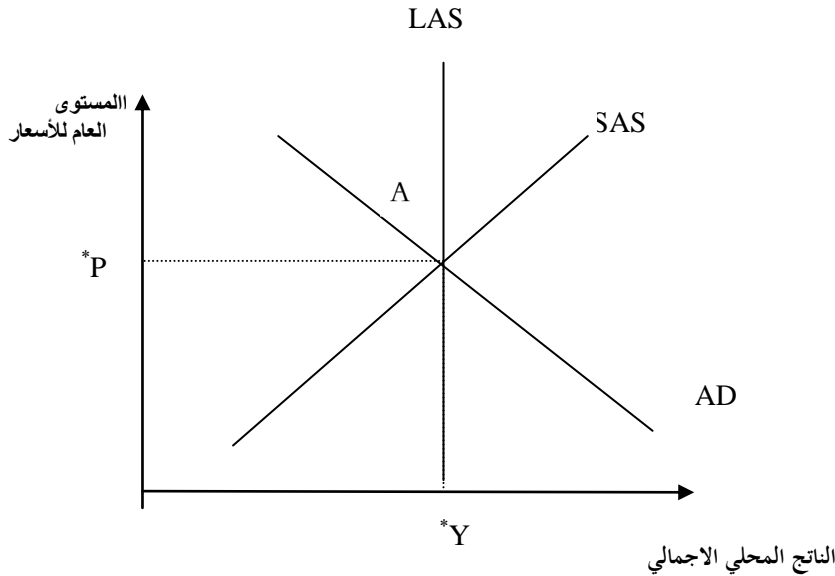
و يتضح من خلال الشكل ان الدخل التوازني (Y_0) ليس هو دخل التوظيف الكامل ، و عليه فان الاقتصاد يواجه فجوة انكماشية تتطلب زيادة الطلب الكلي.

و في هذه الحالة فإن الأمر يتطلب من البنك المركزي زيادة عرض النقود إلى (MS_1). وهو ما يسبب انخفاض سعر الفائدة إلى (i_1) و ارتفاع حجم الاستثمار إلى (I_1)، و باعتبار ان الاستثمار جزء من الطلب الكلي فإن زيادته تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وهو ما يسبب انتقال دالة الطلب الكلي إلى الأعلى.

ثانيا: توازن الاقتصاد الكلي في المدى البعيد

يتحقق توازن الاقتصاد الكلي في المدى البعيد عندما يكون الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مساويا للناتج المحتمل، فمن خلال الشكل رقم (24)، تمثل النقطة (A) حالة توازن واستقرار الاقتصاد الكلي على المدى البعيد، أي عند مستوى الاستخدام الكامل حيث تساوى الطلب الكلي مع الناتج المحلي الاجمالي الفعلي (العرض الكلي في المدى القريب) في نفس الوقت مع الناتج المحلي الممكن، و بالتالي فلا وجود للفجوة الانكماشية ولا للفجوة التضخمية .

الشكل رقم (24): توازن الاقتصاد الكلي في المدى البعيد



المصدر: ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 18.

المطلب الثالث: البنك المركزي و استقرار أسعار الصرف و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات.

ان تحقيق التوازن الخارجي المتمثل في استقرار أسعار الصرف و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، يعتمد على قدرة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال دور السياسة النقدية في التأثير على مؤشرات الاستقرار في القطاع الخارجي.

الفرع الأول : البنك المركزي و استقرار اسعار الصرف

إن سعر الصرف مرتبط ارتباطا مباشرا بالاستقرار الاقتصادي، فالبنوك المركزية في جميع البلدان تأخذ على عاتقها مراقبة سوق الصرف عن كثب و تتخذ الإجراءات الكافية لحماية مصالح البلدان التي تمثلها إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

أولاً: مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها، كما يعرف على أنه : النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات

النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، و نقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الإعتمادات و المدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات و الشيكات السياحية و الكمبيالات.⁽¹⁾
كما يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى، و من زاوية أخرى فإذا نظرنا إلى سعر الصرف بطريقة عكسية نجده عبارة عن عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية.⁽²⁾
و يتحدد سعر الصرف فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبي، و هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي طلبا للعملة الوطنية و الطلب على الصرف الأجنبي عرضا للعملات الوطنية.

ثانيا: انواع سعر الصرف

يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نوجزها فيما يلي.

1 - سعر الصرف الاسمي:

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات او عمليات شراء و بيع العملات حسب اسعار هذه العملات، بين بعضها البعض. و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. و بذلك يمكن لسعر الصرف ان يتغير تبعا لتغير الطلب و العرض، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.⁽³⁾

2 - سعر الصرف الحقيقي:

لا يهتم الاعوان الاقتصاديين بمستوى سعر الصرف الاسمي، بقدر ما يحويه من قدرة شرائية أي كمية السلع التي يتم اقتناءها بنفس المبلغ من العملة المحلية و هو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي⁽⁴⁾ و هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف انتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع الى التفكير في زيادة الصادرات، لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤذ الى تغيير في ارباح المصدرين و ان ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية.⁽⁵⁾

3 - سعر الصرف الفعلي:

و يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه المعدل المناسب لأسعار الصرف السوقية لعملة مقابل عملات الشركاء او المنافسين التجاريين أي انه المتوسط الحسابي لسعر صرف عملة بلد ما مقابل العملات الاخرى نسبة الى سنة معينة مرجحة، لذلك فهو يقيس القدرة التنافسية لدولة ما مقارنة بالشركاء التجاريين.

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 147.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 94.

(3) قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 103.

(4) مي محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص ص 137-138.

(5) قدي عبد المجيد ، مرجع سابق، ص 104.

4 - سعر الصرف التوازني:

و يمثل هذا النوع التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون سعر الصرف ينمو بمعدله الطبيعي، و من ثم فان هذا النوع من اسعار الصرف يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة حيث الصدمات النقدية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن المستوى التوازني.

ثالثا: تصنيفات أنظمة الصرف

يعبر نظام الصرف على الاسلوب الذي تدير به البلاد عملتها مقابل العملات الاخرى في سوق الصرف الاجنبي، وهو مرتبط بشكل دقيق بالسياسة النقدية التي تتبعها الحكومة.⁽¹⁾ و تصنف أسعار الصرف إلى:

1. سعر الصرف الثابت

برزت أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب و النظام النقدي الذي انبثق عن إتفاقية بروتن وودز حيث اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة للوحدة من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود، بالإضافة إلى حرية استيراد و تصدير الذهب من و إلى الدول التي اتبعت " قاعدة الذهب"، و بذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف " ثابتة " لعملاتها. و قد ظل نظام المدفوعات يعمل بكفاءة و بصورة تلقائية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و لكن على حساب الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة. و في هذا النظام تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية و كذلك سياسة.

و يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية هي:

1.1 - سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة

في ظل هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولية أساسية كالدولار و الفرنك الفرنسي و المارك الألماني... إلخ، و نجد تقريبا حوالي 36 دولة تتبع هذا النظام، كما أن حوالي نصف دول البلدان النامية تتبع هذا النظام.

2.1 سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات

في هذا النظام، يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بسلة من العملات أو سلة من حقوق السحب الخاصة، و قد تبين أن هذا الترتيب أكثر استقرارا بالنسبة لسعر الصرف، و نجد أن حوالي ربع الدولة النامية تتبع هذا النظام.

3.1 - سعر الصرف الثابت المرن

أما في هذا النظام فيتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

⁽¹⁾ عبد الرحيم فؤاد، الرفاعي الفارس، مدخل إلى الأعمال الدولية. دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013. ص 134.

2. نظام الصرف العائم

أنشئ هذا النظام في 1973 بعد الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب، و هذا مباشرة بعد انهيار نظام بريتون وودز، حيث تعرض الدولار إلى تخفيضات متتالية ثم ترك سعره يتحدد بحرية. في هذا النظام تتحكم قوي العرض و الطلب في اسعار العملات احداها مقابل الاخرى،⁽¹⁾ بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأى سعر في سوق السلع كما لا تتحمل السلطات النقدية و المالية في هذا النظام عبئا معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجالات الحد من الواردات، إحداث تغييرات معينة في مستويات الأسعار و الدخول في الداخل، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال⁽²⁾.

لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تقنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض و الطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالاً للتدخل في أسعار الصرف العائمة و التأثير عليها، و يتكون نظام الصرف الموعوم من نظامين⁽³⁾:

1 - التعويم النظيف:

و فيه تقوم السلطات النقدية، بترك سعر الصرف حراً يتحدد طبقاً لقوى العرض و الطلب في سوق الصرف الأجنبي، و في نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب و الإحتياطيات النقدية التي يتسنى بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً قصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة.

2 - التعويم غير النظيف:

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشترياً بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثلاً زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها. و قد تتدخل هذه السلطات كمشترياً لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها و بالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج.

رابعاً: دور البنك المركزي في استقرار اسعار الصرف

تضطلع البنوك المركزية بدور مهم في تحديد و استقرار أسعار صرف العملات، و ذلك بعدة طرق لمنع الاقتصاد من الاعتلال. ولعل أهم الاجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية نذكر:

⁽¹⁾ عبد الرحيم فؤاد، الرفاعي الفارس، مرجع سابق، ص 134.

⁽²⁾ ميراندا زغلول رزق، مرجع سابق، ص 141.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص 142.

1 - الرقابة على الصرف:

الرقابة على الصرف هي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، و عادة ما تشد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة إذ تشرع القوانين و تضع التعليمات و اللوائح التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن حصل على ترخيص من البنك المركزي.⁽¹⁾

و في ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات أي بين عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات و الرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف يتحقق عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب و العرض.

و يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة؛
- إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛
- ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف و بالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي. و يتمثل الغرض من الرقابة على الصرف في ما يلي:⁽²⁾
- المحافظة على القيمة الخارجية للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية، حيث يتم تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بما يتناسب و القدر المتاح منه، و يعني هذا وجود جزء من الطلب الداخلي على الصرف الأجنبي دون إشباع، و تلجأ السلطة النقدية إلى هذا النظام لعدم رغبتها في تخفيض قيمة عملتها؛
- حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية سواء كان ذلك عن طريق رفض الترخيص بالصرف، حيث يراد استخدامه في تمويل الواردات من المنتجات التي لا يتم إنتاجها محليا أو عن طريق فرض سعر مرتفع للعملات الأجنبية التي يراد الحصول عليها لنفس الغرض؛
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية أو غير الأساسية و توجيه الأرصدة من العملة الصعبة إلى استيراد المواد الأساسية و سلع التجهيز الصناعي التي تخدم مخططات التنمية؛
- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تنسجم فيها الاستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الاقتصادية و السيطرة على تسرب رؤوس الأموال تجاه الخارج؛

⁽¹⁾ محمد راتول ، الإقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2017. ص 142.

⁽²⁾ نفس المرجع. ص 142.

- الرغبة في تنمية الإحتياجات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل؛
- استخدامه كأداة للسيطرة على قطاع التجارة الخارجية؛
- الرغبة في تحقيق أهداف سياسية أو ممارسة ضغوط اقتصادية.
- الوسائل التي تتبناها البنوك المركزية للرقابة على أسعار الصرف بصفة أساسية، يمكن تصنيف جميع الوسائل التي تتبناها البنوك المركزية للرقابة على أسعار الصرف تحت مجموعتين، وهما⁽¹⁾:

1 - الوسائل المباشرة وغير المباشرة

إذا كانت إستراتيجية الرقابة على سعر الصرف تؤثر تأثيرا فوريا على سعر التحويل، فإنها تسمى الطريقة المباشرة. أما إذا كان الأسلوب المتبع يؤثر على قطاعات أخرى ولكنه يؤدي في النهاية إلى تغيير سعر الصرف، فإنه يسمى الطريقة غير المباشرة.

1 1 - الوسائل المباشرة :

وتتمثل أهم الوسائل المباشرة في ما يلي:

- التدخل المباشر وهو قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف الأجنبي، وذلك ببيع أو شراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند الأسعار المحددة.

- اتفاقيات المقاصة : وهنا يتم الإتفاق بين دولتين على فتح كل منها حسابا للدولة الأخرى بعملتها المحلية ببنكها المركزي على أن يتم الاتفاق على استعار صرف معينة بين عملي الدولتين لمدة معينة.

- اتفاقية المقايضة: وفي هذا الإجراء تتفق الدولتان على مقايضة سلعة من الدولة (أ) بسلعة من الدولة (ب) وفقا لسعر صرف ثابت تتفق عليه الدولتان مسبقا و مقتضى المقايضة أن ينتهي التعامل بانتهاء الصفقة بحيث لا يكون احدهما دائن للآخر.

- اتفاقيات الدفع: وضمن هذه الطريقة تتفق دولتان على أن يقوم البنك المركزي للدولة (أ) بفتح ائتمان لحساب مصدر الدولة ب نحو الدولة (أ) وكذلك نفس الشيء بالنسبة للبنك المركزي للدولة (ب) وهكذا تسوى المعاملات بين الدولتين دون اللجوء إلى تحويل العملة كما هو الحال في اتفاقيات المقاصة .

1 2 - الوسائل غير المباشرة⁽²⁾:

وتتمثل أهم الوسائل غير المباشرة في ما يلي:

⁽¹⁾البنوك المركزية تتحكم في أسعار الصرف الأجنبي. مقال منشور على الموقع: www.earnforex.com/a

⁽²⁾ نفس المرجع .

- تنظيم أسعار الفائدة البنكية:

عندما يتم زيادة أسعار الفائدة البنكية، تزيد رؤوس الأموال المتدفقة (عن طريق مستثمرين أجنب)، و هذا بدوره يزيد من الطلب على العملة المحلية، ويدعم سعر الصرف. يحدث السيناريو العكسي عند خفض سعر الفائدة؛ ومن ثم، يقوم البنك المركزي -كلما دعت الضرورة- بالتحكم في سعر الصرف بطريقة غير مباشرة عن طريق تغيير أسعار الفائدة.

- تنظيم التجارة الدولية:

عندما تميل كفة الميزان التجاري في غير صالح البلد، تستطيع الحكومة أن تفرض قيودًا على الاستيراد من خلال سلسلة من التدابير (شروط صارمة وتغيير في السياسة المتبعة ونظام حصص الاستيراد وفرض تعريفات إضافية)، مع العمل في الوقت ذاته على تشجيع الصادرات (إقامة معارض تجارية دولية ومنح إعانات وغير ذلك). يؤدي هذا في النهاية إلى صرف الإقبال عن الاستيراد وتشجيع التصدير؛ وهو ما ينعكس في صورة صافي مكاسب في احتياطات النقد الأجنبي تدعم سعر الصرف بصورة ملحوظة.

- سياسة استيراد الذهب:

تحقق غالبية البلدان الإفريقية - إلا قليل- واردات صافية من الذهب. يمكن لهذه البلدان، إذا قيدت استيراد الذهب (عن طريق زيادة الجمارك المستحقة)، أن تغير سعر الصرف. عادة ما تتبع هذه التكتيكات بلدان مثل الهند التي تستورد نحو 700 طن من الذهب سنويًا. عندما تقل الواردات، ترتفع احتياطات النقد الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى تحسن سعر الصرف.

2 -الوسائل الأحادية الجانب و الثنائية الجانب والمتعددة الجوانب:

الوسائل الأحادية الجانب عبارة عن إستراتيجيات ينفذها البنك المركزي في البلد دون مراعاة آراء البلدان الأخرى، أما الوسائل الثنائية و المتعددة الجوانب فتمثل آليات للرقابة على أسعار الصرف يتم تطبيقها بالاتفاق المتبادل بين بلدين أو أكثر.

1 2 -الوسائل الأحادية الجانب:

و تتمثل هذه الوسائل في :

- التدخل في سعر الصرف أو دعم سعر الصرف:

تمثل هذه الإستراتيجية شكلاً ناعماً من أشكال التدخل في السوق. في هذه الإستراتيجية، يقوم البنك المركزي في البلد بالتدخل في السوق للوصول بسعر العملة إلى مستوى مرغوب فيه إذا كانت ثمة مخاوف من أن يدفع المضاربون بالسعر نحو الارتفاع الشديد أو الانخفاض الشديد.

إذا قام البنك المركزي بشراء العملة بنية رفع سعرها، يقال عن هذه الحالة "الدعم بالزيادة". وبالمثل، يقال أن العملة "مدعمة بالخفض" عندما يتدخل البنك المركزي في السوق لخفض سعر صرفها. ينبغي ملاحظة أن التدخل لا يسبب تغيير دائم في الاتجاه.

- فرض قيود على صرف العملات الأجنبية:

يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على سعر الصرف من خلال السيطرة على المعروض والمطلوب من العملة. التدابير الآتية تمثل التدابير الأكثر إتباعاً للإبقاء على سعر الصرف تحت السيطرة.

- حظر الحسابات:

يتم في ظل هذا النظام حظر الحسابات البنكية الخاصة بالأجانب، بل وقد يقوم البنك المركزي -إذا كانت هناك ضرورة ملحة - بتحويل الأموال من جميع الحسابات المحظورة إلى حساب واحد فقط. لكن ذلك ينشئ انطباعاً سيئاً عن البلد ويخلف آثار سلبية دائمة على الاقتصاد برمته.

- أسعار الصرف المتعددة:

يقوم البنك المركزي في ظل هذا النظام بإخضاع العملة الأجنبية لسيطرته التامة ويعرض أسعار مختلفة لشراء العملة وبيعها من جانب المستوردين والمصدرين بالترتيب. يتم ذلك بهدف السيطرة على خروج رأس المال من البلد، ويمكن تبرير ذلك بأنه نوع من ترشيد العملات الأجنبية باستخدام السعر بدلا من الحجم. هذا النظام معقد ولا يجلب على البنك المركزي إلا مزيداً من المتاعب.

- ترشيد الصرف الأجنبي:

يكون البنك المركزي وحده هو المتحكم في النقد الأجنبي في هذه الطريقة، ويقرر مقدار النقد الأجنبي الممنوح لكل طلب يتلقاه. لا يجوز في هذا النظام للأفراد أو المؤسسات أن يحتفظوا بنقد أجنبي، ولا يلتفت إلا إلى الاحتياجات الملحة.

- احتياطي موازنة أسعار الصرف:

قام البنك المركزي في المملكة المتحدة عقب خروج البلاد من قاعدة الذهب بإنشاء صندوق أطلق عليه اسم "احتياطي موازنة أسعار الصرف" في سنة 1932 بغرض منع التقلب غير المرغوب فيه في سعر صرف الجنيه الإسترليني. تبنت هذه الإستراتيجية بعد ذلك الولايات المتحدة (صندوق استقرار أسعار الصرف) وبلدان أوروبية أخرى من بينها سويسرا وفرنسا.

2 2 - الوسائل الثنائية الجانب و المتعددة الجوانب:

- اتفاقيات السداد:

وفقاً لهذا النظام، تبرم البلدان الدائنة والمدينة اتفاقية سداد بهدف التغلب على تأخر تسويات المعاملات الدولية، وتنص الاتفاقية على الطرق التي يتم اتباعها للسيطرة على التقلب في أسعار الصرف،

وتشمل هذه الطرق في المعتاد -على سبيل المثال لا الحصر- التوزيع الخاضع للسيطرة للعمليات الأجنبية وترشيد العملات الأجنبية.

- اتفاقيات المقاصة:

يتم تطبيق هذه الإستراتيجية الرامية إلى السيطرة على سعر الصرف من خلال إبرام اتفاقية بين بلدين أو أكثر، يحصل بموجها كل من المصدرين والمستوردين بالترتيب على مقبوضات ويؤدون مدفوعات بعملتهم المحلية. يستخدم حساب مقاصة مفتوح لدى البنك المركزي لهذا الغرض. هذه الطريقة تجنبنا الحاجة إلى الصرف الأجنبي، وهو الأمر الذي يقلل بدوره من تقلب سعر الصرف. استخدم هذا النظام في ألمانيا و سويسرا إبان الكساد العالمي الكبير في سنة 1930

- اتفاقيات التوقف التام:

وفقا لهذا النظام، يقوم البنك المركزي -من خلال قرار بتأجيل سداد الديون- بتحويل دين قصير الأجل إلى آخر طويل الأجل. تتيح هذه العملية وقتا كافيا لرد قيمة الدين؛ ومن ثم، ترفع الضغوط النزولية عن سعر الصرف طَبَّقَتْ ألمانيا هذا النظام في سنة 1931.

- اتفاقية التعويض:

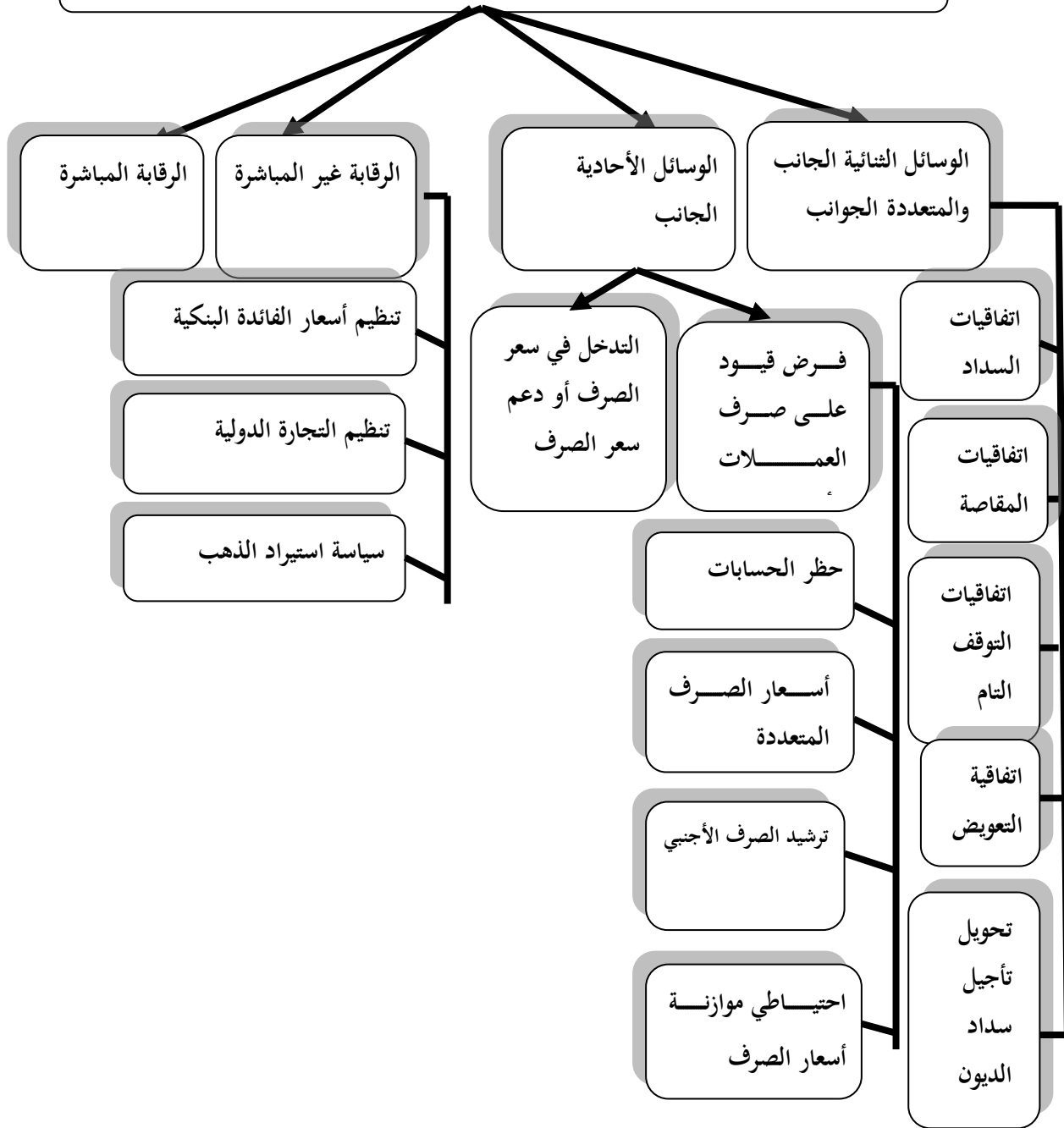
تنطوي هذه العملية على إبرام عقد مبادلة بين بلدين، يكون أحدهما صافي مصدر و الآخر صافي مستورد. وتكون قيمة الصادرات و الواردات متساوية؛ و من ثم، لا تكون هناك حاجة إلى عملات أجنبية و يظل سعر الصرف مستقرا.

- تحويل تأجيل سداد الديون:

يقوم البنك المركزي -وفقا لهذا النظام- بحظر جميع أشكال المدفوعات للدائنين الموجودين خارج البلاد، ويقوم المدينون بسداد قيمة مديونياتهم بالعملة المحلية إلى البنك المركزي الذي يقوم بدوره لاحقا بالسداد عندما تتحسن احتياطات النقد الأجنبي بوجه عام.

والشكل رقم (25) يلخص لنا الإستراتيجيات التي تتبناها البنوك المركزية في رقابتها على أسعار الصرف.

الشكل رقم(25): الإستراتيجيات التي تتبناها البنوك المركزية للرقابة على أسعار الصرف



المصدر: البنوك المركزية تتحكم في أسعار الصرف الأجنبي ، مقال منشور على الموقع:

<http://www.earnforex.com/ar/%D9%85%> (بتصرف)

2- تخفيض القيمة الخارجية للعملة

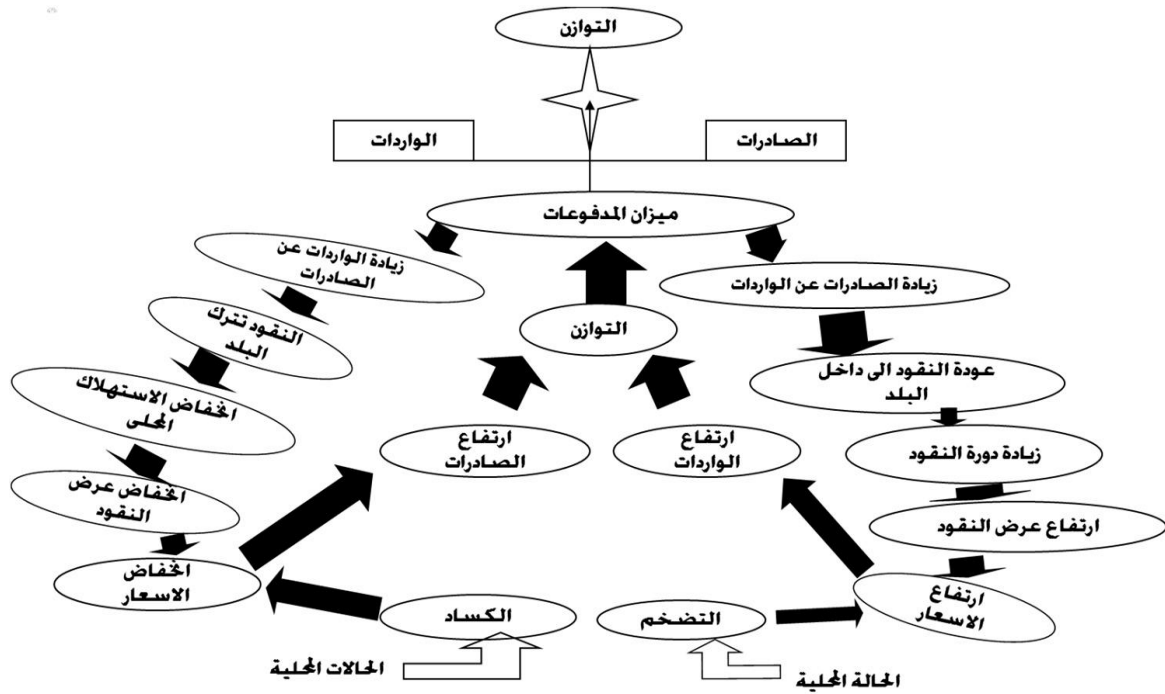
يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلا إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ و أن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستخفض بمقدار 10% مقارنة

بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.⁽¹⁾

ويتوقف نجاح تخفيض قيمة العملة على توافر مجموعة من الشروط.⁽²⁾ نوجزها فيما يلي :

- ضرورة اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة.
- ضرورة توفير استقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.

الشكل رقم (26): آلية تخفيض قيم العملة



المصدر: سهام رشاد منصور ابراهيم، فعالية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1993-1979)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد جامعة بنها، 2011، ص 27.

إن عملية تخفيض العملة Dévaluation تتم بصورة متعمدة بعد اتخاذ القرار من طرف السلطات النقدية، وتكون هذه العملية في إطار نظام سعر صرف ثابت، هذا عكس الانخفاض (أو التدهور) الذي يحدث تلقائياً نتيجة لتضارب قوى العرض و الطلب في السوق، وتتم هذه العملية في إطار نظام سعر صرف عائماً، إذ

(1) عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 71.

(2) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 134.

أن الحديث عن التخفيض يجعلنا نشير إلى عملية دفع قيمة العملة أو إعادة التقييم Réévaluation التي هي عملية عكسية بالنسبة لعملية التخفيض.⁽¹⁾

و من الجدير بالذكر ان سياسة تخفيض قيمة العملة تعتمد في علاج العجز في ميزان المدفوعات على مبدأ عام هو: ان تغيير سعر الصرف للعملة تجاه العملات الأجنبية سيؤدي إلى تغيرات محدد في الأسعار المحلية في الدولة التي تقوم بالتخفيض. وتغيرات الأسعار هذه تحدث تأثيراتها على حركة الصادرات والواردات في اتجاه يكفل القضاء على العجز حيث تزداد الصادرات وتقل الوردات مما يؤدي إلى وضع الميزان التجاري للدولة المخفضة للعملة والذي تنعكس آثاره على ميزان المدفوعات .

وتلجا السلطات النقدية إلى تخفيض قيم العملة لتحقيق اهدف معينة نوجزها في النقاط التالية⁽²⁾:

- 1 - إعادة التوازن لميزان مدفوعات، حيث يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات و انخفاض الواردات ما يؤدي إلى تقليص العجز أو تلاشيه وفق شروط معينة؛
 - 2 - تحقيق سياسة توسعية في الداخل بزيادة التشغيل و الإنتاج في الأنشطة المرتبطة بالتصدير؛
 - 3 - المحافظ على دخول بعض المصدرين بهدف استمرار الإنفاق النقدي الداخلي باعتباره احد أهم العوامل الأساسية لتجنب الآثار الانكماشية نتيجة انخفاض ارباح المصدرين بالعملة الوطنية.
- و تستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط⁽³⁾:
- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
 - ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة، بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
 - ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية و عدم ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
 - عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
 - استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير؛
 - الاستجابة لشرط مارشال-ليرنر⁽⁴⁾.

(1) سماعلي فوزي، مطبوعة مقياس: اقتصاد معدلات الصرف. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، بدون سنة، ص 61.

(2) سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سابق، ص 14 .

(3) انظر: - سماعلي فوزي، مرجع سابق، ص 61.

- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 135.134

(4) مارشال-ليرنر: مجموع مرونة الطلب و مرونة الصادرات اكبر من الواحد الصحيح.

الفرع الثاني: البنك المركزي و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات

يعتمد تحقيق الاستقرار و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات على قوة و نجاعة البنك المركزي في التأثير على النشاط الاقتصادي، و سنحاول بيان ذلك فيما يلي:

أولاً : توازن و اختلال ميزان المدفوعات:

ان الحديث عن توازن ميزان المدفوعات يقودنا الى الفصل بين نوعين من التوازنات و هما :

1 - التوازن الحسابي:

ان تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات وفق طريقة القيد المزدوج توفر حتمية توازنه حسابيا، وعلى الرغم من وجود هذا القيد فان اختلاف المصالح بين المصدرين و المستوردين تجعل من الصعب الوصول الى ميزان مدفوعلا متوازن حسابيا، و يرجع ذلك لصعوبة تسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تتم بين الدول محل الدراسة و العالم الخارجي، لعدم تمكن اجهزة الاحصاء من جمع كافة المعلومات و بصفة صريحة ، مما يحتم افراد بند آخر لمعالجة ذلك الخلل و هو ما يعرف ببند السهو و الخطأ⁽¹⁾ و ينجم عن حتمية التوازن الحسابي للميزان ما يلي:⁽²⁾

- وجود عجز في ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع لا بد ان يقابله فائض بنفس القيمة في ميزان رأس المال بمعناه الواسع؛
- وجود فائض في ميزان العمليات الجارية بمعناه الواسع لا بد ان يقابله عجز بنفس القيمة في ميزان رأس المال بمعناه الواسع؛
- مجموع المتحصلات تساوي مجموع المدفوعات؛
- رصيد ميزان العمليات الجارية، رصيد التحويلات الاحادية الجانب، رصيد ميزان العمليات الرأسمالية، رصيد ميزان الذهب و العملات الصعبة و رصيد السهو و الخطأ يكون معدوما.

2 - التوازن الاقتصادي:

يقصد بالتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافؤ في ظلها الايرادات التي تتحصل للدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الداخل، مع المدفوعات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الاجل الى الخارج، بمعنى ان تتعادل التدفقات النقدية الداخلة مع التدفقات النقدية الخارجة نتيجة لمختلف العمليات.

⁽¹⁾ عقي لخضر، "اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2،

2016، ص 31.

⁽²⁾ محمد راتول ، مرجع سابق، ص 48.

(1) عندئذ يمكن القول ان ميزان المدفوعات في حالة توازن خارجي، فالتوازن الحقيقي يسمح بدرجة اختلال يتأرجح فيه ميزان المدفوعات حول نقطة توازن وهي تعادل جانبي الدائنية والمديونية. (2)
ولإظهار ميزان المدفوعات اذا كان متوازنا او مختلا يتطلب الامر التمييز بين مجموعتين من البنود: (3)

1 2 العمليات التلقائية (المستقلة او معاملات فوق الخط):

هي عمليات تلقائية يتم حسابها لذاتها دون النظر الى الوضع الاجمالي لميزان المدفوعات ، و تعرف بالبنود فوق الخط، و هي عبارة عن مجموع العناصر الدائنة و المدينة و التي تنشأ عن عملية القيد للمعاملات التي حصلت خلال السنة و المتمثلة في رصيد الحساب الجاري، رصيد حساب راس المال الطويل و القيصر الاجل و حساب السهو و الخطأ.

2 2 -العمليات الموازنة:

تعرف بالبنود تحت الخط و تسمى بالبنود اللينة و تستعمل لموازنة ميزان المدفوعات اما بالزيادة او النقصان و تأخذ شكل مجموعة من الحسابات حسب الحاجة الى ذلك (التزامات الحائزين الرسميين الاجانب و الاصول الاحتياطية الرسمية) و لا يكون لها وجود في حالة تعادل او توازن ميزان المدفوعات. و عليه فعندما يقال ان هناك اختلال في ميزان المدفوعات ، فيقصد بذلك رصيد البنود الأساسية، فإذا كان الجانب الدائن لهذه البنود اكبر من الجانب المدين فيعني ذلك ازدياد حقوق الدولة قبل الغير بالخارج عن ديونها، و ان جزء من هذه الديون سوف يستخدم في سداد الديون و سوف يبقى فائض ايجابي في الميزان ، و يقال ان هناك عجزا اذا كانت حقوق الدولة غير كافية لتغطية التزاماتها بحيث يكون من الضروري اجراء عمليات اضافية لموازنة الحسابات ، و مثل هذه العمليات تشمل تصدر الذهب او السحب من حسابات البنوك بالخارج.

ثانيا: اسباب اختلال ميزان المدفوعات :

غالبا ما يظهر ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي ان الدائنية تعادل المديونية وذلك بفعل القيد المزدوج و فقرة السهو و الخطأ. ولكن هذا التوازن الحسابي قد لا يعني ان هناك توازنا اقتصاديا بل قد يوجد خلافا فيه . و من الناحية الواقعية يندرج في بلد في العالم حدوث التوازن الحقيقي بين ما للدولة من حقوق و ما عليها من التزامات و هذه القاعدة تنطبق على الدول المتقدمة و النامية على السواء. ولكن الذي يحدث هو وجود قدر او مستوى من التباين بين دائنية و مديونية الدولة.

هناك مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات نلخصها في النقاط

التالية:

(1) محمد راتول ، مرجع سابق، ص 48.

(2) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 106.

(3) عقي لخضر، مرجع سابق، ص 32.

1 - التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

يتولى سعر الصرف الربط بين بلدان العالم المختلفة ، فاذا كان سعر الصرف الاجنبي اعلى من المستوى الذي يتفق مع الاسعار السائدة في الداخل اذى هذا الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات ، وعلى العكس من ذلك اذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحد العملة المحلية عندى مستوى اقل مما يتفق مع مستويات الاسعار السائدة في الداخل و علاقتها بالاسعار في الخارج ادى هذا الى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

2 - اسباب هيكلية:

و تتعلق هذه الاسباب بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني خاصة هيكل التجارة الخارجية و هيكل الناتج الوطني و ينطبق هذا على الدول النامية التي تعتمد في صادراتها على التركيز السلعي حيث تتأثر هذه الصادرات بمرونة الطلب الخارجي عليها في الاسواق العالمية⁽²⁾ و تعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من ابرزها درجة الاحلال الصناعي لصادرات الدول النامية و هي الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية.⁽³⁾

3 - الاختلال الموسمي:

وهو نوع من الاختلال يصيب الميزان خلال موسم معين من السنة، و هو بالتالي يدوم لفترة اقل من السنة و يظهر ما يسمى بميزان المدفوعات السوقي، و يحدث هذا النوع من الاختلال عند الدول التي تعتمد صادراتها على منتجات موسمية كالمنتجات الفلاحية.

4 - الاختلال الدوري:

وهو اختلال مرتبط بما يسمى بالدورة الاقتصادية التي تمر بها الدول الرأسمالية، فحدوث هذه الدورات لا يكون في نفس الوقت في جميع الاقطار المختلفة ، و انما تتفاوت في اوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها. ففي فترات الرخاء تزيد الواردات نتيجة زيادة الدخل، و تنخفض الصادرات نتيجة ارتفاع اسعار المنتجات الوطنية ، و هو ما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات ، أما اثناء فترات الكساد فيحدث العكس، و هو ما ينتج عنه فائض في ميزان المدفوعات.

5-الظروف الطارئة:

و هي أسباب عرضية تحصل في البلدان، مثل حصول حالات الكوارث الطبيعية كالفيضانات أو الجفاف أو زلزال أو في حالة تدهور البيئة السياسية، فمثل هذا الحالات تؤدي إلى اختلال في ميزان

⁽¹⁾ سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي. الدار المصرية اللبنانية.1996، ص 212.

⁽²⁾ ساكر محمد العربي، مرجع سابق، ص 96.

⁽³⁾ عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 126.

مدفوعات البلدان وما يترتب عليه انخفاض في حصيله هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية الى خارج البلد مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

6-التغير في مستوى الدخل الوطني:

تؤدي زيادة مستويات الدخل الى زيادة الانفاق على الواردات الموجهة لتغطية الاستهلاك، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، كما ان انخفاض مستويات الدخل سيؤدي الى انخفاض الانفاق على الواردات⁽¹⁾ الموجهة لتغطية الاستهلاك، وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

ثالثا: اجراءات السلطة النقدية لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات

المتغيرات النقدية مهمة في ميزان المدفوعات و اسعار الصرف بين العملات الوطنية ، اذ تسبب في الاعم عجزا او فائضا في ميزان المدفوعات لبلد ما، ويمكن للبنك المركزي ان يستخدم السياسة النقدية لتعديل حالات عدم التوازن التي يعاني منها ميزان المدفوعات .

فعند حصول فائض في ميزان المدفوعات يتجمع لدى البنك المركزي الفائض من العملات الأجنبية و التي تستعمل لسد النقص الحاصل في تلك العملات في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات. وان العجز المستمر وبشكل تراكمي في ميزان المدفوعات يؤدي إلى استنزاف الموارد النقدية الأجنبية التعديلية، و عليه يجب أن تحدد الأسباب الرئيسية لذلك الاختلال حتى يمكن معالجتها .

إذ أن أي قوة تقود إلى زيادة الواردات أو تقليل الصادرات من السلع والخدمات من جانب أو زيادة صادرات رؤوس الأموال أو تقليل واردات رؤوس الأموال من جانب آخر ستؤدي حتما إلى عدم التوازن. و يعد التضخم المحلي من أهم الأسباب الرئيسية للاختلال ميزان المدفوعات اذ يؤدي الإرتفاع في مستوى أسعار السلع المحلية إلى تحويل الطلب المحلي إلى سلع بديلة مستوردة ارخص نسبيا من السلع المحلية، فضلا عن أن صادرات ذلك البلد تصبح أعلى نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للبلد. و تحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة وهذا يعني أن تفشي التضخم في الإقتصاد المحلي يؤدي إلى تشجيع الواردات وإعاقة الصادرات لذلك على البنك المركزي ان يتخذ من الإجراءات ما يكفل لإزالة العجز في ميزان المدفوعات و من بين تلك الإجراءات نذكر⁽²⁾:

أولا: اتباع سياسة نقدية انكماشية

اذ يستطيع البنك المركزي من خلال تنفيذه لهذه السياسة ان يؤثر في حجم الطلب الكلي من خلال التحكم بتكلفة الائتمان، أي ان البنك المركزي عليه اتباع سياسة النقود الغالية من خلال قيامه برفع سعر الخصم فهو ما ينتج عنه ارتفاع اسعار الفائدة و تنخفض الاستثمارات و بالتالي سوف يشجع الادخار

(1) سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق ، ص 214.

(2) فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب ، مرجع سابق ، مرجع سابق، ص ص 313-315

بدل الاستهلاك، ومنه ينخفض الانفاق الكلي و يقل التضخم ، اي ان الاسعار ستميل الى الانخفاض وهو ما يعمل على تشجيع الصادرات وذلك يقل الكلب على السلع الخارجية طالما ان الاسعار المحلية منخفضة ، وبما ان سعر الفائدة مرتفع سيعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية التي ستودع في البنوك التجارية المحلية وهو ما ينتج عنه تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

ثالثا: استخدام السياسة الانتقائية⁽¹⁾

يحدث كثيرا ان تترك الدولة قوى السوق و شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا السماح بحدوث تغييرات في مستويات الأسعار و الدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت سعر الصرف بهدف تحقيق استقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، و هي السياسة التي تعطيها الدولة الأولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي. لذلك يلجأ البنك إلى استخدام سياسات انتقائية بعضها مؤقت و الآخر مستمر لعلاج بعض الإختلالات التي قد تستلزم التعامل معها بشكل متخصص عند ظهورها مع الإبقاء على آليات تنفيذ متطلبات الإطار العام للسياسة النقدية على ما هي عليه مثل الإبقاء على سياسات منح الائتمان الداخلي، سعري الخصم و إعادة الخصم على ما هي عليه.

(1) فاروق بن صالح الخطيب، عد العزيز بن احمد دياب، مرجع سابق، ص 315.

خلاصة الفصل :

- تباينت آراء المدارس الاقتصادية التي ناقشت دور النقود في النشاط الاقتصادي، ففي الوقت الذي اكدت فيه النظرية الكلاسيكية الحياد التام للنقود، تقوم النظرية الكينزية و النظرية النقدية الحديثة على اساس أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أنها اتفقت في نقطة أساسية و هي أن كمية النقود هي المحدد الأساس لما يحدث لقيمة النقود من تغيرات، كما تباينت دوافع الطلب على النقود إلا أن الاقتصاديين يختلفون في تحليل حجم الأثر الذي تحدثه كمية النقود في تقلبات الأسعار و توقيت ذلك .

يتحكم البنك المركزي باعتباره المسؤول الأول عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات، تتوزع إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير القرض، و السياسة الانتقائية للقرض، و أدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، و عمليات السوق المفتوحة، و معدل إعادة الخصم، و في حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى كالتعليمات و التوجيهات و الاقناع الادبي؛

- ينتقل اثر ادوات البنك المركزي الى النشاط الاقتصادي عبر عدة قنوات ، يعتمد كل منها على هيكل القطاع المالي و البيئة الاقتصادية للدولة، فهيكّل القطاع المالي من حيث تنوع مؤسساته و أدواته و درجة المنافسة فيه، سيحدد مدى تأثير أداة السياسة النقدية في المتغيرات النقدية كأسعار الفائدة على القروض و الودائع و أسعار الأصول و سعر الصرف، في حين أن البيئة الاقتصادية، كدرجة الانفتاح على الخارج، و درجة المنافسة، ستحدد مدى تأثير تغير المتغيرات النقدية السابقة في قرارات الإنفاق الكلي بنوعية و بالتالي على الطلب الكلي و الناتج.

- يسعى البنك المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية تشرف على إدارة السياسة النقدية و توجيه أدواتها إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، و ذلك من خلال إستقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم) و تحقيق معدل نمو مقبول في الناتج القومي بالإضافة الى محاربة البطالة و استقرار سعر الصرف و تصحيح اختلال ميزان المدفوعات .

الفصل الرابع:

الأوضاع الإقتصادية المالية و المصرفية في دول العينة

المبحث الأول: نظرة موجزة حول طبيعة و أداء اقتصادات دول
العينة

المبحث الثاني: أوضاع القطاع المصرفي في دول العينة
المبحث الثالث: واقع الأسواق المالية في دول العينة

تمهيد:

بداية التسعينات، تبنت اغلب الدول العربية برامج التصحيح الإقتصادي، الهادفة الى ارساء قواعد اقتصاد السوق الذي يستخدم ضمن آلياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. إلا ان قدرة السلطات النقدية في الدول العربية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و دفع عجلة التنمية الاقتصادية تثير الكثير من الجدل خاصة في ظل ضعف جهازها المصرفي هذا من جهة و ضعف اسواقها المالية من جهة اخرى.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل الوقوف على الأوضاع الإقتصادية المالية و المصرفية في عينة من الدول العربية و المتمثلة أساسا في: العراق، مصر و الجزائر من حيث النشأة و الخصائص، لأن بنكها المركزية لا تعمل في بيئة منعزلة عن تلك السمات أو الخصائص التي قد تكون مواتية أو غير مواتية لسياسة البنك المركزي، و التي قد تشكل عائقا أمام تنفيذها. و ذلك ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة موجزة حول طبيعة و أداء اقتصادات دول العينة

المبحث الثاني: أوضاع القطاع المصرفي في دول العينة

المبحث الثالث: واقع الأسواق المالية في دول العينة

المبحث الأول: نظرة موجزة حول طبيعة و أداء اقتصادات دول العينة

تتسم الإقتصادات العربية ببعض الخصائص تتماثل في بعضها مع خصائص الدول النامية و يختلف بعضها عن الدول النامية لطبيعة الإقتصاد و موقعه الجغرافي، و على الرغم من وجود بعض أو كثير من الإختلافات بين خصائص و طبيعة الإقتصاديات العربية، إلا أنها تتماثل في خصائص مشتركة تتمثل في: التبعية للخارج، الاعتماد على الوسائل التقليدية في الإنتاج الزراعي و الصناعي، و انعدام الترابط الداخلي بين الفروع المختلفة، الأمر الذي أدى إلى حصول نمو غير متوازن بين القطاعات الإقتصادية في هذه الدول. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء نظرة موجزة حول طبيعة و أداء: الإقتصاد العراقي، المصري و الجزائري و ذلك ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: نظرة موجزة حول طبيعة اقتصادات دول العينة

لا تختلف اقتصاديات الدول العربية عامة و دول العينة خاصة عن بقية اقتصاديات الدول النامية، فمع وفرة مواردها المالية و المادية إلا أنها تعاني من عدة إختلالات هيكلية تتباين أسبابها من دولة إلى أخرى، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على طبيعة اقتصادات دول العينة و ذلك من خلال: الفرع الأول: نظرة عامة على الاقتصاد العراقي و مشكلاته

إن استقرار واقع الاقتصادي العراقي، يبين أنه كان و ما زال اقتصاداً ربعياً⁽¹⁾ أحادياً الجانب، استأثرت الحكومة- التي كانت هي المحتركة الأساسية- صياغة خطط و برامج التنمية و التي كانت سبباً في إختلالات هيكلية كبيرة على مستوى الاقتصاد.⁽²⁾

خلال فترة السبعينات من القرن الماضي اتبع العراق سياسات اقتصادية تستند على التوجه الداخلي، باعتماد سياسة التصنيع التي تركز على إحلال الواردات التي يديرها القطاع العام، و لم يسمح للقطاع الخاص إلا بدور محدود و هامشي، كما أن القطاع المالي و المصرفي الذي تملكه الدولة خضع لإدارة مركزية و اختصر دوره على توفير التمويل للقطاع العام.

و في بداية الثمانينات عان الاقتصاد العراقي من سلبيات عدة نتيجة لآثر الحرب العراقية الإيرانية و انكماش المورد النفطي بسبب توقف منافذ التصدير من جهة و تراجع أسعار النفط في السوق الدولية من جهة أخرى، مما انعكس على تقليص الاستثمار الحكومي و تقييد الإنفاق الحكومي الجاري و حصره بالمشاريع التي تخدم المجهود الحربي و المشروعات الأكثر كفاءة اقتصادياً و تقليص الاستيراد السلعي

⁽¹⁾ اقتصاد الربيع: يعني إعتدال بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلاً، و لهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية و ينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، و هو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة أي أهمية.

⁽²⁾ إبراهيم جاسم جبار الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق... الواقع و الموقفات. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 09، جامعة واسط، 2013، ص 12.

للقطاع الاشتراكي و توقف الإنتاج ببعض المصانع لعوامل عسكرية مما أدى إلى معدلات نمو سالبة في الاقتصاد منذ 1982.⁽¹⁾

و بعد الحرب العراقية الإيرانية واجه العراق حرباً أخرى مع الكويت في الثاني من أوت عام 1990، و التي أسفرت عن تدمير ما تبقى من البنى التحتية، فحسب تقديرات صندوق النقد العربي قدرت قيمة الموجودات التي دمرت بـ 232 مليار دولار.⁽²⁾ و ازداد الوضع سوءاً بسبب ظروف حرب الخليج الثانية و فرض الحصار الاقتصادي، التي كان من أبرز أثارها توقف تصدير النفط و حرمان العراق من عائدات تصدير النفط.

فبعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية واجه الاقتصاد العراقي عام 2003 تحديات كبيرة تمثلت في التحول من الإقتصاد المركزي الشمولي إلى اقتصاد السوق و التحرر و الانفتاح، ساعدته في ذلك المنظمات الدولية و الإقليمية لصياغة الملامح الجديدة للاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد مركزي محطم، تزامن مع التحولات الجذرية في النظم الاقتصادية و خاصة الاشتراكية التي تحولت من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق.⁽³⁾

أما بالنسبة للسنوات منذ 2003 و لغاية 2013 فقد اتسم الإقتصاد العراقي بـ⁽⁴⁾:

- هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي، و تأثر الأنشطة الاقتصادية بإيرادات النفط و قد تمثلت هذه الهيمنة بإسهام القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تفوق (60%)؛
- هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي كونها المتصرف بالعوائد النفطية التي يراد منها تنمية باقي القطاعات الأخرى، إلا أن هذه الإجراءات فشلت نتيجة السياسات الشمولية المتبعة في عملية إدارة الموارد الاقتصادية؛
- تهميش القطاع الخاص رغم انه ظل المساهم الأكبر في العمليات الإنتاجية و الخدمية لاسيما في قطاع الزراعة و التجارة الداخلية و الخدمات؛
- انتشار ظاهرة الفساد الإداري و المالي، إذ أصبح الفساد في العراق ظاهرة طبيعية ينظر إليها على أنها ممارسات مشروعة؛
- عدم الاستقرار السياسي و الأمني.

(1) يحيى حمود حسن، دراسات في الإقتصاد العراقي. سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى، العراق، 2012، ص 112-113.

(2) عبد الرسول جابر، كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 13، العدد 3، 2011، ص 81.

(3) نفس المرجع، ص 82.

(4) بالاعتماد على: - احمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي و البديل المقترح لتحقيق التنمية. مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، 2014، ص 144.

- أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. ص 4-3، مقال على الموقع (تاريخ الإطلاع 20/10/2013)

- <http://www.mop.gov.iq/mop/resources/pdf/DAI/ahmad%20aomar.pdf>

الفرع الثاني: نظرة عامة على الإقتصاد المصري و مراحل تطوره

تنتهي مصر من حيث درجة تطورها الإقتصادي إلى منظومة الدول النامية (developing countries)، التي تمتاز بالتطور النسبي في المنطقة العربية، و التي مرت عبر تاريخها المعاصر بمراحل من التغير و التطور الإقتصادي من حيث مستوى التنظيم و الأداء و من حيث طبيعة التوجه.⁽¹⁾

فعلى غرار العديد من نظيراتها من الدول النامية تبنت الحكومة المصرية في أوائل الستينات نموذج التخطيط المركزي، و قامت تبعا لذلك بمجموعة من إجراءات التأميم و الامتلاك الحكومي، و اعتمدت سياسات توجيهية مست من خلالها معظم النشاطات الإقتصادية.

ففي 1974، تبنت مصر سياسة "الباب المفتوح" بغرض دفع عجلة النمو الإقتصادي و تحديث الإقتصاد المصري، و تمثلت الركائز الرئيسية لهذه السياسة في الدولارات النفطية و التكنولوجيا الغربية و غزارة العمالة المصرية، و قد تم تصميم الإصلاحات خصيصا لتشجيع الاستثمارات الأجنبية و استخدمت لهذه الغاية حزمة من الإجراءات، و بالرغم من ارتفاع الاستثمارات الخاصة و الأجنبية بشكل ملحوظ عقب ذلك، إلا أن الجزء الأكبر منها اتجه نحو السياحة و النفط و قطاع البناء بدلا من التوجه إلى قطاعات يمكنها تحسين إنتاجية الإقتصاد و قدرته التصديرية، و قد تمكن الإقتصاد من الحفاظ على معدل نمو مرتفع فاق 8% سنويا حتى منتصف الثمانينات.⁽²⁾ إلا أن هذا المعدل المرتفع يرجع لظروف عارضة مر بها العالم، و تأثر بها الإقتصاد المصري و ليس نتيجة لمقومات داخلية و من هذه الظروف نذكر⁽³⁾:

-الزيادة الكبيرة في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973، و التي استمرت حتى عام 1979؛
-ارتفاع عائدات قناة السويس بعد معاهدة كامب ديفيد و السلام في المنطقة، و إنهاء الحرب و إصلاح القناة و إعادة فتحها؛

-المساعدات الخارجية لمصر؛

- زيادة تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج نتيجة لتحسن أداء اقتصاديات الدول الخليجية، و الذي أدى إلى زيادة الطلب على العمالة، و بالتالي تدفق أعداد كبيرة من العمالة المصرية نحوها.

و بحلول عام 1986، اتضح أن الانتعاش المستمد من الإقتصاد الريعي المذكور لم يعد قابلا للاستمرار، فقد أدى تزامن آثار انهيار أسعار النفط و الكساد العالمي إلى هبوط حاد في العائدات من النفط و رسوم قناة السويس و تحويلات العمال، و انعكاسا لهذه الضغوط على المصادر الرئيسية للعملة الصعبة فقد نما

⁽¹⁾ إياد فلاح حسن الزبيدي، "دراسة إقتصادية مقارنة لتطوير الأداء الإقتصادي للسوق المالي العراقي". رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم الإقتصاد، كلية الإدارة و الإقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنيمارك، 2009، ص 46.

⁽²⁾ علي أحمد البلبل و آخرون، التطور و الهيكل المالي و النمو الإقتصادي: حالة مصر (1974-2002). معهد السياسات الإقتصادية، صندوق النقد العربي، عدد 09، أبو ظبي، 2004، ص 10.

⁽³⁾ أماني فوزي أحمد طه، الرؤية المستقبلية للإقتصاد المصري، مجلة الديمقراطية الديمقراطية، بدون سنة، ص 03.

الاقتصاد بوتيرة 4.4% سنويا حتى أواخر الثمانينات. و في الوقت ذاته اتسعت الإختلالات الاقتصادية الكلية و أصبحت الحكومة تواجه صعوبات مالية جدية، الأمر الذي اضطرها عندئذ لمباشرة برنامج إصلاح في عام 1987 بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، إلا أنه تم إلغاء هذا الاتفاق بعد انقضاء ثلاثة أشهر نظرا لعدم تمكن الحكومة من استيفاء متطلبات الصندوق.⁽¹⁾ إلا انه و مع بداية عام 1991 وقعت مصر اتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و ذلك للتخفيف من حدة الإختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري، و قد عرفت تلك الاتفاقيات ببرنامج الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي، الذي تمثلت أهدافه الرئيسية في أربع سياسات رئيسية هي: الإصلاح المالي، الإصلاح النقدي، تحرير التجارة الخارجية، تحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، إصلاح القطاع العام و بدء برنامج الخصخصة.⁽²⁾ هذا الأخير و الذي يعد البداية الحقيقية لإعطاء القطاع الخاص أهمية و دورا مؤثرا من خلال توسع القاعدة الإنتاجية، و إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية، و الحصول على التقنيات الحديثة، و جذب رؤوس الأموال للاستثمار، و تنشيط أسواق المال إلى جانب تقليل الدعم الحكومي، و تخليص المؤسسات العامة من خسائرها الكبيرة المتراكمة.⁽³⁾

و في سبتمبر 1998، كانت مصر قد أنهت المرحلة الثالثة و الأخيرة من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أوصي به صندوق النقد الدولي، و كان عليها أن تواجه بعض التحديات لتحافظ على ما تم إنجازه من نجاح فيما يتعلق بتعافي الاقتصاد المصري في فترة اتسمت بتزايد ضغوط العولمة و مشاكلها.⁽⁴⁾ و مع بداية عام 2004، تم سن العديد من القوانين بهدف رفع كفاءة الاقتصاد، كما تم تسريع وتيرة الخصخصة لعدد من شركات القطاع العام و ذلك خلال الفترة بين منتصف 2004 و منتصف 2006، بهدف تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام و زيادة استثماراتها و تعظيم مساهمتها في الاقتصاد القومي.

أما خلال الفترة الحالية فيتسم الاقتصاد المصري بـ:

- 1 - انخفاض الطاقات الإنتاجية المستغلة؛
- 2 - ارتفاع معدل البطالة إلى أعلى من 12%؛
- 3 - انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- 4 - ارتفاع معدلات التضخم إلى 12%؛

⁽¹⁾ علي أحمد البلبل و آخرون، مرجع سابق، ص 10.

⁽²⁾ محمود عبد العزيز توني، "الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)". بحث منشور في: أفريقيا بين التحول الديمقراطي و التكيف الهيكلي، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو 2005، ص 02.

⁽³⁾ هند غانم محمد المحنة، "الإختلالات الهيكلية و سبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994-2010)". رسالة ماجستير،

كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014، ص 64.

⁽⁴⁾ أماني فوزي أحمد طه، مرجع سابق، ص 04.

5 - ارتفاع عجز الموازنة العامة بسبب ظروف الثورة التي مرت بها مصر.

الفرع الثالث: نظرة عامة على الإقتصاد الجزائري

يعد الإقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، يقوم على استراتيجية إستنزافية للثروة البترولية و الغازية و هذا على حساب استراتيجية التصنيع، الأمر الذي جعله رهين الإيرادات الربعية المتحققة في الأسواق الدولية.

فخلال فترة السبعينات قامت الجزائر بخطط تنموية تطلبت استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلي، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52,5% من إجمالي الناتج المحلي العام 1979، إذ اعتقد راسمو السياسة الإقتصادية خلال تلك الفترة بصورة خاصة، انه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الإقتصاد الجزائري إلا من خلال رصد الاستثمارات الضخمة، لذلك فقد أولوا أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار من دون أن يولوا أي أهمية للنتائج التي تتمخض عن عمليات الاستثمار⁽¹⁾.

و من بين المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر خلال هذه الفترة نذكر:⁽²⁾

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) : إن الهدف المرجو من هذا المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

- المخطط الرباعي الثاني (1977-1984): و الذي يعد تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، خاصة الحديد، المحروقات، مواد البناء، الميكانيك، الكهرباء و الإلكترونيك، و كذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات.

هدفت مخططات التنمية سابقة الذكر الى انشاء شركات و طنية ، إلا ان الامر ادى الى نتائج سلبية كسوء التسيير و البيروقراطية و مركزية القرارات الاقتصادية و النمو الديمغرافي و أزمة المديونية و كذا التبعية الاقتصادية، هذا ما دفع بالجزائر إلى تصحيح هذه الإختلالات من خلال الشروع في تطبيق مخططين خماسيين هما: المخطط الخماسي الأول (1980-1984) و المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، و اللذان يتميزان بحجم الإعتمادات المالية الكبيرة المخصصة لهما من ناحية، و كذا مدة اعتمادها التي تعتبر طويلة نوعا ما، بالإضافة إلى تغير السياسة الاقتصادية للدولة نتيجة تغير السلطة السياسية في البلاد.

و بعد الإصلاحات الذاتية التي تبنتها الدولة، و بسبب عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني نتيجة ظاهرة الإرهاب التي عمت الوطن خلال التسعينيات، و ارتفاع المديونية، و منها خدمات المديونية التي تمتص حوالي 80% من إيرادات المحروقات. ففي ظل هذه الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني، أصبحت

(1) هند غانم محمد المحنه، مرجع سابق، ص 62.

(2) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص04.

الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية⁽¹⁾، وهو الأمر الذي دفعها إلى اللجوء إلى صندوق النقد و البنك الدوليين من خلال برامج التثبيت الهيكلي المدعومة من طرفهما، بهدف استعادة التوازن المالي الداخلي و الخارجي بالحد من معدلات التضخم و تحسين ميزان المدفوعات و رفع القدرة التنافسية للاقتصاد.⁽²⁾

و بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش، عادت الجزائر إلى صيغة العمل بالتخطيط و ذلك من خلال:

1 - برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي (2001-2004): خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)⁽³⁾، و عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و الموفرة لمناصب العمل، و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل و المنشآت القاعدية و تحقيق التنمية المحلية، و من ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشرة سنوات من الأزمة، و إلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد و استدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية⁽⁴⁾.

2 - البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) أو المخطط الخماسي الأول: قدرت الإعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار)، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية 2009 فقد قدرت بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)⁽⁵⁾.

3 - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) أو المخطط الخماسي الثاني: بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار ما يعادل حوالي (286 مليار دولار)⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: متطلبات الاستقرار الاقتصادي في دول العينة

سنحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على أداء اقتصادات دول العينة، من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية بإحصاءات تعكس تطورات النمو في اقتصاد: العراق، مصر و الجزائر، و لعل أهم هذه المؤشرات تتمثل في:

(1) كربيالي بغداد، مرجع سابق، ص 07.

(2) نفس المرجع، ص 08.

(3) محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو. مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 147.

(4) حاكبي بوحفص، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة

حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 15.

(5) محمد مسعي، مرجع سابق، ص 147.

(6) نفس المرجع.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ و هيكله القطاعي

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن مستوى الاقتصاد القومي و مدى تطوره و نموه، فهو المؤشر الأكثر وضوحاً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى أن تحليل نموه و هيكله القطاعي يعد من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل و معالجتها. لذلك سنحاول فيما يلي دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي في دول العينة، و تحليل هيكله القطاعي كما يلي:

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

ففي العراق شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها البلد من حروب و فرض العقوبات الإقتصادية عليه بعد غزو الكويت عام 1990.⁽²⁾ فخلال مرحلة التسعينات تأثر الاقتصاد العراقي جراء العقوبات التي فرضت عليه و لأكثر من عقد من الزمن، و الذي كان من نتائجه تدهور القطاع الحقيقي و انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾، فمن خلال تحليل البيانات الواردة في الملحق رقم (01) و الشكل رقم (27)، نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 55926.60 مليون دينار سنة 1990 إلى 42451.60 مليون دينار سنة 1995، إلا انه و بعد إبرام مذكرة التفاهم بين العراق و الأمم المتحدة سنة 1996 ضمن برنامج (النفط مقابل الغذاء)، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي إلى 41314568.50 مليون دينار سنة 2001 بعد ان كان 6500924.60 مليون دينار سنة 1996.

أما خلال الفترة (1997-2014) فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق زيادات متتالية، و يعود السبب في ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم نتيجة عمل السياسة النقدية في ضبطه من خلال مزاد البنك المركزي، كما تعود بالدرجة الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية التي وصلت إلى أكثر من 140 مليار دولار للبرميل الواحد و ارتفاع صادراته⁽⁴⁾، فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي 53235358.7 مليون دينار في عام 2004 مقابل 41022927.4 مليون دينار عام 2002 ليرتفع بعدها إلى 254225490.7 مليون دينار و 273587529.2 مليون دينار للسنوات 2012 و 2014 على التوالي، لينخفض بعدها إلى 191715791.8 مليون دينار عام 2015.

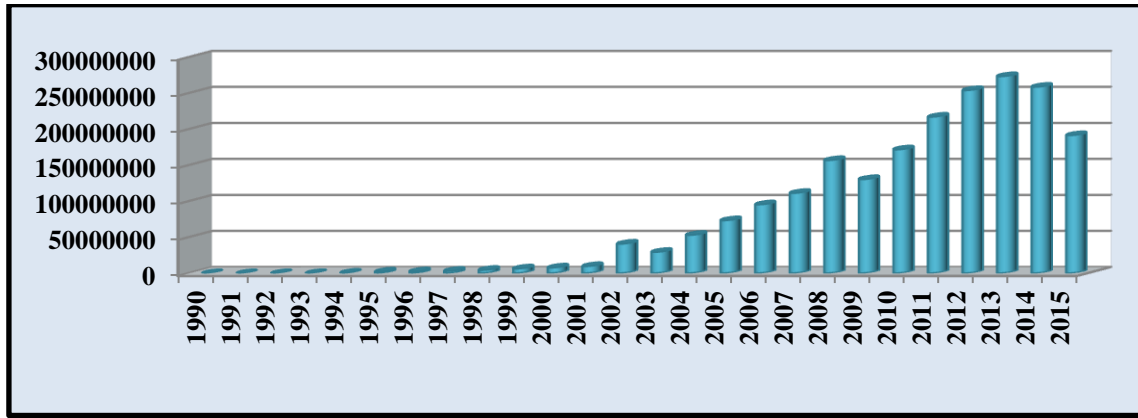
(1) رغم أن العديد من الاقتصاديين يبدي عدم موافقته على اعتبار الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً للنشاط الاقتصادي، و يعدون الناتج المحلي الاجمالي مقياساً ضعيفاً لقياس النشاط، و أصبح المؤشر الآن اقل انعكاساً للأشياء التي تحدث.

(2) فارس كريم بريبي، الاقتصاد العراقي... فرص و تحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية و التنمية البشرية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، 2011، ص 24.

(3) سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من السوق المخطط إلى اقتصاد السوق. البنك المركزي العراقي، 2011، ص 54.

(4) كامل علاوي كاضم، محمود حسين، "التنافسية و متطلبات التنمية - العراق دراسة حالة". مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 18، العدد 73، الجامعة المستنصرية، 2012، ص 413.

الشكل رقم(27): الناتج المحلي للعراق خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01).

و في مصر و خلال مرحلة التسعينات (مرحلة الإصلاح الاقتصادي)، شهد الناتج المحلي الاجمالي مسارا متذبذبا إلا انه في الغالب حقق ارتفاعا، فمن خلال تحليل بيانات الشكل رقم (28)، نلاحظ إرتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من 96مليار جنيهه سنة 1990 إلى 146160.0 سنة 1993، و هي الفترة الأولى من الإصلاح، ثم عاود ليرتفع إلى 229.40 مليار جنيهه سنة 1996 و هي المرحلة الثانية من الإصلاح، ثم استمر بالإرتفاع خلال المرحلة الثالثة ليبلغ أعلى ارتفاع له عام 2000 إلى 340.10 مليار جنيهه و بمعدل نمو بلغ (6.3%).

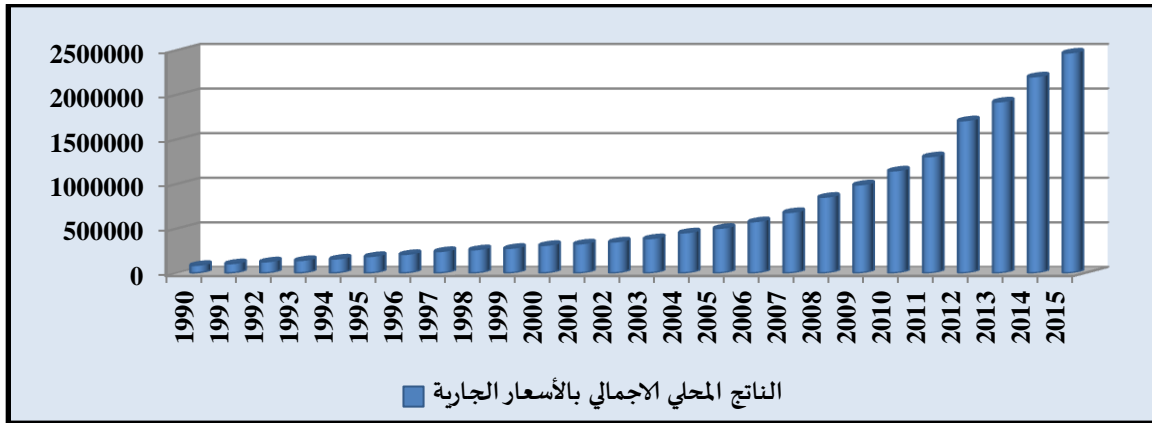
إلا انه و نتيجة الحرب على العراق و ظروف الركود التي سادت الاقتصاد العالمي فقد انخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ 3.1 % لسنة 2003 مقابل 3.2% لسنة 2002، لذلك اتخذت عدة سياسات و إجراءات للتخفيف من أثر تلك الأوضاع على الإقتصاد المحلي، لتمكينه من القدرة على الاستمرار في تحقيق التنمية، و ذلك من خلال العمل على تنشيط الأسواق و حفز الاستثمار و إجراء إصلاحات هيكلية و تشريعية في بعض القطاعات الاقتصادية⁽¹⁾.

كما شهدت الفترة (2004-2015) تحسنا في الناتج المحلي الاجمالي من سنة إلى أخرى، إذ ارتفع من 485.30 مليار جنيهه سنة 2004 إلى 2443 مليار جنيهه سنة 2015 و بمعدل نمو سنوي بلغ 4.2 % مقابل 2.2 % سنة 2014. و قد جاء هذا التحسن مدعوما بزيادة الطلب المحلي و الصادرات غير البترولية و انتعاش أسواق الأوراق المالية و إصلاح النظام الضريبي، هذا بالإضافة إلى العمل على توفير المناخ المواتي للاستثمار و هو ما ساهم في استمرار اضطلاع القطاع الخاص بدور فعال في عملية التنمية و جذب قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة⁽²⁾.

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2003/2002، ص 65

⁽²⁾ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2007/2006، ص 55.

الشكل رقم(28): الناتج المحلي الاجمالي لمصر خلال الفترة (1990-2015)

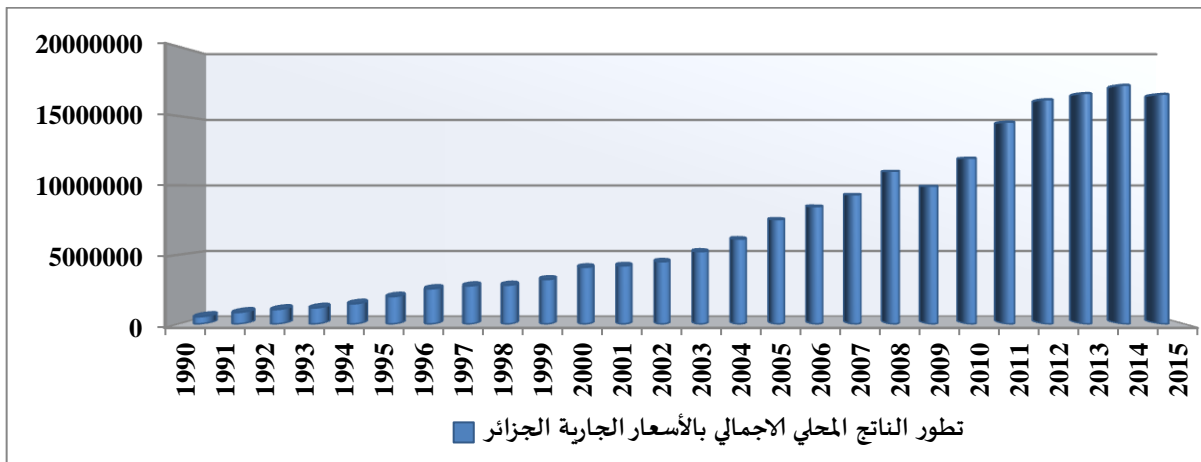


المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم(01).

بينما في الجزائر، فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي تحسنا طيلة الفترة (1990-2014) فمن خلال معطيات الملحق رقم (01) و الشكل رقم (29)، فإننا نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من 554388.1 مليون دينار سنة 1990 إلى 4123513.9 مليون دينار سنة 2000 ثم يرتفع إلى 11043703.5 مليون دينار سنة 2008 لينخفض إلى 9968025.3 مليون دينار سنة 2009 ، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية و ما ترتب عنها من تراجع في أسعار النفط العالمي.

و إبتداء من سنة 2010 فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي تزايد ملحوظا إذ ارتفع من 11991563.9 مليون دينار سنة 2010 و بمعدل نمو بلغ 3.6 %، إلى 17242544.8 مليون دينار سنة 2014 و بمعدل نمو بلغ 3.8 %، و ذلك نتيجة لتحسن أسعار البترول بالإضافة إلى بداية انطلاق المخطط الخماسي للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة الطلب الداخلي و تحسن مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات و المتمثلة أساسا في الصناعة، البناء و الأشغال العمومية (سيتم التطرق إلى ذلك في العنصر الموالي)، لينخفض إلى 16591875.3 مليار دينار سنة 2015 و بمعدل نمو بلغ 3.7 %، و يعود ذلك إلى الركود الذي شهده قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم(29): الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم(01).

ثانيا: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

تتسم اقتصادات الدول العربية عامة و دول العينة خاصة باختلال هيكلها الإنتاجي، حيث يعتمد جهازها الإنتاجي غالبا على قطاع واحد من دون توازن أو تشابك بين القطاعات الإنتاجية الأخرى. فالاقتصاد العراقي أحادي الجانب، لإعتماده على عوائد تصدير النفط الخام و ارتفاع معدل نمو القطاعات الخدمية عن معدل نمو القطاعات السلعية، و هو أحد أهم أسباب الإختلالات الهيكلية و النقدية في الإقتصاد العراقي⁽¹⁾.

فمن خلال بيانات الملحق رقم (02) نلاحظ ان القطاع النفطي سجل نسبة تراوحت بين (13.3-83.3%) خلال المدة (1990-2000)، خاصة بعد التوقيع على مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة سنة 1999. في حين كانت عرفت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية تدني ملحوظ من 8.45% الى 0.90% و يعود ذلك الى العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق خلال تلك الفترة ، بالاضافة الى تقادم القطاع الصناعي و تخلفه. اما قطاع الزراعة فقد عرفت نسبة مساهمته في الناتج المحلي ارتفاع ملحوظ خلال الفترة (1996-1990) تتراوح بين (18.9-42.5) %، إلا ان العقوبات الدولية المفروضة على العراق اثرت سلبا على القطاع فانخفضت نسبة مساهمته الى 4.6% سنة 2002، و لم يتغير الحال كثيرا خلال الفترة (2000-2015) و بقي على ما هو عليه بل ازداد سوءا، فقد انخفضت نسبة مساهمة قطاع الزراعة من 14% سنة 2003 إلى 7% سنة 2009، إلى 4.5% سنة 2015. أما قطاع الصناعات التحويلية فقد انخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من 7.59% إلى 1.5% سنة 2008 ثم إلى 2.3% سنة 2015، و يعود ذلك لعدة أسباب منها:

⁽¹⁾ هند غانم محمد المحنة، مرجع سابق، ص200.

- زيادة الاعتماد على القطاع النفطي؛
 - سادت الأفكار الاشتراكية و المبنية على أساس امتلاك الدولة للمشاريع الصناعية مما أدى إلى تخلف هذا القطاع و عدم قابليته و مقدرته على مواكبة التطور العلمي و التقني، كما أن غياب عامل المنافسة بين الشركات أدت إلى تخلف هذا القطاع و عدم فاعليته⁽¹⁾.
 - التخريب الذي لحق بكل من القطاعين المذكورين بسبب الحروب و تردي الأوضاع الأمنية؛
 - تفشي حالات الفساد و هدر الموارد المتاحة في كلا القطاعين و عدم بلوغ حالة الاستخدام الأمثل لهما.
- أما القطاع النفطي فقد سجل نسبة مساهمة تراوحت خلال هذه الفترة (42-69)%.
- أما في مصر و بتقصي الإسهامات القطاعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، و من خلال الملحق رقم (02)، فإننا نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات خلال الفترة (1990-2002) مرتفع بالنسبة للقطاعات الإنتاجية السلعية الأخرى، ففي سنة 1994 كانت نسبة المساهمة لقطاعات: الزراعة، الصناعات الاستخراجية و الصناعة التحويلية و الخدمات (15.71، 7.65، 16.81، 46.91)% على التوالي. و لم يختلف الحال خلال السنوات اللاحقة، فلا يزال قطاع الزراعة، الصناعات الاستخراجية و الخدمات يستأثرون بالحصبة الكبرى من الاقتصاد المصري، ففي سنة 2003 كانت نسبة المساهمة للقطاعات ذاتها كانت (15.07، 8.12، 18.28، 45.63) % على التوالي، و بقي الحال على ما هو عليه خلال سنة 2015، و هو ما يؤشر على وجود حالة من الاختلال الهيكلي متجسدة في الإقتصاد المصري.
- بينما في الجزائر و من خلال بيانات الملحق رقم (02)، فإننا نلاحظ ان قطاع المحروقات يحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراوحت نسبة مساهمته حوالي 24.5% لتعرف هذه النسبة إرتفاعا مستمرا لتصل إلى 47.9 % سنة 2008 بسبب إرتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، و قد سجل هذا القطاع ادنى نسبة مساهمة سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول. أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدها كانت نسبة مساهمتها تتراوح بين (9-12)% خلال الفترة (1990-1999) انخفضت إلى 7% سنة 2008 و يعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية، لترتفع إلى 11.7% سنة 2015. أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها 9 %، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف تذبذبا بين الزيادة و النقصان خلال الفترة (1990-2015) إن هذا الوضع يفسر ضعف مساهمة قطاع الصناعة و قطاع الزراعة في هيكل الصادرات. أما الصناعة الاستخراجية فقد شهدت نموا مرتفعا، و تعد هذه الحالة طبيعية في أي دولة تعتمد على إنتاج و تصدير المواد الأولية.

⁽¹⁾ هند غانم محمد المحنة ،مرجع سابق، ص 188.

الفرع الثاني: البطالة

تعد البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها و أنظمتها الإقتصادية، الإجتماعية و السياسية، و هي من أخطر المعوقات التي تواجه الإصلاح الإقتصادي، إضافة إلى أنها تشكل هدرا للعنصر البشري. ففي العراق و قبل تسعينات القرن الماضي لم يكن العراق يعاني من بطالة واضحة و ذلك بفضل البرامج و الأساليب التي تضمنتها الخطط التنموية في ذلك الوقت، إذ أن ما تحقق من إيرادات النفط كان كفيلا بتحقيق فرص عمل و في جميع القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسة العسكرية في تأجيل آلاف الشباب عن سوق العمل.⁽¹⁾ أما خلال فترة الدراسة و من خلال تحليل بيانات الشكل رقم (30)، فإننا نلاحظ ان معدل البطالة عرف تفاقما خلال فترة التسعينات فقد ارتفع معدل البطالة من 7.1% سنة 1990 إلى 28.1 سنة 2003.

و خلال الأعوام (2004-2008) و كما أشارت تقارير الجهاز المركزي إلى تراجع معدلات البطالة، فقد تراوحت ما بين (15.4-26.8) % و استقرت عند 15.2% في عام 2010، و تراجعت بحسب مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء إلى 11% خلال عامي (2011-2012).⁽²⁾ و هنالك جملة من الأسباب وراء هذا الانخفاض في معدل البطالة أهمها:

1 استيعاب عدد من قوى العمل في مؤسسات القطاع العام؛

2 إعادة بناء المؤسسات الأمنية أسهم في تقليص جزء من الزيادة في المعروض من القوى العاملة؛

3 الاستقرار الأمني الذي شهدته البلاد ساعد في تحريك عجلة القطاع الخاص و إن كان بشكل نسبي محدود إلا انه امتص جزء من البطالة.

و رغم هذا الانخفاض في معدل البطالة إلا أن نسبتها لا يستهان بها، لأسباب كثيرة منها تدني مستويات الإنفاق الاستثماري و انخفاض كفاءة تنفيذه، و تراجع معدلات الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الأعمال المواتية، إضافة إلى أن سوق العمل لم يتمكن من توفير فرص عمل جديدة.⁽³⁾ إلا انها عرف تفاقما خلال الفترة (2013-2015) فقد ارتفعت إلى 25% سنة 2015 نتيجة الظروف السياسية التي عرفتها البلاد.

أما الاقتصاد المصري فقد شهد تفاقما لمشكلة البطالة في أواخر التسعينات إلا أن جذورها تعود إلى مراحل سابقة غير أنها كانت بمعدلات متواضعة و غير مثيرة للقلق، و يمكن إرجاع تواضع معدلات البطالة لإرتفاع معدلات النمو نتيجة إتباع سياسة الانفتاح و تزايد تدفقات الموارد الأجنبية خلال تلك الفترة

⁽¹⁾ خالد روكان عواد، "الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة و التحديات". مجلة زنكو للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة صلاح الدين، العراق، 2015، ص 65

⁽²⁾ الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، "التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013". وزارة التخطيط، العراق، 2014، ص 35.

⁽³⁾ خالد روكان عواد، مرجع سابق، ص 66.65.

إضافة إلى تنامي القطاع غير الرسمي، بالإضافة إلى تزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج اثر ارتفاع أسعار النفط في هذه الدول.⁽¹⁾ إلا أنه ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وحتى منتصف التسعينات اتجه معدل البطالة نحو الزيادة، فمن خلال الشكل رقم (30) نلاحظ ان معدل البطالة ارتفع من 9.4% سنة 1991 إلى 11% سنة 1995، و يعود ذلك إلى حرب الخليج التي أدت إلى عودة الكثير من العمالة المصرية خاصة من دول الكويت و العراق و الأردن، و بفعل تطبيق إجراءات برنامج التكييف الهيكلي في مطلع التسعينات التي ترتب عليها الاستغناء عن العديد من الأيدي العاملة⁽²⁾. لينخفض إلى (7.8-9) % سنتي 1996، 1999 على التوالي. إلا ان تعرض الاقتصاد المصري لبعض الأحداث العالمية و المحلية غير المواتية، اثرت في النشاط الاقتصادي و بالتالي في معدل البطالة، فحسب ما يبينه الشكل ادناه، فقد ارتفع معدل البطالة إلى 11.2% عام 2005، ثم انخفض إلى 9% سنة 2010، و يعود ذلك إلى توفير 521 ألف فرصة عمل جديدة خلال سنة التقدير⁽³⁾، لترتفع إلى 13.1 % سنة 2015 و ذلك نتيجة الأحداث السياسية التي شهدتها مصر .

أما الجزائر فقد عانت هي الأخرى كغيرها من الدول العربية من مشكلة البطالة، فمن خلال ملاحظة الشكل أدناه فإنه يمكننا القول أنه خلال الفترة (1990-2000) شهدت الجزائر ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 19.8 % سنة 1990 إلى 29.5 % سنة 2000، و يعود هذا الارتفاع إلى تراجع النمو الإقتصادي الذي مرت به الجزائر خلال تلك الفترة و الناجم عن تفاعل العوامل الخارجية و المتمثلة في تدهور شروط التبادل الدولي و الصدمة البترولية لسنة 1986، مع العوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الإقتصادية التي اتبعتها خلال تلك الفترة، هذا ما جعل الجزائر غير قادرة على بعث إستثمارات جديدة أو تجديد الإستثمارات القائمة بسبب العجز المالي الذي أصاب ميزانية الدولة.

أما خلال الفترة (2001-2015) فنلاحظ من خلال الشكل ادناه ان معدلات البطالة قد شهدت تراجعا محسوسا، إذ انخفضت نسبتها من 29.5 % سنة 2000 إلى 9.8 % سنة 2013، و تعود هذه النسب المحققة و النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب الشغل و تقليص البطالة لارتفاع أسعار النفط التي ساعدت على تحسن الوضع الإقتصادي، كما ساهم تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في تحقيق الاستقرار السياسي و تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

إلا ان معدل البطالة عرف ارتفاعا خلال سنتي 2014-2015 قدر بـ على التوالي 10.6% و 11.2%

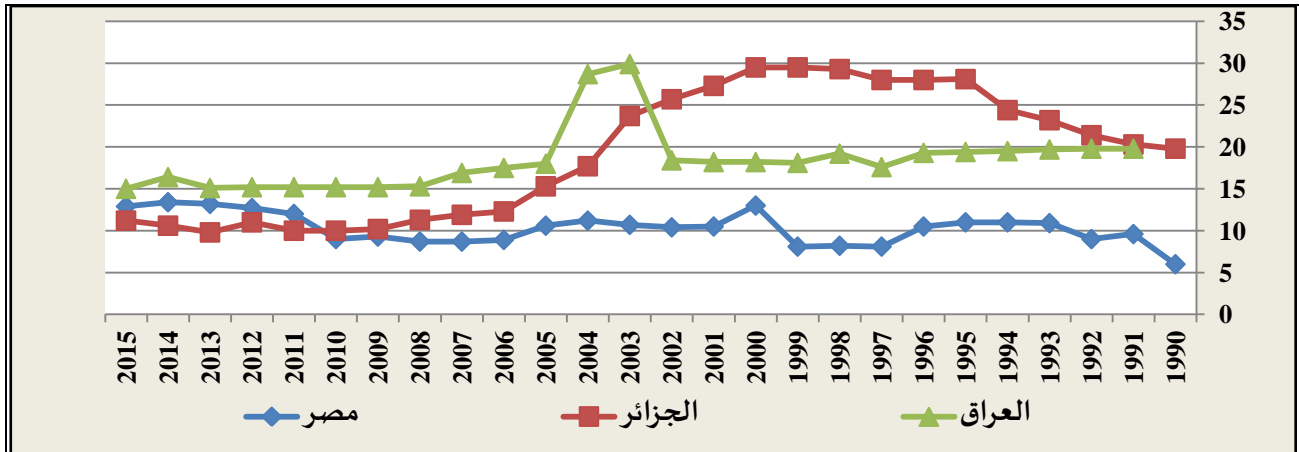
على التوالي.

(1) سميحة فوزي، "سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة رقم 68، 2003، ص ص 5.6.

(2) هند غانم محمد المحنه، مرجع سابق، ص 133.

(3) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2009، ص 60.

الشكل رقم (30): تطور نسبة البطالة في: العراق، مصر و الجزائر (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (01).

الفرع الثالث: التضخم

يعد التضخم من اسوء الإختلالات الاقتصادية التي تضر باقتصاديات الدول، و التي تحرص على وضع مواجهة التضخم في مقدمة أولوياتها، لما يمثله من أعباء على المنتجين و المستهلكين على السواء. ففي الإقتصاد العراقي يعد التضخم ظاهرة مركبة لم تشكل بفعل عامل واحد، و هو الزيادة في أسعار المشتقات أو الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت في ظل النظام السابق، بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية و حقيقية، ترتبط بالإختلالات الهيكلية في القطاع الإنتاجي، كنتيجة للتدهور الذي أصاب قطاعاته الإنتاجية و بخاصة قطاع الزراعة و الصناعة التحويلية⁽¹⁾، و هو ما تم الإشارة إليه سابقا، و سنحاول توضيح تطور التضخم و طبيعته خلال المدة قيد الدراسة.

فمن خلال تحليل بيانات الشكل رقم (31) فإننا نلاحظ ان معدل التضخم مر بمرحلتين هما:

1 - معدل التضخم خلال المدة (1990-2002)

شهدت الفترة (1990-1995) ارتفاع معدل التضخم ارتفاعا حادا، فقد ارتفع من 51.65% سنة 1990 إلى 492.15% سنة 1994، نتيجة بروز ظاهرة (الدولة)، و هو ما انعكس سلبا على الأسعار المحلية و انخفاض في القوة الشرائية للدينار، فضلا عن أسباب أخرى نوجزها في النقاط التالية⁽²⁾:

- الاستمرار بالتوسع النقدي المفرط لتمويل العجز و سد متطلبات الإنفاق؛
- استمرار تدني سعر الصرف للدينار العراقي و بمعدلات أعلى من سابقها؛

⁽¹⁾ احمد باهض تقي، "تحليلات شمولية لمؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1986-1997)".مجلة جامعة كربلاء، المجلد 06، العدد 1، 2008، ص ص 235.236.

⁽²⁾ جليل كامل غيدان، إستبرق اسماعيل حمه، "أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد17، جامعة واسط، 2015، ص 11.

- استمرار تهريب العملة الوطنية بالرغم من اتخاذ قرار بمنع تداول استيراد الكثير من العملات الأجنبية في مطلع عام 1994؛

- تزايد الاتجاهات الادخارية لدى المواطنين بسبب زيادة الضغوط التضخمية؛

- ضعف الأداء المصرفي و تخلفه و انخفاض معدلات الفائدة مما عمق حالة اللادخار؛

- زياد المضاربة في السوق مما دفع بالأسعار للارتفاع؛

- تقاطع بعض السياسات الاقتصادية على المستوى القطاعي، مما أدى إلى عدم فاعلية بعض الإجراءات و السياسات التي تبنتها الدولة؛

- ظهور الآثار السلبية لتبني نظام سعر الصرف المتعدد و الذي يعمل على زيادة فاتورة الواردات و إلى نتائج غير مرغوبة في تخصيص الموارد.

أما خلال الفترة (1996-2002) فقد تباينت معدلات التضخم بين التناقص و الارتفاع التدريجي، حيث سجل معدل التضخم عام 1996 معدلا سالبا قدر بـ 15.5% ثم ايجابي قدره 23% عام 1997 ثم انخفض إلى 19.3% عام 2002⁽¹⁾، باستثناء سنة 1998 كانت معدلات التضخم مزمنة و السبب في ذلك الارتفاع النسبي الذي حققه الدينار العراقي بعد أزمة الانهيار في الأسعار عام 1996 مع زيادة القوة الشرائية للدينار، و لكن كل ذلك لم يحد من سيطرة الدولار في التعاملات التجارية و اليومية على الاقتصاد العراقي.⁽²⁾

و يعود سبب هذا التذبذب خلال هذه الفترة إلى سنوات الحصار الأولى التي تلت حرب الخليج الثانية و ما تبعها من عقوبات اقتصادية فرضت على العراق، و تدمير البنية التحتية، ما أدى بالحكومة إلى اللجوء لسياسة الإصدار النقدي و من ثم زيادة كمية النقود و ارتفاع المستوى العام للأسعار.⁽³⁾

1 - معدل التضخم خلال المدة (2003-2015):

تعد هذه المرحلة مرحلة تحول بسبب تغير النظام السياسي و التوجه نحو اقتصاد السوق و الاندماج في الاقتصاد العالمي و التحرر من قبل البنك المركزي لبعض أسعار السلع أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار المشتقات النفطية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ توفيق صبري المرابطي، " دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق"، مجلة الخليج العربي، مجلد 36، العدد (2-1)، 2008، ص 53.

⁽²⁾ ثريا عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 148-149.

⁽³⁾ جليل كامل غيدان، إستبرق اسماعيل حمه، "أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 17، جامعة واسط، 2015، ص 11.

⁽⁴⁾ جليل كامل غيدان، إستبرق اسماعيل حمه، مرجع سابق، ص 12.

ففي سنة 2003 بلغ معدل التضخم نسبة 33.61%، لينخفض في سنة 2004 إلى 26.96% ليعود إلى الارتفاع سنة 2005 إلى 37%، رغم انتهاء السلطات النقدية و المالية على حد سواء إجراءات للحد من نسب التضخم إلا أنها ظلت تتباين بين الارتفاع والانخفاض.⁽¹⁾

أما خلال سنة 2006 فقد شهد العراق ارتفاعا مستمرا في نسبة التضخم حتى بلغت 53.2% في حين بلغ متوسط نمو التضخم السنوي للمدة (2006-2003) ما يقارب 32%، تفسر هذه الزيادة نتيجة تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي الخاصة برفع الدعم عن أسعار السلع الأساسية و خاصة المشتقات النفطية⁽²⁾

و قد عرفت معدلات التضخم انخفاضا في السنوات التي تلت 2006 لتصل إلى 2.4% سنة 2010 و كان هذا بسبب توفر المشتقات النفطية و انخفاض أسعارها كما يعود هذا أيضا إلى تحسن سعر صرف العملة الوطنية إضافة إلى عدم وجود رسوم جمركية تؤثر على السلع المستوردة.⁽³⁾ و عاد إلى الزيادة عام 2011 و 2012 ليصل إلى 5.6% و 6.1% على التوالي و يرجع ذلك إلى:⁽⁴⁾

- الكتلة النقدية المرتفعة؛

- ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي؛

- اقتصار توفر السلع الأساسية على البطاقة التموينية و على الاستيراد لان اغلب مكونات سلة المستهلك استيرادية الأمر الذي يبقي الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات السعرية المتوقعة في العالم سلبا و إيجابا؛
- الطبيعة الإنفاقية للاقتصاد العراقي.

أما في سنة 2014 و 2015 و من خلال الشكل رقم (31) فقد سجل معدل التضخم ما نسبته 2.2% 1.4% على التوالي مقابل (1.9%) لعام 2013، و يعود ذلك الى مجموعة من المتغيرات الدولية و عوامل داخلية اسهمت في تحقيق معدلات تضخم تعتبر مقبولة وضمن إطار يمكن السيطرة عليه، منها استمرار تراجع تضخم أسعار الغذاء عالميا لأغلب السلع، بسبب هبوط أسعار النفط منذ النصف الثاني لعام 2014 و الإنتاج القياسي للمحاصيل الزراعية، و الذي أدى بدوره إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية لأسعار الغذاء من خلال تراجعها تدريجيا خلال فصول السنة⁽⁵⁾.

(1) صباح نوري عباس، "أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدینار العراقي للمدة (1990-2005) بحث تطبيقي". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17، بغداد، 2008، ص 06.

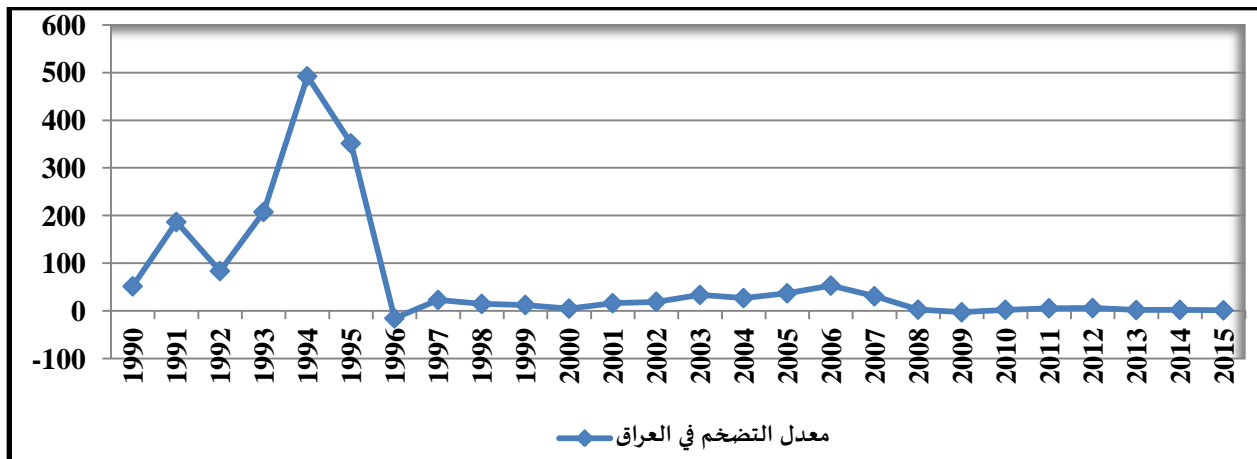
(2) أديب قاسم شندي، حيدر كامل نعيم، مرجع سابق، ص 06.

(3) أسماء خضير ياس، "تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد، 2013، ص 55.

(4) جليل كامل غيدان، إستبرق اسماعيل حمه، مرجع سابق، ص 13.

(5) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، ص 06

الشكل رقم (31): تطور معدل التضخم في العراق للفترة (1990-2015)



المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01).

اما في الاقتصاد المصري فيعد التضخم احد صور الإختلالات الهيكلية التي أعاققت النمو الاقتصادي، فقد عان الاقتصاد المصري من زيادة مستمرة في المستوى العام للأسعار منذ بداية السبعينات، ازدادت حدتها في الثمانينات، ويرجع ارتفاع معدل التضخم خلال تلك الفترة إلى الزيادات المفرطة في الطلب الكلي و قصور العرض الكلي، و عدم ملاحظته لتلك الزيادات في الطلب و يرجع هذا بدوره إلى نوعين من العوامل هما⁽¹⁾:

-العوامل الداخلية: وتتمثل في زيادة معدلات نمو الإصدار النقدي بما يفوق نمو الناتج و نمو الأجور بمعدلات تفوق نمو الإنتاجية، فضلا عن الإسراف في الاستهلاك بسبب سياسة الدعم و الإعانات، بالإضافة إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة و الاعتماد في تمويله على مصادر تضخمية بالاقتراس من الجهاز المصرفي، و كذلك اختلال النمو فيما بين القطاعات و تباطؤ النمو بالقطاع الزراعي.

-العوامل الخارجية: و تتمثل في ارتفاع أسعار الواردات، تزايد عبء المديونية الخارجية الذي يغذي التضخم لأنه يقطع جزءا من حصيله الصادرات.

و خلال فترة الدراسة و من خلال الشكل رقم (32) نلاحظ ان تطور معدل التضخم في مصر مر بمرحلتين أساسيتين هما:

1 - الفترة (1990-2000):

خلال هذه المرحلة اتسمت معدلات التضخم بالتذبذب و ذلك انعكاس للأوضاع العالمية و المحلية، فقد شهد التضخم اتجاها تصاعديا في أعقاب تخفيض العملة في عام 1991، و بدأ ظهور هذا الاتجاه في

(1) خيري ابو العزايم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية، ص ص 225، 226. على الموقع:

أكتوبر من عام 1992 و استمر حتى ديسمبر من عام 1993، حيث بلغ متوسط التضخم خلال هذه الفترة 11.5%، غير انه انخفض في العام الموالي و ذلك نتيجة استقرار سعر الصرف الاسمي، ثم انخفضت حدة التضخم في الفترة من ديسمبر 1993 و حتى شهر ديسمبر 1994 لتبلغ 8.5% في المتوسط و لسوء الحظ لم يستمر هذا الوضع طويلا نظرا لزيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص بحيث وصل إلى معدلات غير مسبوقة خلال عام 1994-1995.⁽¹⁾

ومنذ عام 1996 و حتى نهاية الفترة استقرت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة فقد انخفضت من 7.18% سنة 1996 إلى 2.68% سنة 2000، و ذلك نتيجة انخفاض مستويات الأسعار العالمية التي سادت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى نقص السيولة المحلية 1998-1999.

2 - الفترة (2000-2015):

أما خلال هذه ومن خلال الشكل رقم (32) فإننا نلاحظ ان معدلات التضخم انخفضت من 2.86% سنة 2000 إلى 2.26% سنة 2001، بسبب نظام الصرف الذي قلل من تأثير سعر الصرف على الأسعار المحلية، إلا أن معدلات التضخم بدأت في التصاعد بعد سلسلة من التخفيضات في قيمة العملة المحلية؛ فقد ارتفعت إلى 11.27 سنة 2004 بعد تعويم سعر الصرف في يناير 2003.⁽²⁾ 2004 مما يعكس تباطؤ انتقال آثار الانخفاضات المتتالية في سعر الصرف الرسمي للجنيه المصري، و منذ ذلك الحين خفت حد التضخم حتى سنة 2006، حيث كان لارتفاع قيمة الجنيه اثر على تراجع التضخم خلال نفس الفترة، و ذلك نتيجة لتفعيل سوق الإنترنت الدولارى بعد افتتاحها في ديسمبر 2004. ليرتفع سنة 2007 فقد ارتفعت الأسعار مرة أخرى بتأثير من صدمات العرض المتمثلة في خفض الدعم على المنتجات البترولية. و هو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أن بلغت 18.31% سنة 2008، ويرجع هذا الارتفاع لبعض الصدمات الداخلية و الخارجية، فالصدمات الداخلية تتمثل أساسا في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية، أما الصدمات الخارجية فتتعلق برفع أسعار بعض المنتجات البترولية.

أما خلال السنة المالية 2011/2012 فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ليصل إلى نحو 7.3% في يونيو 2012⁽³⁾ ليرتفع إلى 9.42% سنة 2013، 10.35% سنة 2015 و ذلك نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري، و بالتالي زيادة تكلفة الواردات، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية و الأمنية في البلاد و التي أثرت سلبا على المعروض من السلع في الأسواق المحلية.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، "الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار وأليات السياسة النقدية" مرجع سابق، ص 06.

⁽²⁾ أشرف لطفي، إيمان إبراهيم، مرجع سابق، ص 04.

⁽³⁾ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2011-2012، ص 66.

⁽⁴⁾ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2012-2013، ص 71.

اما في الجزائر فأسباب التضخم لا تعد نقدية فقط بل أسباب هيكلية و مؤسساتية، فمع إصدار قانون النقد و القرض و دخوله حيز التطبيق ابتداء من سنة 1990 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الاقتصاد. و من تحليل بيانات الشكل رقم (34)، فإننا نلاحظ ان معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) مر بالمراحل التالية:

1 - المرحلة الأولى (1990 - 2000):

شهدت الفترة الأولى من هذه المرحلة أي (1990-1995) ارتفاعا قياسي لمعدل التضخم، حيث ارتفع من 17.9 % سنة 1990 إلى 31.7 % سنة 1992، و يرجع الى الاجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول و الثاني، بالإضافة إلى إقدامها على تخفيض العملة الوطنية بنسبة تزيد عن 60 %. لينخفض سنة 1993 في حدود 20.5 %، ويعاود الإرتفاع إلى 29.5 % سنة 1995، في حين شهدت الفترة الممتدة (1996-2000) انخفاضا كبيرا في معدلات التضخم حيث انتقلت سنة 1996 من 18.7 % إلى 0.3 % سنة 2000، حيث يعتبر هذا الانخفاض قياسي مقارنة بالسنوات السابقة، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها⁽¹⁾:
الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحجير الأسعار، تعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنتي 1994 و 1995؛
تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، و الصرامة في تسير الكتلة النقدية و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

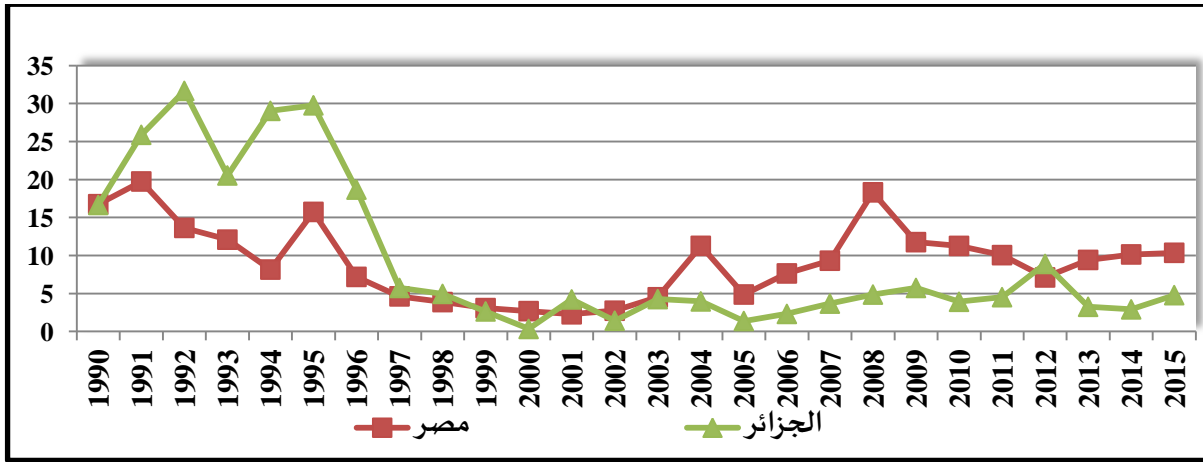
2 - المرحلة الثانية (2001-2015):

شهدت هذه المرحلة ارتفاع معدلات التضخم و ذلك خلال الفترة (2001-2004) و ذلك بسبب ارتفاع الكتلة النقدية و الذي تزامن مع تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي، و نمو كتلة الرواتب و الأجور، بالإضافة إلى ضخ الخزينة مبالغ معتبرة للبنوك لتطهير محافظها و إعادة رسميتها. لينخفض سنة 2005 إلى 1.4 % تم ارتفاع إلى ان بلغ 8.9 % سنة 2012، و يرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية و خاصة منها المواد الغذائية، و كذلك انخفاض قيمة الدينار.
و في سنتين 2013 و 2014 بلغ معدل التضخم 3.8 %، 2.9 % على التوالي و هو ما يعكس توجه التوجه الجديد للسياسة النقدية في استهداف التضخم كهدف نهائي لها بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها الجزائر و ذلك بخفض الإنفاق الحكومي و جذب الأموال من خارج الجهاز المصرفي، ليرتفع إلى 4.8 % سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول.

⁽¹⁾ بابا عبد القادر، "السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية". ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الاقتصادية و القانونية، المركز الجامعي بشار، 24-25 افريل 2006، ص 06.

و الشكل التالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1990-2015)

الشكل رقم (32): تطور معدل التضخم في : مصر و الجزائر (1990-2015)



المصدر: اعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01)

الفرع الرابع: وضع ميزان المدفوعات ومكوناته

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات السياسية و الإقتصادية في وضع معالم سياساتها النقدية و المالية، فهو من أهم مؤشرات التوازن الخارجي و وسيلة هامة للوقوف على الحالة التي عليها إقتصاديات الدول.

و لقد شهد ميزان المدفوعات في دول العينة تطورات هامة، ففي العراق و عند إلقاء نظرة على وضع توازن ميزان المدفوعات في الشكل رقم(33)، نجد أنه قد تعرض لعجز منذ التسعينات إلى غاية عام 2003، و يعود سبب ذلك إلى حرب الخليج و فرض الحصار الإقتصادي و العقوبات الدولية التي فرضت عليه، فقد قدر العجز سنة 2003 بـ(1900.7) مليون دولار، و جاء هذا العجز نتيجة العجز في الحساب الجاري البالغ (934.5-) مليون دولار، رغم الفائض الذي حققه حساب رأس المال و المقدر بـ 36910 مليون دولار.

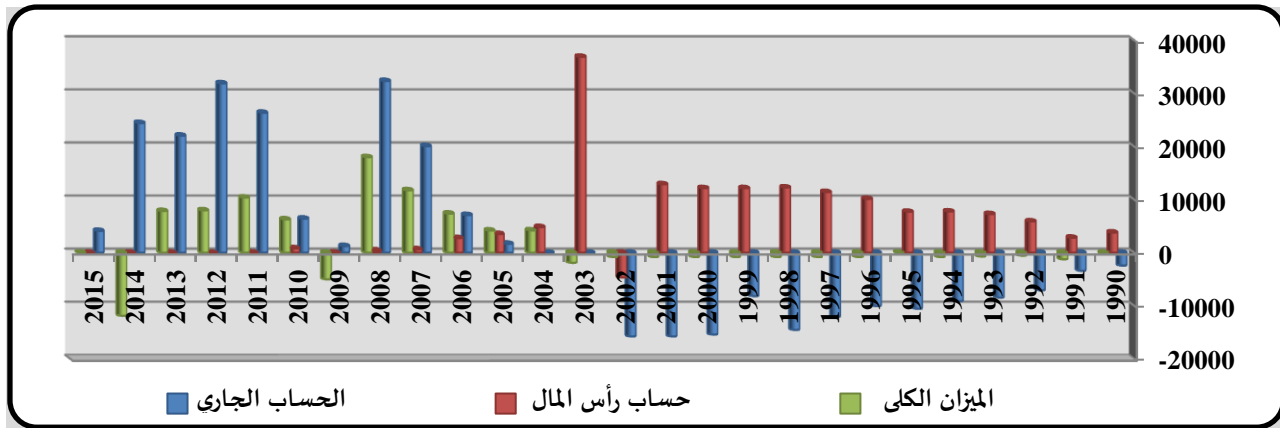
أما خلال الفترة (2004-2013) فقد حقق ميزان المدفوعات فائضا بإستثناء سنة 2009 سجل عجزا بسبب تأثر أسعار النفط بالأزمة العالمية التي حدثت نهاية 2008، ليعود في سنة 2010 إلى التحسن النسبي بسبب تجاوز الإقتصاد العالمي حالة الكساد التي تلت الأزمة المالية و معاودة انتعاش سوق النفط العالمية المؤثر الجوهري في وضع ميزان المدفوعات⁽¹⁾، فقد سجل الحساب الجاري سنة 2013 فائضا صافيا بلغت قيمته 22054.2 مليون دولار، أما الحساب الرأسمالي و الذي يرتبط بصافي التدفقات الداخلة إلى العراق و الخارجة منه و الموجهة أساسا لتكوين الأصول الرأسمالية (رأس المال الثابت)، حيث سجل هذا الحساب خلال عام 2013 فائضا بقيمة (20.3) مليون دولار عن المنح الرأسمالية المقدمة إلى العراق.

⁽¹⁾ وزارة التخطيط، تقرير الإقتصاد العراقي لعام 2010، دائرة السياسات الإقتصادية و المالية، بغداد 2011، ص 48.

أما خلال الفترة (2014-2015) و على الرغم من الظروف السياسية و الأمنية التي يمر بها البلد، فقد أظهرت مؤشرات ميزان المدفوعات فائضا في الحساب الجاري حيث سجل (24427.9، 4121.3) مليون دولار سنة 2014، 2015 على التوالي، أما حساب المعاملات الرأسمالية فقد سجل عجزا مقدار (9.5، 1.5) نتيجة التحويلات الرأسمالية للعراقيين إلى ذويهم في الخارج.

إن هذه المؤشرات هي دليل واضح على الاختلال الكبير الذي يتعرض له ميزان المدفوعات العراقي، و العجز المزمع المتفاقم و الذي يلقي بظلاله و أثره السلبي على الاقتصاد العراقي محليا، و الذي يظهر بأن ميزان المدفوعات يتصف بدرجة انكشاف عالية و هذه السمة تتصف بها معظم موازين المدفوعات للدول ذات المديونية الخارجية.⁽¹⁾

الشكل رقم(33):أرصدة ميزان المدفوعات العراقي (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- (1990-2002): البنك المركزي العراقي، المجموعة الإحصائية (1991-2003). عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء و

http://www.cbi.iq

الأبحاث . على الموقع:

- (2003-2015): البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية (2003-2015). المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، على الموقع:

http://www.cbi.iq

- (2007-2014): البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي (2007-2014) المديرية العامة للإحصاء و

الأبحاث، صفحات متفرقة، (الميزان الكلي)

أما في مصر فقد شهد ميزان المدفوعات خلال عقد التسعينات تغيرات جوهرية كانت نتاج عوامل داخلية و أخرى خارجية، بداية بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي و التثبيت الهيكلي إلى تفعيل برامج الخصخصة و إعطاء دور أكبر لسوق الأوراق المالية، و ما استتبعه من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، مروراً بالأزمة الاقتصادية المالية التي ضربت أسواق دول جنوب شرق آسيا و حادث الأقصر عام

⁽¹⁾ ثريا عبد الرحيم، "تقييم أداء السياسة النقدية في العراق و أثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد

1997 و تأثير ذلك بشكل مباشر على حركة السياحة.⁽¹⁾ فمن خلال الشكل رقم (34) فإننا نلاحظ ان ميزان المدفوعات قد سجل فائضا خلال الفترة(1990-1997) قدر بـ 20.9مليار دولار، في حين بلغ مجموع العجز في ميزان المدفوعات خلال الثلاث سنوات الأخيرة نحو 5.3 مليار دولار، و يعود هذا العجز إلى العجز في الميزان الجاري، رغم الفائض الذي حققه حساب رأس المال خلال تلك الفترة، إذ وصل العجز في الميزان الجاري لنحو (-2478.6) مليون دولار سنة 1998 مقابل (-1723.8) مليون دولار عام 1999 ليصل إلى نحو (-1123) مليون دولار عام 2000.

أما خلال الفترة (2000-2004) فقد تواصل العجز في ميزان المدفوعات، ليبدأ مرة أخرى في تحقيق فائض غير مسبق قدر بنحو 4.5 مليار دولار سنة 2005 مقابل فائض قدره 5.4مليار دولار عام 2008. وقد تحقق هذا الفائض انعكاسا للعديد من العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات منها⁽²⁾:

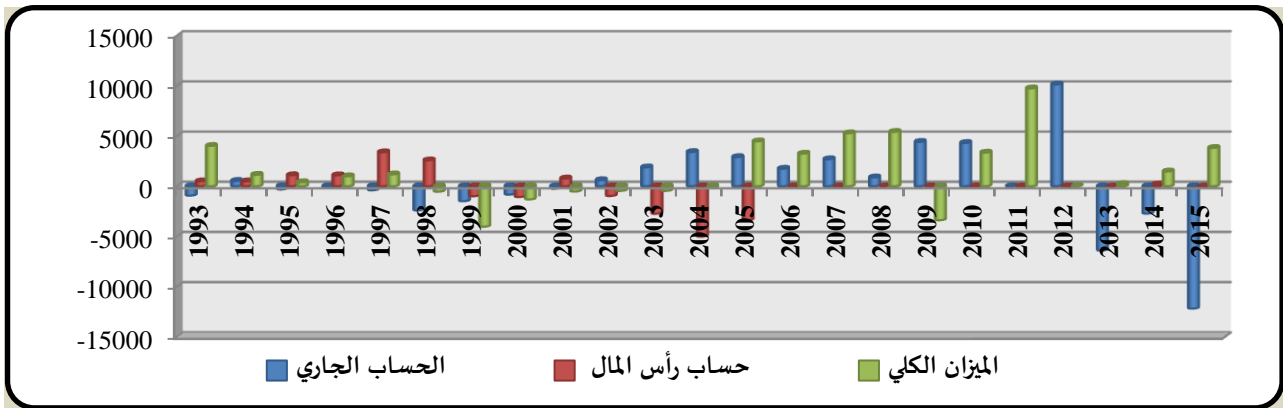
- التحسن الكبير في العوائد السياحية؛
- زيادة العائد على الاستثمارات المالية في الخارج؛
- الانخفاض الكبير في مدفوعات الفائدة؛
- الزيادة الملموسة في تحويلات العاملين بالخارج.

أما خلال الفترة (2009-2015) فقد عرف ميزان المدفوعات تذبذبا بين العجز و الفائض، فخلال السنة المالية 2009 و التي شهدت الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم، سجل ميزان المدفوعات عجزا بلغ نحو 3.4 مليار دولار، حيث سجلت المعاملات الجارية عجزا بلغ 4.4 مليار دولار، بينما حقق الميزان الرأسمالي و المالي فائضا قدر بـ 1.4 مليار دولار، ليسجل عجزا سنة 2010 بلغ نحو 9.8 مليار دولار متأثرا بتداعيات الأحداث السياسية التي مرت بها مصر و المنطقة العربية، و التي أثرت سلبا على كل من الإيرادات السياحية و تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، ليتواصل العجز سنة 2011 و يبلغ حوالي 11.3مليار دولار، ليبدأ بعدها في تحقيق فائض، و ذلك للمرة الأولى منذ ثورة 25 يناير 2011 بلغ حوالي 237.0 مليون دولار، ليصل سنة 2015 إلى 3824.9 مليون دولار.

⁽¹⁾ سهام رشاد منصور إبراهيم، مرجع سابق، ص 182.

⁽²⁾ نفس المرجع السابق.

الشكل رقم(34): أرصدة ميزان المدفوعات المصري (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد :

- (2001-1990): صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات و الدين الخارجي الموحد، و سعر الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2000، 2002)، صفحات متفرقة.
- (2015-2002): البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، أعداد متفرقة و صفحات متفرقة.

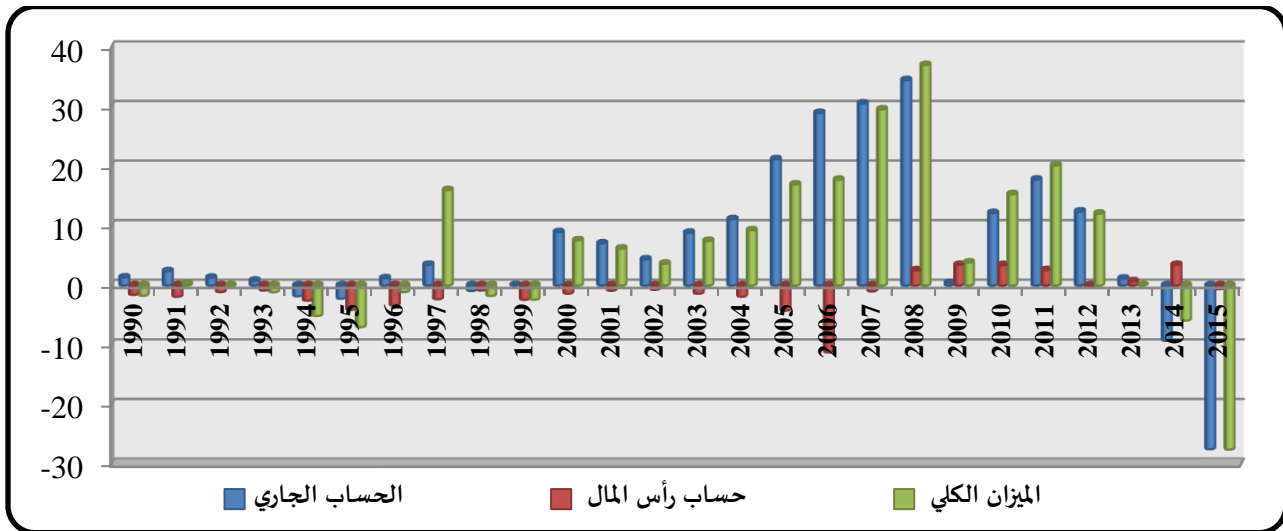
بينما في الجزائر و من خلال الشكل رقم (35)، يمكننا ملاحظ أن ميزان المدفوعات يتغير حسب تغير الميزان الجاري (حركة السلع و الخدمات)، أما حركة رؤوس الأموال فليس لها أي تأثير على تغيرات رصيد المدفوعات، فخلال فترة التسعينات شهد رصيد ميزان المدفوعات عجزا سالبًا، و ذلك نتيجة انخفاض إيرادات الدولة و ارتفاع المديونية الخارجية، و أكبر نسبة عجز شهدها ميزان المدفوعات سنة 1995 نتيجة ارتفاع أقساط المديونية و شلل الاقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة، باستثناء سنة 1991، 1997 فقد سجل ميزان المدفوعات فائضا، يعود إلى الفائض المحقق في رصيد الميزان الجاري خلال السنتين، حيث سجل على التوالي 2.15 مليار دولار و 1.4 مليار دولار، رغم العجز المسجل في حساب رأس المال، و المقدر بـ -1.89، -2.29 خلال نفس الفترة.

أما خلال الفترة 2000-2013 فقد سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال إلى غاية سنة 2007، حيث قدر الفائض سنة 2008 بـ 36.99 مليار دولار، بحساب جاري قدر بـ 34.45 مليار دولار، و يعد هذا الأداء معتبرا بالنظر إلى أن هذا الفائض الاجمالي أصبح يقارب فائض الميزان الجاري. أما حساب رأس المال فقد قدر بـ 2.54 مليار دولار، و يرجع هذا الفائض أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول.

و خلال الفترة (2014-2015) و بعد الاستقرار النسبي لمستوى سعر برميل البترول خلال السنوات الثلاث السابقة في حدود 109-110 دولار للبرميل، شهدت سنة 2014 عودة الصدمة الخارجية، بأكثر حدة من تلك التي عرفتها سنة 2009، تحت أثر انخفاض أسعار البترول، حيث سجل ميزان المدفوعات عجزا قدر بـ -5.88

مليار دولار، -27.53 مليار دولار سنة 2014، 2015 على التوالي بعد 15 سنة متتالية من الفوائض⁽¹⁾، و جاء هذا العجز نتيجة العجز في الحساب الجاري و البالغ (-9.27، - 27.47) مليار دولار سنة 2014، 2015 على التوالي، تحت الأثر المشترك للصدمة الخارجية و المستوى العالي للواردات. أما فيما يخص حساب رأس المال و العمليات المالية لميزان المدفوعات، سجلت سنة 2014 فائضا معتبرا (3.46 مليار دولار) وذلك بعد سنتين متتاليتين من العجز، إلى حد كبير، عوض التراجع في المداخيل الصافية بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمداخيل من رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بالتجارة الخارجية و بتحسين تحصيل المستحقات.⁽²⁾

الشكل رقم(35): أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد :

(1996-1990): الديوان الوطني للإحصاء.

(2002-1997): الملف الإحصائي لموقع البنك المركزي الجزائري

(2003-2015): الملاحق الإحصائية لتقارير البنك المركزي الجزائري (-20، 2009، 2004، 2015، 2013) ص 176، ص 217.

ص 172، ص 127.

الفرع الرابع: المديونية الخارجية

ظهرت مشكلة المديونية الخارجية لكثير من الدول النامية و من بينها البلدان العربية في السنوات الماضية كأحد أبرز المشاكل التي تواجه حاضر و مستقبل التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، و أصبحت تلك المديونية لبعضها أزمة حقيقية تهدد إستقرارها الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي بشكل مباشر.

⁽¹⁾ بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجهات لسنة 2015." تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

ص 5.6

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 7.

فبالنسبة للعراق لم يعاني من مشكلة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات، وهذا لا يعني بأنه لم يكن مدينا، ولكن قيمة الدين كانت قليلة إضافة إلى كونه احد الأقطار العربية النفطية التي كانت تقوم بتقديم القروض و المساعدات إلى البلدان العربية و النامية غير النفطية⁽¹⁾. إلا انه تحول إلى دولة مدينة مع انخفاض أسعار النفط فضلا عن استمرار الحرب العراقية الإيرانية التي استنزفت هذه الاحتياطات بالإضافة إلى حرب الخليج و ما تلاها من عقوبات اقتصادية دولية أدت إلى تفاقم المديونية و بالتالي زيادة أعباء خدمة الدين.⁽²⁾ حيث بلغت عند نهاية حرب الخليج الأولى في شهر أوت 1988 حوالي (42.0) مليار دولار⁽³⁾. و لقد أدت الحروب التي مر بها العراق و الحصار الاقتصادي الذي أعقبها، إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية. كما فرضت على العراق تعويضات جراء الحروب مع دول الجوار، إذ تم اقتطاع ما نسبته 5% من إجمالي الإيرادات النفطية سنويا توضع في صندوق التعويضات لتقدم إلى الكويت كتعويضات على الخسائر التي لحقت بها جراء غزو الكويت لتشكل هذه التعويضات قناة تسرب و استنزاف من موارد العراق⁽⁴⁾. حيث كان لتداعيات تلك المرحلة ارتفاع الدين العام الخارجي من 42 مليار دولار في العام 1991 إلى أكثر من 125 مليار دولار في العام 2003 بفعل تراكم الفوائد المترتبة على ذلك الدين .

و بذلك تحول العراق خلال تلك الفترة من أقوى اقتصاد عربي إلى أكبر مدين عربي لعدم قدرته على تسديد الديون بسبب الحصار الاقتصادي و انخفاض مبيعاته من النفط⁽⁵⁾. و الشيء المميز في مديونية العراق أنها لم تخصص للتراكم الرأسمالي أو التنمية و التطوير، بل إن معظمها قد خصص للإنفاق العسكري و الأغراض الاستهلاكية⁽⁶⁾.

و بعد الاحتلال، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة ضغوطها على الدول الدائنة من اجل تخفيض ديونها المستحقة على العراق و التي تشكل عقبة أمام جهود الإعمار و إنعاش الاقتصاد العراقي المنهار، و بعد جهود و ضغوط تمكن التوصل إلى إتفاق مع دول نادي باريس بتخفيض (80%) من الديون المستحقة على العراق وفق شروط و مراحل محددة⁽⁷⁾.

أما في مصر و التي تعد من أهم الدول النامية التي تعاني من آثار الدين العام السلبية سواء الخارجية منها أو الداخلية، و يعد تكرار العجز السنوي في الموازنة العامة من أهم أسباب تزايد الدين العام في مصر و استمرار العجز في الموازنة العامة للسياسات المالية في الدول النامية.

(1) عبد الرسول جابر، مرجع سابق، ص 87.

(2) ابراهيم جاسم جبار الياسري، مرجع سابق، ص 12.

(3) عبد الرسول عبد جاسم، "نحو تقويم الاقتصاد العراقي - الحلول والمعالجات"، عدد 14 خاص، الجزء الأول، مجلة المنصور، بغداد، 2010، ص 08.

(4) على عبد الهادي سالم، "نحو استراتيجيه فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 9، جامعة الانبار، 2012، ص 60.

(5) عبد الرسول جابر، مرجع سابق، ص 88.

(6) على عبد الهادي سالم، مرجع سابق، ص 60.

(7) فارس كريم بريبي، مرجع سابق، ص 39.

فقد بلغ إجمالي المديونية المستحقة على جمهورية مصر العربية في نهاية عام 1989 حوالي 4808 مليار دولار أمريكي، منها حوالي 4008 مليار دولار ديون طويلة الأجل تمثل نحو 84% من إجمالي المديونية، و حوالي 708 مليون دولار ائتمان قصير الأجل يمثل نحو (16%) من إجمالي المديونية، بالإضافة إلى حوالي 161 مليون دولار جنية تسهيلات ائتمانية تمثل نحو 0,3% فقط من إجمالي المديونية في ذلك العالم، هذا بينما بلغ إجمالي المديونية حوالي 20,4 مليار دولار في بداية عقد الثمانينات، و أخذ في التزايد من عام لآخر بصورة مطردة حتى بلغ حوالي 49,5 مليار دولار عام 1988 و هو أعلى قدر وصلت إليه المديونية حيث إنخفضت في العام التالي 1989 إلى حوالي 48,8 مليار دولار (1). أما من خلال القراءات الخاصة ببيانات الشكل رقم (36)، و الذي يستعرض تطور حجم المديونية الخارجية في الجزائر و مصر، فإننا نلاحظ انه خلال الفترة (1994-2000) فقد شهد إجمالي الديون تذبذبا، حيث قدر سنة 1994 بـ 31.128 مليون دولار، لتبلغ سنة (2000) 27,10 مليار دولار، و يعود هذا الانخفاض إلى جملة من العوامل: منها توجه السياسة الإقتصادية للدولة نحو تطبيق إجراءات التكييف الاقتصادي ضمن البرنامج الذي تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي إلى جانب عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين من الخارج، بسبب أزمة الخليج الثانية و ما حملوه من تحويلات مالية، ساهمت في خلق تأثيرات إيجابية على حصيلة فجوة الموارد المالية خلال هذه المدة (2).

بينما خلال الفترة (2001-2007) فقد شهد حجم المديونية ثبات نسبيا مع بعض الزيادات الطفيفة التي تعزى إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات كبار الدائنين، حيث بلغت (29.5، 29.6، 29.9) مليار دولار سنة 2007، 2006، 2004 على التوالي. لتشهد نموا تصاعديا خلال الفترة (2008-2013) حيث ارتفعت من 31.5 مليار دولار سنة 2009 إلى 48.06 مليار دولار سنة 2015.

تعد مشكلة المديونية في مصر نتاج مجموعة من الإختلالات الجوهرية التي يعاني منها الإقتصاد منها:

- الإختلال في توزيع الثروة؛

- الزيادة الكبيرة في السكان؛

- انخفاض كفاءة الإدارة الإقتصادية؛

- انخفاض مستويات الإنتاج و الإنتاجية لعنصر العمل و رأس المال.

أما الجزائر فقد وقعت كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية الأجنبية على مصرعها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة في المخطط الرباعي الأول و المخطط الثاني، خاصة أن نموذج التنمية المتبع قائم على الصناعات المصنعة الذي يتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية اللجوء إلى المصادر الخارجية للحصول على

(1) ثروت محمد علي مصطفى، "حقيقة المديونية المصرية و إمكانات السداد". ندوة المديونية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 22-27 فبراير 1992.

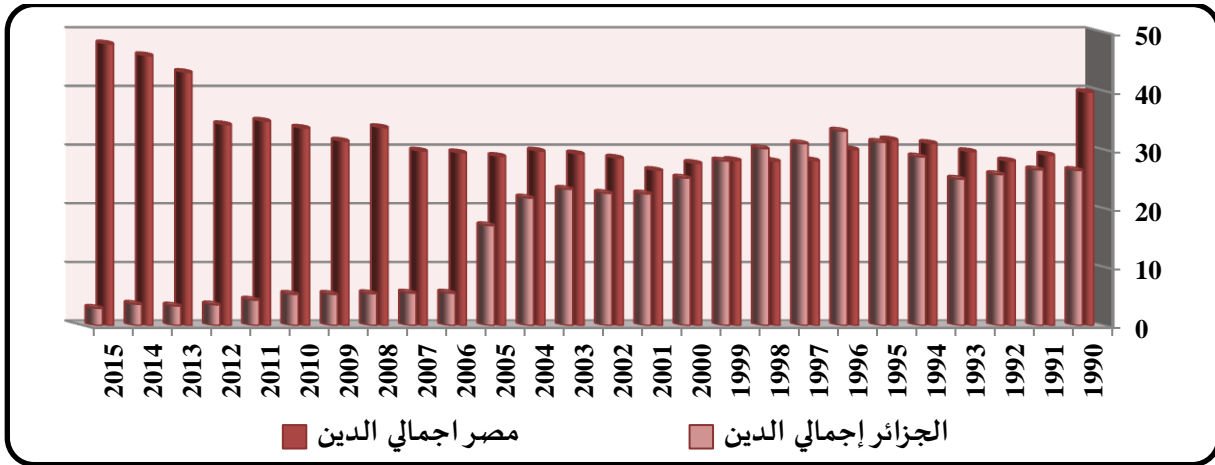
ص ص 77، 78.

(2) هند غانم محمد المحنه، مرجع سابق، ص 142.

موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة⁽¹⁾. وبتحليل الشكل رقم (39) فإننا نلاحظ ان المديونية الخارجية للجزائر قد ارتفعت من 209 مليون دولار سنة 1983 إلى 1804 مليون دولار سنة 1989 أي أنها تضاعفت بمقدار ست مرات ما بين تلك الفترة.⁽²⁾ و قد تواصل هذا الارتفاع في حجم المديونية الخارجية للجزائر ليبلغ 33.2 مليار دولار سنة 1996.

أما خلال الفترة (2004-2015) انتهجت الجزائر إستراتيجية تقليص الديون عن طريق تسديدات مسبقة هامة، و تعد سنة 2006 حاسمة حيث عرفت انخفاضا قويا للدين العمومي الخارجي لتصل في نهاية سنة 2013 إلى (3.396) مليار دولار.⁽³⁾ ليتواصل حجمها في الانخفاض فقد وصلت 3.02 مليار دولار إلى سنة 2015

الشكل رقم (36): تطور إجمالي الدين الخارجي في كل من مصر و الجزائر خلال الفترة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على :

مصر:

- (1990-1997): قاعدة بيانات البنك الدولي

- (1998-2015): التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2002-2003، ص 133.

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2008-2009، ص 111.

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري 2014-2015، ص 120.

الجزائر:

- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية العربية، 2015.

- الملاحق الإحصائية للتقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري (2004، 2009، 2013، 2015)، ص 179، ص 221، ص

176، ص 131 على التوالي.

⁽¹⁾ بلعوز بن علي، كتوش عاشور، "دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية"، الملتقى الدولي السياسات الاقتصادية، 29-30 نوفمبر 2004، كلية الاقتصاد والتسيير و التجارة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 03.

⁽²⁾ الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية للجزائر، أسبابها و آثارها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص 15.

⁽³⁾ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 66.

المبحث الثاني: أوضاع القطاع المصرفي في دول العينة و منطلقات تطويره

يعد القطاع المصرفي من اهم الاسس التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية، فهو من أشد القطاعات التي تتجاوب مع المتغيرات الاقتصادية و تحاول التكيف معها بسرعة، لذلك فقد أولت السلطات النقدية و المصرفية في الدول العربية عامة و في دول العينة خاصة، إهتماما متزايدا لتطوير و إصلاح و تحرير قطاعاتها المصرفية، إنطلاقا من دوره الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي المستدام.

و سنحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على واقع الأوضاع المصرفية في دول العينة و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في دول العينة

بدأ إنشاء البنوك في بعض الدول العربية منذ منتصف القرن التاسع، إلا أن نشأتها بها لم تأتي استجابة لمتطلبات الإقتصاد القومي أو نتيجة لتطور طبيعي، بل كانت هذه النشأة إمتدادا للسيطرة الإستعمارية على الدول العربية و بسط نفوذها على الثروات، فكان الجهاز المصرفي العربي يتكون من مجموعة من البنوك الأجنبية، التي كانت في الواقع فروعاً لبنوك أجنبية مرتبطة بمراكزها الرئيسية في الخارج، و تمركزت هذه الفروع في المدن الرئيسية، و تركز دورها في خدمة الأجانب الذين كانوا يسيطرون على أهم الصناعات و نواحي النشاط في الدول العربية، و إقتصرت تعاملها في الإقراض قصير الأجل، لتمويل الصادرات من المواد الأولية و الواردات من المنتجات الصناعية الأجنبية. و كانت تقوم بإقراض المواطنين بأسعار فائدة مرتفعة جدا، كما إمتنعت عن تمويل القطاع الصناعي و التمويل طويل الأجل⁽¹⁾.

أما في دول العينة أو محل الدراسة فقد جاء التطور التاريخي لجهازها المصرفي وفق المراحل الآتية:

الفرع الأول: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في العراق

شهد العراق تحولات كثيرة و مراحل عديدة في القطاع المصرفي بحيث يمكن إدراجها على المراحل الآتية:

أولا: المرحلة الأولى (1890-1935):

كانت العلامة البارزة هي تأسيس أول فرع لمصرف أجنبي يعمل في العراق و هو البنك العثماني في العام 1892 ، الذي يعد كنواة أولى للنشاط المصرفي العراقي على الرغم من رأسماله البريطاني، و أعقب ذلك افتتاح البنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1912 و البنك الشاهنشاهي الإيراني عام 1916⁽²⁾.

(1) عماد صالح سلام، "البنوك العربية و الكفاءة الإستثمارية"، إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2004، ص230.

(2) عبد الحسين جليل الغالي، احمد حسن عطشان، "الجهاز المصرفي و أثره في متغيرات الإستقرار الاقتصادي في العراق"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد17، جامعة البصرة، 2009، ص20.

و تميزت المصارف الأجنبية بسيطرتها على النشاط الاقتصادي في العراق، و كان هدفها تحقيق الربحية السريعة التي تخدم بلادها.⁽¹⁾

ثانيا: المرحلة الثانية (1941-1935):

عرفت هذه المرحلة تأسيس أول مصرف حكومي عراقي تخصصي هو المصرف الزراعي الصناعي 1935 و الذي تشعب عام 1946 إلى مصرفين: المصرف الزراعي، المصرف الصناعي.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1941- 1964):

بدأت المرحلة بتأسيس أول مصرف تجاري عراقي و هو مصرف الرافدين و تتميز هذه المرحلة بتنامي نشاط الصيرفة في العراق، ففيها ازداد نشاط تأسيس المصارف سواء الحكومية أو الخاصة و كذلك زيادة العديد من المصارف المختلفة، ففي هذه المدة تم تأسيس المصرف العقاري 1948 و الرهون 1951 و التعاوني 1954. فضلا عن تأسيس عدد من المصارف الأهلية مثل الاعتماد و بغداد و البنك التجاري و الرشيد، إضافة أنه في هذه المرحلة بدأ ظهور نشاط الصيرفة المركزية في العراق بتأسيس المصرف الوطني العراقي 1947، و في سنة 1956 سمي البنك المركزي العراقي و كان مصرف الرافدين يمارس نشاط الصيرفة المركزية سابقا⁽²⁾

رابعا: المرحلة الرابعة (1964-1988):

شهدت هذه المرحلة احتكار الحكومة للنشاط المصرفي في العراق، فبعد نمو القطاع العام نتيجة تزايد النشاط الاقتصادي للدولة، و بعد عام 1958 و ما تلاه من انقلابات اتخذت السلطة في العام 1964 قرارا بتوسيع القطاع العام على حساب القطاع الخاص، و صدر لذلك قانون تأميم المصارف بموجب القانون رقم (100) لسنة 1964 الذي أمم المصارف الأهلية (الأجنبية و الوطنية) كافة⁽³⁾، و تقليص الجهاز المصرفي بشكل كبير و أصبحت أربعة مجاميع رئيسة و هي مجموعة بنك بغداد و الاعتماد و البنك العراقي و المصرف التجاري، و قد تم دمج مصرف الرشيد مع مصرف الرافدين، و في السبعينيات تم دمج مصارف بغداد و الاعتماد و التجاري و شكل بما يعرف بالمصرف التجاري العراقي، و في عام 1974 تم دمج المصرف التجاري العراقي مع الرافدين.⁽⁴⁾

خامسا: المرحلة الخامسة (1988- 2003):

شهدت هذه المرحلة تطورا واضحا لوجود نوع من الانفتاح و التوسع في الجهاز المصرفي في إيجاد العديد من المؤسسات المصرفية الأهلية و الحكومية، و العلامة البارزة كانت التعددية في العمل المصرفي فقد تم تأسيس مصرف الرشيد في سنة 1988 بموجب القانون رقم (52)، كما شهدت هذه المرحلة صدور القانون رقم

⁽¹⁾ إزهار عبد صبار، "أثر الجواز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي و متطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000-2012)". مجلة الادارة و الاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 11، جامعة كربلاء، 2015، ص 268.

⁽²⁾ إزهار عبد صبار، مرجع سابق، ص 268.

⁽³⁾ عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

⁽⁴⁾ إزهار عبد صبار، مرجع سابق، ص 268.

12 لسنة 1991 الذي منح بموجبه إجازات تأسيس مصارف خاصة على شكل شركات مساهمة، ابتدأت بمصرفين أهليين في العام 1992⁽¹⁾ ووصلت إلى (19) مصرفا عام 2003.⁽²⁾

سادسا:المرحلة السادسة (مرحلة ما بعد2003)

عرفت هذه المرحلة الموافقة على منح تراخيص للمصارف الأجنبية بفتح فروعها في العراق و ذلك للمشاركة مع عدد من المصارف المحلية العراقية الخاصة لتوفير خدمات مصرفية واسع النطاق، و جلب رأسمال جديد و تكنولوجيا حديثة، فضلا عن تعزيز المنافسة المتزايدة و الإبداع في القطاع المصرفي العراقي.⁽³⁾ و في إطار تعزيز الثقة بالنظام المصرفي في ممارسة مهامه، صدر قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، و الذي يعد خطوة رئيسية نحو إرسال نظام مالي يعمل وفقا للمعايير الدولية، حيث تم بموجبه رسملة المصارف المحلية بما لا يقل عن 10مليار دينار و25 مليون دولار لفروع المصارف الأجنبية التي تعمل في البلد، فضلا عن الالتزام بالمعايير المحاسبية المقبولة دوليا⁽⁴⁾.

الفرع الثاني: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في مصر

مر القطاع المصرفي في مصر بتطورات كثيرة منذ نشأته حتى الآن، و قد كانت هذه التطورات نتيجة عدة ظروف إقتصادية، اجتماعية و سياسية مر بها الاقتصاد المصري بصفة عامة و القطاع المصرفي بصفة خاصة، و لكن كان هناك مراحل أثرت على هيكل القطاع المصرفي ساهمت في تشكيله و اتفقت عليها معظم الدراسات الاقتصادية و هي:

أولا: المرحلة الأولى: مرحلة النظام المصرفي الأجنبي (1850-1920)

بدأ النظام المصرفي في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر عندما قام الأجانب في هذه المرحلة بعمليات مالية مستغلين أموالهم الخاصة و ما كانوا يحصلون عليه من البنوك الأجنبية في الخارج⁽⁵⁾. و قد تم إنشاء أول بنك بمصر (أجنبي) اتخذ شكل شركة مساهمة و سمي البنك المصري سنة 1856 و ذلك بعد أن حصل الممولين البريطانيون على الامتياز اللازم لإنشائه، و كان المركز الرئيسي للبنك بلندن مع وجود فرعين له احدهما بالإسكندرية و الآخر بالقاهرة.⁽⁶⁾

و لعل من أهم الأحداث التي شهدتها هذه الفترة هي تأسيس البنك الأهلي المصري برأس مال مكتتب فيه بلندن كشركة مساهمة مصرية و ذلك سنة 1989، ليكون بنكا تجاريا أعطي له حق إصدار الأوراق

(1) نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، " الملامح والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 18، جامعة الكوفة، 2011، ص 11.

(2) عبد الحسين جليل الغالي، احمد حسن عطشان، مرجع سابق، ص 21.

(3) نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، مرجع سابق، ص 17.

(4) نفس المرجع السابق، ص 17.

(5) احمد عبد المنعم محمد شفيق، مدخل في ادارة البنوك. كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، جامعة نينها، 2009، ص 32.

(6) مها نظير محمود سعد، " تحديث القطاع المصرفي المصري في ظل بازل II & III (دراسة تطبيقية علي بنوك القطاع العام التجارية)". المعهد المصرفي المصري،

2013، ص 43.

النقدية فضلا عن قيامه بالأعمال المصرفية الحكومية رغم استمرار البنوك الأجنبية في إنشاء فروع لها في مصر⁽¹⁾.

و بذلك يمكننا القول أن البنوك الأجنبية نشأت في مصر ليس لخدمة الاقتصاد المصري بقدر خدمة اقتصاديات الدول المستعمرة، حيث كان الاقتصاد في تلك الفترة يعتمد على محصول واحد هو القطن و يخضع الاقتصاد كله عن طريق تصدير القطن للسوق الرأسمالية العالمية، كما لم تعتمد هذه البنوك في بدايتها على وجود بنك مركزي يكون بمثابة القائد و الموجه لأعمالها المصرفية، بل كان اعتمادها أولا على مواردها الخاصة المتوفرة محليا ثم على جهازها المصرفي و بنكها المركزي في الخارج⁽²⁾.

ثانيا: المرحلة الثانية: التمهيد و التأميم للبنوك الأجنبية(1952-1966)

1. مرحلة تمهيد البنوك (1952-1960):

عرفت هذه المرحلة تطورات هامة على القطاع المصرفي، حيث تكون هيكل الجهاز المصرفي من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية. و خلال الفترة من (1952-1957) كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع، الأمر الذي دعا حكومة الثورة إلى تمهيد البنوك خلال الفترة من (1957-1960) و تحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للمصريين.

2. مرحلة التأميم و الإدماج (1960-1966):

بحلول عام 1963 استكملت عملية اندماج البنوك، و بهذا الاندماج أمكن تكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة في تمويل خطة التنمية، و أصبح الجهاز المصرفي يشتمل على خمسة بنوك تجارية، و خمسة بنوك متخصصة إلى جانب البنك المركزي. و في أول سبتمبر 1964 تم تطبيق نظام التخصص القطاعي للبنوك. و لعل ما يميز هذه المرحلة هو تأثير السياسة المصرفية بمرحلة التحول الإشتراكي فتحوّلت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام.

ثالثا: المرحلة الثالثة: مرحلة التخصص الوظيفي و إلغائه (1967-1973)

شهدت هذه المرحلة حدوث المزيد من الإندماجات بين البنوك، هذا ما جعل تخصص البنوك يكون على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام، و مع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام و ثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعي. غير أن منح الائتمان ظل بنفس الأسلوب الذي كان يتم في المرحلة السابقة، و هو ما أفقد هذه البنوك قدرتها التنافسية، كما انه لم يعمل على تطوير أداء خدماتها المصرفية.

(1) احمد عبد المنعم محمد شفيق، مرجع سابق، ص 32.

(2) مها نظير محمود سعد، مرجع سابق، ص 43.

رابعاً: المرحلة الرابعة: مرحلة انفتاح البنوك (1974- 1982)

شهدت هذه المرحلة بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار العربي و الأجنبي، حيث تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفي للبنوك الصادر سنة 1971، و ذلك بمقتضى القرار رقم (663) لسنة 1977، و ترك حرية التعامل لوحادات القطاعين الخاص و العام مع الجهاز المصرفي طبقاً لرغبتها، و انعكس ذلك في ظهور المنافسة بين البنوك لتحسين جودة الخدمات المقدمة لعملائها.⁽¹⁾

كما تم إتماد القانون رقم (120) لسنة 1974 الذي سمح بتأسيس مصارف خاصة و مصارف مشتركة و فروع للمصارف الأجنبية و المؤسسات غير الإقليمية و هو ما أدى إلى تأسيس عدد كبير من المصارف التابعة للقطاع الخاص و المصارف المشتركة و المصارف الاسلامية في منتصف السبعينات⁽²⁾. و هو ما أثقل آلية و أداء السياسة المصرفية في هذه المرحلة، فقد زادت درجة المنافسة بين البنوك من جهة، و من جهة أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الخاص تماشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها مصر خلال هذه الفترة.

خامساً: المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد الانفتاح الاقتصادي (1983-1990)

اتخذت خلالها العديد من الإجراءات لمعالجة مظاهر الاضطرابات المصرفية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في الممارسات المصرفية، من بينها تعديل بعض أحكام قانون البنوك و الائتمان، و تقوية دور البنك المركزي في إحكام الرقابة على البنوك، إضافة إلى وضع ضوابط على منح الائتمان سميت بـ "مراحل التوجيه الائتماني"، كذلك صدرت عدة تعديلات في إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي و التي انتهت بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في ماي 1987.⁽³⁾

سادساً: المرحلة السادسة: مرحلة الإصلاح المصرفي الشامل (1991-1995)

تناول برنامج الإصلاح الاقتصادي للقطاع المصرفي عدة نواحي بدءاً بإزالة إجراءات الكبح التي كانت سائدة منذ أوائل الستينات، و تم بالتالي تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض في جانفي 1991، مما سمح أخيراً لتلك الأسعار بأن تصبح إيجابية، و تبع تلك الإجراءات في أكتوبر 1992 إزالة السقوف عن الإقراض المصرفي للقطاع الخاص، كما تم أيضاً تحرير رسوم الخدمات و التكلفة المصرفية و تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي و السماح للأجانب بتملك الأغلبية في البنوك الخاصة و المشتركة، و اعتباراً من 1993 سمح للمصارف الأجنبية بالقيام بعمليات بالعملة المحلية شريطة أن يكون الحد الأدنى لرأس مالها 15 مليون دولار.⁽⁴⁾

(1) احمد عبد المنعم محمد شفيق، مرجع سابق، ص 34.

(2) علي أحمد البلبل و آخرون، "التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي: حالة مصر (1974-2002)". معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، إفريقيا، 2004، ص 16.

(3) محمد عادل العجوي، مراحل تطور البنوك. مقال على الموقع:

http://agamypress.blogspot.com/2010/08/blog-post_3056.html.

(4) علي أحمد البلبل و آخرون، مرجع سابق، ص 17.

كما شملت الإصلاحات إدخال إجراءات احترازية جديدة استهدفت تحسين الإطار التنظيمي، و اعتبارا من عام 1994 انطلقت الحكومة في تطبيق برنامج نشط لخصخصة المصارف، فأصدرت في ذلك العام توجيهات للمصارف المملوكة من قبل القطاع العام يتحتم بموجبها بيع حصصها في 23 مصرف مشترك أو على الأقل تخفيض تلك الحصص إلى ما دون 51% من المجموع.⁽¹⁾

سابعاً: المرحلة السابعة: الإصلاح المصرفي للجهاز المصرفي

أعلنت الحكومة المصرية في سبتمبر عام 2004 عن إستراتيجية متكاملة للإصلاح المصرفي و إعادة الهيكلة المالية و الإدارية للبنوك العاملة في مصر، حتى يتم إعداد الجهاز المصرفي للمنافسة محليا و إقليميا و عالميا عن طريق تطبيق ذات المعايير المعمول بها في كل المؤسسات المصرفية العالمية.⁽²⁾

كما تم تبني عدد من السياسات و الإجراءات لزيادة دور الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمار و جعل البنوك أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات السوق، حيث تم إعداد برنامج تنفيذي يستهدف إصلاح و تطوير البنوك و إعادة رسميتها و دمج الكيانات الصغيرة منها و تحقيق تطبيق كفاء لقواعد الرقابة المالية و الإشراف مع زيادة معدلات الائتمان.⁽³⁾

أما خلال سنتي 2011 و 2012 و ما تبعها، و رغم الظروف السياسية و الاجتماعية التي عرفتها مصر، فقد اتسم أداء الجهاز المصرفي بالإيجابي، فقد حاول الجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة الحرص على: إعطاء الثقة للمودعين بالحفاظ على مدخراتهم، الحد من عمليات المضاربة على العملات، التقيد بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي و دراسة المشاريع التي تسهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

الفرع الثالث: التطور التاريخي للجهاز المصرفي في الجزائر

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة مراحل كانت أولها أثناء الاستعمار الفرنسي و آخرها إصلاح سنة 2003، لذلك سنحاول فيما يلي التعرض لأهم هذه المراحل ابتداء بالفترة قبل سنة 1990، ثم بإصلاح سنة 1990 من خلال القانون رقم (90-10) المتعلق بالنقد و القرض و بعدها الأمر (03-11) المعدل و المتمم للقانون رقم (90-10).

أولاً: النظام المصرفي الجزائري قبل 1990

بعد نيل استقلالها سعت السلطات الجزائرية لاسترجاع سيادتها، فأنشأت ما يعرف بمؤسسات السيادة الوطنية بما فيها السيادة النقدية و السيادة المالية، فقامت بإنشاء نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة و تتمل مهمته الأولى في تمويل التنمية الوطنية، سواء من خلال تأميم الفروع البنكية الأجنبية أو عن طريق تأسيس بنوك جديدة. و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى المراحل الرئيسية التالية:

(1) علي أحمد البلبل و آخرون، مرجع سابق، ص 17-18.

(2) مها نظير محمود سعد، مرجع سابق، ص 16.

(3) محمد عادل العجبي مرجع سابق..

1 -مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري (1962- 1970):

غداة استقلال الجزائر كان عليها اتخاذ عدة إجراءات لاسترجاع كامل حقوقها و سيادتها، لأن الجهاز المصرفي الموروث كان متكونا في أغلبه من بنوك أجنبية التي عمدت رفض تمويل الاقتصاد الوطني، و قد تمثلت هذه الإجراءات في:

-إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر في 01 جانفي 1963، و بذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و ذلك بموجب القانون رقم(62-144) المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962؛⁽¹⁾ كما أوكلت له المهام التي تختص بها البنوك المركزية في كل دول العالم، فهو المسؤول الأول عن إصدار النقود و تحديد معدل إعادة الخصم أو كفيات استعماله و البنك المركزي حسب قانون تأسيسه هو بنك البنوك و هو المسئول عن رسم و تنفيذ السياسة النقدية؛

- إنشاء الخزينة الجزائرية بعزلها عن الخزينة الفرنسية في 31 ديسمبر 1962؛

-تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية من أجل عملية التنمية الوطنية التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لتمويل الاستثمار؛

-تأسيس الصندوق الجزائري للتنمية في سنة 1963 الذي تحول فيما بعد إلى البنك الجزائري للتنمية؛

-إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الذي تحول فيما بعد إلى بنك متخصص في تمويل السكن؛ و خلال سنة 1964 تم إصدار الدينار الجزائري، هذا الأخير غير قابل للتحويل و قيمته مطابقة للقيمة الذهبية للفرنك الفرنسي آنذاك، و قد وضعت هذه العملية حدا لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج و نتيجة لتلك الإجراءات ظهرت ازدواجية نظامين مصرفين أحدهما قائم على أساس لبيراي و الآخر قائم على أساس اشتراكي تابع للدولة، و بالتالي عجز البنك المركزي احتواء النظام المصرفي ككل و تسييره وفق للتوجهات الجديدة للدولة، لذا لم يكن أمام السلطة الجزائرية في تلك المرحلة الحرجة سوى تأميم المنشآت و المؤسسات المصرفية و المالية الضرورية لتعبئة كل الموارد الكفيلة بتمويل الاقتصاد.⁽²⁾

لذلك تقرر تأميم البنوك الأجنبية ابتداء من سنة 1966 و البالغ عددها 20 بنكا، و يعود سبب ذلك رفض هذه البنوك تمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، و اقتصرها فقط على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع بملاءة مالية جيدة و تمويل عمليات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فقد وجد البنك المركزي نفسه عاجزا عن التحكم في هذه البنوك و إلزامها على القيام بتمويل

⁽¹⁾ محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص.104 .

⁽²⁾ بلعوز بن علي، كتوش عاشور، "واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات"، مخر العولة و اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 491.

الاقتصاد الوطني.⁽¹⁾ و قد نتج عن تأميم البنوك الأجنبية ثلاث بنوك عمومية جزائرية هي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA).
و مع قرارات تأميم القطاع البنكي الأجنبي حدثت تغيرات في شبكة التمويل الوطنية و تغيرت الأهداف المنوطة بها، حيث زاد عدد البنوك الوطنية و أصبحت النظرة السائدة في ذلك الوقت تتمثل في ضرورة أن يتكفل كل بنك بعدد من الفروع الاقتصادية أو ما يسمى بتخصيص النظام البنكي الوطني، و لكن هذا التخصيص لم يكن في واقع الحال إلا اختصاصا نظريا.⁽²⁾

2 مرحلة إعادة تنظيم الجهاز المصرفي في الجزائر (1970-1978):

لقد تركز الإنشغال قبل 1971 في السعي إلى ضمان التمويل للنشاط الاقتصادي في ظل شح الموارد المالية من جهة، و رفض البنوك الأجنبية على تمويل الاقتصاد الوطني من جهة ثانية، و في ظل هذه الظروف أجبر البنك المركزي و الخزينة العمومية على التدخل للتكفل بتمويل القطاعات الاقتصادية، في إطار العقيدة التي قامت عليها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، كتمويل القطاع الفلاحي، في المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا، و المؤسسات العمومية الجديدة. هذا ما زاد من تعاضد دور الخزينة العمومية و هيمنتها على النظام البنكي، و افقد البنك المركزي سلطته على البنوك التجارية، فقد أصبح النظام البنكي ذو مستوى واحد، و هو ما يعني ان البنك المركزي و البنوك التجارية تقع على مستوى واحد، فالنظام البنكي في هذه المرحلة خضع لقواعد وآليات الأداء المماثلة النظام الاقتصادي الاشتراكي. و عليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره أو من حيث المهام المنوطة به، لذلك جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي جاء برؤية جديدة لعلاقات التمويل، كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية. و تماشيا مع هذه الإصلاحات، أسست الدولة الجزائرية هيئتين مصرفيتين تتكفلان بتسيير البنوك و مراقبة و إدارة القروض، تعملان تحت وصاية وزارة المالية مباشرة و هي: مجلس القرض و اللجنة التقنية للمنشآت المصرفية.

3 مرحلة إعادة الهيكلة العضوية (1982-1985):

و تماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة التي باشرتها الدولة فقد تم على إثرها إعادة هيكلة البنوك و إضفاء المزيد من التخصص في مجال نشاطها، فتم إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة، حيث انبثق عنهما بنكان هما: بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، بنك التنمية المحلية (BDL).

(1) الطاهر لطرش: تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2003، ص ص 178، 179.

(2) أيت عكاش سمير، "التنظيم و الرقابة البنكية"، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2013، ص 73.

4 - مرحلة الإصلاحات المصرفية (1986-1989):

شهدت الفترة السابقة لعام 1986 خلافا على مستوى تنظيم و أداء النظام البنكي الجزائري، و يتمثل في عدم قدرته على ضمان التمويل للاقتصاد و تراكم الاختلالات على مستواه بفعل سياسة التمويل العامة التي تبنتها الجزائر خلال تلك الفترة، و تتمثل هذه الاختلالات في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية و أولويتها، و ذلك وفقا لآليات و شروط ترتبط و تنسجم و أهداف التنمية ذاتها، و بين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل بفاعلية من أجل ضمان تطويرها.

لذلك شرعت الجزائر سنة 1986 في بلورة النظام المصرفي بموجب القانون رقم 86- 12 الصادر في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، و بالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات، و اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرجاع القرض⁽¹⁾. و يمكن إيجاز أهم المبادئ و القواعد التي تضمنها القانون في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي⁽²⁾:

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات و إشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية، إلا أن القانون لم يضع آليات ذلك؛

- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية و دوره كبنك للبنوك و أوكل له دور أكثر فعالية و اتساعا ضمن النظام النقدي و المالي؛

- استعادة البنوك و مؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، و أصبح بإمكانها خلق الائتمان دون تحديد مدته أو الأشكال التي يأخذها، كما استعادت البنوك حق متابعة استخدام القروض و كيفية استرجاعها و الحد من مخاطرها؛

- إنشاء هيئات رقابة على النظام المصرفي و هيئات استشارية أخرى؛

إن قانون سنة 1986 المتعلق بنظام القروض و البنوك لم يخل من النقائص و العيوب، فهو لم يستطع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية و خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988⁽³⁾، لذلك في 12 جانفي 1988، صدر القانون 88-06، المعدل و المتمم للقانون 86-12، الذي اعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، كما سمح للمؤسسات المالية غير البنكية بالقيام بعمليات التوظيف المالي و لمؤسسات القرض أن تلجأ للاقتراض، أما على المستوى الكلي فقد عزز دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية.

(1) محمود حميدات، مرجع سابق، ص 105، 106.

(2) بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 183، 184.

(3) أيت عكاش سمير، مرجع سابق، ص 75.

ثانيا: النظام المصرفي الجزائري بعد 1990

بعد تخلي الجزائر عن نظام الإقتصاد الموجه و دخولها مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق الحر، سارعت ضمن إجراءات الإصلاح الإقتصادي إلى إصدار تشريع للإصلاح المصرفي، وهو ما تجسد في القانون رقم(90-10) المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعد من أهم النصوص التي شرعت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

يعتبر قانون النقد و القرض بمثابة اللبنة الأولى لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، و منطلقا جديدا لتوضيح العلاقات بين الهيئات المصرفية و المالية و تحديد تعاملاتها و ذلك باللجوء إلى ممارسات و وظائف لم تكن موجودة في النظام الاقتصادي المخطط.

و لقد جاء هذا القانون من أجل:

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية و تركيز السلطات في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض؛
- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خاصة و الجزائر متجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغب السلطة على القيام بإصلاح جذري في جهازها المصرفي إدارة و تسييرا؛
- إدخال العقلانية الإقتصادية مستوى البنك، المؤسسة، السوق؛
- منح الاستقلالية للبنك المركزي؛
- إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

و منه فإن قانون النقد و القرض أعاد التعريف كلية لهيكل النظام المصرفي الجزائري، و جعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي العمول به في الدول الأخرى لا سيما البلدان المتطورة، فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المصرفي و عمل على تنظيم البنوك و القروض.

لقد حصلت مجموعة من التعديلات على القانون رقم (90-10) أهمها: الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 و الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل و المتمم للقانون رقم(90-10)، بالإضافة إلى الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المكمل للأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض.

المطلب الثاني: واقع أداء القطاع المصرفي في دول العينة.

تختلف الدول العربية فيما بينها فيما يتعلق بأوضاع قطاعها المصرفي و درجة تطوره، و ذلك لعدة أسباب منها الإختلاف في مستويات الدخل، ففي الدول عالية الدخل يغلب عليها الاتجاه نحو الإنفتاح على الخارج و هو ما يساهم في تطور قطاعها المصرفي و توسعه، في حين تعاني الدول منخفضة الدخل عادة من القيود و تدني القدرات المؤسسية، و بالنظر إلى ذلك فإن القطاع المصرفي في الدول العربية عامة يصنف حسب وضعيته إلى ثلاثة مجموعات هي: ⁽¹⁾

⁽¹⁾ جمال الدين زروق و آخرون، إوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الأزمة المالية العالمية. صندوق النقد العربي، 2009، ص02.

1 - المجموعة الأولى (دول مجلس التعاون الخليجي):

وتضم كل من: الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر و الكويت، ولقد أمكن للقطاع المصرفي الإستفادة من إرتفاع الدخل من الصادرات النفطية و السياسة المتحررة و الإفتتاح على الخارج التي إتبعها هذه الدول في التوسع في الوساطة المالية و تيسير تقديم الإئتمان المصرفي و الخدمات المصرفية المتطورة بالتناسب مع مستويات الدخل في هذه الدول.

2 - المجموعة الثانية (الدول النفطية الأخرى):

وتضم هذه المجموعة كل من: الجزائر، السودان، ليبيا، موريتانيا، اليمن، و العراق و يغلب في هذه الدول الإتجاه نحو هيمنة القطاع العام على القطاع المصرفي، و صغر حجم المصارف العاملة فيها مقاسا بالموجودات و الإئتمان المتاح للقطاع الخاص كنسبة للنتائج المحلي الإجمالي، كذلك لا يزال تقديم الخدمات المصرفية و قيام المصارف بدور الوساطة المالية فيها أقل تطورا.

3 - المجموعة الثالثة (الدول غير النفطية):

وتضم هذه المجموعة كل من: الأردن، تونس، لبنان، مصر، و المغرب و التي تعتبر دولاً ذات موارد مالية متواضعة غير أن إقتصادياتها متنوعة، و تتمتع هذه المجموعة بمستوى تطور و عمق مالي مقبول مقارنة بالدول متوسطة الدخل في العالم.

و للوقوف على واقع أداء القطاع المصرفي في دول العينة فإننا نختار الفترة (2003-2015)، و هي مرحلة ميزها تحرير القطاع المصرفي، و ذلك من خلال التوسع في الوساطة المالية و الإفتتاح على الخارج.

الفرع الأول: حجم و هيكل الودائع المصرفية

تعتبر الودائع مركز الثقل في موارد البنوك خصوصا التجارية منها و التي تعرف كذلك ببنوك الودائع⁽¹⁾، و يشير إجمالي الودائع المصرفية إلى: الودائع الجارية، الودائع الآجلة و الودائع الحكومية لدى المصارف التجارية، و يعكس تحليل الودائع المصرفية حسب أنواعها قدرة المصارف على إجتذاب رؤوس الأموال و تنميتها، و بالتالي تنشيط الإدخار و الإستثمار الذي ينصب على عملية التنمية الإقتصادية⁽²⁾.

ففي العراق و من خلال الشكل رقم (37) فإننا نلاحظ ان ودائع القطاع المصرفي العراقي شهدت زيادة مستمرة و بإتجاه تصاعدي خلال الفترة (2003-2015)، حيث زادت بنسبة 46.7% عام 2004، و 23.7% عام 2009، و 19.1% عام 2010، و 18.9% عام 2011، و 0.5% عام 2012، و 10.8% عام 2013⁽³⁾ و 9.5% عام 2014، و نتيجة

(1) عبد الرزاق جبار، "تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013، ص 55.

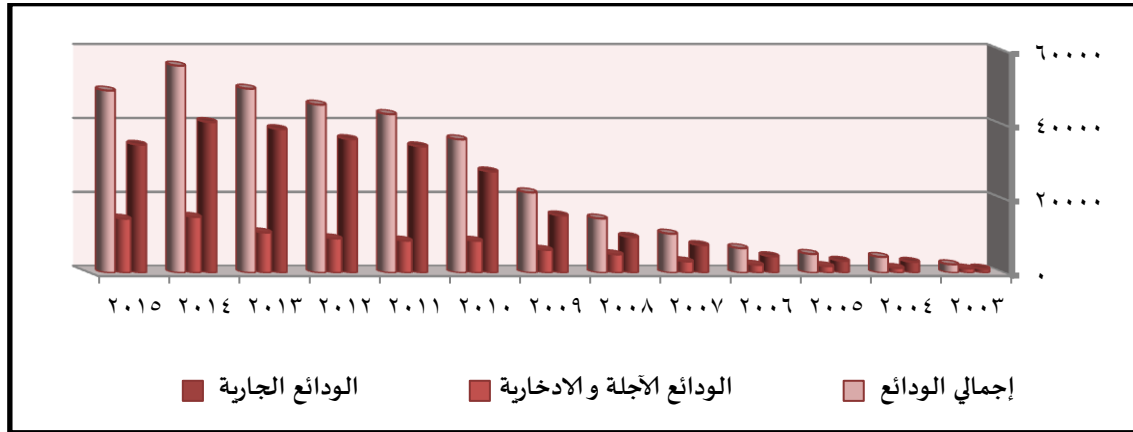
(2) مايح شبيب هدهود، "القطاع المالي و المصرفي بين إشكالية الواقع و آفاق الإصلاح دراسة في أقطار عربية مختارة"، مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 02، العدد 12، 2009، ص 22.

(3) القطاع المصرفي العراقي: دعوات لدور أكبر له للمساهمة في التنمية و الإستثمار، مقال على الموقع :

تلك الزيادات الكبيرة ارتفع الرصيد الإجمالي للودائع، فمن خلال الشكل رقم (37) فإننا نلاحظ ان ودائع القطاع المصرفي ارتفعت من 2313.9 مليار دينار عام 2003 إلى حوالي 21751.2 مليار دينار نهاية عام 2009 لتصل إلى حوالي 49258.48 مليار دينار نهاية عام 2015. و يعود السبب في هذا الارتفاع إلى جهود البنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار النقدي و المالي و خلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلا عن ارتفاع هامش الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي و الودائع بالعملية الأجنبية.⁽¹⁾

و إذا ما تأملنا تطور الودائع المصرفية بحسب أنواعها، فإننا نلاحظ أن الأهمية النسبية للودائع الجارية أكبر من الودائع الآجلة و الادخارية خلال الفترة (2004-2015). و هو ما يوضحه الشكل رقم (37). و يعد هذا الارتفاع طبيعياً و ذلك لتوسع القطاع المصرفي في العراق من سنة إلى أخرى، و زيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس و مستمر فيه.⁽²⁾

الشكل رقم(37): هيكل الودائع للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2015-2003)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

و لا تزال المصارف الحكومية تهيمن على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي العراقي، فالمصارف الخاصة لم تستطع ان تتخطى مجتمعة نسبة 22.40% من إجمالي الودائع المجمعة خلال المدة 2004-2013، ويمكن إرجاع ذلك إلى انعدام الثقة لدى الجمهور في هذا النوع من المصارف مما جعل المودعين يترددون في إيداع أموالهم لديها.⁽³⁾ انظر الملحق رقم (03)

و في مصر شهدت ودائع القطاع المصرفي هي الأخرى زيادة مستمرة و بإتجاه تصاعدي خلال نفس الفترة (2004-2015)، فقد اشارت تقارير البنك المركزي انها زادت بنسبة 14.5% عام 2004، 8.4% عام 2009، 10.2% عام 2010، 8.2% عام 2011، و 16% عام 2013، و نتيجة لذلك فقد ارتفع الرصيد الإجمالي للودائع من

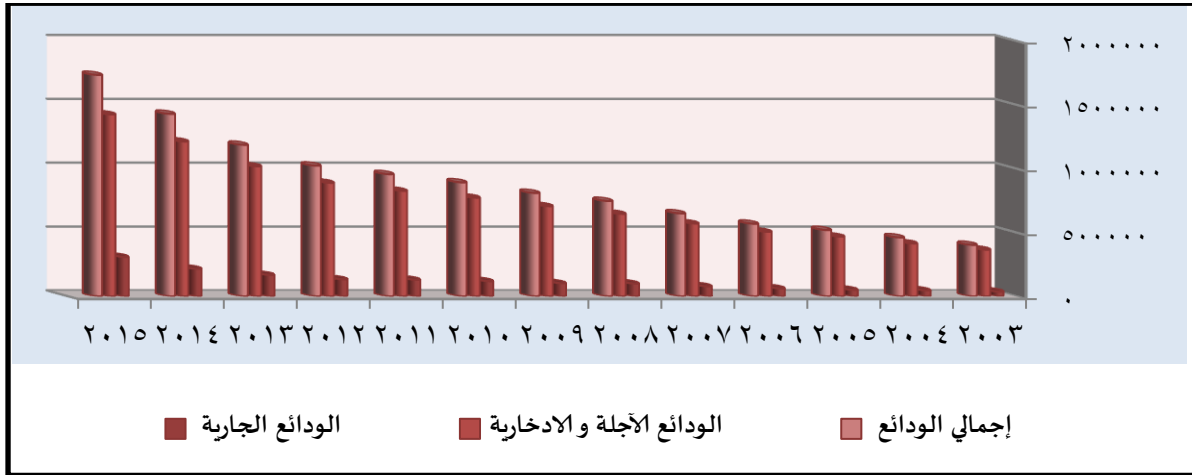
⁽¹⁾ وسام حسين علي العنزي، "قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011"، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 12 العدد 35، 2016، ص 121.

⁽²⁾ سلمان كاظم خمات، هلال على كاظم، "بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي و متطلبات اصلاحه للمدة (2003-2013)". مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة المثنى، 2015، ص 173.

⁽³⁾ نفس المرجع ، ص 173.

461697 مليون جنيه عام 2004 إلى حوالي 747199 مليون جنيه نهاية عام 2008 لتصل إلى حوالي 1734178 مليون جنيه نهاية عام 2015. و قد اشار البنك المركزي في تقاريره ان معظم الزيادات تركزت خلال فترة الدراسة في إجمالي الودائع بالعملة المحلية مما يعكس استمرار تفضيل الادخار بالعملة المحلية نتيجة للارتفاع النسبي في العائد عليها مقارنة مع غيرها من العملات، وكذا للاستقرار النسبي في سعر الصرف. و يشير توزيع الودائع وفقا لآجالها إلى أن الودائع الإدخارية تمثل الجانب الأكبر من الودائع مقارنة بالودائع الجارية خلال الفترة (2004-2013) و هو ما يوضحه الشكل رقم (38)، و قد اشار تقرير البنك المركزي المصري انه في سنة 2004 مثلت الودائع الادخارية و لأجل 89.87 % ، في حين مثلت الودائع الجارية 10.13 % فقط من إجمالي الودائع و هو ما يعادل 46742 مليون جنيه، لترتفع إلى 308915 مليون جنيه سنة 2015 و هو ما يعادل حوالي 18% من إجمالي الودائع.

الشكل رقم (38): هيكل الودائع للقطاع المصرفي المصري للمدة (2003-2015)



المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق رقم (03)

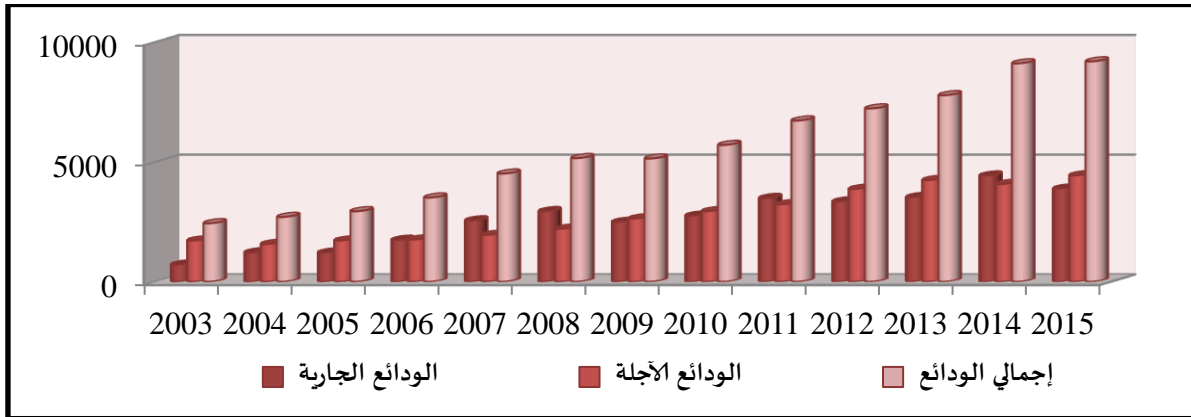
أما في الجزائر فقد شهد حجم الودائع ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2004-2015)، فقد ارتفعت من 2705.3 مليار دج سنة 2004 إلى 9200.7 مليار دج سنة 2015، باستثناء سنة 2009، التي عرفت انخفاضا في حجم الودائع حيث قدرت بـ 5146.7 مليار دج وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية. و هو ما يشير له الشكل رقم (39).

و يعود هذا الارتفاع في حجم الموارد البنكية إلى عدة عوامل نوجزها في النقاط التالية:

- استعادة التوازن الخارجي ؛
- ارتفاع أسعار البترول؛
- ارتفاع مستوى ادخار القطاع العام ، خاصة المؤسسات الناشطة في قطاع المحروقات،
- تحسن مستوى ادخار العائلات و القطاع الخاص.

و تتباين الودائع المصرفية بين الودائع الجارية و الودائع لأجل، فخلال فترة الدراسة و من خلال الشكل رقم (39)، نلاحظ أن الودائع الجارية تمثل الجزء الأكبر في حجم الودائع، مما يعني عدم قدرة المصارف على منح القروض متوسطة و طويلة الأجل، فقد ارتفعت الودائع الجارية (تحت الطلب) من 1127.9 مليار دج سنة 2004 إلى 3891.7 مليار دج سنة 2015، في حين ارتفعت الودائع لأجل من 1577.4 مليار دج سنة 2004 إلى 4249.9 مليار دج سنة 2015.

الشكل رقم (39): هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للمدة (2015-2004)

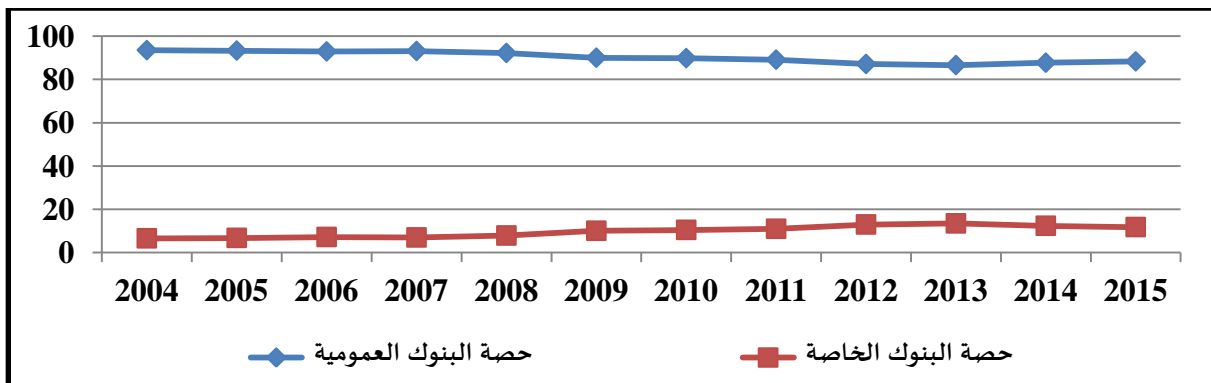


المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (03)

أما بشأن حصة البنوك من إجمالي الودائع، فيظهر الشكل رقم (40) هيمنة البنوك العمومية على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي، فالبنوك الخاصة لم تتمكن مجتمعة من تحصيل أكثر من 14% من إجمالي الودائع خلال هذه الفترة، ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى سبب رئيسين هما⁽¹⁾:

- 1 هيمنة قطاع المحروقات ممثلا بالعديد من المؤسسات العمومية على الاقتصاد الوطني و بالتالي فالودائع التي يقوم بتجميعها ستعود بالدرجة الأولى إلى البنوك العمومية؛
- 2 أزمة البنوك الخاصة و التي أثرت بشكل كبير على الثقة في هذا النوع من البنوك.

الشكل رقم (40): حصة البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي الودائع المصرفية (2015-2004)



المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (03)

⁽¹⁾ محفوظ جبار، مرجع سابق، ص ص 56.55.

الفرع الثاني: حجم و هيكل القروض حسب القطاع

تمثل القروض أهم بنود الأصول (الموجودات) في الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، وهي مطلوبات على القطاع الخاص بإعتبارها قروض و سلف مقدمة له، و يعد مؤشرا للنشاط المصرفي في مجال توفير السيولة للمقترضين من المستثمرين.⁽¹⁾

ففي العراق شهد الائتمان الممنوح من قبل المصارف ارتفاعا تدريجيا خلال الفترة (2003-2015)، فمن خلال الجدول رقم (01) فإننا نلاحظ ان إجمالي الائتمان الممنوح بلغ سنة 2015 ما قيمته 23574.2 مليار دينار مقابل 810 مليار دينار سنة 2004، و يعود سبب هذا الارتفاع إلى السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي لتحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لغرض توسيع نطاق الائتمان، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

و بالنسبة لتوزيع القروض حسب نوع القطاع و بتحليل الجدول رقم (01)، فإننا نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على أغلب الائتمان المقدم، فبداية سنة 2004 تجاوز حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الحجم الممنوح للقطاع العام، و جاء ذلك متزامنا مع توجه الدولة نحو إجراء بعض التغييرات في الإطار المؤسسي و التشريعي، لأنها تعول عليه للقيام بالدور الرئيسي في المرحلة المقبلة في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. فقد ارتفع الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من 620.26 مليار دينار سنة 2004 إلى حوالي 18069.1 مليار دينار سنة 2015.

(1) مايح شبيب هدهود، مرجع سابق، ص 22.

الجدول رقم (01): حجم و هيكل الائتمان حسب القطاع المصرفي العراقي

(مليار دينار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الائتمان المنوح للقطاع العام	190.33	631.40	759.43	79	184	647.0	887.8	1644	6129.1	6626.7	8010.2	7802.7
مصارف عامة	190.33	631.409	759.43	79	184	647.0	887.8	1644	6129.1	6626.7	8010.21	7802.7
مصارف خاصة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00
الائتمان المنوح للقطاع الخاص	620.26	950.287	1881.01	2388	3978	4644	8525	11349	14634	16947.5	17745.14	18069.1
مصارف عامة	-	-	-	-	-	2716.0	5641	7594	9543.3	10382.4	-	10394.9
مصارف خاصة	-	-	-	-	-	1928.0	2884	3755	5090.7	6565.1	--	7675.08
إجمالي الائتمان(*)	810.60	1581.7	2640.44	3442	4554	5291.0	9412.8	12993.0	20763.1	23574.2	25755.35	25871.8

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:-

التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي (2004-2009).

التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق (2010-2013). صفحات متفرقة.

(*) باستثناء الائتمان المقدم للحكومة المركزية.

و في مصر شهد حجم القروض نسب نمو مماثلة لتلك المسجلة من الأصول، فقد بلغت نسبة النمو 14.5% عام 2004، 10.2% عام 2009. وبذلك ارتفع حجم القروض من 296199 مليار جنية سنة 2004 إلى حوالي 429957 مليار جنية سنة 2009. أما خلال الفترة (2011-2015) فعلى الرغم من زيادتها، إلا أنها كانت بنسب أقل من نسب نمو الأصول و الودائع، نتيجة لقيام المصارف بضبط التوسع في الائتمان بسبب الأوضاع غير المستقرة و إرتفاع مخاطر الائتمان، فقد بلغت نسبة نموها للعملاء 6.91% عام 2011، 5.54% عام 2012، 6.47% عام 2013، 14.34 سنة 2014.⁽¹⁾

(1) القطاع المصرفي المصري: "نمو قياسي خلال عامي 2013 و 2014" تاريخ الاطلاع 2014/12/20، مقال على الموقع:

الجدول رقم(02): حجم و هيكل الائتمان حسب القطاع المصرفي المصري

(مليون جنيه)

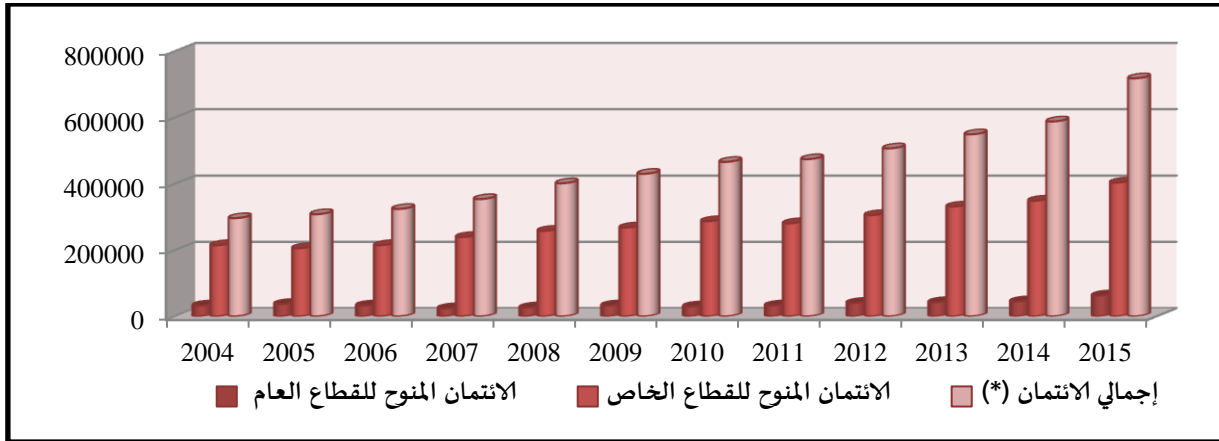
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الائتمان المنوح للقطاع العام	32642	37242	32646	24188	26662	32880	29812	32688	40417	42667	45100	62970
الائتمان المنوح للقطاع الخاص	214675	205695	214675	239312	258087	267885	287148	280755	305386	331199	348971	403434
إجمالي الائتمان (*)	296199	308195	324041	353746	401425	429957	465990	474132	506736	549120	587852	717999

المصدر: إعداد الطالبة اعتمادا على :

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2007-2008)، ص.119.
- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2012-2013)، ص 129.
- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2014-2015)، ص128.
- (*) باستثناء الائتمان المقدم: للقطاع الحكومي.

و بالنسبة لتوزيع القروض حسب نوع القطاع و بتحليل الجدول رقم (02)، فإننا نلاحظ أن القطاع الخاص يستحوذ على أغلب الائتمان المقدم وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(41): حصة القطاع العام و الخاص من حجم الائتمان (2004-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (02)

بينما في الجزائر و من خلال تحليل بيانات الجدول رقم (03)، فإننا نلاحظ أن القروض البنكية خلال الفترة (2004-2015) قد شهدت تطورا متواصلا من سنة إلى أخرى، فقد ارتفعت من 1534.3 مليار دج سنة 2004 إلى 7275.6 مليار دج سنة 2015.

و بالنسبة لتوزيعها بين القطاع العام و الخاص فقد عرفت حصة القروض المقدمة للقطاع الخاص خلال هذه الفترة تزايدا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم (03): تطور حصة القطاع العام و الخاص من إجمالي القروض (2004-2015)

(مليار دينار)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الائتمان الممنوح للقطاع العام	859.6	882.5	848.4	989.3	1202.2	1485.9	1461.4	1743.3	2040.7	2434.3	3382.9	3689.0
مصارف عامة	856.9	881.6	847.3	987.3	1200.3	1484.9	1461.3	1442.3	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5
مصارف خاصة	2.6	0.9	1.1	2.0	1.9	1.0	0.1	0.0	0.0	0.0	9.5	9.5
الائتمان الممنوح للقطاع الخاص	674.7	986.4	1055.7	1214.4	1911.9	1599.2	1805.3	1982.5	2244.9	2720.2	3120.0	3586.6
مصارف عامة	568.6	765.3	879.2	964.0	1086.7	1227.1	1374.5	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1
مصارف خاصة	106.1	131.1	176.5	250.4	325.2	372.1	430.8	530.7	569.7	697.0	781.3	899.5
إجمالي الائتمان	1534.3	1868.9	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3725.8	4285.6	5154.5	6502.9	7275.6

المصدر:

إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر (2008.2010.2013)، ص 123، ص 100، ص 108.
Rapport Banque d'Algérie, 2004, p 76 -

المطلب الثالث: سمات القطاع المصرفي في دول العينة

سنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم سمات الجهاز المصرفي في دول العينة، ولعل أهمها ما يلي:

الفرع الأول: هيكل القطاع المصرفي ودرجة تركزه

يختلف تركيب و بنية الجهاز المصرفي من دولة إلى أخرى وفقا لدرجة نموها و تقدمها و الفلسفة التي يدار بها نشاطها الإقتصادي، المالي، السياسي و الإجتماعي، و في الدول العربية شهدت عدد وحدات جهازها المصرفي تزايد سريعا و مستمر منذ أواخر السبعينات من القرن العشرين، ولعل من أبرز العوامل المؤدية الى هذا التطور الفوائض المالية نتيجة ارتفاع الصادرات البترولية لدى الدول النفطية و الانتعاش الاقتصادي الذي رافقه.

و يعد إرتفاع درجة التركيز من أهم ملامح الجهاز المصرفي في معظم الدول العربية، و يتمثل ذلك في إرتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من مجمل الأصول المصرفية⁽¹⁾، مما يعني هيمنة تلك المصارف على السوق بشكل عام، الأمر الذي يحد من المنافسة المطلوبة للارتقاء بالعمل و تقديم أفضل الخدمات المصرفية و مواكبة التطورات الحديثة التي تشهدها ساحة العمل المصرفي⁽²⁾.

ففي العراق بلغ عدد المصارف العاملة بنهاية عام 2014 (57) مصرفاً، تمثلت بـ (6) مصارف حكومية بعد اندماج مصرف العراق مع الرافدين تتوزع بين مصارف تجارية و مصارف متخصصة و (51) مصرف تجاري (خاص) تنقسم إلى (23) مصرف تجاري محلي، 18 مصرف إسلامي و (15) مصرف تجاري أجنبي⁽³⁾. يستحوذ من نشاطها ما يقارب 90% للقطاع الحكومي و هو ما يمثل فقط 8% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الدور المحدود لهذا القطاع في تمويل عملية التراكم الرأسمالي و في الوساطة⁽⁴⁾.

ففي العراق يسيطر أكبر مصرف من حيث الموجودات (مصرف الرافدين) على نسبة 51% من الموجودات المجمعة للقطاع، و نسبة 47% من ودائعه، و 45% من التسليفات الائتمانية في نهاية العام 2013. كما بلغت الحصة السوقية لأكبر مصرفين فقط (مصرف الرافدين، مصرف الرشيد) حوالي 74% من إجمالي الموجودات، 73% من الودائع، و 64% من القروض⁽⁵⁾.

أما في مصر فيتصدر البنك الأهلي المصري المصارف المصرية من حيث الأصول، حيث بلغت أصوله حوالي 61.5 مليار دولار بنهاية العام 2013، و هي شكلت حوالي 25.4% من مجمل أصول القطاع المصرفي المصري. تلاه بنك مصر بأصول بلغت حوالي 31.2 مليار دولار، و ما نسبته حوالي 12.9% من مجمل أصول القطاع المصرفي. ثم البنك التجاري الدولي بأصول بلغت حوالي 16.4 مليار دولار، و ما نسبته حوالي 6.8% من مجمل أصول القطاع المصرفي. وبذلك، فقد بلغت حصة أكبر ثلاثة مصارف مصرية حوالي 45.0% من مجمل أصول القطاع المصرفي المصري بنهاية العام 2013. كما نشير إلى سيطرة تلك المصارف على حوالي 49.1% من مجمل الودائع، و حوالي 36.4% من مجمل القروض⁽⁶⁾.

(1) صندوق النقد العربي، القطاع المالي و المصرفي و تحديات المرحلة المقبلة. التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 168.

(2) نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية. مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد 04، السنة 2011، ص 23.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق. المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم بحوث السوق المالي، 2014، ص 51.

(4) حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق و معوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-نازل ٢. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 02، العدد 09، 2008، ص 169.

(5) القطاع المصرفي العراقي: دعوات لدور أكبر له للمساهمة في التنمية و الاستثمار، مقال على الموقع :

بينما في الجزائر فيضم القطاع المصرفي (29) مصرفا و مؤسسة مالية في نهاية 2015 ، تقع كل مقراتها الاجتماعية بالجزائر العاصمة، فقد سمح قانون (90-10) بتنوع القطاع المصرفي و فتح بفضل ممارسة النشاط المصرفي للبنوك الخاصة و المؤسسات المالية الوطنية و الأجنبية.

و تتوزع المصارف و المؤسسات المالية المعتمدة كما يلي⁽¹⁾:

- (06) مصارف عمومية، من بينها صندوق التوفير؛

- (14) مصرفا خاصا برؤوس أموال أجنبية و مصرف واحد (1) برؤوس أموال مختلطة؛

- (03) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستين (02) عموميتان؛

- (05) شركات للاعتماد الإيجاري منها (03) عمومية؛

- تعاضدية واحدة (01) للتأمين الفلاحي معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية و التي أخذت في نهاية 2009 صفة مؤسسة مالية.

و تهيمن المصارف العمومية على القطاع المصرفي من خلال أهمية شبكات وكالاتها الموزعة على كامل التراب الوطني رغم تسارع وتيرة إنشاء وكالات المصارف الخاصة في هذه السنوات الأخيرة⁽²⁾، فقد هيمنت المصارف العمومية على 85.9 % من إجمالي الأصول سنة 2013 مقابل 86,4 % في 2012 ضمن المصارف العمومية. و يمثل المصرف الذي يحتل المرتبة الأولى 25.3 % من مجموع أصول القطاع و يمثل المصرف الذي يليه 24.7 % من هذه الأصول مقابل 28,8 % و 24,9 % على التوالي في نهاية 2012.⁽³⁾

الفرع الثاني: اختلال درجة الكثافة المصرفية

تتسم عدة أسواق مصرفية عربية بظاهرة الكثافة المصرفية الزائدة أو التمصرف الزائد، فعدد المصارف لا يتناسب مع الطاقات الإقتصادية القائمة في تلك الأسواق، وهو ما يتطابق على دول العينة و التي لا يتناسب عدد المصارف مع حجم الإقتصاد أو السوق المصرفية أو عدد السكان أو حجم القطاع المصرفي العربي ككل.

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع لكل 10000 نسمة، ففي العراق ورغم زيادة عدد الفروع للمصارف بشكل ملموس و مستمر خلال المدة (2004-2013)، و الذي يدل على زيادة الكثافة المصرفية، فكما يشير الجدول رقم (04) فإن نسبتها بلغت في عامي 2004 و 2005 و 2011 إلى فرع واحد لكل (45) ألف نسمة و فرع واحد لكل (40) ألف نسمة على التوالي⁽⁴⁾ و فرع واحد لكل 35 ألف نسمة سنة 2013، و مع ذلك فإن هذه

⁽¹⁾ بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2015، نوفمبر 2016، ص 90.

⁽²⁾ بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر 2013، نوفمبر 2014، ص 100.

⁽³⁾ نفس المرجع السابق، ص 102.

⁽⁴⁾ وسام حسين علي العنيزي، مرجع سابق، ص 123.

النسبة تعتبر منخفضة إذا ما تم مقارنتها بالدول الأخرى إذ بلغت (6) فروع لكل عشرة آلاف نسمة في البلدان المتقدمة، و فرع واحد لكل 10 آلاف نسمة في بعض البلدان العربية.

الجدول رقم (04): الجهاز المصرفي: كثافة مصرفية و عدد بنوك في العراق (2004-2015).

نهاية	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البنوك العاملة في العراق	-	-	-	-	42	42	44	49	54	54	57	57
عدد الفروع	-	-	542	549	560	774	912	917	972	1042	1204	854
عدد الفروع/ عدد السكان (ألف نسمة)	45	45	-	-	45	40	40	40	35	35	30	-

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:- التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي (2010,2012,2013,2014).

بينما في مصر و رغم تزايد عدد الفروع للمصارف بشكل مستمر خلال المدة (2004-2015) مثلما يوضحه الجدول رقم(05)، إلا أنها تبقى نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى.

الجدول رقم(05) : عدد البنوك في مصر و كثافة مصرفية (2004-2015)

نهاية يونيو	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البنوك العاملة	61	59	43	41	40	39	39	39	40	40	40	40
عدد الفروع	2783	2847	2944	3056	3297	3443	3502	3273	3610	3651	3712	3768
عدد الفروع/عدد السكان (*)	-	24.8	24.5	24.2	22.9	22.3	22.3	22.3	22.3	22.3	-	-

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2011,2012,2013). ص124

- (*) مها نظير محمود سعد، مرجع سابق، ص 31. (2005-2012).

أما في الجزائر فقد شهد القطاع المصرفي تطورا في شبكة الوكالات البنكية عبر كامل التراب الوطني بالتوازي مع التطور في نشاط البنوك العمومية و الخاصة و المؤسسات المالية الوطنية و الأجنبية، غير أنها تبقى بعيدة عن المعدل العالمي⁽¹⁾. فحسب الجدول رقم (06) فإننا نلاحظ أنها بلغت سنة (2007، 2008، 2009) حوالي شبكا واحدا لكل (27400، 26400، 26700) ساكنا على التوالي. إلا إنها تحسنت في السنوات الأخيرة حيث بلغت شبكا واحدا لكل 25600 نسمة سنة 2013 مقابل 25370 نسمة سنة 2012.

⁽¹⁾ عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء و مسارات الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد09، 2013، ص 58.

الجدول رقم (06): عدد البنوك، الكثافة المصرفية في الجزائر (2004-2015)

نهاية ديسمبر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2001	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الشبابيك	1183	1227	1275	1233	1301	1324	1367	1426	1478	1494	1526	1557
عدد الشبابيك/عدد السكان	27.400	26.800	26.200	27.400	26.400	26.700	26.300	25.700	25.370	25.600	25.660	25.630

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

(إعداد متفرقة و صفحات متفرقة) -Rapport Banque d'Algérie

- تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية و المالية في الجزائر (2008-2015).

الفرع الثالث: ضعف إستخدام التكنولوجيا

يعد القطاع المصرفي من أكثر القطاعات التي تتأثر بمتغير الثورة التكنولوجية، فقد ساهمت هذه الأخيرة في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت المصارف اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات و الاتصالات و الحواسب الآلية و تطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة و تطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية إلى الزبائن بدقة و سهولة و يسر، الأمر الذي يتلائم مع المتطلبات المعاصرة و المتزايدة لمختلف شرائح الزبائن من ناحية و يحقق للمصرف نموا مطردا في حجم عملياته و أرباحه من ناحية أخرى⁽¹⁾. و على مستوى دول العينة فإن المصارف لا تزال متأخرة كثيرا عن المصارف في الدول المتقدمة في تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، فرغم الجهود التي بذلتها، إلا أنها لا تزال دون المستوى المطلوب، و يعود ذلك للأسباب التالية⁽²⁾:

أولا: ضعف البنى التقنية الأساسية:

و يتمثل هذا الضعف في محدودية وسائل الإتصال الحديثة، و شبكات الإنترنت و الأجهزة الإلكترونية و البنى الأساسية لها، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن الغالبية العظم من البلدان العربية لم تحتضن بالشكل و الدرجة اللازمة الثورة الإلكترونية، و يعود سبب ذلك إلى ضعف انتشار الانترنت في هذه الدول، فرغم تحقق نمو في مجال استخدام الانترنت في دول العينة، إلا أن نسبة استخدامها ما تزال بحدود متدنية.

ثانيا: تركيز الثروة لدى كبار السن

يضعف لدى هذه الفئة حافز الدخول في الأنماط الإلكترونية في التعاملات المصرفية خوفا من المخاطر التي يعتقدون أنهم سيواجهونها و إقتناعهم بالأنماط التقليدية للعمل.

(1) نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 21.

(2) نفس المرجع، ص 24.25.

ثالثاً: ارتفاع تكلفة التحول نحو الصيرفة الإلكترونية

إن عملية التحول بإتجاه الصيرفة الإلكترونية يتطلب الإستثمار بشكل موسع في مجالات التقنيات الحديثة و تكنولوجيا المعلومات و سائل الإتصال المتطورة، و هو ما يتطلب بدوره إنفاق أموال باهضة قد لا تتوافر لدى غالبية المصارف في البلدان العربية، التي تتصف غالبيتها بصغر أحجامها و محدودية رؤوس أموالها.

رابعاً: ضعف الأطر التشريعية و القانونية و التنظيمية

لا تسمح غالبية البلدان العربية بتحرير تعاملاتها المصرفية أو السماح بمستويات معينة من الشفافية و الإفصاح المحاسبي، و هو ما يعني مزيداً من العقبات تجاه التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية.

و لمواكبة التطورات الحديثة في العمل المصرفي، تحتاج بنوك الدول العربية عامة و دول العينة خاصة إلى زيادة مستوى الإستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة و تطبيق الأنظمة العصرية لتكون قادرة على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية و الخارجية. فإستخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات و زيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً مما يزيد ثقة المستثمرين بالبنوك. كذلك فإن إستخدام التقنيات الحديثة يمكن البنوك من التوسع و تنوع الخدمات التي تقدمها لعملائها و يساهم بالتالي في رفع كفاءة الوساطة المالية.

الفرع الرابع: القروض المتعثرة

الدين المتعثّر هو ذلك الجزء غير المسدد أو الرصيد المتبقي من المعاملات التي جرت بالائتمان، و تتعلق هذه القروض بصورة رئيسية بمؤسسات الائتمان المتخصصة و بنوك التنمية، و تشمل هذه القروض جميع القروض المقدمة الى المؤسسات العامة، فتراكم هذه القروض يزيد من امكانية خطر عدم استردادها. و لهذه القروض المتعثرة آثار سلبية على البنك من حيث تأثيرها على سيولته من جهة، أو على ربحيته من جهة أخرى، و لذلك وجب على البنوك اتخاذ كل الإجراءات و التدابير اللازمة لتجنب الوقوع في مثل هذه الوضعية.

ففي العراق أصبحت مشكلة الديون المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجه النظام المصرفي العراقي، فقد شهدت تلك الديون ارتفاعاً ملحوظاً بعد سنة 2003، حيث قدر إجمالي تلك الديون في عام 2004 بنحو 58 مليار دينار لتصل إلى 2361.1 مليار دينار سنة 2014، حيث بلغت نسبة التعثرات الائتمانية للمصارف الحكومية 77.3% و البالغة 1825.3 مليار دينار، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة 22.7% و البالغة 536.8 مليار دينار.⁽¹⁾

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق. المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، العراق، 2014. ص 05.

و يعود سبب ارتفاع نسبة الديون المتعثرة لدى غالبية المصارف إلى⁽¹⁾:

- ضعف الوضع الأمني في العراق؛

- انخفاض القدرة المالية للمقترضين؛

- هبوط قيمة الضمانات ؛

- هجرة الكثير من المقترضين خارج العراق.

هذا ما دعى المصارف إلى منح ائتمانات قليلة جدا و البعض منها توقف عن منح الائتمان في السنوات الأخيرة، و التوجه نحو الاستثمارات الآمنة و خاصة لدى البنك المركزي العراقي و اعتمدت في تقديم المزيد من الائتمان الآمن بما فيها فتح الإعتمادات المستندية و إصدار خطابات الضمان لتطوير صيرفة التجارة الخارجية.

أما في مصر فقد أعلن البنك المركزي المصري أن قيمة الديون المتعثرة في البنوك ارتفعت لتسجل نحو 53.1 مليار جنيه، و هو ما يعادل 10.7% من إجمالي قروض الجهاز المصرفي بنهاية مارس 2012 مقابل 10.9 % بنهاية ديسمبر 2011 من إجمالي القروض التي بلغت 492.2 مليار جنيه.

بينما في الجزائر فقد أدت ممارسات الإقراض السابقة إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، و هو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها و زيادة تكلفة عملياتها، إذ ارتفعت من 54 مليار دج سنة 2009 إلى نحو 298.6 مليار دج سنة 2010 مسجلة نسبة تعثر قدرت بـ 9.14%⁽²⁾.

و يعود ارتفاع حجم القروض المتعثرة إلى السياسات الائتمانية التوسعية و الى نمط التسيير الإداري التي انتهجها الجهاز المصرفي الجزائري .

الفرع الخامس: ضعف الإفصاح و الرقابة

تتفاوت بيانات المصرفية في شموليتها و دقتها من مصرف إلى آخر، و تفتقر في عدد من الدول إلى الحد الأدنى المطلوب للإفصاح، مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينها و بين المصارف الدولية، من المتفق عليه أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، و في الكثير من الحالات يمثل هذا الأمر تحديا كبيرا أمام المصارف في الدول المعنية نظرا للحاجة إلى الكثير من الجهود لتطوير قواعد الشفافية و نشر البيانات و القوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب⁽³⁾.

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق. المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم بحوث السوق المالية، العراق، 2013. ص33.

⁽²⁾ Rapport Banque d'Algérie, (2009 - 2013).

⁽³⁾ صندوق النقد العربي، القطاع المالي و المصرفي و تحديات المرحلة المقبلة. مرجع سابق، ص 170.

المبحث الثالث: واقع الأسواق المالية في دول العينة.

تعد الأسواق المالية أداة فعالة للتمويل و حجز الزاوية في الاقتصاد الوطني، نظرا لدورها المهم في تحشد و تعبئة المدخرات المحلية و الأجنبية من وحدات الفائض المالي و إعادة توزيعها نحو وحدات العجز المالي من الأشخاص الطبيعيين و المعنويين لتمويل مشاريعهم الاستثمارية . و يكشف واقع الأسواق المالية في الدول العربية عامة حداثة عهد معظم هذه الدول في إنشاء بورصات للأوراق المالية، ورغم ذلك فإنها قطعت شوطا ليس هينا خلال السنوات القليلة الماضية من أجل تطوير أسواقها المالية. و للوقوف على ذلك فإننا قسمنا المبحث إلى:

المطلب الأول: أسواق المال في دول العينة: نظرة تاريخية

عرفت الدول العربية أسواق رأس المال خلال فترة السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، من خلال الدول الاستعمارية التي أنشأت بها العديد من البنوك و البورصات تطبيقا لنظمها الاقتصادية، و لضمان تصدير المواد الخام إليها، و تسويق منتجاتها بهذه الدول ، أما اسواق المال في دول العينة فقد نشأت وفق المراحل التالية:

الفرع الأول: نشأة سوق الأوراق المالية في العراق

تعتبر السوق المالية العراقية من بين أقدم الأسواق المالية العربية، و حديثة النشأة مقارنة بالأسواق المالية الدولية، و يعود ذلك لأسباب عدة أهمها⁽¹⁾:

- حداثة إنشاء الشركات المساهمة في العراق؛

- ضعف الإمكانيات المالية العراقية ما قبل عهد النفط؛

- انتشار ظاهرة الفقر الاجتماعي.

ففي سنة 1991 تم تأسيس هذه السوق بإسم سوق بغداد للأوراق المالية و كان نقلة كبيرة في هيكل النظام المالي في العراق، إلا أن هذه السوق بقيت تراوح مكانها، بسبب ضعف المكونات التي يعتمد عليها السوق. و بتاريخ 18 نيسان 2004 صدر القانون المؤقت المرقم (74) بتأسيس مؤسستين مهمتين في قطاع رأس المال وهما⁽²⁾:

- سوق العراق للأوراق المالية.

- هيئة الأوراق المالية العراقية.

(1) وليد عبيدي عبد النبي، السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية. المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2013، ص 01.

(2) أديب قاسم شندي، الأسواق المالية و أثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص 162.

و تمثل سوق العراق للأوراق المالية سوقا اقتصادية ذات استقلال مالي و إداري غير مرتبط بجهة، يدار من قبل مجلس مكون من تسعة أعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى مجلس المحافظين.

و تم إنشاء سوق العراق للأوراق المالية لتنظيم القطاع المالي غير المصرفي لتشجيع حركة الادخار الخاص و تحويله إلى استثمارات مجدية، و رغم تواضع أداء سوق العراق للأوراق المالية، إلا انه أرسى قواعد و آليات عمل المؤسسات المالية غير المصرفية.⁽¹⁾

و قد شهد سوق العراق للأوراق المالية تطورا ملحوظا في الألفية الثالثة لا سيما بعد عام 2004، إذ عد هذا العام نقطة انطلاقا متميزة للنشاط المالي و الاستثماري للسوق، فقد تم تعديل العديد من الإجراءات و التعليمات، و فسح المجال للاستثمار الأجنبي بشكل واسع منذ عام 2007، و بدء التعامل الالكتروني في أبريل 2009، و أعطى كل ذلك دفعة قوية لهذه السوق نحو التوسع في التعاملات المالية و الاستثمار.⁽²⁾

الفرع الثاني: نشأة سوق الأوراق المالية في مصر

سلك تطور سوق الأوراق المالية في مصر إلى حد كبير نفس المسار الذي مر به القطاع المصرفي⁽³⁾، و تعتبر سوق الأوراق المصرية واحدة من أقدم الأسواق في العالم و في منطقة الشرق الأوسط، إذ أنشئت عام 1861م بالإسكندرية أقدم البورصات المشتغلة بالتعامل الآجل في القطن، و لكن لم يكن يحكم تلك التعاملات أي ضوابط قانونية، ثم تتالت المحاولات لإنشاء بورصة منظمة للأوراق المالية في مصر، حتى تأسست بورصة الأوراق المالية في الإسكندرية عام 1883، تبعها إنشاء بورصة القاهرة عام 1898. و قد تمكنت سوق الأوراق المالية في مصر من احتلال مكانتها كسوق قوية للأوراق المالية حتى أصبحت هي السوق الأولى في أفريقيا و الخامسة على مستوى أسواق العالم من حيث النشاط و عدد الشركات و حجم رؤوس الأموال المستثمرة. و قد مرت السوق المصرية للأوراق المالية بمراحل عديدة ارتبطت بالفلسفة الاقتصادية السائدة خلال هذه المراحل.

و يمكن تقسيم تطور سوق الأوراق المالية المصرية إلى أربع مراحل زمنية:

أولا: المرحلة الأولى (1889-1958)

تعتبر هذه المرحلة مرحلة التأسيس لسوق الأوراق المالية، حيث عانت السوق في هذه المرحلة تقلبات كبيرة جدا، ناجمة عن الأحوال الاقتصادية التي سادت في مراحل الحرب و الأزمات السياسية في مرحلة

(1) أحمد عمر الراوي، مرجع سابق، ص 08.

(2) عماد محمد علي عبد اللطيف، سيماء محسن علاوي، رؤية في تفعيل أداء النظام المالي في العراق. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 19، العدد 71،

2013، ص 08.

(3) علي أحمد البلبل و آخرون، مرجع سابق، ص 21.

الشرق الأوسط بشكل عام، وقد عرفت السوق أكبر انتعاش لها عام 1951 و ذلك لقيام الحرب الكورية و زيادة الطلب على القطن المصري وبعض السلع الأخرى، الأمر الذي أدى لزيادة أرباح تلك الشركات وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها.

ثانيا: المرحلة الثانية (1959-1973)

كان صدور القانون رقم (7) لسنة 1959 الخاص بتحديد الحد الأقصى لنسبة الأرباح الموزعة بداية انتكاسة للنشاط الملحوظ لسوق الأوراق المالية، باعتباره أولى خطوات تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي الذي كان قائما على آليات السوق. وهو ما اثر سلبا على سوق الأوراق المالية وتجميد نشاطها تماما حيث انكمش عدد الشركات المساهمة من نحو 925 شركة عام 1961 إلى نحو 36 شركة مساهمة قطاع خاص عقب قرار التأميم.⁽¹⁾

ثالثا: المرحلة الثالثة (1974-1990)

و قد بدأت هذه المرحلة بسياسات الانفتاح الاقتصادي و تشجيع القطاع الخاص على المشاركة و تشجيع المستثمرين العرب و الأجانب على الاستثمار داخل الأراضي المصرية، و قدمت الحكومة المصرية أثناء تلك الفترة إعفاءات ضريبة للمستثمرين تتراوح ما بين 5-10 سنوات، و ارتفعت في هذه المرحلة حجم التداولات من 9,3 مليون جنيه في عام 1971 إلى 63,15 مليون جنيه عام 1986 ثم إلى 171,9 مليون جنيه عام 1990.

رابعا: المرحلة الرابعة من 1991 حتى الآن

عرفت سوق الأوراق المالية خلال هذه المرحلة نشاطا في ظل آليات السوق و الخصخصة بعد تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي سنة 1991، و كان لتبسيط اللوائح و الإجراءات و الخصخصة و صدور التشريعات الضرورية تأثير ايجابي على زيادة نشاط سوق الأوراق المالية⁽²⁾، كما دأبت الحكومة على اتخاذ عدة إجراءات في مجال تحسين أداء سوق النقد و سوق رأس المال و لعل أهمها كان إصدار قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 بغرض تنشيط سوق الأوراق المالية و قد شدد القانون على ضمان الشفافية و الإفصاح لبث الثقة لدى المستثمرين، كما تضمن أيضا تنظيم إصدار و تداول الأوراق المالية و الشركات العاملة في هذا المجال و استحداث بعض الأحكام الجديدة المتعلقة بتنظيم إنشاء شركات المساهمة.⁽³⁾ ليتوالى بعدها صدور العديد من الإجراءات و التشريعات التي استهدفت استكمال البنية التشريعية لسوق المال المصرية.

⁽¹⁾ حسين عبد المطلب الأسرج، دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر. رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002، ص ص 39.38.

⁽²⁾ صلاح زين الدين، دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية. "المؤتمر العلمي الأول" حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 15 - 16 أكتوبر 2008، ص ص 07.06.

⁽³⁾ حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 40.

الفرع الثالث: نشأة سوق الأوراق المالية في الجزائر

تدخل فكرة إنشاء بورصة الأوراق المالية بالجزائر، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي أعلن عنه عام 1987 ودخل حيز التطبيق عام 1988، أما التحضير الفعلي لإنشاء هذه البورصة، فكان ابتداء من سنة 1990، ومنذ ذلك الحين إلى غاية الوقت الحالي، مرت هذه العملية بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

أولاً: المرحلة الأولى (1990-1992)

في هذه المرحلة اتخذت الحكومة عدة إجراءات بعد أن حصلت معظم المؤسسات الحكومية على استقلاليتها، وكذلك إنشاء صناديق المساهمة، ومن جملة هذه الإجراءات إنشاء مؤسسة "شركة القيم المنقولة"، التي تأسست بفضل صناديق المساهمة الثمانية⁽¹⁾، أما رأسمال هذه الشركة فلقد قدر بمبلغ (320000 دج) يدير الشركة مجلس إدارة مكون من 8 أعضاء، كل عضو يمثل أحد صناديق المساهمة⁽²⁾، و التي تعرف حالياً بالشركات القابضة (les holding).

إلا أنه ونتيجة لبعض الصعوبات التي واجهتها هذه الشركة و الخاصة بالدور غير الواضح الذي يجب أن تلعبه و بضعف رأسمالها فقد تم تعديل قوانينها و رفع رأسمالها في فبراير 1992 إلى 9.320.000.00 دج، كما غير اسمها إلى "بورصة الأوراق المالية". وبالرغم من كل المجهودات المبذولة إلا أن البورصة لم تتمكن من أن تكون عملية بالمرة في هذه المرحلة، حيث اعترضت انطلاقها العديد من الصعوبات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.⁽³⁾

ثانياً: المرحلة الابتدائية (1993-1996)

خلال هذه المرحلة تم اتخاذ عدة تعديلات و تغييرات على مستوى القوانين و خاصة القانون التجاري الذي كان لا يتوافق مع شروط سير البورصة، حيث كان يمنع عملية تنازل الشركات العمومية عن أسهمها لغير المؤسسات العمومية. لهذا الغرض تم إدخال بعض التعديلات بهدف تكييف القانون التجاري لقواعد اقتصاد السوق، و تتمثل هذه الإجراءات أو التعديلات في:

- النص التشريعي رقم 93-08 بتاريخ 1993 متمم و معدل للأمر 75-59 بتاريخ 26 سبتمبر 1975 و المتعلق بالقانون التجاري.

- النص التشريعي رقم 93/10 بتاريخ 23 ماي 1993 المتعلق بالسوق القيم المتداولة.

⁽¹⁾ صناديق المساهمة الثمانية هي: صندوق المواد الغذائية الفلاحية، صندوق مناجم الفحم و الري، صندوق التجهيز؛ صندوق البناء، صندوق الكيمياء و البتروكيميا و الصيدلية؛ صندوق الإتصال و الإلكترونيك و الإعلام الآلي؛ صندوق الصناعات المختلفة، صندوق الخدمات.

⁽²⁾ دالي علي لمياء، مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية. الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و الادارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2013، ص 07.

⁽³⁾ زيدان محمد، نورين بومدين، "دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والأفاق". الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات - دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص 07.

و بموجب هذين المرسومين التشريعيين تم تكريس عملية انطلاق تأسيس بورصة الجزائر حيث نص التشريع الأخير على:

- إنشاء بورصة القيم المنقولة؛

- تعريف البورصة و اعتبارها الإطار التنظيمي و حيز إجراء العمليات على الأوراق المالية المصدرة من طرف الدولة، الأشخاص المعنوية الأخرى في القطاع العام و شركات المساهمة؛
- تعريف الهيئات المركبة للبورصة و المتمثلة في⁽¹⁾:

• **لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة (COSOB):**

تتمثل مهمتها في تنظيم و مراقبة سوق القيم المنقولة و ذلك من أجل ضمان الأمن في المعاملات و حماية المدخرين أو المستثمرين في الأوراق المالية، و تقوم أيضا هذه اللجنة باعتماد و مراقبة وسطاء عمليات البورصة و السهر على حسن سير سوق القيم المنقولة و شفافيتها.

• **شركة تسيير بورصة القيم (SGBV):**

مكلفة بالسهر على ضمان السير الحسن للعمليات المتداولة في البورصة، و لا يجوز إجراء أية عملية مفاوضات للقيم المنقولة، إلا داخل مقصورة البورصة، و عن طريق وسطاء في عمليات البورصة، بعد اعتمادهم من طرف اللجنة.

ثالثا: مرحلة الانطلاق الفعلية: (من 1996 إلى وقتنا الحالي)

بداية من سنة 1997 تم اختيار الوسطاء في العمليات البورصية يمثلون مختلف المؤسسات المالية (بنوك و شركات تأمين)، حيث تولت لجنة تنظيم و مراقبة عمليات البورصة مهمة تكوينهم، ليتم الإفتتاح الرسمي لها في 17 ديسمبر 1997. و قد تم إصدار أول قيمة منقولة بالجزائر بتاريخ 2 جانفي 1998، متمثلا في القرض السندي لسوناطارك.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات أداء السوق المالي في دول العينة

سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض و تحليل مؤشرات أداء السوق المالي في كل من العراق، مصر، الجزائر، و ذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات التي تعكس درجة تطور السوق و تقدمه و لعل أهمها:

الفرع الأول: مؤشرات حجم السوق

تتصف الأسواق المالية العربية عامة بصغر و ضيق نطاق إصداراتها، و للوقوف على حجم السوق المالي في دول العينة فإننا سنعتمد في قياسها على مؤشرين هما:

⁽¹⁾ دالي علي لمياء، مرجع سابق، ص 07.

أولاً: نسبة القيمة السوقية (رسملة البورصة)

يستخدم مؤشر معدل القيمة السوقية لقياس حجم العرض الكلي و هو يعادل نسبة القيمة السوقية للأسهم المحلية المدرجة في السوق المالي للدولة المعنية إلى الناتج المحلي الاجمالي و يعد هذا المؤشر مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال و تنوع المخاطر على المستوى الاقتصادي الكلي، على الرغم من أن عوامل مثل الضرائب قد تغير حوافز إدراج أسهم الشركات في السوق المالي.⁽¹⁾

و بتحليل بيانات الجدول رقم (10)، فإننا نلاحظ أن نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الاجمالي في السوق المالي العراقي هي نسبة ضئيلة تدل على صغر حجم الاقتصاد و السوق المالي المحلي، و الذي يمثل عائقاً أمام الاستفادة من قدرة السوق المالية على جذب المزيد من الأموال لتأسيس شركات جديدة أو توسيع الشركات القديمة، فقد قدرت بـ 3.22 %، 1.4 %، 2.17 %، 4.8 سنة 2004، 2009، 2012، 2015 على التوالي.

بينما في مصر، فقد حقق السوق المالي بها أداءً حسناً خلال الفترة (2004-2015) فيما يتعلق بنسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الاجمالي، فقد ارتفعت من 62.6 % سنة 2005 إلى 90.7 % سنة 2008، لتتراجع بعد ذلك إلى 44.6 %، 21.6 %، 18.3 %، 20.2 % لسنة 2009، 2012، 2013، 2015 على التوالي. و يعود هذا الانخفاض إلى عدة أسباب لعل أهمها:

4- الآثار السلبية للزمة المالية العالمية؛

تراجع عدد الشركات المدرجة بالسوق المالي؛

4- الأحداث السياسية التي شهدتها مصر.

أما في الجزائر فنلاحظ أن نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2004-2015)، تقارب الصفر، و هو ما يدل على غياب مساهمة البورصة في تمويل الاقتصاد الوطني.

ثانياً: عدد الشركات المدرجة:

يشير هذا المؤشر إلى عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (السوق المنظمة)، اذ تعكس الزيادة في عدد الشركات التطور في السوق المالي بصورة عامة⁽²⁾.

تتصف أسواق المال العربية بشكل عام بقلّة عدد الشركات المدرجة مقارنة بأسواق المال الناشئة الأخرى، إضافة إلى ذلك فإن هذه الشركات إما أن تكون ذات مسؤولية محدودة، مغلقة أو عائلية، أو للدولة حصص كبيرة فيها، و بذلك يمكن القول إن عدم ازدهار و تطوير تلك الأسواق إلى المستوى المنشود يعود إلى تلك الأسباب المذكورة، ففي العراق و كما يشير الجدول رقم (10)، فقد شهد عدد الشركات المدرجة في البورصة

(1) أديب قاسم شندي، مرجع سابق، ص 166.

(2) نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 67.

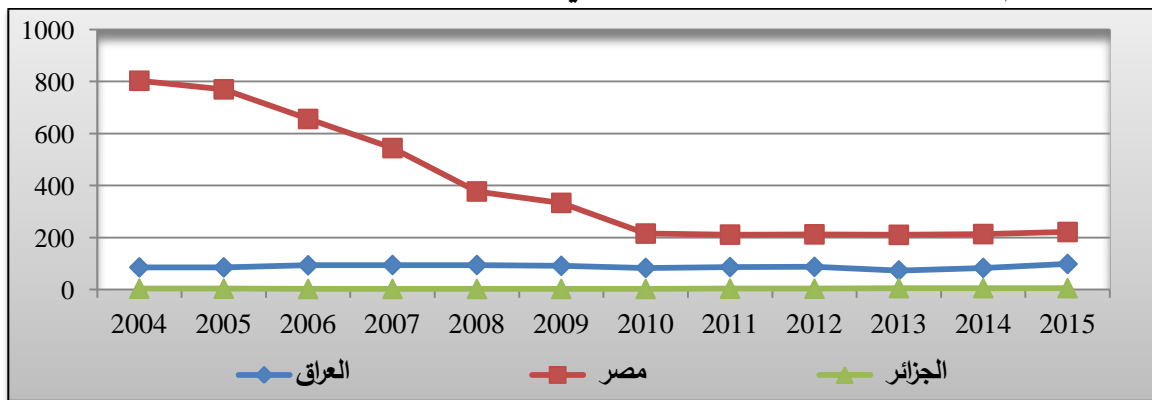
تذبذبا من سنة إلى أخرى، فقد ارتفع من 85 شركة سنة 2005 إلى 94 شركة سنة 2009، لينخفض إلى 85 شركة سنة 2012 ليرتفع إلى 98 شركة سنة 2015. و يعود سبب ذلك إلى إبعاد عدد من الشركات غير المستوفية لشروط الإدراج و التداول لعدم تقديمها للبيانات المالية أو الإفصاحات المطلوبة أو عقد اجتماع لهيئاتها العامة.

أما سوق رأس المال في مصر فإنه يحتل المقدمة في الأقطار العربية من حيث عدد الشركات المدرجة و يعود ذلك إلى زيادة عدد الشركات المسجلة في السوق نتيجة الانفتاح و التحرر الاقتصادي الذي اتبعته مصر منذ بداية الثمانينات، و بالرغم من كثرة عدد الشركات المسجلة في الأسواق المالية المصرية، إلا أن مصر لم تحقق تقدما في مؤشرات أداء السوق الأخرى، و يعود ذلك إلى صغر حجم تلك الشركات إضافة إلى دخول الشركات العامة التي تمت خصصتها و التي تتميز بضعف أدائها.

و قد شهد عدد الشركات المسجلة أو المدرجة في بورصة مصر انخفاضا في عدد شركاتها طيلة الفترة الممتدة من 2003 إلى 2012 حيث انخفض عدد الشركات المسجلة من 1150 شركة سنة 2002 إلى 373 شركة سنة 2008 وصولا إلى 212 شركة سنة 2015. و إن كان هذا يعني اتجاه بورصة مصر نحو الانكماش، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على حجم الاستثمار كما يقلل من اتساع السوق، إلا أنه يعني كذلك خروج الشركات التي لا تتمتع بالكفاءة⁽¹⁾.

بينما في الجزائر فإن السوق المالي اتسم بقلّة عدد الشركات المدرجة تراوح بين (2-5) شركات فقط، أما حاليا فيبلغ عدد الشركات المدرجة فيها 5 مؤسسات هي: مجمع صيدال، أليانس للتأمين، مؤسسة تسيير فندق الأوراسي، دحلي و رويبة.

الشكل رقم(42): تطور عدد الشركات المدرجة في بورصة العراق، مصر، الجزائر (2004-2015).



المصدر: إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات الجدول رقم (07).

(1) يوسف مسعدوي، كفاءة الأسواق المالية العربية دراسة تحليلية لتجربة كل من بورصة الجزائر و السعودية و مصر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني والأربعون، 2013، ص

و انطلاقاً من ذلك و إذا أردنا قياس مدى اتساع حجم السوق، بالاعتماد على عدد الشركات المسجلة، من أجل الحكم على كفاءته، يمكننا القول أن بورصة الجزائر بعيدة كل البعد عن كفاءة سوق رأس المال فهي لم تقترب حتى من أصغر سوق من أسواق رأس المال العربية، فأين نحن من كفاءة سوق رأس المال.⁽¹⁾

الفرع الثاني: مؤشرات سيولة السوق المالي

تتمثل الوظيفة الأساسية للسوق المالي في تحقيق السيولة للأوراق المالية في كل وقت، وهو الأمر الذي يحتل عادة قمة سلم أولويات المستثمر المحلي أو الأجنبي على حد سواء، لا سيما الأسواق المالية ذات السيولة العالية تمكن المستثمرين من تصفية استثماراتهم متى اقتضى ذلك، و تتمكن السوق المالي من تحقيق ذلك من خلال نظام الحوافز و العقوبات بحيث يزداد التعامل على أسهم الشركات الناجحة فترتفع قيمتها السوقية، بينما يقل الطلب على أسهم الشركات المتعثرة فتنخفض قيمتها السوقية.

و يعد مؤشر معدل دوران السهم من بين اهم المؤشرات لقياس سيولة السوق، فهو يشير إلى النسبة المئوية لتداول أسهم شركة معينة أو أسهم مجموعة من الشركات داخل قطاع واحد، بغية التعرف على نشاط هذه الأسهم في سوق التداول خلال مدة زمنية، ولإستخراج هذا المؤشر نتبع الصيغة التالية⁽²⁾:

$$\text{معدل دوران السهم} = \frac{\text{اجمالي الاسهم متداولة}}{\text{القيمة السوقية}} * 100$$

فمن خلال قراءة بيانات الجدول رقم (10) فإننا نلاحظ ان هذه النسبة لم تتجاوز خلال فترة الدراسة الواحد الصحيح في كل من العراق و الجزائر و هو ما يدل على انخفاض تداول الأسهم في البورصة ، و عدم إمكانية شراء و بيع الأوراق المالية بسهولة في هاذين السوقين، و هو ما يعني انخفاض سيولة البورصة بها، أما في مصر فقد سجل معدل دوران السهم أعلى قيمة له سنة 2008 حيث بلغ 100.8 %، ليستمر في الانخفاض حتى وصل إلى 37.8 % سنة 2014، ليرتفع إلى 57.7 % سنة 2015. ورغم هذا الارتفاع في معدل دوران السهم إلا أنها تبقى اقل من تلك المسجلة في بورصات العالم.

⁽¹⁾ يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 136.

⁽²⁾ نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص 67.

الجدول رقم (07): تطور مؤشرات سوق التداول في أسواق الأوراق المالية في دول العينة
(مليون عملة محلية) (2015-2004)

البيان	القيمة السوقية			قيمة التداول			عدد الشركات المدرجة			معدل الدوران (%)			نسبة القيمة السوقية (%)			
	الدولة	العراق	مصر	الجزائر	العراق	مصر	الجزائر	العراق	مصر	الجزائر	العراق	مصر	الجزائر	العراق	مصر	الجزائر
2004		1580	172.0	10.1	-	32.4	8.43	85	803	3	0.08	-	0.09	3.22	-	0.18
2005		952.8	337.05	10.40	366.80	83.71	4.18	85	770	3	0.39	35	0.05	4.29	62.6	0.15
2006		1948.	377.0	6.74	146.8	254.6	23.75	93	656	2	0.08	52.3	0.35	2.05	61.0	0.07
2007		2713.	601.8	6.46	427.3	277.0	14.26	94	544	2	0.16	47.3	0.2	1.57	82.3	0.06
2008		2430.	813.3	6.50	301.3	610.5	21.41	94	377	2	0.60	100.8	0.31	2.03	90.7	0.05
2009		27430	463.6	6.55	411.9	319.6	13.89	91	333	2	0.17	91.8	0.21	1.4	44.6	0.06
2010		3462.	410.1	7.90	400.3	441.3	11.98	83	215	2	0.12	66.4	0.04	2	34.2	0.06
2011		4931.	399.8	14.96	941.1	200.5	18.51	86	211	3	0.19	50.5	0.19	2.3	22.0	0.10
2012		5327.	339.8	13.03	893.8	152.8	36.03	87	212	3	0.17	49.4	0.07	2.17	21.6	0.08
2013		1140.3	321.7	13.83	2090.2	173.31	49.11	73	210	5	-	37.5	0.07	4.2	18.3	0.08
2014		2940.8	477.6	14.79	2000.7	41.41	83	83	213	5	-	37.8	0.06	3.6	23.9	0.08
2015		9264.8	485.2	15.42	495.11	250.05	12.51	98	221	5		57.7	0.05	4.8	22.2	-

المصدر: -العراق: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2009-2014)، صفحات متفرقة. النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي (2014)
- مصر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2004-2015)، صفحات متفرقة: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الرابع (2012-2014)

- الجزائر: تقارير لجنة مراقبة عمليات البورصة، صفحات متفرقة. صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الرابع (2012-2015)

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه فإننا نخلص إلى ما يلي:

- تعاني دول العينة جملة من الإختلالات الهيكلية تتباين أسبابها من دولة إلى أخرى حيث :

- تتسم باختلال هيكلها الإنتاجي، فجهازها الإنتاجي يعتمد على قطاع واحد من دون توازن أو تشابك بين القطاعات الإنتاجية الأخرى؛ لاعتماده على تصدير النفط الخام و ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية؛

- ارتفاع المديونية الخارجية للعراق و مصر و هو ما يشكل عائقا على سياسات الاستقرار الاقتصادي بها (السياسة النقدية - السياسة المالية)؛

- تعاني دول العينة من عجز ميزان المدفوعات و اعتماد صادراته على منتج واحد فقط؛
- تتسم اقتصاديات دول العينة بالارتفاع معدلات البطالة التي تعتبر احد قيود السياسة النقدية خاصة في حالة ما اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية للحد من التوسع النقدي.
- مر القطاع المصرفي في دول العينة بالعديد من المراحل حتى اصبح بالصورة التي هو عليها اليوم، و تجدر الاشارة ان نشأته لم تكن استجابة لمتطلبات التنمية ، و انما امتداد للسيطرة الاستعمارية بها؛
- يسم القطاع المصرفي بدول العينة بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي :

- عرفت ودائع القطاع المصرفي تزايدا مستمرا من سنة الى اخرى خلال مدة الدراسة ؛
- هيمنة المصارف العمومية على هيكل الودائع داخل القطاع المصرفي؛ وهو ما قد يشكل عائقا امام انتقال اثر السياسة النقدية من خلال المصارف .

- يستحوذ القطاع الخاص على اغلب الائتمان المقدم من طرف البنوك العمومية .
- تتسم الأسواق المالية في دول العينة بصغر احجامها و ضعف أدائها ومحدودية ادواتها المالية المتداولة مقارنة بالاسواق المالية الناشئة ممثلة في محدودية حجم التداول ، القيمة السوقية ، قلة عدد الشركات المدرجة هو ما قد يشكل عبئا على استخدام البنك المركزي في دول العينة للأدوات غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة و سعر الخصم.

الفصل الخامس:

السياسة النقدية في دول العينة مع نمذجة
قياسية لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار
الاقتصادي لها في الفترة (1990-2015)

المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية في دول العينة و تطور
ادواتها للفترة (1990-2015).

المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنوك المركزية في دول
العينة للفترة (1990-2015).

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لدور البنوك المركزية في
تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

يؤثر البنك المركزي في مجريات النشاط الاقتصادي، و عادة ما يتباين هذا التأثير بين الدول حسب طبيعة نظامها الاقتصادي و درجة تطوره، فضلا عن درجة استقلالته و طبيعة أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي تقييم دور البنك المركزي لدول العينة من حيث النشأة و تطور ادواته، و من حيث إدارته للسياسة النقدية، مع بيان اثر تدخلاته قياسيا على متغيرات الاستقرار الاقتصادي باستعمال البرنامج القياسي (Eviews)، و ذلك بالاعتماد على الاختبارات المتبعة في الاقتصاد القياسي الحديث المبني على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون و الاعتماد على الاختبارات القياسية التي تتلائم و هذه الخواص ، و سيتم ذلك ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية في دول العينة و تطور ادواتها للفترة (1990-2015)

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في دول العينة و مؤشرتها للفترة (1990-2015)

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في دول العينة

المبحث الأول: نشأة البنوك المركزية في دول العينة و تطور ادواتها للفترة (1990-2015)

ظهرت البنوك المركزية في البلدان العربية- والتي تعد جزءا من البلدان النامية- متأخرة تاريخيا عن الدول المتقدمة، بسبب خضوعها للسيطرة الإستعمارية، التي سيطرت على نظامها النقدي، فقد نشأت بها بعد حصولها على إستقلالها السياسي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، و أصبحت مظهرا من مظاهر الإستقلال و مكملا له في المجال الإقتصادي، كما أصبحت المحرك المالي لعملية التنمية بها. لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى نشأة البنوك المركزية في دول العينة و أهم أدواتها، وذلك ضمن المطالب التالية:

المطلب الاول: نشأة بنك العراق المركزي و تطور ادواته خلال الفترة (1990-2015)

نشأ البنك المركزي العراقي بعد مخاض عسير منذ تأسيس دولة العراق بمفهومها الحديث، و تتابع الاحداث و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاستقلال السياسي و المالي التدريجي و تتابع اللجان و الهيئات المختلفة في ممارسة الأعمال التخصيصية و النقدية و المصرفية، كما تطورت ادواته النقدية تبعا للظروف التي شهدها⁽¹⁾. وهو ما سنحاول بيانه فيما يلي:

الفرع الأول: نبذة عن نشأة و تطور بنك العراق المركزي

يعتبر البنك المركزي العراقي من أقدم البنوك المركزية في المنطقة العربية⁽²⁾، فبعد تشكيل الحكومة العراقية عام 1920 ظهرت رغبة العراق في انشاء مصرف مركزي يتولى اصدار العملة العراقية كشكل من اشكال استكمال الاستقلال السياسي و الاقتصادي، و في ذلك الوقت اثرت مشكلة الجهة التي تتولى اصدار العملة الورقية النقدية، و تم اسناد ادارة العملة العراقية الى لجنة مقرها لندن، الا ان الجمهور عارض الفكرة و اهمل المشروع في حينه. و في عام 1928 اقترحت الحكومة تأسيس مصرف وطني يقوم بمهمة الاصدار لكن المشروع لم ينفذ بسبب الاختلاف على القاعدة التي تستند اليها العملة الجديدة . و سنة 1930 شكلت لجنة عراقية لاصدار العملة و يعد الدينار هو الوحدة النقدية في العراق التي جعلت مقياسا لتقدير القيمة، ليتم سنة 1931 اصدار اول دينار عراقي، و قد تغير محتواه مرات عديدة بسبب تغير و تطور الاساس النقدي في القطر. و بسبب اضطراب الاحوال المالية في العالم و خروج انجلترا عن قاعدة الذهب تم تعديل قانون العملة العراقية، التي اصبحت قيمتها تعادل ليرة استرلينية واحدة، الامر الذي جعل الدينار العراقي يرتبط تمام الارتباط بالعملية الاسترلينية مما عزز الثقة بالعملية العراقية في الداخل و الخارج إلى ان جاءت الحرب العالمية الثانية التي اخلت بالانظمة النقدية و حرية التحويل الخارجي.⁽³⁾

(1) بان صلاح الصالح، مرجع سابق ، ص 227.

(2) السوسيدي محمد سهام، مرجع سابق، ص 131.

(3) سندس حميد موسى، "البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع اشارة خاصة الى العراق". رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص 95.

و في عام 1939 صدر قانون العملة رقم (27) الذي نص على تخويل الحكومة الاشتراك في تأسيس مصرف أهلي وفق شروط معينة، و كان المقصود بتأسيس هذا المصرف إيجاد مؤسسة حكومية أهلية مشتركة تمنح امتياز خاصا لإصدار العملة تقوم بالإضافة إلى ذلك بكافة المعاملات التي تقوم بها المصارف التجارية.⁽¹⁾

أما جذور الصيرفة المركزية في العراق فتعود إلى تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم (43) لسنة 1947 ليكون نواة المصرف المركزي العراقي الذي تمت تسميته فيما بعد بالبنك المركزي العراقي، كما أسندت له وظيفتان رئيستان إحداهما وظيفته كبنك للإصدار والأخرى كبنك مركزي. و ذلك استنادا إلى القانون رقم (72) لسنة 1956.⁽²⁾ و الذي بموجبه وضحت صلاحيات البنك و زيد رأسماله من 5 ملايين دينار إلى 15 مليون دينار لضمان التوازن بين مركزه المالي و بين واجباته المتسعة بسبب نمو الكيان الاقتصادي و المالي في البلاد، كما و أن البنك قد باشر في أواخر تلك السنة إدارة حسابات الحكومة و الدوائر شبه الحكومية و مجلس الإعمار و تولى الأعمال المصرفية الخاصة بالحكومة كفتح الإعتمادات.⁽³⁾ و يتولى البنك المركزي العراقي القيام بالوظائف التالية⁽⁴⁾:

- إصدار العملة العراقية و إدارتها و ضمان استقرارها و تحقيق توازن الدولة الداخلي و الخارجي؛
- صياغة السياسة النقدية و تنفيذها في العراق، بما في ذلك سياسة الصرف الأجنبي؛
- إدارة الاحتياطات النقدية للدولة من الذهب و الموجودات الأجنبية؛
- مراقبة التحويل الخارجي؛
- تنظيم الإئتمان و تخطيطه و مراقبة توجيه الجهاز المصرفي و المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى؛
- المساهمة في مواجة الأزمات النقدية و الإقتصادية، فضلا على تعجيل النمو الإقتصادي.

الفرع الثاني: أدوات بنك العراق المركزي للمدة (1990-2015)

يعتمد البنك المركزي العراقي في تحقيق أهدافه على مجموعة من الأدوات نوجزها فيما يلي:

أولا: سعر إعادة الخصم (سعر السياسة)

لم تكن أداة سعر السياسة مضمونة النجاح، و كانت ذات تأثير محدد على السياسة الائتمانية، لأن مدى نجاح البنك المركزي العراقي التأثير في الائتمان عن طريق هذه الأداة يتوقف على وجود سوق نقدية

⁽¹⁾ بان صلاح الصالحي، مرجع سابق، ص 227.

⁽²⁾ حيدر حسين آل طعمه، "البنك المركزي العراقي: إرهابات البيمنة و قضم الاستقلالية"، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 179، العدد 10، جامعة بابل، 2014، ص 129.

⁽³⁾ بان صلاح الصالحي، مرجع سابق، ص 227.

⁽⁴⁾ بالاعتماد على: - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 245.

- حاتم جورج حاتم، "السياسة النقدية في العراق: أهدافها، معالمها الأساسية و آليات اشتغالها و دورها الفعلي في حركة الاقتصاد

العراقي". ص 03.02. مقال على الموقع: تاريخ الاطلاع (12-04-2014). <http://iraquieconomists.net/ar/2015/04/27>.

منتظمة و متطورة، بحيث يجد البنك المركزي هذه السوق منفذه التقليدي لممارسة سياسته النقدية، و خلال تلك الفترة لم تكن هناك سوق نقدية و مالية حقيقية تتوفر فيها موجودات نقدية سائلة و متنوعة و بمقادير كبيرة تتداولها الأيدي على نطاق واسع و يقع عليها طلب كبير في سوق متكاملة.⁽¹⁾

و يتضح من خلال الشكل رقم (43) بأن البنك المركزي العراقي قد احدث تغيرات كبيرة في سعر إعادة الخصم خلال المدة قيد الدراسة، فخلال الفترة (1990-1994) بلغ معدل إعادة الخصم 6.5% ، أما خلال الفترة (1995-2003) فقد بلغ سعر إعادة الخصم في عام 1995 7.2 %، و في عام 2003 بلغت 6.35% و المدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 شهدت تغيرات طفيفة في سعر إعادة الخصم، إذ تم تخفيضه مرة واحدة في عام 2002، من 7.35% في سنة 2001 إلى 6.35% في عام 2002. و كان الهدف من وراء هذا تخفيض حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف التجارية، و تتم هذه العملية من خلال تأثير سعر إعادة الخصم (فائدة البنك) على سعر فائدة المصارف التجارية، و من ثم التأثير في قدرة هذه المصارف على منح الائتمانات المصرفية و لتحفيز السياسة الائتمانية للجهاز المصرفي. كما قام خلال المدة (2004-2005) قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم من 6% إلى 7% و ذلك سنة 2005 من اجل استقرار النظام المالي و كبح جماح التضخم و تشجيعا للنشاط الاقتصادي و تنظيم و تحديد الائتمانات و الاستثمارات في المجالات المسموح بها كافة.⁽²⁾

و بغية القيام بالعمليات المصرفية على نحو امثل تنفيذاً للسياسة النقدية الذي يعتمدها هذا البنك، فقد قام البنك برفع سعر إعادة الخصم من 7% عام 2005 إلى 16% عام 2006 لتصل إلى 20% عام 2007. ثم قام بتخفيض سعر فائدة البنك من 20% إلى 19% سنويا اعتباراً من 3 فيفري 2008 و من 19% إلى 17% سنويا اعتباراً من 2 مارس 2008 و من 17% إلى 16% اعتباراً من 01 جويلية 2008 و من 16% إلى 15% اعتباراً من 3 نوفمبر 2008، و تبعاً لهذا انخفضت أسعار فوائد الائتمان و إيداعات المصارف بالدينار العراقي⁽³⁾

أما خلال الفترة (2010-2015)، أبقى البنك المركزي العراقي على سعر فائدته البالغ 6% كجزء من سياسته النقدية الهادفة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف لتحفيزها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة بأسعار مناسبة.⁽⁴⁾

و يمكن توضيح عمل سياسة سعر إعادة الخصم خلال المدة قيد الدراسة من خلال الشكل رقم (43).

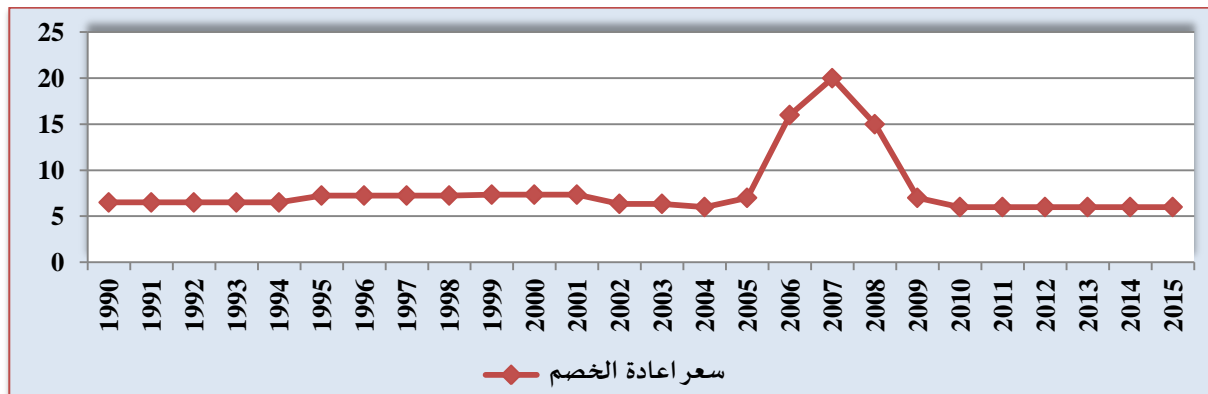
(1) مستند عبد الحميد، مرجع سابق، ص 102.

(2) عباس كاظم الدعبي، ميساء سعد جواد حبي، " دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي - بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2012). "مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 11، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة كربلاء، 2015، ص 227.

(3) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، 2008، ص 46.

(4) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، 2013، ص 06.

الشكل رقم (43): عمل سياسة سعر إعادة الخصم في العراق خلال المدة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي؛ - التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي (2012، 2013، 2014، 2015) .

ثانياً: عمليات السوق المفتوح

لم تستغل هذه الاداة بصورة فاعلة في العراق منذ تأسيس البنك المركزي العراقي، وذلك لعدم توفر الشروط الملائمة لاستعمالها و المتمثلة بالسوق النقدية الحقيقية المنتظمة و المتطورة و كذلك عدم تنوع الأوراق المالية. و تعتمد عمليات السوق المفتوح على أسس المزاد مع المصارف و تتشابه مثل هذه المزادات نوعاً ما مع مزادات العملة الأجنبية و التي تدار حالياً من قبل البنك المركزي⁽¹⁾.

و من ابرز عمليات السوق المفتوحة في العراق:

- حوالات البنك المركزي

يأثر البنك المركزي العراقي في السيولة المصرفية من خلال مزادات الأوراق المالية الحكومية (سندات الحكومة أو حوالات الخزينة)، فمن خلال الجدول رقم (11) نلاحظ ان حوالات الخزينة لدى البنك المركزي عرف تزايداً مستمراً من سنة الى اخرى خلال الفترة (1990-2005)، حيث ارتفعت من 22170 مليون دينار عراقي سنة 1990 الى 899980 مليون دينار سنة 1996 لتصل الى مليون دينار 3234637 سنة 2005. و ذلك بهدف تمويل الانفاق الحكومي دون الاهتمام بالاوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد، و هو ما زاد من ارتفاع معدلات التضخم، و ذلك لقصر اجال استحقاقها و ما ترتب عليها من فوائد. كما ان الاموال التي كانت تحصل عليها الحكومة عن طريق الاصدار و جهت لتمويل الأغراض الإستهلاكية و ليست الإستثمارية. اما خلال الفترة (2005-2015) فقد شهدت حوالات البنك المركزي تذبذباً بين الارتفاع و الانخفاض، فقد انخفضت من 3234637 مليون دينار عراقي سنة 2005 الى 1720000 مليون دينار عراقي سنة 2006، لترتفع الى 4967380 مليون دينار عراقي سنة 2012، لتواصل الارتفاع الى 4609200 مليون دينار عراقي سنة 2015.

⁽¹⁾ البنك المركزي العراقي، "إعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي"، ص 10، متوفر على الموقع الإلكتروني:

و يرد هذا التذبذب في اصدار حوالات البنك المركزي، الى دوره و قدرته على دراسة الأوضاع الاقتصادية السائدة و التي على أساسها يحدد السياسة التي سوف يتبعها توسعية كانت أم انكماشية .

الجدول رقم (08): السندات الحكومية و حوالات الخزينة لدى البنك المركزي العراقي (مليون دينار عراقي) (2001-1990)

السنة	السندات الحكومية و حوالات الخزينة	السنة	السندات الحكومية و حوالات الخزينة
1990	22170	2003	3079474
1991	27611	2004	3234637
1992	46902	2005	3234637
1993	86170	2006	1720000
1994	237024	2007	2875480
1995	587555	2008	2315780
1996	899980	2009	1485649
1997	949579	2010	3741160
1998	1237339	2011	4760260
1999	1322842	2012	4967380
2000	1533984	2013	3307130
2001	1972255	2014	3481840
2002	2654075	2015	4609200

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :- (2001-1990): البنك المركزي العراقي، المجموعة الاحصائية، عدد خاص. - (2015-2002): البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، (2015-2004)

ثالثاً: الإحتياطي الإلزامي

من خلال الشكل رقم (44) فإننا نلاحظ ان متطلبات الإحتياطي النقدي القانوني على الودائع الآجلة و الجارية قد حدد من قبل السلطات النقدية في العراق بنسبة 13%، و قد بقيت هذه النسبة على حالها إلى غاية 1995. و كانت تهدف من خلاله إلى التأثير في حجم ما تحققه المصارف التجارية من الائتمان عن طريق إلزامها بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع بشكل أرصدة نقدية لدى البنك المركزي، بغية تحديد مقدرة المصارف على خلق الائتمان و التأثير في سيولة المصارف التجارية، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تخفيض المعدلات العالية للتضخم. و في عام 1996 أجرى البنك المركزي العراقي تعديلا على نسبة الإحتياطي النقدي القانوني حيث بلغت 27%، و كانت تفرض متطلبات متعددة على ودايع المصارف لدى المصرف المركزي العراقي و على النقد في الخزينة، فقد كانت نسبة الإحتياطي النقدي القانوني على ودايع التوفير 5%، الودائع الجارية 20% و الودائع الثابتة 2%، بالتالي يكون مجموع متطلبات الإحتياطي القانوني 27%، و استمر العمل بها إلى نهاية عام 2003.⁽¹⁾

و لم تكن نسبة الإحتياطي النقدي القانوني أداة فاعلة في الرقابة على الائتمان في العراق، و ذلك بسبب السيولة المرتفعة جدا التي تتمتع بها المصارف التجارية، و التي تمكنها من توسيع الائتمان حتى مع رفع نسب

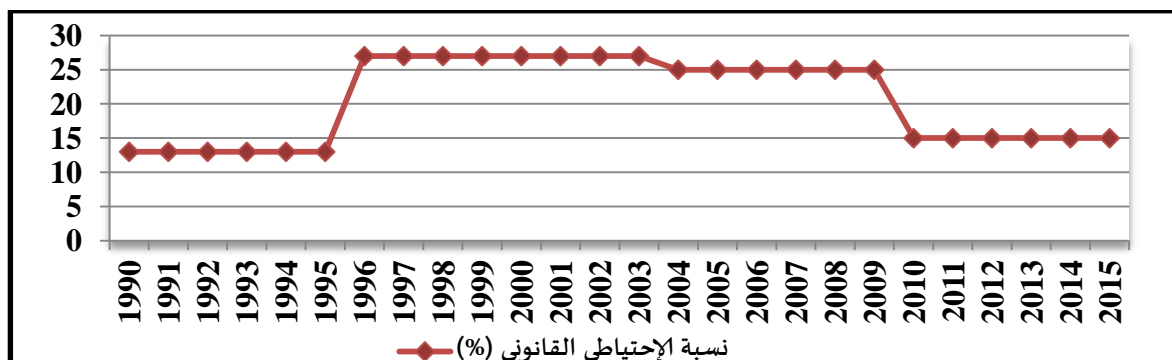
(1) عباس كاظم الدعبي، ميساء سعد جواد حيي، مرجع سابق، ص 228

الاحتياطي النقدي القانوني، أي أن إمكانية البنك المركزي العراقي في تنفيذ سياسة انكماشية في العراق تصبح غير فعالة، سبب وجود احتياطات فائضة لدى المصارف التجارية لا يمكن امتصاصها عمليا بنسبة الاحتياطي النقدي القانوني⁽¹⁾.

و في عام 2004 تحددت متطلبات نسبة الإحتياطي النقدي القانوني بـ 25 % من إجمالي الودائع بغض النظر عن طبيعتها، و بقيت هذه النسبة ثابتة من 2004 حتى سنة 2009، إذ قام البنك المركزي و تنفيذاً للسياسة النقدية محاولة للتأثير في مناسيب السيولة و تشجيع الاستثمار و تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق، بتخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع الحكومية مرتين في عام 2010 إذ انخفضت من 25% إلى 20% ثم إلى 15% على كافة الودائع المصرفية سواء كانت حكومية أو ودائع قطاع خاص.⁽²⁾ و قد أبقى البنك المركزي العراقي على هذه النسبة (15%) طوال الفترة (2010-2015) تنفيذاً للسياسة النقدية التي ينتهجها البنك و تحفيزاً للمصارف للتوجه نحو السوق.⁽³⁾

و يمكن توضيح تطور نسبة الاحتياطي القانوني من خلال الشكل رقم (44)

الشكل رقم (44): نسبة الاحتياطي القانوني في العراق خلال المدة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي (1990-2015).

كما اعتمد البنك المركزي العراقي على أدوات حديثة مبتكرة و فاعلة في الحد من التضخم و التقليل من السيولة و زيادة قيمة الدينار و ذلك بعد عام 2003 نوجزها فيما يلي:

1 - مزاد العملة الأجنبية:

قام البنك المركزي باستخدام أسلوب المزادات اليومية في بيع و شراء العملة الأجنبية، من أجل السيطرة على الكتلة النقدية و السيولة العامة، بهدف خفض التضخم و استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق استقرار الطلب الكلي، و ذلك من خلال جعل عرض النقد ينمو بالشكل الذي يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي، و قد كانت الأداة الأولى التي تم تطبيقها منذ تاريخ 2003\10\4 و ما زال العمل بها

(1) سندس عبد الحميد، مرجع سابق، ص 128.

(2) عباس كاظم الدعبي، ميساء سعد جواد حي، مرجع سابق، ص 229.

(3) البنك المركزي العراقي، "التقرير الاقتصادي السنوي"، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، 2013، ص 29.

مستمرًا بهدف السيطرة على الزيادة المفرطة في النقود و السيطرة على حجم السيولة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية.⁽¹⁾

و يوضح الجدول رقم (11) مبيعات و مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار، حيث نلاحظ ارتفاع مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية منذ بدء العملية و إلى غاية سنة 2013، حيث ارتفعت من 900 مليون دولار سنة 2003 إلى 62000 مليون دولار سنة 2013، لتتخفص إلى (32450-51728) مليون دولار سنة 2015، 2014 على الترتيب، بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

الجدول رقم (09): مبيعات و مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار (مليون دولار)

السنة	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزداد	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المزداد	مشتريات البنك من العملة الأجنبية من وزارة المالية MOF
2003	293	1	900
2004	6108	50	10352
2005	10462	76	14854
2006	11175	110	18000
2007	15980	1413	26200
2008	25869	350	45500
2009	33992	13	23000
2010	36171	4	41000
2011	39798	3	51000
2012	48649	4	57000
2013	53231	-	62000
2014	51728	-	47515
2015	44304	-	32450

المصدر: اعداد الطالبه اعتمادا: النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي (2006، 2015، 2014، 2011، 2008)، صفحات متفرقة.

و يمكننا إيجاز نتائج مزاد العملة الأجنبية في النقاط التالية⁽²⁾:

- استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار؛
- استقرار مناخ الاستثمار؛
- زيادة جاذبية الدينار كمخزن للقيمة؛
- تطور بيع و شراء العملات بين المصارف التجارية بمعنى تنشيط السوق النقدية الثانوية؛
- زيادة الترابط بين سعر الصرف و سعر الفائدة و إيجاد تنسيق أعمق لعمليات التحويل الخارجي؛
- ساعدت مزادات العملة على تحقيق انخفاض في السيولة بما يعادل (25) ترليون دينار حتى عام 2007؛
- تحسين سعر صرف الدينار بمقدار 40% عما كان عليه عام 2003؛
- الحد من ظاهرة الدولار و التحول إلى الدينار العراقي كمخزن جيد للقيمة بدلا من الدولار.

⁽¹⁾ ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010، ص 06

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 07.

2 - التسهيلات القائمة:

عندما تكون الأسواق المالية و على نطاق أوسع الأنظمة المالية غير متطورة، فعلى البنوك المركزية أن تعتمد على التسهيلات القائمة بصورة أكبر من عمليات السوق المفتوح،⁽¹⁾ و التي تعني إدارة السيولة المصرفية بفاعلية و سهولة أكثر، من خلال تشجيعها للمصارف التجارية للتعامل فيما بينها (Inter Bank). و تقسم التسهيلات القائمة بموجب قانون رقم (56) لسنة 2004 إلى نوعين⁽²⁾:

1 2 - تسهيلات الإقراض القائمة:

بدأ العمل بهذا النوع من التسهيلات في شهر أوت 2004، إذ يقوم البنك المركزي بمنح الائتمان إلى المصارف استناداً إلى الأهداف الأساسية للسياسة النقدية للمحافظة على نظام مالي منتظم و سليم يضمن السيطرة على مناسيب السيولة و التأثير في اتجاهاتها عبر إشارات سعرية. و تشمل على⁽³⁾:

• ائتمان أولي:

يمنح البنك المركزي الائتمان الأولي كمصدر دعم لتمويل المصرف الذي يكون في وضع مالي سليم من وجهة نظره، و يكون على أساس الاستثمار الليلي و تحول إلى أسبوعي من 2007/07/01 لمدة 15 يوم و بفائدة نقطتين فوق سعر السياسة النقدية. و يستخدم المصرف الائتمان الأولي لغاية 20% من رأسماله و قد يزيد ذلك المبلغ عند حصوله على موافقة مسبقة من البنك المركزي أيضاً.

• ائتمان ثانوي:

عبارة عن ائتمان قصير الأجل تصل مدة استحقاقه شهر واحد، و يعتبر مصدر لتمويل المصرف العاجز عن حصوله على تمويل من الأسواق الثانوية، و يمنح بسعر فائدة ثلاث نقاط فرق سعر البنك.

• الملجأ الأخير للإقراض:

تعتبر إحدى الوظائف المهمة للبنك المركزي، من خلال هذه الوظيفة يستطيع البنك المركزي المحافظة على سلامة و متانة المركز المالي للمصارف التجارية و الجهاز المصرفي عموماً، و يقوم البنك المركزي العراقي بمنح قرض لهذه الأغراض لتوفير الائتمان للمصارف التي تعاني من أزمة سيولة و بفائدة ثلاث نقاط و نصف فوق سعر البنك.

2 2 تسهيلات الإيداع القائمة:

لقد اعتمد البنك المركزي هذا الإجراء لتسهيل احتجاز أكبر قدر ممكن من ودائع الجمهور، و هذه الأداة تتسم ببساطة شديدة، إذ تودع المصارف السيولة الفائضة أي فائضة عن الائتمان و الاحتياطي القانوني،

(1) البنك المركزي العراقي، "إعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي"، ص 10، متوفر على الموقع الإلكتروني (تاريخ الاطلاع: 26/03/2012)

http://www.cbi.iq/documents/monetary_policy_AR_f.pdf

(2) ثريا الخزرجي، مرجع سابق، ص 08.

(3) نفس المرجع، ص 10.

لدى البنك المركزي بأسعار فائدة معلومة، وقد نوع البنك المركزي الآماد الزمنية لهذه الودائع فمنها ليوم واحد وتسمى تسهيلات الإيداع الليلي، ولمدة أسبوع وشهر، ولثلاثة أشهر⁽¹⁾.
و اقتصرت تسهيلات الإيداع في الآونة الأخيرة على أسبوع واحد فقط دون الآجال الأخرى المذكورة سابقا، والتي جربها البنك المركزي. و تنطلق آلية العمل بهما من خلال مؤشرات معدل سعر فائدة البنك المركزي (سعر السياسة)، و يساعد ذلك في إعطاء إشارات تؤثر في اتجاه هيكل أسعار الفائدة، والتي تؤدي بالنتيجة إلى السيطرة على مناسيب السيولة.⁽²⁾

المطلب الثاني: نشأة بنك مصر المركزي و تطور ادواته النقدية خلال الفترة (1990-2015)

سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة مراحل تطور نشأة بنك مصر المركزي، باستعراض اهم المراحل التي مر بها، والتي ادت في النهاية إلى إنشائه في صورته الحالية، كما سنتناول من خلاله دراسة اهم ادوات السياسة النقدية غير المباشرة والتي يستخدمها بنك مصر المركزي لتحقيق الاستقرار في المؤشرات الكلية للاقتصاد

الفرع الأول: نبذة عن نشأة و تطور بنك مصر المركزي

مر إنشاء البنك المركزي المصري بعدة تطورات، استهدفت مساندة التطورات المختلفة التي يشهدها الاقتصاد القومي، و أدت في النهاية إلى إنشائه في صورته الحالية⁽³⁾، و يرجع تاريخ التفكير في انشاء بنك مصر الى القرن التاسع عشر، حيث اراد محمد علي باشا الكبير انشاء بنك يكون له امتياز و سلطة تسعير العملة على غرار المصارف المتواجدة في الدول الاوروبية، و عادت الفكرة للظهور في عهد الخديوي اسماعيل باشا⁽⁴⁾.
و في نهاية القرن التاسع عشر انشأ البنك الاهلي المصري سنة 1898، برأسمال قدره 500 ألف جنيه إسترليني مملوكا للأجانب المقيمين في مصر، و ذلك لمزاولة الأعمال المصرفية التجارية، كما منحه القانون احتكار إصدار النقود لمدة 50 سنة، و هي الوظيفة التي قامت بها البنوك المركزية عند نشأتها. إلا أنه و بصور القانون رقم (57) سنة 1951، و الذي قضى بمنح البنك الأهلي سلطة البنك المركزي مع تمصير إدارته، و بموجب هذا القانون أصبح هذا البنك يتولى مسؤولية التنظيم بما يكفل المصلحة العام، خاصة في أوقات الاضطراب الاقتصادي⁽⁵⁾. ليتم بعدها إصدار القانون رقم (40) لسنة 1960 في فيفري سنة 1960، و الذي انتقلت بموجبه ملكية البنك الأهلي المصري إلى الدولة، و في جويلية من نفس السنة تم إصدار القانون رقم (250) الذي نص على إنشاء البنك المركزي المصري كمؤسسة عامة تابعة للإدارة الحكومية، و يقوم بأعمال

(1) احمد إبرهبي علي، مرجع سابق، ص 20.

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2013، ص 27.

(3) عجلان صباح، مرجع سابق، ص 104.

(4) رجاء عبد المنعم خليل، ممدوح موسى حبسة، السياسة النقدية في مصر. صندوق النقد العربي، ابوظبي، 1996، ص 449.

(5) عجلان صباح، مرجع سابق، ص 104.

بنك الحكومة، و ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن الأهلي المصري. (*) كما يتولى تنظيم السياسة الائتمانية و المصرفية، و الإشراف على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة، و بما يساعد على دعم الاقتصاد القومي و استقرار النقد المصري، على أن يتخذ في سبيل تحقيق أغراضه الوسائل التالية⁽²⁾:

- إصدار أوراق النقد و تحديد فئاتها و مواصفاتها؛
- إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد القومي، و الدخول في عمليات السوق المفتوح؛
- التأثير في توجيه الائتمان من حيث كميته و نوعه و سعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري و الصناعي و الزراعي؛
- الإشراف على نظام المدفوعات القومي؛
- اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الإضطرابات الإقتصادية أو المالية العامة و المحلية؛
- مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالي؛
- حصر و متابعة المديونية الخارجية على الحكومة، الهيئات الإقتصادية و الخدمية، القطاع العام، قطاع الأعمال العام و الخاص و ذلك طبقا للنماذج التي يحددها مجلس الإدارة؛
- إدارة احتياطات الدولة من الذهب و النقد الأجنبي.

الفرع الثاني: أدوات بنك مصر المركزي للمدة (1990-2015)

يستخدم البنك المركزي المصري في تحقيق أهداف سياسته النقدية مجموعة من الأدوات المباشرة و غير المباشرة، هذه الأخيرة و المتمثلة في أسعار الإئتمان و الخصم، نسبة الإحتياطي الإلزامي و عمليات السوق المفتوحة، و التي سنحاول دراستها و تحليل تطورها بايجاز فيما يلي:

أولاً: أسعار الإئتمان و الخصم

تأخر استخدام البنك المركزي المصري لسعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية حتى عام 1975، بعدما أجاز القانون رقم (120) لسنة 1975 للبنك المركزي المصري تحديد أسعار الخصم و أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، دون التقييد بالحدود المنصوص عليها في أي قانون آخر، حيث كانت نصوص القانون المدني المصري تضع سقفا على سعر الفائدة تلتزم البنوك بعدم تخطيه⁽³⁾

فقد كان سعر الخصم يحدد موسمياً وفقاً لمقتضيات تمويل القطاع المصرفي لمحصول القطن، الذي كان يمثل في تلك الحقبة المحصول الرئيسي للقطاع الزراعي، و المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للبلاد باعتباره

(*) تم تجريد البنك الأهلي من سلطاته كبنك مركزي، و اقتصر وظائفه على القيام بدوره كأحد البنوك التجارية الكبرى في مصر.

(2) بالاعتماد على: - السويدي محمد سهام، مرجع سابق، ص 140.

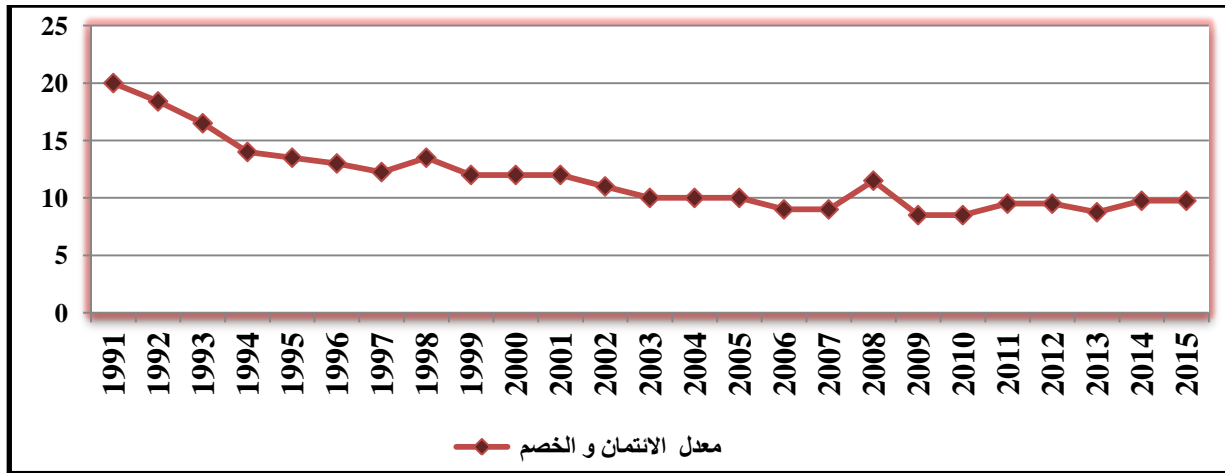
- المادة (06) من النظام الأساسي للبنك المركزي المصري، رقم 64 لسنة 2003.

(3) محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 78، فبراير 2003، ص 04.

المحصول التصديري الأول، فكان سعر الخصم يخفض في مواسم جني المحصول و تسويقه ثم يرفع في باقي الفترات.⁽¹⁾

فمن خلال الشكل رقم (45) فاننا نلاحظ ان بنك مصر المركزي قام خلال (1991-2015) بتخفيض سعر الإقراض و الخصم عدة مرات، حيث تم تخفيضه ليصل إلى 12.25% سنة 1997 مقابل 13.5% سنة 1996، ثم تلى ذلك تخفيض آخر ليصل إلى 12% ثم 11%، و اعتبارا من 11 نوفمبر 2002 تم تخفيض سعر الإقراض و الخصم ليتراوح بين (8-9) % خلال الفترة (2009-2015)، و ذلك بهدف تخفيض أسعار العوائد لدى البنوك، و بالتالي حفز الاستثمار و دفع حركة النشاط الاقتصادي⁽²⁾. و الشكل التالي يوضح تطور معدل الائتمان و الخصم في مصر خلال الفترة (1991-2015).

الشكل رقم (45): تطور معدل الائتمان و الخصم في مصر للفترة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على: موقع البنك المركزي المصري، أسعار الخصم (1991/01/03 - 2016/06/19).

ثانيا: نسبة الاحتياطي الإلزامي

تعد هذه الوسيلة اقدم وسيلة نقدية اتبعت في مصر منذ عام 1943، عندما تم الاتفاق ما بين البنك الاهلي الذي يقوم ببعض وظائف البنك المركزي و البنوك التجارية على تحديد نسبة الاحتياطي المحتفظ بها لدى البنك الاهلي⁽³⁾، و ذلك للسيطرة على قدرة وحدات الجهاز المصرفي المصري على منح الائتمان، فالبنوك المصرية ملتزمة وفقا لأحكام قانون البنوك و الائتمان رقم (163) لسنة 1957 بالاحتفاظ لدى البنك المركزي المصري - و بدون فائدة - بنسبة من ودائعها يحددها الأخير كما و نوعا.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ أحمد السيد عبد اللطيف حسن، "تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، صيف- خريف 2014، ص 23.

⁽²⁾ حسين عبد المطلب الأسرج، "أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2003)": بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع و العشرون تحت موضوع: تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري، القاهرة، ص 05.

⁽³⁾ عباس كاظم الدعبي، مرجع سابق، ص 241.

⁽⁴⁾ محمود أبو العيون، مرجع سابق، ص 09.

لم يتم تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي لفترة طويلة نسبياً، إلى انه تم تعديلها في أول عام 1991 إلى 15% مع بدء التحول إلى أسلوب الرقابة غير المباشرة على الائتمان، الذي استهدف استخدام نسبة الاحتياطي كأداة للتحكم في حجم الائتمان على المستوى الكلي، بالإضافة إلى استخدامها كوسيلة للتحكم في مستوى فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي⁽¹⁾.

ومن خلال الملحق رقم 01 فإننا نلاحظ ان نسبة الاحتياطي الإلزامي ظلت ثابتة عند 15% خلال الفترة (1991-2001) إلى أن اتخذ مجلس إدارة البنك المركزي في عام 2002 قراراً بتخفيض هذه النسبة إلى 14%، و التي ظلت ثابتة خلال الفترة (2002-2011)، لقد اتخذ هذا القرار بهدف حفز البنوك على المساهمة بشكل أكبر في توفير التمويل اللازم للأنشطة الاقتصادية وبتكلفة أقل، خصوصاً في ظل معاناة الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ في معدلات النمو.

و بتاريخ 20 مارس، 22 ماي 2012 قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 14% إلى 10% و ظلت ثابتة إلى غاية 2015. الأمر الذي أدى إلى إتاحة سيولة إضافية للجهاز المصرفي و ذلك بهدف تسيير الأوضاع الائتمانية في السوق⁽²⁾.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوح (عمليات إعادة شراء أذون الخزانة)

مع حتمية تطوير سوق النقد في مصر -حتى يتمكن البنك المركزي من تنفيذ السياسة النقدية- تم ادخال اذون الخزانة لأول مرة في بداية عقد التسعينات، و استخدمت مصر في سوق اصدار هذه الأذون آليات السوق معتمدة على أسلوب المناقصات القائم على أساس قيام الجهة المصدر بتحديد قيمة الطرح مع قيام الراغبين بتحديد الحصة و سعر الفائدة، و حددت أجال الأذون بمدد 91 يوماً و 182 يوم و 364 يوماً⁽³⁾.

حرص البنك المركزي المصري خلال الفترة (1996-2003) على توفير أكبر قدر من السيولة للمساهمة في دفع النشاط الاقتصادي، دون الإخلال بمقتضيات الحفاظ على الاستقرار النقدي، و كان من أهم الإجراءات التي اتخذت لتحقيق ذلك بالإضافة إلى تخفيض سعر الإقراض و الخصم ، إعادة النظر في نطاق تطبيق نسبي الاحتياطي و السيولة، و أصل البنك المركزي عقد عمليات إعادة شراء أذون الخزانة بينه و بين بعض البنوك، لترتفع إلى 209 مليار جنيه سنة 2000 مقابل 61 مليار جنيه عام 1999⁽⁴⁾.

إلا أنه لم يتم استخدام هذه العمليات على نطاق واسع في السنوات التالية حيث اقتصر على 122 مليار جنيه عام 2001 ثم إلى 6.3 مليار جنيه عام 2003⁽⁵⁾. وفي سنة 2005 قام البنك المركزي باستحداث أداة

(1) رجاء عبد المنعم خليل، ممدوح موسى حبسة، مرجع سابق، ص 459.

(2) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2011/2012، ص 12.

(3) محمود أبو العيون، مرجع سابق، ص 15.

(4) حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 06.

(5) حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 06.

جديد متمثلة في إصدار أوراق خاصة بالبنك المركزي تحت مسمى "شهادات إيداع البنك المركزي المصري"، والتي تصدر للأجال حتى سنة و "صكوك البنك المركزي المصري" والتي تصدر للأجال تزيد عن سنة حتى سنتين، ويقوم البنك المركزي ببيع الأدوات بيعا نهائيا للبنوك. و انعكاسا لذلك فقد ارتفع الرصيد القائم لهذه العمليات إلى 93.7 مليار جنيه سنة 2006 مقابل 72.4 مليار جنيه نهاية يونيو 2005.⁽¹⁾

و مع تزايد السيولة بالسوق نتيجة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر قام البنك المركزي في يناير 2007 بإعادة تفعيل المزادات على الودائع بالإضافة إلى شهادات و صكوك البنك المركزي، و ذلك لامتناس فائض السيولة، فقد بلغ الرصيد القائم لتلك الأدوات 163.6 مليار جنيه نهاية 2007 مقابل 93.7 مليار جنيه سنة 2006.⁽²⁾ لينخفض إلى 82.9 مليار جنيه سنة 2009 بسبب زيادة مبيعات البنك المركزي المصري من النقد الأجنبي.⁽³⁾ ليرتفع هذا الرصيد حسب تقرير البنك المركزي إلى 101.5 مليار جنيه سنة 2010 بسبب زيادة مشتريات البنك المركزي المصري من النقد الأجنبي.

و بسبب التطورات السياسية التي شهدتها مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 و التي أدت إلى تغير في مستوى النشاط الاقتصادي و عمل الأسواق المالية، و هو ما انعكس سلبا على موقف السيولة المتاحة في السوق، قام البنك المركزي المصري بتوفير السيولة اللازمة لوحدات الجهاز المصرفي، التي قد تواجه ضغوطا في موقف السيولة المتاحة لديها، و ذلك من خلال عمليات إعادة الشراء الأسبوعية ذات اجل 7 أيام، فقد بلغ متوسط عمليات إعادة الشراء التي قام البنك المركزي بإجرائها خلال شهر يونيو 2012 نحو 33.1 مليار جنيه مقابل 8.2 مليار جنيه شهر يونيو 2011⁽⁴⁾، كما قام بالبدء في إجراء عمليات إعادة شراء أطول أجلا لمدة 28 يوما و ذلك اعتبارا من يوليو 2012، و هو ما انعكس بشكل ايجابي على مستويات السيولة لدى الجهاز المصرفي خلال النصف الأول من العام، حيث شهد السوق تراجعا ملحوظا في متوسط العجز في السيولة ليتحول إلى فائض اعتبارا من النصف الثاني من العام 2013، هو ما تطلب من البنك المركزي البدء في استخدام آلية ربط ودائع للبنوك اعتبارا من 2 أبريل 2013 حتى سنة 2014 بمزادات إيداع لأجل أسبوع لامتناس فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.⁽⁵⁾ أما خلال السنة 2015 فقد تم البدء في بيع شهادات استثمار قناة السويس، لتمويل مشروع قناة السويس الأمر الذي انعكس على تراجع رصيد السيولة.⁽⁶⁾

(1) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2006/2005، ص 16.

(2) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2007/2006، ص 13.

(3) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2009/2008، ص 16.

(4) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2012/2011)، ص 13.

(5) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2013/2012) (2014/2013)، ص 13، 15.

(6) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2014/2015، ص 13.

المطلب الثالث: نشأة بنك الجزائر المركزي و تطور ادواته النقدية خلال الفترة (1990- 2015)

يقف بنك الجزائر على قمة الجهاز المصرفي، يتولى الاصدار ، و يراقب التداول النقدي و يسير احتياطات الصرف، كما يمنح القروض للدولة و ذلك بغية الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني. وسنحاول من خلال هذا المطلب اعطاء نبذة عن نشأة بنك الجزائر مع استعراض تطوراها ادواته النقدية و ذلك كما يلي:

الفرع الأول: نبذة عن نشأة و تطور بنك الجزائر

نشأ النظام المصرفي في الجزائر المحتلة و ترعرع كامتداد للنظام المصرفي الفرنسي بكل خصائصه و مقوماته، كما ظلت وظائفه انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا، و فيما يتعلق ببنك الجزائر فقد بادرت السلطات الفرنسية إلى إنشائه سنة 1851 برأسمال قدره 3 ملايين فرنك فرنسي مقسمة إلى 6 آلاف سهم، و عند نشأته تولى بنك الجزائر وظيفتي الإصدار و الائتمان في آن واحد، إلا أنه و بعد نصف قرن من إنشائه تقلصت وظيفته الثانية شيئا فشيئا.

عرف بنك الجزائر اتساعا كبيرا في نشاطه، و يظهر ذلك من خلال عدد فروع التي أنشأت على المستوى الوطني، و نذكر على سبيل المثال الفروع في كل من : وهران سنة 1853، قسنطينة سنة 1856، عنابة سنة 1859، تلمسان سنة 1875... الخ.

و نتيجة للأزمة الشديدة التي شهدتها الجزائر خلال الفترة (1850- 1900)، بسبب إسرافه في تقديم القروض، هذا ما دفع بالسلطات الفرنسية سنة 1900 إلى نقل مقره إلى العاصمة باريس، مع تغيير تسميته إلى "بنك الجزائر تونس" و إعطائه حق الإصدار بدون قيود و تمسكت الجزائر بحق الإصدار إلى غاية 1958/09/19 تاريخ تأسيس البنك المركزي التونسي ليعود اسمه مجددا إلى "بنك الجزائر" و ذلك بمقتضى المرسوم 1958 و الذي ظل يعمل بهذا الإسم حتى تاريخ 1962/12/31، تاريخ انشاء البنك المركزي الجزائري من طرف المجلس التأسيسي كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي، و ذلك ليحل ابتداء من اول جانفي 1963 محل البنك المركزي الذي انشأته فرنسا اثناء الفترة الاستعمارية بموجب قانون اوت 1851.

و يتولى بنك الجزائر وفقا للكتاب الثالث المتعلق بالصلاحيات و العمليات من الأمر رقم (03-11) القيام بالمهام التالية⁽¹⁾:

- اصدار النقود القانونية؛
- السهر على استقرار الاسعار كهدف للسياسة النقدية و العمل على توفير افضل الشروط في مجال النقد و القرض و الصرف؛

(1) الطاهر الاطرش، مرجع سابق، ص 352.353.

- تحديد طرق وكيفيات الاقتراض من الخارج و يمنح الترخيص اللازم للقيام بذلك ؛
- ابداء الرأي و المشورة للحكومة في مشاريع القوانين و النصوص التنظيمية ؛
- يقترح علي الحكومة كل التدابير الكفيلة بتحسين و ضعيفة ميزان المدفوعات و حركة الاسعار و وضعيفة المالية العمومية؛
- مساعدة الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية متعددة الاطراف الدولية ، كما يمثها في مختلف المؤتمرات الدولية.

الفرع الثاني: أدوات بنك الجزائر المركزي

اختلفت الوسائل التي أستعملها البنك المركزي الجزائري في تنفيذ سياسته النقدية منذ تأسيسه و ذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية و المالية التي مرت بها الجزائر، لذلك فاننا سنحاول فيما يلي عرض و تحليل تطور أدوات بنك الجزائر خلال الفترة (1990-2015) كما يلي:

أولاً: معدل إعادة الخصم

يعد معدل إعادة الخصم أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة البنوك التجارية، و رغم قدم هذه الاداة مقارنة بغيرها من الأدوات، إلا ان بنك الجزائر و الى غاية 1986 لم يستعملها كوسيلة لمراقبة البنوك، و انما استعمله فقط بغرض تزويد البنوك بالسيولة و القروض التي هي في حاجة اليها،⁽¹⁾ فقبل صدور قانون النقد و القرض (10/90) كان بنك الجزائر يتعامل على اساس المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم لكل قطاع، بعد ذلك اصبح يتعامل بنظلم التحديد الموحد لكل من معدل إعادة الخصم الذي يتم تغييره كل سنة تقريبا و يقوم مجلس النقد و القرض بتحديد كيفية و شروط ذلك.⁽²⁾

و بصور قانون النقد و القرض (10/90) و الذي حدد شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، حيث تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية⁽³⁾ :

- إعادة خصم لسندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر او من الخارج؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى للبنك ستة أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات؛
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك و المؤسسات المالية و التي يبقى عن تاريخ استحقاقها 03 أشهر على الأكثر.

⁽¹⁾ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 288.

⁽²⁾ المادة (41) من الأمر رقم (11-03) المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 26-08-2003.

⁽³⁾ المواد: (69) (70) (72) من قانون النقد و القرض .

منذ صدور قانون النقد و القرض تم تعديل معدل إعادة الخصم تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية و الذي يرجع إلى تحرير الأسعار و تحقيق بنك الجزائر لأهدافه خاصة منها التخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي للاقتصاد الجزائري.⁽¹⁾

فمن خلال الجدول رقم (10) نلاحظ ان بنك الجزائر قام برفع معدل إعادة الخصم من 10.5 % سنة 1990 إلى 11.5 % سنة 1991 ليصل إلى 15 % سنة 1994. و يعود هذا الارتفاع لمعدل الخصم خلال هذه الفترة إلى سياسة البنك المركزي الرامية إلى الحد من التوسع في الائتمان و التحكم في معدل التضخم ، إلا ان ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف و تحرير الأسعار حالت دون تحقيق الهدف المطلوب، ذلك ان أسعار الفائدة الحقيقية سالبة و اقل من معدل التضخم مما افقد هذه الأداة فعاليتها.⁽²⁾

و انطلاقا من سنة 1995 و كما هو مبين في الجدول رقم (10)، فإننا نلاحظ ان معدل إعادة الخصم شهد انخفاضا من سنة إلى أخرى، حيث انخفض من 14 % سنة 1995 ليستقر عند 4 % سنة 2004. و ظل مستقرا عند هذه القيمة إلى غاية سنة 2015، نتيجة تحسن الوضعية المالية للبنوك، و هو ما دفعها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل من البنك المركزي. و الجدول التالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم:

الجدول رقم (10): تطور معدل إعادة الخصم (1990-2015)

معدل إعادة الخصم (%)	نهاية تاريخ التطبيق	تاريخ التطبيق
10.50	1991/09/30	1990/05/22
11.50	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1995/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1995/08/28
12.50	1997/06/28	1997/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/08
9.5	1999/08/08	1998/02/09
8.50	2000/01/26	1999/09/09
7.50	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.50	2003/05/31	2002/01/20
4.50	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07

المصدر:- النشرة الإحصائية الثلاثية، (ديسمبر 2008، ديسمبر 2016)، بنك الجزائر، ص 19، ص 19.

⁽¹⁾ ماجدة مدوخ، "ادوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90". مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

نوفمبر 2011، ص 374.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 374.

ثانيا: الاحتياطي الإجباري

يعتبر الاحتياطي الإجباري من احدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية و أكثرها فعالية، و قد تم تطبيقه في أواخر سنة 1994، و ذلك في إطار الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية⁽¹⁾. و بموجب ذلك يفرض البنك المركزي على المصارف التجارية ان تودع لديه في حساب مجمع تحتسب عليه فوائد بنسبة 11.5 %، و احتياطي يحسب على مجموع ودائعها بالدينار، و تمتد فترة انشاء الاحتياطي الالزامي من اليوم 15 لكل شهر الى اليوم 14 من الشهر الموالي، و حدد معدله خلال تلك الفترة بـ 2.5 %⁽²⁾

و رغم احداث هذه الاداة سنة 1994، الا انها لم تطبق فعليا بسبب ضعف السيولة لدى البنوك، و بقيت هذه الاداة بدون تطبيق الى غاية أفريل 2001، فقد دخلت حيز التطبيق الفعلي تماشيا مع عملية اصلاح ادوات السياسة النقدية في اطار الانتقال نحو استعمال الادوات غير المباشرة⁽³⁾.

ثم جاء الأمر (11/03) الذي ألغى هذه المادة و أصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي الإجباري، إلا أنه و نظرا لأهميتها باعتبارها الضمان الأول للمودع، و أداة فعالة في يد السياسة النقدية تم إعادة إدراجها حسب القانون رقم (02-04) الصادر في 03 مارس 2004، الذي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية، لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، المشتركة في عمليات الاسترداد و الودائع الأخرى)، لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن ان يصل حتى 15 % دون استثناء و بنفس الأسلوب، و يتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر⁽⁴⁾.

فمن خلال الجدول رقم (11)، فإننا نلاحظ ان معدل الإحتياطي الإجباري قد شهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2002-2013)، فقد ارتفع من 3 % سنة 2001 إلى 4.25 % سنة 2002⁽⁵⁾. ليرتفع الى 8 % سنتي 2008 و 2009 و ذلك بموجب التعلية 07-13 المؤرخة في 24 ديسمبر 2007 و المتعلقة بالاحتياطي الالزامي، ليرتفع الى 12 %⁽⁶⁾ سنة 2013، و ذلك بموجب التعلية 02-2013 المؤرخة في 23 أفريل 2013 و المتعلقة بالاحتياطي الالزامي، و بقي ثابتا عند هذه النسبة خلال سنتي 2014 و 2015.

إن ما يميز تطبيق سياسة في الجزائر هو منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات و مدة مكوثها لدى بنك الجزائر⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ كريمة جودي وآخرون، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، 1993، ص 311.

⁽²⁾ Instruction N °73-94 du 28 November 1994 relatif au reserves obligatoires.

⁽³⁾ معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 292.

⁽⁴⁾ حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 410.

⁽⁵⁾ Instruction N 01-06 du 06 Septembre 2001 relatif au reserves obligatoires.

⁽⁶⁾ Instruction N 02-2013 du 23 avril 2013 relatif au reserves obligatoires.

⁽⁷⁾ حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 410.

الجدول رقم (11): معدلات الاحتياطي الإجمالي ومعدلات الفائدة الممنوحة في الجزائر خلال الفترة (2015-1990)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل الاحتياطي الإجمالي (%)	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12	12
معدل الفائدة على الاحتياطي الإجمالي	4	2.5	2.5	1.75	1	1	1	0.75	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5

Source: Banque d'Algérie, Bulletin statistiques trimestriel, N°03, ", N°10, N°34

ثالثا: أدوات السوق النقدية:

عرف السوق النقدي في الجزائر اعادة تنظيم جذرية في جوان 1989، ليتوسع و يتعمق هذا التنظيم بصور قانون التقد و القرض، و التنظيم رقم 08/91 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية و التعليم رقم 28-95 المحددة لكيفية القيام بعمليات السوق النقدية. كما تم تحديد المتدخلين في هذه السوق.⁽¹⁾

و يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بعدة ادوات لعل أهمها:

1- الامانات (اتفاقية اعادة الشراء):

يقوم نظام الامانات على مبدأ يتمثل في ان كل بنك مقترض عليه ان يقدم ضمانات تتمثل في سندات عمومية او خاصة يلتزم بها اما البنك القرض، بمعنى نظام الامانات هي عمليات مضمونة تعتمد على تسليم او التنازل مؤقتا عن سندات مقابل دين، اي قروض ممنوحة لمدة معينة منذ يوم اجراء العملية، و تكون هذه القروض مضمونة لمدة القرض، عند انقضاء اجل القرض يرجع البنك المقرض السندات للبنك المقترض.⁽²⁾

2- مزادات سندات الخزينة:

استحدث هذا النظام في اكتوبر 1995، و من خلاله تقوم الخزينة العمومية بإصدار سندات عمومية و تطرحها عن طريق بنك الجزائر في السوق النقدية للمناقصة، بعرض تغطية احتياجاتها من التمويل.⁽³⁾ و يتعلق الامر بأودونات قصيرة الاجل لـ 13، 26، 52 اسبوعا ، و اودونات خزينة لسنة و سنتين و خمس سنوات.⁽⁴⁾

(1) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 377.376.

(2) معيزي قويدر، مرجع سابق، ص 295.

(3) نفس المرجع، ص 297.

(4) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 380.

3 - مزادات القروض:

تمت اول عملية اعادة تمويل بتاريخ 22 ماي 1995 بعد التعليمه 27-95 الصادرة بتاريخ 22 افريل المتعلقة بتنظيم السوق النقدي . وفي عملية المزاد يعلن البنك المركزي رغبته في شراء بعض انواع السندات الخاصة او العامة، و ان سعر كمية هذه العملية يتحدد حسب استجابة البنوك لهذه المناقصة. و الجدول التالي يوضح تطور اسعار الفائزة للمزادات على القروض:

الجدول رقم (12): تطور اسعار الفائزة للمزادات على القروض

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المعدل	19.5	17.2	14.5	12.82	11.07	9.95	8.30

المصدر: النشرة الاحصائية لبنك الجزائر 2001.

4 - عمليات السوق المفتوحة:

تمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع و شراء السندات العمومية و التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من ستة أشهر، و سندات خاصة قابلة للخصم أو لمنح القروض، و لا يجوز ان يتعدى المبلغ الاجمالي للعمليات التي يجريها البنك على السندات العامة 20 % من الإيرادات العادية للدولة المثبتة للسنة المالية السابقة.⁽¹⁾ و تتم العمليات بطلب بنك الجزائر عن طريق التلكس من البنوك و المؤسسات المالية ان تعطي تسعيرة قاطعة للسند أو معدل فائدة محدد بسعر الشراء و سعر البيع و يتحصل بنك الجزائر على العروض باستمرار و يختار أحسنها.⁽²⁾ و أجرى بنك الجزائر عملية واحدة في السوق المفتوحة بتاريخ 30 ديسمبر 1996، حيث قام بشراء سندات عمومية تقدر بـ 4 ملايين دينار جزائري بمعدل فائدة قدره بـ 14.94 %.

و نشير في الختام الى ان تدخل بنك الجزائر بهذه الادوات في السوق النقدية قد توقف منذ شهر ماي، 2001 و هذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض و عدم لجوئها الى أخذ الامانات على 24 ساعة و لأجل.⁽³⁾

رابعا: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتبر أداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية، تم اعتمادها ابتداء من شهر أفريل سنة 2002 بهدف فرض رقابة فعالة على السيولة البنكية . و آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوب مماثل لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر انطلاقا من سنة 1995، من اجل تمويل البنوك التجارية حينما

(1) المادة 76-77 من القانون (90-10). المتعلق بالنقد و القرض

(2) ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص 378.

(3) نفس المرجع، ص 280.

كانت تعاني من عجز السيولة، إلا أن حالة إفراط سيولة دفعت بنك الجزائر أن يستخدم الأسلوب ذاته لكن بعكس الأطراف، إذ أنه يمثل الطرف المقترض في حين تمثل البنوك التجارية الطرف المقرض،⁽¹⁾ حيث يقوم بنك الجزائر على استدعاء البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، أن تضع إختياريا لديه حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل إستحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الإستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.⁽²⁾

و تظهر مرونة آلية إسترجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الإحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002.⁽³⁾

و قد رفع بنك الجزائر مبالغ إسترجاع السيولة إبتداء من منتصف جوان 2007 مقابل الإتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، على إعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها⁽⁴⁾، وفي هذا الإطار فإن مبلغ السيولة المسترجعة من طرف بنك الجزائر و إلى غاية نهاية 2014 (1350) مليار دينار، إلا أنه وفي سنة 2015 أدى الانخفاض القوي في سعر البترول المتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، إلى انخفاض السيولة المصرفية، فقد قام بنك الجزائر بتعديل عتبات امتصاص السيولة، حيث انتقلت هذه العتبة من 1350 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 800 مليار دينار في أفريل 2015 ثم إلى 700 مليار دينار في ديسمبر 2015.⁽⁵⁾

يظهر من خلال الجدول رقم (13) التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات إسترجاع السيولة لسبعة ايام و لثلاث اشهر ما يدل على ديناميكية هذه الأداة، فمعدل اداة استرجاع السيولة لسبعة ايام و التي دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75% انخفض الى 0.75% سنة 2004، ثم ارتفع الى 1.25% سنتي 2006 و 2005، تم انخفض الى 0.75% و استقر عند هذه النسبة خلال الفترة (2009-2015)، أما استرجاع السيولة لثلاثة اشهر و التي دخلت حيز التطبيق سنة 2005 بمعدل قدر بـ 1.90% لترتفع الى 2.5% سنة 2007، لتنخفض سنة 2009 الى 1.25%، و تستقر عند هذه النسبة خلال الفترة (2009-2015).

(1) حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 413.

(2) رايس فضيل، "تراكم السيولة المصرفية و انعكاساته على سبر السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2000-2013"، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي العاشر: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية: تجارب الماضي و تحديات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، 15-16 نوفمبر 2015، ص 11.

(3) حمزة الحاج شودار، مرجع سابق، ص 413.414.

(4) رايس فضيل، مرجع سابق، ص 11.

(5) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 141.

الجدول رقم (13): معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاع السيولة (2001-2015)

(%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المعدل على إسترجاع السيولة لسبعة أيام	-	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0,75
المعدل على إسترجاع السيولة لثلاثة أشهر	-	-	-	-	1.9	2.0	2.5	2	1.25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25
فوائد تسهيلات الإيداع	-	-	-	-	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3

Source: Banque d'Algérie, Bulletin Statistique trimestriel, N°03., N°10, N°26, N°34

1 - تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

جاء تطبيق آلية تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة إنعاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري، و تعبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر⁽¹⁾، و ذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة إستحقاقها و معدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.⁽²⁾

المبحث الثاني: السياسة النقدية للبنوك المركزية في دول العينة خلال الفترة (1990-2015)

تعد السياسة النقدية بأدواتها المختلفة إحدى أهم السياسات الاقتصادية، التي تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يتلائم و الظروف السائدة في الاقتصاد ما، فهي تعرب عن مجموع الاجراءات و الوسائل و الادوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في عرض النقود بما يتناسب و تمويل النشاط الإقتصادي الحقيقي.

لذلك فإننا سنحاول في هذا المبحث تتبع مسار تطور السياسة النقدية في دول العينة و مؤشراتهما و

ذلك ضمن المطالب التالية:

المطلب الاول: السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي و مؤشراتهما خلال الفترة (1990-2015)

لتسليط الضوء على مسار تطور السياسة النقدية في العراق و مؤشراتهما، فإننا نتناول في هذا المطلب

العناصر التالية:

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية في العراق (1990-2015)

مرت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي بعدة مراحل، كانت أسيرة عاملين اضعفا من فعاليتها و حدا من تحقيق أهدافها ما قبل عام 2004، و هما البيئة الاقتصادية المتخلفة التي تعمل فيها، و ضعف التنسيق القائم بينها و بين السياسة المالية التي كثيرا ما تتعارض أهدافها مع أهداف السياسة النقدية، و ذلك بسبب الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي لاسيما النفطية منها، و التي جعلت النمو النقدي مرتبطا

⁽¹⁾ رايس فضيل، مرجع سابق، ص 11.

⁽²⁾ Instruction banque d'Algérie, N°04-05 du 14 juin 2005 Relative a La Facilite de Dépôt Rémunère.

بشكل تلقائي بالمركز المالي للحكومة و سياستها الإنفاقية. و يمكننا تقسيم مراحل تطور السياسة النقدية في العراق إلى فترتين أساسيتين هما:

أولاً: الفترة الأولى: (1990-2003)⁽¹⁾

خضعت السياسة النقدية خلال هذه الفترة إلى قيود فلسفة السياسة التدخلية، و ظلت كإحدى الواجهات الرسمية التي أسهمت في توفير التمويل اللازم لخطط التنمية و بشكل موازي للسياسات المالية، فلم تستطع السلطة النقدية الخروج عن المظلة الحكومية و مركزية إدارة المؤسسات الاقتصادية. و شهدت تلك الفترة إجراءات و قرارات عديدة نظرا للوضع الاقتصادي الحرج بسبب ظروف الحرب العراقية الإيرانية، و قيام السلطة بإتخاذ إجراءات نقدية لتمويل تزايد النفقات العسكرية، و التي ألفت بظلالها حيث ازداد عرض النقود بشكل كبير، و عندها قام البنك المركزي بطرح سندات ادخار سميت "سندات القادسية" (تم توظيفها لتمويل عجز الميزانية)، إضافة إلى استخدام أنواع متعددة من أسعار الصرف و غض النظر عن العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة التي كانت متبعة ما قبل الحرب العراقية الإيرانية، بالإضافة إلى الاقتراض من المؤسسات المصرفية لتمويل العجز (الدين العام).

ثم تلتها فترة الحصار الاقتصادي حيث عمد البنك المركزي إلى استخدام الأدوات النقدية المباشرة ، و التي صاحبها إلى حد ما استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة بمعنى آخر استطاع البنك أن يعمل بطريقتين: مباشرة من خلال قوته و سلطته (بنك البنوك)، و غير مباشرة من خلال تأثيره على وضع سوق النقد. و ظهر ذلك عند قيام البنك المركزي بوضع سعر و حدود للفائدة للتأثير على الائتمان، بالإضافة إلى وضع حدود عليا للائتمان بهدف التأثير على الميزانية العامة للمصارف ، مع قيود عمليات التحويل الخارجي و نسب قانونية للاستثمار في الحوالات و السندات.

و خلاصة القول أن السياسة النقدية في فترة الحصار اقتصرت على الأدوات النقدية المباشرة و غير المباشرة، فبعد عام 1995 اتخذت إجراءات نقدية تقشفية لمعالجة التضخم المنفلت من خلال الضغط على الإنفاق الحكومي و تحديد أوجه الهدف في الميزانية العامة للدولة و زيادة موارد الدولة من الضرائب و الرسوم و إلغاء الإعفاءات و إلغاء الدعم. و قد كان لهذه القرارات الأثر المباشر في انخفاض المستوى العام للأسعار و تحسن في سعر صرف الدينار و لكن في الوقت ذاته أدت هذه الإجراءات إلى زيادة- إلى حد ما - في نسبة البطالة بسبب السياسات التقشفية.

⁽¹⁾ ثريا عبد الرحيم، "تقييم أداء السياسة النقدية في العراق و أثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 13، عدد 48، جامعة بغداد، 2007، ص ص145، 146.

يضاف إلى إجراءات أخرى تضمنتها السياسة النقدية ألا وهي تحرير أسعار الصرف، و السماح للسوق الموازي للنقد الأجنبي أن يعمل بصورة مطلقة مع تدخل البنك المركزي من فترة لأخرى، ببيع الدولار إلى المصارف التجارية و مكاتب الصيرفة بالمزاد العلني، كل هذه الإجراءات ساعدت في إستقرار الأسعار.

ثانياً: مرحلة ما بعد عام 2003⁽¹⁾

أبرز حدث يتعلق بأداء السياسة النقدية لفترة ما بعد 2003، هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004، فقد اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجبه بمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق، من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية و من حيث الأهداف، ابتداء من هدف يكبح جماح التضخم و استقرار الأسعار، إلى المحافظة على نظام نقدي و مالي مستقر، وصولاً إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية، و إتاحة فرص العمل، مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح عملة وطنية جاذبة و بنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولار. و لم يعد البنك المركزي الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة المالية، حيث بدأ البنك المركزي بإتخاذ وسائل و أدوات غير مباشرة منها تحرير أسعار الفائدة و الكف عن التدخل في أوجه و كلفة الائتمان مع السعي لتنظيم نمو الكتلة النقدية وفقاً لمتطلبات الإستقرار الإقتصادي. (استخدام العراق لنظام الصرف المرن و قيام البنك المركزي بإدارة مزاد العملة الأجنبية كسوق صرف منظمة⁽²⁾ .

و لكن يبقى الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الراهنة هو الحد من التضخم الجامح و الذي يلقي بظلاله على الاقتصاد بشكل عام و على دخل الفرد بشكل خاص.

الفرع الثاني: مؤشرات السياسة النقدية لبنك العراق

تفرز السياسة النقدية مجموعة من المتغيرات و المؤشرات التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي و لعل من بين هذه المؤشرات نذكر:

أولاً: المعروض النقدي

سنحاول فيما يلي تحليل و تقييم واقع المعروض النقدي في العراق للمدة (1990-2015)، بإعتبار أن تغيره سيؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فمن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (14) و الذي يوضح تطور عرض النقد و مكوناته في العراق، فإننا نلاحظ ان عرض النقد في العراق مر بمرحلتين اساسيتين هما:

1 - تطور عرض النقد و مكوناته خلال المدة (1990-2003):

لقد تطور عرض النقد بصورة كبيرة خلال هذه الفترة و هو ما يعكسه الجدول رقم (14) ، حيث اتسم عرض النقد (M2) خلال هذه الفترة بالارتفاع التدريجي من سنة الى أخرى بسبب الحصار الاقتصادي

(1) ثريا الخزرجي، مرجع سابق، ص 08.

(2) ثريا عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 146.

الذي فرض على العراق، وحرمانه من تصدير النفط، الذي يعد المورد الأساس للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيراداته وحاجاته الأخرى.

فقد ارتفع من 21269 مليون دينار سنة 1990 الى 113666 مليون دينار سنة 1993 و بمعدل نمو بلغ 97%، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية على العراق، وما نجم عنها من انخفاض الإيرادات النفطية، ما دفع بالحكومة الى الاصدار النقدي لتلبية متطلبات المواطنين و اعادة الاعمار. أما في سنة 1996 فقد بلغ عرض النقد (M2) 1084172 مليون دينار و بمعدل نمو بلغ 36% و جاء هذا الانخفاض نتيجة توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة فضلا على الاجراءات التقشفية لمعالجة التضخم، و استمرت الزيادة في عرض النقد (M2) خلال الاعوام 1997، 1999، 2000، و بمعدلات نمو بلغت (10، 30، 8) % على التوالي. و يعود سبب هذا الارتفاع الى التسارع المستمر في ممارسة سياسة النقد الرخيص⁽¹⁾ عبر آلية الربط بين التوسع في عرض الكتلة النقدية من جهة و اتساع رقعة العجز في الموازنة من جهة أخرى، اذ باتت حيازة الجهاز المصرفي لحوالات الخزينة (التي هي أساس الدين العام الداخلي) مصدرا لزيادة الإصدار النقدي الجديد عن طريق سياسة تنقيد الدين العام، و التي تلتزم السلطة النقدية بموجها بخلق النقود (مطلوبات) تقابل حيازتها لتلك (الموجودات) المتراكمة من أدوات الدين العام في المحافظ الاستثمارية للجهاز المصرفي⁽²⁾.

2 - تطور عرض النقد ومكوناته خلال المدة (2003-2015):

اتبع البنك المركزي بعد حصوله على الاستقلالية التامة عن الحكومة في رسم سياسته و تسيير أدواته مجموعة من الإجراءات و التدابير لإدارة عرض النقود و التحكم به بما يحقق الاستقرار السعري و يضمن الوصول إلى نظام مالي سليم، و قد عمد إلى توجيه تلك الإجراءات و التدابير باتجاه تعزيز الثقة بالعملية المحلية أولا و بالجهاز المصرفي ثانيا محاولة لتحجيم التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول، و لأجل تحقيق ذلك لجأ إلى استخدام إشارة سعر الفائدة أداة لجذب الودائع الادخارية، فضلا عن إعطاء الحرية للمصارف في تحديد سعر الفائدة و ممارسة نشاط التحويل الخارجي، بهدف زيادة قدرتها الإيداعية و الائتمانية. و على الرغم من كل هذه الإجراءات بقت قدرة البنك المركزي في السيطرة على حجم الكتلة النقدية محدودة اذ أخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي⁽³⁾.

و قد شهدت هذه الفترة زيادات متتالية في عرض النقود (M2)، حيث ارتفع من 11498148 مليون دينار سنة 2004 الى 21050249 مليون دينار سنة 2006، و هي زيادة ناجمة عن التغير في البنود المكونة له، فقد كانت نسبة مساهمة (M1) في عرض النقد (M2) (73.4، 88.2) % لسنة 2004، 2006، و هي نسبة كبيرة

(1) سياسة النقد الرخيص: و التي تعني خفض المباشرة لكلفة خدمة الدين العام من خلال خفض سعر الفائدة على الاقتراض الإنفاقي.

(2) محمود محمد محمود داغر، حسان جبر عاشور، "العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم و سعر الصرف في العراق للمدة (1990-2011)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014، ص 215.

(3) نفس المرجع، ص 219.

إذا ما قورنت بنسبة مساهمة أشباه النقود و استمرت الزيادة في عرض النقود (M2) الى سنة 2014 حيث قدر بـ 92566930 مليون دينار و بمعدل نمو بلغ -1.54% رغم انخفاض صافي الموجودات الاجنبية نتيجة انخفاض العوائد النفطية، في حين عرفت سنة 2015 انخفاض في عرض النقود(M2) الى 82438712 مليون دينار، و يعود ذلك الى انخفاض صافي الموجودات الاجنبية نتيجة انخفاض اسعار النفط، و من ثم انخفاض في عرض النقود M1 الى 65435425 مليون دينار، و اشباه النقود 17003287 مليون دينار.

الجدول رقم (14): تطور عرض النقد و مكوناته في العراق للمدة من (1990-2015).

مليون دينار عراقي

السنوات	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية	عرض النقود(M1)	معدل النمو(%)	اشباه النقود	عرض النقود(M2)
1990	13412.1	1947.2	15359.3	29	5909.7	21269
1991	21873	2797	24670	61	7052	31722
1992	36021	7888	43909	78	12920	56829
1993	67134	19296	86430	97	27236	113666
1994	199436	39465	238901	176	37956	276857
1995	584398	120666	705064	195	68273	773337
1996	881616	78887	960503	36	123669	1084172
1997	929828	108269	1038097	8	204472	1242569
1998	1192530	159346	1351876	30	294364	1646240
1999	1275220	208616	1483836	10	630236	2114072
2000	1474322	253685	1728007	16	495512	2223519
2001	1782691	376398	2159089	25	690506	2849598
2002	2563693	449908	3013601	40	857468	3871069
2003	1878486	1019703	2898189	91.6	1123658	4021847
2004	7162945	2985681	10148626	75.7	1349522	11498148
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	3260225	14659350
2006	10968099	4491961	15460060	35.6	5590189	21050249
2007	14231700	7489467	21721167	40.5	5198829	26919996
2008	18492502	9697432	28189934	29.8	6671993	34861927
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	8055259	45355289
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	8548679	60292168
2011	28287361	34186568	62473929	20.7	9593380	72067309
2012	30593647	33142224	63735871	2.02	11600257	75336128
2013	34995453	38835511	73830964	15.84	13695621	87526585
2014	36071593	36620855	72692448	-1.54	19874482	92566930
2015	34855256	30580169	65435425	10	17003287	82438712

المصدر:

-1990: حيدر نعمة بخيت، فريق جواد مطر، "السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)". الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، ص 216.

(1991-2002): البنك المركزي العراقي، "المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي (1991- جوان 2003)". عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2003.

(2003-2015): النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي(2006، 2009، 2011، 2014، 2015). صفحات متفرقة

ثانياً: سعر الصرف

اتبع العراق منذ عام 1931 أي منذ إصدار الدينار العراقي نظام سعر الصرف الثابت و استمر في إتباعه لغاية عام 1991، رغم التغيرات التي طرأت على النظام النقدي الدولي و على الاقتصاد العراقي نفسه⁽¹⁾. و قد مر هذا السعر في العراق خلال الفترة(1990-2015) بعدد من المراحل نوجزها فيما يلي:

1 سعر الصرف خلال المرحلة (1990-2003):

يتضح من خلال الشكل رقم (46) و الذي يبين تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، ان سعر صرف الدينار العراقي قد عرفا تذبذبا حادا خلال هذه الفترة، فقد ارتفع من 4 دينار للدور سنة 1990 الى 1674 دينار للدولار سنة 1995، ليصل الى 1936 سنة 2003، و لقد ساهمت عوامل عديدة خارجية و داخلية في عقد التسعينات في هذه التقلبات التي شهدها سعر صرف الدينار مقابل الدولار، فالأسباب الخارجية تمثلت بالحصار الاقتصادي الذي حرم العراق من موارد مهمة بالعملة الصعبة، بالإضافة إلى حرمانه من الاستفادة من أمواله المودعة بالعملة الصعبة في البنوك الأجنبية، من خلال تجميد تلك الأموال و حرمانه من الفوائد المستحقة لها، أما العوامل الداخلية فتمثلت بزيادة الكمية المعروضة من النقد بسبب السياسات الخاطئة، و هبوط معدل الناتج المحلي و تدهوره و انخفاض حجم الإستيراد⁽²⁾. كما كان لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الأثر السلبي في عدم استقرار الصرف، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في زيادة وتيرة التراجع لسعر الصرف، و على رأسها تركيز النشاط التجاري الخارجي بيد القطاع العام، الذي اعتمدت فيه الأسعار الرسمية للصرف، فضلا عن الدور السلبي للقروض الخارجية التي كانت تسهم في تغطية الميزان التجاري، و التي عمقت من الاختلال و التشوه في ذلك الميزان، فيما أدى القرار الذي أصدره البنك المركزي العراقي عام 1993 و الذي أجاز بموجبه تأسيس شركات و مكاتب الصيرفة و الحوالات الخارجية إلى زيادة عدد المضاربين، و بالشكل الذي ساهم في زيادة حدة التذبذبات في قيمة العملة.⁽³⁾

2 -سعر الصرف خلال المرحلة (2004-2009):

بعد أحداث احتلال العراق عام 2003 و حصول البنك المركزي العراقي على استقلالته في رسم و تنفيذ سياسته النقدية بموجب القانون رقم (56) لسنة 2004، و بدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي من أجل بناء مرتكزات قوية لهذا الاقتصاد في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، كان يتوجب على صناع السياسة النقدية اللجوء إلى نظام سعر صرف يتلاءم مع التطورات الاقتصادية الحاصلة و يستطيع تحقيق التحسن و استقرار في قيمة الدينار العراقي. فبعد أن شهدت العراق نظم صرف متعددة بلغت فيه أسعار الصرف ما يزيد عن 10 أسعار اعتمدها السياسة الاقتصادية، و ما أفرزته من تشوهات جراء التعددية الرسمية.

⁽¹⁾ كريا عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 153.

⁽²⁾ صباح نوري عباس، مرجع سابق، ص.ص 68.67.

⁽³⁾ محمود محمد محمود داغر، حسان جبر عاشور، مرجع سابق، ص 216.

قامت السلطة النقدية باعتماد نظام سعر الصرف الموعوم المدار على أن يكون سعر الصرف حراً يتحدد وفق آلية العرض و الطلب، لكن تحت رقابة و إشراف البنك المركزي لاهمية تحركات هذا السعر على النشاط الاقتصادي العراقي⁽¹⁾، و لأجل النجاح في تطبيق هذا النظام اتبع البنك المركزي أسلوب مزاد العملة الأجنبية لبيع و شراء العملات الأجنبية (الدولار).

و بهذا وضع مزاد العملة الأجنبية النهاية للتقلبات في سعر صرف الدينار التي عانت منها المدة ما قبل عام 2003، إذ أسهم مزاد العملة الأجنبية في تحقيق توازن ما بين عرض العملة المحلية (الطلب على العملة المحلية) و الطلب على العملة المحلية (عرض العملة الأجنبية) مما أدى إلى تحسين و استقرار سعر صرف الدينار تجاه الدولار خلال المدة (2004-2010)، إذ أن هذا التحسن الحاصل في سعر صرف الدينار العراقي هو نتيجة مباشرة لزيادة الاحتياطات الدولية لدى المصرف المركزي المتأتية أساساً جزاء قيام الأخير بتنقيد العوائد النفطية للحكومة التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الأجنبية⁽²⁾. فخلال هذه الفترة و من خلال الشكل رقم (46) فإننا نلاحظ ان سعر صرف الدينار العراقي قد شهد تحسناً ملحوظاً فبعد أن بلغ سعر صرف الدينار العراقي نحو 1936 ديناراً للدولار الواحد عند عام 2003 تحسن بشكل شبه مستمر حتى وصل إلى حدود 1185 ديناراً للدولار الواحد في عام 2010.

و قد نتجت تلك التحسينات في سعر صرف الدينار إلى عدة عوامل أهمها:⁽³⁾

✓ دور البنك المركزي العراقي في بيع و شراء الدولار، مما أدى إلى جعل دوره كوسيلة ضبط و موازنة للحد من التقلبات الحادة التي قد تنشأ نتيجة للزيادات المفرطة في الطلب على الدولار أو عرضه في السوق؛
 ✓ تطور النشاط الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة نتيجة للاستقرار النسبي في الجوانب الأمنية و الاقتصادية، مما رفع باتجاهات محدودة من درجة الثقة بالدينار العراقي.

3 - سعر الصرف خلال المرحلة (2009-2015):

لم يحاول البنك المركزي خلال هذه المرحلة تثبيت سعر الصرف عند مستوى معين، أو بتعبير آخر إن البنك المركزي لم يحاول ما بعد 2009 جعل العرض من النقد الأجنبي تام المرونة عند مستوى معين لسعر الصرف، فقد اكتفى البنك المركزي العراقي و منذ سنة 2010 بضخ كميات من النقد الأجنبي في مزاداته الأسبوعية تمنع فقط تجاوز سعر الصرف لسقف معين و تحول دون هبوطه دون حد أدنى محدد، و تسمح له بالتذبذب صعوداً و نزولاً ضمن مدى هذين الحدين؛ بعبارة أخرى إن سياسة البنك المركزي تجاه سعر

(1) محمود محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج، "سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي و النظام المعلن للمدة (2004-2012)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 21، العدد 84، 2015، ص 279.

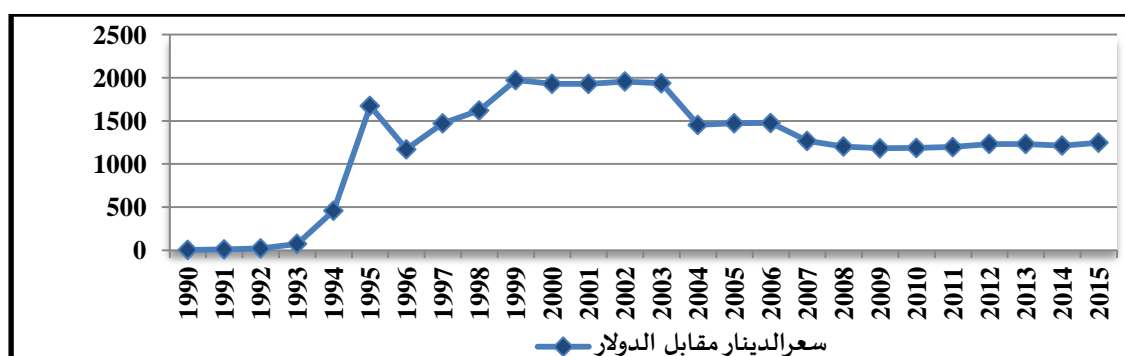
(2) نفس المرجع، ص 279.

(3) نصر حمود مزنان فهد، "اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)". مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 260، العدد 07، جامعة بابل، 2012، ص 06.

الصرف في هذه المرحلة اقتصر على ضخ كميات من النقد الأجنبي تؤمن فقط استقرار سعر الصرف ضمن حدود معينة.

فمن خلال تحليل بيانات الشكل رقم (46) و الذي يبين تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، فاننا نلاحظ انه تذبذب خلال هذه الفترة صعودا و نزولا، فقد بلغ دينار للدولار الواحد سنتي 2010 و 2009 ليرتفع الى 1222 دينار للدولار الواحد سنتي 2012 و 2013 ، أما في سنة 2014 فقد شهد معدل سعر صرف الدينار العراقي انخفاضا الى 1205 دينار للدولار الواحد، ليرتفع إلى 1216 دينار لكل دولار سنة 2015، و يعود سبب ذلك إلى قيام البنك المركزي العراقي بإصدار تعليمات جديدة لبيع و شراء العملة الأجنبية.

الشكل رقم (46) : تطور معدل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار للمدة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبية بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي (1991- جوان 2003). عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، 2003.

- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2004-2015). المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.

في الختام، يمكننا القول أن أنظمة الصرف في العراق لم يكن لها دور يذكر في تشجيع الاستقرار أو مكافحة الإتجاهات السعرية السلبية، و إنما كانت أنظمة مسيطرة للفعاليات التجارية الحدودية و القرارات الحكومية الارتجالية، فيما يدل استمرار التذبذب في أسعار الصرف على عجز السياسة النقدية عن وضع سياسة واضحة المعالم قادرة على لجم تلك التذبذبات.⁽¹⁾

ثالثا: سعر الفائدة

من خلال الجدول رقم (15) و الذي يظهر تطورات أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في العراق خلال الفترة (1990-2015) ، فاننا نلاحظ ان سعر الفائدة الاسمي لم يتغير بصورة كبيرة، فقد قدر بـ 6.5% خلال الفترة (1990-1994)، ليرتفع الى 7.25 % خلال الفترة (1995-2003) ، هو ما يعكس عدم استعمال السلطة النقدية لسعر الفائدة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، ما اثر على امكانية الجهاز

(1) محمود محمد محمود داغر، احسان جبر عاشور، مرجع سابق ، ص 216.

المصرفي في تعبئة المدخرات الوطنية من جهة، و امتصاص السيولة للحد من التضخم، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة الاسمية عن معدلات التضخم العالية، اما اسعار الفائدة فقد كانت سالبة، هذا ما جعل الاحتفاظ بالنقود على شكل ودائع مصرفية أمر غير مجزي اقتصاديا وأن استثمارها في المضاربة بالعقارات و السلع المعمرة و العملات الأجنبية تعطي مردودا عاليا مقارنة بالاحتفاظ بالمبالغ النقدية في شكل ودائع ادخارية.⁽¹⁾

اما خلال الفترة (2003-2015) وفي مطلع عام 2004، وبناء على المتطلبات الجديدة في تحقيق الانسجام مع الإطار العام للسياسة النقدية، و التوجه نحو اقتصاد السوق و بما يحقق التوازن الحقيقي لقوى العرض و الطلب على النقد، و لما كان سعر الفائدة جزءا من السياسة السعيرية و بهدف تطوير القطاع المالي وفق أحدث الأسس المعاصرة و التجارب الناجحة، قام البنك المركزي "العراقي بالتحريك الكامل لسعر الفائدة على الودائع و القروض و الائتمانات و الأوراق المالية و كافة الأدوات المالية الأخرى" و ذلك اعتبارا من شهر آذار 2004.⁽²⁾

جدول(15): تطور أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في العراق.

السنة	سعر الفائدة الاسمي (%)	سعر الفائدة الحقيقي* (%)
1990	6.5	-45.65
1991	6.5	-180.04
1992	6.5	-77.26
1993	6.5	-201.12
1994	6.5	485.65-
1995	7.25	344.14-
1996	7.25	22.68
1997	7.25	15.78-
1998	7.25	7.52
1999	7.35	5.23
2000	7.35	2.37
2001	6.35	10.02
2002	6.35	12.97-
2003	6.35	27.25-
2004	9.5	17.5-
2005	15.5	21.5-
2006	19.5	33.7-
2007	23.5	7.3-
2008	18.5	15.8
2009	12.33	15.13
2010	9.75	7.35
2011	9.50	3.9
2012	9.50	3.4
2013	9.50	7.6
2014	9.50	7.3
2015	9.50	8.1

المصدر: نقلا عن : محمود محمد محمود داغر، احسان جبر عاشور، مرجع سابق

(*): سعر الفائدة الحقيقي: سعر الفائدة الإسمي- معدل التضخم.

المطلب الثاني: السياسة النقدية لبنك مصر المركزي و مؤشراتهما

شهدت السياسة النقدية للبنك المركزي المصري تطورات هامة خلال هذه الفترة، سايرت من خلالها مختلف التطورات التي شهدتها الاقتصاد، لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تتبع مسار تطور السياسة النقدية ، مع دراسة تطور اهم مؤشراتهما و ذلك كما يلي :

(1) جليل كامل غيدان، استيق اسماعيل حمه، مرجع سابق ، ص

(2) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لبنك المركزي العراقي لعام 2003 و مطلع عام 2004. المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، ص 15.

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2015)

بدأت السلطات النقدية بداية التسعينات تجربتها في تحديث إدارة السياسة النقدية، و في ظل أوضاع انتقالية من التبعية إلى المزيد من الاستقلالية و إبعاد السياسة النقدية عن التمويل بالعجز في الميزانية العامة و التي كانت تعاني من عجز نسبته -11.7 و الذي انخفض إلى -8.5 في عام 1991⁽¹⁾ و لقد تزامنت هذه الإصلاحات مع الإصلاح المالي الذي تبنته مصر و الذي جاء في إطار برنامج التثبيت و التكييف الهيكلي، الذي عقدته مصر مع صندوق النقد و البنك الدولي عام 1991. و كان التركيز الأساسي في إصلاح السياسة النقدية في استخدام أدوات غير مباشرة لإدارة السيولة المحلية و تعزيز أرصدة البنوك من العملة المحلية⁽²⁾.

كما شهدت هذه المرحلة صدور قانون البنك المركزي للجهاز المصرفي و النقد في عام 2003، و اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي التي استندت على ضرورة احتواء الطلب المحلي اعتماداً على المؤشرات السعرية المستندة على قوى السوق، مع العمل على تقليص درجة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق برنامج مكثف لخصخصة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و تحسين أسلوب إدارة المالية العامة و تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة.

و بالإضافة إلى الإجراءات السابقة قام البنك المركزي المصري باتخاذ عدة إجراءات تتعلق بالمعروض النقدي و تتمثل فيما يلي⁽³⁾:

1. تحرير أسعار الفائدة على الإيداع و الإقراض بالبنوك من أي قيود، و قد استلزم هذا الوضع إدخال تعديلات تشريعية على قانون البنوك و الائتمان للنص على حرية البنوك في تحديد أسعار الفائدة المدينة و الدائنة، و حريتها في تحديد أسعار كافة الخدمات المصرفية دون تدخل مباشر من البنك المركزي المصري؛
2. رفع كافة السقوف الائتمانية التي كانت سائدة على معدلات نمو الائتمان بكافة أنواعه، مع التحول إلى السيطرة على نمو الائتمان باستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة؛
3. استحداث أسلوب تمويل العجز الموسمي في الموازنة العامة للدولة من خلال مزادات أذون الخزانة العامة بأجال تتراوح بين 91 يوم كحد أدنى و عام كحد أقصى؛
4. ربط سعر الخصم لدى البنك المركزي بأسعار الفائدة على أذون الخزانة العامة لتخفيض درجة الجمود التي كان يعاني منها سعر الخصم و لربطه بتوجهات السوق؛

⁽¹⁾ رعد حمود عبد الحسين تويج، "الطلب على النقود و إدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة للعراق". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة 2010، ص 179.

⁽²⁾ إبراهيم الغيطاني، انس رجاء، تقييم السياسة النقدية في مصر بعد ثورة يناير، المركز المصري للدراسات و المعلومات، القاهرة، 2013، ص 04.

⁽³⁾ بالاعتماد: - السوسيدي محمد سهام، مرجع سابق، ص 143.

- محب خله توفيق، استهداف التضخم، مرجع سابق، ص 312.

5. تحرير أسعار الخدمات المصرفية؛

6. باعتبار أن البنوك هي اللاعب الرئيسي في سوق النقد والائتمان، فقد تم إلزام البنوك بمعايير الملائة المالية وفقاً لقواعد لجنة بازل.

الفرع الثاني: مؤشرات السياسة النقدية

سنحاول فيما يلي عرض بعض المؤشرات النقدية في مصر خلال فترة الدراسة والتي تعكس السياسة النقدية لمصر خلال تلك الفترة:

أولاً: المعروض النقدي

لتتبع التطورات التي حدثت في حجم السيولة المحلية والعناصر المكونة لها، فإننا نقسم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية:

1+ المعروض النقدي (1990-2000):

خلال هذه المرحلة وضع البنك المركزي المصري استقرار المستوي العام للأسعار و سعر الصرف على رأس أولوياته⁽¹⁾، لذلك فقد لجأ إلى استخدام أدوات كمية و سعرية متنوعة خلال نقاط زمنية مختلفة لتحقيق أهدافه المتعدد و من ضمن هذه الأهداف: استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي و خلق فرص عمل و الحفاظ على الثقة في العملة المحلية، و هو ما أدى إلى عدم الاتساق في أسلوب إدارة السياسة النقدية.⁽²⁾

فبالاستعانة بالجدول رقم (16) و الذي يوضح تطور عرض النقد و مكوناته في مصر فإننا نلاحظ ان المعروض النقدي (M2) في مصر قد شهد تطوراً خلال هذه الفترة فقد ارتفع من 82.5 مليار جنيه سنة 1990 إلى 168.52 مليار جنيه سنة 1996 و بمعدل نمو بلغ 10.5 % ليصل إلى 255.27 مليار جنيه سنة 2000، و هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في هذه الزيادة نذكر منها قيام العديد من الدول العربية و الغربية الدائنة لمصر في إعفائها لجزء من ديونها و إعادة جدولة المتبقي منها بعد حرب الخليج الثانية، أما العامل الثاني فيتمثل في تدفق رؤوس الأموال الدولية بكثافة و ذلك لارتفاع أسعار الفائدة الاسمية بعد السماح لهذه الأسعار بالتحرك وفقاً لمتطلبات السوق بصورة شهرية أو فصلية⁽³⁾. و تعود هذه الزيادة في السيولة المحلية إلى تزايد أشباه النقود من 66.4 مليار جنيه مصري عام 1990 إلى 205.53 مليار جنيه مصري سنة 2000.

⁽¹⁾ أشرف لطفي، إيمان إبراهيم، "استقرار دالة الطلب على النقود في الدول النامية باستخدام مدخلي التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ: حالة مصر (1991-

2010)، "مقال على الموقع: www.researchgate.net/profile/Eman_ali36/publication/280802307

⁽²⁾ البنك المركزي المصري، "الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار وآليات السياسة النقدية"، المجلة الاقتصادية، المجلد 50، العدد 03، 2010/2009، ص 03.

⁽³⁾ رعد حمود عبد الحسين تويج، مرجع سابق، ص 180.

2+المعرض النقدي (2005-2000):

تمثل هذه المرحلة امتدادا لمرحلة التسعينات إلا أن ما يميزها كونها بداية التحول عن تلك السياسة ، و التي في جوهرها التدخل في سوق النقد لتحقيق هدف تخفيض الاحتياطيات المصرفية الفائضة وبشكل يمنع سعر الفائدة من التغير بصورة كبيرة دون الأخذ بالحسبان الابتعاد عن توجهات المتغيرات المؤثرة في مستويات الفوائض.⁽¹⁾

وقد استخدم البنك المركزي المصري خلال هذه الفترة الأوراق المالية الصادرة بالتنسيق مع الحكومة لتعقيم التدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، ومن ناحية أخرى لم يكن التذبذب الذي أظهره سعر الفائدة بين البنوك ليلية واحدة يعكس تحركات مؤشرات الاقتصاد الكلي على الرغم من إنشاء سوق المعاملات بين البنوك ليلية واحدة بالعملة المحلية في عام 2001، ونظرا لهذا التضارب بين الأهداف النهائية لكل من السياستين النقدية و المالية فقد غابت المصدقية عن الأداء الاقتصادي ككل⁽²⁾. كما حرصت السلطة النقدية في مصر على تشجيع الادخار و تحفيز الاستثمار في آن واحد، و ذلك بالعمل على فتح نوافذ جديدة للإقراض لتوفير التمويل اللازم للفرص الاستثمارية و لفهم طبيعة السياسة النقدية و تتبع التطورات النقدية خلال هذه الفترة يتعين علينا تتبع تطورها من سنة مالية إلى أخرى.⁽³⁾

فمن خلال الجدول رقم (16) و خلال الفترة (2005-2000) استمر نمو المعرض النقدي (M2) و بمعدلات نمو متباينة، ففي سنة 2002 و نتيجة لإحداث 11 سبتمبر في عام 2001، و التي كان لها أثر انكماشى و حدوث تباطؤ اقتصادي على صعيد الاقتصاد العالمي، و التي لم يكن الاقتصاد المصري بعيدا عنها، قامت السلطة النقدية باحداث توسع ائتماني بزيادة معدل نمو M2 ، حيث ارتفع من 15.4% سنة 2002 إلى 16.9% سنة 2003.

أما خلال سنة 2003 فقد استهدفت السياسة النقدية التي استخدمها البنك المركزي المحافظة على استقرار الأسعار كهدف نهائي بما يتفق مع الأهداف القومية المتمثلة في تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي و توفير فرص عمل جديدة و ذلك من خلال التوجيه المناسب لمعدلات نمو المعرض النقد و السيولة المحلية كهدف وسيط باستخدام فائض الأرصدة الاحتياطية للبنوك لديه كهدف تشغيلي.⁽⁴⁾ و قد جاءت نتائج التنفيذ الفعلي للسياسة النقدية مسائرا لأهدافها، حيث بلغ معدل نمو السيولة المحلية M2 16.9% مقابل 15.3% خلال السنة المالية السابقة.⁽⁵⁾

(1) رعد حمود عبد الحسين تويج، مرجع سابق، ص 190.

(2) البنك المركزي المصري، "الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار واليات السياسة النقدية". مرجع سابق، ص 08.

(3) رعد حمود عبد الحسين تويج، مرجع سابق، ص 191.

(4) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2003-2002. ص 21.

(5) نفس المرجع، ص 22.

أما خلال السنة 2004 فقد استهدف البنك المركزي الحفاظ على استقرار الأسعار كهدف لها، وذلك من خلال الموازنة بين المعروض النقدي و الطلب على النقود أخذاً في الاعتبار معدل النمو الحقيقي المستهدف في الناتج المحلي⁽¹⁾. فمن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل نمو السيولة المحلية M2 إلى 13.2% بعد ان كانت 16.9% في السنة المالية السالفة، وترجع الزيادة في السيولة المحلية إلى نمو كلا من المعروض النقدي M1 وزيادة أشباه النقود .

إن السمة البارزة في هيكل السيولة المحلية خلال هذه الفترة فهي تفضيل العملة الأجنبية والذي يعود في المقام الأول إلى الاضطرابات التي سادت سوق الصرف و أوجدت النزعة إلى اكتناز النقود كما أنها أثارت حالة من عدم اليقين إزاء الجنيه المصري⁽²⁾.

3- المعروض النقدي خلال الفترة (2005-2015):

تعد هذه الفترة في الحقيقة من الفترات الفريدة في الاقتصاد المصري، حيث إنها تتميز بخصائص معينة ومنها تفضيل الادخار بالعملة المحلية، و يستدل على ذلك أن الودائع غير الجارية بالعملة المحلية ظلت تساهم بالقدر الأكبر في معدل نمو النقود بمعناها الواسع M2. أي أن الطلب على النقود المحلية قد غلب على هذه الفترة الزمنية التي تعكس نمطا معاكسا لذلك المحيط الذي ساد خلال الفترة السابقة و التي شهدت تفضيل العملة الأجنبية نتيجة التخفيضات المتتالية في قيمة الجنيه المصري. ولعل من بين الأسباب التي دفعت بالجمهور إلى تفضيل العملة المحلية نذكر⁽³⁾:

- استقرار سعر صرف بعد قيام البنك المركزي بعدة إجراءات للقضاء على السوق الموازية عن طريق إنشاء و تفعيل المعاملات بين البنوك بالعملة الأجنبية (الإنترنتك الدولار) في ديسمبر 2004، لذلك تحسن موقف الجنيه المصري في مواجهة الدولار الأمريكي كما تصاعدت قيمته في مارس 2005 للمرة الأولى منذ بداية الإصلاح الاقتصادي و التصحيح الهيكلي في التسعينات.

- الزيادة الملحوظة في أسعار الفائدة على الجنيه المصري باستثناء عام 2006/2005 عندما اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، فقد شهدت أسعار الفائدة الأساسية لدى البنك المركزي تصاعدا عدة مرات فقد ارتفعت من 8.75 % إلى 10.75 % سنتي 2006-2007 على الترتيب.

- إبقاء البنك احتياطي الفدرالي على أسعار الفائدة قصيرة الأجل دون تغير خلال العام المالي 2007/2006 بعد أن أقدم على رفع أسعار الفائدة عدة مرات خلال العام المالي 2006/2005.

فمن خلال الشكل رقم (16)

(1) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2003-2004، ص 19.

(2) البنك المركزي المصري، الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار وأليات السياسة النقدية. مرجع سابق، ص 08.

(3) نفس المرجع، ص ص 11، 12.

الجدول رقم (16): تطور عرض النقد و مكوناته في مصر (1990-2015)

مليار جنيه مصري

السنوات	الودائع الجارية	العملة في التداول	إجمالي M1	شبه النقود	إجمالي M2	معدل النمو
1990	3.6	12.5	16.1	66.4	82.5	-
1991	5.74	13.05	18.8	72.73	91.53	12
1992	6.8	14.25	21.05	82.5	104.58	14.2
1993	8.21	16.27	24.48	97.26	121.75	16.4
1994	9.19	19.06	28.26	109.18	137.44	12.9
1995	10.11	21.51	31.63	120.94	152.57	11
1996	11.41	23.64	35.05	133.47	168.52	10.5
1997	13.22	25.82	39.05	154.8	193.9	15.1
1998	14.07	29.51	43.58	166.89	210.48	8.6
1999	15.96	32.87	48.83	185.73	234.56	11.3
2000	15.96	35.03	49.73	205.53	255.27	8.8
2001	15.27	38.16	53.44	231.42	284.81	10
2002	17.5	42.29	59.9	268.92	328.72	15.4
2003	18.95	48.25	57.21	317.01	384.26	16.9
2004	21.67	55.92	77.6	317.01	434.91	13.2
2005	26.65	63.02	89.7	357.3	493.9	13.6
2006	35.03	74.23	109.3	404.19	560.4	13.5
2007	44.4	86.9	131.3	451.08	662.7	18.3
2008	65.9	104.7	170.6	531.4	702	15.7
2009	64.8	118.1	183	596.1	831.2	8.4
2010	78.8	135.2	214.1	703.4	917.5	10.4
2011	80.8	167.9	248.7	760.7	1009.4	10
2012	80.5	194.6	274.5	819.9	1094.4	8.4
2013	103.1	241	344.1	952	1296.1	18.4
2014	139.7	270.9	410.6	1106	1516.6	220.5
2015	206.4	292.2	499	1266.4	1765.5	16.4

المصدر: اعداد الطلبة بالاعتماد على: التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي المصري .

ثالثا: سعر الصرف

شهد الاقتصاد المصري أربع مراحل رئيسة بدءاً من مرحلة التأميم و التدخل الكبير للدولة في الستينات، مروراً بالانفتاح و إتباع سياسة الباب المفتوح خلال فترة السبعينات، ثم محاولات الإصلاح الاقتصادي كرد فعل للصدمات الخارجية خلال فترة الثمانينات، إلى أن بدأ فترة الإصلاح الاقتصادي الشامل و برنامج الإصلاح الاقتصادي و التثبيت الهيكلي في بداية التسعينات.⁽¹⁾

فقد سعت السلطات النقدية منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1991، إلى إصلاح الإختلالات بسوق الصرف الأجنبي عن طريق اتخاذ إجراءات لتحرير و توحيد سعر الصرف الجنيه. فقد اتخذت السلطات النقدية المصرية سعر الصرف كمحور ارتكازي اسمي لدعم سياسات الاستقرار الاقتصادي، و يقصد بذلك تثبيت المتغيرات الاقتصادية الكلية بربطها بمتغير معين له أهمية معينة و هذا المتغير هو سعر الصرف الاسمي و ذلك كوسيلة للسيطرة على التضخم و لتحقيق الاستقرار النقدي من

(1) _سهام رشاد منصور ابراهيم، مرجع سابق، ص 160.

خلال تثبيت سعر الصرف الاسمي، و يتضمن هذا النظام ربط سعر الصرف الجنيه بالدولار الأمريكي و التزام البنك المركزي باستقرار هذا السعر عند حدود معينة تراوحت حول 340 قرش للدولار.

وقد أسفر هذا الوضع عن استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي إلى حد بعيد و عن ظهور سوق سوداء للنقد الأجنبي. و في فبراير من عام 1991 تم العمل بنظام الصرف المزدوج الذي يتألف من سوقين أولية و ثانوية⁽¹⁾ فقد كانت عمليات السوق الأولية قاصرة على البنك المركزي لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية الأساسية ودفع أعباء الدين الخارجي، بالإضافة إلى توفير احتياجات كل من القطاع العام و الخاص من النقد الأجنبي في حدود المتاح، أما السوق الثانوية، فقد اعتمدت على إيرادات السياحة و تحويلات العاملين بالخارج و ذلك لتغطية طلبات القطاعين العام و الخاص من النقد الأجنبي و التي لم تستطيع السوق الأولية توفيرها.⁽²⁾

فمن خلال الشكل رقم (47) فاننا نلاحظ استقرار سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار خلال الفترة (1991-1998)، عند معدل 1 دولار = 3.39 جنيه مصري مع تغير طفيف ارتفاعا أو انخفاضاً ، ويعود هذا الاستقرار الى السماح لغير البنوك بالعمل في سوق الصرف.⁽³⁾

هذا وقد كانت هناك عوامل أخرى دعمت من استقرار أسعار الصرف خلال هذه الفترة و عملت على جذب موارد النقد الأجنبي و تدعيم احتياطات البنك المركزي نذكر منها⁽⁴⁾:

- تحرير سعر الفائدة على الجنيه المصري مما أدى إلى اتساع الفجوة ما بين سعر الفائدة على الدولار و الجنيه المصري بفارق بلغ من 11% - 12% خلال الفترة 1991-1993 و قد ساهم ذلك في التحول من الادخار بالعملات الأجنبية إلى الادخار بالجنيه المصري؛
- إعفاء مصر من 10 مليون دولار من مديونيتها بالاتفاق مع نادي باريس، ومن ثم انخفضت أعباء خدمة الدين الخارجي مما ساهم في تخفيض العجز في ميزان المعاملات الرأسمالية؛
- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خاصة بعد حرب الخليج الأولى بمقدار 32.7 مليون دولار في عام 1990/1991 عن مستواها في العام السابق؛
- زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر من 714 مليون دولار عام 1991 إلى 887 مليون دولار عام 1997.

⁽¹⁾ البنك المركزي المصري، "الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار وأليات السياسة النقدية"، المجلة الاقتصادية، المجلد 50، العدد 03، 2010/2009، ص 5.

⁽²⁾ محمود عبد العزيز توني، مرجع سابق، ص 08.

⁽³⁾ نفس المرجع.

⁽⁴⁾ مهال عبد الحي تقي الدين، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي في مصر" دراسة تحليلية تطبيقية للفترة من 1990"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2009، ص 104.

فزاد حجم النقد الأجنبي ورؤوس بالعملة الوطنية الأموال الأجنبية المعروضة في سوق الصرف الأجنبي، وخلال 3 سنوات من الإصلاح وحتى نهاية يونيو 1994 بلغت جملة تدفقات النقد الأجنبي المتأتية من رؤوس الأموال الأجنبية نحو 5 بليون دولار، فقام البنك المركزي بشراء فوائض النقد الأجنبي من القطاع المصرفي منعا لارتفاع سعر صرف الجنيه المصري مما يفقد صادرات البلاد ميزتها التنافسية التي اكتسبتها بعد تحرير سوق الصرف في بداية تطبيق برنامج الإصلاح. و تم تعقيم الزيادة في السيولة المحلية من خلال مبيعات أذون وسندات الخزانة العامة. وساهمت وفرة النقد الأجنبي في السوق إلى انخفاض فروق أسعار البيع عن أسعار الشراء سواء للمعاملات النقدية أو لمعاملات التحويلات.⁽¹⁾

و على الرغم من الاستقرار النسبي في سعر صرف الجنيه المصري، إلا أنه ابتداء من 1998 بدأت تظهر بوادر أزمة العملة في مصر، و قد تضاعفت هذه الأزمة حتى وصلت ذروتها عام 2001 لتعصف بقيمة الجنيه المصري الذي فقد حوالي 71% من قيمته في ذلك الحين⁽²⁾؛ حين أخذت العملة في الاختفاء لتظهر السوق السوداء مرة أخرى. و على الرغم من محاولات الحكومة – منذ مأساة الأقصر 1997 و انهيار الكبير في الإيرادات السياحية من جانب و انهيار أسعار النفط من جانب آخر – التخفيف من وطأة الحالة بسوق الصرف الأجنبي من خلال الاستنزاف المستمر لاحتياطيات الصرف الأجنبي، إلا أنها لم تنجح أو لم تكن تكفي لتمويل تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر، و كذا تمويل واردات الشركات المصرية.⁽³⁾

و مع نهاية عام 2001، تم الإعلان عن سعر صرف جديد من قبل البنك المركزي و هو 3.85 جنيه/ دولار، غير انه لم يحقق التأثيرات المتوقعة حيث أن المتعاملين في سوق الصرف كانوا يتوقعون تخفيضا أكثر، و نتيجة لذلك فقد أجرت الحكومة تخفيضات متتالية لقيمة العملة المحلية حيث بلغ سعر صرف الجنيه المصري 4.15 جنيه/دولار في أغسطس 2001، ثم 4.50 جنيه/دولار في ديسمبر 2001، و بالرغم من هذه التخفيضات المتتالية لقيمة العملة المحلية، فقد ظلت هناك فجوة بين الطلب على العملات الأجنبية خصوصا الدولار والمعروض منه، مما أدى إلى وجود سوقين و سعرين للصرف في مصر: السوق الرسمية و السوق السوداء، و قد دعى ذلك إلى إعلان الحكومة المصرية تعويم الجنيه المصري في يناير 2003 و قد ترتب على ذلك ارتفاع سعر الدولار ليصل 550 قرشا و في الوقت نفسه استمر الوضع على ما هو عليه فيما يتعلق بوجود سوقين و سعرين للصرف في مصر.⁽⁴⁾

و في ديسمبر 2004 تم تدشين سوق التعامل فيما بين البنوك (الإنترنتك) للعملة الأجنبية في ظل إتفاق معلن و موقع بين البنوك المتعاملة في هذا السوق، مما ساعد في القضاء على السوق الموازية و زيادة المعروض

(1) محمود أبو العيون، مرجع سابق، ص 28.

(2) سهام رشاد منصور إبراهيم، مرجع سابق، ص 171.

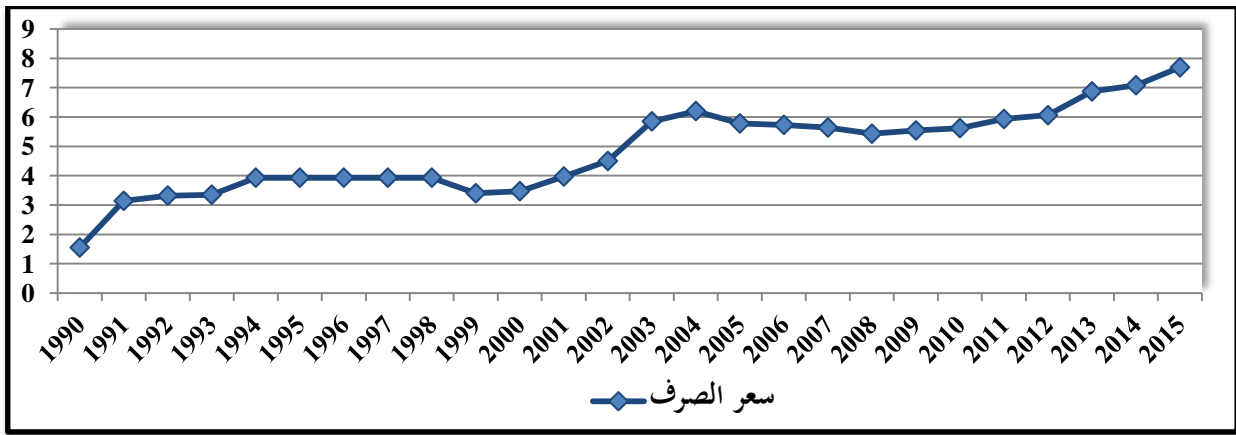
(3) أيمن محمد إبراهيم هندي، محددات أزمة العملة في مصر: يوليو 2001، ص 5.

(4) محمود عبد العزيز توني، مرجع سابق، ص ص 09.08.

من النقد الأجنبي في سوق الصرف لتمكين البنوك من تلبية جميع احتياجات عملائها، و قد بلغ إجمالي حجم تعامل السوق 355 مليار دولار أمريكي في الفترة من ديسمبر 2004 حتى 2012.⁽¹⁾

استمر البنك المركزي إدارته الناجحة لسوق الصرف الأجنبي خلال الفترة (2005-2015) من خلال إدارته لنظام الإنترنتك الدولار، فقد استطاع السوق خلال هذه الفترة من مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، و مواجهة الأزمة التي تعرض لها اثر تداعيات المصاحبة لثورة 25 يناير و التي ترتب عنها خروج قدر كبير من الاستثمارات الأجنبية، وقد كان لذلك اثر كبير على عدم تعرض سعر صرف الجنيه المصري لتقلبات حادة.⁽²⁾

الشكل رقم (47): تطور معدل سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار للمدة (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (3).

رابعاً: سعر الفائدة

تزامن الإصلاح المالي في مصر خلال فترة التسعينات بإصلاحات موازي في السياسة النقدية و القطاع المصرفي، فقد تركز في إصلاح السياسة النقدية بالتحول إلى استخدام أدوات غير مباشرة لإدارة السيولة و تعزيز ارصدة البنوك من العملة المحلية من خلال تحرير سعر الفائدة و سياسة السقوف الائتمانية. و من ثم فقد عملت الحكومة مع مطلع عام 1991 على إزالة السقوف الاسمية على أسعار الفائدة التجارية و سمحت للبنوك بوضع أسعار الودائع و القروض المناسبة لها و ذلك بالاسترشاد بأسعار الفائدة على أذون الخزنة العامة، كما قامت أيضا بإزالة قيود التحكم على الاقراض بالنسبة للقطاع الخاص و العام و ذلك خلال عامي 1992-1993⁽³⁾ و أدى التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج عن اتباع سياسة تقييدية لإدارة الطلب إلى معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية، فبملاحظة الجدول رقم

(1) البنك المركزي المصري، "تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال الفترة من ديسمبر 2003 و حتى ديسمبر 2012"، ص 6.

(2) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2010/2011، ص 31.

(3) محمود عبد العزيز توني، مرجع سابق، ص 05.

(17) نجد ان أسعار الفائدة عرفت تطورا من سنة الى أخرى ، انتقلت من- 6.4 % سنة 1990 الى 9.1 % سنة 1993. لتصل الى 1.5401 سنة 2015 .

جدول رقم (17): تطور أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في مصر

السنة	سعر الفائدة الاسمي (%)	سعر الفائدة الحقيقي* (%)
1990	19	-0.4722
1991	-	-
1992	20.32	0.4968
1993	18.30	-9.101
1994	16.51	7.4354
1995	16.47	4.552
1996	15.58	7.91
1997	13.79	3.56
1998	13.01	8.782
1999	13	11.99
2000	13.21	7.893
2001	13.29	11.214
2002	13.79	10.278
2003	13.53	6.325
2004	13.375	1.524
2005	13.41	6.530
2006	12.6	4.8906
2007	12.50	-0.0753
2008	12.32	0.1090
2009	12	0.7102
2010	11.00	0.8166
2011	11.03	-0.55549
2012	12	-6.272
2013	12.30	3.2925
2014	11.70	3.29
2015	11.63	15410

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على : قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع: <http://data.albankaldawli.org/indicator>

المطلب الثالث: السياسة النقدية لبنك الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

عرفت الجزائر تحولات جوهرية في مسار سياستها النقدية بصدور القانون (10/90) المتعلق بالنقد و القرض، لذلك فإننا سنحاول من خلال هذا المطلب استعراض مسار السياسة النقدية و أدائها قبل و بعد هذا التحول، وللوقوف على أدائها النقدي فإننا سنقوم بتحليل مجموعة من المؤشرات النقدية.

الفرع الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

لم يكن قبل سنة 1990 في الجزائر سياسة نقدية بالمعنى التقليدي، فهي تعد من الممارسات الحديثة في النظام النقدي الجزائري، الذي لم استقلاليته الحقيقية إلا بعد إصدار قانون النقد و القرض (10/90) في أفريل 1990، الذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد في السياسة النقدية. و التي مرت بعد صدوره بعدو مراحل نوجزها فيما يلي :⁽¹⁾

أولا: السياسة النقدية خلال المرحلة 1994-1990

اتسم الوضع خلال هذه الفترة بوجود ضائقة مالية حادة على مستوى البنوك، التي زاد حجم ديونها المتعثرة على مؤسسات القطاع العام، مع وجود جهاز انتاجي غير مهيكّل، و مع ذلك فقد كانت ادارة السياسة النقدية في هذه المرحلة تحاول التكيف معها ضمن سياق من التغيرات السريعة و العميقة في تنظيم و ادارة الاقتصاد الوطني.

لقد تمثل الهدف الاساسي للسياسة النقدية خلال هذه المرحلة في محاولة التخفيف من حدة تسارع التضخم في ظل التطهير المالي الكلي، و يمكن تبرير ذلك على أنه عمل موجه لمنع انفلات الاسعار في ظل

(1) بالاعتماد على: الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي ، مرجع سابق، ص 403-411.

عملية تحرير الاقتصاد الوطني، نظرا لان تنظيم الاسعار و مراقبتها في مراحل الاصلاح السابقة قد عملت على تراكم التناقضات والاختلالات المالية و النقدية .

ثانيا: السياسة النقدية خلال المرحلة 1994-2001.

شهد الجزء الاول من هذه المرحلة اعتماد الجزائر تنفيذ برامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، مع صندوق النقد الدولي، في اطارما يسمى ببرامج التسهيل التمويلي الموسع، و الذي كان الهدف الرئيسي من ورائه تحرير الاقتصاد الوطني، وقد تم خلال هذه الفترة ادخال ادوات تتلائم مع منطق السوق و طبيعته ، فقد تم المرور الى استعمال الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية ، لا سيما العمليات في السوق النقدية . و في اطار الانتقال الى استعمال الوسائل غير النقدية للسياسة النقدية تم اتخاذ جملة من الخطوات نوجها في النقاط التالية :

- ادخال نظام الاحتياطات الاجبارية كوسيلة غير مباشرة في ادارة السياسة النقدية اعتبارا من سنة 1994؛
- شرع بنك الجزائر ابتداء من ماي 1995 في استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السوق النقدية قصد تأمين السيولة لفائدة البنوك التجارية ؛
- اعتماد نظام الاخذ على سبيل الامانة لفترة 24 ساعة و سبعة ايام ؛
- عمليات السوق المفتوحة

ثالثا: السياسة النقدية اعتبارا من 2001.

اتسمت هذه المرحلة بظهور ظروف جديدة تمثلت فيمايلي:

- حدوث تغيير جوهري في وضعية سيولة النظام البنكي ، فبعد ان عانى النظام في المراحل السابقة من عجز في السولة، انتقل اعتبارا من سنة 2001 الى وضعية جديدة اتسمت في وجود فائض هيكلية في السيولة ارتبط بتفق العملة الصعبة الناتجة عن ارتفاع الارادات النفطية؛
- تزايد أهمية الموجودات الخارجية الصافية كمصدر اساسي للاصدار النقدي في الجزائر ، فقد اصبح بمرور الوقت يمثل المصدر شبه الوحيد للاصدار النقدي، وهو ما زاد من تحديات السياسة النقدية لمنع انفلات التضخم
- اما فيما يتعلق بأدوات السياسة النقدية، فقد عرفت هذه المرحلة تكثيف استعمال الادوات غير المباشرة لادارة السياسة النقدية، بالاضافة الى ادخال ادوات جديدة تتلائم و ظروف فائض السيولة و هي اداة استرجاع السيولة اعتبارا من افريل 2002. و تسهيلات الوديعه المغلى للفائدة سنة 2005.

الفرع الثاني: مؤشرات السياسة النقدية لبنك الجزائر

للقوف على أداء السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015). فإننا سنقوم بتحليل مجموعة من المؤشرات النقدية و المتمثلة أساسا في:

أولا: المعروض النقدي:

سنحاول فيما يلي تحليل العرض النقدي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2015). و ذلك بالتطرق الى:

1- عرض النقد (M2):

من خلال الجدول رقم (19) فإننا نلاحظ ان الكتلة النقدية (M2) شهدت تطورا كبيرا خلال مرحلة الدراسة فقد انتقلت من 343 مليار دينار سنة 1990 إلى 1592.46 سنة 1998 ثم الى 13704.5 سنة 2015، و بمعدلات نمو متباينة، فخلال الفترة (1990-1998) بلغ معدل النمو النقدي 14.9 %، و نتيجة التزام السلطات الجزائرية ببنود الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي انخفض نمو الكتلة النقدية إلى 13% سنة 2000 مقابل 14% سنة 1998 نتيجة إتباع سياسة التقشف الصارمة، إضافة إلى خفض عجز الميزانية و تجميد أجور العمال، و تقليص حجم الإنفاق العام.

و بداية من سنة 2001 و كما هو مبين في الجدول ، فقد عرفت معدلات النمو النقدي (M2) أعلى نسبة نمو و التي قدرت بـ 22.9% و يرجع ذلك الى عدة اسباب توجزها فيما يلي:

- زيادة الأرصدة النقدية الخارجية؛

- انطلاق تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي في افريل 2001 الذي رصد له حوالي 520 مليار دج من سنة 2001 إلى سنة 2004 .

- ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد إلى 68 % سنة 2001 الذي رصد له حوالي 520 مليار دج، أي ببلغ يقدر بـ 107.72 مليار دج موزعة إلى 73.98 مليار دج قروض للقطاع العام و 33.72 مليار دج قروض للقطاع الخاص .

و ابتداء من 2002 و إلى غاية 2006، عرفت معدلات نمو الكتلة النقدية تباطئ نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، و لكن ابتداء من 2006 عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من 10,9 % سنة 2005 إلى 17.1 % سنة 2006 و 23.4 % سنة 2007 ، و تزامن ذلك مع انطلاق الجزائر في تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.

و قد أرجع بنك الجزائر هذا النمو في الكتلة النقدية إلى⁽¹⁾:

- تسجيل عمليات سحب مالية كبيرة بين سنتي 2005 و 2006 لم تعد إلى المسالك البنكية؛

⁽¹⁾ علي صاري، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 26.

- تباطؤ سرعة تداول النقود القانونية حيث تراوحت بين 0,6 و 0,2، كما أنه يبرز فرضية الاكتناز المتزايد للأوراق النقدية، وتداولها خارج المسالك البنكية؛

- تنامي السوق الموازية و تهريب العملة الوطنية و عمليات تبيض الأموال.

أما خلال الفترة (2008-2010) فقد عرف عرض النقد تذبذبا، حيث بلغ معدل النمو M2 أدنى مستوى له على مدار تطور عرض النقود في الجزائر سنة 2009 بمبلغ 7173.1 مليار دج و بمعدل نمو بلغ 3.2% سنة 2008 و ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية و انخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% سنة 2009 مقابل 38.18% سنة 2008 أما السبب الثاني فيعود إلى انخفاض الودائع تحت الطلب. ليبدأ بعد ذلك العرض النقدي في النمو من سنة 2010 و إلى غاية 2014 و الزيادة نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية و استقرار الأزمة المالية في أمريكا و ارتفاع أسعار المحروقات. و في سنة 2015 عرفت تعارضا شبه كلي مع الفترة (2010-2014)، أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية يقدر بـ 13.4% سنويا، تميزت الوضعية النقدية بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية بلغ 0.13%⁽¹⁾. و تعود هذه الوضعية المتعارضة إلى الأسباب التالية⁽²⁾:

- تقلص الموارد المجمعة على مستوى النظام المصرفي و المالي الناجم عن حدة الصدمة الخارجية على الاقتصاد الوطني؛

- تزايد حدة تغير هيكل الكتلة النقدية، إذ انتقلت الحصة النسبية للنقود الورقية ضمن M2 إلى 30% في نهاية 2015 مقابل 26.7% في نهاية 2014.

⁽¹⁾ بنك الجزائر، التقرير السنوية 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ، نوفمبر 2016 ، ص 131.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص 133.

الجدول رقم (18): تطور عرض النقود و مكوناته في الجزائر خلال الفترة

مليار دج (1990-2015)

السنة	العملة في التداول	ودائع تحت الطلب	M1	معدل النمو	أشياء النقود	M2	معدل النمو
1990	134.94	135.14	270.08	-	72.92	343.00	-
1991	157.20	167.79	324.99	20.33	90.27	415.26	21.07
1992	184.85	184.86	369.71	13.76	146.18	515.89	14.23
1993	211.31	235.86	446.9	20.88	180.18	627.08	21.55
1994	222.98	252.84	475.82	6.47	247.68	723.5	15.38
1995	249.76	269.33	519.09	9.09	280.45	799.54	10.51
1996	290.88	298.21	589.09	13.49	325.95	915.04	14.45
1997	337.62	333.70	671.32	13.96	409.94	1081.26	18.17
1998	390.42	435.95	826.37	23.09	799.09	1592.46	14.28
1999	439.99	465.18	905.17	9.54	884.16	1789.33	12.36
2000	484.52	563.65	1048.17	15.79	974.35	2022.52	13.03
2001	577.15	661.36	1238.51	18.16	1235.00	2473.51	22.29
2002	664.68	751.65	1416.33	14.36	1485.19	2901.52	17.30
2003	781.33	849.04	1630.37	15.11	1724.19	3354.56	15.61
2004	874.34	1286.23	2160.57	32.52	1577.45	3738.02	11.43
2005	921.01	1501.72	2422.73	12.13	1724.17	4146.9	10.94
2006	1081.04	2017.54	3098.58	27.89	1759.28	4857.86	17.14
2007	1284.50	2949.10	4233.60	36.63	1761.00	5994.6	23.40
2008	1540.0	1539.98	6504.91	53.65	1991.04	8495.95	41.73
2009	1829.3	1829.35	6773.51	4.13	2228.89	9002.4	5.96
2010	2098.6	2098.63	7855.13	15.97	2527.28	10379.41	15.29
2011	2571.5	2571.50	7141.7	23.65	2787.49	9929.2	20.44
2012	2952.3	4729.2	7681.5	7.6	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.7	13686.7	14.6
2015	4108.1	5153.1	9261.2	3.6-	4443.3	13704.5	0.1

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على :

- (1990-1998): الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962 – 2011، النقود والقروض؛

- (1990-2015): التقارير السنوية لبنك الجزائر (2015، 2014).

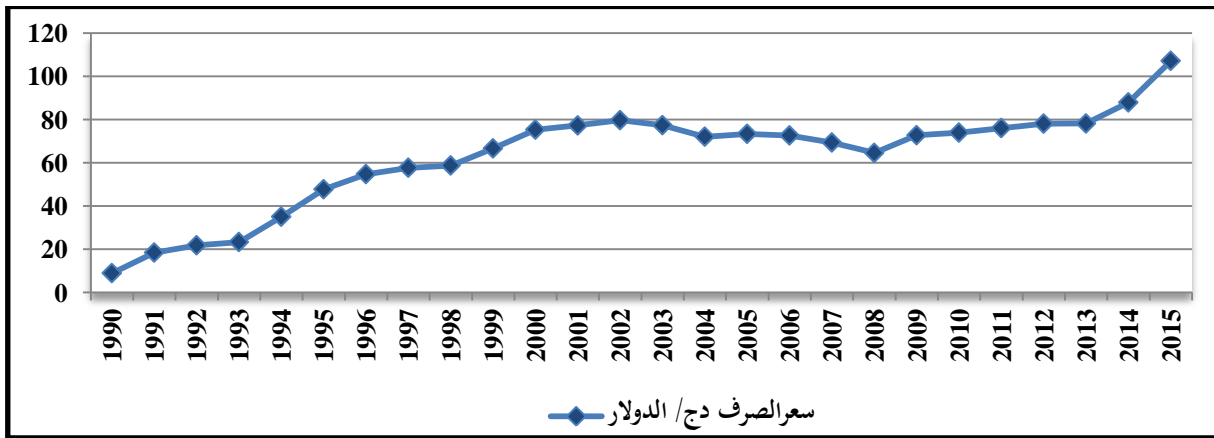
ثالثا: سعر الصرف

من خلال الشكل رقم (48) و الذي يبين تطور معدل سعر الصرف في الجزائر، هذا الأخير و الذي عرف عدة مراحل في تطوره ارتبطت كل مرحلة منها بمراحل التنمية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري. لقد أدى التدهور المفاجئ لأسعار النفط و الذي يعد المورد الرئيسي من العملات الصعبة إلى دخول الجزائر في أزمة اقتصادية صعبة، مما اضطرها إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية من أجل تعويض انخفاض إيراداتها و محاولة تقليص الواردات. و في هذه المرحلة اتخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات و التي منها تعديل معدل الصرف الرسمي. و لقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفق الطرق التالية:

- الانزلاق التدريجي : و امتد من نهاية سبتمبر 1987 إلى سبتمبر 1992 حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج/ دولار سنة 1987 إلى 17.7 دج/ دولار نهاية مارس 1991.

● وفي نهاية أكتوبر 1991، قام مجلس النقد و القرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22%، مقابل الدولار ، وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي، واستمر استقرار سعر الصرف حول هذه النسبة الى غاية 1994، ولكن قبل ابرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي، اجري تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10 %، وكان هذا القرار تمهيدا لقرار التخفيض الصريح الذي اتخذه مجلس النقد و القرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبته 40.17% وبذلك اصبح سعر صرف الدينار 36.742 دج/دولار. و ابتداء من أكتوبر 1994 اعتمدت الجزائر طريقة التسعير لتحديد سعر صرف الدينار ، و التي تعد مرحلة انتقالية و تجريبية، كما انها اعتبر مرحلة مهمة لاعداد التنظيمات و الاجراءات و توفير الموارد البشرية اللازمة لمتطلبات سوق الصرف ، و التي اقيمت و بدأت في نشاطها فعلا ابتداء من جانفي 1996. و ابتداء من سنة 2000 عرف سعر الصرف استقرار نسبيا الى غاية 2013 حيث تراوح بين 72 دينار و 80 مقابل دولار واحد ، و ذلك بسبب صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الرئيسي للعملة الاجنبية.

الشكل رقم (48): معدل سعر الصرف في الجزائر (1990-2015)



المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (02)

رابعاً: سعر الفائدة

تعتبر أسعار الفائدة مؤشر هام في سير السياسة النقدية و أهم الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية بغرض تحديد توجهات السياسة النقدية-توسعية أو انكماشية - و الوصول إلى الأهداف المسطرة، و في هذا لجأت السلطات النقدية في ماي 1989 إلى عملية تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك

التجارية، متبعة في ذلك نموذج "ما كينون، فراي وشو" المطبق على بعض الدول النامية و منها "كوريا الجنوبية، تايوان، المكسيك، مصر والأردن...إلخ. وفي الجزائر من خلال الجدول التالي والذي يبرز أهم التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015):

الجدول رقم(19):التطورات الحاصلة في أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية في الجزائر خلال الفترة

		(2015-1990)																										
		(%)																										
السنة	سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الحقيقي*	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
	8	17.09-	8	10.5	11.5	11.5	18.5	15	14	12.5	9.5	8.5	8.5	5.5	4.5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
				15.38-	20.17-	9.04	14.04-	14.78-	5.67-	5.27-	4.55	5.86	8.2	4.34	4.7	-0.19	-3.78	-6.99	2.32-	1.48	6.38-	21.61	6.96-	8.66-	0.48	8.07	8.31	15.52

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد:

سعر الفائدة الاسمي : قاعدة بيانات البنك الدولي. (<http://data.albankaldawli.org/indicator>)

سعر الفائدة الحقيقي: نقلا عن: www.ar.knema.com

من الجدول السابق نلاحظ ان أسعار الفائدة الاسمية عرفت خلال الفترة (1994-1990) ارتفاعا ملحوظا، فقد انتقلت من 8% سنة 1990 إلى 18.5% سنة 1994 و هي بداية المرحلة الأولى من برنامج التعديل الهيكلي، التي لجأت اليه الجزائر مع صندوق النقد الدولي و المتسم بسياسة التقشف و الانكماش النقدي، أما أسعار الفائدة الحقيقية فقد ظلت خلال هذه الفترة سالبة نظرا للارتفاع القياسي لمعدلات التضخم. و الذي تراوح خلال هذه الفترة بين (19-29) %، و إبتداءا من سنة 1997 عرف أسعار الفائدة الاسمية انخفاض تدريجي، فقد قدرت سنة 1998 بـ 9.5 % و هي مرحلة نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي، ثم استمرت في الانخفاض تدريجيا الى ان وصلت الى 4 سنة 2004 و استقرت عند هذه النسبة الى غاية 2015 ، اما اسعار الفائدة الحقيقية فقد سجلت معدلات موجبة نتيجة برامج التثبيت و التعديل الهيكلي من جهة و انخفاض معدلات التضخم من جهة اخرى.

المبحث الثالث: نمذجة قياسية لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (1990-2015)

يهدف تعزيز الجانب النظري لدور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و بغية تحقيق أهداف الدراسة و للتحقق من فرضية العلاقة الدالية بين أدوات البنك المركزي و متغيرات الإستقرار الإقتصادي في دول العينة خلال مدة الدراسة، فإننا سنحاول من خلال هذا المبحث صياغة نماذج قياسية للعلاقة الدالية بين أدوات البنك المركزي و مؤشرات الإستقرار الإقتصادي في دول العينة خلال الفترة (1990-2015)، تم القيام بتقديرها و دراستها إقتصاديا و إحصائيا .

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسية و تقدير معالمها

تعد مرحلة توصيف النموذج خطوة أساسية يبدأ بها الإقتصاد القياسي عند محاولة دراسة أي علاقة بين عدد من المتغيرات مستعينا بالنظرية الإقتصادية، لإيجاد علاقة دالية بين متغيرين أو أكثر لنحصل على النموذج الذي يعبر عن ظاهرة اقتصادية معينة بصورة تطبيقية عن طريق تحويل تلك العلاقة إلى معادلات رياضية بإستعمال الرموز في تحديد نوع و إتجاه العلاقة بين المتغيرات. لاجل ذلك تعد مرحلة توصيف النماذج و تقدير معالمها من أهم مراحل القياس الاقتصادي.

الفرع الأول: عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة للنماذج

سيتم بناء نماذج اقتصادية قياسية لبيان أثر تدخلات البنك المركزي في دول العينة بإستخدام أدوات السياسة النقدية على متغيرات الإستقرار الإقتصادي، و هذا بالإعتماد على تقنيات القياس الإقتصادي؛ المبني على اختبار خواص السلاسل الزمنية من حيث خاصية السكون و الإعتماد على الإختبارات القياسية التي تتلائم و هذه الخواص و في النماذج الحالية تتمثل المتغيرات التابعة و المستقلة فيما يلي :

أولاً: المتغيرات التابعة: و هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج، و تسمى أيضا بالمؤشرات الداخلية؛ و في النموذج الحالي تتمثل المتغيرات التابعة في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي و تضم:

1- الناتج المحلي الاجمالي : يقصد به القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية التي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. و هو يعبر عن النمو الإقتصادي، يرمز له في الدراسة بالرمز (GDP) .

2 - معدل التضخم: هو الإرتفاع المستمر في الأسعار أو إنخفاض القوة الشرائية للنقود، و قد تم حسابه عن طريق حساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، و يرمز له بالرمز (INF).

3 - معدل البطالة: يعد معدل البطالة مؤشرا رئيسيا للمتغيرات التي تحدث في سوق العمل، فهو يعبر عن نسبة الأفراد العاطلين إلى قوة العمل المتاحة في فترة زمنية معينة. و يرمز له بالرمز (UNEM).

4 - الرصيد الكلي لميزان المدفوعات: يعد رصيد ميزان المدفوعات كمؤشر للاستقرار الخارجي، ويرمز له بالرمز (OB).

ثانياً: المتغيرات المستقلة (المفسرة): وهي التي تحدد تركيب و تطور النموذج، حيث تتحدد قيمتها من خارج النموذج فيفترض بأنها معروفة مسبقاً، فهي تؤثر في الظاهرة المدروسة من دون أن تتأثر بها. وفي النموذج الحالي تتمثل المتغيرات المستقلة في:

1 - عرض النقد الواسع: تلعب الكتلة النقدية في معظم الإقتصاديات دوراً هاماً في تحديد مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج و ميزان المدفوعات، وقد تم إختيار عرض النقد الواسع كونه أحد أهم متغيرات السياسة النقدية و الذي يؤثر في مؤشرات الإستقرار الإقتصادي. يرمز له في الدراسة بالرمز (M2).

2 - معدل إعادة الخصم : هو الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند قيامه بخصم الأوراق التجارية مقابل حصولها على تمويل جديد يرمز له في الدراسة بالرمز (RD).

3 - معدل الإحتياطي الإجباري: و هو النسبة القانونية التي تلزم البنوك التجارية الإحتفاظ به في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، وهو جزء من أصولها النقدية و ودائعها، و يرمز له في الدراسة بالرمز (OR).

4 -مزاد العملة : هي الآلية التي تتبعها البنوك المركزية كأحد أساليب التدخل في سوق الصرف بهدف تغطية فجوة الطلب المحلي على العملة الأجنبية و من ثم إستقرار سعر الصرف. كما تعرف بأنها إحدى الأساليب المباشرة التي تستعملها الإقتصاديات الناشئة ذات العمق المالي المتوسط أو الضعيف . و قد تم إستخدامها من طرف البنك المركزي العراقي سنة 2003؛ يرمز له في الدراسة بالرمز (CD).

5 - إسترجاع السيولة: هي إحدى التقنيات الحديثة التي إستحدثها البنك المركزي الجزائري كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ أبريل 2002، و تعتمد هذه الآلية على إستدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع إختيارياً لديه حجماً من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل. يرمز له في الدراسة بالرمز (RLR).

6 -أذونات و سندات الخزينة: أحد أدوات توفير السيولة النقدية، و تعد أداة توازنية لإحداث الإستقرار النقدي و التأثير في حجم المعروض النقدي، يرمز لها في الدراسة بالرمز (TB).

7 -سعر الصرف: و هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، يرمز لها في الدراسة بالرمز (EX).

الفرع الثاني: توصيف النماذج القياسية

بناء على ما تقدم يمكننا توصيف النماذج القياسية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة في دول العينة بالصيغ الرياضية التالية :

أولاً: توصيف النماذج القياسية -حالة العراق :-

$$GDP_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, CD_t, TB_t) \dots\dots\dots(1)$$

$$INF_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, CD_t, TB_t) \dots\dots\dots(2)$$

$$UNEM_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, CD_t, TB_t) \dots\dots\dots(3)$$

$$OB_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, CD_t, TB_t, EX_t) \dots\dots\dots(4)$$

بحيث : t تمثل الزمن .

ثانياً: توصيف النماذج القياسية - حالة مصر :-

$$GDP_t = f(M2_t, RD_t, OR_t) \dots\dots\dots(1)$$

$$INF_t = f(M2_t, RD_t, OR_t) \dots\dots\dots(2)$$

$$UNEM_t = f(M2_t, RD_t, OR_t) \dots\dots\dots(3)$$

$$OB_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, EX_t) \dots\dots\dots(4)$$

بحيث : t تمثل الزمن

ثالثاً: توصيف النماذج القياسية -حالة الجزائر :-

$$GDP_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, RLRT) \dots\dots\dots(1)$$

$$INF_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, RLRT) \dots\dots\dots(2)$$

$$UNEM_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, RLRT) \dots\dots\dots(3)$$

$$OB_t = f(M2_t, RD_t, OR_t, RLRT, EX_t) \dots\dots\dots(4)$$

بحيث : t تمثل الزمن

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية لبيان أثر أدوات البنك المركزي على متغيرات الإستقرار الإقتصادي في دول العينة.

قبل الشروع في تقدير النماذج القياسية، لا بد من دراسة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا تجنباً لظهور مشكلة الإنحدار الزائف، و الذي يعني أن وجود إتجاه عام في السلاسل الزمنية قد يؤدي إلى علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الإتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما ، و هو ما يجعل اللجوء إلى طريقة المربعات الصغرى العادية يعطي نتائج زائفة في حالة عدم إستقرار السلاسل الزمنية. وهناك عدة إختبارات يمكننا خلالها معرفة وجود من عدم وجود جذر الوحدة لعل أهمها اختبار ديكي فولر المطور (ADF)(Augmented Fuller-Dickey- test) و هو ما سنعتمد عليه في هذه الدراسة.

الفرع الأول: تقدير النماذج القياسية لأثر أدوات بنك العراق المركزي على متغيرات الإستقرار الإقتصادي

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews8) قمنا بإجراء اختبار ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات

الدراسة، و النتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول رقم (20): دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار ADF-حالة العراق-

المتغير	عند الفرق الثاني			عند الفرق الاول			في المستوى					
	نتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه	نتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه	نتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه			
GDP	مستقرة	P=0	-5.860	-5.7088	غير مستقرة	P=0	-2.432	-2.776	غير مستقرة	P=1	-1.968	-0.256
INF	-	-	-	-	مستقرة	P=0	-4.394	-4.761	غير مستقرة	P=1	-3.503	-2.359
UNE	مستقرة	P=1	-1.824	-6.745	غير مستقرة	P=2	-3.719	-3.815	غير مستقرة	P=6	-3.626	-3.273
OB	--	-	-	-	مستقرة	P=0	-6.276	-6.118	غير مستقرة	P=1	-2.244	-2.477
M2	مستقرة	P=0	-4.281	-4.143	مستقرة	P=0	-1.193	-1.789	غير مستقرة	P=4	-3.917	-3.496
OR	--	-	-	-	مستقرة	P=0	-4.962	-4.693	غير مستقرة	P=1	-1.270	-1.505
RD	-	-	-	-	مستقرة	P=0	-4.984	-5.041	غير مستقرة	P=2	-3.827	-3.878
CD	-	-	-	-	-	-	-	-	مستقرة	P=6	-5.073	-4.083
TB	-	-	-	-	مستقرة	P=0	-4.89	-5.019	غير مستقرة	P=1	-3.836	-1.141
EX	-	-	-	--	مستقرة	P=0	-5.697	-5.187	غير مستقرة	P=1	-1.646	-2.144

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews8)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (20) نتائج الإختبار (ADF) أن السلاسل الزمنية ،OR ،OB ،INF ،EX ،TB ،DR غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول سواء بقاطع أو بقاطع و اتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة) بمعنى أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)) في المقابل نجد أن السلسلة الزمنية CA مستقرة في المستوى، أما بالنسبة للسلاسل الزمنية،UNE،M2،GDP، فهي غير مستقرة في المستوى وفي الفرق الأول، وإنما أصبحت مستقرة بعد إجراء الفرق الثاني عليها، وبذلك فهي سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية (I(2)).

ثانياً: إختبار التكامل المشترك

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة لكنها مختلفة من حيث درجة التكامل، يمكننا القول بأنه لا يوجد إحتمال تكامل مشترك بين المتغيرات، لذلك سيتم تقدير النماذج القياسية بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي (VAR)، وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية لمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الأخرى في النموذج.

ثالثاً: تقدير النماذج⁽¹⁾

سنحاول فيما يلي تقدير وتحليل نتائج النماذج القياسية لأثر تدخلات البنك المركزي العراقي على متغيرات الإستقرار الإقتصادي بإستخدام أدوات السياسة النقدية، وقد أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة الممتدة (1990-2015)، وقد تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي؛

- التقرير الإقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي؛

- قاعدة بيانات البنك الدولي.

(1) تجدر الإشارة انه تم استبعاد متغير مزار العملة وذلك بسبب المشاكل القياسية في النماذج المقدره.

1-النموذج الأول (نموذج الناتج المحلي الإجمالي): يمكن تقدير العلاقة الأولى في صيغتها القياسية كالتالي:

$$GDP_t = C + \Phi_1 GDP_{t-1} + \Phi_2 RD_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 TB_{t-1} + \Phi_5 M2_{t-1} + \varepsilon_t$$

1 1 تحديد درجة التأخر الزمني لنموذج VAR :

من أجل اعتماد نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (VAR)، يتعين علينا أولاً تحديد العدد الأمثل لمدة الإبطاء الزمني (Length Lag) ذلك إستناداً إلى المعايير الإحصائية التالية: معيار أكايك (AIC)، معيار شيوارتز (SC)، معيار هنان كوين (HK)، معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE)، وذلك بإختيار درجة التأخر التي تقابلها أصغر قيمة في هذه المعايير. و بالإستعانة ببرنامج (Eviews8) تبين من خلال هذه الإختبارات أن درجة التأخر المثلى هي (2) كما هو موضح في الملحق رقم (04).

بعد تحديد درجة التأخر في النموذج، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR ، و المقدرات معرفة في الملحق رقم (04). و من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج تأثير مدى أدوات بنك العراق المركزي على الناتج المحلي الإجمالي، بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) (Ordinary Least Squares Method)، و سنكتفي بمعادلة الناتج فقط نظراً لأنه النموذج المراد تقديره ودراسته، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR — GDP:

$$\begin{aligned} DDGDP = & 0.773*DDGDP(-1) + 0.08*DDGDP(-2) + 46512.01*DRD(-1) - 21531.73 \\ & (1.316) \quad (0.145) \quad (1.812) \\ & *DRD(-2) - 2694.42*DOR (-1) + 15886.66*DOR (-2) + 18.54*DTB(-1) + 16.88 \\ & (-0.719) \quad (-0.137) \quad (0.808) \quad (1.544) \\ & *DTB(-2) + 4.30*DDM2(-1) - 4.31*DDM2(-2) - 79922.31 \\ & (1.115) \quad (1.598) \quad (-1.182) \quad (-0.613) \end{aligned}$$

$$N= 22, \quad R\text{-squared} = 0.68, \quad \text{Adj. R-squared} = 0.40, \quad F_{\text{cal}} = 2.42, \quad \text{Prob (F-statistic)} = 0.08$$

$$T_{\text{tab}} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{17}^{0.05} = 1.740 \quad F_{\text{tab}} = F_{n-k-1}^k = 2.85$$

1-2-اختبار معنوية النموذج :

• التقييم الاحصائي:

بلغت قيمة $R^2 = 0.68$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية نوعاً ما، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 68 % من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي، أما معامل التحديد المصحح بلغ $\text{Adj. R}^2 = 0.40$ ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي مفسر بنسبة 40 % بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، فالمتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 40% من التغير الحاصل في الناتج المحلي بصفة حقيقية، و الباقي 60 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

• من نتائج التقدير نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أصغر من إحصائية فيشر الجدولة (F_{tab}) ، و عليه نقبل فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات مساوية للصفر، أي أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق، و بذلك يمكننا القول أن النموذج المقدر غير معنوي احصائيا مما يدفعنا إلى رفضه .

من خلال النموذج المقدر للناتج المحلي الإجمالي و من خلال التقييم الإحصائي له، يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسر محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك العراق المركزي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، و هي نتيجة منطقية توافق واقع الإقتصاد العراقي الريعي المعتمد على قطاع النفط بالدرجة الأولى، و هو ما تم الإشارة إليه في الفصل السابق.

2- النموذج الثاني: (نموذج التضخم) يمكن تقدير العلاقة الثانية في صيغتها القياسية كالتالي:

$$INF_t = C + \Phi_1 INF_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 TB_{t-1} + \varepsilon_t$$

بعد تحديد درجة التأخر في النموذج (ملحق رقم (04))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الإنحدار الذاتي (2)، VAR ، و المقدرات المعرفة في الملحق رقم (04). من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج التضخم بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) و سنكتفي بمعادلة التضخم فقط نظرا لأنه النموذج المراد تقديره و دراسته، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR (INF):

$$\begin{aligned} DINF = & 0.279 * DINF(-1) - 1.099 * DINF(-2) - 3.458 * DRD(-1) + 9.635 * DRD(2-) \\ & (1.944) \quad (-5.953) \quad (-0.575) \quad (1.549) \\ & -0.0000004 * DDM2(-1) + 0.0000018 * DDM2(-2) - 26.998 (49.98) * DOR(-1) - 0.034 \\ & (-0.707) \quad (3.502-) \quad (-3.984) \quad (-0.0065) \\ & * DOR(-2) - 0.00005244 * DTB(-1) + 0.00000135 * DTB(2-) + 6.815 \\ & (-1.198) \quad (0.586) \quad (0.259) \end{aligned}$$

N= 22 , R-squared = 0.77 , Adj. R-squared = 0.56, $F_{cal}=3.69$ Prob (F-statistic) = 0.003

$$T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{17}^{0.05} = 1.740 \quad F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.85$$

1- إختبار معنوية النموذج :

• **التقييم الاحصائي**

- بلغت قيمة $R^2=0.77$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية نوعا ما، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 77 % من التغير الحاصل في معدل التضخم في العراق، أما معامل التحديد المصحح فبلغ $Adj.R^2=0.56$ ، أي أن التضخم في العراق مفسر بنسبة 56 % بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات و هذه النسبة تعكس القدرة التفسيرية للنموذج. أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 56 % من التغير الحاصل في معدل التضخم بصفة حقيقية، و الباقي هو 44 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

- إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من إحصائية فيشر المجدولة (F_{tab}) و عليه نرفض فرضية العدم، و نقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر. إذا نموذج دالة التضخم مقبول إحصائياً.

● التقييم الاقتصادي

-معامل الثابت موجب و هو قيمة التضخم في حالة إنعدام باقي المتغيرات و هو مقبول إقتصادياً ؛
-هناك علاقة طردية بين معامل معدل التضخم و قيمته المؤخرة الأولى (إشارة موجبة)، و يعني ذلك أنه في حالة ارتفاع معدل التضخم في سنة ما ، فيتوقع أن يستمر هذا الإرتفاع في السنة المقبلة، أما العلاقة العكسية بين معدل التضخم و قيمته المؤخرة الثانية (إشارة سالبة) فتعني أن إرتفاع معدل التضخم في سنة ما يتوقع أن يكون له تأثير عكسي بعد سنتين، أي أن معدلات التضخم ستراجع نتيجة تدخلات البنك المركزي من خلال إدارته للسياسة النقدية؛

-معامل معدل إعادة الخصم، إشارته موجبة عند التأخر الأول، و تعني أن زيادة معدل إعادة الخصم لسنة ما تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في السنة الموالية لها ، نتيجة عدم ظهور نتائج السياسة النقدية (معدل الخصم) في المدى القصير، و علاقة عكسية بالتأخر الثاني يعني أن زيادة معدل الخصم لسنة ما ستؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في السنتين المواليتين، و هذا ما يبرز فعالية السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم) في التأثير على معدل التضخم على المدى المتوسط و الطويل؛

-بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية نلاحظ أن إشارته سالبة عند الفرق الأول و الفرق الثاني، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع التضخم و المتغير المفسر الكتلة النقدية، و هو ما لا يتفق مع منطوق النظرية الإقتصادية، لأن وجود فائض في المعروض النقدي يعني تعرض الإقتصاد لظاهرة التضخم الناتج عن عدم توازن النشاط الإقتصادي مع حجم المعروض النقدي؛

-بالنسبة لمعامل الإحتياطي الإجمالي نلاحظ أن إشارته سالبة عند الفرق الأول و الثاني، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع معدل التضخم و المتغير المفسر معدل الإحتياطي الإجمالي، يعني أن زيادة معدل الإحتياطي الإجمالي لسنة ما ستؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في السنة الموالية و يستمر هذا الإنخفاض في السنتين المواليتين، و هذا ما يبرز فعالية السياسة النقدية (معدل الإحتياطي الإجمالي) في التأثير على معدل التضخم على المدى القصير و المتوسط ؛

-بالنسبة لمعامل سندات الخزينة نلاحظ أن إشارته سالبة عند الفرق الأول (علاقة عكسية)، أي أن ارتفاع عدد سندات الخزينة المصدرة في سنة ما، سيؤدي إلى إنخفاض معدل التضخم في السنة الموالية لعملية الإصدار و علاقة طردية بالتأخر الثاني يعني أن زيادة سندات الخزينة المصدرة لسنة ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في السنتين المواليتين و هو ما يساهم في تفاقم التضخم بدل معالجته .

1 2 - إختبارات تشخيص نموذج شعاع الإنحدار الذاتي :

تشير الإختبارات التشخيصية إلى أن النموذج قد تجاوز كافة الإختبارات القياسية (ملحق رقم (04))، فباستخدام إختبارات الجذور المتعددة (L'inverse des racine associées) عند فترة التباطؤ المساوية لـ 2 تبين أن مقلوب الجذر الأحادية لكثير الحدود تتموضع جميعها ضمن دائرة واحدة، كما أن جميع الجذور أقل من الواحد، و منها يمكن أن نقبل فرضية العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي أي أن النموذج مستقر، كذلك تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي فباستخدام اختبار Jarque Bera (JB) بقيمة احتمالية (0.6713) وهي أكبر من 5%، و منها نقبل فرضية العدم بأن سلسلة توزيع بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. كما تشير نتائج اختبار (LM) إلى خلوه من الإرتباط الذاتي، فقيم الإحتمال المقابل لفترة التباطؤ 2 هو أكبر من 5% و منه قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود إرتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

1 3 - الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي:

● إختبار جرانجر للسببية:

من خلال نتائج إختبار السببية الموضحة في الملحق رقم (04) لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي للتضخم و عند فترة الابطاء (2)، نلاحظ وجود علاقة سببية و في اتجاه واحد بين معدل التضخم و معدل الاحتياطي الإيجابي.

● تحليل دوال الإستجابة لرد الفعل: من خلال الشكل الموضح في الملحق رقم (04) لنموذج شعاع الإنحدار الذاتي للتضخم و عند فترة الابطاء (2)، يمكننا ملاحظة ما يلي:

- استجابة التضخم لتغير الكتلة النقدية: إن حدوث صدمة مفاجئة في الكتلة النقدية، بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها أثر سلبي في التضخم في الفترة الثانية بـ (-17.99) %، ليرتفع هذا التأثير في المدى المتوسط و بأثر إيجابي الى (16.78) %، أما على المدى الطويل فيتذبذب بين الأثر السلبي و الإيجابي ليصل إلى (0.93) % كحد اقصى في الفترة الاخيرة.

- استجابة التضخم لتغير معدل إعادة الخصم: إن حدوث صدمة مفاجئة في معدل إعادة الخصم، بمقدار إنحراف معياري واحد، سيكون لها أثر إيجابي في التضخم في المدى المتوسط بإستثناء السنة الثالثة، لينعكس إلى أثر سلبي في المدى المتوسط بمقدار (-8.41) % في الفترة الثامنة، لتعرف بعدها استجابة ايجابية متزايدة في المدى الطويل تقدر في السنة الاخيرة بـ (10.59) %.

- استجابة التضخم لتغير الاحتياطي الاجباري: إن حدوث صدمة مفاجئة في الإحتياطي الإيجابي بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر سلبي في التضخم في المدى المتوسط بإستثناء السنة الرابعة، لينعكس إلى أثر إيجابي في المدى الطويل ليصل إلى -5.25 في الفترة الاخيرة.

-استجابة التضخم لتغير اذون و سندات الخزينة: إن حدوث صدمة مفاجئة في أذون و سندات الخزينة، بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر سلبي في التضخم في الفترة الثانية بمقدار (-17.99) لينعكس الى اثر ايجابي على المدى المتوسط و بمقدار(16.78) في الفترة الرابعة، ليتذبذب بعد ذلك بين الأثر السلبي والإيجابي في المدى الطويل.

● تحليل التباين:

نلاحظ من الجدول رقم (21) أن معظم التقلبات الظرفية للتضخم في العراق تكون ناجمة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، أي أنها تسمح بتفسير ما قيمته 100% من تغيرات المعدل خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة، لتعرف تراجعاً من سنة إلى أخرى إلى أن تصل إلى حدود 69.93% خلال السنة العاشرة، و بالموازات مع هذا التناقص لنسبة الصدمات للتضخم في تفسير تقلباته، نجد أن الصدمات الناجمة عن التغير في أداة الإحتياطي الإجباري تأخذ تأثير قوي، إذ حققت نسبة 28.58% في السنة الثانية لتتخفف الى 20.76 وهو ما يعكس تأثير معدل الإحتياطي الإجباري على معدل التضخم في العراق، اما عن تأثير الكتلة النقدية و معدل الخصم فإنها تكتسب أهمية أكبر بمرور الزمن ، حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة الكتلة النقدية ترتفع من 2.97 في السنة الثانية إلى حدود 5.14 في السنة الأخيرة ، و كذلك الأمر بالنسبة إلى معدل إعادة الخصم حيث يرتفع من 0.077% في السنة الثانية ليصل الى 3.29% في السنة الأخيرة، أما فيما يتعلق بتغير سندات الخزينة فكانت مساهمتها متزايدة ولكنها ضئيلة و بمتسويات قريبة للصفر، حيث يرتفع من 0.46 في السنة الثانية إلى حدود 0.86 في السنة الأخيرة .

الجدول رقم (21): جدول تحليل مكونات التباين – نموذج التضخم-

Variance Decomposition
DINF:

	Pe	S.E.	DINF	DDR	DOR	DTB	DDM2
1		70.33204	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2		104.3791	67.90425	0.077310	28.58126	0.464212	2.972967
3		119.6310	72.94081	0.684454	21.76861	0.398216	4.207908
4		127.0948	70.99275	1.593355	21.39808	0.542834	5.472987
5		130.1700	71.60457	1.874622	20.61303	0.580109	5.327668
6		131.1985	71.07164	2.070360	20.98665	0.625680	5.245672
7		132.2710	70.89734	2.303064	20.78449	0.768098	5.247011
8		132.7938	70.57594	2.686813	20.76862	0.762624	5.205998
9		133.0015	70.49135	2.686676	20.78697	0.844991	5.190008
10		133.5828	69.93427	3.292379	20.76146	0.862023	5.149869

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews8).

3-النموذج الثالث (نموذج البطالة): يمكن تقدير العلاقة الثالثة في صيغتها القياسية كالتالي:

$$UNE = C + \Phi_1 UNE_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 TB_{t-1} + \varepsilon_t.$$

بعد تحديد درجة التأخر في نموذج البطالة (ملحق رقم(04))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الإنحدار الذاتي (VAR 2) ، و المقدرات معرفة في الملحق رقم (04). من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج تأثير أدوات السياسة النقدية على معدل البطالة، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR(2)ـ(UNE) :

$$\begin{aligned} DDUNE = & 0.590*DDUNE(-1) + 0.088*DRD(-1) + 0.09DOR(-1) - 0.0000005 *DTB(-1) + \\ & (2.785) \quad (0.208) \quad (0.25) \quad (-0.339) \\ & 0.00000096 DDM2(-1) + 0.857 \\ & (-0.065) \quad (0.494) \end{aligned}$$

$$N= 23 \quad R^2 = 0.37; \quad Adj.R^2 = 0.19, \quad F_{cal} = 2.04 \quad Prob(F-statistic)=0.123$$

$$T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{18}^{0.05} = 1.734 \quad F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.81$$

3-1-اختبار معنوية النموذج :

• التقييم الاحصائي:

بلغت قيمة $R^2 = 0.37$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 37 % من التغير الحاصل في معدل البطالة في العراق، أما قيمة معامل التحديد المصحح $Adj.R^2 = 0.19$ أي أن معدل البطالة في العراق مفسر بنسبة 19% بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 19% من التغير الحاصل في معدل البطالة بصفة حقيقية، و الباقي 81 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

من نتائج التقدير نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أصغر من إحصائية فيشر الجدولة (F_{tab}) ، و عليه نقبل فرضية العدم، أي أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة في العراق. و بذلك يمكننا القول أن النموذج المقدر غير معنوي إحصائياً، مما يدفعنا إلى رفضه .

من خلال النموذج المقدر لمعدل البطالة في العراق، و من خلال التقييم الإحصائي له يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسر محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك العراق المركزي في التأثير على معدل البطالة، و ليس لتنفيذها و إستخدامها أي دور أو أثر في تخفيض معدل البطالة .

4-النموذج الرابع: (ميزان المدفوعات) يمكن تقدير العلاقة الرابعة في صيغتها القياسية كالتالي:

$$DOB = C + \Phi_1 DOB_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 TB_{t-1} + EX + \varepsilon_t.$$

بعد تحديد درجة التأخر في نموذج ميزان المدفوعات (ملحق رقم(04))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الإنحدار الذاتي (VAR 2) ، و المقدرات معرفة في الملحق رقم (04). و من خلال هذه النتائج يمكننا صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR(2)ـ(DOB) :

$$\begin{aligned} \text{DOB} = & 0.664*\text{DOB}(-1) + 1.728*\text{DOB}(-2) + 722.47*\text{DRD}(-1) - 3358.34*\text{DRD}(-2) + \\ & (1.136) \quad (2.687) \quad (1.137) \quad (-3.165) \\ & 204.58*\text{DOR}(-1) - 164.77*\text{DOR}(-2) + 0.0041*\text{DTB}(-1) - 0.0116*\text{DTB}(-2) + \\ & (0.456) \quad (-0.409) \quad (2.376) \quad (-2.231) \\ & -0.0007*\text{DDM2}(-1) + 0.000041*\text{DDM2}(-2) - 3.971\text{DEX}(-1) + 1.662*\text{DEX}(-2) + 2885.58 \\ & (-1.260) \quad (0.801) \quad (-1.069) \quad (0.372) \quad (1.193) \end{aligned}$$

$$N= 22 \quad R^2 = 0.79 \quad \text{Adj.}R^2 = 0.51 \quad F_{\text{cal}} = 2.89 \quad \text{Prob (F-statistic)} = 0.05$$

$$T_{\text{tab}} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{16}^{0.05} = 1.746$$

$$F_{\text{tab}} = F_{n-k-1}^k = 2.79$$

1-4-إختبار معنوية النموذج :

• التقييم الاحصائي والاقتصادي:

بلغت قيمة $R^2 = 0.79$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية نوعا ما ، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أي أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير ما قيمته 79 % من التغير الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات في العراق، أما قيمة معامل التحديد المصحح $\text{Adj.}R^2 = 0.51$ أي أن رصيد ميزان المدفوعات مفسر بنسبة 51 % بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 51% من التغير الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بصفة حقيقية، و الباقي 49 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

من نتائج التقدير نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من إحصائية فيشر الجدولة (F_{tab}) ، و عليه نرفض فرضية العدم، و نقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر. إذا نموذج رصيد ميزان المدفوعات مقبول إحصائيا.

بالنسبة لمعامل الثابت موجب، و هو يمثل رصيد ميزان المدفوعات حتى و إن إنعدمت قيم المتغيرات الأخرى في النموذج. و هو ما يتفق و النظرية الإقتصادية؛

هناك علاقة طردية بين معامل رصيد ميزان المدفوعات و قيمته المؤخرة الأولى و الثانية (إشارة موجبة)، فتسجيل فائض في ميزان المدفوعات لسنة ما، فيتوقع ان يستمر هذا الفائض في السنتين التاليتين؛

بالنسبة لمعامل معدل إعادة الخصم نلاحظ أن إشارته موجبة عند الفرق الأول، أي أن رفع معدل إعادة الخصم في سنة ما يتوقع أن لا يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات في السنة الموالية، نتيجة عدم ظهور نتائج السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم) في المدى القصير، اما العلاقة العكسية بالتأخر الثاني فتعني ان رفع معدل إعادة الخصم في سنة ما سيؤدي الى رفع معدل الفائدة وهو ما سيعمل على جذب رؤوس الاموال الاجنبية ، و هما يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية و بالتالي تشجيع الصادرات وهو ما يؤدي الى تحفيز العجز في ميزان المدفوعات في السنتين الموالتين، و هو ما يبرز فعالية اداة معدل الخصم في التأثير في ميزان المدفوعات على المديين المتوسط و الطويل؛

بالنسبة لمعامل معدل الإحتياطي الإجباري نلاحظ أن إشارته موجبة عند الفرق الأول، أي أن رفع معدل الإحتياطي الإجباري في سنة ما يتوقع أن لا يؤدي إلى تخفيض رصيد ميزان المدفوعات في السنة الموالية، نتيجة عدم ظهور نتائج السياسة النقدية (معدل الإحتياطي الإجباري) في المدى القصير، أما العلاقة العكسية بالتأخر الثاني فتعني ان رفع معدل الإحتياطي الإجباري في سنة ما، فيتوقع أن يؤدي إلى تقليص حجم الائتمان لدى البنوك وهو ما سيؤثر سلبا على حجم الاستثمارات المحلية فتتخفف الصادرات فينخفض رصيد ميزان المدفوعات في السنتين الموالتين، و هو ما يبرز فعالية أداة معدل الإحتياطي الإجباري في التأثير في ميزان المدفوعات على المديين المتوسط و الطويل؛

بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية نلاحظ أن اشارتها سالبة عند الفرق الأول و موجبة عند الفرق الثاني، اي ان العلاقة عكسية بين حجم الكتلة النقدية و رصيد ميزان المدفوعات و هو ما يتفق و النظرية الاقتصادية، فارتفاع حجم الكتلة النقدية في سنة ما سيرفع من الاسعار المحلية مما يقلل الطلب عليها و يزيد الطلب على السلع المستوردة وهو ما سيزيد من رصيد ميزان المدفوعات.

بالنسبة لمعامل سعر الصرف نلاحظ أن إشارته سالبة عند الفرق الأول أي أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة) في سنة ما سيؤدي الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات في السنة الموالية، أما العلاقة الطردية بالتأخر الثاني فتعني ان ارتفاع سعر الصرف في سنة ما، سيؤدي الى انخفاض اسعار السلع المحلية ، وهو ما سيزيد من ارتفاع الطلب عليها، وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، يتوقع ان يستمر لسنتين متتاليتين.

الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي:

● اختبار جرانجر للسببية:

من خلال نتائج اختبار السببية الموضحة في الملحق رقم (04) لشعاع الإنحدار الذاتي لنموذج ميزان المدفوعات عند فترة الإبطاء (2) نلاحظ وجود علاقة سببية و في إتجاه واحد بين رصيد ميزان المدفوعات و سندات و أذون الخزينة و وجود علاقة سببية في إتجاهين بين معدل إعادة الخصم و رصيد ميزان المدفوعات. ووجود علاقة سببية و في اتجاه واحد بين سعر الصرف و معدل الاحتياطي الاجباري.

● تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل: من خلال الشكل الموضح في الملحق رقم 04 لشعاع الإنحدار الذاتي لنموذج ميزان المدفوعات عند فترة الإبطاء (2) يمكننا ملاحظة ما يلي:

- استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير الكتلة النقدية: إن حدوث صدمة مفاجئة في الكتلة النقدية، بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر سلبي في رصيد ميزان المدفوعات في الفترة الثانية بـ -670.45 مليون دولار ليرتفع هذا التأثير في المدى المتوسط و بأثر ايجابي إلى 1769.06 مليون دولار ، أما على المدى الطويل فيتذبذب بين الأثر السلبي و الإيجابي ليصل إلى 1199.34 مليون دولار كحد أقصى في الفترة الأخيرة.

-استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير معدل إعادة الخصم: إن حدوث صدمة مفاجئة في معدل إعادة الخصم، بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر سلبي على رصيد ميزان المدفوعات العراقي في المدى المتوسط بإستثناء السنة الثالثة يقدر في السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة ب-451.56 مليون دولار، ليتذبذب بين الأثر السلبي والإيجابي في المدى والطويل .

-استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير الاحتياطي الاجباري: إن حدوث صدمة مفاجئة في الإحتياطي الإيجابي بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر سلبي على رصيد ميزان المدفوعات العراقي في السنة الثانية التي تلي الصدمة تقدر ب-315.66 مليون دولار ، ليتذبذب بين الأثر الإيجابي و السلبي إلى غاية أن يصل إلى 427.34 مليون دولار في السنة الأخيرة.

-استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير أذون و سندات الخزينة: إن حدوث صدمة مفاجئة في أذون و سندات الخزينة، بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها اثر إيجابي على رصيد ميزان المدفوعات في الفترة الثانية التي تلي الصدمة بمقدار 101.03 مليون دولار، ليرتفع الى 1487.21 مليون دولار في السنة الأخيرة .

-استجابة رصيد ميزان المدفوعات لتغير سعر الصرف: ان حدوث صدمة مفاجئة في سعر الصرف بمقدار إنحراف معياري واحد سيكون لها أثر سلبي على رصيد ميزان المدفوعات في الفترة الثانية التي تلي الصدمة بمقدار 1329.50 مليون دولار لينخفض الى 327.91 مليون دولار في السنة الثانية ليستقر عند 1199.36 مليون دولار في الفترة الاخيرة.

تحليل التباين:

نلاحظ من الجدول رقم (22) أن معظم التقلبات الظرفية لرصيد ميزان المدفوعات تكون ناجمة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، أي أنها تسمح بتفسير ما قيمته 100% من تغيرات المعدل خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة، لتعرف تراجعاً من سنة إلى أخرى إلى أن تصل إلى حدود 53.54% خلال السنة العاشرة، و بالموازات مع هذا التناقص لنسبة الصدمات لرصيد ميزان المدفوعات في تفسير تقلباته، نجد أن الصدمات الناجمة عن التغير في أداة معدل إعادة الخصم فإنها تكتسب أهمية أكبر بمرور الزمن ، حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة معدل إعادة الخصم في تفسير تغير رصيد ميزان المدفوعات ترتفع من 0.69 % في السنة الثانية لتصل إلى 24.61 % في السنة الأخيرة، و هو ما يبين الأثر القوي لأداة معدل الخصم في تصحيح إختلال ميزان المدفوعات، و كذلك الأمر بالنسبة بالنسبة لأداة الإحتياطي الإجمالي و الكتلة النقدية و أداة سندات الخزينة، أما عن نسبة مساهمة الصدمات الناجمة عن التغير في سعر الصرف على تغير رصيد ميزان المدفوعات فإن تأثيرها يقل بمرور الزمن.

الجدول رقم (22): جدول تحليل مكونات التباين – ميزان المدفوعات-

Variance Decomposition of DOB:							
Period	S.E.	DOB	DDR	DOR	DTB	DDM2	DEX
1	5176.112	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5417.595	91.37705	0.694760	0.339506	0.034783	1.531532	6.022369
3	8461.528	84.34412	7.942501	1.320885	1.734575	2.038953	2.618962
4	12422.15	45.72413	36.76021	1.816460	1.975374	12.07172	1.652105
5	12854.59	42.81888	34.37881	3.158912	4.845296	13.16712	1.630974
6	13272.97	42.35466	33.79195	2.965993	4.571360	13.18832	3.127718
7	15166.26	48.15699	28.02359	2.579438	3.602543	14.14288	3.494551
8	15394.27	47.37016	28.14836	2.851717	3.615698	14.59218	3.421877
9	16062.96	50.64794	26.28370	2.760418	3.357740	13.80311	3.147092
10	17236.03	53.54892	24.61137	2.458932	3.660758	12.50253	3.217494

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews8)

الفرع الثاني: تقدير وتحليل النماذج القياسية لأثر تدخلات بنك مصر على متغيرات الإستقرار الإقتصادي

أولاً: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews8) قمنا بإجراء اختبار ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات

الدراسة، و النتائج معروضة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية بإجراء إختبار ADF -حالة مصر-

عند الفرق الثاني			عند الفرق الاول				في المستوى				المتغير	
النتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه	ثابت	النتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه	ثابت	النتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه		ثابت
مستقرة	P=0	-9.561	-8.448	غير مستقرة	P=0	-0.918	1.504	غير مستقرة	P=1	5.689	14.46	GDP
-	-	-	-	مستقرة	P=0	-7.261	-6.959	غير مستقرة	P=1	-2.485	-2.634	INF
مستقرة	P=1	-	-	مستقرة	P=2	-4.430	-4.435	غير مستقرة	P=6	-1.743	-1.270	UNE
--	-	-	-	مستقرة	P=0	-5.989	-5.985	غير مستقرة	P=1	-3.021	-3.179	OB
مستقرة	P=0	-8.040	-7.167	غير مستقرة	P=0	-1.830	0.118	غير مستقرة	P=4	5.371	12.12	M2
--	-	-	-	مستقرة	P=0	-5.345	-5.145	غير مستقرة	P=1	-1.563	-0.411	OR
-	-	-	-	مستقرة	P=0	-5.141	-8.267	غير مستقرة	P=3	-2.823	-3.693	RD
-	-	-	--	مستقرة	P=1	-4.65	-4.741	غير مستقرة	P=2	2.458	0.989	EX

المصدر: إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews8).

من خلال الجدول رقم (23) نتائج الإختبار (ADF) أن السلاسل الزمنية (RD, OR, UNE, INF, EX) غير مستقرة في المستوى، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون و الإستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لها، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1). أما السلاسل الزمنية (GDP, M2) وصلت لمرحلة السكون بعد إجراء الفرق الثاني عليها.

ثانياً: إختبار التكامل المشترك

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة لكنها مختلفة من حيث درجة التكامل، يمكننا القول بأنه لا يوجد احتمال تكامل مشترك بين المتغيرات، لذلك سيتم تقدير النماذج القياسية باستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR.

ثالثاً: تقدير النماذج

سنحاول فيمالي تقدير و تحليل نتائج النماذج القياسية لأثر تدخلات بنك مصر المركزي على متغيرات الإستقرار الإقتصادي باستخدام أدوات السياسة النقدية. وقد تم الإعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2015) والتي تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- التقرير السنوي للبنك المركزي المصري؛

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء؛

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

1- النموذج الأول (نموذج الناتج المحلي الإجمالي): يمكننا تقدير النموذج الأول في صياغته القياسية

$$\text{GDP}_t = C + \Phi_1 \text{GDP}_{t-1} + \Phi_2 \text{M2}_{t-1} + \Phi_3 \text{OR}_{t-1} + \Phi_4 \text{RD}_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{كالتالي:}$$

بعد تحديد درجة التأخر في النموذج (ملحق رقم (05))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR ، و مقدرات معرفة في الملحق رقم (05). و من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج بيان أثر أدوات بنك مصر المركزي على الناتج المحلي الإجمالي، بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS)، و سنكتفي بمعادلة الناتج فقط نظراً لأنه النموذج المراد تقديره و دراسته، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR → GDP:

$$\begin{aligned} \text{DDGDP} = & 0.369 * \text{DDGDP}(-1) + 0.196 * \text{DDGDP}(-2) - 0.209 * \text{DDM2}(-1) + 1.491 * \text{DDM2}(-2) + \\ & (1.305) \quad (0.717) \quad (-0.0818) \quad (3.422) \\ & 5.752 * \text{DRD}(-1) - 4.419 * \text{DRD}(-2) - 12.673 * \text{DOR}(-1) + 0.414 * \text{DOR}(-2) - 25.94 \\ & (0.998) \quad (-0.731) \quad (-1.159) \quad (0.038) \quad (-1.650) \end{aligned}$$

$$N= 22 \quad R^2 = 0.98 \quad \text{Adj.}R^2 = 97 \quad F_{\text{cal}} = 115.54 \quad \text{Prob (F-statistic)} = 0.0000$$

$$T_{\text{tab}} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{18}^{0.05} = 1.734 \quad F_{\text{tab}} = F_{n-k-1}^k = 2.96$$

1-1- إختبار معنوية النموذج:

● التقييم الإحصائي:

-بلغت قيمة $R^2 = 0.98$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد المصحح فقد بلغت $\text{Adj.}R^2 = 97$ ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي في مصر مفسر بنسبة 97% بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة يمكنها تفسير ما

قيمته 97% من التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بصفة حقيقية، و الباقي 3 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

-من نتائج التقدير نلاحظ أن إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من قيمة فيشر المجدولة (F_{tab}) ، و عليه نرفض فرضية العدم، و نقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر. إذا نموذج دالة الناتج المحلي الإجمالي مقبولة إحصائياً.

● التقييم الإقتصادي:

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ ما يلي:

-بالنسبة لمعامل الثابت سالب و هو غير معنوي ؛

-هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الاجمالي و قيمته المؤخرة الأولى و الثانية ، أي أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في سنة ما يتوقع أن يستمر هذا الإرتفاع في السنة التي تليها.

-بالنسبة لمعامل معدل إعادة الخصم، نلاحظ أن إشارته موجبة عند التأخر الأول و سالبة عند التأخر الثاني، أي أن رفع معدل إعادة الخصم لسنة ما سيرفع من الناتج المحلي في تلك السنة، أما العلاقة العكسية بالنسبة للتأخر الثاني فتعني أن زيادة معدل إعادة الخصم لسنة ما يؤدي الى تراجع الناتج المحلي الاجمالي للسنتين الموالتين ؛

-بالنسبة لمعامل معدل الإحتياطي الإجمالي نلاحظ ان إشارته سالبة عند الفرق الأول و موجبة عند الفرق الثاني. أي أن خفض معدل الإحتياطي الإجمالي لسنة ما سيرفع من الناتج المحلي في تلك السنة ، أما العلاقة الطردية بالنسبة للتأخر الثاني فتعني ان زيادة معدل الإحتياطي الإجمالي لسنة ما سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي للسنتين الموالتين؛

-بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية نلاحظ أن إشارتها سالبة عند الفرق الأول و موجبة عند الفرق الثاني ؛ أي أن ارتفاع حجم الكتلة النقدية لسنة ما سيخفض من الناتج المحلي في تلك السنة، أما العلاقة الطردية بالنسبة للتأخر الثاني فتعني أن إرتفاع حجم الكتلة النقدية لسنة ما سيؤدي إلى إرتفاع الناتج المحلي الاجمالي للسنتين الموالتين؛

2-1- اختبارات تشخيص نموذج شعاع الانحدار الذاتي :

تشير الإختبارات التشخيصية إلى أن النموذج لم يتجاوز كافة الإختبارات القياسية (ملحق رقم (05))، فباستخدام اختبارات الجذور المتعددة عند فترة التباطؤ المساوية ل2 تبين أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود لا تتموضع جميعها ضمن دائرة واحدة، أي أن النموذج غير مستقر، كذلك عدم تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي فباستخدام إختبار Jarque Bera (JB) بقيمة إحصائية (0.009) أي أنها أقل من

5% . أما نتائج اختبار (LM) فتشير الى ان النموذج لا يعاني من الإرتباط الذاتي، لأن قيم الإحتمال المقابل لفترة التباطؤ 2 هو أكبر من 5% .

ومنه و بناء على الإختبارات التشخيصية للنموذج سيتم رفضه، لأنه لم يتجاوز كافة الإختبارات القياسية و بذلك يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسر محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك مصر المركزي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وليس لتنفيذها وإستخدامها أي أثر في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي .

2- النموذج الثاني: (نموذج التضخم) يمكن تقدير العلاقة الثانية في صيغتها القياسية كالتالي:

$$INF_t = C + \Phi_1 INF_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \epsilon_t$$

بعد تحديد درجة التأخر في النموذج ملحق رقم (05)، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR ، و المقدرات المعرفة في الملحق رقم (05). من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج التضخم بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) ، سنكتفي بمعادلة التضخم فقط نظرا لأنه النموذج المراد تقديره و دراسته، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR (INF):

$$\begin{aligned} DINF = & -0.347 * DINF(-1) + 0.04 * DINF(-2) + 0.740 * DRD(-1) + 0.453 * DRD(-2) \\ & (-1.288) \quad (0.189) \quad (0.790) \quad (0.444) \\ -1.001 * DOR(1) & -0.179 * DOR(-2) + 0.036 * DDM2(-1) - 0.052 * DDM2(-2) + 1.094 \\ & (-0.787) \quad (-0.129) \quad (0.966) \quad (-1.024) \quad (0.443) \end{aligned}$$

$$N=22 \quad R^2 = 0.29 \quad Adj.R^2 = -0.13 \quad F_{cal}=0.68 \quad Prob(F\text{-statistic}) = 0.701$$

$$T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{18}^{0.05} = 1.734 \quad F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.96$$

اختبار معنوية النموذج :

• التقييم الاحصائي:

بلغت قيمة $R^2 = 0.29$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، اما قيمة معامل التحديد المصحح فبلغت $Adj.R^2 = -0.13$ أي أن معدل التضخم في مصر مفسر بنسبة 13 % فقط بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 13% من التغير الحاصل في معدل التضخم بصفة حقيقية، و الباقي 87 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

من نتائج التقدير نلاحظ أن من نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أقل من قيمة فيشر الجدولة F_{tab} ، و عليه نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات مساوية للصفر، أي أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في معدل التضخم في مصر، و بذلك يمكننا القول أن النموذج المقدر غير معنوي، مما يدفعنا إلى رفضه .

من خلال النموذج المقدر لمعدل التضخم في مصر ، و من خلال التقييم الاحصائي له يمكننا القول ، ان النموذج المقدر يفسر محدودية قدرة الادوات المطبقة من طرف بنك مصر المركزي في التأثير على معدل التضخم ، وليس لتنفيذها واستخدامها أثر في تخفيضه.

3-النموذج الثالث (نموذج البطالة): يمكن تقدير العلاقة الثالثة في صيغتها القياسية كالتالي:

$$UNE = C + \Phi_1 UNE_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \varepsilon_t.$$

بعد تحديد درجة التأخر في نموذج البطالة (ملحق رقم(05)، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR المقدرات المعرفة في الملحق رقم (05) ، من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج بيان أثر أدوات السياسة النقدية المطبقة من بنك مصر المركزي على معدل البطالة، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(2) لـ (UNE) :

$$\begin{aligned} DUNE = & 0.302 * DUNE(-1) + 0.232 * DUNE(-2) + 0.0055 * DDM2(-1) - 0.00912 * DDM2(-2) \\ & (1.153) \quad (0.833) \quad (0.588) \quad (0.690-) \\ & + 0.127 * DRD(-1) + 0.511 * DRD(-2) + 0.011 * DOR (-1) + 0.218 * DOR (-2) + 0.598 \\ & (0.553) \quad (1.951) \quad (0.033) \quad (0.657) \quad (0.977) \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} N= 22 \quad R^2 = 0.30 \quad Adj.R^2 = 0.12- \quad F_{cal} = 0.70 \quad Prob (F-statistic) = 0.684 \\ T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{18}^{0.05} = 1.734 \quad F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.96 \end{aligned}$$

اختبار معنوية النموذج :

• **التقييم الاحصائي:**

بلغت قيمة $R^2 = 0.30$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد المصحح فبلغت $Adj.R^2 = 0.12$ أي أن معدل البطالة في مصر مفسر بنسبة 12% بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 12% من التغير الحاصل في معدل البطالة بصفة حقيقية، و الباقي 88% يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

من نتائج التقدير نلاحظ أن نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أقل من قيمة فيشر الجدولة F_{tab} ، و عليه نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات مساوية للصفر ، أي ان المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في معدل البطالة في مصر ، و بذلك يمكننا القول أن النموذج المقدر غير معنوي، مما يدفعنا الى رفضه .

من خلال النموذج المقدر لمعدل البطالة في مصر، و من خلال التقييم الاحصائي له يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسر محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك مصر المركزي في التأثير على معدل البطالة، وليس لتنفيذها واستخدامها أي دور أو أثر في تخفيض معدل البطالة.

4- النموذج الرابع (نموذج ميزان المدفوعات): يمكن تقدير العلاقة الرابعة في صيغتها القياسية كالتالي:

$$DOB = C + \Phi_1 DOB_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + EX + \varepsilon_t.$$

بعد تحديد درجة التأخر في نموذج ميزان المدفوعات (ملحق رقم(5))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR المقدرات عرفة في الملحق رقم(05). و من خلال هذه النتائج يمكننا صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي VAR(2) لـ (DOB):

$$\begin{aligned} DOB = & -0.625 * DOB(-1) + 0.347 * DOB(-2) + 682.788 * DRD(-1) - 686.105 * DRD(-2) + \\ & (-1.785) \quad (1.095) \quad (0.830) \quad (-0.682) \\ & -4645.43 * DOR (-1) - 2892.14 * DOR (-2) + 40.131 * DDM2(-1) - 70.601 * DDM2(-2) \\ & (-3.113) \quad (-1.727) \quad (0.882) \quad (-1.175) \\ & -4552.15 * DEX(-1) + 4268.71 * DEX(-2) + 616.436 \\ & (-1.300) \quad (1.479) \quad (0.272) \end{aligned}$$

$$N= 22 \quad R^2 = 67 \quad Adj.R^2 = 0.37 \quad F_{cal} = 2.27 \quad Prob (F-statistic) = 0.097$$

$$T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{17}^{0.05} = 1.740 \quad F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.85$$

اختبار معنوية النموذج :

• **التقييم الاحصائي:**

بلغت قيمة $R^2 = 67$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد $Adj.R^2 = 0.37$ أي أن رصيد ميزان المدفوعات في مصر مفسر بنسبة 37 % بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 37 % من التغير الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بصفة حقيقية، و الباقي 63 % يعود الى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

من نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أقل من قيمة فيشر الجدولة F_{tab} ، أي أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات في مصر، و بذلك يمكننا القول ان النموذج المقدر غير معنوي، مما يدفعنا الى رفضه.

من خلال النموذج المقدر لميزان المدفوعات في مصر، و من خلال التقييم الاحصائي له يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسرنا محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك مصر المركزي في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، وليس لتنفيذها واستخدامها أي أثر في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث: تقدير و تحليل النماذج القياسية لأثر تدخلات بنك الجزائر على متغيرات الإستقرار الإقتصادي

أولاً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بالإستعانة بالبرنامج الاحصائي (Eviews8) قمنا بإجراء اختبار ADF على السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، و النتائج معروضة في الجدول التالي :

الجدول رقم (24): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار ADF- حالة الجزائر-

المتغير	في المستوى			عند الفرق الاول			عند الفرق الثاني				
	ثابت	ثابت و اتجاه	درجة التأخر	النتيجة	درجة التأخر	ثابت و اتجاه	ثابت و اتجاه	ثابت و اتجاه	النتيجة		
GDP	0.876	-1.774	P= 1	غير مستقرة	P=0	-3.90	-3.791	غير مستقرة	P=0	-6.755	6.805-
INF	-1.405	-1.822	P=1	غير مستقرة	P=0	-5.064	-5.092	مستقرة	P=0	-	-
UNE	-1.662	-3.103	P=3	غير مستقرة	P=2	-2.511	-2.535	غير مستقرة	P=2	-7.782	-7.817
OB	-1.201	-0.590	P=1	غير مستقرة	P=0	-5.035	-4.727	مستقرة	P=0	-	-
M2	0.796	-2.121	P=4	غير مستقرة	P=0	-7.651	-7.314	مستقرة	P=0	-	-
OR	0.042	-2.599	P=1	غير مستقرة	P=0	-4.783	-4.870	مستقرة	P=0	-	-
RD	-0.769	-1.459	P=1	غير مستقرة	P=0	-4.896	-4.983	غير مستقرة	P=0	-8.934	-9.053
RLR	-2.526	-2.872	P=1	غير مستقرة	P=0	-5.730	-5.839	مستقرة	P=0	-	-
EX	-1.982	-2.157	P=1	غير مستقرة	P=0	3.361-	3.633-	غير مستقرة	P=0	7.420-	7.342-

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي(Eviews8)

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن السلاسل الزمنية (INF.OB.M2.OR.RLR)غير مستقرة في المستوى، حيث تم قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، في حين أن المتغيرات وصلت لمرحلة السكون و الإستقرار بعد أخذ الفروق الأولى لها، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، بينما السلاسل الزمنية (UNE.GDP. EX ،RD) مستقرة عند الفرق الثاني ، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(2).

ثانياً: إختبار التكامل المشترك

بما أن السلاسل الزمنية مستقرة لكنها مختلفة من حيث درجة التكامل، يمكننا القول بأنه لا يوجد احتمال تكامل مشترك بين المتغيرات. لذلك سيتم تقدير النماذج القياسية بإستخدام نموذج متجه الإنحدار الذاتي VAR، و هو نموذج متعدد المتغيرات يتم على أساسه تفسير القيمة الحالية لمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه و المتغيرات الأخرى في النموذج.

ثالثا: تقدير النماذج

سنحاول فيما يلي تقدير و تحليل نتائج النماذج القياسية لأثر تدخلات البنك المركزي الجزائري على متغيرات الإستقرار الإقتصادي بإستخدام أدوات السياسة النقدية. و قد تم الإعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2015) و قد تم الحصول على هذه البيانات من المصادر التالية:

- التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري؛

- الديوان الوطني للإحصاء؛

- قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

1- النموذج الأول: (نموذج الناتج المحلي الاجمالي): يمكننا تقدير النموذج الأول في صياغته القياسية

$$GDP_t = C + \Phi_1 GDP_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 RLR_{t-1} + \varepsilon_t$$

بعد تحديد درجة التأخر في النموذج (ملحق رقم (06))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR المقدرات المعرفة في الملحق رقم (06). و من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج تأثير أدوات بنك الجزائر المركزي على الناتج المحلي الإجمالي، بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) (Ordinary Least Squares Method)، و سنكتفي بمعادلة الناتج فقط نظرا لأنه النموذج المراد تقديره و دراسته، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR—GDP:

$$\begin{aligned} DDGDP = & 0.757 * DDGDP(-1) - 0.472 * DDGDP(-2) + 106.40 * DDRD(-1) - 1110.04 DDRD(-2) \\ & (2.739) \quad (-1.611) \quad (0.346) \quad (-0.401) \\ & + 320.03 * DOR (-1) + 91.75 * DOR (-2) - 23.25 * DRLR(-1) - 495.61 * DRLR(-2) + 0.074 * DM2(-1) \\ & (0.570) \quad (0.215) \quad (-0.52) \quad (-0.91) \quad (0.395) \\ & -0.056 * DM2(-2) + 792.70. \\ & (-0.238) \quad (1.29) \end{aligned}$$

$$N= 22 \quad R\text{-squared} = 46 \quad \text{Adj. R-squared} = 0.02 \quad F_{\text{cal}} = 0.94 \quad \text{Prob (F-statistic)} = 0.53$$

$$T_{\text{tab}} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{17}^{0.05} = 1.740 \quad F_{\text{tab}} = F_{n-k-1}^k = 2.85$$

اختبار معنوية النموذج :

• التقييم الاحصائي :

بلغت قيمة $R^2 = 46$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد فبلغت $\text{Adj.} R^2 = 0.02$ أي أن الناتج المحلي الإجمالي مفسر بنسبة 2 % بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 2% من التغير الحاصل في الناتج المحلي بصفة حقيقية، و الباقي 98 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

من نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أقل من قيمة فيشر المجدولة F_{tab} ، و عليه نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات مساوية للصفر ، أي أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، و بذلك يمكننا القول أن النموذج المقدر غير معنوي مما يدفعنا إلى رفضه .

من خلال النموذج المقدر للناتج المحلي الإجمالي و من خلال التقييم الإحصائي له يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسر محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر المركزي في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، و هي نتيجة منطقية توافق واقع الإقتصاد الجزائري المعتمد على صادرات المحروقات أي أنه اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط.

2- النموذج الثاني: (نموذج التضخم): يمكن تقدير العلاقة الثانية في صيغتها القياسية كالتالي:

$$INF_t = C + \Phi_1 INF_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 RLR_{t-1} + \varepsilon_t$$

بعد تحديد درجة التأخر في النموذج (ملحق رقم (06))، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR و المقدرات معرفة في الملحق رقم (06). من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج التضخم بالإعتماد على طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) ، و سنكتفي بمعادلة التضخم فقط نظرا لأنه النموذج المراد دراسته، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR لـ (INF):

$$\begin{aligned} DINF &= -0.238 * DINF(-1) - 0.099 * DINF(-2) + 0.0011 * DM2(-1) + 0.001 * DM2(-2) - 1.889 * \\ &\quad (-1.238) \quad (-0.495) \quad (2.353) \quad (1.883) \\ DOR(-1) &- 0.236 * DOR(-2) + 3.137 * DDRD(-1) - 2.764 * DDRD(-2) + 0.323 * DRLR(-1) \\ &\quad (-1.367) \quad (-0.228) \quad (3.587) \quad (-3.529) \quad (0.283) \\ &+ 2.314 * DRLR(-2) - 1.05 \\ &\quad (1.741) \quad (-0.716) \end{aligned}$$

$$N= 22 \quad R\text{-squared} = 0.80 \quad \text{Adj. R-squared} = 0.62 \quad F_{cal} = 4.45 \quad \text{Prob (F-statistic)} = 0.0107$$

$$T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{17}^{0.05} = 1.740$$

$$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.85$$

1-2- اختبار معنوية النموذج :

التقييم الاحصائي و الاقتصادي للنموذج:

بلغت قيمة $R^2 = 80\%$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد المصحح $Adj.R^2 = 62\%$ أي أن التضخم مفسر بنسبة 62% بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 62% من التغير الحاصل في معدل التضخم بصفة حقيقية، و الباقي 38% يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

- من نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من قيمة فيشر المجدولة F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم، و نقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر. إذا معادلة نموذج التضخم مقبولة احصائياً.

- بالنسبة لمعامل الثابت سالبة و هي قيمة معدل التضخم في حالة انعدام باقي المتغيرات الأخرى.

- هناك علاقة عكسية بين معامل معدل التضخم و قيمته المؤخرة الأولى و الثانية، فتعني أن ارتفاع معدل التضخم في سنة ما يتوقع أن يكون له تأثير عكسي بعد سنتين، أي أن معدلات التضخم ستراجع نتيجة تدخلات البنك المركزي من خلال إدارته للسياسة النقدية؛

- بالنسبة لمعامل معدل إعادة الخصم، نلاحظ ان اشارته موجبة عند التأخر الأول، و تعني أن زيادة معدل إعادة الخصم لسنة ما تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في السنة الموالية لها ، نتيجة عدم ظهور نتائج السياسة النقدية (معدل الخصم) في المدى القصير، و علاقة عكسية بالتأخر الثاني يعني أن زيادة معدل الخصم لسنة ما ستؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في السنتين الموالتين، و هذا ما يبرز فعالية السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم) في التأثير على معدل التضخم على المدى المتوسط و الطويل؛

بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية نلاحظ ان اشارته موجبة عند الفرق الأول و الثاني اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع التضخم و المتغير المفسر الكتلة النقدية، و هو ما يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية. لأن وجود فائض في المعروض النقدي يعني تعرض الإقتصاد لظاهرة التضخم الناجم عن عدم توازن النشاط الإقتصادي مع حجم المعروض النقدي؛

- بالنسبة لمعامل الإحتياطي الإجباري نلاحظ أن إشارته سالبة عند الفرق الأول و الثاني، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع معدل التضخم و المتغير المفسر معدل الإحتياطي الإجباري، يعني أن زيادة معدل الإحتياطي الإجباري لسنة ما ستؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في السنة الموالية و يستمر هذا الإنخفاض في السنتين الموالتين، و هذا ما يبرز فعالية السياسة النقدية (معدل الإحتياطي الإجباري) في التأثير على معدل التضخم على المدى القصير و المتوسط ؛

بالنسبة لمعامل استرجاع السيولة نلاحظ ان اشارته موجبة عند التأخر الأول و الثاني اي ان العلاقة طردية بين المتغير التابع معدل التضخم و المتغير المفسر معدل استرجاع السيولة، يعني أن زيادة معدل استرجاع السيولة لسنة ما لا يؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في السنتين الموالتين ، و هذا ما يبرز عدم فعالية السياسة النقدية (معدل استرجاع السيولة) في التأثير على معدل التضخم على المدى القصير و المتوسط ؛

2-2-اختبارات تشخيص نموذج شعاع الانحدار الذاتي :

تشير الإختبارات التشخيصية إلى أن النموذج قد تجاوز كافة الإختبارات القياسية (ملحق رقم (06))، فباستخدام اختبارات الجذور المتعددة (L'inverse des racine associées) عند فترة التباطؤ المساوية لـ 2 تبين ان مقلوب الجذر الاحادية لكثير الحدود تتموضع جميعها ضمن دائرة واحدة ، كما ان جميع الجذور أقل من الواحد، و منها يمكن أن نقبل فرضية العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الإرتباط الخطي أي أن النموذج مستقر، كذلك تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي فباستخدام اختبار Jarque Bera (JB) بقيمة احتمالية (0.4839) وهي اكبر من 5% و منها نقبل فرضية العدم بأن سلسلة توزيع بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. كما يشير نتائج اختبار (LM) إلى خلوه من الإرتباط الذاتي فقيم الإحتمال المقابل لفترة التباطؤ 2 هو اكبر من 5% و منه قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

2-3-الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي:

و تتم وفق الخطوات التالية :

● اختبار جرنجر للعلاقة السببية: من خلال اختبار السببية لفرنجر الموضح في الملحق رقم (06) تم تحديد اتجاه السببية كمايلي:

وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الكتلة النقدية و التضخم بمعنى الكتلة النقدية تأثر في التضخم؛
 وجود علاقة سببية بين في اتجاه واحد الكتلة النقدية و معدل اعادة الخصم ؛
 وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الكتلة النقدية و معدل الاحتياطي الاجباري؛
 وجود علاقة سببية بين معدل اعادة الخصم في اتجاه واحد بمعنى معدل إعادة الخصم يؤثر في معدل التضخم؛

● اثر الصدمات و دوال الاستجابة الدفعية: من خلال الشكل في الملحق رقم (06) نلاحظ:

- استجابة التضخم لتغير الكتلة النقدية: ان حدوث صدمة مفاجئة في الكتلة النقدية، بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها اثر ايجابي في التضخم في الفترة الثانية بـ (1.26) %، ليرتفع الى 2.19% في السنة الثانية، ليتحول الى اثر سلبي في المدى الطويل ليستقر في السنة الاخيرة عند 0.012%، وهو ما يعكس ضآلة استجابة التضخم لأي صدمة مفاجئة في الكتلة النقدية.

- استجابة التضخم لتغير معدل إعادة الخصم: إن حدوث صدمة مفاجئة في معدل إعادة الخصم، بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر ايجابي في التضخم في الفترة الثانية بمقدار (1.89) %، لينعكس الى اثر سلبي في المدى المتوسط بمقدار (-0.142) في الفترة الخامسة، لتعرف بعدها استجابة متذبذبة بين الايجاب و السلب في المدى الطويل و بمستويات ضئيلة مقارنة للصفر، و هو ما يعكس ضآلة استجابة التضخم لاي صدمة مفاجئة في معدل اعادة الخصم.

- استجابة التضخم لتغير الاحتياطي الاجباري: ان حدوث صدمة مفاجئة في الإحتياطي الإيجابي بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها أثر سلبي في التضخم في السنة الثانية لحدوث الصدمة بمقدار -1.147%، لينعكس إلى اثر ايجابي في المدى المتوسط بمقدار 0.46 في السنة الخامسة ليستقر في حدود 0.028 في السنة العاشرة. وهي نسبة ضئيلة تعكس ضآلة استجابة التضخم لأي صدمة مفاجئة في معدل الإحتياطي الإيجابي.

- استجابة التضخم لتغير معدل استرجاع السيولة : ان حدوث صدمة مفاجئة في معدل استرجاع السيولة بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها اثر ايجابي عبي المدى المتوسط و بمستويات مقارنة للصفر ليتحول الى اثر سلبي على المدى الطويل و بمستويات مقارنة للصفر باستثناء السنة الأخيرة ، و هذه النسب تعكس ضآلة استجابة التضخم لأي صدمة مفاجئة في معدل استرجاع السيولة.

● تحليل التباين:

نلاحظ من الجدول رقم (25) أن معظم التقلبات الظرفية للتضخم في الجزائر تكون ناجمة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، أي أنها تسمح بتفسير ما قيمته 100% من تغيرات المعدل خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة، لتعرف تراجعاً من سنة إلى أخرى لتصل إلى حدود 34.93% خلال السنة العاشرة، و بالموازات مع هذا التناقص لنسبة الصدمات لمعدل التضخم في تفسير تقلباته، نجد أن الصدمات الناجمة عن التغير في الكتلة النقدية تكتسب أهمية أكبر بمرور الزمن، حيث نجد أن نسبة مساهمة صدمة الكتلة النقدية ترتفع من 10.71% عند السنة الأولى لتصل إلى عند السنة الأخيرة إلى 35.81% وكذلك الأمر بالنسبة إلى معدل إسترجاع السيولة حيث يرتفع من 0.25% في السنة الثانية ليصل إلى 1.33% في السنة الأخيرة، أما فيما يتعلق بمتغيري معدل إعادة الخصم و الإحتياطي الإيجابي فكانت مساهمتهم قوية لكنها متناقصة و بحدود ثابتة ، فالبنسبة لمعدل الإحتياطي الإيجابي فإنخفضت مساهمته في تفسير تقلبات التضخم من 8.84% في السنة الثانية إلى 7.32% في السنة الأخيرة، أما معدل الخصم فكانت مساهمته في السنة الأولى 24.01% لتصل إلى 20.51% في السنة العاشرة.

الجدول رقم (25): جدول تحليل مكونات التباين – نموذج التضخم-

Variance Decomposition of DINF:						
Period	S.E.	DINF	DM2	DDRD	DOR	DRLR
1	2.890883	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.857795	56.15828	10.71617	24.01969	8.849107	0.256753
3	4.566600	40.81188	30.79934	20.22950	7.642409	0.516865
4	4.713990	38.59898	29.86421	23.86811	7.179137	0.489552
5	4.995435	35.50893	35.36940	21.33344	7.248207	0.540017
6	5.086169	35.51052	35.86866	20.77281	7.005964	0.842048
7	5.101190	35.34922	35.79039	20.76727	7.230039	0.863086
8	5.136277	34.93777	35.81416	20.56646	7.365193	1.316419
9	5.149244	34.95397	35.89526	20.49949	7.328256	1.323016
10	5.150417	34.93848	35.87947	20.51937	7.327936	1.334746

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8).

3-النموذج الثالث (نموذج البطالة): يمكن تقدير العلاقة الثالثة في صيغتها القياسية كالتالي:

$$UNE = C + \Phi_1 UNE_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 RLR_{t-1} + \varepsilon_t.$$

بعد تحديد درجة التأخر في نموذج البطالة ملحق رقم(06)، قمنا بتقدير نموذج متجهات شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR المقدرات معرفة في الملحق رقم (06). من خلال هذه النتائج نستخرج نموذج تأثير أدوات السياسة النقدية المطبقة من بنك الجزائر على معدل البطالة، و في ما يلي صياغة نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR(UNE) :

$$DDUNE = 1.00*DDUNE(-1) - 0.162*DDUNE(-2) + 0.843*DDRD(-1) - 0.356*DDRD(-2)$$

$$(3.584) \quad (-0.661) \quad (2.008) \quad (-1.090)$$

$$-1.264*DOR (-1) -0.372*DOR (-2) + 0.397*DRLR(-1)-0.437* DRLR(-2)-0.000065$$

$$(-2.04) \quad (-0.653) \quad (0.809) \quad (-0.658)$$

$$*DM2(-1) + 0.000302 DM2(-2) + 0.894.$$

$$(-0.332) \quad (1.131) \quad (1.22)$$

$$N= 22 \quad R\text{-squared} = 0.91 \quad \text{Adj. R-squared} = 0.84 \quad F_{cal}=12.08 \quad \text{Prob (F-statistic)}= 0.00014$$

$$T_{tab} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{17}^{0.05} = 1.740$$

$$F_{tab} = F_{n-k-1}^k = 2.85$$

3-1-اختبار معنوية النموذج :

التقييم الاحصائي والاقتصادي للنموذج:

بلغت قيمة $R^2=91$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية قوية، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد المصحح بلغت $Adj.R^2 = 0.84$ أي أن معدل البطالة مفسر بنسبة 84% بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، فالمتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 84% من التغير

الحاصل في معدل البطالة بصفة حقيقية، و الباقي 16 % يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

- من نتائج التقدير نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أكبر من قيمة فيشر الجدولة F_{tab} ، و عليه نرفض فرضية العدم، و نقبل الفرضية البديلة و التي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر. إذا معادلة نموذج البطالة مقبولة إحصائياً.

- بالنسبة لمعامل الثابت موجبة و هي قيمة معدل البطالة في حالة انعدام باقي المتغيرات الأخرى.
- هناك علاقة طردية بين معامل معدل البطالة و قيمته المؤخرة الاولى و علاقة عكسية مع قيمته المؤخرة الثانية، فزيادة معدل البطالة في سنة ما فيتوقع استمرار هذا الارتفاع في السنة المقبلة، أما العلاقة العكسية بين معدل البطالة و قيمتها المؤخرة الثانية فيشير الى ان ارتفاع معدل البطالة في سنة ما يتوقع ان يكون له تأثير عكسي بعد سنتين أي تراجع نتيجة تدخل الحكومات ببرامج التشغيل و السياسات الاقتصادية.

بالنسبة لمعامل معدل إعادة الخصم، نلاحظ أن إشارته موجبة عند التأخر الأول و تعني أن خفض معدل إعادة الخصم لسنة ما سيؤدي إلى خفض معدل البطالة في السنة الموالية لها، نتيجة لزيادة توفير مناصب شغل جديدة وهو ما يخفض من معدل البطالة، و علاقة عكسية بالتأخر الثاني تعني أن خفض معدل الخصم لسنة لا يؤدي إلى تراجع معدلات البطالة في السنتين الموالتين، و هذا ما يبرز عدم فعالية السياسة النقدية (معدل إعادة الخصم) في التأثير على معدل البطالة على المدى المتوسط و الطويل؛
بالنسبة لمعامل الكتلة النقدية نلاحظ ان اشارته سالبة عند الفرق الاول و موجبة عند الفرق الثاني.
بالنسبة لمعامل معدل الإحتياطي الإجباري نلاحظ ان اشارته سالبة عند الفرق الأول و الثاني، اي ان العلاقة عكسية بين معدل الإحتياطي الإجباري، و معدل البطالة ،

بالنسبة لمعامل استرجاع السيولة نلاحظ ان اشارته موجبة عند التأخر الاول و سالبة عند التأخر الثاني .

2-3- اختبارات تشخيص نموذج شعاع الانحدار الذاتي :

تشير الإختبارات التشخيصية إلى أن النموذج قد تجاوز كافة الإختبارات القياسية (ملحق رقم (06))،
فباستخدام اختبارات الجذور المتعددة ($L'inverse des racine associées$) عند فترة التباطؤ المساوية لـ 2 تبين ان مقلوب الجذر الأحادية لكثير الحدود تتموضع جميعها ضمن دائرة واحدة ، كما أن جميع الجذور اقل من الواحد، و منها يمكن أن نقبل فرضية العدم بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي اي ان النموذج مستقر، كذلك تحقق شرط التوزيع الطبيعي للبواقي فباستخدام اختبار Jarque Bera (JB) بقيمة احتمالية (0.3304) و هي اكبر من 5% و منها نقبل فرضية العدم بأن سلسلة توزيع بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. كما يشير نتائج اختبار (LM) الى خلوه من الارتباط الذاتي فقيم الاحتمال المقابل لفترة

التباطؤ 2 هو أكبر من 5% و منه قبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج.

3-3- الدراسة الديناميكية لنموذج شعاع الانحدار الذاتي:

وتتم وفق الخطوات التالية :

● **اختبار جرنجر للعلاقة السببية:** من خلال اختبار السببية لجرنجر الموضح في الملحق رقم (06) تم تحديد اتجاه السببية كمايلي:

وجود علاقة سببية بين معدل استرجاع السيولة ومعدل البطالة وفي اتجاه واحد؛

وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومعدل احتياطي الاجباري وفي اتجاه واحد؛

وجود علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومعدل اعادة الخصم وفي اتجاه واحد.

● **اثر الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية:** من خلال الشكل في الملحق رقم (06) لنموذج البطالة نلاحظ:

- استجابة معدل البطالة لتغير الكتلة النقدية: ان حدوث صدمة مفاجئة في الكتلة النقدية، بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها اثر ايجابي في معدل البطالة في الفترة الثانية بـ (0.048) %، ليرتفع الى 0.545% في السنة الثانية، ليستقر في السنة الاخيرة عند 2.255%، وهو ما يعكس ضآلة استجابة معدل البطالة لاي صدمة مفاجئة في الكتلة النقدية.

- استجابة معدل البطالة لتغير معدل اعادة الخصم: ان حدوث صدمة مفاجئة في معدل اعادة الخصم، بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها اثر ايجابي في معدل البطالة في الفترة الثانية بمقدار (5.20) %، لينخفض الى 3.63. في الفترة الخامسة، ويستمر في الانخفاض الى ان يصل الى 3.48 في الفترة الاخيرة ، وهو ما يعكس ضآلة استجابة معدل البطالة لاي صدمة مفاجئة في معدل اعادة الخصم.

- استجابة معدل البطالة لتغير الاحتياطي الاجباري: ان حدوث صدمة مفاجئة في الاحتياطي الاجباري بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها اثر ايجابي في معدل البطالة في السنة الثانية لحدوث الصدمة بمقدار 11.94 %، لينعكس الى اثر ايجابي في المدى المتوسط بمقدار 15.96 في السنة الخامسة ليستقر في حدود 17.82 في السنة العاشرة. وهي ما يفسر قدرة معدل الاحتياطي الاجباري.في التأثير على معدل البطالة.

- استجابة معدل البطالة لتغير معدل استرجاع السيولة : ان حدوث صدمة مفاجئة في معدل استرجاع السيولة بمقدار انحراف معياري واحد، سيكون لها اثر ايجابي على معدل البطالة في السنة الثانية بمقدار 1.05 ، ليرتفع الى 5.96 في المدى المتوسط ويستمر في الارتفاع ولكن بمعدل ثابت الى ان يصل الى 6.11 في السنة الاخيرة ، وهذه النسب تعكس ضآلة استجابة معدل البطالة لاي صدمة مفاجئة في معدل استرجاع السيولة.

● تحليل التباين:

نلاحظ من الجدول رقم (27) ان معظم التقلبات الظرفية لمعدل البطالة في الجزائر تكون ناجمة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسه، أي انها تسمح بتفسير ما قيمته 100% من تغيرات المعدل خلال السنة الاولى التي تلي حدوث الصدمة، لتعرف تراجعاً من سنة الى اخرى لتصل الى حدود 70.31% خلال السنة العاشرة، و بالموازات مع هذا التناقص لنسبة الصدمات لمعدل البطالة في تفسير تقلباته، نجد ان الصدمات الناجمة عن التغير في الكتلة النقدية ضئيل إلا أنه متزايد عبر الزمن، فقد إنتقل من 0.048% في السنة الثانية إلى 2.25% في السنة الاخيرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى معدل استرجاع السيولة و الإحتياطي الاجباري، فبالنسبة لمعدل إسترجاع السيولة نجد ان نسبة مساهمتها في تفسير تقلبات معدل البطالة ارتفعت من 1.05% إلى 6.11%، أما معدل الاحتياطي الإجباري فنجد ان نسبة مساهمته في تفسير تقلبات معدل البطالة ارتفع من 11.94% في السنة الثانية الى حدود 17.82% في السنة الاخيرة لحدوث الصدمة، أما فيما يتعلق بمتغير معدل اعادة الخصم فكانت مساهمته متناقصة و بحدود ثابتة، فقد انخفضت مساهمته من 5.20% في السنة الثانية التي تلي حدوث الصدمة الى 3.48% في السنة الاخيرة.

الجدول رقم (27): جدول تحليل مكونات التباين- نموذج البطالة -

Variance Decomposition of DDUNE:						
Period	S.E.	DDUNE	DDR	DOR01	DRLR	DM2
1	1.356305	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.253232	81.74773	5.208508	11.94075	1.054148	0.048867
3	3.024404	72.11583	3.072797	18.11694	6.148586	0.545841
4	3.604121	71.89696	3.687265	17.22603	6.266178	0.923562
5	3.764638	73.15069	3.637954	15.96479	5.969061	1.277510
6	3.796788	73.08439	3.601599	15.70215	6.024449	1.587413
7	3.814691	72.44200	3.687990	15.79654	5.971149	2.102319
8	3.849543	71.33894	3.687478	16.56816	6.074285	2.331138
9	3.905094	70.55258	3.586019	17.43696	6.107773	2.316669
10	3.960072	70.31650	3.487922	17.82688	6.113652	2.255049

المصدر: اعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews8).

4-النموذج الرابع: (ميزان المدفوعات) يمكن تقدير العلاقة الرابعة في صيغتها القياسية كالتالي:

$$DOB = C + \Phi_1 DOB_{t-1} + \Phi_2 M2_{t-1} + \Phi_3 OR_{t-1} + \Phi_4 RD_{t-1} + \Phi_5 RLR_{t-1} + EX_{t-1} + \varepsilon_t.$$

بعد تحديد درجة التأخر في نموذج ميزان المدفوعات ملحق رقم (06))، قمنا بتقدير نموذج متجهات

شعاع الانحدار الذاتي (VAR 2) المقدرات معرفة في الملحق رقم (06). و من خلال هذه النتائج يمكننا

صياغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR(2) ل (DOB) كما يلي:

$$\begin{aligned}
 \text{DOB} = & 0.103 * \text{DOB}(-1) - 0.05 * \text{DOB}(-2) + 1.584 * \text{DDRD}(-1) - 2.762 * \text{DDRD}(-2) \\
 & (0.246) \quad (-0.159) \quad (0.511) \quad (-0.930) \\
 & -6.879 * \text{DOR}(-1) + 3.322 * \text{DOR}(-2) + 2.634 * \text{DRLR}(-1) + 3.944 * \text{DRLR}(-2) \\
 & (-1.228) \quad (0.588) \quad (0.578) \quad (0.728) \\
 & -2.002 * \text{DM2}(-1) - 0.0004 * \text{DM2}(-2) + 0.849 * \text{DDEX}(-1) - 0.754 * \text{DDEX}(-2) + 1.520 \\
 & (-1.460) \quad (-0.194) \quad (1.172) \quad (-1.27) \quad (0.201)
 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned}
 N = 22 \quad R\text{-squared} = 43 \quad \text{Adj. R-squared} = 0.30 \quad F_{\text{cal}} = 0.58 \quad \text{Prob (F-statistic)} = 0.808 \\
 T_{\text{tab}} = T_{n-k}^{\alpha} = T_{16}^{0.05} = 1.746 \quad F_{\text{tab}} = F_{n-k-1}^k = 2.79
 \end{aligned}$$

4-1-اختبار معنوية النموذج :

● التقييم الاحصائي :

- بلغت قيمة $R^2 = 43$ مما يدل على وجود علاقة إرتباطية ضعيفة، بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، أما قيمة معامل التحديد المصحح بلغت $\text{Adj. R}^2 = 0.30$ أي أن رصيد ميزان المدفوعات مفسر بنسبة 30% بقيمه السابقة و القيم السابقة لباقي المتغيرات، أي أن المتغيرات المفسرة لا يمكنها تفسير إلا ما قيمته 30% من التغير الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بصفة حقيقية، و الباقي 70% يعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

- من نتائج التقدير نلاحظ أن نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) أصغر من قيمة فيشر الجدولة F_{tab} ، و عليه نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن كل المتغيرات مساوية للصفر ، أي أن المتغيرات المستقلة لا يمكنها شرح و تفسير التغيرات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر، و بذلك يمكننا القول أن النموذج المقدر غير معنوي مما يدفعنا إلى رفضه .

من خلال النموذج المقدر لميزان المدفوعات في الجزائر ، و من خلال التقييم الاحصائي له يمكننا القول، أن النموذج المقدر يفسر لنا محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر المركزي في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات، و ليس لتنفيذها و استخدامها أي أثر في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل توصلنا الى :

-نشأت البنوك المركزية في دول العينة (العراق، مصر و الجزائر) بعد حصولها على استقلالها السياسي في مظهر من مزاها، تتولى القيام بالوظائف الاساسية للبنوك المركزية .

-إعتمدت السلطات النقدية في دول العينة لتحقيق أهدافها بدرجة كبيرة على الأدوات غير المباشرة، و ذلك وفقا للمراحل التي تقطعتها كل منها في هذا المجال، و قد إشملت هذه الأدوات على: سعر إعادة الخصم، و معدل الإحتياطي الإجباري ؛

- لم تستغل اداة السوق المفتوحة من طرف البنوك المركزية في دول العينة ، و ذلك لعدم توفرها على الشروط الملائمة لعملها، بسبب ضعف اسواقها المالية و صغر حجمها؛

-اعتمدت السلطات النقدية على ادوات نقدية حديثة خاصة في ظل فائض السيولة التي عرفته الجزائر و العراق بسبب ارتفاع اسعار البترول، تمثلت في اداة استرجاع السيولة و مزاد العملة.

-تتلخص أهم نتائج الدراسة القياسية في ما يلي:

• حالة العراق:

- بينت اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى باستثناء مزاد العملة الذي تم استبعادا بسبب المشاكل القياسية التي ظهرت في النماذج، لكنها تستقر عند الفروقات الأولى بالنسبة INF، OB، EX، TB، DR أي أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أما بالنسبة للسلاسل الزمنية، UNE، M2، GDP، فهي غير مستقرة في المستوى و في الفرق الأول، و إنما أصبحت مستقرة بعد إجراء الفرق الثاني عليها، و بذلك فهي سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) - بما أن السلاسل الزمنية مختلفة في درجة الإستقرارية و هو ما يعني غياب مسار مشترك بينها.

-بتطبيق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي على متغيرات الدراسة وجدنا أن نموذج الناتج المحلي الإجمالي و البطالة غير مقبولين من الناحية الإحصائية كون إحصائية فيشر المحسوبة أقل من احصائية فيشر الجدولة، في حين تم قبول نموذج التضخم و رصيد ميزان المدفوعات؛ وقد أظهرت نتائج إختبار السببية لها انه توجد :

-علاقة سببية و في اتجاه واحد بين معدل التضخم و معدل الاحتياطي الاجباري؛

-علاقة سببية و في إتجاه واحد بين رصيد ميزان المدفوعات و أذون الخزينة ؛

-علاقة سببية في إتجاهين بين معدل إعادة الخصم و رصيد ميزان المدفوعات.؛

• مصر:

- بينت إختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى لكنها تستقر عند الفروقات الأولى بالنسبة (DR, OR , UNE, INF, EX) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، أما بالنسبة للسلاسل الزمنية، (GDP,M2) فهي غير مستقرة في المستوى و في الفرق الأول، وإنما أصبحت مستقرة بعد إجراء الفرق الثاني عليها، وبذلك فهي سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية ((2).

- بتطبيق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي على متغيرات الدراسة وجدنا أن النماذج المقدره مرفوضة و غير مقبولة من الناحية الإحصائية، كون إحصائية فيشر المحسوبة أقل من احصائية فيشر المجدولة، أو أنها لم تتجاوز كافة الاحتمالات الاحصائية:

• الجزائر:

- بينت اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة أنها غير مستقرة في المستوى لكنها تستقر عند الفروقات الأولى بالنسبة (INF.OB.M2.OR.RLR) أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)، أما بالنسبة للسلاسل الزمنية (UNE.GDP. EX ،RD) فهي غير مستقرة في المستوى و في الفرق الأول، وإنما أصبحت مستقرة بعد إجراء الفرق الثاني عليها، وبذلك فهي سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية ((2) - غياب مسار مشترك بين السلاسل الزمنية لاختلاف درجة إستقراريتها:

- بتطبيق نموذج شعاع الإنحدار الذاتي على متغيرات الدراسة وجدنا أن نموذج الناتج المحلي الإجمالي و رصيد ميزان المدفوعات غير مقبولين من الناحية الإحصائية كون إحصائية فيشر المحسوبة أقل من إحصائية فيشر المجدولة، في حين تم قبول نموذج التضخم و البطالة؛ و قد أظهرت نتائج إختبارات السببية لها انه توجد :

- علاقة سببية بين الكتلة النقدية و التضخم في اتجاه واحد بمعنى الكتلة النقدية تؤثر في التضخم؛

- علاقة سببية بين معدل اعادة الخصم و التضخم في اتجاه واحد بمعنى معدل اعادة الخصم يؤثر

في معدل التضخم؛

الخاتمة العامة

استهدف بحثنا الإجابة على إشكالتنا المطروحة، و قد قادنا العرض و التحليل إلى جملة من النتائج تتمثل في: الخلاصة العامة، نتائج إختبارات الفرضيات، نتائج للبحث و التوصيات و ذلك كما يلي:

I. الخلاصة العامة للدراسة:

تعد البنوك المركزية اهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي خاصة النقدي و المصرفي منه، ورغم هذه الاهمية فقد جاءت نشأتها متأخرة عن البنوك التجارية، فالبنوك المركزية لم تظهر مكتملة المعالم و البصورة التي هي عليها اليوم ، و انما نشأت كبنوك تجارية بحتة غير ان الحكومة منحها امتياز اصدار الاوراق النقدية دون سواها من البنوك القائمة، كما احتفضت لديها بودائعها، بمرور الزمن اكتسبت ثقة البنوك الاخرى فاودعت لديها ارصدها وبذلك تزايد انتشار البنوك المركزية حتى لم يعد أي بلد يتمتع بالاستقلال و السيادة يخلو من وجود بنك مركزي، فهو محتكر الإصدار النقدي يتولى إصدار و تنظيم العملة الوطنية حسب مقتضيات الاقتصاد الوطني، و تقتصر عليه دون غيره مهمة الإصدار النقدي، بناء على مجموعة من التشريعات و القوانين الحكومية التي تسنها الدولة و التي يجب على البنك المركزي التقيد بها و احترامها. كما انه بنك الحكومة الذي يقدم خدمات مصرفية لها، و يتولى إدارة الدين العام و تقديم النصح و المشورة المالية لها، و تزيد علاقته بها في حالات الأزمات الاقتصادية و في الحالات التي يزداد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، و هو بنك البنوك و هي وظيفة مشتقة من سمة مبدأ الازدواج في النظام المصرفي و من العلاقة الخاصة بين البنك المركزي و البنوك التجارية، فهو يقدم لها العديد من الخدمات المصرفية و يقوم بالإشراف عليها لضمان الاستقرار المصرفي؛

لقد دفعت التغيرات في البنية الإقتصادية في العقود الأخيرة، بالبنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تطوير اسلوب خاص بالقواعد و الممارسات العملية التي تسير عليها بهدف مساندة إنعكاسات المستجدات الإقتصادية على أداءها، فقد تحولت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تعديل أهداف سياستها النقدية، و تعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فمن سياسة نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية، إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم. كما إتجهت للفصل بين السلطة المسئولة عن رسم هذه السياسة و تنفيذها، و تلك المسئولة عن الإشراف و الرقابة على أداء الجهاز المصرفي، كما فرضت التطورات الإقليمية و العالمية المعاصرة إلى المزيد من التنسيق و التعاون بين الدول المختلفة في المجالات الاقتصادية و خاصة المجال المصرفي.

و لقد دفعت هذه التغيرات العديد من الدول العربية الى تبني برامج التصحيح الاقتصادي الهادفة الى ارساء قواعد اقتصاد السوق، الذي يستخدم ضمن آلياته السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. هذا الاخير و الذي يعد من اهم ما تسعى الدول الى تحقيقه مهما اختلف درجة تطورها او تقدمها الاقتصادي .

II. نتائج إختبار فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم ذكره في هذه الدراسة، أدت معالجة البحث إلى نتائج إختبار الفرضيات كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى و التي مفادها: ان الإستقرار الإقتصادي يختلف في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة تبعا لاختلاف خصائصه (فرضية صحيحة): لأنه بالنسبة لهدف التشغيل الكامل، تسعى الدول المتقدمة الى معالجة البطالة الدورية على خلاف الدول النامية و التي تسعى إلى علاج البطالة الهيكلية، أما بالنسبة إلى لهدف استقرار الأسعار فالدول المتقدمة تسعى إلى علاج التضخم في الدورات الاقتصادية، بينما في الدول النامية فالتضخم يأخذ فيها طابعا مختلفا، لأن جزء منه يعود إلى الإختلالات الهيكلية النقدية و المالية، و الجزء الآخر يعود الى التضخم المستورد. أما بالنسبة لاختلال في ميزان المدفوعات تمثل الاختلالات في ميزان المدفوعات في الدول المتقدمة محصلة اختلالات ناشئة عن القوى التنافسية في السوق ، اما اختلال ميزان المدفوعات في الدول النامية فيعود الى الفجوة بين الطلب الكلي و العرض الكلي او بين الادخار و الاستهلاك او بين الاستثمار و مصادر التمويل.

- بالنسبة للفرضية الثانية و التي مفادها: تعد السياسة النقدية أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق هدف إستقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم) وتحقيق معدل نمو مقبول في الناتج القومي بالإضافة إلى محاربة البطالة و إستقرار ميزان المدفوعات . (فرضية صحيحة)، فالبنك المركزي يعمل على تحقيق الإستقرار الداخلي بمعالجة التضخم و الإنكماش باستخدام مختلف أدواته النقدية و المتمثلة في: معدل إعادة الخصم، الإحتياطي الاجباري، السوق المفتوحة و ذلك من خلال التأثير في حجم الإئتمان إما بخفضه في حالة التضخم، و إما رفعه في حالة الإنكماش ، كما يعمل على تحقيق الإستقرار الخارجي من خلال استقرار أسعار الصرف و تصحيح إختلال ميزان المدفوعات و ذلك من خلال الرقابة على أسعار الصرف أو بإستعمال أداة من أدوات السياسة النقدية كسعر إعادة الخصم، حيث أن رفع سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي ينتج عنه إرتفاع أسعار الفائدة ، و تنخفض الإستثمارات و بالتالي سوف يشجع الإدخار بدل الإستهلاك، و منه ينخفض الإنفاق الكلي و يقل التضخم، أي أن الأسعار ستميل إلى الإنخفاض و هو ما يعمل على تشجيع الصادرات و ذلك يقلل الطلب على السلع الخارجية طالما أن الأسعار المحلية منخفضة، و بما ان سعر الفائدة مرتفع سيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية التي ستودع في البنوك التجارية المحلية و هو ما ينتج عنه تقليل العجز في ميزان المدفوعات .

-بالنسبة للفرضية الثالثة و التي مفادها: لا تؤدي البنوك المركزية في دول العينة دورها الأساسي بكل كفاءة و فعالية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي (فرضية صحيحة) لأنها لا تتوافر على الظروف الملائمة لعمل و فاعلية السياسة النقدية ذلك بسبب :

-إختلال الهيكل الإنتاجي لإقتصاديات دول العينة لإعتمادها في الغالب على قطاع واحد؛ كقطاع النفط في

العراق و الجزائر و قطاع الخدمات في مصر.

- ضيق نطاق الجهاز المصرفي الخاص في دول العينة خاصة في الجزائر و العراق فالبنوك العمومية تهيمن على معظم مؤشرات النظام المصرفي، و هو ما يوحي بتدخل و تحكم الدولة في الجهاز المصرفي و آدائه، فهذه المحدودية في هيكل الجهاز المصرفي الخاص قد تشكل عائقا أمام إنتقال أثر السياسة النقدية من خلال المصارف باعتبارها الوسط الذي ينقل الموارد المالية من الأطراف ذات الفائض إلى الأطراف ذات العجز فضلا على أنها تشارك البنك المركزي في التأثير على عرض النقد من خلال مضاعف الائتمان أو الودائع.

- محدودية الأسواق المالية في دول العينة و ضعف آداءها و هو ما يحد من قدرة البنك المركزي في إستخدام الأدوات غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم .

بالنسبة للفرضية الرابعة و التي مفادها: هناك دلالة إحصائية بين أدوات البنك المركزي المطبقة في دول العينة و مؤشرات الإستقرار الإقتصادي؛ فمن خلال الدراسة القياسية توصلنا الى:

العراق:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و معدل الإحتياطي الإجمالي؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل إعادة الخصم و سعر الصرف و صيد ميزان المدفوعات

مصر:

لا توجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك مصر المركزي، و متطلبات الإستقرار الإقتصادي.

الجزائر:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و معدل إعادة الخصم؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و حجم الكتلة النقدية ؛
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم و معدل الإحتياطي الإجمالي ؛

III. النتائج و التوصيات:

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة بشقيها النظري و التطبيقي إلى عدد من الإستنتاجات المحددة و التي تنسجم مع أهداف الدراسة وفقا للآتي:

أ - النتائج الخاصة بالجانب النظري:

1 - نشأت البنوك المركزية إمتدادا للبنوك التجارية التي تمتلك سلطة الإصدار النقدي، تلك الوظيفة التي تعد أهم مبررات نشوء البنوك المركزية؛

2 - تعددت مفاهيم البنوك المركزية إلا أنها أجمعت على أنها مؤسسة حكومية تأتي في قمة هرم النظام المصرفي ، تتولى بوسائلها إدارة أمور السياسة المصرفية و الائتمانية، ورغم إختلاف السمات المميزة للبنوك المركزية من دولة إلى أخرى، غير أن وظائفها تكاد تكون مشتركة بين كل البنوك المركزية في كل دول العالم، فالبنك المركزي يقوم بإصدار النقود القانونية، كما يعاون الحكومة و يعتبر مستشارها المالي، بالإضافة إلى إرتباطه بعلاقات تعاون مع البنوك التجارية، كما يتولى الرقابة على الإئتمان و يتولى إدارة الإحتياطات النقدية و الأجنبية للدولة بحكم علاقته بالحكومة على النشاط الخارجي؛

3 - يختلف دور البنوك المركزية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، فقد نشأت البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة نتيجة الحاجة إلى مؤسسات تتولى الإشراف على البنوك العاملة و إدارة القطاع المالي، ، بينما نشأت البنوك المركزية في معظم الدول النامية نتيجة للإستقلال العسكري و السياسي، و أصبحت مظهرًا من مظاهر الإستقلال و مكملًا له في المجال الإقتصادي.

4 - تتمثل أهم التحولات الإقتصادية ذات العلاقة بدور البنوك المركزية في : الثروة العلمية و التكنولوجية، إتساع ظاهرة التكتلات الإقتصادية الدولية و الإقليمية، العولمة الإقتصادية و المالية، بالإضافة إلى تنامي العمل المصرفي الإسلامي.

5 - تحولت البنوك المركزية في عدد كبير من الدول إلى تعديل أهداف سياستها النقدية، و تعديل الأدوات التي تستخدمها لتنفيذ تلك السياسات بهدف مسايرة إنعكاسات المستجدات الإقتصادية على أداءها، فمن سياسة نقدية مباشرة تستهدف متغيرات نقدية، إلى استخدام سياسات نقدية غير مباشرة تستهدف السيطرة على معدلات التضخم. كما إتجهت للفصل بين السلطة المسئولة عن رسم هذه السياسة و تنفيذها، و تلك المسئولة عن الإشراف و الرقابة على أداء الجهاز المصرفي، كما فرضت التطورات الإقليمية و العالمية المعاصرة إلى المزيد من التنسيق و التعاون بين الدول المختلفة في المجالات الإقتصادية و خاصة المجال المصرفي، بالإضافة إلى زيادة العلاقات المصرفية.

6 - يعبر الإستقرار الإقتصادي عن مجموع السياسات التي تعمل على تحقيق إستقرار مستوى الأسعار، أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو إستقرار أسواق صرف العملات الأجنبية أو تلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدلات نمو الإقتصاد الوطني و إعادة توزيع الدخل؛

7 - رغم إختلاف و تباين أهداف و أسباب الإستقرار الإقتصادي من نظام إقتصادي إلى آخر، إلا أن هناك توافقًا في السياسات المعنية بتحقيقه و المتمثلة أساسًا في السياسات النقدية، السياسات المالية؛

8 - تعد السياسة النقدية أداة بيد البنك المركزي للتحكم في العرض النقدي من خلال استخدامه مجموعة من الأدوات بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، و تتوزع هذه الأدوات إلى أدوات مباشرة تتمثل في سياسة تأطير

القرض، و السياسة الإنتقائية للقرض، هامش الضمان المطلوب، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، و أدوات غير مباشرة تتمثل في معدل الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم، و في حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى؛ تختلف باختلاف النظام الاقتصادي القائم؛

9 يسعى البنك المركزي بإعتباره أعلى سلطة نقدية تشرف على إدارة السياسة النقدية و توجيه أدواتها إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، و ذلك من خلال إستقرار المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، تحقيق معدل نمو مقبول في الناتج القومي بالإضافة إلى محاربة البطالة و إستقرار سعر الصرف و تصحيح إختلال ميزان المدفوعات .

ب - النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي:

1 - لا تختلف إقتصاديات الدول العربية عامة و دول العينة خاصة عن بقية إقتصاديات الدول النامية، فمع وفرة مواردها المالية و المادية إلا أنها تعاني من عدة إختلالات هيكلية تتباين أسبابها من دولة إلى أخرى، فإقتصاد العراق و الجزائر أحادي الجانب، لإعتماده على عوائد تصدير النفط الخام و إرتفاع معدل نمو القطاعات الخدمية عن معدل نمو القطاعات السلعية؛ في حين أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في مصر مرتفعة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى.

2 - تعاني إقتصاديات دول العينة خاصة العراق و مصر من إرتفاع معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، فرغم الإنخفاض في معدل البطالة إلا أن نسبتها لا يستهان بها، و هو ما يعتبر أحد قيود السياسة النقدية.

3 - إرتفاع معدلات التضخم في دول العينة خلال فترة الدراسة، ففي العراق إرتفع معدل التضخم بصورة مفرطة خلال عقد التسعينات، و كان وراء هذا الإرتفاع ، العديد من العوامل التي تتعلق بالإختلالات الهيكلية بين العرض الكلي و الطلب الكلي، إضافة إلى اضطرابات سعر صرف الدينار العراقي، و بقي الوضع هذا ما هو عليه رغم إنتهاج السلطات النقدية و المالية على حد سواء إجراءات للحد من نسب التضخم إلا أنها ظلت تتباين بين الإرتفاع و الإنخفاض. أما في مصر: فقد عانت من الضغوط التضخمية التي ترجع أساسا إلى تدني معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ و في الجزائر: فقد عرفت معدلات تضخم مرتفعة خلال فترة التسعينات، لأن أسبابه، أما خلال الفترة (2000-2015) فقد شهدت معدلات التضخم مستويات مقبولة إلى حد ما، و ذلك لإعتماد بنك الجزائر على العديد من أدوات تعقيم السيولة و تخليه عن بعض الأدوات القديمة؛

4 - إرتفاع المديونية الخارجية للعراق و مصر و هو ما شكل عائقا على سياسات الإستقرار الإقتصادي بها (السياسة النقدية - السياسة المالية)؛

5 - عجز ميزان المدفوعات و إعتماد صادراتها على منتج واحد فقط كما هو الحال في العراق و الجزائر لإعتمادهما على عائدات تصدير النفط؛

6 - ضيق نطاق الجهاز المصرفي الخاص في دول العينة خاصة في الجزائر و العراق فالبنوك العمومية تهيمن على معظم مؤشرات النظام المصرفي، فهذه المحدودية في هيكل الجهاز المصرفي الخاص قد تشكل عائقا أمام إنتقال أثر السياسة النقدية من خلال المصارف، و التي تشارك البنك المركزي في التأثير على عرض النقد من خلال مضاعف الإئتمان ؛

7 - من أهم ملامح الجهاز المصرفي في معظم الدول العربية و دول العينة إرتفاع درجة التركيز، و هيمنة تلك المصارف على السوق بشكل عام، الأمر الذي يحد من المنافسة المطلوبة للإرتقاء بالعمل و تقديم أفضل الخدمات المصرفية و مواكبة التطورات الحديثة التي تشهدها ساحة العمل المصرفي. كما تتسم الأسواق المصرفية في دول العينة أيضا بظاهرة الكثافة المصرفية الزائدة أو التمصرف الزائد، حيث لا يتناسب عدد المصارف مع حجم الإقتصاد أو السوق المصرفية .

8 - تتصف الأسواق المالية على مستوى دول العينة بصغر و ضيق نطاق إصداراتها، و ضعف أداءها و هو ما يشكل عائقا أمام الإستفادة من قدرة السوق المالية على جذب المزيد من الأموال لتأسيس شركات جديدة أو توسيع الشركات القديمة، كما قد يشكل عبئا على استخدام البنك المركزي للأدوات غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة و معدل إعادة الخصم.

9 - تعتمد السلطات النقدية في دول العينة في تحقيق أهدافها على مجموعة الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية؛ و ذلك وفقا للمراحل المختلفة التي قطعها كل منها في هذا المجال، و قد شملت هذه الأدوات سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، و معدل الإحتياطي الإجباري. كما إستخدمت أدوات الدين كأذونات الخزانة و شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك المركزية حيث يتم التعامل في هذه الأدوات بيعا و شراء لمزيد من التحكم في فائض السيولة؛ كما اعتمدت السلطات النقدية على أدوات حديثة في الحد من التضخم كأداة مزاد العملة و تسهيلات الإيداع في العراق، و أداة استرجاع السيولة بالمناقصة في الجزائر.

10 - استهدفت الدراسة القياسية قياس و تحليل أثر تدخلات البنك المركزي في كل من إقتصاد العراق، مصر و الجزائر بإستخدام السياسة النقدية على متغيرات الإستقرار الإقتصادي خلال الفترة (1990-2015) ، و لتحقيق هذا الهدف تم الإستعانة بدوال الإستجابة الدفعية و تحليل التباين بطريقة (Cholesky) الناتجة من تقدير نموذج متجه الإنحدار الذاتي و تتلخص أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة في ما يلي:

• حالة إقتصاد العراق:

-محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك العراق المركزي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي و معدل البطالة؛

-ضآلة استجابة معدل التضخم و رصيد ميزان المدفوعات للتغيرات التي تحدثها السلطات النقدية في أدوات السياسة النقدية بهدف معالجة الخلل في ميزان المدفوعات أو لخفض معدل التضخم .

• حالة اقتصاد مصر:

-محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك مصر المركزي في التأثير على متطلبات الإستقرار الإقتصادي و المتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة و ميزان المدفوعات .

• حالة اقتصاد الجزائر:

-محدودية قدرة الأدوات المطبقة من طرف بنك الجزائر المركزي في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي و ميزان المدفوعات ؛

-ضآلة استجابة معدل التضخم و معدل البطالة للتغيرات التي تحدثها السلطات النقدية في أدوات السياسة النقدية بهدف خفض معدل التضخم أو معدل البطالة.

ثانيا: التوصيات

استنادا للخاتمة و ما تضمنته من نتائج فإنه يمكننا اقتراح جملة من التوصيات و التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث على النحو التالي:

- 1- ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية و المالية في دول العينة، لتجنب التعارض بين أهدافها و أدواتها فلا يمكن للسياسة النقدية وحدها أن تحقق الإستقرار الإقتصادي، دون أن تتكامل مع أدوات السياسة المالية ؛
- 2 - تنوع اقتصاديات دول العينة و تعزيز نموها بزيادة مساهمة القطاع الزراعي، الصناعي و باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق توجيه عمليات الإئتمان و الإقراض نحو هذه القطاعات ؛
- 3 - ضرورة الإهتمام بتنوع الصادرات و عدم الإعتماد على مصدر وحيد، و هو ما قد يساعد السلطات النقدية في معالجة الإختلالات الإقتصادية الخارجية؛
- 4 -على السلطات النقدية في البلدان العربية العمل على تطوير أسواقها المالية و النقدية من خلال زيادة عدد الشركات و المؤسسات الإقتصادية المدرجة في الاسواق المالية من أجل استخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة؛
- 5 -دعم استقلالية البنوك المركزية في الدول العربية ، مع ضرورة تعزيز مكانتها في صياغة و تنفيذ السياسة النقدية؛
- 6 -على البنوك المركزية العربية ان يكون لها دور في تمويل التنمية ، و لا يجب حصر دورها في مكافحة التضخم فقط
- 7 -ضرورة توفير قاعدة بيانات في الدول العربية عامة تساعد على إجراء الدراسات و البحوث القياسية اللازمة على إقتصاديات هذه الأخيرة بكل دقة و موضوعية.

آفاق البحث:

إن كان بحثنا قد تناول الجوانب الواردة في إشكالية البحث، غير أن هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى تعميق أكبر و التي نقترحها في شكل عناوين تصلح أن تكون إشكاليات لموضوعات و بحوث مستقبلية. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة قياسية للتنبؤ بقيم أدوات السياسة النقدية المثلى المحققة للإستقرار الإقتصادي.
- أثر السيولة بمكوناتها على متغيرات الإقتصاد الجزائري- دراسة قياسية-؛

وفي الختام نسأل الله سبحانه وتعالى أن نكون قد وفقنا في القيام بهذه الدراسة
فإن أصبنا فمن الله عز وجل وإن أخطأنا فمن أنفسنا.
"تم بحمد الله"

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

- 1- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، اقتصاديات النقود و التمويل. دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- 2- احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 3- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك. دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1999.
- 4- احمد شعبان محمد على، انعكاسات المتغيرات الاقتصادية على القطاع المصرفي و دور البنوك المركزية. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
- 5- أحمد أبو الفتوح على الناقه، نظرية النقود و الاسواق المالية-مدخل حديث. مكتبة و مطبعة الاشعاع، الاسكندرية، .
- 6- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية. دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2004.
- 7- احمد زهير شامية، النقود و المصارف. دار زهران للطباعة و النشر و التوزيع، الاردن، 1993.
- 8- اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية. الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة النشر.
- 9- احمد سليمان خصاونة، المصارف الاسلامية: مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- استراتيجيات مواجهتها. جدارا للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
- 10- ايهاب مقابله و آخرون، الاقتصاد و التمويل. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2013.
- 11- احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسة النقدية و البعد الدولي لليورو. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- 12- احمد يوسف دودين، اساسيات التنمية الادارية و الاقتصادية في الوطن العربي : نظريات و تطبيقات. الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.
- 13- احمد عبد المنعم محمد شفيق، مدخل في إدارة البنوك. كلية التجارة، مركز التعليم المفتوح، جامعة نهما، 2009.
- 14- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 15- بوزعرور عمار، السياسة النقدية و اثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر. دار القصبه للنشر و التوزيع، الجزائر، 2015.
- 16- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي مع تمارين و مسائل محلولة. دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر.
- 17- جميل الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي-المنظور العملي. دار وائل للطباعة و النشر، عمان، 1999.

- 18 - حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية. عماد الدين للشرو والتوزيع، عمان، 2009.
- 19 - حازم الببلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1995.
- 20 - حسين كامل فهمي، ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- 21 - خبابه عبد الله، الاقتصاد المصري (النقود، البنوك التجارية، البنوك الإسلامية...الازمة المالية). دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
- 22 - خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق. دار وائل للنشر، عمان، ط6، 2003.
- 23 - خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: "المشكلة... والحل". مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
- 24 - دي كوك، الصرفية المركزية. ترجمة عبد الواحد المخزومي، دار الطليعة، بيروت، 1983.
- 25 - رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 26 - رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي. زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- 27 - رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 28 - رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة. عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر 1997.
- 29 - زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- 30 - زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- 31 - زياد رمضان، ادارة الاعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط6، 1997.
- 32 - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصري. منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، 2003.
- 33 - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية. الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، 2003.
- 34 - زكي رمزي، العولمة المالية. دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.
- 35 - سمى محمد كمال، مدخل الاقتصاد الدولي. دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 36 - سهام محمد السوسيدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في فعالة السياسة النقدية في الدول العربية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
- 37 - سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصري. منشورات الحلبي، بيروت، 2005.
- 38 - ساكر محمد العربي، محاضرات في الاقتصاد الكلي المعمق. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- 39 - سلام آل سميسم عبد الكريم مهدي، السياسة المالية في التايخ الاقتصادي الإسلامي. دار مجدلاوي للنشر، الاردن، 2010.
- 40 - سعيد الخضري، الاقتصاد النقدي والمصري. مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، 1990.

- 41 - سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصارف المركزية. اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2016.
- 42 - سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي. الدار المصرية اللبنانية، 1996.
- 43 - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك. دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، 2010.
- 44 - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2003.
- 45 - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2015.
- 46 - ضياء مجيد ، اقتصاديات النقود و البنوك . مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية، 2005.
- 47 - عناية غازي حسين، التضخم المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.
- 48 - علي كنعان، النقود و الصيرفة و السياسة النقدية. دار المهمل اللبناني، بيروت، 2010.
- 49 - عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، 1992.
- 50 - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي. دار مجدلاوي، عمان، 2002.
- 51 - محمد سعيد السمهوري اقتصاديات النقود و البنوك. دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- 52 - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية. دار حامد، عمان، 2004.
- 53 - عبد الرحمن يسرى احمد، اقتصاديات النقود و البنوك. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 54 - عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية. صندوق النقد العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983.
- 55 - عبد الله الطاهر، موفق على الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية. مركز يزيد للنشر، ط 2، الأردن، 2006.
- 56 - عبد الرحيم فؤاد، الرفاعي الفارس، مدخل إلى الاعمال الدولية. دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- 57 - عبد المنعم راضي، فرج عزت، اقتصاديات النقود و البنوك. البيان للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2001.
- 58 - عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة. الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- 59 - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك. الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003.
- 60 - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية. الدار الجامعية. الإسكندرية، 2000.
- 61 - عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة 2، 2003.
- 62 - عماد صالح سلام، "البنوك العربية و الكفاءة الإستثمارية". إتحاد المصارف العربية، لبنان، 2004.
- 63 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 64 - عبد الرحمن أحمد يسري، الاقتصاديات الدولية. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 65 - عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف. دار مجدلاوي للنشر، عمان، ط 2، 1999.
- 66 - عباس كاضم الدعمي، السياسة النقدية و المالية و أداء سوق الاوراق المالية . دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

- 67 - فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. دار خوارزم العلمية للنشر، جدة، 2015.
- 68 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 69 - كامل بكري، مبادئ الاقتصاد. الدار الجامعية، بيروت، 1998.
- 70 - محمد الخصاونة، المالية العامة: النظرية و التطبيق. دار المنهل للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.
- 71 - مفتاح صالح، النقود و السياسة النقدية. دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2005.
- 72 - مدحت صادق، أدوات و تقنيات مصرفية. دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2001.
- 73 - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي. ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
- 74 - محمد احمد الافندي، النقود و البنوك و الاقتصاد النقدي. الأمين للنشر و التوزيع، 2008.
- 75 - محمد ضيف الله القطاري، دور السياسة النقدية في الاستقرار و التنمية (نظرية - تحليلية - قياسية)، دار غيداء للنشر و التوزيع، الاردن، 2011.
- 76 - محمد سعيد النابلسي، دور البنوك المركزية في التنمية الاقتصادية. منشورات البنك المركزي الأردني، 1973.
- 77 - محمد مروان السمان و آخرون ، مبادئ التحليل الاقتصادي. مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
- 78 - محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
- 79 - محمد على عذب، التعلم الجامعي و قضايا التنمية. المكتبة الانجلو مصرية، سلسلة التربية و المستقبل العربي، السلسلة 2، مصر، 2001.
- 80 - محب خله توفيق ، الاقتصاد النقدي و المصرفي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.
- 81 - محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف. دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 82 - محمد صالح جمعة، السياسة النقدية في سورية و أثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي - خلال الفترة (1980-2000). دار الرضا للنشر، سوريا، 2005.
- 83 - ميراندا زغلول رزق، التجارة الدولية. كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2010.
- 84 - محمد راتول، الاقتصاد الدولي مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2017.
- 85 - محمد احمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي. الأمين للنشر و التوزيع، ط5، صنعاء، 2013.
- 86 - محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة و الممارسة، الأمين للنشر و التوزيع، ط2، صنعاء، 2014.
- 87 - محمود حسن الصوان، اساسيات العمل المصرفي الاسلامي. دار وائل، عمان 2001.
- 88 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي. الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990.
- 89 - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي. دار الجامعة، بيروت، 1985.

- 90 - محمود سامي محمد، عبد الحميد صالح سام، المؤسسة المصرفية. إدارة المناهج و الكتب المدرسية، مصر، 1981.
- 91 - محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود و البنوك. دار النهضة العربية، بيروت، ط7، 1978.
- 92 - ميشيل ب.تودارو ، التنمية الاقتصادية. تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دارالمريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 93 - نبيل حشاد، إستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.
- 94 - نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي السياسات الاقتصادية الإطار العام و أثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي. اليازوري، عمان، 2015.
- 95 - ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية. دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 96 - نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي -مبادئ و تطبيقات. دارو مكتبة حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
- 97 - هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية. دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- 98 - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي الاقتصاد السوري. منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.
- 99 - وسام ملاك، النقود و السياسات النقدية الداخلية. دار المنهل اللبناني للطباعة و النشر، بيروت، 2000.
- 100 - وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي و الاقتصاد الوضعي. المعهد العالمي للفكر الاسلامي، 2011.
- 101 - وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية و المالية و الاستقرار الاقتصادي. - النظرية و التطبيق. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2010.
- 102 - وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي. مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.
- 103 - يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي. سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، مطبعة الساق، العراق، 2012.
- 104 - يوسف كمال محمد، المصرفية الاسلامية-السياسة النقدية. دار البقاء للطباعة و النشر و التوزيع، ط2، القاهرة، 1996.

II. المجالات و الدراسات و الابحاث العلمية:

• المجالات العلمية:

- 1 - إبراهيم جاسم جبار الياسري، التنمية الاقتصادية في العراق...الواقع و المعوقات. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 09، جامعة واسط، 2013.
- 2 - أحمد السيد عبد اللطيف حسن، " تقدير دالة الطلب على النقود في مصر خلال الفترة 1981-2011". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، صيف- خريف 2014.

- 3 - إزهار عبد صبار، "أثر الجواز المصري العراقي في النمو الاقتصادي و متطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000-2012)". مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد 11، جامعة كربلاء،
- 4 - إمان عبد خضير، عيادة سعيد حسين، المتغيرات الاقتصادية العالمية المعاصرة و آثارها على الإقتصادات العربية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 50، جامعة بغداد، العراق، 2008.
- 5 - احمد باهض تقي، "تحليلات شمولية لمؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (1986-1997)". مجلة جامعة كربلاء، المجلد 06، العدد 1، 2008.
- 6 - أديب قاسم شندي، نغم حميد عبد الخضر، "قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2013)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 21، 2016.
- 7 - أديب قاسم شندي، الأسواق المالية و أثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
- 8 - أحمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي. مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 08، العدد 81، الكويت، 2009.
- 9 - أسماء خضير ياس، "تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000-2010)". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة بغداد، 2013.
- 10 - أماني فوزي أحمد طه، الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصري. مجلة الديمقراطية الديمقراطية، بدون سنة.
- 11 - احمد جاسم محمد، مستقبل الاقتصاد العراقي و البديل المقترح لتحقيق التنمية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثاني، جامعة أم البواقي، 2014.
- 12 - بان صلاح الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة. مجلة الحقوق، كلية القانون، الجامعة المستنصرية، المجلد 04، 2012.
- 13 - بخيت حسان، لخديجي عبد الحميد، قراءة تاريخية في تطور العمل بالصرافة الإسلامية في دول المغرب العربي. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 11، جامعة حسية بن بوعلي، الشلف، جانفي 2014.
- 14 - توفيق صبري المراياتي، "دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار في العراق"، مجلة الخليج العربي، مجلد 36، العدد (1-2)، 2008.
- 15 - ثريا عبد الرحيم، "تقييم أداء السياسة النقدية في العراق و أثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 13، العدد 48، جامعة بغداد، 2007.
- 16 - ثريا الخرزجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي و تحديات الحاضر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 23، 2010.
- 17 - جليل كامل غيدان، إستبرق اسماعيل حمه، "أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة (1990-2012)". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 17، جامعة واسط، 2015.

- 18 - حيدر يونس الموسوي، كمال كاظم جواد، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي - مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 4، 2009.
- 19 - حنان عبد الخضر هاشم و آخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية و المعالجات المقترحة. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 16، جامعة الكوفة، 2010.
- 20 - حيدر حسين آل طعمه، "البنك المركزي العراقي: إرهابات الهيمنة و قضم الاستقلالية". مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 179، العدد 10، جامعة بابل، 2014.
- 21 - حاكمي بوحفص، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.
- 22 - حيدر نعمة بخيت، فريق جبار مطر، "السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)". الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 23 - حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت). مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 6، العدد 03.
- 24 - حسين جواد كاظم، منذر جبار داغر، القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معيار الرقابة المصرفية الدولية-بازل ٢. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 02، العدد 09، 2008.
- 25 - خلف محمد حمد الجبوري ، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق أهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 23، المجلد 7، 2011.
- 26 - خالد روكان عواد، الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 التجربة و التحديات. "مجلة زنكو للعلوم الإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة صلاح الدين، العراق، 2015.
- 27 - سهام الدين خيرى، العولمة الاقتصادية و متطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد التاسع والعشرون، جامعة بغداد، 2012.
- 28 - سليمان ناصر، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة دراسة حالة الجزائر. مجلة الباحث، العدد 01، 2002.
- 29 - سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، الواقع و الأفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة. مجلة الباحث، العدد 04، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006.
- 30 - سلمان كاظم خماط، هلال على كاظم، "بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي و متطلبات إصلاحه للمدة (2003-2013)". مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الخامس، العدد 02، جامعة المثنى، 2015.
- 31 - شوقي جباري، حمزة العوادي، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل و التشيلي و تركيا. رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، الإمارات، أكتوبر 2014.
- 32 - صباح نوري عباس، "أثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة (1990-2005) بحث تطبيقي". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 17، بغداد، 2008.

- 33 - علي صاري، "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014.
- 34 - عباس كاظم الدعبي، ميساء سعد جواد حبي، " دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي- بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2012). "مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 03، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2015.
- 35 - عبد الحسين جليل الغالبي، احمد حسن عطشان، "الجهاز المصرفي و أثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق". مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 17، جامعة البصرة، 2009.
- 36 - عماد محمد علي عبد اللطيف، سيماء محسن علاوي، رؤية في تفعيل أداء النظام المالي في العراق. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 71، 2013.
- 37 - عبد الله ابراهيم نور الدين، العلاقة السببية بين عرض النقود وسعر الصرف في ليبيا. مجلة (Arabic) Alex.J.Agric Res، العدد 58، ليبيا، 2013.
- 38 - عبد الرسول عبد جاسم، "نحو تقويم الاقتصاد العراقي - الحلول والمعالجات". عدد 14 خاص، الجزء الأول، مجلة المنصور، بغداد، 2010.
- 39 - عبد الرسول جابر، كلف التحول إلى اقتصاد السوق في العراق. مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 13، العدد 3، 2011.
- 40 - على عبد الهادي سالم، "نحو استراتيجيه فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق". مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 9، جامعة الانبار، 2012.
- 41 - عبد الرزاق حبار، تطور مؤشرات الأداء و مسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013.
- 42 - عبد الرزاق حبار، "تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة الشلف، 2013.
- 43 - غربي محمد، تحديات العولمة و آثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2001.
- 44 - فريد جواد كاضم الدليعي، باسم خميس عبيد، تحليل اثر الارتداد و التفاعل بين السياسة المالية و النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 77، 2014.
- 45 - فوزية خدا أكرم، التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم السياسية، العدد 43، جامعة بغداد، 2011.
- 46 - فارس كريم بريبي، الاقتصاد العراقي... فرص و تحديات (دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية و التنمية البشرية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 27، 2011.
- 47 - فواز جار الله نايف الدليعي، عبد الله خضر عيطان السبعواي، "دور السياسات الاقتصادية الكلية المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تركيا للمدة 1980-2010". مجلة تنمية الرافدين، مجلد 34، ملحق العدد 109، جامعة الموصل، 2012.
- 48 - قاسم الحموري، أسامة القلعاوي، تأثيرات الصدمات الاقتصادية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة. المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد العاشر، جامعة قطر، 1999.

- 49 - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005.
- 50 - كامل علاوي كاضم، محمود حسين، "التنافسية و متطلبات التنمية - العراق دراسة حالة". مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 18، العدد 73، الجامعة المستنصرية، 2012.
- 51 - محمود محمد محمود داغر، حسين عطوان مهوس معارج، "سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي و النظام المعلن للمدة (2004-2012)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 21، العدد84، 2015.
- 52 - محمود محمد محمود داغر، حسان جبر عاشور، "العلاقة السببية بين عرض النقد والتضخم و سعر الصرف في العراق للمدة(1990-2011)". مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014.
- 53 - محب خله توفيق، إستهداف التضخم. المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية، جامعة الإسكندرية، العدد 03، الجزء الثاني، 2010.
- 54 - مصطفى محمد العبد الله الكفري، عولمة الاقتصاد و الإقتصادات العربية. مجلة الفكر السياسي، العدد الرابع و الخامس اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998-1999.
- 55 - مصطفى ناطق صالح مطلوب، معوقات عمل المصارف الإسلامية و سبل المعالجة لتطورها. مجلة البحوث و الدراسات الإسلامية، العدد29، الهيئة العلمية الاستشارية، ديوان الوقف السني، العراق، 2012.
- 56 - محمد صقر و آخرون، واقع وآفاق السياسات المالية و النقدية في البلدان النامية. مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد (27) ، العدد 3، الجمهورية العربية السورية، 2005.
- 57 - ماجدة مدوخ، "ادوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد و القرض10/90". مجلة العلوم الانسانية، العدد 23، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر 2011.
- 58 - محمد الأفندي، سياسات الاستقرار الاقتصادي بين الطموحات النظرية و إشكاليات التطبيق . مجلة التجارة ، العدد 2، اليمن، 1993.
- 59 - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو. مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 60 - مايج شبيب هدهود، "القطاع المالي و المصرفي بين إشكالية الواقع و آفاق الإصلاح دراسة في أقطار عربية مختارة". مجلة الغزي للعلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 02، العدد12، 2009.
- 61 - نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الإلكترونية في البلدان العربية. مجلة كلية الإدارة و الإقتصاد، العدد 04، السنة 2011.
- 62 - نصر حمود مزنان فهد، "اثر سعر الصرف في الطلب على الدولار الأمريكي في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2010)". مجلة كلية الادارة و الاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد260، العدد07، جامعة بابل، 2012.
- 63 - ناجي التوني، استهداف التضخم و السياسة النقدية. سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط و الإحصاء، الكويت.

- 64 - نهاد عبد الكريم احمد العبيدي، "الملاحم والاتجاهات الراهنة للسياسة النقدية في العراق". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 18. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 18، جامعة الكوفة، 2011.
- 65 - الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية للجزائر، أسبابها و آثارها". مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
- 66 - وسام حسين علي العنيزي، "قياس كفاءة القطاع المصرفي العراقي الخاص باستخدام نموذج التحليل الحدودي العشوائي للمدة 2007-2011". مجلة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 12، العدد 35، 2016.
- 67 - يوسف مسعداوي، كفاءة الأسواق المالية العربية دراسة تحليلية لتجربة كل من بورصة الجزائر و السعودية و مصر. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني والأربعون، 2013.
- الدراسات و الأبحاث العلمية:
- 1 - احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي. دراسات اقتصادية، العدد 39، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2017.
- 2 - ابراهيم الغيطاني، انس رجاء، تقييم السياسة النقدية في مصر بعد ثورة يناير، المركز المصري للدراسات و المعلومات، القاهرة، 2013.
- 3 - أيمن محمد إبراهيم هندي، محددات أزمة العملة في مصر: يوليو 2001.
- 4 - رجاء عبد المنعم خليل، ممدوح موسى حبسة، السياسة النقدية في مصر. صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1996.
- 5 - زروق جمال الدين و آخرون، اوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية و تحديات الازمة المالية العالمية. صندوق النقد العربي، 2009.
- 6 - سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من السوق المخطط إلى اقتصاد السوق. البنك المركزي العراقي، 2011.
- 7 - سميحة فوزي، سياسات الاستثمار و مشكلة البطالة في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة رقم 68، 2003.
- 8 - علي أحمد البلبل و آخرون، التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي: حالة مصر (1974-2002). معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، إفريل 2004.
- 9 - علي توفيق الصادق و آخرون، السياسات النقدية في الدول العربية. سلسلة بحوث و مناقشات، أبو ظبي، 2007.
- 10 - علاء الدين مرجان محفوظ، الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد المصري. قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وزارة التجارة و الصناعة، مصر، أفريل 2009.
- 11 - علي أحمد البلبل و آخرون، التطور و الهيكل المالي و النمو الاقتصادي: حالة مصر (1974-2002). معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، عدد 09، أبو ظبي، 2004.
- 12 - كريم جودي و آخرون، السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، 1993.

- 13 - محمود عبد العزيز توني، "الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في مصر خلال الفترة (1990-2003)". بحث منشور في: أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث و الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مايو 2005.
- 14 - محمود أبو العيون، تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 78، فبراير 2003.
- 15 - مها نظير محمود سعد، "تحديث القطاع المصرفي في ظل بازل II & III (دراسة تطبيقية علي بنوك القطاع العام التجارية)"، "المعهد المصري المصرفي"، 2013.
- 16 - معهد الدراسات المصرفية، التضخم الاقتصادي، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت، 2010.
- 17 - البنك المركزي المصري، "الطلب على النقود بمعناها الواسع (M2) في مصر: اختبار للاستقرار وآليات السياسة النقدية". المجلة الاقتصادية، المجلد 50، العدد 2009.
- 18 - وليد عيدي عبد النبي، السوق المالية في العراق الواقع والتطورات المستقبلية. المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، 2013.
- III. الرسائل و الأطروحات الجامعية (ماجستير و دكتوراه)**
- 1 - إباد فلاح حسن الزيدي، "دراسة اقتصادية مقارنة لتطوير الأداء الاقتصادي للسوق المالي العراقي". رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنيمارك، 2009.
- 2 - أحمد عبد الرحمن لطيف الجبوري، "الاتجاهات الاقتصادية الدولية المعاصرة و انعكاساتها على الاقتصادات العربية". أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الإقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.
- 3 - أحمد عبد الله محمد الحربي، "الإنفاق العام و الإستقرار الإقتصادي في دولة الكويت". رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات الاقتصادية، القاهرة، 2005.
- 4 - حيدر يونس كاضم الموسوي، "أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، - الأردن السعودية حالة تطبيقية (1996-2008)"، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009.
- 5 - حسين عبد المطلب الأسرج، "دور سوق الأوراق المالية في تنمية الادخار في مصر". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2002.
- 6 - خالد عبدو الزامل، "دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سورية". أطروحة دكتوراه، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، 2005.
- 7 - رنا محمد البطرني، "الترتيبات الإقليمية و الدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة في الدول النامية". رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 8 - رنا حمدي علي النجار، "آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، 2003.

- 9- رعد حمود عبد الحسين تويج، "الطلب على النقود و إدارة السياسة النقدية مع إشارة خاصة للعراق". أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة 2010.
- 10 - سليمان ناصر ، "علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية". رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 11 - سندس حميد موسى، "البنك المركزي و دوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة الى العراق". رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
- 12 - سهام رشاد منصور ابراهيم، فعالية سياسة تخفيض قمة العملة الوطنية في علاج العجز بميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (1993-1979)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الاقتصاد جامعة بنها، 2011.
- 13 - عفراء سعيد هادي، "البنك المركزي و الإقراض الحكومي". رسالة دكتوراه، قسم الإدارة و الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، 2004.
- 14 - عبد الحميد طالب، "السياسة النقدية و دورها في التنمية الاقتصادية مثال سوريا (1992-1980)". رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد و التخطيط، جامعة حلب، 1998.
- 15 - عجلان صباح، "استقلالية البنك المركزي و دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة بنك الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008/2007.
- 16 - عقبي لخضر، "اثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2013"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة وهران 2، 2016.
- 17 - عبد الرحمن محمد قاسم البكات، "تقييم السياسة النقدية و أثرها على الاستقرار الاقتصادي في العراق في الفترة (2009-1990)". جزء من متطلبات نيل الماجستير، الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2011.
- 18 - ميس توفيق مسلم، "استخدام أسلوب استهداف التضخم في الدول النامية و إمكانية تطبيقه في سورية". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد و التخطيط، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2015.
- 19 - مصطفى يوسف الفكي عبد الله، "تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان" دراسة حالة بنك السودان المركزي 2009-2014"، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2015.
- 20 - منور أوسيرير، "المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية (دراسة نظرية تحليلية)"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.
- 21 - مصطفى كمال زيدان مذكور، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التطبيق على مصر". رسالة دكتوراه، قسم البحوث و الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث و الدراسات، جامعة الدول العربية، 2008.

- 22- معيزي قوبر، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)". أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 23- نهال عبد الحي تقي الدين، "تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الإقتصادي في مصر" دراسة تحليلية تطبيقية للفترة من 1990"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2009.
- 24- هند غانم محمد المحنه، "الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994-2010)". رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم الإقتصاد، جامعة الكوفة، 2014.

IV - الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

- 1- أحمد إبراهيم ملاوي، التحولات الإقتصادية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس، 15-17 ديسمبر 2012
- 2- بابا عبد القادر، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على النشاط الإقتصادي في العالم العربي. الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.
- 3- برودي نعيمة، بلعربي عبد القادر، تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين...؟. الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات_دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، 21 و 22 نوفمبر 2006 بسكرة.
- 4- بريش عبد القادر، حمو محمد، تحول البنوك التقليدية(الربوية) للمصرفية الإسلامية الحظوظ و إمكانيات النجاح". الملتقى الدولي حول النظام المالي والمصرفي الدولي و بديل البنوك الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم الإقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، أفريل 2009، قسنطينة
- 5- بن سعيد محمد، لحرر عباس، تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتنمية الإقتصادية". الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة والتحدي التنافسي للمؤسسات والإقتصاديات، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 12 و 13 نوفمبر 2005.
- 6- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية". ملتقى وطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات الإقتصادية والقانونية، المركز الجامعي بشار، 24-25 أفريل 2006.
- 7- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منح الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية واقع وتحديات"، مخبر العولمة و اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف. يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
- 8- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية". الملتقى الدولي السياسات الإقتصادية، كلية الإقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان. 29-30 نوفمبر 2004.
- 9- ثروت محمد علي مصطفى، حقيقة المديونية المصرية و إمكانيات السداد". ندوة المديونية في الوطن العربي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 22-27 فبراير 1992.

- 10 - حسين عبد المطلب الأسرج، " أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة (1997-2003)". بحث مقدم إلى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الرابع والعشرون تحت موضوع: تفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد المصري، القاهرة.
- 11 - دالي علي لمياء، مساهمة بورصة الجزائر في تمويل المؤسسة الاقتصادية العمومية. الملتقى الدولي: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية،- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، 2013.
- 12 - رايس فضيل، "تراكم السيولة المصرفية و انعكاساته على سير السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة: 2000-2013." مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي العاشر: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية: تجارب الماضي وتحديات المستقبل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف- الجزائر، 15-16 نوفمبر 2015، ص 11.
- 13 - زرزار العياشي، "الإطار النظري لسياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين متطلبات الخصوصية و شروط المؤسسات الدولية"، الملتقى الوطني حول : الاقتصاد الجزائري : قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر -باتنة ، 12 - 13 ديسمبر 2009.
- 14 - زيدان محمد، نورين بومدين، " دور السوق المالي في تمويل التنمية الاقتصادية بالجزائر المعوقات والآفاق". الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 21/ 22 نوفمبر 2006.
- 15 - سعيد بن سعد المرطال، "تقييم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية التقليدية". المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة، 2005.
- 16 - صلاح زين الدين، دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية. "المؤتمر العلمي الأول" حوكمة الشركات و دورها في الإصلاح الاقتصادي"، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 15 - 16 أكتوبر 2008.
- 17 - محمد جمال الدين العلوي، تجربة السوق الأوروبية المشتركة و علاقتها بالدول النامية. ندوة التكامل الإقتصادي العربي، رابطة المعاهد و المراكز العربية للتنمية الاقتصادية و الإجتماعية، 12-15 فيفري 1989، الخرطوم.
- 18 - محمد علي سميران، "وجهة نظر حول المصارف الإسلامية (المشاكل و المعوقات و الطموحات والرؤية المستقبلية)". المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، 5-6/04/2011.
- 19 - محمد عبد الحليم عمر، الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية. مؤتمر: وحدة الأمة الإسلامية، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، 6-8 أغسطس 2005.
- 20 - محمد طاقة، حسين عجلان حسن، "المآزق الفكري للنظام الرأسمالي و الأزمة الاقتصادية العالمية". المؤتمر العلمي الثالث المشترك جامعة الإسراء الأردن، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 28-29 نيسان 2009.

21- الهادي مبروك السويح، "المتغيرات الاقتصادية الدولية و الإقليمية و انعكاساتها عربيا". المؤتمر العلمي الدولي التاسع حول الوضع الإقتصادي العربي و خيارات المستقبل، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الزرقاء، 24-25 أفريل 2013.

22- وليد هويلم عوجان، أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر: المؤسسات المالية الإسلامية: معالم الواقع و آفاق المستقبل، كلية الشريعة و القانون، جامعة الإمارات المتحدة، 15-18 ماي 2005.

V- التقارير و النشرات النصوص القانونية:

• التقارير و النشرات السنوية:

1- البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي (2002-2015).

2- وزارة التنمية الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية الناتج و الاستثمار و التشغيل الأجور خلال الفترة (1982/81-2006/2007)، جمهورية مصر العربية.

3- البنك المركزي المصري، "تقرير عن إنجازات مجلس إدارة البنك المركزي المصري خلال الفترة من ديسمبر 2003 و حتى ديسمبر 2012".

4- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2003-2015)، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.

5- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي (2010-2013). المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم بحوث السوق المالية. العراق.

6- البنك المركزي العراقي، "المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي (1991- جوان 2003)". عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، 2003.

7- البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية (2006، 2009، 2011، 2014، 2015). المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث.

8- الجهاز المركزي للإحصاء و تكنولوجيا المعلومات، "التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013". وزارة التخطيط، العراق، 2014.

9- وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي لعام 2010. دائرة السياسات الاقتصادية و المالية، بغداد 2011.

10- بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر (2010، 2008، 2013، 2015).

11- بنك الجزائر، "التطورات الاقتصادية و النقدية لسنة 2014 و آخر التوجيهات لسنة 2015". تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015.

12- الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962 - 2011، النقود و القروض؛

13- صندوق النقد العربي، القطاع المالي و المصرفي و تحديات المرحلة المقبلة. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000.

14- صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الرابع (2012-2014).

15- تقارير لجنة مراقبة عمليات البورصة.

16- صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية، الربع الرابع (2012-2015).

● النصوص القانونية:

- المادة (06) من النظام الأساسي للبنك المركزي المصري، رقم 64 لسنة 2003.
- المادة (41) من الأمر رقم (11-03) المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 26-08-2003.
- المواد: (69) (70) (72) من قانون النقد و القرض .

المطبوعات و المحاضرات

- 1 - أيت عكاش سمير، "التنظيم و الرقابة البنكية". مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات المالية و البنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014/2013.
- 2 - سماعلي فوزي، مطبوعة مقياس: اقتصاد معدلات الصرف. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، بدون سنة

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الاجنبية

I. الكتب:

- 1- Brahim Guendouzi, Relation Economique internationale. Edition El Maarifa, Alger, 1998.
- 2- Claude N'kodia, L'intégration Economique les enjeux pour l'Afrique centrale. Edition L'Hrmattan, 1999.
- 3- D.N. Dwivedi, Macroeconomic: Theory and Policy. Hill Publishing company limited, second Edition, New Delhi, 2007..
- 4- Frediric Michkem, Monnaie, banque et Marchees Financier. Pearson Education, Paris, 2002.
- 5- FREDERIC.S.MISHKIN, les canaux de transmission monétaire : leçons pour la politique monétaire, Bulletin de la banque de France n 27, mars 1996
- 6- Franck Jarno, la monnaie réalité quotidienne, Edition Belin, Paris, 2003.
- 7- Hachemi Alaya, la monnaie dans une économie en mutation. Centre de publication universitaire, Tunisie , 2000.
- 8- Gérard Bramoullé, Dominique Augey, Economie monétaire. Dalloz, 1998.
- 9- Hakim ben Hammouda et l'autres, L'intégration régional en Afrique central-bilan et perspectives. Edition Karthala, France, 2003

المجلات العلمية:

- 1- Philippe Guillot, Les Politiques monétaires Depuis 1945 et leurs Fondements Théoriques. Expressions. N°06, Mai, 1995.

التقارير و النصوص القانونية:

- 1- Rapport Banque d'Algérie, (2004-2015).
- 2- CNES, rapport national sur le développement humain (2012-2013).
- 3- Instruction banque d'Algérie, N°04-05 du 14 juin 2005 Relative a La Facilite de Dépôt Rémunère.
- 4- Instruction N °73-94 du 28 November 1994 relatif au reserves obligatoires.
- 5- Instruction N 01-06 du 06 Septembre 2001 relatif au reserves obligatoires.

- 6- Instruction N 02-2013 du 23 avril 2001 relatif au reserves obligatoires.
 7- Instruction banque d'Algérie, N°02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire.
 8- Banque d'Algérie, Bulletin Statistique trimestriel, N°03,. N°10, N°26, N°3

ثالثا: المقالات و الابحاث المنشورة على المواقع الالكترونية:

- 1 - البنوك المركزية تتحكم في أسعار الصرف الأجنبي. مقال منشور على الموقع (www.earnforex.com/a)
 2 - أحمد عمر الراوي، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية. مقال على الموقع: <http://www.mop.gov.iq/mop/resources/pdf/DAI/ahmad%20aomar.pdf>.
 3 - أشرف لطفي، إيمان إبراهيم، "استقرار دالة الطلب علي النقود في الدول النامية باستخدام مدخلي التكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ : حالة مصر (1991 - 2010)", مقال على الموقع: www.researchgate.net/profile/Eman_ali36/publication/280802307
 4 - خيرى ابو العزائم فرجاني، ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية، مقال على الموقع: (Saaid.net/book/20/13395.pdf) .
 5 - محمد عادل العجمي، مراحل تطور البنوك. مقال على الموقع: http://agamypress.blogspot.com/2010/08/blog-post_3056.html.
 6 - القطاع المصرفي المصري: نمو قياسي خلال عامي 2013 و 2014. " مقال على الموقع : www.uabonline.org/ar/research/banking
 7 - القطاع المصرفي العراقي: دعوات لدور اكبر له للمساهمة في التنمية و الاستثمار، مقال على الموقع: www.uabonline.org/en/magazine/158315851
 8 - اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي المصري: تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إدارة الدراسات و البحوث، مقال على الموقع: <http://www.uabonline.org/ar/research/banking>-
 9 - القطاع المصرفي العراقي: دعوات لدور اكبر له للمساهمة في التنمية و الاستثمار، مقال على الموقع: www.uabonline.org/en/magazine/158315851
 10 - المعهد المصرفي المصري، قناة سعر الصرف لانتقال اثر السياسة النقدية. مفاهيم مالية، العدد الثاني، على الموقع : www.ebi.gov.eg
 11 - فلاح خلف الربيعي: الحوار المتمدن، على الموقع www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574
 12 - أمية طوقان، دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية - و العالمية 2-3 تموز 2005 . - نقلا عن الموقع (www.Kantakji.org)
 13 تحديات البنوك المركزية المستقبلية: مقال على الموقع: http://www.aleqt.com/2011/03/19/article_516359.htm
 14 مقال على الموقع : <http://30dz.justgoo.com/t78-topic>
 15 إيمان محمد إبراهيم، التطورات النظرية الحديثة في موضوع الطلب علي النقود: الدلائل التجريبية من الدول النامية، مقال على الموقع : www.researchgate.net/publication/280802624

قائمة المراجع

- 16 أحمد السيد كردى، الشركات متعددة الجنسيات، مقال منشور على الموقع :
kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/192396
- أحمد فايق مدلول، أهداف العولمة الاقتصادية و أدواتها. الحوار المتمدن، العدد 2281، 2008. مقال منشور
على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=134499
- 18 علي عبد الرضا، حمودي العميد، المداخليل الحديثة في تصحيح إختلالات ميزان المدفوعات. المديرية
العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي،، نقلا عن الموقع:
<http://www.cbi.iq/documents/Ali%202.pdf>
- 19 حاتم جورج حاتم، " السياسة النقدية في العراق: أهدافها، معالمها الأساسية وآليات اشتغالها و دورها
الفعلي في حركة الإقتصاد العراقي". مقال على الموقع: <http://iraqieconomists.net/ar/2015/04/27>
- 20 رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية. قسم الاقتصاد
الكلي و السياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، البنك المركزي العراقي، موقع البنك المركزي
العراقي: www.cbi.iq/page/37.
- 21 -البنك المركزي العراقي، "إعلان صحفي صادر عن البنك المركزي العراقي"، متوفر على الموقع الإلكتروني
http://www.cbi.iq/documents/monetary_policy_AR_f.pdf.
- 22 -قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:
[http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?contextual=aggregate&end=2014
&locations=IQ&start=1991&year_low_desc=true](http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?contextual=aggregate&end=2014&locations=IQ&start=1991&year_low_desc=true).
- 23- www.ons.dz/comptes.
- 24- <http://www.banqueofalgerie.dz>.
- 25- البنك المركزي العراقي: بيانات اقتصادية وإحصائية :
<http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=200->

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات بيانات النماذج لدول العينة للفترة (1990-2015)

الجدول رقم (01): متغيرات بيانات النماذج - حالة العراق-

	GDP	INF	OB	UNE	OR	DR	M2	CA	TB	EX
1990	55926.50	51.65	-156.70	7.1	13	6.5	21269	0	2271	4
1991	42451.60	186.54	-1232.40	6.5	13	6.5	31722	0	27611	10
1992	115108.40	83.67	-563.00	7.5	13	6.5	56829	0	46902	21
1993	321646.90	207.62	-719.60	8.5	13	6.5	113666	0	86170	74
1994	1658325.80	492.1	-804.20	10.5	13	6.5	276857	0	237024	458
1995	6695482.90	351.39	-804.20	12.9	13	7.25	773337	0	587555	1674
1996	6500924.60	-15.5	-804.20	13.9	13	7.25	1084172	0	899980	1170
1997	15093144.00	23.02	-804.20	15.4	27	7.25	1242569	0	949579	1470
1998	17125847.50	14.77	-804.20	17.4	27	7.25	1646240	0	1237339	1620
1999	34464012.60	12.58	-804.20	20.2	27	7.35	2114072	0	1322842	1972
2000	50213699.90	4.98	-804.20	22.4	27	7.35	2223519	0	1533984	1930
2001	41314568.50	16.37	-804.20	24.6	27	7.35	2849598	0	1972255	1929
2002	41022927.40	19.31	-804.20	26.7	27	6.35	3871069	0	2654075	1957
2003	29585788.60	33.6	-1900.70	28.1	27	6.35	4021847	293	3079474	1936
2004	53235358.70	27	4212.00	26.8	27	6	11498148	6108	3234637	1453
2005	73533598.60	37	4182.00	17.97	25	7	14659350	10462	3234637	1472
2006	95587954.80	53.2	7365.80	17.7	25	16	21050249	11175	1720000	1393
2007	111455813.40	30.8	11757.30	11.8	25	20	26919996	15980	2875480	1216
2008	157026061.60	2.7	18000.80	15.4	25	15	34861927	25869	2315780	1180
2009	130643200.40	-2.8	-5000.80	14	25	7	45355289	33992	1485649	1185
2010	162064565.50	2.4	6286.30	12	15	6	60292168	36171	3741160	1185
2011	217327107.40	5.6	10393.70	11.1	15	6	72067309	39798	4760260	1218
2012	254225490.70	6.1	7986.80	11.9	15	6	75336128	48649	4967380	1222
2013	273600000.00	1.9	7860.90	24	15	6	87526585	53231	3307130	1222
2014	273600000.00	2.2	-11871.20	28	15	6	92566930	51728	3481840	1205
2015	209700000.00	1.4	-13473.60	25	15	6	82438712	44304	4609200	1216

المصدر :- البنك المركزي العراقي، المجموعة الإحصائية (1991-2003). عدد خاص، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث . على الموقع:

<http://www.cbi.iq>

- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي (2004-2015)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،

صفحات متفرقة .

- البنك المركزي العراقي: بيانات اقتصادية وإحصائية :

- <http://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=200>-

قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

- http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?contextual=aggregate&end=2014&locations=IQ&start=1991&year_low_desc=true.

قائمة الملاحق

الجدول رقم (02): متغيرات بيانات النماذج - حالة مصر-

	GDP	INF	OB	UNE	OR	DR	M2	EX
1990	96.14	16.756	-	8.4	16	14	82.5	1.55
1991	111.24	19.748	6417	9.4	15	20	91.53	3.14
1992	139.10	13.637	5070	8.9	15	18.4	104.58	3.32
1993	155.20	12.089	4021.7	10.9	15	16.5	121.75	3.35
1994	175.00	8.154	1106.4	10.9	15	14	137.44	3.39
1995	204.00	15.742	409.9	11	15	13.5	152.57	3.39
1996	229.40	7.187	998.3	9	15	13	168.52	3.39
1997	265.90	4.625	1192.3	8.4	15	12.25	193.9	3.39
1998	287.40	3.872	-535.4	8	15	13.5	210.48	3.39
1999	307.60	3.079	-4027.4	7.9	15	12	234.56	3.4
2000	340.10	2.683	-1303.3	9	15	12	255.27	3.47
2001	358.70	2.269	-518.1	9.3	15	11	284.81	3.97
2002	378.90	2.737	-456.4	10	14	10	328.72	4.5
2003	417.50	4.507	-546	11	14	10	384.26	5.85
2004	485.30	11.27	-158.3	10.3	14	10	434.91	6.2
2005	538.50	4.869	4477.7	11.2	14	9	493.9	5.78
2006	617.70	7.644	3253.4	10.5	14	9	560.4	5.73
2007	744.80	9.318	5282.3	8.8	14	11.5	662.7	5.64
2008	895.50	18.316	5420.4	8.5	14	8.5	702	5.43
2009	1042.20	11.763	-3377.6	9.1	14	8.5	831.2	5.54
2010	1206.60	11.265	3355.7	9	14	9.5	917.5	5.62
2011	1371.10	10.053	-9753.9	11.9	14	9.5	1009.4	5.93
2012	1674.70	7.118	-11278.4	12.6	10	8.75	1094.4	6.06
2013	1860.40	9.421	237	13.1	10	9.75	1296.1	6.87
2014	2130.00	10.145	1478.6	13.1	10	9.75	1516.6	7.08
2015	2443.00	10.357	3824.9	13.1	10	9.75	1765.5	7.69

المصدر: - وزارة التنمية الاقتصادية، سلسلة البيانات الأساسية الناتج والاستثمار والتشغيل الأجور خلال الفترة (1982/81-

2006/2007)، جمهورية مصر العربية.

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي (2008-2015).

- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين الخارجي الموحد، وسعر الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

(2000، 2002)، صفحات متفرقة.

قائمة الملاحق

الجدول رقم (03): متغيرات بيانات النماذج - حالة الجزائر-

	GDP	UNE	INF	OB	DR	M2	OR	RLR	EX
1990	554.388	19.8	16.652	0.51	10.5	343	0	0	8.96
1991	862.133	20.3	25.886	0.22	10.5	415.27	0	0	18.47
1992	1074.696	21.4	31.669	0.23	11.5	515.89	0	0	21.84
1993	1189.725	23.2	20.540	-0.01	11.5	6270.08	0	0	35.53
1994	1487.404	24.4	29.040	-4.38	15	723.514	2.5	0	35.06
1995	2004.995	28.1	29.770	-6.32	14	799.54	2.5	0	47.66
1996	2570.029	28.0	18.679	-2.09	13	915.058	2.5	0	54.75
1997	2780.168	28.0	5.733	1.16	11	1081.26	2.5	0	57.71
1998	2830.491	29.3	4.950	-1.74	9.5	1592.46	2.5	0	58.74
1999	3238.198	29.5	2.646	-2.38	8.5	1789.33	2.5	0	66.57
2000	4123.514	29.5	0.339	7.57	6.5	2022.53	2.5	0	75.26
2001	4227.113	27.3	4.225	6.19	6	2473.51	3	0	77.22
2002	4522.773	25.7	1.418	3.66	5.5	2901.53	4.25	2.750	79.68
2003	5252.321	23.7	4.268	7.47	4.5	3354.422	6.52	1.750	77.39
2004	6149.117	17.7	3.961	9.25	4.5	3738.03	6.5	0.750	72.06
2005	7561.984	15.3	1.382	16.94	4	4146.9	6.5	1.250	73.28
2006	8501.636	12.3	2.314	17.73	4	4827.6	6.5	1.250	72.65
2007	9352.886	11.9	3.673	29.55	4	5994.6	6.5	1.750	69.29
2008	11043.704	11.3	4.862	36.99	4	6955.9	8	1.250	64.58
2009	9968.025	10.2	5.734	3.86	4	7173.1	8	0.750	72.65
2010	11991.564	10.0	3.913	15.32	4	8280.7	9	0.750	74.39
2011	14588.532	10.0	4.521	20.14	4	9929.2	9	0.750	72.94
2012	16208.698	11.0	8.894	12.05	4	11015.1	11	0.750	77.54
2013	16650.181	9.8	3.253	0.123	4	11941.51	12	0.750	79.37
2014	17242.545	10.6	2.916	-5.88	4	13686.7	12	0.750	80.58
2015	16591.875	11.2	4.785	-27.53	4	13704.5	12	0.750	100.69

المصدر:

- الديوان الوطني للإحصاء، حصيلة إحصائية (2011-1962).
- موقع الديوان الوطني للإحصاء:
- www.ons.dz/comptes.
- الملاحق الإحصائية لتقارير البنك المركزي الجزائري (2014-2012).
- CNES, rapport national sur le développement humain (2012-2013) -
- صندوق النقد العربي، النشرة الإحصائية الاقتصادية العربية، 2015.
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:
- http://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?contextual=aggregate&end=2014&locations=IQ&start=1991&year_low_desc=true.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي لدول العينة

الجدول رقم (01): الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد العراقي

(%)

السنة	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006
القطاع النفطي	13.3	0.05	0.09	0.04	68.5	83.3	70.8	51	48	42	58.4
الصناعة التحويلية	8.45	5.2	3.2	72.3	0.86	0.90	1.5	7.59	7.39	7.66	1.7
الزراعة	18.9	35.0	42.5	42.0	10.9	4.6	8.5	14	10	13	12
الخدمات واخرى	59.33	59.75	54.21	55.6	19.75	11.2	19.2	27.41	34.61	37.34	27.9
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015		
القطاع النفطي	58.1	55.9	53.7	56.0	44.4	46.2	54.3	51.1	47.6		
الصناعة التحويلية	1.3	1.5	1.6	1.6	2.5	0.2	2.7	2.6	2.3		
الزراعة	9	8	7	6	7	5.2	4.4	4.9	4.7		
الخدمات واخرى	31.6	34.6	37.7	36.4	46.1	48.4	61.4	41.4	45.4		

المصدر: - (1992-1990): صندوق النقد العربي، الحسابات القومية، التقرير العربي الموحد.

- (2003-1994): نقلا عن : هند غانم محمد المحنه، "الاختلالات الهيكلية و سبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994-2010)". رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014، ص 190.

- (2015-2004): مركز البيان للدراسات و التخطيط، البعد المالي في تطور بعض المتغيرات النقدية في العراق(2003-2015)، ص ص 13، 14.

الجدول رقم (02): الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري

(%)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الزراعة	15.71	15.63	16.19	16.54	16.37	16.33	15.75	15.35	15.42	15.07	14.18
الصناعة الاستخراجية	7.65	7.37	6.46	5.75	5.99	4.22	6.36	7.33	7.75	8.12	11.75
الصناعة التحويلية	16.01	16.25	16.61	16.95	17.41	18.26	18.41	17.69	18.51	18.28	17.24
الخدمات	46.91	47.4	47.95	47.28	46.99	47.76	46.51	46.45	46.45	45.63	46.02
اخرى	31.72	13.35	12.79	13.48	13.24	14.53	12.97	13.18	11.87	12.91	10.81
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	14.06	13.23	12.95	12.63	13.04	13.34	14.5	14.8	15.2	11.1	11.2
الصناعة الاستخراجية	11.35	14.54	14.18	14.92	14.24	13.73	14.9	15.5	15.5	16.1	12.8
الصناعة التحويلية	16.75	15.97	15.70	15.52	15.84	16.10	16.5	16.2	15.9	16.4	16.6
الخدمات	46.28	44.68	44.93	46.73	46.42	46.29	38.6	36.8	36.8	40.0	40.1
اخرى	11.56	11.58	12.24	10.47	10.46	10.54	10.4	10.2	10.0	5.5	5.7

المصدر:

- (2010-1994): - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات متفرق.

- (2015-2011): البنك الاهلي المصري، الاقتصاد المصري في ارقام 2011/2014، 2012/2015.

الجدول رقم (03): الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للإقتصاد الجزائري

(%)

السنة	1990	1995	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطاع الفلاحة	12.3	10.7	8.7	11.5	11.1	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2
قطاع المحروقات	24.5	41.9	30.2	22.5	27.4	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.7
قطاع الصناعة	13.1	7.8	8	9.1	8.6	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9
قطاع البناء و الاشغال العمومية	22.1	11.6	-	-	-	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
قطاع الفلاحة	8.0	8.0	7.0	10.0	9.0	8.6	8.8	9.8	10.6	11.7	
قطاع المحروقات	48.4	46.3	47.9	33.5	37.0	38.3	34.2	29.8	27.0	18.9	
قطاع الصناعة	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.5	4.6	5.0	5.4	
قطاع البناء و الاشغال العمومية	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.2	9.8	10.8	11.5	

المصدر: (1999-1997): التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري. 2002.

(2011-2000): الديوان الوطني للإحصاء، الحسابات الاقتصادية، رقم 609 على الموقع www.ONS.dz

(2015-2012): التقرير السنوي للبنك المركزي الجزائري، 2015.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): هيكل الودائع للقطاع المصرفي لدول العينة للمدة (2003-2015)
الجدول رقم(01): هيكل الودائع للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2003-2015)
 (مليار دينار)

السنة	الودائع الجارية	لدى المصارف الحكومية	لدى المصارف الخاصة	الودائع الآجلة والادخارية	لدى المصارف الحكومية	لدى المصارف الخاصة	إجمالي الودائع
2003	1143.8	1056.2	876	1170.0	904	266	2313.9
2004	2985.7	1816.1	1169.6	1332.2	977	355	4317.9
2005	3286.1	1932.4	1353.7	1829.2	1254.3	575	5115.3
2006	4491.9	2864.7	1627.2	2189.6	1311.2	879	6681.5
2007	7489.5	5241.5	2248.0	3108.1	1988.8	1119.3	10597.6
2008	9697.4	7423.2	2274.2	5002.4	2866.8	2135.6	14699.8
2009	15524.1	11574.7	3250.3	6227.1	3768.3	2458.8	21751.2
2010	27401.4	23276.3	4125.1	8685.2	5530.8	3154.4	36086.6
2011	34186.2	29964.6	4221.6	8721.1	5531.9	3189.2	42907.3
2012	36143.1	31332.3	4811.4	9318	5932.5	3385.6	45461.2
2013	38836.3	32763.2	6072.1	10925.1	6771.8	4153.3	49761.4
2014	40759.1	26929.2	13829.9	15125.1	42522.44	10872.66	55984.2
2015	34612.27	27999.20	6613.07	14646.21	12190.03	2456.18	49258.48

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي العراقي، أعداد متفرقة (2006-2014)، صفحات متفرقة. البنك المركزي العراقي النشرة الإحصائية السنوية، (2015)، ص 27.

الجدول رقم (02):هيكل الودائع للقطاع المصرفي المصري للمدة (2003-2015)

(مليون جنيه)

السنة	الودائع الجارية	الودائع الآجلة والادخارية	إجمالي الودائع
2003	37233	365911	403144
2004	46742	414955	461697
2005	51557	468092	519649
2006	62431	506410	568841
2007	78758	571195	649953
2008	100589	646610	747199
2009	102852	706842	809694
2010	119518	772974	892492
2011	130087	826950	957037
2012	133740	889777	1023517
2013	167939	1019046	1186985
2014	215870	1213562	1429432
2015	308915	1425263	1734178

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري (2003-2015)، صفحات متفرقة.

قائمة الملاحق

الجدول رقم (03): هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري للمدة (2004-2015)

(مليار دج)

السنة	الودائع الجارية	لدى البنوك العمومية	لدى البنوك الخاصة	الودائع الآجلة	لدى البنوك العمومية	لدى البنوك الخاصة	إجمالي الودائع	حصة البنوك العمومية (%)	حصة البنوك الخاصة (%)
2003	718.9	648.7	70.1	1724.0	1656.5	67.4	2442.9	-	-
2004	1127.9	1019.8	108.0	1577.4	1509.5	67.9	2705.3	93.5	6.5
2005	1220.3	1104.3	116.0	1724.1	1642.2	81.9	2944.5	93.3	6.7
2006	1750.4	1597.5	152.9	1766.1	1670.1	96.0	3516.5	92.9	7.1
2007	2560.8	2369.7	191.1	1956.5	1834.4	122.1	4517.3	93.1	6.9
2008	2946.9	2705.1	241.8	2214.9	2055.4	159.5	5161.8	92.2	7.8
2009	2502.9	2241.9	261	2643.8	2390.1	253.7	5146.7	90	10
2010	2763.7	2462.5	301.2	2948.4	2656.6	291.8	5712.1	89.8	10.4
2011	3495.8	3095.8	400.0	3237.2	2904	333.2	6733.0	89.1	10.9
2012	3356.4	2823.3	533.1	3879	3249.3	655	7235.8	87.1	12.9
2013	3537.5	2942.2	595.3	4249.9	3799.8	450.1	7787.4	86.6	13.4
2014	4434.8	3712.1	722.7	4083.7	3793.6	290.1	9117.5	87.7	12.3
2015	3891.7	3297.7	594.0	4443.3	4075.7	367.6	9200.7	88.3	11.7

- المصدر: Rapport Banque d'Algérie, (2004-2015)

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): نماذج شعاع الانحدار الذاتي- دراسة حالة العراق-

أولاً: شعاع الانحدار الذاتي – الناتج المحلي الإجمالي -

1 - تحديد درجة التأخر :

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDGDP DRD DOR DTB DDM2

Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1227.833	NA	3.25e+42	112.0757	112.3237*	112.1341
1	-1190.372	54.48925*	1.12e+42*	110.9429	112.4306	111.2933
2	-1161.913	28.45849	1.25e+42	110.6285*	113.3561	111.2710*

* indicates lag order selected by the criterion

2 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR للناتج :

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1994 2015

Included observations: 22 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DDGDP	DRD	DOR	DTB	DDM2
DDGDP(-1)	0.773120 (0.58725) [1.31651]	9.29E-08 (5.5E-08) [1.68897]	-4.19E-08 (9.6E-08) [-0.43502]	-0.021637 (0.01554) [-1.39210]	-0.046858 (0.15478) [-0.30275]
DDGDP(-2)	0.082764 (0.56899) [0.14546]	-6.25E-08 (5.3E-08) [-1.17236]	2.36E-08 (9.3E-08) [0.25257]	0.009137 (0.01506) [0.60673]	0.134823 (0.14997) [0.89903]
DRD(-1)	46512.01 (2565695) [1.81284]	0.464575 (0.24022) [1.93398]	0.366483 (0.42102) [0.87047]	30600.73 (67905.6) [0.45064]	34570.27 (676221.) [0.05112]
DRD(-2)	-21531.73 (2993407) [-0.71931]	-0.904245 (0.28026) [-3.22643]	0.320596 (0.49120) [0.65268]	-100666.4 (79225.7) [-1.27063]	51709.93 (788951.) [0.06554]
DOR (-1)	-26944.26 (1965728) [-0.13707]	-0.013040 (0.18404) [-0.07085]	-0.160911 (0.32257) [-0.49885]	37631.01 (52026.4) [0.72331]	-318105.7 (518093.) [-0.61399]
DOR (-2)	15886.66 (1965489) [0.80828]	-0.035238 (0.18402) [-0.19149]	-0.030827 (0.32253) [-0.09558]	-47887.34 (52020.1) [-0.92056]	261052.3 (518030.) [0.50393]
DTB(-1)	18.54990 (11.9755) [1.54899]	-1.18E-06 (1.1E-06) [-1.05497]	1.20E-06 (2.0E-06) [0.61135]	-0.225630 (0.31695) [-0.71188]	0.006627 (3.15628) [0.00210]
DTB(-2)	16.88565 (15.1440) [1.11501]	-1.87E-06 (1.4E-06) [-1.31910]	1.71E-06 (2.5E-06) [0.68712]	-0.050820 (0.40081) [-0.12679]	4.668210 (3.99140) [1.16957]
DDM2(-1)	4.301250 (2.69038) [1.59875]	-1.45E-07 (2.5E-07) [-0.57492]	-1.61E-07 (4.4E-07) [-0.36462]	0.075707 (0.07121) [1.06321]	1.404806 (0.70908) [1.98116]
DDM2(-2)	-4.315738 (3.64961) [-1.18252]	-2.22E-08 (3.4E-07) [-0.06498]	9.36E-08 (6.0E-07) [0.15621]	-0.051858 (0.09659) [-0.53687]	-0.810496 (0.96190) [-0.84260]

قائمة الملاحق

C	-7992231. (1.3E+07) [-0.61398]	0.973456 (1.21874) [0.79874]	0.783259 (2.13604) [0.36669]	330910.3 (344520.) [0.96050]	-307795.7 (3430819) [-0.08971]
---	--------------------------------------	-------------------------------------	-------------------------------------	-------------------------------------	--------------------------------------

R-squared	0.688262	0.646981	0.313937	0.647285	0.689650
Adj. R-squared	0.404865	0.326054	-0.309758	0.326635	0.407514
Sum sq. resid	7.64E+15	66.96200	205.6943	5.35E+12	5.31E+14
S.E. equation	26352380	2.467277	4.324290	697461.4	6945505.
F-statistic	2.428610	2.015976	0.503350	2.018666	2.444386
Log likelihood	-399.5075	-43.46056	-55.80548	-319.6065	-370.1713
Akaike AIC	37.31887	4.950960	6.073226	30.05513	34.65194
Schwarz SC	37.86439	5.496481	6.618747	30.60066	35.19746
Mean dependent	21948329	-0.022727	0.090909	205592.3	7947052.
S.D. dependent	34159540	3.005421	3.778499	849953.1	9023285.

ثانيا: شعاع الانحدار الذاتي - التضيخم -

1 - تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DINF DRD DOR DTB CD DDM2
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1199.984	NA	1.66e+40	109.6349	109.9325	109.7050
1	-1119.714	109.4593	3.39e+38	105.6104	107.6933	106.1010
2	-1030.239	73.20684*	6.60e+36*	100.7490*	104.6172*	101.6602*

2 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR (2) للتضيخم:

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DINF	DRD	DOR	DTB	DDM2
DINF(-1)	0.279811 (0.14389) [1.94457]	0.000503 (0.00583) [0.08634]	-0.017256 (0.00587) [-2.93888]	-455.6937 (1513.42) [-0.30110]	3279.947 (14493.4) [0.22631]
DINF(-2)	-1.099010 (0.18459) [-5.95373]	0.000527 (0.00748) [0.07053]	-0.014036 (0.00753) [-1.86344]	1516.205 (1941.46) [0.78096]	-11172.98 (18592.7) [-0.60094]
DRD(-1)	-3.458109 (6.01401) [-0.57501]	0.633308 (0.24365) [2.59922]	0.325958 (0.24540) [1.32826]	3282.874 (63252.9) [0.05190]	-269754.7 (605749.) [-0.44532]
DRD(-2)	9.635403 (6.22013) [1.54907]	-0.669568 (0.25200) [-2.65697]	0.213459 (0.25381) [0.84101]	-176400.9 (65420.8) [-2.69640]	163795.4 (626510.) [0.26144]
DOR (-1)	-26.99812 (6.77539) [-3.98473]	0.026073 (0.27450) [0.09498]	-0.453684 (0.27647) [-1.64099]	72439.43 (71260.8) [1.01654]	-686495.4 (682438.) [-1.00595]
DOR (-2)	-0.034008 (5.20253) [-0.00654]	0.000276 (0.21078) [0.00131]	-0.087634 (0.21229) [-0.41280]	-55804.35 (54718.1) [-1.01985]	252097.1 (524014.) [0.48109]
DTB(-1)	-2.44E-05 (2.0E-05) [-1.19863]	-7.17E-07 (8.2E-07) [-0.87100]	7.17E-07 (8.3E-07) [0.86500]	-0.220309 (0.21367) [-1.03109]	-2.066727 (2.04620) [-1.01003]
DTB(-2)	1.35E-05	2.41E-07	6.97E-07	-0.469806	2.012813

قائمة الملاحق

	(2.3E-05) [0.58633]	(9.3E-07) [0.25789]	(9.4E-07) [0.74153]	(0.24214) [-1.94025]	(2.31885) [0.86802]
DDM2(-1)	-4.07E-06 (5.8E-06) [-0.70711]	3.15E-08 (2.3E-07) [0.13525]	-3.17E-07 (2.3E-07) [-1.35217]	0.057599 (0.06049) [0.95216]	0.969708 (0.57931) [1.67389]
DDM2(-2)	1.80E-06 (5.2E-06) [0.34523]	-7.79E-08 (2.1E-07) [-0.36964]	1.47E-07 (2.1E-07) [0.69166]	-0.069130 (0.05470) [-1.26381]	-0.242149 (0.52384) [-0.46226]
C	6.815141 (26.2342) [0.25978]	0.374952 (1.06286) [0.35278]	1.265146 (1.07049) [1.18184]	355931.2 (275921.) [1.28997]	1782960. (2642391) [0.67475]
R-squared	0.770551	0.529147	0.697818	0.603244	0.677144
Adj. R-squared	0.561960	0.101098	0.423107	0.242557	0.383639
Sum sq. resids	54412.55	89.31316	90.59963	6.02E+12	5.52E+14
S.E. equation	70.33204	2.849452	2.869901	739724.5	7084058.
F-statistic	3.694083	1.236184	2.540192	1.672484	2.307097
Log likelihood	-117.1630	-46.62882	-46.78613	-320.9008	-370.6059
Akaike AIC	11.65118	5.238984	5.253285	30.17280	34.69144
Schwarz SC	12.19671	5.784505	5.798806	30.71832	35.23697
Mean dependent	-9.373636	-0.022727	0.090909	205592.3	7947052.
S.D. dependent	106.2665	3.005421	3.778499	849953.1	9023285.

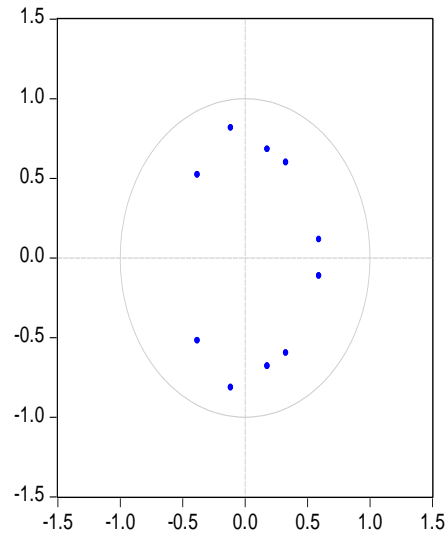
3- اختبارات استقرارية نموذج التضخم:

● دراسة استقرارية بواقي النموذج (اختبارات الجذور المتعددة):

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DINF DRD DOR DTB DDM2
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2
Date: 01/21/19 Time: 01:56

Root	Modulus
-0.112734 - 0.814410i	0.822176
-0.112734 + 0.814410i	0.822176
0.178565 - 0.680681i	0.703713
0.178565 + 0.680681i	0.703713
0.327513 - 0.598572i	0.682315
0.327513 + 0.598572i	0.682315
-0.381369 - 0.520587i	0.645332
-0.381369 + 0.520587i	0.645332
0.592442 - 0.115048i	0.603509
0.592442 + 0.115048i	0.603509

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



● دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.927645	2	0.6289
2	126.2800	2	0.0000
3	2.488988	2	0.2881
4	1.778964	2	0.4109
5	2.137478	2	0.3434
Joint	133.6130	10	0.6713

● دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج (اختبار LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lags	LM-Stat	Prob
1	42.17064	0.0172
2	30.83345	0.1946
3	37.23336	0.0549
4	33.66650	0.1152
5	37.63812	0.0502
6	29.39576	0.2477
7	22.32302	0.6170
8	34.46135	0.0984
9	45.18259	0.0080
10	42.77924	0.0148
11	43.11221	0.0136
12	53.67928	0.0007

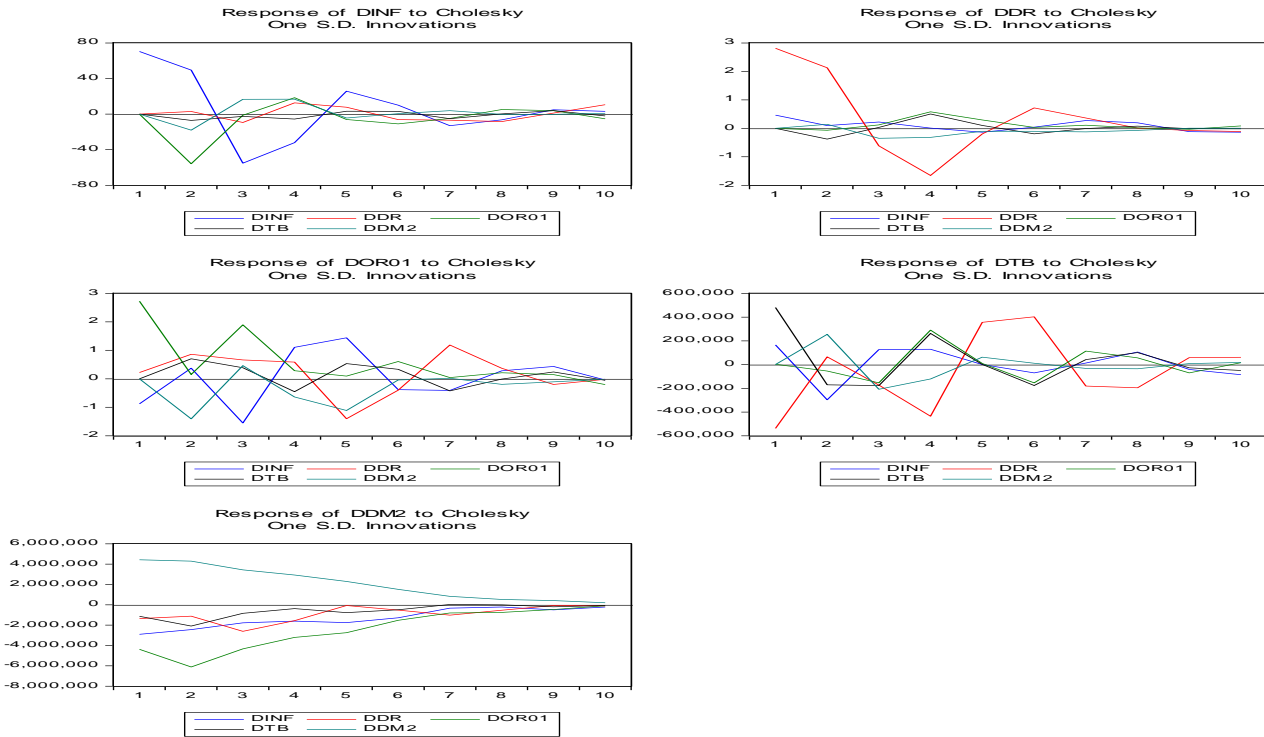
4 - ديناميكية نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

● اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRD does not Granger Cause DINF	23	0.02390	0.9764
DINF does not Granger Cause DRD		0.02184	0.9784
DOR does not Granger Cause DINF	23	2.09912	0.1516
DINF does not Granger Cause DOR		5.05042	0.0182
DTB does not Granger Cause DINF	23	0.00942	0.9906
DINF does not Granger Cause DTB		0.03080	0.9697
DDM2 does not Granger Cause DINF	22	0.13396	0.8755
DINF does not Granger Cause DDM2		0.00084	0.9992
DOR does not Granger Cause DRD	23	0.27116	0.7656
DRD does not Granger Cause DOR		1.42822	0.2656
DTB does not Granger Cause DRD	23	0.78556	0.4709
DRD does not Granger Cause DTB		4.62616	0.0239
DDM2 does not Granger Cause DRD	22	0.34708	0.7116
DRD does not Granger Cause DDM2		0.30743	0.7393
DTB does not Granger Cause DOR	23	0.64046	0.5386
DOR does not Granger Cause DTB		0.46458	0.6357
DDM2 does not Granger Cause DOR	22	1.70574	0.2113
DOR does not Granger Cause DDM2		0.27475	0.7631
DDM2 does not Granger Cause DTB	22	1.55844	0.2391
DTB does not Granger Cause DDM2		0.74084	0.4915

● تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل:



ثالثا: شعاع الانحدار الذاتي - البطالة:

1- تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDUNE DRD DOR DTB DDM2

Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015

Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-932.0008	NA	1.67e+29	81.47833	81.72518*	81.54041
1	-897.6108	50.83743*	7.86e+28*	80.66181*	82.14289	81.03429*

2- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي للبطالة

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1993 2015

Included observations: 23 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DDUNE	DRD	DOR	DTB	DDM2
DDUNE(-1)	0.590016 (0.21184) [2.78522]	-0.065860 (0.11895) [-0.55368]	0.097188 (0.14505) [0.67004]	49693.94 (34669.6) [1.43336]	-624068.6 (184042.) [-3.39091]
DRD(-1)	0.088050 (0.42203) [0.20863]	0.323126 (0.23698) [1.36353]	0.447793 (0.28897) [1.54962]	-7058.859 (69069.8) [-0.10220]	-862614.6 (366654.) [-2.35267]
DOR (-1)	0.090916 (0.35622) [0.25523]	-0.128590 (0.20002) [-0.64289]	-0.062730 (0.24390) [-0.25719]	-21632.40 (58298.4) [-0.37106]	-359831.6 (309474.) [-1.16272]

قائمة الملاحق

DTB(-1)	-5.14E-07 (1.5E-06) [-0.33975]	-6.56E-07 (8.5E-07) [-0.77165]	1.07E-06 (1.0E-06) [1.03131]	-0.091083 (0.24763) [-0.36782]	-2.501986 (1.31454) [-1.90332]
DDM2(-1)	-9.68E-09 (1.5E-07) [-0.06522]	-3.21E-08 (8.3E-08) [-0.38495]	-1.07E-07 (1.0E-07) [-1.04989]	0.011506 (0.02428) [0.47387]	0.634315 (0.12889) [4.92122]
C	0.857538 (1.73340) [0.49471]	0.455918 (0.97333) [0.46841]	0.614277 (1.18688) [0.51756]	40733.87 (283689.) [0.14359]	4069988. (1505949) [2.70261]
R-squared	0.375327	0.195624	0.243323	0.147118	0.793525
Adj. R-squared	0.191599	-0.040957	0.020771	-0.103730	0.732798
Sum sq. resid	483.9127	152.5773	226.8715	1.30E+13	3.65E+14
S.E. equation	5.335302	2.995853	3.653133	873178.6	4635224.
F-statistic	2.042846	0.826881	1.093331	0.586482	13.06692
Log likelihood	-67.66930	-54.39562	-58.95781	-343.7970	-382.1908
Akaike AIC	6.406026	5.251793	5.648506	30.41713	33.75573
Schwarz SC	6.702242	5.548009	5.944721	30.71334	34.05194
Mean dependent	1.695652	-0.021739	0.086957	198360.8	7605091.
S.D. dependent	5.933975	2.936325	3.691674	831135.2	8967070.

رابعاً: شعاع الانحدار الذاتي - ميزان المدفوعات:

1- تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DOB DRD DOR DTB DDM2 DEX

Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1206.348	NA	2.95e+40	110.2134	110.5110	110.2835
1	-1154.947	70.09207	8.35e+39	108.8133	110.8962	109.3040
2	-1068.962	70.35101*	2.23e+38*	104.2693*	108.1375*	105.1805*

2- تقدير النموذج:

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1994 2015

Included observations: 22 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DOB	DRD	DOR	DTB	DDM2	DEX
DOB(-1)	0.664552 (0.58453) [1.13691]	0.000232 (0.00025) [0.94374]	-5.11E-06 (0.00035) [-0.01473]	-101.5681 (78.5346) [-1.29329]	1426.086 (670.113) [2.12813]	0.048347 (0.05214) [0.92733]
DOB(-2)	1.728859 (0.64319) [2.68796]	0.000567 (0.00027) [2.09758]	-0.000230 (0.00038) [-0.60204]	-86.58391 (86.4161) [-1.00194]	948.3558 (737.364) [1.28614]	0.046650 (0.05737) [0.81318]
DRD(-1)	722.4741 (635.143) [1.13750]	0.639170 (0.26716) [2.39246]	0.229714 (0.37653) [0.61009]	90003.88 (85335.3) [1.05471]	-1582444. (728141.) [-2.17326]	-50.96286 (56.6497) [-0.89961]
DRD(-2)	-3358.349 (1060.85) [-3.16570]	-1.405529 (0.44623) [-3.14981]	0.371215 (0.62890) [0.59027]	-14001.38 (142532.) [-0.09823]	-1732812. (1216186) [-1.42479]	-79.64119 (94.6197) [-0.84170]

قائمة الملاحق

DOR (-1)	204.5870 (447.704) [0.45697]	-0.083174 (0.18832) [-0.44167]	0.209144 (0.26541) [0.78801]	37558.03 (60151.8) [0.62439]	-70885.77 (513258.) [-0.13811]	18.58186 (39.9316) [0.46534]
DOR (-2)	-164.7783 (402.849) [-0.40903]	0.036863 (0.16945) [0.21754]	-0.086511 (0.23882) [-0.36225]	-31528.88 (54125.2) [-0.58252]	-123379.5 (461835.) [-0.26715]	-0.336252 (35.9309) [-0.00936]
DTB(-1)	0.004186 (0.00176) [2.37648]	-4.16E-07 (7.4E-07) [-0.56159]	7.25E-07 (1.0E-06) [0.69410]	-0.094188 (0.23663) [-0.39803]	-4.531181 (2.01912) [-2.24414]	-3.80E-05 (0.00016) [-0.24214]
DTB(-2)	-0.011645 (0.00522) [-2.23156]	-2.39E-06 (2.2E-06) [-1.08883]	1.19E-06 (3.1E-06) [0.38420]	0.379050 (0.70111) [0.54064]	-9.270221 (5.98237) [-1.54959]	-0.000436 (0.00047) [-0.93637]
DDM2(-1)	-0.000702 (0.00056) [-1.26021]	-1.51E-07 (2.3E-07) [-0.64282]	-7.02E-08 (3.3E-07) [-0.21249]	0.141873 (0.07482) [1.89612]	-0.004595 (0.63844) [-0.00720]	-3.99E-05 (5.0E-05) [-0.80306]
DDM2(-2)	0.000411 (0.00051) [0.80163]	4.04E-08 (2.2E-07) [0.18735]	5.44E-08 (3.0E-07) [0.17891]	-0.142672 (0.06896) [-2.06888]	0.714098 (0.58842) [1.21358]	3.32E-05 (4.6E-05) [0.72444]
DEX(-1)	-3.971589 (3.71350) [-1.06950]	-0.001106 (0.00156) [-0.70809]	-0.002240 (0.00220) [-1.01742]	237.5524 (498.932) [0.47612]	-2118.191 (4257.24) [-0.49755]	-0.184593 (0.33121) [-0.55732]
DEX(-2)	1.662226 (4.45822) [0.37285]	-0.001199 (0.00188) [-0.63929]	0.006983 (0.00264) [2.64219]	494.1531 (598.989) [0.82498]	481.8925 (5111.00) [0.09429]	0.177052 (0.39764) [0.44526]
C	2885.583 (2416.98) [1.19388]	1.328276 (1.01665) [1.30652]	-0.197692 (1.43283) [-0.13797]	3572.018 (324735.) [0.01100]	5160178. (2770874) [1.86229]	204.8760 (215.575) [0.95037]
R-squared	0.794023	0.775084	0.717357	0.713084	0.814651	0.178239
Adj. R-squared	0.519387	0.475197	0.340500	0.330528	0.567519	-0.917443
Sum sq. resids	2.41E+08	42.66282	84.74149	4.35E+12	3.17E+14	1918236.
S.E. equation	5176.112	2.177226	3.068505	695442.3	5934010.	461.6679
F-statistic	2.891181	2.584583	1.903525	1.864001	3.296420	0.162674
Log likelihood	-209.5245	-38.50179	-46.05084	-317.3353	-364.5013	-156.3513
Akaike AIC	20.22950	4.681981	5.368258	30.03048	34.31830	15.39557
Schwarz SC	20.87420	5.326688	6.012965	30.67519	34.96301	16.04028
Mean dependent	-579.7273	-0.022727	0.090909	205592.3	7947052.	51.90909
S.D. dependent	7466.306	3.005421	3.778499	849953.1	9023285.	333.4022

3- اختبارات استقرارية نموذج ميزان المدفوعات:

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: DOB DRD DOR DTB DDM2

DEX

Lag specification: 1 2

Root	Modulus
0.947304 - 0.273241i	0.985924
0.947304 + 0.273241i	0.985924
-0.743236 - 0.526749i	0.910969
-0.743236 + 0.526749i	0.910969
-0.018826 - 0.881707i	0.881908
-0.018826 + 0.881707i	0.881908
0.487233 - 0.567760i	0.748163
0.487233 + 0.567760i	0.748163
-0.191442 - 0.547238i	0.579758
-0.191442 + 0.547238i	0.579758

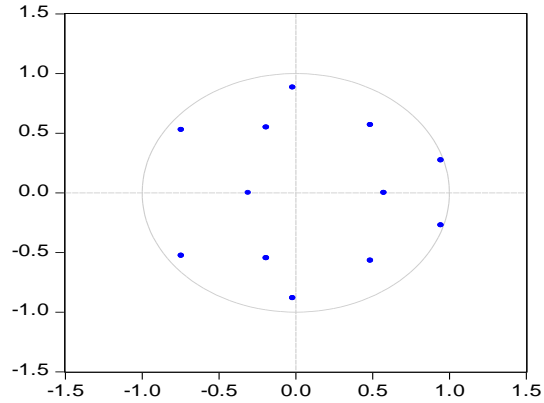
0.574905
-0.307482

0.574905
0.307482

● دراسة استقرارية بواقي النموذج (اختبارات الجذور

المتعددة):

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



● دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج (اختبار LM)

VAR Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	44.61683	NA*	46.74144	NA*	NA*
2	71.35336	NA*	76.15163	NA*	NA*
3	98.93426	0.0000	108.0874	0.0000	36
4	120.5829	0.0003	134.5468	0.0000	72
5	140.5009	0.0194	160.3231	0.0008	108
6	167.7484	0.0857	197.7884	0.0020	144
7	187.7546	0.3307	227.1308	0.0099	180
8	218.5188	0.4393	275.4747	0.0038	216
9	252.7594	0.4747	333.4201	0.0004	252
10	280.4748	0.6135	384.2317	0.0001	288
11	304.7933	0.7715	432.8688	0.0000	324
12	320.1766	0.9354	466.7121	0.0001	360

● دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.695070	2	0.7064
2	0.196858	2	0.9063
3	2.089058	2	0.3519
4	3.959482	2	0.1381
5	0.365271	2	0.8331
6	38.05559	2	0.0000
Joint	45.36133	12	0.3051

4 دراسة ديناميكية نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

● اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1990 2015

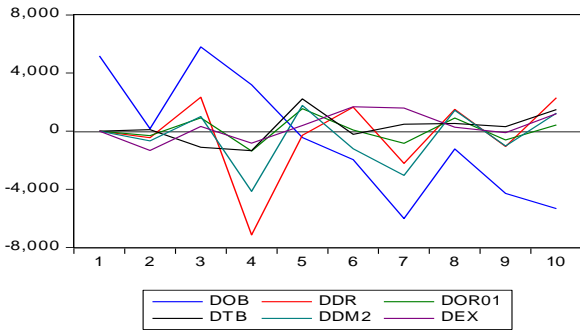
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DRD does not Granger Cause DOB DOB does not Granger Cause DRD	23	2.52986 3.87742	0.1076 0.0398
DOR does not Granger Cause DOB DOB does not Granger Cause DOR	23	0.05690 1.49758	0.9449 0.2503
DTB does not Granger Cause DOB DOB does not Granger Cause DTB	23	3.31290 4.27682	0.0596 0.0302
DDM2 does not Granger Cause DOB DOB does not Granger Cause DDM2	22	0.30326 0.85952	0.7423 0.4410
DEX does not Granger Cause DOB DOB does not Granger Cause DEX	23	0.01165 0.00819	0.9884 0.9918
DOR does not Granger Cause DRD DRD does not Granger Cause DOR	23	0.27116 1.42822	0.7656 0.2656
DTB does not Granger Cause DRD DRD does not Granger Cause DTB	23	0.78556 4.62616	0.4709 0.0239
DDM2 does not Granger Cause DRD DRD does not Granger Cause DDM2	22	0.34708 0.30743	0.7116 0.7393
DEX does not Granger Cause DRD DRD does not Granger Cause DEX	23	0.36250 0.12396	0.7009 0.8842
DTB does not Granger Cause DOR DOR does not Granger Cause DTB	23	0.64046 0.46458	0.5386 0.6357
DDM2 does not Granger Cause DOR DOR does not Granger Cause DDM2	22	1.70574 0.27475	0.2113 0.7631
DEX does not Granger Cause DOR DOR does not Granger Cause DEX	23	9.00862 0.44962	0.0019 0.6448
DDM2 does not Granger Cause DTB DTB does not Granger Cause DDM2	22	1.55844 0.74084	0.2391 0.4915
DEX does not Granger Cause DTB DTB does not Granger Cause DEX	23	0.39702 0.03591	0.6781 0.9648
DEX does not Granger Cause DDM2 DDM2 does not Granger Cause DEX	22	0.22562 0.36325	0.8004 0.7007

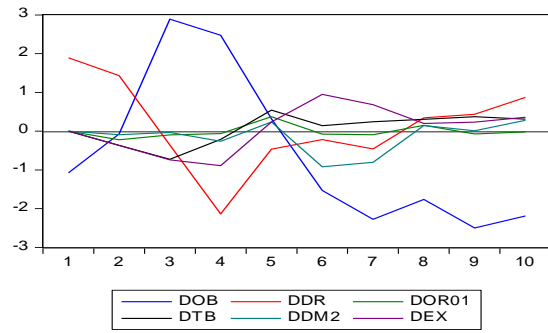
● تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل:

قائمة الملاحق

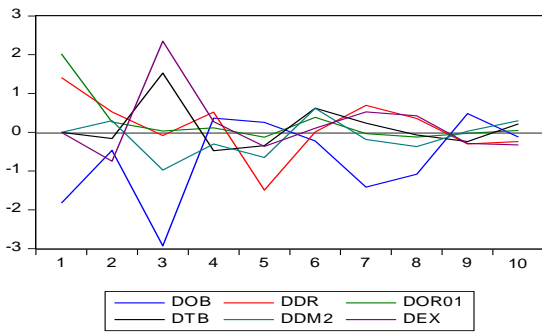
Response of DOB to Cholesky
One S.D. Innovations



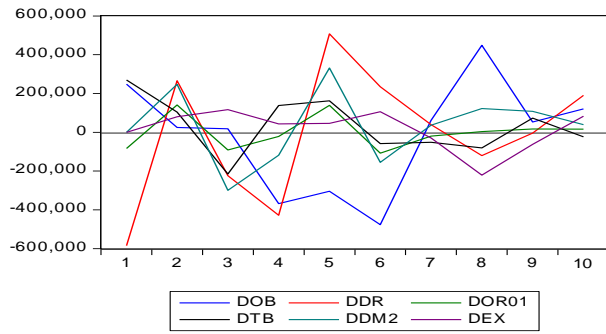
Response of DDR to Cholesky
One S.D. Innovations



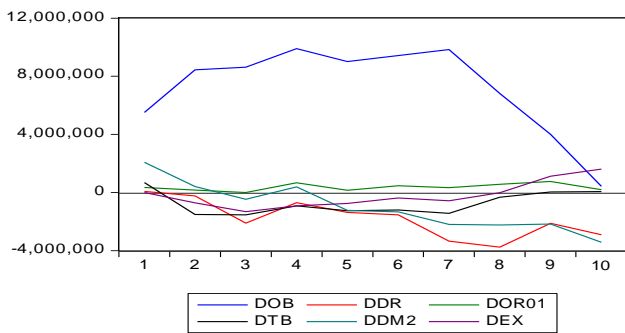
Response of DOR01 to Cholesky
One S.D. Innovations



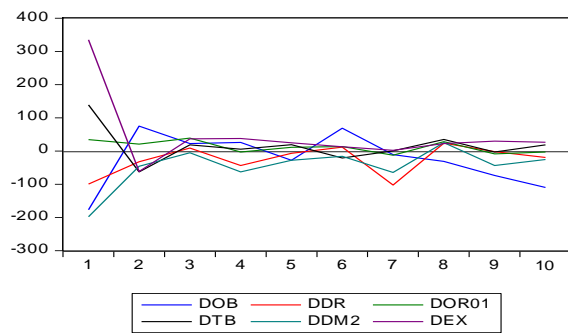
Response of DTB to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of DDM2 to Cholesky
One S.D. Innovations



Response of DEX to Cholesky
One S.D. Innovations



قائمة الملاحق

الملحق الاحصائي رقم (05) : نماذج شعاع الإنحدار الذاتي - دراسة - مصر -

أولاً: شعاع الانحدار الذاتي - الناتج المحلي الإجمالي -

1 - تحديد درجة التأخر :

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DDGDP DRD DOR DDM2
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-317.0612	NA	55735284	29.18738	29.38575	29.23411
1	-257.4845	92.07308	1095441.	25.22586	26.21772	25.45951
2	-226.8867	36.16102*	344795.8*	23.89879*	25.68413*	24.31936*

2 - تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي (2) VAR للناتج :

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

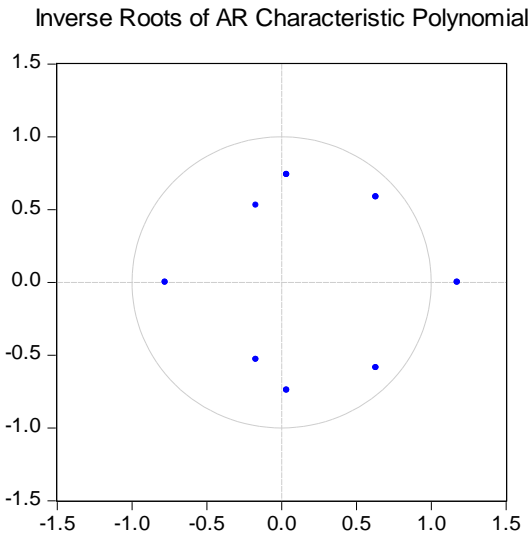
	DDGDP	DRD	DOR	DDM2
DDGDP(-1)	0.369555 (0.28309) [1.30543]	-0.012097 (0.01402) [-0.86306]	0.018762 (0.00630) [2.97786]	-0.050658 (0.23656) [-0.21414]
DDGDP(-2)	0.196060 (0.27311) [0.71788]	0.009559 (0.01352) [0.70693]	-0.018350 (0.00608) [-3.01891]	0.097325 (0.22822) [0.42645]
DRD(-1)	5.752613 (5.75991) [0.99873]	-0.251502 (0.28518) [-0.88189]	-0.255042 (0.12819) [-1.98952]	-8.763510 (4.81318) [-1.82073]
DRD(-2)	-4.419656 (6.03833) [-0.73193]	-0.258762 (0.29897) [-0.86551]	-0.003440 (0.13439) [-0.02559]	-4.453677 (5.04583) [-0.88264]
DOR (-1)	-12.67367 (10.9293) [-1.15960]	-0.570503 (0.54113) [-1.05428]	0.210912 (0.24324) [0.86708]	-22.79427 (9.13291) [-2.49584]
DOR (-2)	0.414027 (10.6638) [0.03883]	-0.311636 (0.52799) [-0.59024]	0.366254 (0.23733) [1.54320]	-26.62777 (8.91103) [-2.98818]
DDM2(-1)	-0.209646 (0.25623) [-0.81820]	-0.005651 (0.01269) [-0.44543]	0.028864 (0.00570) [5.06153]	1.058126 (0.21411) [4.94191]
DDM2(-2)	1.491882 (0.43591) [3.42248]	0.018225 (0.02158) [0.84442]	-0.040634 (0.00970) [-4.18840]	0.021819 (0.36426) [0.05990]
C	-25.94926 (15.7237) [-1.65033]	-1.280182 (0.77851) [-1.64440]	0.048914 (0.34995) [0.13977]	-12.01121 (13.1392) [-0.91415]

قائمة الملاحق

R-squared	0.986131	0.253624	0.716068	0.979500
Adj. R-squared	0.977596	-0.205684	0.541340	0.966885
Sum sq. resids	9093.315	22.29161	4.504199	6349.709
S.E. equation	26.44779	1.309481	0.588623	22.10066
F-statistic	115.5413	0.552188	4.098195	77.64490
Log likelihood	-97.48342	-31.36150	-13.77029	-93.53299
Akaike AIC	9.680311	3.669227	2.070027	9.321181
Schwarz SC	10.12665	4.115562	2.516362	9.767516
Mean dependent	194.4864	-0.306818	-0.227273	138.8986
S.D. dependent	176.6957	1.192566	0.869144	121.4492

3 - اختبارات استقرارية نموذج التضخم:

● دراسة استقرارية بواقي النموذج (اختبارات الجذور المتعددة):



Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: DDGDP DDM2 DRD DOR

Exogenous variables: C

Lag specification: 1 2

Root	Modulus
1.174260	1.174260
0.631464 - 0.586713i	0.861963
0.631464 + 0.586713i	0.861963
-0.777701	0.777701
0.033929 - 0.740236i	0.741013
0.033929 + 0.740236i	0.741013
-0.170128 - 0.529936i	0.556575
-0.170128 + 0.529936i	0.556575

● دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج (اختبار LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h

Sample: 1990 2015

Included observations: 22

Lags	LM-Stat	Prob
1	8.489320	0.9329
2	15.04617	0.5213
3	18.36796	0.3028
4	19.36978	0.2500
5	31.14103	0.0129
6	14.35916	0.5720
7	15.60570	0.4808
8	25.01849	0.0695
9	25.29753	0.0647
10	38.79822	0.0012
11	17.80184	0.3356
12	25.69493	0.0585

Probs from chi-square with 16 df.

● دراسة التوزيع الطبيعي للسواقي (اختبار Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.018671	2	0.6009
2	4.256778	2	0.1190
3	1.888504	2	0.3890
4	13.05610	2	0.0015
Joint	20.22006	8	0.0095

ثانياً: شعاع الانحدار الذاتي - التضخم -

● تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DINF DRD DOR DDM2
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-259.8385	NA	306834.0	23.98532	24.18369	24.03205
1	-223.1768	56.65898	48425.80	22.10698	23.09884	22.34064
2	-195.6158	32.57212*	20088.40*	21.05598*	22.84132*	21.47656*

● تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR للتضخم:

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DINF	DRD	DOR	DDM2
DINF(-1)	-0.347603 (0.26973) [-1.28873]	-0.039644 (0.07617) [-0.52045]	0.061361 (0.04138) [1.48274]	0.162191 (1.24542) [0.13023]
DINF(-2)	0.047965 (0.25324) [0.18940]	-0.062945 (0.07152) [-0.88016]	0.048869 (0.03885) [1.25774]	1.214716 (1.16931) [1.03883]
DRD(-1)	0.740329 (0.93682) [0.79025]	-0.329524 (0.26456) [-1.24554]	-0.110720 (0.14374) [-0.77030]	-9.415965 (4.32567) [-2.17676]
DRD(-2)	0.453974 (1.02242) [0.44402]	-0.242454 (0.28874) [-0.83971]	-0.003804 (0.15687) [-0.02425]	-4.802449 (4.72091) [-1.01727]
DOR (-1)	-1.000157 (1.26995) [-0.78756]	-0.157425 (0.35864) [-0.43895]	-0.346334 (0.19485) [-1.77747]	-23.09872 (5.86384) [-3.93918]
DOR (-2)	-0.179983 (1.39401) [-0.12911]	-0.100116 (0.39367) [-0.25431]	0.196173 (0.21388) [0.91721]	-28.48417 (6.43668) [-4.42529]
DDM2(-1)	0.036618 (0.03789)	-0.001694 (0.01070)	0.020572 (0.00581)	1.121493 (0.17495)

قائمة الملاحق

	[0.96642]	[-0.15828]	[3.53864]	[6.41018]
DDM2(-2)	-0.052874 (0.05163) [-1.02409]	0.009716 (0.01458) [0.66634]	-0.030271 (0.00792) [-3.82127]	0.004454 (0.23840) [0.01868]
C	1.094798 (2.46652) [0.44386]	-1.421130 (0.69655) [-2.04023]	0.328978 (0.37843) [0.86931]	-12.00298 (11.3889) [-1.05392]
R-squared	0.295472	0.257122	0.587171	0.980851
Adj. R-squared	-0.138084	-0.200034	0.333123	0.969067
Sum sq. resid	278.2021	22.18715	6.548964	5931.324
S.E. equation	4.626031	1.306409	0.709765	21.36014
F-statistic	0.681509	0.562438	2.311258	83.23646
Log likelihood	-59.12701	-31.30983	-17.88756	-92.78321
Akaike AIC	6.193364	3.664530	2.444323	9.253019
Schwarz SC	6.639700	4.110865	2.890659	9.699355
Mean dependent	-0.078727	-0.306818	-0.227273	138.8986
S.D. dependent	4.336321	1.192566	0.869144	121.4492

ثالثا: شعاع الانحدار الذاتي -البطالة-

1 - تحديد درجة التأخر :

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DUNE DDM2 DRD DOR
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-227.4159	NA	16099.67	21.03781	21.23618	21.08454
1	-186.2947	63.55094	1694.039	18.75407	19.74592	18.98772
2	-160.9330	29.97292*	858.2701*	17.90300*	19.68835*	18.32358*

2- تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR للبطالة:

Vector Autoregression Estimates
Date: 01/22/19 Time: 00:43
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DUNE	DDM2	DRD	DOR
DUNE(-1)	0.302225 (0.26206) [1.15327]	-5.240176 (5.21695) [-1.00445]	-0.368125 (0.31253) [-1.17789]	-0.418392 (0.14359) [-2.91372]
DUNE(-2)	0.232360 (0.27870) [0.83373]	-2.668855 (5.54821) [-0.48103]	-0.078966 (0.33237) [-0.23758]	-0.204800 (0.15271) [-1.34109]
DDM2(-1)	0.005585 (0.00948) [0.58898]	1.044934 (0.18877) [5.53535]	-0.005239 (0.01131) [-0.46327]	0.014393 (0.00520) [2.77012]
DDM2(-2)	-0.009125 (0.01321) [-0.69074]	0.161919 (0.26298) [0.61571]	0.015384 (0.01575) [0.97648]	-0.018471 (0.00724) [-2.55187]

قائمة الملاحق

DRD(-1)	0.127427 (0.23025) [0.55342]	-11.19088 (4.58373) [-2.44143]	-0.433630 (0.27459) [-1.57916]	-0.245320 (0.12616) [-1.94444]
DRD(-2)	0.511104 (0.26193) [1.95133]	-7.760608 (5.21429) [-1.48833]	-0.409955 (0.31237) [-1.31240]	-0.177835 (0.14352) [-1.23909]
DOR (-1)	0.011489 (0.34693) [0.03312]	-23.91349 (6.90643) [-3.46249]	-0.269216 (0.41374) [-0.65069]	-0.397369 (0.19010) [-2.09036]
DOR (-2)	0.218377 (0.33194) [0.65789]	-29.85050 (6.60805) [-4.51729]	-0.242870 (0.39586) [-0.61352]	0.006382 (0.18188) [0.03509]
C	0.598738 (0.61231) [0.97784]	-20.48025 (12.1895) [-1.68015]	-1.627908 (0.73023) [-2.22931]	-0.232042 (0.33551) [-0.69161]
R-squared	0.302012	0.980889	0.288692	0.717297
Adj. R-squared	-0.127520	0.969128	-0.149036	0.543325
Sum sq. resids	14.93695	5919.646	21.24426	4.484703
S.E. equation	1.071912	21.33910	1.278348	0.587348
F-statistic	0.703119	83.40388	0.659524	4.123074
Log likelihood	-26.95740	-92.76153	-30.83214	-13.72258
Akaike AIC	3.268855	9.251048	3.621103	2.065689
Schwarz SC	3.715190	9.697384	4.067439	2.512024
Mean dependent	0.100000	138.8986	-0.306818	-0.227273
S.D. dependent	1.009479	121.4492	1.192566	0.869144

رابعاً: شعاع الانحدار الذاتي - ميزان المدفوعات -

1- تحديد درجة التأخر :

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DOB DRD DOR DDM2 DEX
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-422.2038	NA	5.06e+10	38.83671	39.08467	38.89512
1	-362.8938	86.26901	2.40e+09	35.71762	37.20541	36.06810
2	-320.1470	42.74681*	7.30e+08*	34.10427*	36.83188*	34.74682*

تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR لميزان المدفوعات:

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DOB	DRD	DOR	DDM2	DEX
DOB(-1)	-0.625014 (0.35002) [-1.78568]	7.41E-05 (0.00012) [0.59458]	5.74E-05 (6.1E-05) [0.93896]	0.000436 (0.00156) [0.27835]	3.36E-05 (2.9E-05) [1.17549]
DOB(-2)	0.347128 (0.31682) [1.09565]	7.12E-05 (0.00011) [0.63195]	-4.79E-05 (5.5E-05) [-0.86464]	0.003861 (0.00142) [2.72575]	2.28E-05 (2.6E-05) [0.88061]

قائمة الملاحق

DDR(-1)	682.7887 (822.353) [0.83029]	-0.320835 (0.29264) [-1.09635]	-0.165445 (0.14373) [-1.15111]	-6.070900 (3.67642) [-1.65131]	-0.078679 (0.06715) [-1.17163]
DRD(-2)	-686.1051 (1004.95) [-0.68272]	-0.297026 (0.35762) [-0.83056]	-0.055661 (0.17564) [-0.31690]	-6.596160 (4.49277) [-1.46817]	-0.012243 (0.08206) [-0.14919]
DOR (-1)	-4645.431 (1492.24) [-3.11306]	-0.489213 (0.53102) [-0.92126]	-0.064097 (0.26081) [-0.24577]	-37.42098 (6.67123) [-5.60931]	-0.301490 (0.12186) [-2.47413]
DOR (-2)	-2892.140 (1673.80) [-1.72789]	0.168229 (0.59563) [0.28244]	0.226012 (0.29254) [0.77259]	-35.80426 (7.48292) [-4.78480]	0.261552 (0.13668) [1.91357]
DDM2(-1)	40.13186 (45.4510) [0.88297]	-0.003583 (0.01617) [-0.22155]	0.015690 (0.00794) [1.97521]	1.025065 (0.20319) [5.04476]	0.002567 (0.00371) [0.69169]
DDM2(-2)	-70.60189 (60.0745) [-1.17524]	0.011166 (0.02138) [0.52229]	-0.020822 (0.01050) [-1.98316]	0.041657 (0.26857) [0.15511]	-0.002264 (0.00491) [-0.46142]
DEX(-1)	-4552.158 (3499.21) [-1.30091]	0.675244 (1.24522) [0.54227]	-0.450531 (0.61157) [-0.73668]	-21.50336 (15.6436) [-1.37457]	0.725036 (0.28575) [2.53734]
DEX(-2)	4268.718 (2885.52) [1.47936]	-1.197124 (1.02684) [-1.16584]	0.064353 (0.50432) [0.12760]	-6.879647 (12.9001) [-0.53330]	-0.373295 (0.23563) [-1.58422]
C	616.4365 (2262.14) [0.27250]	-1.223350 (0.80500) [-1.51969]	0.012206 (0.39536) [0.03087]	-3.320458 (10.1132) [-0.32833]	0.025531 (0.18473) [0.13821]
R-squared	0.673620	0.312982	0.688001	0.989545	0.647040
Adj. R-squared	0.376910	-0.311579	0.404365	0.980040	0.326167
Sum sq. resids	1.62E+08	20.51880	4.949441	3238.434	1.080494
S.E. equation	3837.988	1.365777	0.670782	17.15818	0.313411
F-statistic	2.270301	0.501123	2.425651	104.1123	2.016500
Log likelihood	-205.1515	-30.44994	-14.80720	-86.12648	1.933217
Akaike AIC	19.65014	3.768176	2.346109	8.829680	0.824253
Schwarz SC	20.19566	4.313697	2.891630	9.375201	1.369774
Mean dependent	-8.945455	-0.306818	-0.227273	138.8986	0.197273
S.D. dependent	4862.150	1.192566	0.869144	121.4492	0.381803

قائمة الملاحق

الملحق الاحصائي رقم (06) : نماذج شعاع الانحدار الذاتي - دراسة - الجزائر-

اولا: شعاع الانحدار الذاتي - الناتج المحلي الاجمالي -

تحديد درجة التأخر :

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDGDP DDRD DOR DRLR DM2

Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-459.6717	NA	1.53e+12	42.24288	42.49084*	42.30129
1	-425.3074	49.98439	6.99e+11	41.39158	42.87937	41.74206
2	-384.2580	41.04938*	2.48e+11*	39.93255*	42.66015	40.57509*

تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (2) VAR للناتج :

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1994 2015

Included observations: 22 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DDGDP	DDRD	DOR	DRLR	DM2
DDGDP(-1)	0.757450 (0.27652) [2.73921]	-0.000140 (0.00014) [-0.97954]	0.000128 (0.00016) [0.78827]	-2.28E-05 (0.00018) [-0.12321]	0.452284 (0.23156) [1.95322]
DDGDP(-2)	-0.473858 (0.29407) [-1.61139]	-1.08E-05 (0.00015) [-0.07136]	-0.000169 (0.00017) [-0.97953]	9.39E-05 (0.00020) [0.47744]	0.400981 (0.24625) [1.62834]
DDRD(-1)	106.4061 (307.028) [0.34657]	0.953246 (0.15826) [6.02348]	0.139131 (0.17968) [0.77431]	0.067486 (0.20539) [0.32858]	-270.3521 (257.105) [-1.05152]
DDRD(-2)	-110.0486 (273.792) [-0.40194]	-0.238047 (0.14112) [-1.68680]	-0.066248 (0.16023) [-0.41345]	-0.149156 (0.18315) [-0.81437]	-77.13567 (229.272) [-0.33644]
DOR (-1)	320.0342 (561.110) [0.57036]	0.032638 (0.28922) [0.11285]	-0.088286 (0.32838) [-0.26885]	-0.071820 (0.37536) [-0.19134]	-70.78972 (469.872) [-0.15066]
DOR (-2)	91.75613 (425.725) [0.21553]	-0.116672 (0.21944) [-0.53169]	0.135092 (0.24915) [0.54221]	-0.227916 (0.28479) [-0.80029]	295.6834 (356.501) [0.82940]
DRLR(-1)	-23.25491 (443.090) [-0.05248]	-0.378804 (0.22839) [-1.65861]	0.647346 (0.25931) [2.49639]	-0.435252 (0.29641) [-1.46842]	188.0617 (371.043) [0.50685]
DRLR(-2)	-495.6193 (544.213) [-0.91071]	-0.026207 (0.28051) [-0.09343]	0.095347 (0.31849) [0.29937]	-0.327413 (0.36405) [-0.89935]	43.80810 (455.723) [0.09613]
DM2(-1)	0.074714 (0.18914) [0.39502]	0.000524 (9.7E-05) [5.37417]	0.000302 (0.00011) [2.73131]	-6.45E-05 (0.00013) [-0.50988]	-0.616264 (0.15839) [-3.89091]
DM2(-2)	-0.056628	0.000463	0.000177	-0.000119	-0.194558

قائمة الملاحق

	(0.23762)	(0.00012)	(0.00014)	(0.00016)	(0.19898)
	[-0.23831]	[3.78429]	[1.27086]	[-0.75107]	[-0.97776]
C	792.7091	-0.494473	0.326038	0.178437	-769.4364
	(613.763)	(0.31636)	(0.35920)	(0.41058)	(513.964)
	[1.29155]	[-1.56301]	[0.90769]	[0.43460]	[-1.49706]
R-squared	0.460946	0.927260	0.624331	0.304973	0.722696
Adj. R-squared	-0.029103	0.861132	0.282814	-0.326870	0.470602
Sum sq. resid	16365174	4.347895	5.605109	7.323454	11475833
S.E. equation	1219.731	0.628700	0.713831	0.815946	1021.400
F-statistic	0.940612	14.02226	1.828111	0.482672	2.866767
Log likelihood	-179.9325	-13.38179	-16.17564	-19.11708	-176.0285
Akaike AIC	17.35750	2.216526	2.470513	2.737917	17.00259
Schwarz SC	17.90302	2.762048	3.016034	3.283438	17.54811
Mean dependent	1435.000	-0.681818	0.545455	0.034091	337.9282
S.D. dependent	1202.360	1.687104	0.842907	0.708349	1403.798

ثانياً: نموذج شعاع الانحدار الذاتي للتضخم

1 - تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DINF DM2 DOR DDRD DRLR

Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015

Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-336.9740	NA	21844853	31.08855	31.33651*	31.14696
1	-299.8111	54.05521*	7758079.	29.98282	31.47061	30.33330
2	-265.3663	34.44477	5014703.*	29.12421*	31.85181	29.76675*

2 - تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي للتضخم:

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1994 2015

Included observations: 22 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

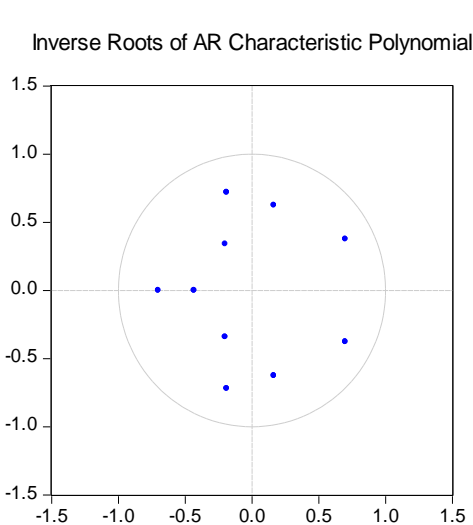
	DINF	DM2	DOR	DDRD	DRLR
DINF(-1)	-0.238384 (0.19241) [-1.23895]	148.2133 (87.8216) [1.68766]	0.042944 (0.04723) [0.90917]	0.019002 (0.04391) [0.43273]	0.048585 (0.05286) [0.91920]
DINF(-2)	-0.099027 (0.19811) [-0.49985]	16.28461 (90.4255) [0.18009]	0.027452 (0.04863) [0.56444]	0.003336 (0.04521) [0.07377]	0.004147 (0.05442) [0.07620]
DM2(-1)	0.001291 (0.00055) [2.35397]	-0.281816 (0.25025) [-1.12616]	0.000286 (0.00013) [2.12124]	0.000504 (0.00013) [4.02917]	-1.20E-06 (0.00015) [-0.00796]
DM2(-2)	0.001115 (0.00059) [1.88355]	0.082612 (0.27011) [0.30584]	0.000211 (0.00015) [1.44994]	0.000457 (0.00014) [3.38121]	-6.36E-05 (0.00016) [-0.39122]
DOR (-1)	-1.889918 (1.38215) [-1.36737]	148.7564 (630.858) [0.23580]	-0.256967 (0.33930) [-0.75734]	-0.052250 (0.31544) [-0.16564]	-0.081953 (0.37969) [-0.21584]
DOR (-2)	-0.236139	550.6276	0.037493	-0.133372	-0.175519

قائمة الملاحق

	(1.03507) [-0.22814]	(472.440) [1.16550]	(0.25410) [0.14755]	(0.23623) [-0.56459]	(0.28434) [-0.61728]
DDRD(-1)	3.137783 (0.87454) [3.58791]	-796.7934 (399.169) [-1.99613]	0.044554 (0.21469) [0.20753]	0.916618 (0.19959) [4.59246]	-0.081350 (0.24024) [-0.33861]
DDRD(-2)	-2.764637 (0.78337) [-3.52914]	394.8508 (357.557) [1.10430]	0.005752 (0.19231) [0.02991]	-0.218192 (0.17879) [-1.22042]	-0.025510 (0.21520) [-0.11854]
DRLR(-1)	0.323290 (1.13843) [0.28398]	431.5525 (519.618) [0.83052]	0.658836 (0.27947) [2.35741]	-0.320904 (0.25982) [-1.23511]	-0.327746 (0.31274) [-1.04799]
DRLR(-2)	2.314371 (1.32859) [1.74198]	-431.8902 (606.410) [-0.71221]	0.177415 (0.32615) [0.54396]	0.016704 (0.30322) [0.05509]	-0.408112 (0.36497) [-1.11819]
C	-1.053343 (1.47037) [-0.71638]	18.62344 (671.123) [0.02775]	0.471492 (0.36096) [1.30622]	-0.628649 (0.33557) [-1.87335]	0.234578 (0.40392) [0.58075]
R-squared	0.802016	0.537216	0.628686	0.919892	0.341609
Adj. R-squared	0.622031	0.116504	0.291127	0.847067	-0.256929
Sum sq. resid	91.92927	19151651	5.540139	4.788265	6.937425
S.E. equation	2.890883	1319.492	0.709682	0.659770	0.794150
F-statistic	4.456012	1.276921	1.862449	12.63149	0.570739
Log likelihood	-46.94639	-181.6621	-16.04740	-14.44303	-18.52142
Akaike AIC	5.267854	17.51473	2.458854	2.313003	2.683765
Schwarz SC	5.813375	18.06026	3.004376	2.858524	3.229287
Mean dependent	-0.716136	337.9282	0.545455	-0.681818	0.034091
S.D. dependent	4.702215	1403.798	0.842907	1.687104	0.708349

اختبارات استقرارية نموذج التضخم:

● دراسة استقرارية يواقي النموذج (اختبارات الجذور المتعددة)



Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: DINF DM2 DOR DDRD DRLR

Exogenous variables: C

Lag specification: 1 2

Root	Modulus
0.699332 - 0.375818i	0.793917
0.699332 + 0.375818i	0.793917
-0.189043 - 0.720115i	0.744515
-0.189043 + 0.720115i	0.744515
-0.700600	0.700600
0.164132 - 0.624706i	0.645908
0.164132 + 0.624706i	0.645908
-0.433980	0.433980
-0.201280 - 0.341448i	0.396359
-0.201280 + 0.341448i	0.396359

● دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج (اختبار LM)

VAR Residual Serial Correlation LM
Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at
lag order h
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lags	LM-Stat	Prob
1	36.15376	0.0693
2	29.54362	0.2418
3	33.42426	0.1208
4	20.95709	0.6950
5	21.34563	0.6732
6	16.93926	0.8840
7	30.80801	0.1955
8	16.68011	0.8931
9	20.99532	0.6929
10	18.24572	0.8318
11	15.06945	0.9397
12	23.92019	0.5240

● دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	6.801355	2	0.0334
2	0.540405	2	0.7632
3	0.049582	2	0.9755
4	0.223988	2	0.8940
5	1.900517	2	0.3866
Joint	9.515847	10	0.4839

نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1990 2015

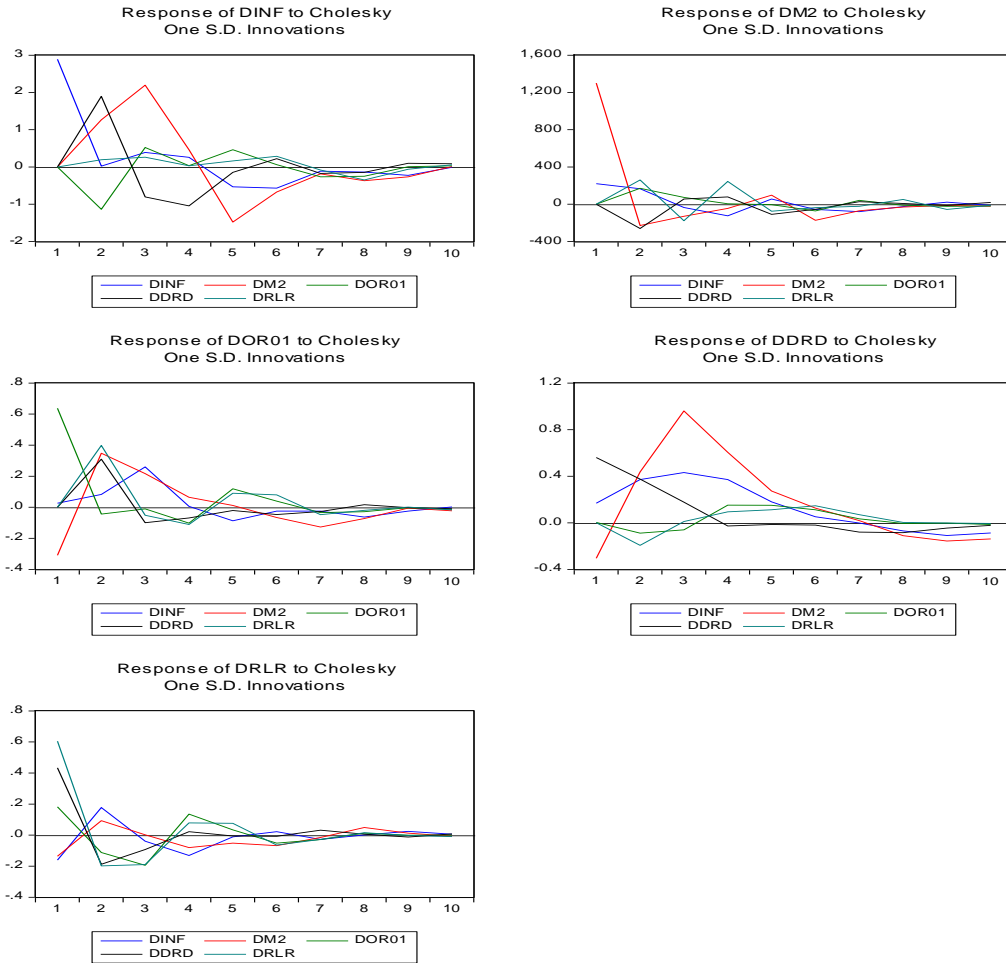
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DM2 does not Granger Cause DINF	23	6.52699	0.0074
DINF does not Granger Cause DM2		1.80699	0.1927
DDRD does not Granger Cause DINF	22	8.07984	0.0034
DINF does not Granger Cause DDRD		0.26114	0.7732
DOR does not Granger Cause DINF	23	0.18007	0.8367
DINF does not Granger Cause DOR		0.99695	0.3885
DRLR does not Granger Cause DINF	23	0.39761	0.6777
DINF does not Granger Cause DRLR		0.41241	0.6681
DDRD does not Granger Cause DM2	22	0.79902	0.4660
DM2 does not Granger Cause DDRD		26.8668	5.E-06
DOR does not Granger Cause DM2	23	0.15656	0.8562
DM2 does not Granger Cause DOR		3.65655	0.0465

قائمة الملاحق

DRLR does not Granger Cause DM2	23	0.01667	0.9835
DM2 does not Granger Cause DRLR		0.04131	0.9596
<hr/>			
DOR does not Granger Cause DDRD	22	0.86228	0.4399
DDRD does not Granger Cause DOR		0.87561	0.4346
<hr/>			
DRLR does not Granger Cause DDRD	22	0.58927	0.5657
DDRD does not Granger Cause DRLR		0.74279	0.4906
<hr/>			
DRLR does not Granger Cause DOR	23	2.68809	0.0952
DOR does not Granger Cause DRLR		0.40248	0.6745

● تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل:



ثالثا: شعاع الانحدار الذاتي - نموذج البطالة-

تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DDUNE DDRD DOR DRLR DM2

Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015

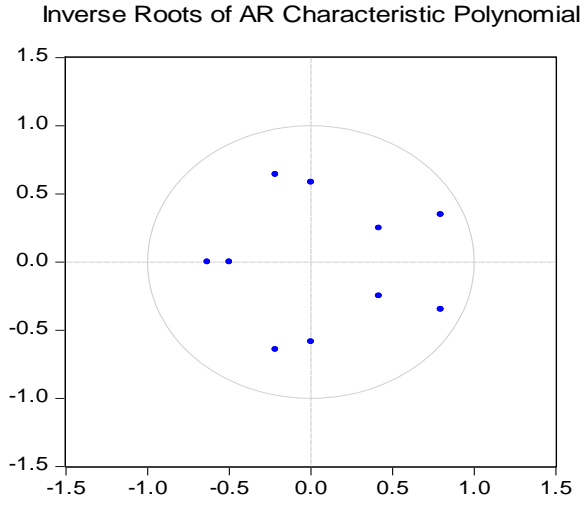
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-334.0615	NA	16763285	30.82377	31.07174	30.88219
1	-277.2435	82.64434*	997143.8	27.93123	29.41901*	28.28171
2	-240.6608	36.58268	530690.4*	26.87826*	29.60586	27.52080*

Vector Autoregression Estimates
 Sample (adjusted): 1994 2015
 Included observations: 22 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

	DDUNE	DDRD	DOR	DRLR	DM2
DDUNE(-1)	1.003743 (0.26043) [3.85412]	-0.123550 (0.12003) [-1.02933]	-0.053639 (0.13688) [-0.39188]	-0.127397 (0.15139) [-0.84154]	310.4922 (214.848) [1.44517]
DDUNE(-2)	-0.162899 (0.24613) [-0.66184]	0.079528 (0.11344) [0.70108]	0.095977 (0.12936) [0.74194]	0.142929 (0.14307) [0.99901]	-467.3509 (203.048) [-2.30167]
DDRD(-1)	0.843762 (0.42012) [2.00836]	1.033490 (0.19363) [5.33751]	0.278398 (0.22081) [1.26083]	0.198035 (0.24421) [0.81092]	-927.9790 (346.586) [-2.67749]
DDRD(-2)	-0.356546 (0.32710) [-1.09002]	-0.222706 (0.15075) [-1.47728]	-0.149416 (0.17191) [-0.86913]	-0.180944 (0.19014) [-0.95165]	342.5951 (269.845) [1.26960]
DOR (-1)	-1.264710 (0.61789) [-2.04681]	-0.067855 (0.28478) [-0.23827]	-0.208167 (0.32475) [-0.64101]	-0.112870 (0.35917) [-0.31425]	644.0719 (509.739) [1.26353]
DOR (-2)	-0.372830 (0.57047) [-0.65355]	-0.291120 (0.26292) [-1.10727]	-0.014517 (0.29982) [-0.04842]	-0.365195 (0.33160) [-1.10131]	988.0495 (470.612) [2.09950]
DRLR(-1)	0.397269 (0.49050) [0.80992]	-0.375588 (0.22606) [-1.66143]	0.580060 (0.25779) [2.25009]	-0.458045 (0.28512) [-1.60650]	276.2983 (404.645) [0.68282]
DRLR(-2)	-0.437823 (0.66539) [-0.65800]	0.147760 (0.30667) [0.48183]	0.263462 (0.34971) [0.75337]	-0.193020 (0.38678) [-0.49905]	-895.6102 (548.920) [-1.63159]
DM2(-1)	-6.54E-05 (0.00020) [-0.33214]	0.000488 (9.1E-05) [5.37988]	0.000305 (0.00010) [2.94971]	-2.29E-05 (0.00011) [-0.20043]	-0.498760 (0.16243) [-3.07061]
DM2(-2)	0.000302 (0.00027) [1.13122]	0.000403 (0.00012) [3.27517]	0.000135 (0.00014) [0.96069]	-0.000141 (0.00016) [-0.90469]	0.073550 (0.22042) [0.33369]
C	0.894175 (0.73242) [1.22086]	-0.505593 (0.33756) [-1.49780]	0.505879 (0.38494) [1.31418]	0.425541 (0.42574) [0.99953]	-768.6178 (604.215) [-1.27209]
R-squared	0.916601	0.928091	0.625376	0.351116	0.667228
Adj. R-squared	0.840784	0.862719	0.284809	-0.238779	0.364708
Sum sq. resids	20.23520	4.298218	5.589515	6.837252	13771296
S.E. equation	1.356305	0.625098	0.712838	0.788396	1118.899
F-statistic	12.08959	14.19704	1.836280	0.595217	2.205568
Log likelihood	-30.29684	-13.25539	-16.14500	-18.36143	-178.0342
Akaike AIC	3.754258	2.205035	2.467727	2.669220	17.18493
Schwarz SC	4.299780	2.750556	3.013248	3.214742	17.73045
Mean dependent	-1.036364	-0.681818	0.545455	0.034091	337.9282
S.D. dependent	3.399096	1.687104	0.842907	0.708349	1403.798

● دراسة استقرارية يواقي النموذج (اختبارات الجذور المتعددة)



Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: DDUNE DDRD DOR
DRLR DM2
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 2

Root	Modulus
0.796579 - 0.347137i	0.868932
0.796579 + 0.347137i	0.868932
-0.215163 - 0.642272i	0.677354
-0.215163 + 0.642272i	0.677354
-0.632701	0.632701
0.002855 - 0.586013i	0.586020
0.002855 + 0.586013i	0.586020
-0.497761	0.497761
0.417089 - 0.249198i	0.485863
0.417089 + 0.249198i	0.485863

● دراسة الارتباط الذاتي ليواقي النموذج (اختبار LM)

VAR Residual Serial Correlation LM
Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at
lag order h
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lags	LM-Stat	Prob
1	29.59478	0.2398
2	31.12062	0.1851
3	20.25266	0.7334
4	28.19512	0.2989
5	18.40733	0.8246
6	16.99571	0.8819
7	17.98792	0.8429
8	18.64575	0.8138
9	9.105938	0.9985
10	19.70859	0.7619
11	12.42719	0.9828
12	20.77342	0.7052

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	5.946363	2	0.0511
2	0.233501	2	0.8898
3	0.711445	2	0.7007
4	7.477503	2	0.0238
5	5.511603	2	0.0636
Joint	19.88042	10	0.3304

● 4-دراسة ديناميكية نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

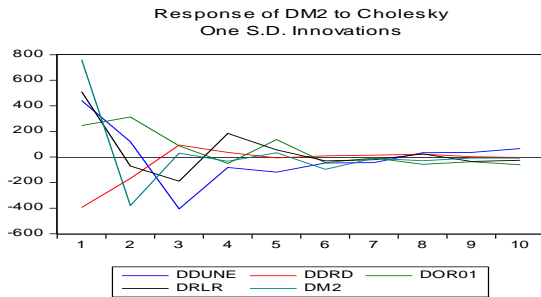
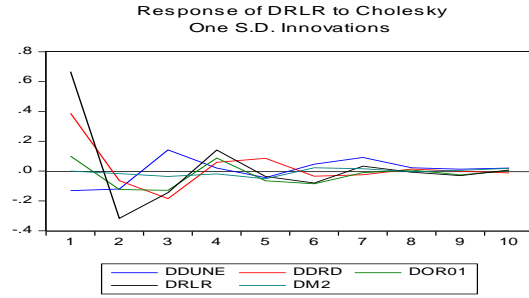
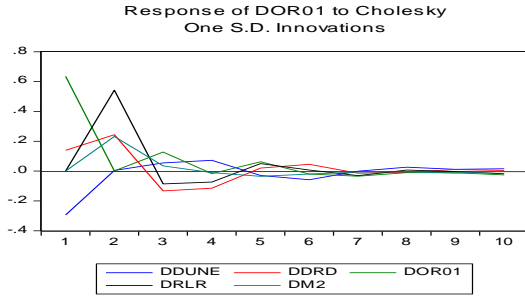
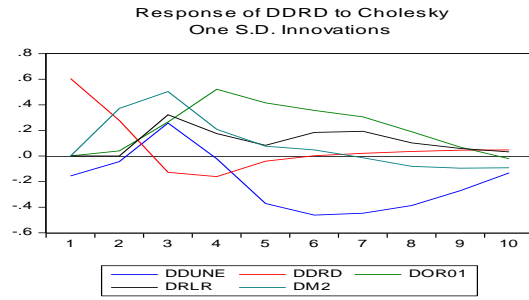
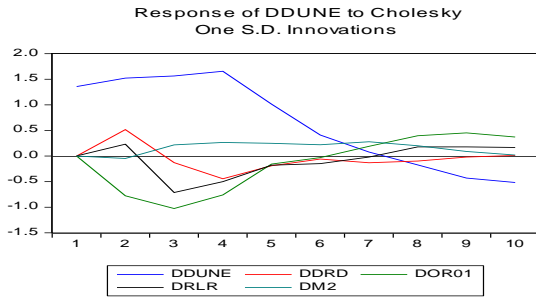
● اختبار السببية:

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DDRD does not Granger Cause DDUNE DDUNE does not Granger Cause DDRD	22	2.52133 0.43237	0.1099 0.6559
DOR does not Granger Cause DDUNE DDUNE does not Granger Cause DOR	22	0.81808 0.03660	0.4579 0.9641
DRLR does not Granger Cause DDUNE DDUNE does not Granger Cause DRLR	22	6.27613 0.37605	0.0091 0.6921
DM2 does not Granger Cause DDUNE DDUNE does not Granger Cause DM2	22	0.69889 2.19024	0.5109 0.1425
DOR does not Granger Cause DDRD DDRD does not Granger Cause DOR	22	0.86228 0.87561	0.4399 0.4346
DRLR does not Granger Cause DDRD DDRD does not Granger Cause DRLR	22	0.58927 0.74279	0.5657 0.4906
DM2 does not Granger Cause DDRD DDRD does not Granger Cause DM2	22	26.8668 0.79902	5.E-06 0.4660
DRLR does not Granger Cause DOR DOR does not Granger Cause DRLR	23	2.68809 0.40248	0.0952 0.6745
DM2 does not Granger Cause DOR DOR does not Granger Cause DM2	23	3.65655 0.15656	0.0465 0.8562
DM2 does not Granger Cause DRLR DRLR does not Granger Cause DM2	23	0.04131 0.01667	0.9596 0.9835

● تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل:

قائمة الملاحق



رابعاً: شعاع الانحدار الذاتي - ميزان المدفوعات -

1- تحديد درجة التأخر:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DOB DDRD DOR DRLR DM2
DDEX
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2015
Included observations: 22

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-432.5377	NA	8.31e+09	39.86707	40.16462*	39.93716
1	-381.7741	69.22311*	2.49e+09	38.52492	40.60782	39.01559
2	-324.6814	46.71218	9.18e+08*	36.60740*	40.47565	37.51865*

تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (ميزان المدفوعات)

Vector Autoregression Estimates
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

	DOB	DDRD	DOR	DRLR	DM2	DDEX
DOB(-1)	0.103413 (0.41949) [0.24652]	0.006622 (0.02446) [0.27071]	0.006238 (0.02107) [0.29601]	-0.009615 (0.02724) [-0.35293]	-9.092107 (41.6030) [-0.21854]	-0.409465 (0.28041) [-1.46023]

قائمة الملاحق

DOB(-2)	-0.058128 (0.36460) [-0.15943]	0.011935 (0.02126) [0.56134]	0.040076 (0.01832) [2.18794]	0.017025 (0.02368) [0.71897]	-39.57159 (36.1600) [-1.09435]	-0.095579 (0.24373) [-0.39216]
DDRD(-1)	1.584674 (3.09517) [0.51198]	0.999476 (0.18049) [5.53765]	0.207442 (0.15549) [1.33410]	0.092136 (0.20102) [0.45835]	-549.7677 (306.967) [-1.79097]	1.739653 (2.06901) [0.84081]
DDRD(-2)	-2.762957 (2.96823) [-0.93084]	-0.312356 (0.17309) [-1.80464]	-0.135859 (0.14911) [-0.91110]	-0.187824 (0.19278) [-0.97431]	274.2583 (294.378) [0.93165]	-0.491488 (1.98416) [-0.24771]
DOR (-1)	-6.879670 (5.60118) [-1.22825]	0.030838 (0.32662) [0.09441]	0.058432 (0.28139) [0.20766]	0.086921 (0.36378) [0.23894]	91.79157 (555.503) [0.16524]	-2.189815 (3.74420) [-0.58486]
-2)	3.322469 (5.64633) [0.58843]	-0.023695 (0.32925) [-0.07197]	0.204696 (0.28365) [0.72164]	-0.192831 (0.36671) [-0.52584]	218.6450 (559.981) [0.39045]	-3.104645 (3.77438) [-0.82256]
DRLR(-1)	2.634846 (4.55377) [0.57861]	-0.357074 (0.26554) [-1.34470]	0.570381 (0.22877) [2.49329]	-0.512096 (0.29575) [-1.73152]	348.4028 (451.625) [0.77144]	-2.386742 (3.04404) [-0.78407]
DRLR(-2)	3.944914 (5.41169) [0.72896]	-0.003983 (0.31557) [-0.01262]	-0.014083 (0.27187) [-0.05180]	-0.480209 (0.35147) [-1.36629]	-99.38752 (536.711) [-0.18518]	-0.980056 (3.61753) [-0.27092]
DM2(-1)	-0.002637 (0.00181) [-1.46036]	0.000511 (0.00011) [4.84873]	0.000342 (9.1E-05) [3.76801]	4.59E-06 (0.00012) [0.03918]	-0.539699 (0.17908) [-3.01379]	-0.000298 (0.00121) [-0.24666]
DM2(-2)	-0.000478 (0.00246) [-0.19456]	0.000451 (0.00014) [3.14330]	0.000136 (0.00012) [1.09883]	-0.000127 (0.00016) [-0.79364]	-0.053588 (0.24389) [-0.21972]	-0.001252 (0.00164) [-0.76170]
DDEX(-1)	0.849881 (0.72482) [1.17254]	0.028451 (0.04227) [0.67314]	0.032764 (0.03641) [0.89979]	0.014032 (0.04707) [0.29808]	-77.02147 (71.8846) [-1.07146]	0.271944 (0.48452) [0.56127]
DDEX(-2)	-0.754988 (0.59410) [-1.27080]	-0.009727 (0.03464) [-0.28076]	0.007593 (0.02985) [0.25442]	0.024989 (0.03858) [0.64764]	-39.45559 (58.9208) [-0.66964]	0.287535 (0.39714) [0.72402]
C	1.520251 (7.53219) [0.20183]	-0.859332 (0.43922) [-1.95649]	-0.062007 (0.37839) [-0.16387]	-0.088979 (0.48919) [-0.18189]	971.8696 (747.014) [1.30101]	7.000077 (5.03501) [1.39028]
R-squared	0.438665	0.924313	0.774958	0.467412	0.683784	0.572958
Adj. R-squared	-0.309781	0.823397	0.474902	-0.242706	0.262163	0.003570
Sum sq. resids	1330.448	4.524007	3.357703	5.611845	13086151	594.5061
S.E. equation	12.15843	0.708990	0.610801	0.789644	1205.826	8.127499
F-statistic	0.586101	9.159256	2.582712	0.658218	1.621797	1.006269
Log likelihood	-76.34116	-13.81856	-10.53901	-16.18886	-177.4729	-67.48022
Akaike AIC	8.121924	2.438051	2.139910	2.653532	17.31572	7.316384
Schwarz SC	8.766631	3.082758	2.784617	3.298239	17.96042	7.961091
Mean dependent	-1.250909	-0.681818	0.545455	0.034091	337.9282	5.631818
S.D. dependent	10.62376	1.687104	0.842907	0.708349	1403.798	8.142044